

المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
الأمانة العامة
الشؤون العلمية

المتشابه اللفظي في القرآن الكريم

وأسراره البلاغية

دراسة تحليلية

لتراث علماء المتشابه اللفظي

الدكتور صالح بن عبد الله الشثري

المتشابه اللفظي في القرآن الكريم

وأسراره البلاغية

المملكة العربية السعودية
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
الأمانة العامة
الشؤون العلمية



المتشابه اللفظي في القرآن الكريم وأسراره البلاغية

دراسة تحليلية

لتراث علماء المتشابه اللفظي

الدكتور صالح بن عبد الله الشثري

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف
المتشابه اللفظي في القرآن الكريم وأسراره البلاغية. / مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف – المدينةالمنورة، ١٤٢٥هـ.
٥٤٤ ص، ١٦ X ٢٣ سم
ردمك : ٣ – ٨٥– ٨٤٧ – ٩٩٦٠

١– القرآن – المتشابه اللفظي أ. العنوان
ديوي ٢٢٥ ١٤٢٥/٦٧٨٢

رقم الإيداع : ١٤٢٥/٦٧٨٢
ردمك : ٣– ٨٥– ٨٤٧ – ٩٩٦٠

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة

بقلم معالي الشيخ: صالح بن عبدالعزيز بن محمد آل الشيخ
وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد،
المشرف العام على المجمع

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن علم المتشابه يبحث في الآيات الكريمة التي تكررت في موضوع معين من موضوعات الكتاب العزيز، بَيدَ أنها وَرَدَتْ بألفاظ متشابهة وأساليب متنوعة في التقديم والتأخير، والذكر والحذف، والتعريف والتنكير، والإفراد والجمع، والإيجاز والإطناب؛ وذلك لغرض بلاغي منشود، أو معنى دقيق يراد تقريره.

وقد نهض لبيان حكمة هذا المتشابه وأسراره طائفة من علماء السلف، الذين كشفوا اللثام عن ضروب تَصَرُّفه في البيان القرآني الفريد، وكانت جهودهم في هذا الجانب ضميمة مهمة، عزَّزت مباحث إعجاز القرآن الكريم، والدراسات التي عُنِيَتْ بالردِّ على الطاعنين الذين زعموا أن في التنزيل الحكيم خللاً أو لغواً.

وأفرد هذا العلم بالتصنيف علماء سابقون بهذا الفضل كأبي جعفر بن الزبير، والقاضي ابن جماعة، والرازي، والإسكافي، كما أشار إليه الزركشي في (برهانه) والسيوطي في (إتقانه)، وما يزال كتاب الله عزَّ وجلَّ ميداناً رحباً للبحث عن كنوزه وأسراره.

وإن وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - وقد عزمت على الإسهام في نشر الدراسات العلمية الجادَّة التي تعنى بكتاب الله - ليَسُرُّها أن تقدم إلى الباحثين في العالم الإسلامي، المَعْنيِّين ببلاغته وإعجازه هذه الرسالة القيمة: (**المتشابه اللفظي في القرآن الكريم وأسراره البلاغية**) للدكتور صالح بن عبدالله الشثري.

وقد تهيأ لهذه الدراسة جهد حثيث، تمثَّل في قدرة الباحث على لَمِّ شتات الموضوع، وتَتَبُّع عناصره من كتب السلف، والسير وفق قواعد البحث العلمي ومنهجه، بالإضافة إلى الإشراف والمتابعة اللذَيْن حظي بهما من لدن القسم العلمي المختص بالجامعة، وما تلا ذلك من المراجعات التي قامت بها إدارة الشؤون العلمية في المجمع.

وأودُّ أن أتقدم في هذا المقام بالشكر الجزيل لقادة هذه البلاد، وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وولي عهده الأمين سمو الأمير سلطان بن عبدالعزيز، حفظهما الله جميعاً، اللذَيْن يرعَيان مسيرة العلم والمعرفة، ويحرصان على بذل الغالي والنفيس في سبيل ازدهارها، واطِّراد تقدُّمها، ونسأل الله عزَّ وجلَّ لهما السداد والعون.

كما أتقدم بالشكر للأمانة العامة لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة النبوية، على ما تبذله من جهود طيبة للنهوض بالأعباء المنوطة بها، ونسأل الله لها ولأسرة المجمع كل خير.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وإن وزارة الشؤون الإســلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - وقد عزمت على الإســهام في نشر الدراسات العلمية الجادَّة التي تعنى بكتاب الله - ليَسُــرُّها أن تقدم إلى الباحثين في العالم الإسلامي، المَعْنيِّين ببلاغته وإعجازه هذه الرســالة القيمة: (**المتشــابه اللفظي فــي القرآن الكريم وأسراره البلاغية**) للدكتور صالح بن عبدالله الشثري.

وقد تهيأ لهذه الدراسة جهد حثيث، تمثَّل في قدرة الباحث على لَمِّ شتات الموضوع، وتَتَــبُّع عناصره من كتب السلف، والسير وفق قواعد البحث العلمي ومنهجه، بالإضافة إلى الإشراف والمتابعة اللذَيْن حظي بهما من لدن القسم العلمي المختص بالجامعة، وما تلا ذلك من المراجعات التي قامت بها إدارة الشؤون العلمية في المجمع.

وأودُّ أن أتقــدم في هذا المقام بالشــكر الجزيل لقــادة هذه البلاد، وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وولي عهده الأمين سمو الأمير سلطان بن عبدالعزيز، حفظهما الله جميعاً، اللذَيْن يرعَيان مسيرة العلم والمعرفة، ويحرصان على بذل الغالي والنفيس في سبيل ازدهارها، واطِّراد تقدُّمها، ونسأل الله عزَّ وجلَّ لهما السداد والعون.

كما أتقدم بالشكر للأمانة العامة لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشــريف بالمدينة النبوية، على ما تبذله من جهود طيبة للنهوض بالأعباء المنوطة بها، ونسأل الله لها ولأسرة المجمع كل خير.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

تقديم الأمانة العامة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فإن مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف مَنْشَأة علمية تحرص على تزويد الباحثين والمَعْنِيين بالدراسات القرآنية الأصيلة، بكل ما يخدم كتاب الله عز وجل وعلومه. وقد طبع المجمع طائفة من المراجع العلمية القيمة المتصلة بهذا الشأن، منها مصنفات حررها السلف رحمهم الله، ومنها رسائل علمية لباحثين معاصرين، أفادوا من تراثنا في صياغة دراسات متأنية، خضعت لإشراف علمي ومراجعات نافعة.

ويسرُّ هذا المجمع المبارك أن يقدّم هذه الرسالة القيمة: "المتشابه اللفظي في القرآن الكريم وأسراره البلاغية" للدكتور صالح بن عبدالله الشثري، وهذه الرسالة عبارة عن دراسة تحليلية لتراث علماء المتشابه اللفظي، وقد عهد بمراجعتها إلى إدارة الشؤون العلمية التي بذل العاملون فيها جهوداً حثيثة لتسديدها، ومراجعة نصوصها على أصولها المستقاة منها.

ومجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف لن يألو جهداً في تنفيذ توجيهات معالي الشيخ صالح بن عبدالعزيز بن محمد وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد المشرف العام على المجمع، الذي يحرص دائماً على دعم الرسالة المنوطة بالمجمع، ويتابع إنجازاته.

ندعو الله عز وجل أن يحفظ لهذا الكيان الشامخ ــ المملكة العربية

السعودية ــ ازدهاره وأمْنَه، وأن يديــم عليه آلاءه، في ظل القيادة الرشيدة التي يحظى بها، وعــلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وولي عهده الأمين سمو الأمير سلطان بن عبدالعزيز، حفظهما الله جميعاً.

والحمد لله رب العالمين.

الأمين العام

لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف

أ.د/ محمد سالم بن شديد العوفي

المُقَدِّمَـــــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي المصطفى الأمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم واقتفى أثرهم إلى يوم الدين.. أما بعد:

فإن القرآن الكريم هو المعجزة الخالدة والفريدة التي لم يعرف لها مثيل، فلم يُقيد بما قيّد به غيره من المعجزات، فهو كلام الله المعجز للخلق في أسلوبه ونظمه، وفي علومه وحِكَمه، وفي تأثير هدايته، وفي كشفه الحجب عن الغيوب الماضية والمستقبلة، ففي كل باب من هذه الأبواب للإعجاز فصول وفروع، قد تحدى المولى سبحانه وتعالى على لسان نبيه محمد النبي الأمي صلوات ربي وسلامه عليه العرب قاطبة بإعجازه، وحكى لهم عن ربه القطع بعجزهم عن الإتيان بسورة من مثله، فظهر عجزهم على شدة حرص بلغائهم على إبطال دعوته، واجتثاث نبتته، حتى قال قائلهم: لقد سمعت من محمد كلاماً ما هو من كلام الإنس ولا من كلام الجن، وإن له لحلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإنَّ أعلاه لمثمر، وإن أسفله لمغدق.

لقد بهر القرآن الكريم العقول بما يحويه من وجوه الإعجاز، ففيه الإعجاز العلمي الكوني، والإعجاز التشريعي الفريد، والإخبار عن الأمم السابقة، والإخبار عن الغيب في المستقبل، ومن ذلك أيضاً: الإعجاز البياني البلاغي المتمثل في أسلوب القرآن ونظمه وتركيبه اللغوي، فهو الْمَعِينُ الذي لا ينضب، والزاد الذي لا يملّ، فسبحان الله عدد خلقه، ورضا نفسه، وزنة عرشه، ومداد كلماته.

نعم، إن العرب الذين تحداهم الله تعالى بأن يأتوا بمثل كتابه العزيز كانوا

مضرب المثل في الفصاحة والبلاغة وإحكام البيان وسبكه، ولأجل ذلك تحداهم الله تعالى من جهة ما تميزوا به، وضلعوا فيه، وهذا بحق أظهر للعجز، وإعلان لقيام الحجة عليهم إذ زعموا أن القرآن الكريم كلام بشر.

وهذا الكتاب الذي بين يديك -أخي القارئ الكريم- يبسط جانباً من جوانب هذا الإعجاز غفل عنه الكثير، وهو جانب المتشابه اللفظي في القرآن الكريم.

أهمية الموضوع:

وتظهر أهمية هذا الموضوع في الأمور التالية:

أولاً: أنه يدرس بلاغة القرآن الكريم وإعجازه، من زاوية مهمة لم تنل حقها من الدراسة والبحث، وهي المتشابهات القرآنية التي تعني وجود اختلافات يسيرة في بناء الأسلوب، والكشف عن هذه الاختلافات في ضوء فهم السياق يدل دلالة ظاهرة على ملاحظة البناء اللغوي القرآني لأحوال المقامات، وهذا هو جوهر البلاغة وجوهر النظم وجوهر الإعجاز.

ثانياً: أن بحث هذا الموضوع رَدٌّ على الملحدين الطاعنين في كتاب الله تعالى الذين يزعمون أن هذه الآيات المتشابهة دليل على خلل في الأسلوب، وتعارض بين الآيات، فجاء هذا البحث لبيان الحكمة من هذا الاختلاف، وأَنَّه سرٌ من أسرار إعجازه.

ثالثاً: عدم وجود مؤلَّف يجمع بين مؤلفات هذا العلم، ويربط بينها من حيث التأثر والتأثير، ويحقق مسائل أولئك العلماء، ويشرح مبهم كلامهم، ويفصل مجمله، ويدل على جوهره، ويرجع بجزئيات كلامهم إلى كليات يمكن أن تستنبط من كلامهم، وتكون بمنـــزلة الجذور لكل المسائل الفرعية، وهذا ليس بالأمر السهل مع أن البحث لا بد أن يقوم عليه، ولذلك كان هذا الأمر موضع عنايتي واهتمامي في هذا البحث، فقد حاولت فتق كلامهم، وبيان ما يرجع إليه ما تشابه منه وما تخالف، كما حاولت تجلية

الأسس العامة التي قام عليها النظر عند كل واحد من هؤلاء العلماء، واستخراج كلياته التي تُعَدُّ المرجع الذي ينتهي إليه النظر عنده.

رابعاً: تميز المادة البلاغية في مناقشات العلماء للمتشابه اللفظي من حيث التخصص في القرآن الكريم، ومن حيث الكثرة والغزارة، ففي هذا الموضوع قدر هائل من المسائل البلاغية المصحوبة بالتطبيقات والتحليلات الكثيرة.

خامساً: هذا البحث يمثل البلاغة التحليلية في أعلى صورها؛ إذ تتسع النظرة لتشمل النص كاملاً، فتبرز خصائص دلالاته، ومحاسن صياغته مع بيان ما فيه من الذوق الرفيع والحس المرهف.

سادساً: يتميز هذا الموضوع بالربط الكامل بين الدراسة البلاغية، والدراسة النحوية، وحاجة كل منهما للآخر، ولاسيما في دراسة التراكيب وخصائصها، ومسألة النظم القرآني.

تعريف المتشابه القرآني:

هذا، وقد ذكر علماء اللغة أن المتشابه اللفظي يطلق في اللغة على ما تماثل من الأشياء، وأشبه بعضه بعضاً، وعلى ما يلتبس من الأمور[1]، يقول المناوي (ت١٠٣١هـ): (المتشابه: المشكل الذي يحتاج فيه إلى فكر وتأمل)[2].

أما متشابه القرآن حين يطلق فإنه يطلق على نوعين، الأول: المتشابه المعنوي، وهو يقابل المحكم، وقد دار حول هذا النوع جدل كبير بين العلماء لتحديد المراد منه في القرآن الكريم، وهو ليس مجال بحثي في هذا الكتاب، وخلاصة ذلك أن المراد به: الغامضُ الـمُشْكِلُ مما استأثر الله سبحانه بعلمه كعلم المغيبات، وعلم الساعة، أو أنه مما التبس فهم المراد منه، من حيث خرج

---

(١) انظر: الصحاح للجوهري: ٢٢٣٦/٦، ومعجم مقاييس اللغة: ٢٤٣/٣، وأساس البلاغة: ٤٧٧/١، ولسان العرب: ٥٠٣/١٣، والقاموس المحيط: ١٦١٠.

(٢) التوقيف على مهمات التعاريف لمحمد عبدالرؤوف المناوي: ٦٣٣.

ظاهره عن دلالته على المراد به، لشيء يرجع إلى اللغة، أو العقل أو غير ذلك[1]، وقد تناوله الزركشي في «البرهان»، في النوع السادس والثلاثين (معرفة المحكم من المتشابه)، كما بحثه السيوطي في الإتقان، وكذلك في «معترك الأقران»، وكذلك كتاب «التحبير»[2]، وأبرز كتب هذا النوع: «تأويل مشكل القرآن» لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، و«حقائق التأويل في متشابه التنـــزيل» للشريف الرضي (ت٤٠٦هـ)، و«متشابه القرآن» للقاضي عبد الجبار (ت٤١٥هـ).

أما النوع الثاني ــ وهو مجال البحث في هذا الكتاب ــ: فهو المتشابه اللفظي، والمراد به: الآيات التي تكررت في القرآن الكريم، في القصة الواحدة من قصص القرآن أو موضوعاته، في ألفاظ متشابهة، وصور متعددة، وفواصل شتى، وأساليب متنوعة، تقديماً وتأخيراً، وذكراً وحذفاً، وتعريفاً وتنكيراً، وإفراداً وجمعاً، وإيجازاً وإطناباً، وإبدال حرف بحرف آخر، أو كلمة بكلمة أخرى ونحو ذلك ــ مع اتفاق المعنى العام ــ لغرض بلاغي، أو لمعنى دقيق يراد تقريره، لا يدركه إلا من آتـــاه الله علماً وفهماً لأسرار كتابه، وهي بحق كنـــز ثمين من كنوز إعجازه، وسر من أسرار بيانه.

يقول الزركشي: ”هو إيراد القصة الواحدة في صور شتى وفواصل مختلفة، ويكثر في إيراد القصص والأنباء، وحكمته التصرف في الكلام وإتيانه على ضروب؛ ليعلمهم عجزهم عن جميع طُرُق ذلك“[3]، ومراده بالقصة: الأمر والموضوع مطلقاً، سواء ورد الاختلاف في أثناء القصة القرآنية، أو غيرها، وهذا النوع ألّف فيه العلماء مؤلفات كثيرة جداً[4].

---

(١) انظر: متشابه القرآن دراسة موضوعية للدكتور عدنان زرزور: ١٥ ــ ٥٣.

(٢) انظر: البرهان في علوم القرآن: ١١٣/١، الإتقان في علوم القرآن: ٢/٢، ومعترك الأقران في إعجاز القرآن: ١٠٣/١، والتحبير في علم التفسير: ١٠١.

(٣) البرهان في علوم القرآن: ١١٣/١.

(٤) انظر: كتاب متشابه القرآن دراسة موضوعية، ومقدمة تحقيق كتاب كشف المعاني لابن جماعة: ٥٩ ــ٦٢، ومقدمة تحقيق كتاب درة التنـــزيل: ٤٩ ــ ٥٢.

من ذلك: «متشابه القرآن» لعلي بن حمزة الكسائي (ت١٨٧هـ)، و«حل الآيات المتشابهة» لمحمد بن الحسن بن فورك (ت٤٠٦هـ)، و«هداية المرتاب» لعلي بن محمد السخاوي (ت٦٤٣هـ). وهذه الكتب مع غيرها أشبه ما تكون بمعاجم لجمع الآيات المتشابهة من غير توضيح العلل والأسباب لذلك الاختلاف بين الآيات.

ويستثنى من الكتب التي ألفت في هذا الموضوع خمسة كتب اعتنت بتعليل الآيات المتشابهة في ألفاظها، هي محل البحث والدراسة، وهي:

أولاً: كتاب «درة التنزيل وغرة التأويل» للخطيب الإسكافي (ت٤٢٠هـ)، ويُعَدُّ بحق أهم كتب هذا الفن، وهو أول من فتح أبواب هذا العلم.

ثانياً: «البرهان في متشابه القرآن» لمحمد بن حمزة الكرماني (ت ٥٠٥هـ)، وهو مطبوع بعدة تحقيقات، من أفضلها تحقيق: أحمد خلف، وقد اعتمد الكرماني على كتاب الإسكافي كثيراً، كما اختصر وأوجز مواضع كثيرة منه.

ثالثاً: «ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل، في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل» لابن الزبير الغرناطي (٧٠٨هـ)، وهو أوسع الكتب وأبسطها.

رابعاً: «كشف المعاني في المتشابه من المثاني» لبدر الدين بن جماعة (ت٧٣٣هـ)، وقد اعتمد ابن جماعة على كتاب الكرماني، كما أفاد من ابن الزبير.

خامساً: «فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن» لأبي يحيى زكريا الأنصاري (ت٩٢٦هـ)، وقد اختصر ما ذكره الكرماني.

الدراسات السابقة:

مع أهمية هذا العلم في خدمة كتاب الله العزيز، وتدبر نظمه المعجز، وتوجيه ما اختلف فيه من الآيات المتشابهة، وحمايته من طعن الطاعنين وكيد الملحدين؛ إلا أن اهتمام العلماء به لم يكن كبيراً كما هو المتوقع، ولا يقاس

مطلقاً بما ألف في بعض علوم القرآن كالتفسير ونحوه..، ولعل من دواعي قلة التأليف في هذا العلم وعورة مسلكه، ودقة مباحثه وغموضها إلا لمن امتلك الأدوات، ورزق الصبر والنظر الدقيق المتكرر.

وقد كانت دراسة المتقدمين لهذا الموضوع عبارة عن جمع للآيات المتشابهة، فهي أشبه بمعجم بين يدي الدارسين والمطلعين، فلم تذكر تلك المؤلفات توجيه الآيات المتشابهة، ومن الأمثلة على ذلك: كتاب «متشابه القرآن» لعلي بن حمزة الكسائي، يقول محقق الكتاب: "كان يجدر بالكسائي وهو إمام في اللغة والنحو أن يذكر علة التشابه والاختلاف بين الآيات، كما فعل بعض من ألّف في المتشابه، ولكنه لم يذكر من ذلك شيئاً أبداً، وهذا من المآخذ الواضحة على كتاب المتشابه للكسائي.."[1]. وكذلك كتاب «متشابه القرآن العظيم» لأبي الحسين المنادى، ومثله كتاب «هداية المرتاب» للسخاوي، وهو مجرد منظومة لجمع الآيات المتشابهة لتسهيل حفظها على الطلاب، وهذه الكتب لم تُعْنَ ببيان العلة، وتوجيه سبب الاختلاف بين الآيات المتشابهة، كما أنها لم تستوعب كل الآيات المتشابهة تشابهاً لفظياً في القرآن الكريم، فهي أشبه ما تكون بمختصرات يستفيد منها حفظة كتاب الله تعالى.

ولا نستثني منها إلا الكتب الخمسة التي تقوم عليها الدراسة، وإن كانت هي الأخرى لا تعدم نقل المتأخر من المتقدم، وقد عرفنا أن أبرزها وأهمها اثنان «درة التنزيل» لسبقه وقدمه، و«ملاك التأويل» لبسطه وتوسعه، وهذه الكتب الخمسة قد استوعبت كثيراً من الآيات المتشابهة في القرآن الكريم؛ لأن كل كتاب يستدرك ما فات الذي قبله.

أما بحوث المتأخرين فلم أجد فيها ما يشفي الغليل؛ فكانت عنايتهم لا تخرج عن أحد أمرين: إما تحقيق كتب المتقدمين وإخراجها في صورة لائقة،

---

(١) متشابه القرآن: ٢٣٢.

وهذا واضح جلي، وهو أمر محمود، وعناية حسنة بتراثنا. وإما تأليف كتب على شاكلة كتب المتقدمين أشبه ما تكون بمعاجم هدفها حصر الآيات المتشابهة، نظراً لكثرها، وغزارها، وهذه المصنفات لا تعنى ببيان العلة، وسر الاختلاف بين الآيات، لكنها تتميز بالتنظيم والترتيب والتبويب لآيات المتشابه القرآني، ومن أمثلة ذلك كتاب «دليل المتشابهات اللفظية في القرآن الكريم» للدكتور: محمد عبد الله الصغير، وهو من أجود ما أُلّف في ذلك؛ لأنه استقصى جُلَّ ما في القرآن الكريم، وقد ذكر المؤلّف في مقدمة كتابه أنه جمع مادته من كتب العلماء الذين صنفوا في هذا الفن، كما اعتمد على المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، وقد أخذ المؤلف طريقة السخاوي في كتابه، إلا أنه أعاد ترتيب الآيات حسب السور، وزاد عليه الكثير من الآيات، وكذلك «تنبيه الحفاظ للآيات المتشابهات الألفاظ» لمحمد المسند. وللدكتور محمد بن علي الصامل عناية بهذا الموضوع، فقد كان له حلقات في إذاعة القرآن الكريم عن بلاغة المتشابه اللفظي في القرآن الكريم، إلا أنها توقفت، وقد أخرج منها عشر مسائل في كتاب «من بلاغة المتشابه اللفظي في القرآن الكريم»، وهو كتاب جدير بالعناية، وللدكتور إبراهيم طه الجعلي كتاب قيم، يضاف لمكتبة علم المتشابه اللفظي، وهو بعنوان: «من بلاغة المتشابه اللفظي».

وحين ندقق النظر في الآيات المتشابهة تشابهاً لفظياً نلحظ أن فيها آيات متشابهة تشابهاً تاماً، أو شبه تام، ولا يقع الاختلاف إلا في كلمة واحدة، أو كلمتين، وهذه الآيات ذكرها علماء المتشابه في مصنفاهم، وتحدثت عنها في هذا البحث، كقوله تعالى في سورة مريم: ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَيۡهِ يَوۡمَ وُلِدَ وَيَوۡمَ يَمُوتُ وَيَوۡمَ يُبۡعَثُ حَيّٗا﴾:١٥، وبعدها: ﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوۡمَ وُلِدتُّ وَيَوۡمَ أَمُوتُ وَيَوۡمَ أُبۡعَثُ حَيّٗا﴾:٣٣، وهناك آيات كثيرة ليس بينها تشابه إلا في مطلع الآية أو في وسطها أو في خاتمتها، بل وفي

جـــزء يسير منها، أي أن التشابه بين الآيتين لم يقع إلا في جزء من الآية فقط، كقولــه تعــالى في الإسراء: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾:٩، وفي النمل: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾:٧٦، ومثل ذلك أيضاً في سورة الرعد: ﴿.. فَيُصِيبُ بِهَا مَن يَشَآءُ وَهُمْ يُجَٰدِلُونَ فِي ٱللَّهِ﴾:١٣، وفي النور: ﴿.. فَيُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ وَيَصْرِفُهُۥ عَن مَّن يَشَآءُ﴾:٤٣، وهذه الآيات تحدث علماء المتشابه في مصنفاتهم عن كثير منها، وبقي الكثير، وسأكتفي بدراسة ما ذكره علماء المتشابه اللفظي، نظراً لكثرته وتنوعه وثرائه، وجهدهم يعد أنموذجاً حيّاً، وتجربة جليلة في فهم هذا الباب وسبر أغواره، وسأقوم بإذن الله تعالى بدراسة مائة وثلاثة وثمانين موضعاً من أصل ثلاثمائة وثمانين موضعاً، فما لا يدرك كله لا يترك جُلّه، ولأن بحث هذا الموضوع العظيم، وبهذا القدر من الآيات والمسائل، لا يمكن لمثل هذه الدراسة المحدودة أن تستوفي كل ما جاء فيه، ولكن من المعلوم في كلام العرب أن للكلام نظائر يدل بعضها على بعض.

وقد رأيت أن أجعله في ثلاثة أبواب بعد أن وضعت له مقدمة، أوضحت فيها معنى المتشابه القرآني، وحددت فيها الكتب التي تقوم عليها الدراسة.

* **الباب الأول**: تراث أهل العلم في توجيه المتشابه اللفظي: وقد جاء في خمسة فصول استعرضت فيها الكتب التي قامت عليها هذه الدراسة، معرّفاً بالمؤلف، وموضحاً مصادر كل كتاب وقضاياه.

الفصل الأول: (درة التنــزيل) للخطيب الإسكافي: مصادره، وقضاياه.

الفصل الثاني: (البرهان في متشابه القرآن) للكرماني: مصادره، وقضاياه.

الفصل الثالث: (ملاك التأويل) لابن الزبير الغرناطي: مصادره، وقضاياه.

الفصل الرابع: (كشف المعاني) لابن جماعة: مصادره، وقضاياه.

الفصل الخامس: (فتح الرحمن) للأنصاري: مصادره، وقضاياه.

* **الباب الثاني**: الكلمة في المتشابه اللفظي: وقد أبرزت فيه مسائل

المتشابه اللفظي في كتب علماء المتشابه، وجاء في خمسة فصول:

الفصل الأول: الاختلاف بين الآيات المتشابهة في اختيار الصيغة.

الفصل الثاني: الاختلاف بين الآيات المتشابهة في الإفراد والجمع.

الفصل الثالث: الاختلاف بين الآيات المتشابهة في التذكير والتأنيث.

الفصل الرابع: الاختلاف بين الآيات المتشابهة في التعريف والتنكير.

الفصل الخامس: الاختلاف بين الآيات المتشابهة في الحروف.

* **الباب الثالث:** التراكيب في المتشابه اللفظي: وقد جاء هذا الباب في ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الاختلاف بين الآيات المتشابهة في الذكر والحذف.

الفصل الثاني: الاختلاف بين الآيات المتشابهة في التقديم والتأخير.

الفصل الثالث: الاختلاف بين الآيات المتشابهة في الفصل والوصل.

بعد ذلك ختمت البحث بخلاصة أبرزت فيها النتائج التي توصلت إليها، ووضعت فهارس تساعد من أراد الاطلاع على هذا العمل، وشملت الآيات القرآنية المتشابهة، والأبيات الشعرية،، وثبت المصادر والمراجع، والموضوعات.

هذا وقد سلكت منهجاً خاصاً في كتابة هذا البحث من أبرز ملامحه:

١ــ تأصيل موضوع المتشابه اللفظي، وبيان أبرز المصنفات التي ألفت فيه.

٢ــ بيان مصادر هذه المصنفات.

٣ــ بيان أثرها في الدراسات البلاغية المتأخرة.

٤ــ إظهار ما تميز به البحث البلاغي عند علماء المتشابه اللفظي مادةً، ومنهجاً، وتوظيفاً.

٥ــ جمع المسائل البلاغية ذات الصلة بالمتشابه اللفظي من خلال أبرز المصنفات التي ألفت في المتشابه اللفظي في القرآن الكريم.

٦ــ تصنيف المسائل على أبواب البحث، وفقاً للخطة المذكورة.

٧ــ دراسة هذه المسائل، وشرحها،وتحليلها، وموازنتها بالسابقين

واللاحقين، ثم تقويمها ووضعها في موضعها اللائق بها.

وبعد: فإني أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان الجميل بعد شكر المولى سبحانه لأستاذي وشيخي، الأستاذ الدكتور محمد أبو موسى، على ما قدّمه لي من توجيهات واستدراكات كان لها أعظم الأثر في بناء هذا البحث، فله مني صادق الدعوات، فقد عرفته معلماً ومؤدباً، والشكر موصول لكل من خصّني بنصحه، وأفادني بعلمه، فجزاهم الله عني خير الجزاء وأوفاه.

وإن أنس لا أنس أن أشكر والديّ أمد الله في عمرهما، ومتعهما بالصحة والعافية على مـــا لقيته منهما من رعاية ودعوات صادقة، كان لها أعظم الأثر في نفسي وفي إنجاز هذا البحث.

كما لا يفوتني أن أقدم شكري وتقديري لمعالي الشيخ الفاضل صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المشرف العام على مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة ــ على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ــ على عنايته ودعمه لطباعة هذا الكتاب، كما أشكر أصحاب الفضيلة والسعادة في الأمانة العامة لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف على ما قاموا به من جهد حتى خرج الكتاب بهذه الصورة. وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور محمد سالم العوفي الأمين العام للمجمع.

وختاماً فإن هذا الجهد المتواضع صنعه بشر، فهو عرضة للخطأ والنقص، فما كان فيه من صواب وتوفيق فهو من الله، وما كان فيه من خطأ أو زلل فمن نفسي ومن الشيطان، والحمد لله رب العالمين وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المـــؤلـــف

الباب الأول

تراث أهل العلم في توجيه المتشابه اللفظي

الفصل الأول: درة التنــزيل وغرة التأويل للإسكافي:
مصادره وقضاياه

الفصل الثاني: البرهان في متشابه القرآن للكرماني:
مصادره وقضاياه

الفصل الثالث: ملاك التأويل لابن الزبير:
مصادره وقضاياه

الفصل الرابع: كشف المعاني لابن جماعة:
مصادره وقضاياه

الفصل الخامس: فتح الرحمن للأنصاري:
مصادره وقضاياه

الفصل الأول

كتاب درة التنـــزيل وغرة التأويل للخطيب الإسكافي:

مصادره وقضايـــاه

الفصل الأول
درة التنـــزيل للخطيب الإسكافي
مصادره وقضاياه

أولاً: التعريف بالخطيب الإسكافي:

هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب الإسكافي الرازي(١)، وصفه السيوطي (ت٩١١هـ) بالأديب اللغوي(٢)، وقال عنه الحموي (ت٦٢٦هـ) في معجم الأدباء: "..صاحب التصانيف الحسنة، وأحد أصحاب ابن عباد (ت٣٨٥هـ)، وكان من أهل أصبهان، وخطيباً بالري.."(٣)، لقّب بالخطيب الأصبهاني نسبة إلى أصبهان، وهي موطنه الأصلي، وبالرازي نسبة إلى الري، وهي التي تولى فيها الخطابة، أما الإسكافي فنسبة إلى الأسكفة، وهي حرفة كان ينتسب إليها.

وكل ما جاء عن الخطيب الإسكافي في كتب التراجم لا يخرج عن تعريف الحموي الموجز، ومن جاء بعده كرر حديثه أو نقله من غير زيادة، وهذه الترجمة لا تواكب منـــزلة الخطيب الإسكافي العلمية، فهي إشارات

---

(١) انظر ترجمته في: معجم الأدباء: ٢٠٤٩/٦، والوافي بالوفيات لصفوت الصفدي: ٣٣٧/٣، وبغية الوعاة للسيوطي: ١٤٩/١، وهدية العارفين لإسماعيل باشا: ٦٤/٢، ومعجم المؤلفين لرضا كحالة: ٢١١/١٠، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٤٩١/١، والأعلام لخير الدين الزركلي: ٢٢١/٦، ٢٢٧، ومعجم المفسرين لعادل نويهض: ٥٥٨/٢، وانظر: درة التنـــزيل، تحقيق: محمد مصطفى آيدين: ١٨/١—٢٧.

(٢) انظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ١٤٩/١.

(٣) معجم الأدباء: ٢٠٤٩/٦.

موجزة لا تتجاوز الاسم والكنية، والعمل والشهرة التي عرف بها وثناء ابن عباد عليه، وكذلك تسمية بعض كتبه التي صنفها.

أما عن مولده ونشأته، وطلبه للعلم ورحلاته، وشيوخه وتلاميذه فلم تذكر لنا المصادر شيئاً عنها، رغم ما ذكره الصاحب بن عباد من ذيوع شهرته، وكنّا نتوقع لصاحب هذه الشهرة أن يكون له تاريخ حافل من الأخبار. ولعل السبب في ذلك هو ميل الخطيب الإسكافي للعزلة وعدم الظهور، فبذلك أغفلت بعض كتب التراجم ذكره، مثل «سير أعلام النبلاء» الذي ترجم فيه الذهبي لعلماء دون الخطيب الإسكافي، كما يمكن القول أن ابتعاده عن الخلفاء والولاة وعدم اتصاله بهم وتقربه إليهم سبب في هذا الإغفال.

فعلى هذا لعله كان منصرفاً إلى مهنته الخاصة التي اتخذها مصدراً لعيشه، فآثرها على الكسب من تقربه إلى أصحاب الجاه والسلطان، فلم يطرق أبوابهم أو يتردد إلى مجالسهم، فأبعده ذلك عن الشهرة، لأن وقته مستغرق في العلم والمهنة[١].

أما من حيث المعتقد فلم أجد عنده ـ في كتاب الدرة ـ نفياً للصفات، أو تأويلها بالمجاز ونحوه، كما أنه لا يغلو في أحكام التكفير بالذنب، والله تعالى أعلم[٢].

أما آثاره العلمية فله مؤلفات متنوعة بعضها في اللغة والأدب، وبعضها في التفسير وعلوم القرآن، من ذلك:

١ ـ (غلط كتاب العين).
٢ ـ (كتاب الغرة) في غلط أهل الأدب.
٣ ـ (نقد الشعر).

---

(١) انظر: درة التنزيل، تحقيق: آيدين: ١/٢٠ ـ ٢١.
(٢) انظر: درة التنزيل: ٥٢ ـ ٥٣، ٢٣٧ ـ ٢٣٨، وانظر: تحقيق محمد آيدين: ٣٨.

٤ــ (شواهد كتاب سيبويه)[١].

٥ــ (مبادئ اللغة)، وهو يشتمل على موضوعات شتى، أولها باب ذكر السماء والكواكب، فباب أسماء البروج والأزمنة، ثم باب الليل والنهار، ثم باب صفة الحر والبرد، وباب أسماء الرعد والبرق، وباب المياه وأوصافها وذكر أماكنها، وهكذا..[٢].

٦ــ (درة التنــزيل وغرة التأويل)، وهو مجال البحث، ولنا وقفة معه بعد قليل.

٧ــ (لطف التدبير في سياسة الملوك)، وفيه تناول الإسكافي أخبار الملوك والأمراء السابقين، وقد ألفه رغبة منه في إفادة من عاصره من الولاة، مرتباً كتابه في أبواب يحتاج إليها كل من ساس أمر الناس، وتولى شؤوهم[٣].

أما وفاته رحمه الله فالقول المشهور عند أصحاب التراجم أنه توفي سنة عشرين وأربعمائة من الهجرة النبوية (٤٢٠هـ)، وقيل: سنة (٤٢١هـ)، وهذا القول قال به صاحب «كشف الظنون»، وصاحب «هدية العارفين»[٤].

ثانيــاً: التعريف بالكتاب:

عنوانه: هو «درة التنــزيل وغرة التأويل»[٥]، **وموضوعه:** حصر الآيات المتشابهة في القرآن الكريم تشابهاً لفظياً، ومعرفة الاختلافات الدقيقة فيما بينها،

---

(١) ذُكرت هذه الكتب الأربعة في كتب التراجم، ولم أقف على شيء منها مطبوعاً أو مخطوطاً.

(٢) طبع الكتاب بدار الكتب العلمية في بيروت، عام: ١٤٠٥هـ.

(٣) طبع الكتاب بتحقق أحمد عبد الباقي، في دار الكتب العلمية ببيروت، وقد ذكر محمد آيدين، محقق كتاب الدرة في رسالته ستة كتب لم يشر إليها من ترجم له وهي إما مفقودة، أو مخطوطة: ١/٢٦.

(٤) انظر: كشف الظنون لحاجي خليفه: ٦/٦٤، وهدية العارفين لإسماعيل باشا: ٢/٦٤.

(٥) هذا هو العنوان الذي أجمعت عليه المصادر التي ترجمت للإسكافي، وقد طبع الكتاب عام: ١٣٢٦هـ، في مطبعة السعادة بمصر، بعناية الشيخ عبد المعطي السقا، وهي في مجلد واحد، في (٣٩٨ صفحة)، بدون مقدمة عن الكتاب، أو المؤلف، وخالية من أي تعليق، أو تخريج، وفي ضوء هذه الطبعة خرجت طبعات أخرى مشابهة لها، كما في مطبعة محمد الوراق بمصر، =

ثم القيام بتعليل هذه الاختلافات وتخريجها بالنظر إلى مواقعها في سور القرآن الكريم، أو في سياق الآيات ونظم السور، أو بالنظر إلى أحوال المخاطبين، أو بالنظر إلى الترتيب القرآني حسب ما في المصحف، أو حسب النـــزول، أو غير ذلك من الأسباب وطرق التوجيه التي يتم بها إيضاح العلة في تلك الاختلافات بين الآيات المتشابهة.

يقول الخطيب في مقدمته: "..إني مذ خصني الله بإكرامه وعنايته، وشرفني بإقراء كلامه ودرايته، تدعوني دواع قوية يبعثها نظر وروّية في الآيات المتكررة بالكلمات المتفقة والمختلفة، وحروفها المتشابهة المنغلقة والمنحرفة[1].."[2]، فالخطيب رحمه الله يوضح لنا توجهه العلمي، ورغبته في خدمة كتاب الله تعالى، وخدمة حملة الكتاب العزيز، ولهذا قال في أول خطبته: "أما بعد: فاعلموا حملة الكتاب المتين الحكيم، وحفظة القرآن المبين الكريم، وفقكم الله تعالى لحق علمه بعد حق تلاوته، وأذاقكم من لذة قراءته، وبرد شراب معرفته ما يشغف قلوبكم بحلاوته..".

سبب تأليفه:

جاء تأليف الكتاب محاولة منه رحمه الله تعالى، لرفع اللبس في الآيات المتشابهة، وبيان أسرار الاختلاف بينها، والبحث عن الحكمة من ذلك الاختلاف الوارد، يقول عن ذلك: "..تطلّباً لعلاماتٍ ترفع لبس إشكالها،

= عام: ١٣٢٧هـ ثم في بيروت في دار الآفـــاق مرتين في عام: ١٩٧٣، و١٩٧٩م، أما النسخة التي اعتمدتها في بحثي، فهي كالنسخ السابقة إلا أن الدار التي أخرجتها هي: دار الكتب العلمية، بيروت، عام:١٤١٦هـ، وقد تم تحقيق الكتاب في رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه، بكلية أصول الـــدين بجامعـــة أم القرى عـــام: ١٤١٤هـ، للباحث محمد آيدين.

(١) جاء في نسخة أخرى (وحروفها المتشابهة المتعلقة والمنحرفة) انظر: تحقيق محمد آيدين: ١٣٥، والمراد بذلك والله أعلم أن بعض الكلمات المتشابهة قد يتعلق بالمعنى الأصلي للآية، والبعض الآخر قد يعدل به عن هذا المعنى إلى معنى آخر يراد أيضاً من الآية، انظر: لسان العرب: ٤٣/٩.

(٢) درة التنـــزيل: ٣.

وتخص الكلمة بآيتها دون أشكالها.."[1].

كما يرى أيضاً أن من أسباب تأليف الكتاب عدم بحث هذا الموضوع من قِبَل العلماء المتقدمين بمثل ما أخرجه في كتاب الدرة، فهذا الأمر أوجب عليه تأليف مصنف فيه، يقول: "..عزمت عليها بعد أن تأملت أكثر كتب المتقدمين والمتأخرين، وفتشت على أسرارها معاني المتأولين المحققين المتبحرين، فما وجدت أحداً من أهلها بلغ غاية كنهها، كيف ولم يقرع بابها ولم يفتر لهم عن نابها، ولم يسفر عن وجهها"[2].

فهذا النص المختصر يدل على أنه رحمه الله قد اطلع على مؤلفات جمعت الآيات المتشابهة، إلا أنها لم تعن ببيان الأسرار والدقائق التي وقف عليها في كتابه، ولهذا قال: "فما وجدت أحداً من أهلها بلغ غاية كنهها".

ومن أسباب تأليفه أيضاً الرد على الملحدين الطاعنين في كتاب الله تعالى الذين يزعمون أن هذه الآيات المتشابهة دليل على خلل في الأسلوب، وتعارض بين الآيات، فجاء الكتاب لبيان الحكمة من الاختلاف، وأن هذا أحد أسرار إعجازه، يقول: "...ولطعن الطاعنين رداً، ولمسلك الملحدين شدّا"[3]، ويقول في آخر الكتاب: "هذا آخر ما تكلمنا عليه من الآيات التي يقصد الملحدون التطرق منها إلى عيبها، والحمد لله وحده.."[4].

منهج المؤلف فيه:

يُعد كتاب الدرة بحق أهم كتب هذا الفن، فهو أحد المصادر، بل هو الأساس الأول الذي يقوم عليه بحث المتشابه اللفظي في القرآن الكريم، وهذا الكتاب يمكن أن يقال عنه: إنه تميز ببراعة الإنشاء والابتكار من قبل مؤلفه

---

(١) المصدر السابق: ٣.

(٢) درة التنزيل: ٣.

(٣) المصدر السابق: ٣.

(٤) المصدر السابق: ٣٠٦.

رحمه الله؛ إذ لم يسبق إلى هذا العمل في توجيه الآيات المتشابهة لفظاً، فهو أول من فتح باب هذا العلم، فله قدم السبق، وكفى به من إنجاز، يقول في مقدمـــة الكتاب: "...فما وجدت أحداً من أهلها بلغ غاية كنهها، كيف ولم يقرع بابها، ولم يفتر لهم عن نابها، ولم يسفر عن وجهها، ففتقت من أكمام المعاني ما أوقع فرقاناً..".

سلك المؤلف في كتابه مسلك المفسرين، فرتّب كتابه على ترتيب السور والآيات في المصحف الشريف،فبدأ بسورة البقرة ثم آل عمران وهكذا، يبدأ بالآية الأم التي تكون البداية للمتشابهات ثم يلحق بها ما يشابهها من الآيات من السورة نفسها،ثم من باقي سور القرآن الكريم، كل ذلك بشكل مرتب،وبطريقة استقرائية دقيقة. فيقول مثلاً: سورة البقرة، الآية الأولى منها، وبعد أن ينتهي من توجيه الاختلاف،يقول: الآية الثانية، وهكذا.. حتى تنتهي المسائل. والجدير بالذكر أن عدد الآيات الأم في الكتاب (٢٧٤)، وإذا أضفنا إليها الآيات المتشابهة التابعة للأصول السابقة يصبح عدد الآيات (٢٥٣) آية متشابهة، وقد فات عليه رحمه الله آيات متشابهة كثيرة استدركها عليه الكرماني، وابن الزبير الغرناطي.

ومن الملاحظ على منهج الخطيب الإسكافي في كتابه أنه يستدرك على نفسه إذا فاته الحديث عن الآية في موضعها حسب ترتيب المصحف، فيذكر الآيـــة التي فيها المتشابه في الموضع الثاني، وينبه على أن مكان هذه الآية كان في سورة كذا، ومن أمثلة ذلك قوله: "وكان حقها أن تذكر في موضعها، لكن لم تحضرني هناك فذكرتها مع أخواتها، وإن كان ذكرها متقدماً في القرآن.."[1]. ويقول في موضع آخر: "حكم هذه الآية أن يكون ذكرهـــا في سورة الأعراف، ثم لما تأخرت وجب أن تكون في سورة العنكبوت، إلا أنا رأيناها تتعلق بهذه السورة فذكرناها فيها"[2].

---

(١) درة التنـــزيل: ٥٤.

(٢) المصدر السابق: ١٢٤.

ومن منهجه في الكتاب طريقة عرض المسائل، فقد اعتمد منهجاً خاصاً في توجيه الآيات المتشابهة، ففي كل سورة يعقد بحثاً خاصاً لكل آية من الآيات المتشابهة، يذكر معها ما ورد في كتاب الله من آيات مشابهة لتلك التي جعلها أصل المسألة، وهــذا منهج يدل على الترتيب، وحسن العرض، ووضوح الرؤية، وقد أصبح منهجه هذا قدوة لمن جاء بعده، فأخذ به من ألف في الآيات المتشابهة بعده.

مصادر المؤلف:

كما مر بنا في ترجمة الإسكافي أن كتب التراجم لم تذكر شيئاً عن شيوخه الذين تتلمذ عليهم، كما لم تذكر أي كتاب أو كتب اعتمد عليها الخطيب في مؤلفاته على نحو عام، وفي كتاب الدرة بشكل خاص، إلا ما ذكر عن تأليفه كتاباً يوضح فيه غلط كتاب العين،وآخر اختصر فيه كتاب العين، كما ألف كتاباً عن شواهد كتاب سيبويه، وهذا الأمر أشار إليه المترجمون في ترجمتهم له، ولا نعلم عنه شيئاً.

ونحن حين نتأمل كتاب «الدرة»، ونتتبع ما قاله الخطيب الإسكافي من أوله وحتى نهايته، يتبين لنا أنه رحمه الله صاحب علم جم وثقافة واسعة، وصاحب اطلاع واسع، ولهذا قال في مقدمة الكتاب: "تأملت أكثر كتب المتقدمين والمتأخرين"، ولكن ليس هناك أي تصريح سواء في مقدمة الكتاب أو في صلبه، بذكر أي مصدر قد يكون استقى منه محتوى هذا الكتاب أو أي جزء منه.

ومن خلال استقراء الكتاب يمكن القول إنه اعتمد رحمه الله في توجيه المتشابه اللفظي في القرآن الكريم على العديد من المصادر أهمها:

القرآن الكريم وعلومه: حيث اعتمد على تفسير بعض الآيات ببعضها مما يظهر مدلول الآية ويوضحها[1]، كما أنــه يعتمد في توجيه الآيات على

(١) انظر مثلاً: درة التنــزيل: ٤٤.

سياق السور والآيات وهذا أمر جلي، وسنقف مع هذا الأمر حين نتحدث عن قضايا الكتاب. كما استفاد أيضاً من ترتيب القرآن بأنواعه كالترتيب المكي والمدني، أو أسباب النـــزول، أو حسب ترتيب السور في المصحف، وهذا أمر ملاحظ في الكتاب[١].

الحديث الشريف والأثر: يعد الخطيب الإسكافي مقلاً من حيث الاستشهاد بالحديث والأثر، وربما كان سبب ذلك عدم ربط الكتاب بهما، فمراد الكتاب معرفة الأسرار والحكم من الاختلاف الوارد بين الآيات المتشابهة، ومع هذا استشهد الخطيب بالأحاديث والآثار في أكثر من موضع[٢].

علم القراءات: اعتمد الخطيب الإسكافي في بعض مسائله على القراءات، واختلاف القراء، فكشف بذلك بعض جوانب الاختلاف بين الآيات المتشابهة على ضوء اختلاف القراءات في الآية[٣].

أقوال المفسرين: اعتمد الخطيب على أقوال بعض المفسرين من الصحابة والتابعين، مثل: ابن عباس، والحسن، وقتادة، والسدي، و لم يشر إلى كتب بعينها[٤].

آراء النحويين واللغويين: الخطيب الإسكافي أحد أعلام اللغة والنحو، ولهذا جاء أكثر مصنفاته حول اللغة والنحو، وفي كتابه «درة التنـــزيل» يظهر ذلك على نحو واضح وجلي، حيث استفاد من اللغة في توجيه اختلاف الألفاظ القرآنية، كما أن كتابه مليء بالمباحث النحوية التي تدعم رأيه وتوجيهه، أما من ذكرهم في كتابه فهم قلة، وقد يصرح أحياناً بأسماء كتبهم، كالخليل بن أحمد (ت١٧٠هـ) في العين، وسيبويه (ت١٨٠هـ)

---

(١) انظر : مثلاً : ١٠، ٢٥ــ٢٦، ٥٧، ٦٥، ١١٥ــ١١٦، ١١١، ٢٥٢ــ٢٥٣.

(٢) انظر مثلاً: ٢٥، ٤٩.

(٣) انظر مثلاً: درة التنــزيل: ٤٤، ٨.

(٤) انظر درة التنــزيل: ١٠١،٦٦،٥٢،٥١،٤٩.

في الكتاب، أما الفراء (ت٢٠٧هـ)، والمبرد (ت٢٧٦هـ)، فذكرهما بالاسم فقط[١].

أثره فيمن بعده:

يظهر أثر كتاب الخطيب الإسكافي فيمن جاء بعده من ناحيتين:

الأولى: كونه أول كتاب ألف في هـــذا الفن، وقد أشار إلى ذلك الخطيب في مقدمته للكتاب، كما صرّح بذلك أيضاً ابن الزبير الغرناطي في «ملاك التأويل»، مع أنه عاش في بلاد الأندلس، يقول رحمه الله: "ورد عليّ كتاب لبعض المعتنين من جلة المشارقة، نفعه الله، سماه بكتاب درة التنـــزيل وغرة التأويل، قرع به مغلق هذا الباب، وأتى في هذا المقصد بصفو من التوجيهات لُبَاب، وعرّف أنه باب لم يوجف عنه[٢] أحد قبله بخيل ولا ركاب، ولا نطق ناطق قبل فيه، وحق لنا به لإحسانه أن نقتدي به ونستنّ.."[٣].

الناحية الثانية التي تُظهر أثر الكتاب: ما حواه من توجيهات علمية مفيدة، وفوائد نادرة، كَشَفَتْ عن أسرار الكتاب العزيز، وبَيَّنَتْ وجوهاً من الإعجاز التي تميز بها القرآن الكريم، فأظهرت الآيات المتشابهة حكماً ودقائق في المعنى والمبنى، أشير إليها لاحقاً بإذن الله.

وقد كان أثر الكتاب واضحاً في كتب المتشابه التي ألفت بعد الإسكافي، وأخص بالذكر كتاب «البرهان في متشابه القرآن» للكرماني (ت٥٠٠هـ)، وكتاب «ملاك التأويل» لابن الزبير الغرناطي (ت٧٠٨هـ)، ثم كتاب «كشف المعاني في المتشابه من المثاني» لبدر الدين بن جماعة (ت٧٣٣هـ)، وكتاب «فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن» لأبي يحيى زكريا

---

(١) انظر: درة التنـــزيل: ٦٦، ١٦، ١١.

(٢) كذا في «ملاك التأويل». وفي القرآن الكريم "فما أوجفتم عليه".

(٣) ملاك التأويل: ١٤٦/١.

الأنصاري (ت٩٢٦هـ)، فمن يطالع كتاب درة التنزيل، ويتأمل الآيات التي تناولها الإسكافي بالدراسة والبحث، ثم ينظر إلى مواضعها في كتب المتشابه التي ألفت بعد الخطيب الإسكافي، يجد تأثير الكتاب واضحاً، إما بنقل التوجيه برمته، أو نقل المعنى والتصرف في اللفظ، وهكذا، بل هناك إجماع بين علماء المتشابه في كثير من المواضع على ما ذكره الإسكافي[1]، وستكون لي وقفة مع هذه الكتب أوضح فيها أثر كتاب الدرة، وذلك في الفصول القادمة إن شاء الله تعالى من هذا الباب.

أما أثر الكتاب في كتب التفسير التي تُعنى بالإعجاز القرآني، ولها اهتمام بتوجيه الآيات المتشابهة تشابهاً لفظياً، مثل الكشاف للزمخشري (ت٥٣٨هـ)، والتفسير الكبير للفخر الرازي (ت٦٠٤هـ)، والبحر المحيط لأبي حيان (ت٧٥٤هـ)، وروح المعاني للألوسي (ت١٢٧٠هـ)، والتحرير والتنوير لابن عاشور (ت١٣٩٣هـ) وغيرها من التفاسير، فأمر واضح أيضاً ويعرف ذلك من خلال توجيه الآيات المتشابهة، إذ إن الخطيب الإسكافي متقدم عليهم جميعاً، حيث توفي رحمه الله عام ٤٢٠هـ، ومن أمثلة ذلك توجيه الاختلاف في التقديم والتأخير في قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾: ١٥١، وفي

---

(١) ففي فصل الذكر والحذف مثلاً، هناك إجماع بينهم على توجيه الإسكافي لقوله تعالى في سورة غافر: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَآتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا﴾ وفي الآية الأخرى من سورة طه: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾، وتوجيه قوله تعالى: ﴿إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾، وفي الآية الأخرى: ﴿إِنِّي عَامِلٌ سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾، وتوجيه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا﴾ وفي الآية الأخرى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾، وتوجيه قوله تعالى: ﴿قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾، وفي الآية الأخرى: ﴿قُلْ فَمَن يَمْلِكُ لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾، وتوجيه آيتي الكهف ﴿قَالَ أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ﴾، وفي الآية الأخرى: ﴿قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ﴾، وكذلك توجيه قوله تعالى: ﴿وَلِتَجْرِيَ ٱلْفُلْكُ بِأَمْرِهِۦ﴾، وفي الآية الأخرى: ﴿لِتَجْرِيَ ٱلْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِۦ﴾، وقوله: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥٓ ءَاتَيْنَٰهُ﴾، وفي الآية الأخرى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ ءَاتَيْنَٰهُ﴾، وكل هذه المواضع وغيرها بحثت في مواطنها في الفصل الأول من الباب الثالث.

الإسراء جاءت الآية بتقديم رزق الأبناء على الآباء في قوله: ﴿نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾: ٣١، فقد أجمع علماء المتشابه، وعلماء التفسير على توجيه الإسكافي[١]، ففي ضوء ما بحثته في الباب الثاني، والثالث، أجد في الغالب معنى كلام الإسكافي في توجيههم للآيات المتشابهة، وأحيانا نص كلامه[٢]، ومع هذا لا أجد تصريحاً باسمه أو ذكراً لكتابه في توجيهاتهم، حتى عند المفسرين المتأخرين.

وقد وجدت إشارة من الشهاب الخفاجي في حاشيته على تفسير البيضاوي (ت٦٨٥هـ)، إذ أشار إلى كتاب الإسكافي وأثنى عليه، يقول رحمه الله بعد أن تحدث عن تفسير آية الأنعام ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ ٣٢: "بقي هنا نكتة وهو أنه جمع اللهو واللعب في آيات، فتارة قدّم اللعب كما هنا، وتارة قدّم اللهو كما في العنكبوت، فهل لهذا التفنن نكتة خاصة أم لا؟ فأبدى بعضهم لذلك نكتة وزعم أنها من نتائج أفكاره، وليس كما قال، فإنها مذكورة في درة التنزيل، وهو أبو عذرته[٣] في هذا الفن، ومحصل ما ذكره أن الفرق بين اللهو واللعب ـ مع اشتراكهما في أنهما الاشتغال بما لا يعني العاقل ويهمه من هوى وطرب سواء أكان حراماً أم لا ـ أن اللهو أعم من اللعب، فكل لعب لهو ولا عكس، فاستماع الملاهي لهو وليس بلعب، وقد فرقوا بينهما بأن اللعب ما قصد به تعجيل المسرة والاسترواح به، واللهو كل ما شغل من هوى وطرب، وإن لم يقصد به ذلك كما نُقل عن

---

(١) انظر: فصل التقديم والتأخير في الباب الثالث فقد تم بحث المسألة، ومن الأمثلة أيضاً في التقديم والتأخير فقط، توجيه آية المائدة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾، وآية الأنفال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾، وآية الأنعام ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾... إلى غير ذلك من الآيات التي بحثت في مواضعها.

(٢) انظر مثلاً: درة التنزيل: ٦، والتفسير الكبير: ٣/٥١ـ٥٢، وانظر أيضاً: درة التنزيل: ٦٩، وروح المعاني: ٢٣٠، وفي البابين الثاني والثالث شواهد كثيرة تراجع في موطنها.

(٣) الاعتذار الافتضاض، ويقال: فلان أبو عذر فلانة، إذا كان افترعها وافتضها، وقولهم: ما أنت بذي عُذْر هذا الكلام، أي: لست أول من افتضه: انظر: لسان العرب: ٤/٥٥١ـ٥٥٢.

أهل اللغة''.

ثم نقل أقوال علماء اللغة كما هو مبين عند الخطيب الإسكافي، وقال في ختام حديثه: ''وإن أردت التفصيل فطالع درة التنزيل''[1].

وعلى هذا فإن مظاهر تأثير الكتاب تظهر في أمور، منها: اقتفاء أثر الإسكافي في التأليف في هذا الفن، وكذلك اتباع طريقته التي أبدعها في منهجه في تأليف الكتاب، وكذلك التأثير المصرح به كما عند الكرماني وابن الزبير والشهاب الخفاجي في موضع تقديم اللعب على اللهو الذي سبق ذكره، أو التأثير غير المصرح به كما أوضحت سابقاً.

ثالثاً: قضايا الكتاب وقيمته العلمية:

إن الحديث عن قضايا كتاب درة التنزيل، وعن قيمته العلمية، حديث ليس بالسهل، ولا سيما مع كتاب يعد الكتاب الأم لهذا الفن، فالحديث عنه حديث عن الكتب التي ألفت بعده وأخذت منهجه وطريقته إلا في اختلافات يسيرة ليست بالجوهرية، ومع أن حديثنا هنا جاء بعد بحث المسائل وبسطها، وعرض الأقوال وتمحيصها، ومعرفة درجتها وأثرها، إلا أن الحديث عن قضايا الكتاب وقيمته العلمية يحتاج إلى تأمل وترو، وإلى مزيد من الوقت.

وبعد طول نظر وتأمل فيما خطه الخطيب الإسكافي في كتابه ظهرت لي أمور أعدها تمثل الخطوط الرئيسة في قضايا الكتاب، كما تمثل القيمة الحقيقية لهذا العمل العلمي العظيم الذي بنى به الخطيب الإسكافي صرحاً علمياً جديراً بالعناية والرعاية في دراستنا لإعجاز القرآن الكريم، وأساليبه البلاغية المتنوعة.

١ــ **المنهج التطبيقي**: عرف في تاريخ التأليف البلاغي منذ وقت مبكر

(١) حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي: ٤٩/٤، وانظر تفصيل المسألة في فصل التقديم والتأخير في الباب الثالث في هذه الرسالة.

هذا المنهج، والذي ينظر في تراث الأمة يرى عجباً في تحليل النصوص، والوقوف عند دقائقها، فالنظرة واسعة، والأفق رحب، ولك أن تتأمل التراث البلاغي منذ أن وضع أبو عبيدة معمر بن المثنى «مجاز القرآن»، ثم كتب الجاحظ، وابن قتيبة، وابن المعتز، وقدامة بن جعفر، وبعد هؤلاء العلماء، أخذت الدراسات البيانية اتجاهين متقابلين، لكن الغرض واحد والهدف متقارب، فمن العلماء من اتجه إلى بحث إعجاز القرآن، وقد حفظ لنا التاريخ جهد الرماني، والخطابي، والباقلاني. والبعض اتجه في التأليف إلى البيان بعامة، فهذا أبو هلال العسكري في كتابه «كتاب الصناعتين»، والجرجاني في «الوساطة بين المتنبي وخصومه»، والآمدي في «الموازنة بين الطائيين»، وكتاب «عيار الشعر» لابن طباطبا، و«سر الفصاحة» لابن سنان الخفاجي، و«المثل السائر» لابن الأثير كلها تزخر بالمعلومات البلاغية والبيانية، القائمة على تذوق ما في النصوص من خصائص وتراكيب، فتبرز محاسنها وتوضح ما فيها من عيوب.

أما الإمام عبدالقاهر الجرجاني فكان له دور عظيم، وأثر كبير، فقد هضم ما أنتجه علماء الإسلام قبله، فبرع في استنباطاته، وأجاد في أطروحاته، فاستطاع أن يضع علمـاً متكامل البنيان للبلاغة، كان محل إعجاب العلماء واهتمامهم منذ القرن الخامس الهجري، وقد عرف منهجه بتحليل النصوص، والوقوف على أسرار ودقائق لا يستطيعها إلا من أوتي فهماً دقيقاً، وحساً مرهفاً، وذوقاً سليماً، يقول أمين الخولي: "... يجيء عبد القاهر الجرجاني، فنجد المدرستين ــ يقصد مدرسة الأدباء، ومدرسة المتكلمين اللتين قسّم بهما علماء البلاغة ــ تظفر كل واحدة منهما بنصيب من عمل عبدالقاهر، فهو متكلم فلسفي تارة، وهو أديب صانع كلام وناقده طوراً.."[1]، وهذا من الأمور التي تميز بها عبد القاهر الجرجاني رحمه الله.

---

(١) البلاغة العربية وأثر الفلسفة فيها: ٢٣.

لقد ربط الشيخ بين القواعد والشواهد، فحلل النصوص ووقف عند دقائقها، وربط البلاغة بالنحو فأخرج نظرية النظم التي بنى عليها كتابيه دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، وكان مصدر ذلك وأساسه أنه رحمه الله بنى شخصيته بناء متكاملاً تعانقت فيه الثقافة العربية الأصيلة ــ التي طلبها من تراث من سبقه من أهل العلم، ولاسيما علماء اللغة والأدب، وهو التراث الذي أشرت إليه في أول حديثي ــ مع روحه التواقة للإبداع، فهضم تلك العلوم، وانطلق يبحث في خصائص اللغة وتراكيبها ودلالتها، جاعلاً نصب عينيه كلام من سبقه من علماء الأمــة، فشرح وحلل، وحشد الشواهد، والأمثلة بمنهج متميز، فوقف عند كل نص موضحاً أسراره ودقائقه، ومبيناً عناصر الجودة والضعف فيه، بأسلوب علمي وأدبي(١).

يقول الدكتور أبو موسى عن عبد القاهر: ".. هذا الاتجاه كان في حاجة إلى كثير من الحواريين ينهضون لتثبيته وتمكينه وإتمامه حتى يكتمل بناء متناسقاً يمهد سابقه للاحقه، ولكن القدر لم يهيئ لهذا العالم السني إلا فتى من فتيان المعتزلة، أنبتته أرضه فهضم تراثه، وارتضى منهجه، ونسج على منواله، وأضاف لبنات في هذا البناء لا تختلف في نسقها ونوعها عما بدأه الأستاذ، ولو قدّر لهذا الاتجاه أن تتواصل حلقاته لكان بين أيدينا منه الخير الكثير .."(٢).

والحق أن نعلم أن هذا المنهج المتميز في عرض المسائل البلاغية منهج صعب المسلك، لا يستطيعه إلا من أوتي ذوقاً سليماً وحساً أدبياً مرهفاً في

---

(١) انظر: المدخل إلى كتابي عبد القاهر: موضوع عبد القاهر يستكشف جوهر البلاغة: ١٩٣ وما بعدها.

(٢) البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري: ٣٦، وقول الدكتور أبي موسى: "ولكن القدر لم يهيئ.."، فيه نظر، ولو قال: "ولكن اقتضت حكمة الله أن يهيئ لهذا العالم السني..."، لكان أفضل، لأن إضافة أمر يقتضي الفعل الاختياري إلى القدرة لا يجوز، فالقدر والقدرة أمران معنويان، ولا مشيئة لهما، وإنما المشيئة لمن هو قادر، ولمن هو مقدّر. انظر: مجموع فتاوى الشيخ محمد بن عثيمين: ١٢٨/١.

معرفة النصوص وسبر أغوارها، يقول ابن خلدون (ت٨٨٠هـ) في الذوق: "ملكة إنما تحصل بممارسة كلام العرب وتكرره على السمع والتفطن لخواص تراكيبه، وليست تحصل بمعرفة القوانين العلمية في ذلك، التي استنبطها أهل صناعة اللسان، فإن هـــذه القوانين إنما تفيد علماً بذلك اللسان، ولا تفيد حصول الملكة بالفعل في محلها .."[١].

فهذا النص المقتضب من ابن خلدون يدل دلالة عظيمة على أن السبيل إلى معرفة اللغة، والوقوف على خصائصها، لا يمكن أن يأتي وفق الأساليب المتبعة في التعليم التي تعتمد على التقسيم والتعليل ووضع المصطلحات، مع الشح في ذكر الأمثلة والشواهد، وعدم سبر أغوارها، فلابد لطالب العلم الحق الذي يريد تلك الملكة وذلك السبيل أن يطلع على تراث الأمة، ويهضم ذلك التراث مع المداومة على قراءته، وسبر أغوار النصوص، والوقوف على دقائقها وخصائص تركيبها.

إذاً التطبيقات في الدرس البلاغي ليست أمراً هيناً، فهي حياته ونماؤه، كما تتركز فيها قدرة البليغ ومهارته، فقواعد البلاغة وأصولها يمكن أن تجمع في صفحات، والمهم هو التطبيق والنظر المتثبت في النص المدروس وتحليل تركيبه، وإبراز محاسن صياغته ودلالات خصوصياته، والذي يعين على ذلك الحس المرهف، والذوق المتمرس البصير، وهذا التحليل المبني على التذوق هو أصح المناهج وأقومها في دراسة البلاغة ، فإذا تخلف الذوق كانت أصولاً علمية شاحبة[٢].

وحين نتأمل كتاب الخطيب الإسكافي «درة التنـــزيل وغرة التأويل» نجده رحمه الله يعتمد المنهج التطبيقي في تحليل أسرار كل آية تناولها في كتابه الذي فتح به أبواب هذا العلم، وسار عليه العلماء الذين سلكوا مسلكه، ونهجوا منهجه في التأليف في هذا العلم، فأصبح قدوة يقتدى به في ذلك.

---

(١) مقدمة ابن خلدون: ٣/ ١٢٨٩–١٢٩٠.

(٢) انظر: البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري: ٣٧.

ويزيد من أثر الكتاب وتأثير صاحبه أنه رحمه الله متقدم على رموز هذا المنهج وهما الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، والزمخشري (ت٥٣٨هـ)، فله قدم السبق في تطبيق هذا المنهج،كما أن له قدم السبق في التأليف في هذا العلم.

أما أبرز ملامح المنهج التطبيقي في دراسة الخطيب الإسكافي فمن ذلك: اعتماده مسألة التناسب في الكلام عن طريق توضيح مناسبة الكلمات بعضها مع بعض، وتطابقها في المعنى في سياق إيرادها، وهذا الأمر يلحظ غالباً في الباب الثاني من البحث حيث خصص لبحث الكلمة المفردة من حيث اختيار الصيغة، والجمع والإفراد، والتذكير والتأنيث، والتعريف والتنكير، ودلالة الحروف، كذلك مسألة التناسب بين الآيات، وهذا مقصد الكتاب، ففي كل موضع نراه يبحث في السياق المتقدم للآية ويحاول الربط بينهما، ليصل إلى السر أو الغرض الذي قصده.

كذلك خرج الخطيب الإسكافي بالبلاغة من دائرة الجملة الواحدة إلى دائرة النص، فأصبح ينظر إلى النص نظرة شاملة قائمة على تحليل التراكيب، ليصل إلى الخصائص والدلالات والمعاني مجتمعة دون تفريق أو تفريع، والكتاب بما يحويه من آيات متشابهة من أوله لآخره خير برهان على اتباع هذا المنهج المتميز.

وأكتفي بمثال واحد على هذا، ففي سورة يونس ورد تقديم الضر على النفع في قوله تعالى: ﴿وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمۡ وَلَا يَنفَعُهُمۡ﴾: ١٨، وفي سورة الفرقان تقدم النفع على الضر فقال تعالى: ﴿وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُهُمۡ وَلَا يَضُرُّهُمۡ﴾: ٥٥.

يقول الخطيب الإسكافي: "إنما قدّم يضرهم على ينفعهم في الآية الأولى، لأن العبادة تُقام للمعبود خوفاً من العقاب أولاً، ثم رجاء للثواب ثانياً، وقد تقدم في هذا المكان ما أوجب تقديم يضرهم على ينفعهم في الآية الأولى وهو قوله: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ إِنۡ عَصَيۡتُ رَبِّي عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٖ﴾: ١٥، فكأنه قال: ويعبدون

والتي تحتاج إلى نظر وتأمل في ذلك المنهج، كما تعد هذه القضية إحدى السمات المهمة التي توضح قيمة الكتاب، ومسائله، والجهد الذي بذل فيه، وقد أشرت بإيجاز لهـذا المنهج الذي اتبعه الإسكافي في دراسة مسائل المتشابه في التعريف بالكتاب عند بيان الخطوط العريضة التي أقام الخطيب عليها كتابه.

فأقول وبالله التوفيق: لما بحثت مسائل الكتاب من خلال الخطة التي اعتمدتها في البحث، لاحظت أمرين مهمين مع أمور أخرى جزئية، وهذان الأمران يتضحان أكثر مع كل مسألة أقوم بدراستها حتى نهاية البحث:

الأمر الأول: عناية الخطيب الإسكافي بالبحث عن الدلالة المعنوية في توجيه الآيتين المتشابهتين، أو الآيات المتشابهة، في كل موضع يقوم بتوجيهه، فيوضح مثلاً سر التعبير بصيغة المضارع في آية، وسر التعبير في الآية الأخرى المشابهة بالماضي، ومثل ذلك التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير، والإفراد والجمع، والذكر والحذف، والتذكير والتأنيث، والفصل والوصل، وهكذا يحاول إيضاح السر والعلة من وراء هذا الاختلاف، والحق أن هذا هو الغرض من تأليف الكتاب،ولأجله ألفت الكتب البلاغية، وصنّفت المصنفات، وهو ميدان البحث عند علماء البلاغة.

يقول عن توجيه التقديم في قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾: ١٦١ وفي البقرة ﴿وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾: ٥٨ "والجواب عن ذلك مما يحتاج إليه في مواضع من القرآن في هذه الآية التي قصدنا الفرق بين مختلفاتها، وهو أن ما أخبر الله تعالى به، من قصة موسى عليه السلام وبني إسرائيل وسائر الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه، وما حكاه من قوله عز وجل لهم، لم يقصد إلى حكاية الألفاظ بأعيانها وإنما قصد إلى اقتصاص معانيها، وكيف لا يكون ذلك، واللغة التي خوطبوا بها غير العربية، فإذاً حكاية اللفظ زائلة، وتبقى حكاية المعنى، ومن قصد حكاية المعنى كان مخيّراً بأن يؤديه بأي لفظ أراد، وكيف شاء من

تقديم وتأخير.."[1]. ولم يوضح الفرق بين الموضعين، واكتفى بهذا القول، والحق أن هذا لا يسلّم للإسكافي فكل ما ورد في كتاب الله تعالى في قصص الأنبياء عليهم السلام مع أقوامهم لم يكن باللغة التي خوطبوا بها، فهل معنى ذلك أنه لا توجد حكمة من الاختلاف الوارد بين الآيات المتشابهة؟ وقد ذكر ابن الزبير والكرماني توجيهات لهذا الاختلاف أوضحتها في فصل التقديم والتأخير.

ويقول في بداية توجيهه لتقديم بعض الفرق على بعض، واختلافها في النصب والرفع في آية البقرة، والمائدة، والحج: "فالجواب أن يقال: إذا أورد الحكيم تقدست أسماؤه آية على لفظة مخصوصة ثم أعادها في موضع آخر من القرآن، وقد غيّر فيها لفظة كما[2] كانت عليه في الأولى، فلا بد من حكمة هناك تُطلب، فإذا أدركتموها فقد ظفرتم، وإن لم تدركوها فليس لأنه لا حكمة هناك بل جهلتم..."[3].

وهذا كلام جيد فأسرار كتاب الله لا تنفد، وما يخفى علينا لا يخفى على غيرنا، فباب العلم مفتوح، وقدرات البشر ليست واحدة، وكل يعمل على شاكلته.

الأمر الثاني: عناية الخطيب الإسكافي بإبراز مطابقة الكلمة في السياق الذي وردت فيه في الآيات المتشابهة، فنراه كثيراً يعود بنا إلى أول الآية التي هي محل البحث، أو إلى الآية التي قبلها على حسب ما يراه في كل موضع، فيذكر مثلاً أن سبب ذكر هذه اللفظة في الآية من تعريف وتنكير، أو تقديم وتأخير، أو إفراد وجمع وهكذا... هو أنه تقدمها في السياق قوله... وهكذا، وكثيراً ما يجمع بين المناسبتين المعنوية واللفظية، وسأذكر شاهدين

---

(١) درة التنزيل: ٨.

(٢) كذا في المطبوع، وصوابها: عمّا.

(٣) المصدر السابق: ١٠، وقد فصّلت الحديث عن هذا الموضع في فصل التقديم والتأخير في الباب الثالث.

أو ثلاثة على ذلك، وإلا فإن في البابين الثاني والثالث شواهد كثيرة جداً قمت بتوضيحها في أماكنها من البحث.

والحق أن معرفة الألفاظ المتشابهة، والصيغ الجارية في الآيات المتشابهة متوقفة على معرفة السياق الذي جرت فيه، لأن السياق هو الجذر الذي يمدها بالحياة والأسرار، وهو الأرومة والمعدن الذي إليه يرد الأمر[1].

وهنا إشارة لا بد من ذكرها قبل ذكر بعض توجيهات الخطيب الإسكافي، وهي أن كثيراً من المفسرين، وبعض علماء المتشابه يردون مسألة المطابقة اللفظية، أو المناسبة اللفظية —إن صح التعبير— إلى مسألة التفنن في الكلام، والحق أن البلاغة كما يقال: لكل كلمة مع صاحبتها مقام، فالنظر في سياق النص، سواء المتقدم أو المتأخر، له أثره في بلاغة الكلام، وأنها تبحث في مطابقة الكلمة للمقام.

وقد نظرت إلى هذه المسألة في كتاب الله تعالى في الآيات غير المتشابهة، فوجدت لها أصلاً يقاس عليه، من ذلك ما جاء في سورة مريم، إذ ورد في أول كل قصة من قصص الأنبياء لفظ (واذكر)، ففي أول السورة جاء قوله في أمر نبي الله زكريا: ﴿كٓهيعٓصٓ ۝١ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ﴾: ١، ٢، وفي قصة مريم عليها السلام: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾: ١٦، وفي قصة إبراهيم عليه السلام: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ إِبْرَٰهِيمَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا﴾: ٤١، وكذلك في قصة موسى عليه السلام: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مُوسَىٰٓ﴾: ٥١، وفي إسماعيل: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ إِسْمَٰعِيلَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلْوَعْدِ﴾: ٥٤، وفي إدريس: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ إِدْرِيسَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا﴾: ٥٦.

فهذا الأسلوب له دلالته وسره، وقد أشار الطاهر بن عاشور رحمه الله إلى ذلك؛ حيث ذكر أن افتتاح القصص بهذا الأسلوب فيه زيادة اهتمام

---

(١) انظر: دراسة في البلاغة والشعر للدكتور أبو موسى: ٢١ وما بعدها، موضوع الأمثال في سورة النور.

بـــها، وتشويق للسامع أن يتعرفها ويتدبرها[1]. ومثل ذلك أيضاً ما جـــاء في سورة (ص) حيث ورد فيها آيات كلها بـــدأت باسم الإشارة كقوله: ﴿هَٰذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ﴾: ٤٩، وقوله: ﴿هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِيَوْمِ الْحِسَابِ﴾: ٥٣، وقوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُ مِن نَّفَادٍ﴾: ٥٤ وقوله: ﴿هَٰذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ﴾: ٥٥، وقوله: ﴿هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾: ٥٧، وقوله: ﴿هَٰذَا فَوْجٌ مُّقْتَحِمٌ مَّعَكُمْ لَا مَرْحَبًا بِهِمْ إِنَّهُمْ صَالُوا النَّارِ﴾: ٥٩، وإن المتأمل للسورة من أولها يجد أثر التعبير بـــهذا الاسم، فقـــولـــه: ﴿هَٰذَا سَاحِرٌ كَذَّابٌ﴾: ٤، و﴿إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾: ٥، و﴿إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾: ٦، و﴿إِنْ هَٰذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ﴾: ٧، وهكذا يتكرر اسم الإشارة فيقرع السمع، ويشد الذهن، فهؤلاء الكفار وصفوا الحق بهذه الأوصاف التي تنبئ عن كراهيتهم الشديدة لهذا الدين، وللمصطفى ﷺ، فكان مآلهم إلى النار وشر مآب، أما مآل المؤمنين المصدقين فإلى جنة الخلد وحسن مآب.

وحتى يكـــون لما ذكرتـــه شيء من التطبيق، فإني سأذكر للقارئ نماذج يسيرة من أحاديث الخطيب الإسكافي في هذا الجانب، تؤيد ما ذكرت، ومن أراد الزيادة فليطالع البابين الثاني والثالث من هذه الدراسة؛ فقـــد وقفت مـــع كل نص أورده علماء المتشابه وقمت بتحليله وإبراز معالمه، فمن ذلك تعليله لذكر الضمير المنفصل في قولـــه تعـــالى في الحج: ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾: ٦٢، وفي سورة لقمان جاءت الآية بدون الضمير، يقول تعالى: ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ الْبَاطِلُ﴾: ٣٠.

يقول رحمه الله: "والجواب أن الأولى وقعت في مكان تقدمت فيه توكيدات مترادفة في ستة مواضع وهي: قوله: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوا أَوْ مَاتُوا لَيَرْزُقَنَّهُمُ اللَّهُ رِزْقًا حَسَنًا﴾، فاللام والنون مؤكدتان، وبعـــده: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾: ٥٨، واللام مع هـــو مؤكـــدان، وبعـــده: ﴿لَيُدْخِلَنَّهُم مُّدْخَلًا يَرْضَوْنَهُ﴾، واللام والنون سبيلهما تلك السبيل، وبعده

---

(١) انظر: التحرير والتنوير: ٧٩/١٦.

﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾: ٥٩، الـلام الـتي في خـبر إن كـذلك، وبعـده: ﴿لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾: ٦٠، فلما ترادفت التوكيدات وجـاء في هذا الموضع، وجاء بعده خبر بين خبرين وهو: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ وقوله: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ "اقتضت أشباهه مثله" فجاء الخبر الثاني الواقع بين الخبرين وبعـد الأخبار المؤكدة مؤكداً بقولـه: (هو) فقـال: ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ﴾، وليس كذلك ما جاء في سورة لقمان، لأنه لم تتقدمه التوكيدات التي تستتبع أمثالها كما تقدمت في الأولى"[1].

فالخطيب الإسكافي نظر إلى الآية من خلال المناسبة اللفظية، وهذه النظرة تتكرر كثيراً في ملاحظته لسياق الآيات المتشابهة، وأغفل الجانب المعنوي، وهو ما ذكره ابن الزبير والإمام الكرماني في توجيههما للآيتين، وستكون لي وقفة مع هذا الموضع في فصل الذكر والحذف بإذن الله، أمـا نظرة الإسكافي لهـذا الاختلاف فقائمة على أن السياق المتقدم لآية الحج قد أكـد بعـدة مؤكدات مترادفة في ستة مواضع، من لـدن قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ..﴾ الآيات، فلما بني السياق المتقدم على ذلك أكد هذه الآية بضمير الفصل، فالضمير وافق هذه التوكيدات المتناثرة في الآيات فكان مقامه من مقامها، أما آية لقمان فلم يتقدمها مثل ذلك فلم تحتج إلى ضمير الفصل، فكان لكل آية مقام في الزيادة وعدمها[2].

والخطيب الإسكافي لم ينظر للسياق القريب، بل كانت نظرته بعيدة لتشمل السورة كاملة، ففي سورة الإسراء ورد تقديـم ﴿لِلنَّاسِ﴾، على ﴿فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ﴾، في قولـه تعـالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾: ٨٩، وفي سورة الكهف جاء التقديـم لقولـه: ﴿فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ﴾ على ﴿لِلنَّاسِ﴾ يقول تعـالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِلنَّاسِ

---

(١) درة التنـزيل: ١٧٣.

(٢) للمزيد انظر درة التنـزيل: ٧، ٩، ٤٠، ٥٧، ٣٦، ٥٩، ٦١، ٩٠، ١٠١، ١١٣، ١٥٧، ١٦٣، ١٥١، ٩١، ١٧١، ٢٢٠، ٢٧٢، ١٧٠، ٢٨٠، ٢١٥، ١٠٤، ٢١٩...

﴿مِن كُلِّ مَثَلٍۚ وَكَانَ ٱلۡإِنسَٰنُ أَكۡثَرَ شَيۡءٖ جَدَلٗا﴾: ٥٤.

يقول الإسكافي: "آية الإسراء جاءت بعد أمثال ضربت نحو ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلٗا﴾: ٧٢، وبعد تخويف النبي ﷺ وتحذيره كتحذير الناس كلهم إذ يقول: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفۡتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ لِتَفۡتَرِيَ عَلَيۡنَا غَيۡرَهُۥۖ﴾:٧٣، إلى قوله: ﴿إِذٗا لَّأَذَقۡنَٰكَ ضِعۡفَ ٱلۡحَيَوٰةِ وَضِعۡفَ ٱلۡمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيۡنَا نَصِيرٗا﴾:٧٥، فقال بعده، وقدم للناس ﴿وَلَقَدۡ صَرَّفۡنَا لِلنَّاسِ..﴾ تنبيهاً للناس، وليهتموا بتفهمه، ويعنوا بتدبره، ويقفوا عند أوامره، وينتهوا عن زواجره، فكان موضع الآية يقتضي تقديم الناس على عادة العرب في تقديم ما عنايتهم بذكره أتم.

وأما الآية الثانية فإنها وقعت في السورة التي تقدم فيها ذكر أصحاب الكهف، وما سئل النبي ﷺ عن الإخبار به مما لم يقدر عليه إلا بأن يوحى إليه... فقال في هذا المكان: ﴿وَلَقَدۡ صَرَّفۡنَا فِي هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٖۚ﴾ للدلالة على ما طلبوه من النبي ﷺ، وما قد أوحى الله به إليه في كتابه، فكان تقديم ذلك في هذا المكان أولى والله أعلم"[1].

وفي توجيه الخطيب الإسكافي لهذا الموضع لفتة ينبغي الإشارة إليها، وهي نظرته البعيدة في سياق النصوص، فكأن السياق يطلب بعضه بعضاً، حتى أصبح كالجملة الواحدة، فهو رحمه الله يرجع سر تقديم كلمة على كلمة إلى سياق بعيد، ولنا أن نتأمل توجيهه لآية الكهف وهي الآية الرابعة والخمسون، فقد عاد لسياق أول السورة، حيث ذِكر قصة أصحاب الكهف، وما تبع ذلك من قصص وأخبار إلى هذه الآية. فهذه السورة العظيمة، هي من السور القرآنية التي يظهر فيها وحدة الموضوع ظهوراً واضحاً؛ فترابط القصص وتدرجها أصبح كالموضوع الواحد، إنه ضرب من التلاؤم الذي ينبغي ألا يغفل.

---

(١) درة التنزيل: ١٥٣.

ومن ذلك ما جاء في سورة يونس من تقديم الأرض على السماء في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾: ٦١، وفي سورة سبأ جاء تقديم السماء على الأرض على المعتاد في أسلوب القرآن الكريم، يقول تعالى: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾: ٣.

فقد بنى الخطيب الإسكافي تقديم ذكر السموات في سبأ على التقديم الوارد في أول السورة وهو قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ..﴾: ١، أما آية يونس فقد جاءت عقب قوله: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِن قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ﴾: ٦١، فالمقصود من الآية ذكر علمه سبحانه وتصريفه لعباده من خير أو شر، وذلك كائن في الأرض فجاء تقديم الأرض على السماء.

يقول رحمه الله: "إنما قدم ذكر السموات على الأرض في سورة سبأ، لأن هذه الآية مبنية على مفتتح السورة وهو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي الْآخِرَةِ﴾ فقدم ذكر السموات، لأن ملكها أعظم شأناً وأكبر سلطاناً.. وأما التي في سورة يونس، فإنها جاءت عقيب قوله: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِن قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ﴾ فكان القصد إلى ذكر علمه بما يتصرف فيه العباد من خير أو شر وذلك في الأرض، فأتمه بقوله: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ﴾ واستوعب جميع ما في الأرض ثم أتبعه ذكر السماء، لأن الابتداء وقع بما يتعلق بها، وما يعمل العباد فيها، فلذلك قدمت الأرض عليها"[1].

وتعليل الإسكافي لآية سبأ وأن الآية مبنية على مفتتح السورة وراءه أصل بلاغي أشرت إليه في الموضع السابق، وهو أن سياق الكلام في السورة يتلاحم ويترابط ويبني بعضه بعضاً، حتى يتآخى الكلام ويشبه بعضه بعضاً، ليس في المعنى فحسب، وإنما في المبنى أيضاً، وستكون لنا وقفة مع هذه المواضع في مواطنها من البحث بإذن الله، وإنما كلامنا هنا فيه إيجاز لأن المقام يطلب ذلك.

---

(١) درة التنزيل: ٢١٥.

٣ــ التميز والإبداع: لقد تميز جهد الخطيب الإسكافي في إخراج هذا العمل الجليل، وحُقّ أن يوصف الكتاب بالجدة والإبداع، وذلك لأمور منها:

أولاً: الجدة في اختيار الموضوع، وهذا أمر مشاهد ومعلوم، فالكتاب يعد ــ حسب ما أعلم ــ أول كتاب في توجيه المتشابه اللفظي في القرآن الكريم، وبه فتح الخطيب الإسكافي أبواب هذا العلم، وهو قول قال به الخطيب، ووافقه عليه جمهرة من علماء التفسير والمتشابه، كالكرماني، وابن الزبير، والشهاب الخفاجي وغيرهم، فكتاب درة التنـــزيل يعدّ بحق من أقدم وأظهر وأشهر الكتب في توجيه المتشابه.

ثانياً: الجدة في تناول المسائل، سواء من حيث ترتيب الآيات على حسب ترتيب المصحف الشريف، أو في طريقته في توجيه كل مسألة حتى أصبح الكتاب كأنه مقسم إلى فصول كل فصل يحتوي على مباحث، فكل آية تعد مبحثاً مستقلاً، أو اتخاذه الأسلوب العلمي الأدبي حيث نرى جودة العبارة، وحسن الصياغة، أو سلوك المنهج التطبيقي، ذلك المنهج الذي عرف به الإمام عبد القاهر الجرجاني، وجار الله الزمخشري.

ثالثاً: الأسلوب المتميز الذي صاغ به كتابه، فقد كان للغة الخطيب الإسكافي في كتابه مذاق خاص، ولعل ذلك يرجع إلى أن اللغة التي تكشف حقائق المعرفة لها أثرها وقيمتها، كما أن حقيقة المعرفة لهـــا أثرها وفعاليتها، فالكتاب الذي يبدأ بالمعرفة ويفتح باب علم من العلوم ليست لغته وطريقته ومنهجه كطريقة من جاء بعده، ولنا أن نتأمل كتاب سيبويه في باب النحو، وكتاب عبد القاهر في باب البلاغة، وهكذا جاء كتاب الإسكافي في هذا الفن، وسأقف بعد قليل عند قدرة الإسكافي اللغوية والنحوية.

٤ــ طول النفس في عرض المسائل: من الأمور الواضحة لقارئ كتاب «درة التنـــزيل» ملاحظة طول نفسه رحمه الله في توجيه الآيات المتشابهة، وهذا أحد نتائج الأسلوب التطبيقي والتحليلي الـــذي انتهجه الخطيب

في الكتاب، وعلى هـــذا فإن مما يؤخـــذ على الكتب التي تتناول البحث البلاغي تحديد القواعد وذكر الأقسام، والتمثيل بأمثلة قليلة كأن يكون جزءاً من آية، أو شطراً من بيت دون النظر في النص كاملاً، ومعرفة العوامل والظروف المحيطة بـــه، وإن كان عذرهم أنهم يلخصون المعرفة للمبتدئ، ويضعون بين يديه أصول العلم، ويتركونه بعد ذلك يخوض البحر وحده في كلام العرب، ولهم إشارات وتنبيهات إلى ذلك، ولهذا كان أبرز وألمع من عرف بسعة البحث البلاغي، واشتهر بطول النفس في عرض المسائل والقضايا البلاغية الإمام عبد القاهر، حيث خرج بالبلاغة من دائرة الجزئية إلى الكلية، ونظر للنص نظرة بعيدة قائمة على التحليل، وتوضيح الأسرار الدقيقة بين السطور، وعلى هذا كان لزاماً إبراز هذه القضية التي تضع الخطيب الإسكافي في موقعه الذي يستحقه، وتوضيح هذه القيمة العلمية التي امتاز بها رحمه الله.

وأضرب مثالاً واحـــداً على ذلك، إذ نراه في بعض الآيات يجد الأسرار البلاغية كثيرة ومتنوعة، فيقوم بعملية الترتيب فيما بينها، حتى يستطيع أن يقف عـــلى كل ســـر، ويقـــدم توجيهه للقارئ في أحسن صورة، يقول عن الآية الرابعة في الكتاب، وهي قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَٰذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ ۚ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ ﴿٥٨﴾ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا﴾: ٥٨ ــ ٥٩: "ففي هذه الآية إذا ما ذكرت ست مسائل إذا قوبلت بالآية التي تشابهها من سورة الأعراف، وهي قولـــه تعـــالى: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ اسْكُنُوا هَٰذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَاتِكُمْ ۚ سَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ ﴿١٦١﴾ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ قَوْلًا﴾: ١٦١ ــ ١٦٢.

فالمسألة الأولى: عَطف كلوا على ما قبله بالفاء في سورة البقرة، وبالواو في سورة الأعراف، في قوله: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾: ٣٥ وهذه قد مرّ

الكلام فيها مستقصى[1]، وأما المسألة الثانية: فجمعه للخطيئة على الخطايا في سورة البقرة، وعلى الخطيئات في سورة الأعراف على قول أكثر القراء، وأما المسألة الثالثة: فزيادته رغداً في سورة البقرة، وحذفه له في سورة الأعراف، وأما المسألة الرابعة: فتقديم قوله: حطّة في سورة الأعراف وتأخيره له في سورة البقرة، والمسألة الخامسة: إدخاله (الواو) على ﴿وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ في هذه السورة، وإسقاطها منها في سورة الأعراف، وأما المسألة السادسة: فزيادة (منهم) في الأعراف في قوله: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ﴾ وسقوطه في سورة البقرة منها.."[2]، وقد تحدثت عن هذه الأسئلة كلها في مواطنها من البحث في البابين الثاني والثالث.

٥ـ قدرة الخطيب الإسكافي اللغوية والنحوية: هذه إحدى السمات البارزة في كتاب الدرة، وقد عرفنا في بداية حديثنا عن الخطيب وعن كتاب الدرة مقدرته وتمكنه في علمي النحو واللغة، فاعتنى بكتاب الخليل بن أحمد «العين»، وكذلك «كتاب سيبويه» بالشرح والتحليل تارة، وبالنقد تارة أخرى، كما أن له مصنفات أخرى تبرز هذا الجانب، ولا شك أن معرفة النحو، والتبحر في اللغة خطوة كبيرة وقوية للتوصل إلى معرفة أسرار اللغة وبلاغتها، وانظر إلى عَلَمي البلاغة عبد القاهر والزمخشري، فقد عرفا بالنحو قبل أن يعرفا بجهدهما في البلاغة، وبتطبيقاتهما الرائدة.

وإذا كنا لا نعلم شيئاً عن شيوخه الذين تتلمذ عليهم فإن ما خلّفه الخطيب من آثار، وما دونه في كتاب درة التنزيل دليل قاطع على تلك الثقافة الواسعة التي استطاعت إخراج هذا الكتاب البكر في بابه، يقول

---

(١) تحدث في المسألة الأولى من الكتاب عن قوله تعالى في البقرة: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾:٣٥، مع قوله تعالى في الأعراف: ﴿وَيَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا﴾:١٩ ص٥، وانظر تفصيل المسألة في الفصل الخامس من الباب الثاني.

(٢) درة التنزيل: ٧ـ٨.

الخطيب الإسكافي في مقدمة الكتاب: "تأملت أكثر كتب المتقدمين والمتأخرين، وفتشت على أسرارها معاني المتأوِّلين المحققين المتبحرين، فما وجدت أحداً من أهلها بلغ غاية كنهها"[1]، ومراد الخطيب من قوله: "بلغ غاية كنهها"، أنه سُبق إلى التأليف في هذا الفن كتأليف الكسائي لمتشابه القرآن، لكن الذين سبقوه لم يبلغوا غاية كنه التأويل والتحليل الذي أبدعه الإسكافي في كتابه، ولهذا كان كتاب الدرة أقدم كتاب وصلنا من حيث التأليف بمعناه العلمي في توجيه الآيات المتشابهة.

وحين نتأمل كتاب «الدرة» نرى ربط الخطيب بين اللغة والنحو وبين البحث عن السر البلاغي الكامن في الآية الكريمة، وهذا هو الصواب، وأصل النظم عند عبدالقاهر الجرجاني قائم على توخي معاني النحو في معاني الكلم، وأن النظم ليس سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، ومن يطّلع على الكتاب يجد الشواهد الكثيرة التي تبرز ذلك.

كما أن الخطيب لا يغفل الخلاف بين النحويين إذا كانت المسألة قد تحمل على أحد قولين فيذكر القولين ويرجح، فمثلاً في توجيه آية المائدة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ..﴾ ٦٩، تحدث عن توجيه الرفع في (الصابئون) فأوضح أنه قُدِّم في اللفظ وأخّر في النية، وقال: ".. وهذا مذهب سيبويه، لأنه لا يجوز عنده ولا عند البصريين وكثير من الكوفيين (إن زيداً وعمرو قائمان)، والفراء يجيز هذا على شريطة أن يكون الاسم الأول المنصوب بإنّ لا إعراب فيه، نحو: إن هذا وزيد قائمان، وهذه من كبار المسائل ذوات الشعب، ويتعلق الخلاف بين البصريين والكوفيين في أن لها عملين النصب والرفع على مذهب البصريين، وأن لها عملاً واحداً عند الكوفيين وهو النصب، إلا أن المذهب الصحيح ما ذهب إليه سيبويه، وهذه الآية تدل عليه، لأنه قدّم فيها الصابئون والنية بها التأخير على مذهب سيبويه،

---

(١) مقدمة درة التنزيل: ٣.

ومثل ذلك كثير"[1].

أما المواضع التي استعرضها ولها صلة بمسائل النحو واللغة، فكثيرة جداً، ويصعب حصرها، فلا تكاد تخلو مسألة من مسائل الكتاب من ذلك، وهي شواهد على تمكنه رحمه الله في باب النحو وإفادته منه في كتابه، فتحليل المباني تحليلاً بلاغياً لا يتأتى لمن لم يتقن علم الإعراب، وهذا معلوم عند العرب أهل البيان، أما تمكنه في علم اللغة من ناحية فهم دلالة مفرداتها، وسر التعبير بها في الآيات الكريمة، فأمر يطول بيانه وإيضاحه، ويكفي أن نرجع إلى الباب الثاني في فصوله الخمسة من هذا البحث؛ حيث خصص الباب لبحث الكلمة المفردة في المتشابه اللفظي.

وقد ذكر محقق كتاب «الدرة» أن من المآخذ على الخطيب الإسكافي: "توسعه في القضايا النحوية والقضايا اللغوية، وعدم اقتصاره على ما هو بصدده من توجيه الآيات التي فيها تشابه من تقديم وتأخير، أو تعريف وتنكير.."[2]، وهذه في الحقيقة محمدة، وليست بمأخذ؛ لأن الغوص في المسائل النحوية، واللغوية مما يعين على كشف خفايا المعاني، كما أنها تنبئ عن شخصية علمية، ذات قدرات عظيمة، فالبحث في توجيه الآيات المتشابهة يحتاج إلى تأصيل دقيق، وعناية فائقة، فالبحث في كلام الله تعالى، وبالأخص فيما تشابه منه، ألا يستحق ذلك الشرح والبسط؟ كما أن عزل النظر النحوي عن النظر البلاغي، أو عن علم التفسير والتأويل لم يعرف عند أهل العلم، ولذا لزم التنبيه.

---

(١) درة التنزيل: ١١، وانظر تفصيل المسألة في فصل التقديم والتأخير، فقد تم بحث المسألة وذكر أقوال علماء المتشابه، وآراء المفسرين والبلاغيين، وانظر مثل الموضع أيضاً في الكتاب: ١٦، ٣٧، ٦٤، ١٢٧.

(٢) انظر: (درة التنزيل وغرة التأويل) تحقيق: محمد آيدين:١٠٦-١٠٧.

الفصل الثاني

كتاب البرهان في متشابه القرآن
للإمـــام الكرماني:

مصادره وقضايـــاه

الفصل الثاني
البرهان للإمام الكرمانـــي
مصادره وقضاياه

أولاً: التعريف بالإمام الكَرْمَانـــي:

الإمام الكَرْمَاني هو محمود بن حمزة بن نَصْر الكَرْمَاني، النحوي، تاج القراء، وأحد العلماء الفقهاء النبلاء، صاحب التصانيف والفضل، كان رحمه الله آية في الفهم، وحسن الاستنباط، لم يفارق وطنه كرمان، ولا رحل عنها، هكذا قال ياقوت الحموي في معجم الأدباء[1]، وترجمته تعد الأم، وقد تناولها المترجمون بعده، زاد عليها من زاد، واختصر من اختصر[2].

وقد اعترض الأستاذ أحمد عز الدين خلف محقق كتاب البرهان في متشابه القرآن للكرماني، على أن الكرماني لم يفارق وطنه، وقال: "لا نسلم لياقوت أن الكرماني لم يفارق وطنه ولا رحل، إذ هناك ما يؤكد رحلته إلى بلاد فارس وخراسان والجبال، وأخذه عن علماء هذه الجهات، هذا وقد جرت العادة برحلة الناهين مِن طلاب العلم والعلماء بقصد الاستزادة في المادة

---

(١) انظر: معجم الأدباء: ٢٦٨٦/٦.

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية لابن الجزري:٢٩١/٢، وبغية الوعاة:٢٧٧/٢، وطبقات المفسرين للداودي: ٣١٢/٢، وكشف الظنون لحاجي خليفة: ٢٤١، ١١٢٦، ١١٩٧، ١٥٤١، ١٥٦٢، ومعجم المؤلفين لكحالة: ١٦٠/١٢، ومفتاح السعادة: ٤٨٢/٢، وهدية العارفين: ٤٠٢/٦، والأعلام: ١٦٨/٧.

العلمية، والتبحر في التخصص على يد أئمتها"[1]، وهذا اجتهاد منه لأنه ليس بين أيدينا ما يثبت أو يؤكد هذه الرحلة.

وقد ذكر ياقوت الحموي أنه عاش في موطنه كرمان، وهي من أعمال فارس[2]، إلا أنه ليس بأيدينا شيء عن حياته ونشأته وأسرته، ولا عن طلبه للعلم، كما أن الكرماني لم يذكر في كتابه أي إشارة على من قرأ، وعمن أخذ العلم، ولا من قرأ عليه، ولا من أخذ عنه العلم، وجميع كتب التراجم التي ترجمت له، لم تذكر شيئاً عن ذلك[3]، إلا ما ذكره صاحب غاية النهاية حيث قال: "ولا أعلم على من قرأ، ولكن قرأ عليه أبو عبد الله نصر بن علي بن أبي مريم فيما أحسب"[4].

وقال عنه ياقوت: "نصر بن علي بن محمد أبو عبد الله الشيرازي الفارسي الفسوي، يعرف بابن أبي مريم النحوي، خطيب شيراز وعالمها وأديبها، والمرجوع إليه في الأمور الشرعية والمشكلات الأدبية، أخذ عن محمود بن حمزة الكرماني، وصنّف تفسير القرآن وشرح الإيضاح للفارسي.."[5].

يقول محقق الكتاب: "ومن مصنفات الإمام نصر يتبين عمق تأثره بأستاذه، فإن اتجاهه في التصنيف ما هو إلا تكملة لاتجاهات شيخه،

---

(١) البرهان في متشابه القرآن للكرماني، تحقيق الأستاذ: أحمد عز الدين عبد الله خلف الله: ٢٩ـ٣١، وقد أطال في تحقيق هذه المسألة، والحق أنه ليس بين أيدينا شيء يثبت أو ينفي رحيله من وطنه، وأعظم من ذلك عدم توافر أي أخبار عن نشأته وأسرته، وطلبه للعلم، وشيوخه وتلاميذه، كل ذلك غائب ولا نعلم عنه شيئاً.

(٢) كرمان بفتح الكاف، وسكون الراء، وجاءت أيضاً بكسر الكاف، لكن الفتح أشهر، وهي ولاية من ولايات المشرق في العصر العباسي، وتقع شرق ولاية فارس، انظر: معجم البلدان: ٤/٤٥٤ـ٤٥٦.

(٣) انظر: البرهان في متشابه القرآن للكرماني، تحقيق الشيخ ناصر العمر، رسالة ماجستير لم تنشر، كلية أصول الدين جامعة الإمام: ١٣٩٩هـ: ٢٣ـ٢٤.

(٤) غاية النهاية لابن الجزري: ٢/٢٩١.

(٥) معجم الأدباء: ٦/٢٧٤٩، وانظر ترجمته أيضاً في إنباه الرواة: ٣/٣٤٤، وغاية النهاية: ٢/٣٣٧، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٢/٢٦٩.

وأهمها تفسيره للقرآن الكريم المسمى (الكشف والبيان في تفسير القرآن) في ثمان مجلدات، و (الموضّح في القراءات)، و (المنتقى في علل القراءات)، و (والإفصاح في شرح الإيضاح)، والإيضاح هو نفس كتاب الفارسي الذي لخّصه الإمام الكرماني"[1].

أما آثاره رحمه الله فمن يتأمل ما ألفه الكرماني يلحظ أنه التزم منهج التخصص الدقيق فلا نجد من بين مؤلفاته إلا ما هو متصل بعلوم القرآن الكريم، أما اهتمامه بالنحو فلصلته الوثيقة بالقراءات، أما مؤلفاته التي ذكرها المترجمون فهي:

في علوم القرآن: (البرهان في متشابه القرآن)، (خط المصاحف)، (غرائب التفسير وعجائب التأويل)، (لباب التفاسير)، (الهداية في شرح غاية ابن مهران في القراءات).

وفي علم اللغة (النحو والصرف): (الإفادة في النحو)، (الإيجاز في النحو)، وهو مختصر لكتاب الإيضاح للفارسي، (العنوان)، (النظامي في النحو وهو مختصر اللمع لابن جني)[2]، وهذه الكتب أشار إليها من ترجم له، على اختلاف يسير بينهم.

أما وفاته رحمه الله فلم تُعلم أيضاً، كما لم تُعلم ولادته ونشأته، وأغلب المصادر أخذت بعبارة ياقوت الحموي في معجمه، لأنه أقرب إلى عصر الكرماني حيث أخبر أنه توفي بعد الخمسمائة من الهجرة النبوية، وهذه عبارة لها احتمالات كثيرة، وكل ما في الأمر أنها تنفي وفاته قبل هذا التاريخ[3].

---

(١) البرهان في متشابه القرآن تحقيق أحمد عز الدين: ٤١.

(٢) انظر: المصدر السابق: ٣١، وقد جمع المحقق مؤلفات الكرماني من كتب التراجم ووضعها في جدول، وقد اعتمد في جمعه للكتب على: معجم الأدبـــاء، وطبقات القراء، والبغية والإتقان للسيوطي، وطبقات المفسرين، وكشف الظنون، ومعجم المؤلفين.

(٣) انظر: معجم الأدباء: ١٩/١٢٥.

ثانياً: التعريف بكتاب البرهان في متشابه القرآن:

يعد كتاب (البرهان في متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان)[1] امتداداً لكتاب درة التنـــزيل وغرة التأويل للخطيب الإسكافي نهجاً واستفادة؛ فالكرماني رحمه الله نقل ما وجده من ذلك عن الإسكافي، كما صرح هو في مقدمة كتابه، حيث قال: "وروى أبو مسلم في تفسيره عن أبي عبدالله الخطيب –يعني الإسكافي– كلمات معدودات منها –يعني المتشابهات– وأنا أحكي لك كلامه فيها إذا بلغت إليها مستعيناً بالله ومتوكلاً عليه"[2].

موضوعه:

حدد الإمام الكرماني موضوع الكتاب في مقدمة الكتاب، وذلك بحصر الآيات المتشابهة في القرآن الكريم تشابهاً لفظياً، ومعرفة الاختلافات الدقيقة فيما بينها، ثم القيام بتوجيه هذه الاختلافات وتخريجها، يقول: "فإن هذا كتاب أذكر فيه الآيات المتشابهات التي تكررت في القرآن وألفاظها متفقة، ولكن وقع في بعضها زيادة أو نقصان، أو تقديم أو تأخير، أو إبدال حرف مكان حرف أو غير ذلك مما يوجب اختلافاً بين الآيتين أو الآيات التي تكررت من غير زيادة ولا نقصان.."[3].

سبب تأليف الكتاب:

ذكر الإمام الكرماني أن سبب تأليف الكتاب هو أن العلماء الذين عنوا بهذا الأمر اقتصروا على ذكر الآيات المتشابهة وإخراجها في مؤلفات، ولم

---

(١) الكتاب مطبوع بعدة تحقيقات أفضلها وأجودها ما حققه الأستاذ أحمد عز الدين ، وهي النسخة التي اعتمدتها في دراستي، وهي الطبعة الأولى عام: ١٤١١هـ عن طريق دار الوفاء بمصر، كما أن الكتاب حقق في دراسة علمية لنيل درجة الماجستير، بكلية أصول الدين بالرياض عام: ١٣٩٩هـ.

(٢) البرهان في متشابه القرآن: ١١١.

(٣) البرهان في متشابه القرآن: ١١٠.

يشتغلوا بذكر العلل وتوضيح ما تشابه في القرآن الكريم، وقد أوضح ذلك في مقدمة الكتاب فقال: "ولكني أفردت هذا الكتاب لبيان المتشابه، فإن الأئمة رحمهم الله قد شرعوا في تصنيفه واقتصروا على ذكر الآية ونظيرها ولم يشتغلوا بذكر وجوهها وعللها والفرق بين الآية ومثلها، وهو المشكل الذي لا يقوم بأعبائه إلا من وفقه الله لأدائه"(١).

ويفهم من هذه العبارة أنه تجاهل عمل الخطيب الإسكافي، لكنه عقّب بعد ذلك بقوله: "وروى أبو مسلم في تفسيره عن أبي عبد الله الخطيب كلمات معدودات منها، وأنا أحكي لك كلامه فيها إذا بلغت إليها مستعيناً بالله ومتوكلاً عليه"(٢)، وهذا النص يدل على أنه كان ينقل عمل الخطيب الإسكافي، مع أنه أفاد منه كثيراً وسأبين بإذن الله مدى إفادته منه وأنه كان ينقل منه صريحاً وغير صريح، وسأعود إلى هذا حين أتحدث عن مصادر المؤلف، وكذلك حين نتناول المسائل بالدراسة.

منهج المؤلف في الكتاب:

انتهج الكرماني منهج الخطيب الإسكافي في كتاب الدرة الذي سبق أن تحدثت عنه في الفصل الأول، وقد أشار إلى شيء من منهجه في مقدمة الكتاب، يقول رحمه الله: "فإن هذا كتاب أذكر فيه الآيات المتشابهات التي تكررت في القرآن وألفاظها متفقة، ولكن وقع في بعضها زيادة أو نقصان، أو تقديم أو تأخير، أو إبدال حرف مكان حرف أو غير ذلك مما يوجب اختلافاً بين الآيتين أو الآيات التي تكررت من غير زيادة ولا نقصان، وأبين ما السبب في تكرارها، والفائدة في إعادتها، وما الموجب للزيادة والنقصان والتقديم والتأخير والإبدال، وما الحكمة في تخصيص الآية بذلك دون الآية الأخرى، وهل كان يصلح ما في هذه السورة مكان ما في السورة الأخرى

---

(١) المصدر السابق: ١١٠.

(٢) المصدر السابق: ١١٠.

التي تشاكلها أم لا؟ ليجري ذلك مجرى علامات تزيل إشكالها، وتمتاز بها عن أشكالها من غير أن أشتغل بتفسيرها وتأويلها""[1].

ـ فقد سلك رحمه الله مسلك المفسرين في ترتيب السور والآيات، فبدأ بسورة الفاتحة وانتهى بسورة الناس، مراعياً ترتيب التلاوة سورة سورة، وآية آية، فيذكر السورة ثم يتناول ما فيها من الآيات المتشابهة مرتبة حسب ترتيب التلاوة، حتى إذا ما انتهى من السورة انتقل إلى السورة التي تليها، ثم يذكر الآية الأم ويلحق بها ما يشابهها من الآيات من نفس السورة، ومن باقي السور بطريقة استقرائية دقيقة، ثم يبين أسرار اختصاص كل منها بما جاء فيها من متشابه، وهذا الأمر –كما سبق القول– مأخوذ من طريقة الإسكافي، إلا أن جهد الكرماني أدق في جمع الآيات المتشابهة، ويلحظ ذلك من اطلع على الكتابين وعقد بينهما مقارنة.

وهنا ملاحظتان:

الأولى: أن الكرماني قد استدرك كثيراً من الآيات التي فاتت الإسكافي، وأن ابن الزبير استدرك أيضاً ما فات الخطيب والكرماني، وسأوضح ذلك في حديثي عن انفرادهما بتوجيه بعض المسائل.

الملاحظة الثانية: أن العلماء الثلاثة (الخطيب الإسكافي، والكرماني، وابن الزبير) قد استقصوا ما في كتاب الله من متشابه، وحتى يتبين ذلك يمكن الرجوع عند كل مسألة قاموا بتوجيهها إلى المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، أو إلى كتاب دليل المتشابهات اللفظية، ومن جاء بعدهم نقل عنهم، وأخذ طريقتهم، وأخص بالذكر ابن جماعة، والأنصاري.

ـ إذا كانت الآية قد سبق توجيه ما فيها من المتشابه في موضع آخر، أشار إلى ذلك بقوله "قد سبق" دون أن يقوم بتوجيهها وهو كثير جداً في الكتاب، إلا أنه لا يشير إلى الموطن الذي تحدث فيه عنها في الكتاب[2].

---

(١) المصدر السابق: ١١٠.

(٢) انظر: البرهان: ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٩٦، ٢٩٨، ٣١١، ٣٢٤، ٣٢٥ وغير ذلك كثير.

ـــ أخذ الكرماني بمنهج الإيجاز الشديد، والاختصار الدقيق في توجيه الآيات المتشابهة، فأسلوبه أشبه بأسلوب البرقيات، مختصر ولكنه واضح في معظمه، وهو في هذا قد أوتي ملكة أداء المعنى بأخصر عبارة ممكنة، وهذا يدل على تمكنه من اللغة، إلا أن هذا الأسلوب في توجيه الآيات المتشابهة يصعب تحقيقه، لأن الآيات المتشابهة تحتاج إلى بسط وزيادة توضيح، فالحال معها أدعى للبيان والإيضاح، ولهذا أرى أن الكرماني يوجز إيجازاً شديداً في بعض المسائل، وهي في الواقع تحتاج إلى بسط وبيان، فمثلاً يقول في سورة يونس: "قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓاْ﴾: ٤٥، في هذه الآية فحسب، لأن قوله قبله ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا﴾: ٢٨، وقبله: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾: ٤ يدلان على ذلك فاكتفى به"[1]. ومثل ذلك قوله عن آية البقرة: "قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾: ١٨٤: قيده بقوله: ﴿مِنكُم﴾، وكذلك قوله: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ﴾: ١٩٦، ولم يقيده في قوله: ﴿وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ﴾: ١٨٥، اكتفاءً بقوله: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ﴾ لاتصاله به"[2]، ولهذا أجده في بعض المسائل يقول: "أطنب الخطيب في هذه الآيات، ومحصول الكلام.."[3]، ثم يذكر التوجيه بإيجاز شديد.

ـــ وكما حصل للخطيب الإسكافي في استدراكه على نفسه إذا فاته الحديث عن الآية في موضعها حسب ترتيب التلاوة، حصل للإمام الكرماني فنجده يشير للمكان الذي ينبغي أن يتحدث فيه عن الآيتين المتشابهتين، فمثلاً يقول: "قوله تعالى في هذه السورة ـــ يقصد الزمر ـــ: ﴿وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ ٱلَّذِى كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾: ٣٥، وفي النحل: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّ ٱلَّذِينَ صَبَرُوٓاْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾: ٩٦، وكان حقه

(١) البرهان: ٢١٦.

(٢) المصدر السابق: ١٣٦ـــ١٣٧.

(٣) المصدر السابق: ١٣٨.

أن يذكر هناك"[1]، ثم يذكر توجيه الآيتين.

مصادر المؤلف:

يعد كتاب الخطيب الإسكافي (درة التنـــزيل وغرة التأويل)، أحد أعمدة كتاب البرهان، فالكرماني ينقلُ ما وقف عليه من كلام الخطيب عن طريق تفسير أبي مسلم الأصبهاني؛ يقول في مقدمة الكتاب: (وروى أبو مسلم[2] في تفسيره، عن أبي عبد الله الخطيب كلمات معدودات منها، وأنا أحكي لك كلامه فيها إذا بلغت إليها مستعيناً بالله متوكلاً عليه..)[3].

وقد صرّح الكرماني بالنقل عن الإســكافي في كتابه البرهــان في أربعة عشر موضعاً[4]، وكثيراً ما ينقل عنه دون تصريح، وقـد أوضحت ذلك في دراستي للمسائل في البابين الثاني والثالث، فأشير في كل موضع لتصريحه إذا صرّح، أو أنه نقل بدون تصريح.

وحين نتأمل كتاب الكرماني نجده رحمه الله قد اعتمد على علماء كثر، فهم إما مفسرون أو قراء، أو علماء لغة وأدب، وذكر منهم: سيبويه (ت١٨٠هـ)، وأبو عبيد بن سلام (ت٢٢٤هـ)، وابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، والمبرد (ت٢٨٦هـ)، والطبري (ت٣١٠هـ)، والزجاج (ت٣١١هـ)، وابن السراج (ت٣١٦هـ)، وأبو مسلم محمد بن بحر (ت٣٢٢هـ)، وأبو بكر بن مجاهد (ت٣٢٤هـ)، وأبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، وابن مهران (ت٣٨١هـ)، والرماني (ت٣٨٤هـ)، وابن جني (ت٣٩٠هـ)، والخطيب الإسكافي، والثعلبي (ت٤٢٧هـ)، وأبو مسلم محمد بن علي الأصبهاني، والواحدي

---

(١) المصدر السابق: ٣٢٢.

(٢) هو أبو مسلم محمد بن علي بن الحسن بن مَهر يزد الأصبهاني، المفسر الأديب اللغوي المعتزلي، ولد سنة ٣٦٦هـ، وتوفي ٤٥٩هـ، له تفسير وضعه في عشرين مجلداً، انظر: طبقات المفسرين: ٢١٣.

(٣) البرهان: ١١١.

(٤) انظر: ١٢٠، ١٣٨، ١٤٠، ١٨٤، ١٩٤، ٢٠٠، ٢٠٤، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٤٠، ٢٤٥، ٣٢٠.

(ت٤٦٨هـ)[١]، لكن الأبرز والأهم: أبو عبد الله الخطيب الإسكافي.

ولهذا نجد أن بعض هؤلاء العلماء اعتنى الكرماني ببعض كتبهم، فمثلاً أبو علي الفارسي له كتاب الإيضاح، نجد الكرماني يقوم باختصاره في كتاب أسماه (الإيجاز في النحو)، كذلك أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران له كتاب (الغاية في القراءات العشر) قام الكرماني بتأليف شرح له وهو (الهداية في شرح الغاية)، وكذلك كتاب ابن جني (اللمع في النحو) اختصره الكرماني في (النظامي في النحو).

وبوقفة متأنية مع كتاب البرهان نرى أن الإمام الكرماني اعتمد في كتابه على مصادر متنوعة نذكرها فيما يلي:

١ــ علوم القرآن: كتفسير بعض الآيات ببعض، والنظر إلى سياق السور والآيات، وترتيب التلاوة، وأسباب النــزول[٢]، وكتب التفسير، فالكتاب يزخر بأقوال المفسرين، كابن عباس رضي الله عنه، ومجاهد، والطبري، والرماني، وأبي مسلم الأصبهاني، وغيرهم[٣].

٢ــ كتاب درة التنــزيل: وقد سبق أن تحدثنا عن ذلك، وأن الكرماني أخذ طريقته ومنهجه، وذكر أقواله وتوجيهاته، فينقل بالتصريح باسم الإسكافي أحياناً، وقد عرفنا أنه صرّح باسم الخطيب في أربعة عشر موضعاً فقط، يقول في أحد المواضع: (والخطيب ذهب إلى أن مـا في الأعراف خطاب لهما قبل الدخول، وما في البقرة بعد الدخول)، ويقول في موضع آخر: (قال أبو مسلم حاكياً عن الخطيب..)، (وسأل الخطيب نفسه عن هذه المسألة فأجاب عنها..)[٤]، وهكذا.

---

(١) انظر: المصدر السابق: ٣٦ــ٣٧.

(٢) انظر: المصدر السابق:١١٤، ١٢٨، ١٤١، ١٤٢، ١٥٠، ١٦١، ١٦٣، ١٦٧، ٢٧٢، ٣٠٢، ٣٠٦..

(٣) انظر: المصدر السابق: ١١٣، ١١٥، ١٣٢، ١٤٦، ٢٩٣، ١٦٨، ١٨١، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٩٣، ٣٠٢، ٣١٧، ٣٥٥، ٣٦٩.

(٤) المصدر السابق: ١٢٠، ١٤٠، ١٨٤.

وينقل بدون تصريح في الأغلب، وقد أوضحت ذلك في كل المواضع التي تناولتها بالبحث والدراسة في البابين الثاني والثالث.

٣ــ علم القراءات: الإمام الكرماني متخصص في هذا الأمر، ولــه عناية به لصلته القوية بعلم التفسير، وقد تحدث في كتابه عن بعض الآيات المتشابهة التي ورد فيها أكثر من قراءة، وبيّن اختلاف القراء، فكشف بذلك بعض جوانب الاختلاف بين الآيات المتشابهة في ضوء اختلاف القراءات في الآية التي تناولها[1].

٤ــ علم اللغة والنحو: يستشهد الكرماني بأقوال أئمة اللغة والنحو في توجيهه للآيات المتشابهة، كسيبويه، والأخفش، والزجاج، ويذكر رأي البصريين والكوفيين في بعض المسائل[2]، كما أنه رحمه الله يستشهد بشواهدهم الشعرية إذا تطلب الأمر ذلك[3].

٥ــ كتاب (لباب التفاسير) وهذا الكتاب للكرماني وهو في علم التفسير ألفه قبل كتاب البرهان، وهو يحيل عليه كثيراً، بل إنه ذكر أن ما كتب في (البرهان) مبيّن في لباب التفسير، يقول في مقدمة الكتاب بعد أن بين منهجه وطريقته: "فإني بحمد الله، قد بينت ذلك كله بشرائطه في كتاب لباب التفاسير... ولكني أفردت هذا الكتاب لبيان المتشابه، فإن الأئمة رحمهم الله قد شرعوا في تصنيفه واقتصروا على ذكر الآيــة ونظيرها و لم يشتغلوا بذكر وجوهها وعللها.."[4].

أثره فيمن بعده:

لكتاب البرهان أثر كبير في المشرق الإسلامي، فقد ذكره أغلب أصحاب

---

(١) انظر: المصدر السابق: ١٣٩، ١٤٠، ٢٥٨، ٣٠٥، ٣٥١.

(٢) انظر: المصدر السابق: ٢٩٣، ١٧١، ٢١٠، ٢٥٥، ٣٤٥.

(٣) انظر: المصدر السابق: ١١١، ١٢٧، ١٦٠، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٧٩، ٣٦٥.

(٤) البرهان: ١١٠.

التراجم من أهل المشرق، فكان للكتاب شهرة، وحتى نتبين أثره فيمن جاء بعده، سنقف مع خمسة علماء هم، الفيروزابادي، وابن جماعة، وأبو يحيى الأنصاري، والزركشي، والسيوطي، وهؤلاء منهم من أفرد كتاباً في المتشابه، ومنهم من أفرد للمتشابه اللفظي باباً أو جزءاً ضمن مصنفه في علوم القرآن، إلا أنه استفاد من كتاب البرهان فيما كتبه عن الآيات المتشابهة.

أولاً: الفيروزابادي: يعد الفيروزابادي من الذين تأثروا بالإمام الكرماني، وذلك من خلال كتابه الشهير الذي صنفه في علوم القرآن، وهو (بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز)، وقد تناول في الجزء الأول منه فضائل القرآن، والناسخ والمنسوخ، ثم تناول السور والآيات حسب ترتيب التلاوة، وفي كل سورة يوضح أسباب النـــزول، وعدد الآيات والحروف والكلمات، واختلاف القراء، ثم يذكر المتشابه من الآيات، وقد نشأ الفيروزابادي[1] وترعرع في شيراز في فارس، وهي بلاد الكرماني، وتلميذه نصر بن علي، ولا غرو أنه اطلع على آثار الكرماني وآثار تلميذه، وحين ننظر فيما ضمه كتاب الفيروزابادي من المتشابه ونعقد مقارنـــة بينه وبين كتاب البرهان، نجد أن الأول صورة طبق الأصل من الثاني، وليس فيـــه أي تصرف في النص إلا فيما يحدث بين النسخ من اختلافات يسيرة، ولو أعطينا أحداً ما جـــاء في كتاب البصائر، وكتاب البرهان من دون أن يعرِّف من مؤلف كل كتاب، وسئل عن الفرق بينهما لقال دون تردد: هما لمؤلف واحد، كما أنهما نسختان لكتاب واحد.

وهذا في الحقيقة استبطان من الفيروزابادي، ولا سيما أنه عاش في شيراز واطلع على كتاب البرهان، وغيره من كتب الكرماني التي لا نعلم

---

(١) هو الإمام اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي، ولد سنة ٧٢٩هـ في كارزين جنوب شيراز، له من المصنفات القاموس المحيط في اللغة، وقد بلغت مصنفاته خمسين مصنفاً في التفسير والحديث والفقه واللغة والتاريخ توفي سنة ٨١٧هـ، انظر: مقدمة كتاب البصائر: ١/١ـــ٢١.

عنها شيئاً، كما عُرف عن الفيروزابادي شغفه بنسخ الكتب، وعرف عنه أيضاً قوة الحفظ، وكان يذكر عن نفسه أنه كان لا ينام حتى يحفظ مائتي سطر[1]، وقد ذكر محقق كتاب «البصائر» الأستاذ محمد علي النجار رحمه الله في الجزء الأول من الكتاب أن أصل هـــذا الكتاب في المتشابهات هو برهان الكرماني[2].

ثانياً: بدر الدين بن جماعة: اعتمد ابن جماعة في غالب توجيهات كتابه «كشف المعاني» على البرهان، فأخذ ابن جماعة طريقة الكرماني ومنهجه في تأليف كتابه، كما اتبع أسلوب الإيجاز في توجيه الآيات المتشابهة، وهو أيضاً أسلوب الكرماني، ومن تأثره أيضاً أن بين الأسلوبين شبه اتفاق في اللفظ والمعنى، ولم يشر في المقدمة، أو في أي مسألة إلى الكرماني، أو كتاب البرهان، وإنما اكتفى بأن ذكر كلاماً يشعر بأنه أنشأ الكتاب مما سمح به خاطره، بينما الواقع يؤكد أنه أخذ معظم مادته من كتاب البرهان، وسأتحدث عن هذا الأمر بالتفصيل في الفصل الرابع بإذن الله.

ثالثاً: زكريا بن محمد الأنصاري: تأثّر أبو يحيى الأنصاري بكتاب البرهان تأثراً كبيراً، ويتضح ذلك في كتاب (فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن)، وهذا التأثر يظهر في مظاهر منها: التشابه بين الكتابين من حيث الطريقة والمنهج، واتباع أسلوب الإيجاز في عرض المسائل، ويشترك في هذا مع ابن جماعة، ومنها نقله عبارة الكرماني كما هي في البرهـــان تارة، ويتصرف فيها تارة أخرى إذا كان فيها غموض، ومع هذا ليس في الكتاب أي إشارة لكتاب البرهان، وسأتحدث عن ذلك بشيء من التفصيل في الفصل الخامس بإذن الله.

رابعاً: الزركشي: تحدث الإمام الزركشي (ت٧٩٤هـ) عن المتشابه

---

(١) انظر: البرهان مقدمة التحقيق: ٧٤.

(٢) انظر: بصائر ذوي التمييز، الحاشية (١): ١/٣٣١.

في كتابه المشهور (البرهان في علوم القرآن)، وقد أشار إلى كتاب البرهان للكرماني في مقدمته عن المتشابه، ونقل عن الكرماني مواضع كثيرة، فعلى سبيل المثال في قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾:٢٣ يقول: "وفي غيرها بإسقاط (من)، لأنها للتبعيض، ولما كانت سورة البقرة سنام القرآن وأوله بعد الفاتحة حسُن دخول (من) فيها، ليعلم أن التحدي واقع على جميع القرآن من أوله إلى آخره بخلاف غيرها من السور، فإنه لو دخلها (من) لكان التحدي واقعاً على بعض السور دون بعض، ولم يكن ذلك بالسهل"[1]، وهذا هو نص الكرماني في كتابه[2].

خامساً: السيوطي: نقل الإمام السيوطي (ت٩١١هـ) مواضع كثيرة من كتاب البرهان، وفي كتابيه النفيسين «الإتقان في علوم القرآن»، و«معترك الأقران في إعجاز القرآن» أمثلة كثيرة للمتشابه بنوعيه اللفظي والمعنوي، والكتاب الثاني فيه بسط وبيان أكثر من الكتاب الأول، وقد أشار السيوطي في مقدمة حديثه إلى كتاب البرهان للكرماني، أما نقله لنص كلام الكرماني فيتضح أكثر في كتاب معترك الأقران، حيث نقل النص كاملاً، وسأذكر أمثلة توضح هذا النقل، يقول في قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ﴾:١٧٣، حيث تقدم الضمير المجرور: "وأخره في المائدة والأنعام والنحل، لأن تقديم الباء الأصل لأنه يجري مجرى الألف والتشديد في التعدي فكان كحرف من الفعل، وكان الموضع الأول أولى بما هو الأصل ليعلم ما يقتضيه اللفظ، وأما ما عدا هذه السورة فأخر به، لأنه قدّم ما هو المستنكر وهو الذبح لغير الله، وتقدم ما هو بالغرض أولى ولهذا جاز تقديم المفعول على الفاعل، والحال على ذي الحال، والظرف على العامل فيه إذا كان أكثر الغرض في الإخبار"[3]. وهذا هو نص الكرماني في

---

(١) البرهان في علوم القرآن: ١١٥/١.

(٢) انظر: البرهان في متشابه القرآن: ١١٦ــ١١٨.

(٣) معترك الأقران: ٩٢/١ــ٩٣.

كتاب البرهان.[1].

ومن ذلك قوله في توجيهه لقوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ انظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾: ١١: "فإن قلت قد قال في الأنعام ﴿ثُمَّ انظُرُوا﴾، وعطف في غيرها بالفاء فما الفرق بينهما؟ فالجواب: أنه لما كانت «ثم» للتراخي فأمروا باستقراء الديار وتأمل الآثار، وفيها كثرة فيقع ذلك سير بعد سير وزمان بعد زمان"[2]. وقد تحدثت عن هذا الموضع في الفصل الخامس من الباب الثاني[3].

ثالثاً: قضايا الكتاب وقيمته العلمية:

بعد أن عرفت أثر كتاب «درة التنزيل وغرة التأويل» في الإمام الكرماني وفي تأليفه لكتاب البرهان في متشابه القرآن، حيث نهج منهجه واتبع طريقته في التوجيه والتبويب، وقد سبق أن تناولت كتاب الدرة وبسطت القول في قضاياه ومسائله، وبذلك أكون قد أخذت تصوراً ولو يسيراً عن قضايا ومسائل الكتب التي ألفت بعد الخطيب الإسكافي وسارت على ذلك المنهج في العرض والتحليل.

وبعد دراسة المسائل والقضايا، وبحث الآيات المتشابهة في البابين الثاني والثالث اتضحت لي أمور كثيرة في كتاب البرهان في متشابه القرآن، عرفت بعضاً منها في حديثنا عن التعريف بالكتاب، وهنا أذكر أبرز معالم الكتاب وقضاياه، وقيمته العلمية:

١ـ المنهج التطبيقي: سبق أن تحدثت عن أهمية هذا المنهج في الدراسات البلاغية، واستشهدت بأقوال لعلماء متقدمين ومتأخرين توضح عظم هذا المنهج، وأنه السبيل الأمثل لتحقيق الأهداف في شتى العلوم، وهذا المنهج

---

(١) انظر: البرهان: ١٣٥، وقد تم بحث هذه المسألة في فصل التقديم والتأخير في الباب الثالث.

(٢) معترك الأقران: ٣/٢٧٠، وانظر الموضع في البرهان: ١٦٦.

(٣) انظر: أيضاً المواضع من كتاب المعترك: ١/٩٠، ١/٩٢، ٣/٢٧٩، ٢٩٨.

هو الطريق الذي لا يمكن السير بدونه في دراسة الآيات المتشابهة، فطبيعة المادة العلمية، وطريقة فهمها، ومعرفة مقاماتها، وفهم أسرارها لا يكون إلا بسلوك هذا المنهج.

ومع أن الإمام الكرماني اعتمد الإيجاز والاختصار في كتابه إلا أن مسألة التطبيق والتحليل للنص باقية مع هذا الإيجاز الذي أوقعه في عدد من المواضع في محذور الإيجاز الشديد، وقد بينت ذلك في التعريف بالكتاب، والحق أن تطبيق هذا المنهج مع هذا الأسلوب أمر صعب، ولا يستطيعه إلا من آتاه الله دقة في الفهم وحسناً في الاستنباط، وهذا ما وصف به الكرماني في ترجمته، ويزيد من ذلك أن هذا الأمر مطبّق على الآيات المتشابهة في القرآن الكريم وهذا ما يزيد من وعورة المسلك.

أما ملامح منهجه التطبيقي فتتضح من خلال ربطه لسياق الآية الواحدة، وربط الآية بما جاورها من آيات حتى يصل لسر الاختلاف الوارد بين الآيتين أو الآيات المتشابهة، وأيضاً البحث الدقيق في سياق الآيات حتى يخرج بدلالة معنوية، أو دلالة لفظية، فلا تكاد ترى موضعاً إلا ونظر فيه إلى سياق الآية ، أو إلى سياق الآيات المجاورة لها، فمثلاً: كثيراً ما يقول: لموافقة ما قبله، أو لموافقة ما بعده، أو: لأنه في هذه السورة تقدم كذا، إذا كان السياق المراد بعيداً عن الآية التي هي محل الدراسة.

ومن أمثلة ذلك قوله: "قوله تعالى: ﴿...ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ﴾:٧٢، في هذه السورة ـ الأنفال ـ بتقديم ﴿بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ﴾، وفي براءة بتقديم ﴿فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾:٢٠، لأن في هذه السورة تقدم ذكر المال والفداء والغنيمة في قوله: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا﴾:٦٧، و﴿لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ﴾:٦٨، أي: من الفداء ﴿فَكُلُواْ مِمَّا غَنِمْتُمْ﴾: ٦٩، فقدم ذكر المال. وفي براءة تقدم ذكر الجهاد في سبيل الله وهو قوله: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ﴾:١٦، وقوله: ﴿كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَجَٰهَدَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾:١٩، فقدّم ذكر الجهاد".

ولم يكتف بهذا التوجيه بل عقّب بقوله: "ذكر هذه الآية في هذه السورة ــ الأنفال ــ ثلاث مرات: فأورد في الأولى ﴿بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾: ٧٢، وحذف من الثانية ﴿بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ﴾: ٧٤ اكتفاءً بما في الأولى، وحذف من الثالثة ﴿بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ﴾ وزاد حذف ﴿فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾: ٧٥ اكتفاء بما في الآيتين قبلها، وهذا برهان للقرآن كاف"(١).

وهذا التوجيه يدل بوضوح أن الإمام الكرماني لا يعالج المتشابه في الآيات، إلا بعد النظر الدقيق والمتكرر لمبنى السورتين، وكذلك الوعي الكامل بموضوعات كل سورة، بعد ذلك يأتي النظر وبشفافية رفيعة إلى المناسبة وتسجيلها، وهو المنهج السليم والطريق القويم في تحليل الأبنية اللغوية، ومعرفة مقاماتها، وأسرارها.

ويقول في موضع آخر: "قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾: ١١٢، وقال في الآية الأخرى من هذه السورة ــ الأنعام ــ: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾: ١٣٧، لأن قوله ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ﴾ وقع عقيب آيات فيها ذكر الرب مرات وهي: ﴿قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ﴾: ١٠٤ الآيات، فختمها بذكر الرب ليوافق آخرها أولها، وقوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ﴾ وقع بعد قوله: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ﴾: ١٣٦، فختم بما بدأ"(٢).

وفي هذا الموضع نلحظ أن الكرماني قد عوّل على الكلمة التي كررها السياق، وأصبح لها حضور لدى القارئ بكثرة تكررها، فكأن الكلام ختم بما هو أشبه به، فحين تكرر في السياق ذكر الرب سبحانه ختم بقوله: (ولو شاء ربك)، بينما السياق الذي تكرر فيه ذكر لفظ الجلالة ختم بقوله: (ولو شاء الله)، وهو ضرب من التجانس في البناء، وإلحاق الكلمة بأخواتها.

كما أن الكرماني يربط بين الظواهر البلاغية مجتمعة، وهذه طريقة الإسكافي

(١) البرهان: ٢٠٥ــ٢٠٦، وقد تم بحث هذه المسألة في فصل التقديم والتأخير في الباب الثالث.
(٢) البرهان: ١٧٦.

وقد أشرت إليها في الفصل السابق، فتجد أن بعض الآيات فيها ذكر وحذف، وتقديم وتأخير، واختلاف في حروف العطف، فيرتب أفكاره ويتحدث عنها مجتمعة، فبعضها يستدعي بعضاً؛ من ذلك حديثه عن قوله تعالى في البقرة: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُواْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُواْ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾: ٥٨، مع آية الأعراف المشابهة لها، وهي: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ٱسْكُنُواْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ وَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُواْ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيٓـَٰٔتِكُمْ سَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾: ١٦١[(١)]، وهذه الآية ذكرها الإسكافي، وبالطريقة نفسها، وهذا يدل على اتّبَاع الكرماني طريقة الإسكافي ومنهجه، بل ونقله المتكرر بطريقة الاختصار والإيجاز، فالأسس التي بنى عليها الإسكافي بحثه في توجيه الآيات المتشابهة، نقلها الكرماني، وأخص بذلك اعتماده السياق في التفسير والتعليل، فأقام أغلب دراسته على ملاحظة السياق الأسلوبي، وهو بحق باب جليل في دراسة البيان، ويمكن أن ينقل هذا المذهب إلى الأدب، فيؤسس عليه أصل من الأصول النقدية في دراسة الأدب، وهو السياق الأسلوبي، أو الوحدة الأسلوبية، وقد سبق بيان ذلك في حديثي عن الإسكافي، ولكن لما كان الكرماني شديد التأثر به أجرى كتابه على تلك الأسس.

ومن خلال بحث الكرماني وتأمله في سياق النص القرآني خرج لنا بميزان جيد يمكن أن يقاس عليه الكلام وهو النظر في النص على أساس الخفة والثقل، وهو ميزان دقيق مفرط في الدقة والبيان، وهذا الميزان الدقيق الذي لم يتحدث عنه البلاغيون، عده الإمام الكرماني أحد وجوه بلاغة الكلام، ومن شواهد ذلك ما ورد في سورة الكهف في توجيه قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْطَٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا ٱسْتَطَٰعُواْ لَهُۥ نَقْبًا﴾: ٩٧، يقول رحمه الله: "اختار التخفيف

---

(١) انظر: تفصيل المسألة في فصل الذكر والحذف، وفصل التقديم والتأخير في الباب الثالث، وكذلك في الباب الثاني فصل الجمع والإفراد.

في الأول، لأن مفعوله حرف وفعل وفاعل ومفعول، فاختير فيه الحذف، والثاني مفعوله اسم واحد وهو قوله: ﴿نَقِبًا﴾"[1]، وتعليل الكرماني هذا أخذه من الإسكافي، وهو يدور حول خفة اللفظ وسهولة نطقه، وسلاسة جريانـــه، وكراهية أن يجتمع ثقيلان في اللسان، وستكون لنا وقفات مع هذا الموضع، وغيره من المواضع، نتحدث عنها في مواطنها من البحث بإذن الله تعالى، حيث أذكر أقوال علماء المتشابه وأحلل توجيهاتهم.

٢ـــ الأسلوب: لقد تميز كتاب البرهان بالإيجاز والاختصار، فمثلاً بعض الآيات يتناولها الخطيب الإسكافي في صفحتين يتحدث عنها الكرماني في ثلاثة أسطر، وأسلوبه في الغالب واضح، وهذا إن دل فإنه يدل على الملكة التي يتحلى بها الكرماني في أداء المعنى بأخصر عبارة ممكنة، وسأذكر ثلاثة أمثلة متوالية في كتابه ويمكن الرجوع لكتاب الإسكافي أو الغرناطي لمعرفة الفرق بين الأسلوبين في مسألة الإيجاز.

يقـــول: "قـــوله تعـــالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ﴾ البقـــرة: ٦٢، وقال في الحج: ﴿وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾: ١٧، وقال في المـــائدة: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾: ٦٩، لأن النصارى مقدمون على الصابئين في الرتبة، لأنهم أهل كتاب فقدمهم في البقرة، والصابئون مقدمون على النصارى في الزمان، لأنهم كانوا قبلهم فقدمهم في الحج، وراعى في المائدة المعنيين فقدمهم في اللفظ وأخرهم في التقدير، لأن تقديره في المائدة: والصابئون كذلك، ومثله قول الشاعر:

فمن يَكُ أمسى بالمدينة رَحْلُه ... فإنـــي وقيّارٌ بها لَغريبُ[2]

أراد: فإنـــي لغريب بـــها وقـــيّار كـــذلك، فتأمـــل فـــيها وفي أمثالها

(١) البرهان: ٢٥٨، وانظر الفصل الأول من الباب الثاني حيث تم بحث هذه المسألة.

(٢) البيت لضابىء البرجمي، وكان قد هم بقتل عثمان رضي الله عنه، فأمر باعتقاله، وقيار اسم لرجل أو فرس أو جمل، انظر: خزانة الأدب للبغدادي: ٣٢٩/٩، ٣٣٥/١٠، والبرهان: ١٢٧.

تعرف إعجاز القرآن"[1].

وبعد هذا الموضع يقول عن الآية التي تليها في كتابه ـ في سورة البقرة ـ: "قوله تعالى ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾: ٨٠، وفي آل عمران: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾: ٢٤، لأن الأصل في الجمع إذا كان واحده مذكراً أن يقتصر في الوصف على التأنيث، نحو قوله: ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ⑬ وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ ⑭ وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ ⑮ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ﴾ الغاشية: ١٣ـ١٦، وقد يأتي سرر مرفوعات، على تقدير ثلاث سرر مرفوعة، وتسع سرر مرفوعات، لكنه ليس بالأصل، فجاء في البقرة على الأصل، وفي آل عمران على الفرع. وقوله تعالى: ﴿فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ البقرة:٢٠٣، أي في ساعات أيام معدودات، وكذلك ﴿فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ﴾ الحج:٢٨"[2].

ويقول في الموضع الذي يليه: "قوله تعالى: ﴿فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ⑭ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ﴾ البقرة: ٩٤ـ٩٥، وفي الجمعة: ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُ﴾:٧، لأن دعواهم في هذه السورة بالغة قاطعة وهي: كون الجنة لهم بصفة الخلوص، فبالغ في الرد عليهم بـ (لن)، وهو أبلغ ألفاظ النفي، ودعواهم في الجمعة قاصرة مردودة، وهي زعمهم أنهم أولياء الله فاقتصر على لا"[3].

ولهذا نراه رحمه الله في بعض المواضع يقول: "أطنب الخطيب في هذه الآيات، ومحصول الكلام.."[4]، ثم يذكر توجيهه بإيجاز، فمثلاً المواضع الثلاثة التي ذكرت آنفاً تحدث عنها الخطيب الإسكافي في أربع صفحات[5]، بينما

---

(١) البرهان: ١٢٦ـ١٢٧، وقد بسطت الحديث حول الآية والبيت في موضعه في فصل التقديم والتأخير، في الباب الثالث، وقد بينت أقوال علماء التفسير، وكذلك علماء البلاغة لا سيما توجيه سعد الدين.

(٢) البرهان: ١٢٧، وقد تم بحث المسألة في الفصل الثاني من الباب الثاني، وقد جاء في مطبوعة البرهان: (ثلاث سرر.. وتسع سرر) فأثبته على الصواب.

(٣) البرهان: ١٢٨، وقد تم بحث المسألة في الفصل الخامس من الباب الثاني.

(٤) البرهان: ١٣٨.

(٥) انظر: درة التنزيل: ١٠ـ١٣.

لا يتجاوز توجيه الكرماني الصفحة الواحدة، والذي يظهر لي أن هـــذا الإيجاز يرجع إلى أمرين: أحدهما كثرة المسائل والآيات المتشابهة التي تناولها الكرماني، وحرصه على إخراج ذلك في كتاب مختصر يكون في متناول الجميع، وثانيهما: أنه قد تحدث عن هذا المسائل في كتابيه (لباب التفاسير)، و (غرائب التفسير)، وقد صرح بذلك في مقدمة الكتاب، فجاء هذا الكتاب مختصراً لما دَوَّنَهُ في كتابيه.

٣ـ القدرة العلمية: أبرز الكتاب تمكُّن الإمام الكرماني من مادته العلمية، فهو رحمه الله كما عرفنا في التعريف به صاحب مصنفات في فنون مختلفة، فهو عالم تفسير وله مصنفات في ذلك، كما أنه عالم قراءات وله مصنفات في ذلك، كما أن له في علم اللغة مصنفات أيضاً، وهذه القدرة أضفت على الكتاب سمة العمق في التحليل، والدقة في الاستنباط، نظراً لسعة علم المؤلف ودقة فهمه، ولهذا نرى في الكتاب الكثير من أقوال المفسرين والقراء وعلماء اللغة مما له صلة وثيقة في توجيه الآيات المتشابهة، وإلا فإن التفصيل والبسط في كتاب (لباب التفاسير)، وكتاب (غرائب التفسير وعجائب التأويل) حيث نقل أقوال المفسرين وأئمة اللغة، وقد أشار إلى ذلك في مقدمة كتاب البرهان وأحال عليهما.

ومما يؤكد قدراته العلمية مقدرته الفائقة على استحضار آيات القرآن الكريم ووجوه قراءتها، بل استحضار اللفظة القرآنية في جميع الآيات التي ذكرت فيها، وكأنه رحمه الله يطالع معجماً مفهرساً لألفاظ القرآن الكريم وآياته وقراءاته، ولهذا فقد جمع آيات متشابهة لم يقف عليها الخطيب الإسكافي، وقد أوضحت ذلك في موطنه من البحث، لأن تلك المواضع مما انفرد بتوجيهها.

٤ـ انفراده بتوجيه بعض المسائل: إذا كان الكرماني رحمه الله قد اقتفى أثر الإسكافي في تأليف الكتاب، واتبعه كذلك في طريقته ومنهجه في توجيه الآيات المتشابهة، ووافقه في كثير من المواضع، بل نقل واختصر

مواضع كثيرة أيضاً، فإنه مع هذا قد جاء بمواضع جديدة، أبدى فيها رأيه وملاحظته، وتلقاه عنه من ألّف في هذا الفن بعده، وهي تدل كما ذكرت سلفاً على قدرته على استحضار الآيات، فمن المسائل توجيه قوله تعالى في الأعراف: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَنجَيْنَاهُ وَالَّذِينَ مَعَهُ فِي الْفُلْكِ وَأَغْرَقْنَا الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾:٦٤، مع قوله تعالى في يونس: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَنَجَّيْنَاهُ وَمَن مَّعَهُ﴾:٧٣[1]، وتوجيه التذكير والتأنيث في المدثر: ﴿كَلَّا إِنَّهُ تَذْكِرَةٌ﴾:٥٤ حيث ورد الضمير مذكّراً، وفي سورة عبس بالتأنيث، يقول تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ﴾:١١[2]، وتوجيهه لقوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾:١١٧، وفي غيرها جاء التعبير بذكر الجار: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ﴾ القلم:٧[3]، وتوجيهه لآيــة البقــرة قوله تعالى: ﴿فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا لَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا﴾:٢٦٤، وفي إبراهيم ﴿مَّثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَّا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَىٰ شَيْءٍ﴾:١٨[4]، ومثل ذلك كثير مما هو مبين في مواضعه[5].

(١) انظر: البرهان: ١٩٠، وانظر فصل التعريف والتنكير في الباب الثاني.
(٢) انظر: البرهان: ٣٥٢، وانظر فصل التذكير والتأنيث في الباب الثاني.
(٣) انظر: البرهان: ١٧٧، وانظر فصل الذكر والحذف في الباب الثالث.
(٤) انظر: البرهان: ٢٣٥، وانظر فصل التقديم والتأخير في الباب الثالث.
(٥) انظر: ١٥٤، ١٤٢، ١٨٠، ٢٦١، ١٥٥، ٢٩١، ١٣٥، ١٢٣، ٢٢٦.

الفصل الثالث

كتاب ملاك التأويل
القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل
في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنـــزيل
لابن الزبير الغرناطي:

مصادره وقضايـــاه

الفصل الثالث
ملاك التأويل لابن الزبير الغرناطي
مصادره وقضاياه

أولاً: التعريف بابن الزبير الغرناطي:

هو أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي، يكنّى بأبي جعفر، وكذلك بابن الزبير نسبة لأحد أجداده، وعرف بالثقفي نسبة إلى قبيلته ثقيف، وبالغرناطي نسبة إلى غرناطة التي استقر بها وترعرع، كما عرف بالأندلسي نسبة إلى الأندلس، وكان رحمه الله يلقب بالأستاذ تعظيماً لشأنه وتنويهاً بمكانته في العلم والدين[1].

وقد ولد ببلدة جيّان بالأندلس عام ٦٢٧هـ، ونشأ في بيئة غنية كان لها الأثر في إعانته على طلب العلم، وانتقل عن مسقط رأسه وهو في سن البلوغ إلى غرناطة حيث نشأ وترعرع وطلب العلم، وبدأ نجمه يسطع، فغلبت عليه نسبة المدينة فأصبح يلقب بالغرناطي[2].

(١) انظر ترجمته في: الذيل والتكملة: ١/٣٩، تذكرة الحفاظ: ٤/١٤٨٤، والإحاطة في أخبار غرناطة: ١/١٨٨، والديباج المذهب: ١/١٨٨، وغاية النهاية: ١/٣٢، والدرر الكامنة: ١/٨٩، والمنهل الصافي: ١/٢١٢، وبغية الوعاة: ١/٢٩١، وطبقات المفسرين: ١/٢٧، ودرة الحجال: ١/١١، وكشف الظنون: ١/٢٤١، وشذرات الذهب: ٦/١٦، والبدر الطالع: ١/٣٣، ومعجم المؤلفين: ١/١٣٨، والأعلام: ١/٨٦.

(٢) انظر: ملاك التأويل، تحقيق سعيد الفلاح: ١/٦٢ـ٦٣، وهناك تحقيق آخر للدكتور محمود كامل أحمد، ويأتي في المرتبة الثانية بعد تحقيق سعيد الفلاح.

وفي غرناطة أخذ العلم عن عدد كبير من العلماء، فبلغ مكانة علمية رفيعة، وانتهت إليه الرئاسة في الأندلس في علوم الشريعة واللغة العربية، فبرّز في علوم التفسير والحديث والقراءات والنحو والتاريخ وغيرها.

وقد تولى ابن الزبير الغرناطي التدريس والقضاء، والإمامة والخطابة بغرناطة(١).

أما مذهبه: فهو سني العقيدة مالكي المذهب، كان شديداً على أهل البدع كالمعتزلة، والخوارج، والرافضة، وابن الزبير رحمه الله وإن كان ينتسب لأهل السنة فقد مال إلى المذهب الأشعري في تأويل بعض الصفات(٢).

وأما عن شيوخه: فقد عُرف ابن الزبير بكثرة الشيوخ الذين طلب العلم منهم وما ذاك إلا لحرصه الشديد على الأخذ عنهم، وملازمتهم، وقد لاحظت في ترجمته في المصادر التي ذكرتها آنفاً كثرة شيوخه فقد وصل عددهم إلى ثلاثة وستين شيخاً(٣).

أما تلاميذه: فإن عالماً بمثل هذه المكانة يكون مقصداً لطلاب العلم، ولهذا نرى أنه كثر طلابه في غرناطة ومالقة،وكثر المرتحلون إليه، وقد جمع محقق كتاب البرهان لابن الزبير سبعة وستين تلميذاً، منهم أبو حيان الأندلسي صاحب تفسير البحر المحيط(٤)، يقول أبو حيان: "وقد أخذت هذا الفن ــ يقصد علم النحو والصرف ــ عن أستاذنا الأوحد العلامة أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي في كتاب سيبويه وغيره"(٥)، كما أشار إليه في تعلّم علوم أخرى كالبيان والبديع، والخصوص والعموم، وشرح

---

(١) انظر: المصدر السابق: ١/٦٥، ٨٠ ــ ٩٠.

(٢) انظر: المصدر السابق: ١/٦٩ــ٧١، وانظر: البلاغة القرآنية في ملاك التأويل، لإبراهيم الزيد، أعدت لنيل درجة الماجستير، لم تنشر، جامعة الإمام عام: ١٤١٣هـ: ١٣، ٣٩٩ــ٤٠٩، فقد تناول عقيدة ابن الزبير ومذهبه بشكل مفصّل.

(٣) انظر: كتب التراجم السابقة، وانظر أيضاً: كتاب البرهان في ترتيب سور القرآن: ١٣٢ــ١٤٦.

(٤) انظر: المرجع السابق: ١٥٥ــ١٦٤، ومقدمة كتاب ملاك التأويل: ١/٩٨ــ١٠١.

(٥) البحر المحيط: ١/٦.

بعض الكتب[1].

وقد خلّف ابن الزبير آثاراً عظيمة، خلّدت ذكره، ونفعت الناس بعده، منها: "ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنـــزيل"، وهو أشهرها وأحد الكتب الرئيسة في هذا الباب، وستكون لي وقفة مطولة مع الكتاب بعد قليل، ومنها: (البرهان في ترتيب سور القرآن)، و(إيضاح السبيل من حديث جبريل)، و(تعليق على كتاب سيبويه)، و(الذيل على الصلة لابن بشكوال)، وهو معروف بـــ (صلة الصلة)، و(الزمان والمكان)، و(سبيل الرشاد في فضل الجهاد)، و(شرح الإشارة لأبي الوليد الباجي في الأصول)[2].

هذا وقد توفي ابن الزبير رحمه الله سنة ٧٠٨هـ بغرناطة.

ثانياً: التعريف بكتاب ملاك التأويل:

يأتي كتاب (ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنـــزيل) في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد كتاب (درة التنـــزيل وغرة التأويل) للخطيب الإسكافي، فإذا كان كتاب الدرة فتح أبواب هذا العلم، ولصاحبه فضل السبق عليه رحمة الله، فإن كتاب ملاك التأويل يعد أوسع كتب المتشابه وأضخمها، ففيه بسط وبيان، وتوضيح لدقائق القرآن، مع أسلوب علمي امتاز بالوضوح وحسن العبارة، قال عنه الزركشي حين عدد كتب المتشابه: "..وهو أبسطها في مجلدين"[3]، وقال عنه السيوطي بعد أن أثنى على كتاب درة التنـــزيل: "..وأحسن من هذا ملاك التأويل لأبي جعفر بن الزبير"[4].

(١) المصدر السابق: ١/٦ـــ٧.
(٢) انظر: مقدمة ملاك التأويل: ٩١ـــ٩٧.
(٣) البرهان في علوم القرآن: ١/١١٢.
(٤) الإتقان في علوم القرآن: ٣/٣٣٩.

موضوعه:

يظهر موضوع الكتاب في العنوان الذي وضع له وهو (ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنــزيل)، فهذا الكتاب برهان قاطع على أهل الإلحاد والتعطيل في تعلقهم بالآيات المتشابهة للطعن في كتاب الله والنيل منه، فهم يختلقون من هذا شبهاً يمتطونها للكيد للدين جهلاً منهم بما خفي وراء هذا التكرار والمتشابه من مقاصد سامية وغايات نبيلة، وبذلك يكون ابن الزبير خدم كتاب الله العزيز، وخدم الأمة من جانبين: بتبصير الأمة لتدبر نظمه وتوجيه ما اختلف فيه من الآيات المتشابهة، وكذلك حمايته من طعن الطاعنين، وكيد الملحدين الذين يسعون —وما يزالون— لصد الأمة وتضليلها عن منابعها، وإفساد أسسها التي قامت عليها، فأصبح تفنيد شبه الملحدين برهاناً على إعجاز القرآن، وهذا من رحمته سبحانه حيث هيأ رجالاً صادقين بذلوا فكرهم وعقولهم لكشف ما يراد بهذه الأمة وما يخطط لإفساد عقيدتها، فيصونون تراث الأمة، ويحافظون على مصادرها، مصداقاً لقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحجر: ٩، ومن أولئك: ابن الزبير صاحب «ملاك التأويل» وباقي علماء المتشابه، فرحمهم الله وأجزل لهم المثوبة والأجر إنه سميع مجيب.

سبب تأليف الكتاب:

ذكر ابن الزبير في كتابه جملة من الأسباب دعته لتأليف الكتاب، فمن ذلك: الرد على أهل الإلحاد والتعطيل الذين يتشبثون بما تشابه في القرآن الكريم، يقول: "...وإنما كلامنا معتمد فيه القطع بذوي الزيغ والارتياب ممن يتعلّق بما تشابه منه طعناً في الدين، واتّباعاً لسبيل الملحدين، وشأن هؤلاء التعلّق بأدنى احتمال من غير تسليم لما وراء ذلك"[1]، وهو ما أشرت إليه في موضوع الكتاب.

ومن ذلك ندرة التأليف والتصنيف في هذا الموضوع المهم، يقول في

(١) ملاك التأويل: ١/٢٤٢.

مقدمة الكتاب: "وإن مما حرك إلى هذا الغرض، وألحقه عند من تحلى ولوعاً باعتباره، والتدبر لعجائبه الباهرة وأسراره، بمثل حالي على استحكام جدبي وإمحالي بالواجب المفترض، أنه باب لم يقرعه ممن تقدّم وسلف، ومن حذا حذوهم ممن أتى بعدهم وخلف أحد ــ فيما علمته ــ على توالي الأعصار والمدد، وترادف أيام الأبد، مع عظيم موقعه، وجليل منــــزعه، ومكانته في الدين، وفتّه أعضاد ذوي الشك والارتياب من الطاعنين والملحدين، إلى أن ورد عليّ كتاب لبعض المعتنين من جلة المشارقة، نفعه الله، سماه بكتاب «درة التنـــزيل وغرة التأويل».."، وأثنى على الكتاب وأبدى إعجابه به، ولكنه لحظ عليه إغفاله لكثير من الآيات المتشابهة، ولهذا عقد العزم على التأليف وإكمال نقص كتاب الدرة: "..وأبديت بحول ربي من مكنون خاطري إلى الظهور، ما أثبته بعون الله وقوته في هذا المسطور، معتمداً عين ما ذَكره من الآيات، ومستدركاً ما تذكرته مما أغفله رحمه الله..."[1].

منهج المؤلِّف في الكتاب:

أخذ ابن الزبير رحمه الله بمنهج الخطيب الإسكافي، سواء في ترتيب المسائل أو طريقة عرضها وتوجيهها، إلا في اختلافات يسيرة:

ــ فقد تتبع كل الآيات التي تدخل في المتشابه اللفظي مراعياً ترتيب التلاوة سورة سورة وآية آية، مبتدأً بسورة الفاتحة ثم البقرة ثم آل عمران، مرتباً الآيات في كل سورة، فيذكر الآية الأم في المتشابه، ويلحق بها ما يشابهها في السورة نفسها أولاً ثم من السور الأخرى مرتبة.

ــ ابن الزبير لا يعيد ما تحدث عنه في الآيات الأخرى المشابهة للآية الأم في السور الأخرى، بل إنه لا يشير إلى أنه سبق الحديث عنها كما فعل الكرماني في البرهان، فنراه في بعض سور القرآن لا يذكر فيها شيئاً من المتشابه مع وجوده إلا أنه سبق أن تحدث عنه في سورة سابقة.

---

(١) المصدر السابق: ١/١٤٥ــ١٤٧.

ـ كما ذكر ابن الزبير في المقدمة فقد اعتمد الآيات التي ذكرها الخطيب في الدرة، وزاد عليها ما نقص من الآيات المتشابهة، بل ربما تبعه في التوجيه أوخالفه، وغالباً ما تكون له شخصية مستقلة حتى ولو وافقه في توجيه الآية فإنه يخالفه في طريقة عرضه وتحليله.

ـ اتخذ ابن الزبير طريقة في التنبيه على ما أغفله الإسكافي من الآيات المتشابهة، فيضع أمام الآيات التي لم يذكرها الخطيب الإسكافي حرف غين (غ)، للدلالة على أن هذا الموضع من مغفلات الدرة،يقول ابن الزبير: "..مما لم يقع في كتاب درة التنـــزيل،ولا تعرض له بذكر بنص التنـــزيل ولا تأويل، فنبهنا إلى ذلك لينحاز من المجتمع على ذكره ويفصل، فعلامة (غ) تدل على أنه من المغفل.."[1].

وقد عقد محقق كتاب ملاك التأويل الدكتور الفلاّح مقارنة بين كتاب ملاك التأويل ودرة التنـــزيل فقال: "تبين أن مجموع الآيات التي تناولها الإسكافي في كتابه بلغ ثلاثاً وسبعين ومائتين (٢٧٣ آية)، بينما بلغ ما تناوله ابن الزبير سبعاً وسبعين وثلاثمائة (٣٧٧ آية)، فيكون بذلك عدد ما أغفله صاحب «درة التنـــزيل» وحظي بعناية صاحب ملاك التأويل مائة وأربع آيات (١٠٤ آيات)، يضاف إليه عدد كبير من الآيات أوردها ابن الزبير في نطاق سرد الآيات المتشابهة، أغفلها صاحب درة التنـــزيل، فقد كان ابن الزبير أكثر استقراء وتتبعاً وتحرّياً"[2].

مصادر المؤلف:

اعتمد ابن الزبير في توجيه الآيات المتشابهة على جملة من المصادر، من ذلك:

١ـ علوم القرآن الكريم: فابن الزبير يقوم بتفسير الآيات بعضها ببعض،

---

(١) المصدر السابق: ١/١٤٧ـ١٤٨.

(٢) المصدر السابق: ١/١١٣.

فيظهر بذلك مدلولها، كما يعتمد أيضاً على السياق في تعليل كثير من الآيات المتشابهة، وهذا سأتحدث عنه بالتفصيل في الحديث عن قضايا الكتاب، واستفاد كذلك من ترتيب السور والآيات حسب ترتيب التلاوة، وكذلك ترتيب الآيات المكية والمدنية، وحسب أسباب النـــزول، وهذا أمر مشاهد لمن قرأ الكتاب[1].

٢ـــ **السنة والآثار:** اشتغل ابن الزبير بالحديث والرواية، وكان في عصره محدث الأندلس، وقد انعكس ذلك على كتابه ملاك التأويل، حيث نراه يعتمد على أقوال المصطفى صلى الله عليه وسلم في توجيه ما اختلف من آيات متشابهة، وفي الكتاب شواهد كثيرة على ذلك[2].

٣ـــ **علم القراءات:** لتعدد القراءات في بعض الآيات أثر في توجيه الآيات المتشابهة، ولأهمية ذلك في تحقيق المراد استفاد ابن الزبير من ذلك في توجيه بعض المواضع في كتابه[3].

٤ـــ **علم اللغة والنحو:** من الأمور المشاهدة في كتاب ملاك التأويل تضلّع ابن الزبير في علم اللغة والنحو، ومن يطّلع على الكتاب يعرف هذه الحقيقة، فقد استفاد رحمه الله من اللغة في توجيه الألفاظ القرآنية، فيقوم بتحليل اللفظ المفرد من حيث اللغة، ومن حيث وروده في القرآن الكريم، ليخرج بسر وروده في ذلك الموضع في الآية الكريمة، أما النحو فهو الإمام فيه ولهذا نجد القدر الهائل من القضايا النحوية في الكتاب، وكثيراً ما نقرأ نقله عن الفراء والمبرد، ويونس بن حبيب والخليل بن أحمد وسيبويه وغيرهم من أئمة اللغة[4].

---

(١) انظر: ملاك التأويل: ٨٦٩/٢، ٧٨٣، ٩٩٨، ٨٣٤، ٥٦٩/١، ٣٧٢، ٤٩١، ٥٣٠، ٤٣٩، ٣١٣.

(٢) انظر: المصدر السابق: ٣٨٨/١، ٧٩٤/٢، ٧٩٩، ١١٠٩، ٣٩٨/١.

(٣) انظر: المصدر السابق: ١٩٩/١ـــ٢٠٠، ٨٣٦/٢ـــ٨٣٧، ٣٢٥/١.

(٤) انظر: المصدر السابق: ٤١٠/١ـــ٤١١، ٢٦٧، ٤٥٤/٢، ٨٠٧، ٨٠٧ـــ٨١١، ١١٥٥، ٢٤٩/١، ٦٥٣/٢، ٣١٨/١، ٧٧٨/٢، ١١٢٢/٢، ٢٠٦/١، ٤٤١/١، ٩٨٩/٢.

٥ــ أقوال المفسرين: من مصادر ابن الزبير في كتابه ما نقله من أقوال لعلماء التفسير، فاعتمد على من سبقه من العلماء في إيضاح الاختلاف بين الآيات المتشابهة، أما أبرزهم فهم: جار الله الزمخشري في كتاب «الكشاف»[١]، والفخر الرازي في «التفسير الكبير»[٢]، وابن عطية في «المحرر الوجيز»، والقرطبي في «الجامع»، والطبري في تفسيره[٣].

٦ــ كتاب «درة التنـــزيل وغرة التأويل» للخطيب الإسكافي: يعد هذا الكتاب من أهم المصادر التي بنى عليها ابن الزبير كتابه، وقد أشار إلى ذلك في مقدمة الكتاب، وأثنى على الخطيب وكتابه، موضحاً سبق كتاب الدرة وتميزه، ولهذا اعتمد ابن الزبير طريقة الإسكافي في دراسة الآيات المتشابهة، وقد سبق الحديث عن كتاب الدرة في الفصل الأول، وأوضحت أنه ــ حسب ما نعلم ــ أول كتاب ألّف في توجيه المتشابه اللفظي في القرآن الكريم، وقد اعتمد عليه غالب من ألّف في هذا العلم، سواء بالأخذ منه مباشرة كالكرماني، وابن الزبير، أو بواسطة كابن جماعة، والأنصاري وغيرهما، فكانوا يأخذون عن الكرماني غالباً، وسيتضح ذلك في الفصلين القادمين.

وبناء على ذلك نلحظ أن ابن الزبير ينقل وبكثرة أجوبة الإسكافي وتوجيهاته، ولا يصرّح بأخذهـــا من الخطيب، وأحياناً يوافقه في توجيه الآيات، ولعل سبب ذلك كثرة المواضع حيث يثقل عليه تكرار نسبتها إليه فاكتفى بالإشارة إليه في مقدمة الكتاب، وسبب آخر ذكره في المقدمة، وهو أنه لم ينظر إلى كلام الخطيب في أكثر ما كتب إلا بعد أن يجتهد في ذكر الجواب بما يلهمه الله، يقول: "..من غير أن أقف ــ في أكثر ذلك ــ على كلامه، إلا بعد إبدائي ما يلهمه الله سبحانه وإتمامه.."[٤]

(١) انظر: المصدر السابق: ٣٩٣/١، ٢٩٦/١، ٣٠١/١، ٣٩٤/١، ٣٣١/١، ٧٨٥/٢، ٨٢٩.
(٢) انظر: المصدر السابق: ٢٥٦/١، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٩، ٣٠٥، ٣٩٢، ١٠١٠/٢، ١١١١.
(٣) انظر: المصدر السابق: ٢١٢/١.
(٤) المصدر السابق: ١٤٧/١.

وهذا في الحقيقة بعيد؛ لأن الموافقة غالباً ما تكون في مسألتين أو ثلاث أو عشر، أما أن تكون بهذا القدر الكبير فلا، فهو رحمه الله إما أنه نقل عنه هذه التوجيهات، وتلك المسائل، أو أنه أخذ الفكرة الأساسية منه ثم قام بتطويرها، وفي البابين الثاني والثالث توضيح لكل مسألة نقلها ابن الزبير من الخطيب الإسكافي، أو انفرد بها عنه، أو وافقه عليها ولكن بتصرف في المعنى والعبارة، وستكون لي وقفة مع هذا الأمر حين أستعرض قضايا الكتاب وقيمته العلمية.

أثره فيمن بعده:

يعد كتاب ملاك التأويل بحق من أفضل ما كتب في المتشابه اللفظي في القرآن الكريم، فإذا كان للخطيب الإسكافي فضل السبق وبراعة الإبداع، فإن لابن الزبير فضل البسط والتحليل، والإحاطة بالموضوع، واستدراك ما فات المتقدم، إلا أنه لم يكتب لهذا الكتاب من التأثير في المؤلفات من بعده ما كتب لغيره من الكتب التي ألِّفت في هذا الفن مثل كتاب درة التنـــزيل للخطيب الإسكافي، أو البرهان للكرماني.

ولعل من أسباب ذلك: بعد ابن الزبير عن عواصم المشرق الإسلامي، فقد كانت هي المركز في شتى نواحي الحياة، لاسيما الناحية العلمية، كالبصرة وبغداد ودمشق ومكة والمدينة، وبلاد فارس ومصر وغيرها، ولا أدل على هذا مما حصل عليه تلميذه أبو حيان الأندلسي، فقد فاقت شهرته شهرة شيخه، وذلك حين نزح إلى الشرق الإسلامي وبالذات إلى مصر، فنال مكانته العلمية التي يستحقها، وأصبح محل التبجيل والإكبار، والشواهد كثيرة؛ فابن مالك الأندلسي النحوي صاحب الألفية عرف واشتهر حين رحل إلى الشام وهكذا[١].

يضاف إلى ذلك: ما حصل في بلاد الأندلس في عصر ابن الزبير وما

(١) انظر: البلاغة القرآنية في ملاك التأويل، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام: ٤٣٩.

بعده من صراعات وأحداث سياسية كبيرة،فقد كانت الحياة قاسية وصعبة، ومما لا شك فيه أن الازدهار العلمي والثقافي إنما يكون في ظل الأمن والاستقرار السياسي، فكثر الراحلون عن الأندلس[(١)]، ومن هنا يمكن القول: إن عدم تأثير كثير من مصنفات العلماء وعدم انتشارها ليس لضعفها وإنما لضعف الحياة العلمية بأسرها، وما يحيط بها من ظروف سياسية واجتماعية.

وأكبر شاهد على عدم تأثير كتاب ملاك التأويل، أنه لم يظهر أثره في مؤلفات بعض تلاميذه ممن لهم اهتمام بالقرآن الكريم وتفسيره، فأبو حيان أشار إلى شيخه ابن الزبير في أربعة عشر موضعاً غالبها في النحو والقراءات[(٢)]، وكذلك ابن جزي الكلبي صاحب التسهيل لعلوم التنـــزيل أشار إليه في تسعة مواضع فقط[(٣)]، وقد يكون ابن الزبير ألّف ملاك التأويل بعد سفر أبي حيان إلى مصر، فلم يطلع على كتاب شيخه.

وبعد هذا لم أجد حسب علمي واطلاعي من تأثر به تأثراً مباشراً إلا اثنين، هما: بدر الدين بن جماعة في كتابه كشف المعاني، والبقاعي في نظم الدرر:

١ـــ بدر الدين بن جماعة: يعد ابن جماعة من المعاصرين لابن الزبير فقد ولد سنة ٦٣٩هـ، وتوفي سنة ٧٣٣هـ، فابن جماعة متأخر عن ابن الزبير في ميلاده بعشر سنين، وفي وفاته بعشرين سنة تقريباً.

وبمقارنة بين الكتابين نجد أن ابن جماعة قد أفاد منه في عدد من التوجيهات التي في ملاك التأويل، ولكنه لم يشر إلى مصدرها،كما لم يذكر أي إشارة لابن الزبير، وهذا ما حصل له مع الكرماني، فأثر كتاب البرهان كان أكثر وأعظم من كتاب ملاك التأويل، ومع هذا لم يشر إليه كما علمنا

---

(١) انظر: ملاك التأويل: ١/٤٨ـــ٥٠.

(٢) انظر: البحر المحيط: ١/٦، ٨، ١٠، ١٨٩، ٣٢٢، ٣٤٢، ٢/٢٤٢، ٣/٤٨٢، ٤/١٩٣، ٣٨، ٥/٢٦، ١٣٩، ٧/١٦٢، ٨/٢٠٥.

(٣) انظر: التسهيل لعلوم التنـــزيل: ١/١٠، ٦٠، ١٩٥، ٢/٥٢، ١٧٤، ٣/٤٠، ٤/٢٠٥، ٢٢٤، ٢٢٧.

ذلك في الفصل السابق.

فأما ابن الزبير فهو في بلاد الأندلس بينما ابن جماعة في مصر والشام، وهذا فرق مكاني، وأما عن الفرق الزماني: فإن ابن الزبير وابن جماعة ليس بينهما فاصل زماني كبير، فهذا تعليل لعدم إشارة ابن جماعة لابن الزبير في كتابه، لكن إذا علمنا أن الكرماني متقدم عليه بأكثر من قرنين من الزمان، وأن كتاب البرهان قد نال نصيباً كبيراً من الشهرة في شرق العالم الإسلامي ـــ ومع هذا لا نجد له ذكراً عنده أو أي إشارة له ـــ زال عجبنا من عدم ذكر ابن الزبير.

أما توجيهات ابن جماعة فكما قلت إنه اعتمد في الأغلب على توجيهات كتاب البرهان، ولكنه ربما خرج عن توجيهات الكرماني إلى ما ذكره ابن الزبير، وربما جاء بأصل مسألة ليست عند الكرماني[1]، وإذا تأملت وجدتها عند ابن الزبير، وفي البابين الثاني والثالث توضيح لهذا التأثر، فأقف عند كل موضع وأبين أخذ المتأخر عن المتقدم، وهل الموافقة في اللفظ والمعنى أو بالمعنى مع تصرف في اللفظ، وسيكون لنا حديث مفصّل عن ابن جماعة رحمه الله في الفصل القادم بإذن الله.

٢ـــ برهان الدين البقاعي: كتاب نظم الدرر ليس كتاباً متخصصاً في توجيه الآيات المتشابهة، ويتضح ذلك من عنوان الكتاب وهو (نظم الدرر في تناسب الآيات والسور)، فهو يختلف عن كتاب كشف المعاني لابن جماعة، واختلاف آخر هو أن البقاعي أشار إلى ابن الزبير الغرناطي وصرّح بالإفادة منه ومن علمه، يقول في مقدمة حديثه عن علم المناسبات: "..وطالعت

---

(١) من الأمثلة على ذلك انظر: كشف المعاني: ١٣٧ وملاك التأويل: ٣٤١/١، وأيضاً في الكشف: ٣٦٤ والملاك: ١٠٣٥/٢، وأيضاً في الكشف: ٣٦١ والملاك: ١٠٩١/٢، وأيضاً: في الكشف: ٣٠٨ والملاك: ٧٥٢/٢، وأيضاً: في الكشف: ١٤٦ والملاك: ٣٧٤/١، وأيضاً: في الكشف: ٩٧ والملاك: ٢٠٢/١، وغير ذلك كثير مبين في الباب الثاني والثالث من البحث.

على ذلك كتاب العلامة أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي العاصمي الأندلسي، المعلّم بالبرهان في ترتيب سور القرآن، وهو لبيان مناسبة تعقيب السورة بالسورة فقط،لا يتعرّض فيه للآيات، وسأذكر في أول كل سورة ما قاله فيها بلفظه، كما ستراه إن شاء الله تعالى"[1].

فهذا تصريح صريح في إفادته منه، لكن هذه الإفادة مقتصرة على كتاب البرهان وهو كتاب يخدم البقاعي في مؤلفه المتخصص في تناسب الآيات والسور، ولهذا نراه يأخذ كلام ابن الزبير في البرهان بنصه ويوضح أن هذا لابن الزبير في البرهان.

أما كتاب «ملاك التأويل» الذي هو محل بحثنا واهتمامنا فلم أجد أي إشارة من البقاعي في نظم الدرر لابن الزبير، أو أي إحالة على كتاب ملاك التأويل، أو أي تصريح بالنقل عنه، ومن خلال بحث الآيات المتشابهة في البابين الثاني والثالث ألحظ أن البقاعي رحمه الله قد وافق ابن الزبير في مسائل عديدة، لا سيما المسائل التي برز فيها رأي ابن الزبير، فإذا نظرنا إلى قول ابن الزبير، ثم رجعنا إلى نظم الدرر وجدنا توجيه البقاعي يسير على ذلك المنوال.

من أمثلة ذلك متابعته لتوجيه الاختلاف بين صيغة الفعل في قوله تعالى في آية الأعراف: ﴿فَأَنجَيْنَاهُ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾: ٦٤، وفي يونس: ﴿فَنَجَّيْنَاهُ وَمَن مَّعَهُ﴾: ٧٣[2]، وكذلك متابعته لتوجيه الاختلاف بين آية البقرة: ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَايَ﴾: ٣٨، مع آية طه: ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ﴾: ١٢٣[3]، ومثل ذلك موافقته له في توجيه التعريف بالألف واللام في آية فصلت: ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾: ٣٦،

---

(١) نظم الدرر: ١/٦.

(٢) انظر: ملاك التأويل: ١/٥٣٠، ونظم الدرر: ٧/٤٣١، وانظر: الفصل الأول من الباب الثاني حيث تم بحث هذه المسألة في الاختلاف في الصيغة بين الآيات المتشابهة.

(٣) انظر: ملاك التأويل: ١/١٩٠، ونظم الدرر: ١٢/٣٦٠، وانظر: الفصل الأول من الباب الثاني، فقد تم بحث المسألة فيه.

والتنكير في آية الأعراف: ﴿إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾: ٢٠٠[1]، هذه نماذج من الآيات التي توافق فيها الشيخان، ويمكن الرجوع للكتابين لمعرفة المزيد[2]، كما أن في البابين الثاني والثالث نماذج كثيرة أيضاً.

ثالثاً: قضايا الكتاب وقيمته العلمية:

إذا كان حديثنا في الفصلين الأولين عن عالمين من علماء المشرق الإسلامي، فإن حديثنا في هذا الفصل يمثله أحد علماء الأندلس والمغرب الإسلامي، وإذا كنا قد عرفنا في الفصل السابق قضايا كتاب (البرهان) للكرماني وقيمته العلمية إذ يأتي الكتاب في المرتبة الثانية من حيث الترتيب الزماني لكتب التشابه اللفظي التي هي محل دراستنا بعد كتاب درة التنزيل للإسكافي، فإن كتاب «ملاك التأويل» يعد أوسع كتب المتشابه اللفظي بعد كتاب درة التنزيل وإن جاء بعد كتاب البرهان بقرنين من الزمان، ولهذا نال استحسان العلماء كالزركشي والسيوطي[3]، وقد نال الكتاب هذه المكانة لأسباب كثيرة منها: أن ابن الزبير قد اطلع على كتاب «درة التنزيل»، واستفاد منه، فلم يختصره كالكرماني بل بسط القول فيه، وعقّب على بعض أقوال الإسكافي، وجاء بآيات كثيرة لم يتناولها الخطيب الإسكافي، ويضاف إلى ذلك ما أعطاه الله من علم جم في علوم شتى، مع قدرته اللغوية والنحوية في التعبير عما يريد الإفصاح عنه، وسأقف مع ابن الزبير وكتابه «ملاك التأويل» وقفة متأنية لأسلط الضوء على بعض القضايا التي تعد معلماً لهذا الكتاب، وأوضح القيمة العلمية له، وقد سبق في حديثي عن التعريف به

---

(١) انظر: ملاك التأويل: ١/٥٧٨، ونظم الدرر: ١٧/١٩٠، وانظر أيضاً: الفصل الرابع (التعريف والتنكير) من الباب الثاني.

(٢) انظر: نظم الدرر: ١/٧، ٣٨٣، ٤٣٢، ١٩/٢٣٠، ٧/١٢٤، ٦/٣٦، ١٦/٤٨٤، ١٩/٢٩٠، ١/٤٠٥، ١٨/٣٠١، ٧/٢٣٣، ١٦/٥٠٨، وانظر ما يقابلها في ملاك التأويل: ١/٣٨٤، ١/٥٣١، ٢/١٠٦٧، ١/٤٥٦، ١/٣٧٢، ٢/٩٨٧، ١/٢١٢، ١/٣٢٣، ١/٤٦٩، ١/٥٠٨.

(٣) انظر: البرهان في علوم القرآن: ١/١١٢، والإتقان في علوم القرآن: ٣/٣٣٩.

رحمه الله وعن كتابه ملاك التأويل ذكر بعض القضايا، وبعض السمات، التي يتحلى بها هذا الكتاب الذي يعد أحد المصادر في توجيه الآيات المتشابهة في القرآن الكريم:

١ـ **المنهج التطبيقي**: وقد سبق أن تحدثت عنه في الفصل الأول من هذا الباب، وهذا المنهج لـه فضائله في الدرس البلاغي، لأنه الوسيلة، وكذلك الغاية، للوقوف على الأسرار والدقائق البلاغية في النص، فهذا منهج لا محيد عنه لمن يدرس الآيات المتشابهة، والحق أن كتب المتشابه اللفظي مثال واقعي، حيث تجمع أموراً عظيمة في غاية الأهمية، فهناك المنهج التطبيقي التحليلي القائم على النظر في السياق،وربما النظر في السورة كاملة، ولا يخفى أن هذا التطبيق يتم على الآيات القرآنية والكلام فيه محفوف بالحذر الشديد، وهذا في الحقيقة من أدق مواطن الإعجاز، وهذه الكتب مقتصرة على آيات المتشابه اللفظي، فقد يعطى أحد الدارسين في البلاغة آية فيها حذف، أو تقديم، أو تنكير للمسند، أو للمسند إليه فيوضح سبب ذلك دون أدنى مشقة، ولكن إذا أعطي آيتين متشابهتين مختلفتين في التقديم والتأخير مثـلاً، فلن يكون سهلاً عليه بيان سر التقديم في إحداهما، وتأخيره في الأخرى، نظراً للأمور التي ذكرتها آنفاً.

والحقيقة أن تطبيق هذا المنهج يعد أمراً عظيماً، وفي الوقت نفسه يعد أحد القيم التي ترفع من شأن كتاب (ملاك التأويل) في زمن طغى عليه منهج التبويب والتلخيص والإكثار من التقسيمات والمصطلحات.

وكتاب «ملاك التأويل» يزخر بهذا المنهج من أوله إلى آخره، وهو مثال في تطبيق هذا المنهج، ولك أن تفتح الكتاب على أي موضع فتجد هذا المنهج بما وصفت، فقد اعتنى بإبراز أسرار النظم القرآني من خلال الآيات المتشابهـة، فيبحث في سياق الآية، ويتأمل مفرداتها وتراكيبها، ويقوم بربط الآية بالسياق المتقدم والمتأخر، وربما نظر في سياق السورة كاملة ليوضح لنا العلاقة التي تربط المعنى بالمبنى، وأذكر على سبيل المثال توجيهه لموضعين

تتجلى فيهما هذه الروح، وقد بسطت الحديث عنهما في البابين الثاني والثالث، فقد تحدث عن آيتين متشابهتين في سورة محمد ﷺ يقول الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ﴾: ٩، وقوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لِلَّذِينَ كَرِهُوا مَا نَزَّلَ اللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ﴾: ٢٦.

وابن الزبير رحمه الله قبل أن يقوم بتوجيه الآيتين ينظر لسياق السورة كاملة، ويتفقد مبانيها، ويحدد الموضوعات التي تعالجها السورة، ثم يربط ذلك بسياق الآيتين اللتين وقع فيهما الاختلاف، ويخرج لنا بمناسبتين معنوية والأخرى لفظية، فالمناسبة المعنوية هي في عموم السياق من أول السورة إلى قوله: ﴿وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ﴾، وهذا يناسبه لفظ (أنزل)، الذي يعني الإنزال جملة واحدة، أما الآية الثانية فهي خاصة في أهل النفاق، فناسبها لفظ (نزّل)، الذي يعني تنزل المنجم، وهو يقتضي تفصيل المنجم وتنجيمه، أما المناسبة اللفظية: فنراه يربط بين سياق السورة كاملة من أولها حتى آخرها يقول: "المتقدم من أول هذه السورة إلى قوله بعد الآية المتكلم فيها: ﴿وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ﴾: ١١، يقصد ممن تضمنته هذه الآي من الكفار غير مشركي العرب من قريش وغيرهم، ولاشك أن كفرهم منسحب على كل المنزّل من القرآن، وما تقدم نزوله من التوراة، وغيرها من الكتب. فلم يكن ليلائم ذلك عبارة (نزّل) المبنية عن تنجيم المنزل ولم ينزّل كذلك غير القرآن، وهم ينكرون كل الكتب المنزلة ويكرهونها...

أما الآية الثانية فالمراد بها ذوو النفاق والمرتدون على أدبارهم، ويبين ذلك ما تقدمها من قوله تعالى: ﴿رَأَيْتَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ..﴾: ٢٠، وهؤلاء هم المنافقون، ولم يقع فيما بعد عدول عنهم إلى قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِهِم﴾: ٢٥، وإنما هؤلاء قوم كفروا بعد إسلامهم... ولهؤلاء اطلاع على المنزّل من القرآن، وخصوص كراهية له، وهي المهيجة لنفاقهم، فهو الذي كرهوه حقيقة، فقيل هنا:

(كرهوا ما نزّل الله) بلفظ التضعيف.. "[1].

ومن ذلك حديثه عن قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿قُلْ سِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ ثُمَّ ٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾: ١١، فورد العطف بـ(ثم)، بينما جاء العطف في آيات أخر مشابهة لها بالفاء، يقول تعالى: ﴿قُلْ سِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ﴾النمل:٦٩، فقد ربط ابن الزبير آية الأنعام بأول السورة فقال: "وأما ورود ما أعقبت به كل آية من هذه من المأمور بالنظر فيه والاعتبار به بالفاء من حروف العطف سوى آية الأنعام، فذلك بين؛ لأنهم أمروا أن يعقبوا سيرهم بالتدبر والاعتبار، وحصر نظرهم واعتبارهم في المعقب المذكور بعد الفاء، ولم تقع الإشارة إلى اعتبارهم بغير ذلك، فكان مجيء ذلك بحرف التعقيب محرزاً هذا المعنى، ولم يصح غير ذلك، وأما آية الأنعام فإنها افتتحت بذكر خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور، وإنما ذكر هذا من الخلق الأكبر ليعتبر بذلك فإنه أعظم معتبر وأوسعه، قال تعالى: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ﴾ غافر:٥٧، فكأن الآية في قوة لو قيل: سيروا في الأرض فاعتبروا لخالقها كيف دحاها... وجعل فيها رواسي أن تميد بكم.. ثم انظروا عاقبة من كذب وَنُبِّه فلم يعتبر، فعطف هذا بـ(ثم) المقتضية مهلة الزمان حيث يراد ذلك.. "[2]، وستكون لي وقفة مطولة مع هذا الموضع عند الحديث عن الحروف في الباب الثاني حيث أستعرض أقوال علماء المتشابه بإذن الله تعالى.

٢ـ **شخصية المؤلف**: يعد الخطيب الإسكافي أبرز المؤثرين في ابن الزبير في تأليف الكتاب، وقد ذكر ذلك ابن الزبير في مقدمة الكتاب،وأوضحته في سبب تأليفه للكتاب، لكن هذا التأثر يعد تأثراً إيجابياً، صاحبه شخصية متميزة وموهبة فذّة، فقد كان له رحمه الله وقفات كثيرة تبرز

(١) ملاك التأويل: ٢/١٠٢٢ـ١٠٢٣ (بتصرف).

(٢) ملاك التأويل: ١/٤٢٣ـ٤٢٤، وانظر مثل ذلك: ٢/٧٣٦، ٨١٥، ٨٤٧، ٧٤٩، ٧٥٠، ٨٦٦، ١/١٩٦،٢٨٠، ٣٥٨، ٢٠٧، ٦١٦، ٤٥٦، ٣١٤، ٥٥٧.

تلك الشخصية، يقول في مقدمة الكتاب: "وأبديت بحول ربي من مكنون خاطري إلى الظهور، ما أثبته بعون الله وقوته في هذا المسطور، معتمداً عين ما ذكره ــ يقصد الإسكافي ــ من الآيات، ومستدركاً ما تذكرته مما أغفله رحمه الله، من أمثالها من المتشابهات، برفع تلك الإشكالات، وإبداء المعاني الخفيات القاطعة بدرب البطالات، من غير أن أقف في أكثر ذلك على كلامه إلا بعد إبدائي ما يلهمه الله سبحانه وإتمامه، ولا ناقلاً ــ إلا في الشاذ النادر ــ كلام أحد من أرباب المعاني، إذ لم يتعرض أحد غير من تقدّم ذكره لما من هذا الضرب أعاني".

ثم يقول معتزاً بموهبته وشخصيته بعد ذلك: ".. وإنما يلقيه فكري إلى ذكري، فيلقيه ترجمان فهمي على قلمي، وإن آثرت بعض ما عليه لغيري عثرت فنقلت، أفصحت بالنسبة وعقلت، وما أرى ذلك يبلغ في هذا المجموع غاية أقل الجموع، وإن نيف فيسير... وما سوى ذلك فأنا ابن بجدته وذو عهدته ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾النحل: ٥٣"[١]، فهو لا يطالع المسألة في درة التنــزيل إلا بعد أن يبدي رأيه الذي يلهمه الله فيها، وإذا كنت قد قلت إنــه وافق الخطيب الإسكافي في كثير من المسائل فإنه قد خالفه في مسائل كثيرة أيضاً، فمثلاً في سورة إبراهيم جــاء لفظ البلد بالتعريف في قولــه تعــالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَٰذَا الْبَلَدَ آمِنًا﴾: ٣٥، وفي البقــرة بالتنكير: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا آمِنًا﴾: ١٢٦ فلما وجّه المسألة ذكر قول الإسكافي ثم قال: "..قاله صاحب كتاب الدرة، وهو عندي بعيد؛ إذ ليس بمفهوم من لفظ الآي، وهو بعد ممكن، والله أعلم"[٢].

كما نرى ابن الزبير في أكثر من موطن بعد أن يفصّل الجواب يذكر رأي صاحب الدرة ويقول في نهايته "..وهذا الجواب والله أعلم بعيد.."[٣]،

---

(١) ملاك التأويل: ١/١٤٦ــ١٤٧.

(٢) المصدر السابق: ١/٢٣٥، وانظر المسألة في الفصل الرابع من الباب الثاني.

(٣) المصدر السابق: ٢/١٠٥٤.

وفي موضع آخر يقول: "..فتأمله، وهو أعمد جوابي صاحب كتاب الدرة، وأراه لا يصلح والله أعلم"(١)، فابن الزبير اطلع على جوابين ذكرهما الخطيب الإسكافي،وأخذ أفضلهما وناقشه ثم رده لعدم صلاحه، فيما يراه.

وهذا الحال ليس مع الخطيب الإسكافي بل مع كثير من العلماء الذين أخذ عنهم وتأثر بمصنفاتهم كالزمخشري والفخر الرازي(٢).

٣ــ الإحاطة والشمول: لقد تميز كتاب ملاك التأويل بإحاطته وشموله لكل الآيات المتشابهة، وإذا كنت قد أثنيت على كتاب (البرهان) للكرماني في إحاطته بكلٍ الآيات المتشابهة، فإن ابن الزبير قد أحاط بذلك كماً وكيفاً، وبسطاً وتحليلاً، فكان رحمه الله يكثر من الاستشهاد بأقوال العلماء وآرائهم من مفسرين، ولغويين وشعراء، كما أن وقفاته في الرد على الفرق من أهل التعطيل طويلة، ولك أن تستعرض أي مسألة من مسائل الكتاب لترى ذلك واضحاً، وأفضل من ذلك أن تقرأ مسألة في ملاك التأويل ثم تقرأها عند غيره ممن تحدث عنها لتجد الفرق أكثر وضوحاً.

ولهذا نراه يشير إلى المواضع التي لم يتحدث عنها الإسكافي بوضع حرف غين (غ) عند أول المسألة للتنبيه على ذلك(٣)، أضف إلى ذلك أن مسألـــة واحدة يستغرق بحثها عند الخطيب الإسكافي صفحة أو صفحتين، تجدها عند ابن الزبير في خمس وربما في عشر، ولهذا جاء الكتاب في مجلدين كبيرين.

٤ــ القدرة العلمية: هذا العلم ــ علم المتشابه اللفظي ــ في الحقيقة لا يستطيعه إلا من آتـــاه الله قدرات علمية كبيرة تمكنه من فهمه ومعرفته،

---

(١) المصدر السابق: ١٠٥٥/٢.

(٢) انظر: مصادر الكتاب، وكذلك ملاك التأويل: ١٧٩/١، ٣٩٢/١، ٤٤٨/١، ٧٥٩/٢، ٧٩٤/٢، ٨٣١/٢، ٩٧٧/٢.

(٣) انظر: مثلاً: ٢٧٩/١، ٢٨٣، ٢٨٦، ٢٩٤، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣١٦، ٣٢١، هذه مواضع في أربعين صفحة فقط كلها عليها إشارة (غ).

وكما علمت في حديثي عن حياة ابن الزبير العلمية أنه على اطلاع واسع في علمي النحو واللغة، وهذه المعرفة خطوة كبيرة لمعرفة أسرار اللغة وبلاغتها، وشيخ ابن الزبير وقدوته في النحو سيبويه أمـــا تلميذ ابن الزبير فهو أبو حيان، وإذا نظرت إلى قدرته اللغوية ألحظ في كتابه ملاك التأويل الفهم الدقيق لدلالة الألفاظ وإيحاءاتها، حيث يوضح الأسرار في اختيار الألفاظ ومناسبتها للسياقات الواردة فيها[1].

هذا في شأن قدرته النحوية واللغوية، ولك أن تقول مثل ذلك في علم أسباب النـــزول، وعلم أصول الفقه، والحديث والتفسير والقراءات، وقد أَثْرَت تلك العلوم بحث ابن الزبير وأدخلت على كتابه كثيراً من عناصر التشويق والتنويع.

٥ــ الالتزام بالمنهج: ذكرت في أول حديثي عن الكتاب منهج ابن الزبير وسبب تأليفه للكتاب، وهنا أشير إلى أنه قد التزم بذلك المنهج حتى نهايـــة الكتاب، وابن الزبير قد تروقه بعض المسائل فيريد الاستطراد فيها، وفجأة نـــراه يتذكر ذلك المنهج الذي أوضحه في أول كتابه فيعـــود إلى ما بدأ به، ومن كلماتـــه في ذلك: "..وليس هذا مما بني عليه هذا الكتاب.."[2]، ويقول في موضع آخر: "وبسط هذا في مظانه"[3]، ويقول: "وليس هذا بالجملة من الغرض المبني عليه هذا الكتاب"[4]، ويذكر أحياناً بالمراد من الكتاب يقول في أحد المواضع: "وبقي السؤال عن وجه تخصيص كل من الموضعين بالوارد فيه، وهو مقصودنا من هذا الكتاب.."[5].

---

(١) انظر: مصادر المؤلف في هذا الفصل، وانظر: ملاك التأويل: ٢١٢/١، ٢٤٦، ٣٢٩، ٣٥٩، ٥٦٥، ١٠٤١/٢، ١١٣٥.

(٢) ملاك التأويل: ٢٩١/١.

(٣) المصدر السابق: ٣٦٣/١.

(٤) المصدر السابق: ١١٤٦/٢.

(٥) المصدر السابق: ٣٠٢/١.

٦ـ **طول النفس:** من الأمور المشاهدة في كتاب ملاك التأويل طول نفس ابن الزبير في عرض القضايا والمسائل، وإذا كنت قد وصفت كتاب درة التنـــزيل وغرة التأويل للخطيب الإسكافي بذلك، فإن كتاب ملاك التأويل يعد امتداداً لذلك الكتاب، بل إن ابن الزبير تميز بالاستقراء الجيد لكل موضع تناوله في كتابه، واستدرك عليه ما نقص، فمن الأمثلة على ذلك جمعه للآيات التي ورد فيها التعريف بالجزاء الأخروي للمؤمنين، ووصف جزائهم في الجنة، فقد جمع ابن الزبير ثلاث عشرة آية، بينما لم يذكر الخطيب إلا ست آيات، وقد تحدثت عن ذلك في الباب الثالث في موضع ذكر لفظ التأبيد (أبداً) وحذفه في الآيات المتشابهة[١].

وإذا استثنينا كتاب درة التنـــزيل وجـــدنا أن جل الكتابات في هذا الفن جاءت بطريقة موجزة وسريعة، كطريقة الكرماني، وابـــن جماعة، والأنصاري، وأسلوب الإيجاز أسلوب محمود، وكما قيل البلاغة الإيجاز، إلا أنه ـــ في رأيي المتواضع ـــ غير مناسب في هذا المقام، فتوضيح الاختلاف بين الآيات المتشابهة أمر يحتاج إلى أدلة وبراهين يعرف من خلالها خصائص تركيب الآيات، ودلالاتها، وهذا لا يكون بشكل لمحة سريعة موجزة، ولك أن تقـــرأ كلام ابن الزبير عـــلى آيتي ســـورة البقرة: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُواْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا..﴾: ٥٨ـــ٥٩، وآيـــتي ســـورة الأعراف: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ٱسْكُنُواْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ..﴾: ١٦١ـــ١٦٢، فذكر عشرة أسئلة حول الآيات، ثم وقف عند كل سؤال وفصّل فيه القول في عشر صفحات[٢]، والأمثلة في الكتاب كثيرة ولا سيما وقفاته عند الآيات المتشابهة في القصص

(١) انظر: ملاك التأويل: ١/٣٣٥ـــ٣٤٠، ودرة التنـــزيل: ٥٣ـــ٥٥، وانظر: الفصل الأول من الباب الثالث حيث تم بحث المسألة.

(٢) انظر: ملاك التأويل: ١/٢٠٢ـــ٢١١، وقد تم بحث المسألة في الباب الثالث، وانظر أيضاً: ملاك التأويل: ١/٤٩٧ـــ٥١٠.

القرآني كما في سورة الأعراف وغيرها[١].

٧ــ **انفراده بتوجيه كثير من المسائل:** سبق أن أشرت إلى أن كتاب (ملاك التأويل) تميز بالإحاطة والشمول لكل الآيات المتشابهة، وتميز أيضاً بالبسط والتحليل، وهنا أشير أنه انفرد بكثير من الآيات المتشابهة، فقد دوّن في كتابه ما فات الخطيب الإسكافي، والإمام الكرماني، من ذلك حديثه عن إفراد السماء وجمعها في آية يونس وسبأ، وإفراد الصلاة وجمعها في الأنعام والمؤمنين[٢]، وتوجيهه لآية الأعراف: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾، وفي الزمر: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾[٣]، وتوجيه الذكر والحذف في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ وفي الكهف: ﴿لَّقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾[٤]، وغير ذلك كثير مما هو مبين في موضعه من البحث[٥].

---

(١) انظر: المصدر السابق: ١/٥١٠ــ٥١٧، ٥١٧ــ٥٢٥، ٥٦٠ــ٥٦٧.

(٢) انظر: الفصل الثاني من الباب الثاني.

(٣) انظر: ملاك التأويل: ١/٣٣١ــ٣٣٣، وانظر الفصل الخامس من الباب الثاني (الاختلاف بين الآيات المتشابهة في اختيار الحروف).

(٤) انظر: المصدر السابق: ١/٤٦١ــ٤٦٢، وانظر: الفصل الأول من الباب الثالث (الذكر والحذف في الآيات المتشابهة).

(٥) انظر: ملاك التأويل: ٢/١٠٣٦، ١/٤٠٦، ١/٣٤٠، ٢/٧٩١، ٢/٩٠٧، ١/٢٣٦، ١/٢٨٠، ١/٣٤٢، ١/٣٦٠، ١/٦١٦، ٢/٧٢٠، ٢/٧٢٣، ١/٣٧٤.

الفصل الرابع

كتاب كشف المعاني في المتشابه من المثاني لابن جماعـــــة:

مصادره وقضايـــاه

الفصل الرابع
كشف المعاني لابن جماعة
مصادره وقضاياه

أولاً: التعريف بابن جماعة:

هو أبو عبد الله بدر الدين محمد إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي[1]، عرفت أسرته ببني جماعة نسبة إلى ثلاثة من الآباء والأجداد ينتهي نسبهم إلى مالك بن كنانة، وهم: (جماعة ــ وهو الجد القريب له ــ ابن علي بن جماعة بن حازم بن صخر بن عبد الله بن جماعة[2]، أما الكناني فنسبة إلى مالك بن كنانة وهو الجد العاشر من سلسلة نسب الرسول صلى الله عليه وسلم[3].

ولد ابن جماعة سنة ٦٣٩هـ في حماة، إحدى مدن الشام، في بيت علم ومهابة، فوالده الشيخ الإمام الزاهد أبو إسحاق إبراهيم بن سعد الله، فنشأ

---

(١) انظر ترجمته في: القاضي بدر الدين بن جماعة حياته وآثاره، للدكتور عبد الجواد خلف، ومرآة الجنان لليمني: ٢٨٧/٤، والدرر الكامنة لابن حجر: ٣٧٦/٣، والأنس الجليل للحنبلي: ١٣٦/٢، والنجوم الزاهرة: ٢٩٨/٩، والبداية والنهاية: ١٦٣/٤، والمختصر في أخبار البشر لأبي الفداء: ١٠٨/٤، وحسن المحاضرة: ٤٢٥/١، وطبقات المفسرين: ٥٠/٢، وطبقات الشافعية: ٣٨٦/١، وشذرات الذهب: ١٠٥/٦، وفوات الوفيات: ٢٩٧/٣، ومعجم المؤلفين: ٢٠١/٨.

(٢) انظر: كشف المعاني لابن جماعة: ٦.

(٣) انظر:الروض الأنف للسهيلي: ٤٤/١، والبداية والنهاية لابن كثير: ٢٣٨/٢. وتهذيب سيرة ابن هشام للشيخ عبد السلام هارون: ١٧، والرحيق المختوم للمباركفوري: ٥٤.

في أسرة عرفت بالعلم والدين، وأسرة ابن جماعة من الأسر التي نبغ فيها كثير من العلماء، وكلهم يعرف بابن جماعة، ولذلك وقع كثير من المترجمين والمؤرخين في الخطأ حين نسبوا كتب بعضهم إلى بعض(١).

تلقى ابن جماعة العلم في صغره في بلده حماة، وعمره أحد عشر عاماً على يد علماء أجلاء منهم والده (ت٦٧٥هـ) الذي يعد من أفاضل علماء الشافعية، وكان خطيباً في حماة، وعرف عنه الزهد والورع، كما درس على يد الشيخ عبد العزيز الأنصاري.

ولما بلغ رحل في طلب العلم فانتقل إلى دمشق، وإلى القدس الشريف، ثم إلى مصر، كما زار مكة المكرمة، فكثر شيوخه، وأخذ علماً كثيراً في الحديث، والفقه والتفسير، والأصول، يقول عنه ابن العماد: هو "قاضي القضاة شيخ الإسلام الخطيب المفسّر، له تعاليق في الفقه والحديث، والأصول والتواريخ وغير ذلك، وله مشاركة حسنة في علوم الإسلام مع دين وتعبد وتصوف، وأوصاف حميدة وأحكام محمودة وله النظم والنثر والخطب والتلاميذ والجلالة الوافرة والعقل التام الرضي"(٢).

وقد تولى رحمه الله منصب القضاء في القدس، ثم في مصر والشام مدة أربعين سنة، كما كان خطيباً فيها بالإضافة إلى توليه القضاء، وتولى التدريس في مساجد دمشق والقاهرة أكثر من ستين سنة حتى وافته المنية(٣).

ويميل ابن جماعة رحمه الله إلى الزهد والورع وتقوى الله في السر والعلن، وكف الأذى عن الناس، ولين الجانب لهم، أما مذهبه فيدين بالمذهب الأشعري وهو المذهب الشائع في زمانه، وله ردود على أهل التعطيل، وله في العقيدة مؤلَّف(٤).

---

(١) انظر: كشف المعاني لابن جماعة، تحقيق: عبد الوهاب المشهداني: ١٨.
(٢) شذرات الذهب: ٦/١٥٦.
(٣) انظر: كشف المعاني: ١٧ــ٣٤.
(٤) انظر: القاضي برهان الدين: ٢٨، وكشف المعاني تحقيق المشهداني: ٣٥، وكشف المعاني: ٢٤ــ٢٦.

أما شيوخه فهم كثر، وقد ذكر علماء التراجم منهم ثمانية وعشرين شيخاً، وهم الذين وقف عليهم عبد الجواد خلف الذي اعتنى بتحقيق كتب ابن جماعة.

أما أبرز شيوخه الذين تتلمذ عليهم: فهم والده، وعبد العزيز الأنصاري في حماة، ومنهم جمال الدين محمد بن مالك، صاحب الألفية في حلب، وكذلك شمس الدين بن علان في دمشق، وتقي الدين بن رزين في القاهرة، ومجد الدين بن دقيق العيد في صعيد مصر[1].

وقد تتلمذ على يديه كثير من طلاب العلم، وقصده كثير من العلماء، ولا ريب في ذلك فقد عمّر رحمه الله أكثر من تسعين عاماً، فتخرج على يديه كثير من العلماء، منهم: ابنه عز الدين عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم ابن جماعة (ت٧٦٧هـ)، وصلاح الدين الصفدي صاحب الوافي بالوفيات (ت٧٦٤هـ)، وتاج الدين السبكي مؤلف طبقات الشافعية (ت٧٧١هـ)، وصلاح الدين البلبيسي، كما أخذ عنه أبو حيان الأندلسي، وشمس الدين الذهبي (ت٧٤٨هـ)، وغيرهم كثير[2].

في ظل هذه الحياة العلمية أخرج ابن جماعة كثيراً من المصنفات في كثير من الفنون، وغالب من ترجم له وصفه بالإكثار من المصنفات، فكان غزير التأليف، وافر الإنتاج، فألف في التفسير وعلومه، ومن ذلك كتاب (التبيان في مبهمات القرآن)، و(غرر التبيان)، و(كشف المعاني)، و(الفوائد اللائحة من سورة الفاتحة).

ومن تآليفه في الحديث: (المنهل الروي في علوم الحديث النبوي)، و(الفوائد الغزيرة المستنبطة من حديث بريرة)، ومما ألفه في الفقه: (العمدة في الأحكام)، و(كشف الغمة في أحكام أهل الذمة)، وفي العقيدة (إيضاح

---

(١) انظر: كشف المعاني: ٦ــ١٠، وغرر التبيان لابن جماعة: ٢٥ــ١٤٥.

(٢) انظر: القاضي بدر الدين بن جماعة: ١٩٧ــ٢٠٧.

الدليل في قطع حجج أهل التعطيل)، وله في النحو: (شرح كافية ابن الحاجب)، و(الضياء الكامل)، كما أن له ديوان خطب، وأرجوزة في الخلفاء، وله تصانيف في علم الكلام، والسياسة الشرعية، والتاريخ، والفلك[1].

وقد توفي رحمه الله سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة من الهجرة ٧٣٣هـ، بعد أن تجاوز التسعين من عمره، قضاها في خدمة دينه، وجاد فيها بالكثير من المؤلفات.

ثانياً: التعريف بكتاب (كشف المعاني في المتشابه من المثاني):

كتاب (كشف المعاني) هو الكتاب الرابع في دراستنا هذه، وهو أيضاً يأتي في الأهمية بعد الكتب الثلاثة السابقة، فقد اعتمد رحمه الله على كتاب (البرهان) للكرماني،وكتاب (ملاك التأويل) لابن الزبير، وقبلهما كتاب (درة التنـــزيل) للخطيب الإسكافي، وقد أوضحت ذلك في الفصول السابقة.

أما موضوع الكتاب: فهو واضح من عنوانه الذي يفيد الكشف عن الاختلاف بين الآيات المتشابهة في القرآن الكريم، وقد أوضح ذلك في مقدمة الكتاب[2].

سبب تأليفه:

أوضح ابن جماعة أن سبب تأليف الكتاب جاء بناء على ما ورده من أسئلة في دروسه التي عقدها عن سبب الاختلاف بين تلك الآيات،كما أوضح أن كثيراً منها لم يذكر في كتب التفسير، فجاء هذا الكتاب، ليوضح ما خفي من ذلك، فأزال الإبهام، وبدد الأوهام، يقول رحمه الله: "..فلما مَنَّ الله تعالى بالقرآن العزيز وحفظه وتحصيله، والوقوف على ما قدّر من تفسيره وتأويله، واتفق إلقاء دروس التفسير في المدارس، وما يظهر في بحوثها

(١) انظر: كشف المعاني: ٣٤ـــ٤٤.
(٢) انظر: كشف المعاني: ٧٩ـــ٨٠.

من النفائس، وربما لهج بعض فضلاء الحاضرين بمسائل حسنة غريبة، وسأل عن مناسبات ألفاظها لمعانيها العجيبة، مما لم يذكر بعضه أو أكثره في كتب التفسير المشهورة، ولا ألمت به في أسفارها المسطورة، من اختلاف ألفاظ معان مكررة، وتنويع عبارات فنونه المحررة، ومن تقديم وتأخير، وزيادات ونقصان، وبديع وبيان، وبسط واختصار، وتعويض حروف بحروف أغيار، فتحل تلك الأسولة بما يفتح الله تعالى به إما منقول، أو غير منقول، وقد استخرت الله تعالى في ذكر أجوبة ما على الخاطر منه باختصار لا غنى لفهمه عنه، وسميته: كشف المعاني في المتشابه من المثاني"[1].

منهج المؤلف في الكتاب:

سلك ابن جماعة منهج الإمام الكرماني وطريقته التي سار عليها في تأليف كتاب البرهان، وهو المنهج نفسه الذي سار عليه الخطيب الإسكافي وابن الزبير الغرناطي، إلا أني خصصت كتاب البرهان لوجه الشبه بينهما في اتّباع أسلوب الإيجاز والاختصار في توجيه الآيات المتشابهة، وقد أورد المؤلف مقدمة قصيرة جداً أوضح فيها سبب تأليف الكتاب، دون أن يشير إلى المنهج الذي سيتبعه في توجيه الآيات المتشابهة، وأما ما يمكن توضيحه في هذا الخصوص فهو ما يلي:

ـــ رتّب المؤلف الآيات حسب ترتيب التلاوة، بدأ بسورة الفاتحة وانتهى بسورة الناس، وفي كل سورة يتناول الآيات حسب ترتيب المصحف.

ـــ يذكر أيضاً كل موضع في مكانه فإذا كان قد تحدث عن الآية مع الآية الأم نراه يشير إلى الموضع بقوله: جوابه سبق في سورة كذا، أو جوابه تقدم في سورة كذا، أو تقدم الجواب قريباً[2]، وأحياناً يؤجل الحديث عن الآية حتى يصل إلى السورة التي فيها الآية الأخرى المشابهة، فمثلاً يقول: "قوله

---

(١) المصدر السابق: ٧٩ــ٨٠.

(٢) انظر مثلاً: المصدر السابق: ١٦٠، ٢٠٤، ٣١٥، ٣٢٣، ٣٥٤، ٣٦٣، ٣٨٤، ٣٩٦.

تعالى في سورة البقرة: ﴿وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾: ٦١، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾: ٥١، جوابه في سورة غافر"[١]، ويقول: "قوله تعالى: ﴿يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ غافر: ٤٠، وقال تعالى في سورة عم: ﴿عَطَآءً حِسَابًا﴾: ٣٦، جوابه في عمّ"[٢]، ومثل ذلك قوله: "مسألة: قوله تعالى: ﴿خَلَـٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ﴾ الأنعام: ١٦٥، وفي فاطر: ﴿فِى ٱلْأَرْضِ﴾: ٣٩، يأتي الجواب فيها"[٣].

ـ وأحياناً يشير إلى أن الموضع تقدم الحديث عنه في سورة كذا، فإذا رجعت للسورة التي أشار إليها لم تجد توجيهه، كما حصل في آية الزمر ﴿وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾: ٣٥، فذكر أنه سبق الحديث عن الآية في قوله تعالى في سورة النحل: ﴿بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾: ٩٦[٤]، وهذا يدعونا للسؤال هل يمكن أن يكون قد فقد بعض أجزاء الكتاب، لأنه بعيد أن يقول: قد سبق الحديث عنه في سورة كذا، وهو لم يتحدث، وهل يمكن أن يكون الشيخ أملى الكتاب على تلاميذه، وفاتهم بعض ما أملاه.

ـ أخذ ابن جماعة أسلوب الكرماني في كتابه البرهان، حيث اعتمد على الإيجاز والاختصار في توجيه الآيات المتشابهة،فبعضها لا يتجاوز الحديث عنها سطرين[٥].

ـ ومن الأمور الملاحظة على منهج ابن جماعة أنه يعرض أحياناً في كتابه توجيه آية مفردة ليست من الآيات المتشابهة فيكون حديثه

---

(١) كشف المعاني: ٩٩.

(٢) المصدر السابق: ٣٢٠.

(٣) كشف المعاني: ١٧٢ـ١٧٣.

(٤) انظر: كشف المعاني: ٣١٥، وانظر: فصل التعريف والتنكير في الباب الثاني حيث تم بحث المسألة.

(٥) انظر: مثلاً: ٨٨، ٩٠، ١٤٥، ٢٨١، ٢٨٥، ٢٩٦، ٣١٩، ٣٢٤، ٣٣٠، ٣٣٤، ٣٣٩، ٣٤١.

لتوضيح المعنى المراد من الآية، من ذلك قوله: "قوله تعالى: ﴿قَالَ فَعَلْتُهَا إِذًا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾ الشعراء: ٢٠، جوابه: المراد: الضالين عن الصواب فيها لا الضلال في الدين"(١)، ويقول في قوله تعالى في سورة إبراهيم: ﴿لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾: ٥ "لم يقل: صبور ولا شكار، فما فائدة ذلك التغاير وكلاهما للمبالغة؟ جوابه: أن نعم الله تعالى مستمرة متجددة في كل حين وأوان فناسب (شكور)، لأن صيغة (فعول) تدل على الدوام؛ كصدوق، ورحوم وشبهه. وأما المؤلمات المحتاجة إلى الصبر عليها فليست عامة بل تقع في بعض الأحوال فناسب صبّار، لأن (فعالاً) لا يشعر بالدوام كنوّام وركّاب وأكّال، ولمراعاة رؤوس الآي"(٢).

ولي وقفة مع محقق الكتاب الدكتور عبد الجواد خلف الذي اعتنى بتراث ابن جماعة رحمه الله، وهو جهد يشكر عليه، وهو من الواجبات الملقاة على طلاب العلم، إذ بالغ في الحديث عن كتاب كشف المعاني، حين قال في مقدمة الكتاب بعد أن ذكر مصنفات أهل العلم في المتشابه اللفظي، ومنها الكتب الثلاثة التي تحدثت عنها في الفصول السابقة فقال: "أما كتابنا الذي بين أيدينا وهو (كشف المعاني في المتشابه من المثاني)، للعلامة بدر الدين بن جماعة، فهو من أهم هذه الكتب جميعها، بل أوفاها مادة، وأوسعها بحثاً، وأدقها توجيهاً، وهو فوق كل ذلك من أقدم ما عرف من هذه المصادر المكتوبة كلها.."(٣).

والكتاب له مكانته التي يحتلها بين مصنفات هذا العلم، ولكنه لو اطلع على كتاب درة التنزيل، والبرهان، وملاك التأويل، ثم عقد مقارنة بينها وبين كتاب كشف المعاني، لعلم بأثر أولئك في كتاب كشف المعاني، كما فعل ذلك محقق كتاب البرهان، ومحقق كتاب ملاك التأويل، فقد كانت مقدمة

---

(١) كشف المعاني: ٢٧٨.

(٢) المصدر السابق: ٢١٩ـ٢٢٠، وانظر أيضاً: ٩٠، ٣٣٤، ٣٤١، ٣٤٨، ٣٥٤.

(٣) كشف المعاني: ٦٢.

تحقيقهما للكتابين أشبه ما تكون ببحث مصغّر عنهما يستحق التقدير، لا سيما في مسألة التأثر والتأثير.

مصادر المؤلف:

عرف ابن جماعة رحمه الله بالإكثار من التأليف، وفي فنون مختلفة، وقد علمنا أن لـــه مصنفات في التفسير والحديث والفقه واللغة وغير ذلك، فكان لهذه القدرات العلمية أثرها في نفسه، والكتاب الذي بين أيدينا، وهو كشف المعاني، دليل على تلك القدرات، فالكتاب وإن اعتمد الإيجاز في توجيهاته، ففيه روح العالم المتمكن من مادته العلمية، وحين نتأمل ما جاء في كتاب (كشف المعاني) نلحظ اعتماده على أمور منها:

١ـــ **علوم القرآن الكريم**، فالقرآن الكريم يفسر بعضه بعضاً، كذلك النظر الدائم في سياق الآيـــات والسور، من ذلك أيضاً مسألة ترتيب التلاوة، وأسباب النـــزول[1]، وهـــذه طريقة كتب المتشابه، حيث اعتمدت على هذا المصدر.

٢ـــ **كتب المتشابه اللفظي**: سبق أن ذكرت في أكثر من موضع أن كتب المتشابه اللفظي في القرآن الكريم بينها تأثر واضح، فالمتأخر ينقل عن المتقدم، وبعضها يصرّح بالنقل،وبعضها لا يصرح، وقد عرفنا فضل الخطيب الإسكافي على كل من ألّف في المتشابه بعده، لأن كتابه هو الأول في هذا العلم، وقد أشار إلى ذلك الكرماني في البرهان، وابن الزبير في ملاك التأويل[2].

أما أبرز من أثّر في كشف المعاني فهو كتاب (البرهان) للكرماني، ولولا بعض الاختلافات بين الكتابين لقلنا هما نسختان لكتاب واحـــد، فوجه

---

(١) انظر: كشف المعاني: ١٠٥، ١١٠ـــ١١١، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٤.

(٢) انظر: تأثير درة التنـــزيل فيمن بعده في الفصل الأول من هذا الباب، وكذلك تأثُّر الكرماني به في الفصل الثاني، وتأثّر ابن الزبير به في الفصل الثالث.

الشبه بينهما واضح في طريقة توجيه الآيات، وكذلك في المنهج المتبع، وكذلك الأسلوب الذي يتم به إيضاح العلة، لكن العجب أن ابن جماعة لم يشر إلى الكرماني، أو إلى كتاب البرهان، بأي إشارة، مع أن الأدلة كثيرة على أنه اطلع على الكتاب، فكتاب البرهان كان معروفاً في بلاد الشام، والمدة الزمنية بينهما طويلة جداً فهي كافية لانتشار الكتاب، والذين ترجموا للكرماني في عصر ابن جماعة ذكروا كتاب البرهان[١].

ومن يعقد مقارنة بين الكتابين يلحظ شبهاً كبيراً بينهما، فقدرة ابن جماعة العلمية واللغوية مشابهة تماماً لقدرة الكرماني، ولهذا كان يتصرف كثيراً في اللفظ، أما المعنى فهو واحد في الأغلب، ولا يخلو الكتاب من إشارات ولمحات جيدة نذكرها بإذن الله في الحديث عن قضايا الكتاب وقيمته العلمية.

ومن الأمثلة توجيه ابن جماعة لآيات سورة الكهف: ﴿لِمَسَٰكِينَ يَعۡمَلُونَ فِي ٱلۡبَحۡرِ فَأَرَدتُّ أَنۡ أَعِيبَهَا﴾: ٧٩، وبعدها: ﴿فَأَرَدۡنَآ أَن يُبۡدِلَهُمَا رَبُّهُمَا﴾: ٨١، وبعدها: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ﴾: ٨٢، يقول ابن جماعة: "إن هذا حسن أدب من الخضر مع الله تعالى، أما في الأول: فإنه لما كان عيباً نسبه إلى نفسه، وأما الثاني فلما كان يتضمن العيب ظاهراً، وسلامة الأبوين من الكفر، ودوام إيمانهما باطناً قال: (أردنا)، كأنه قال: أردت أنا القتل وأراد الله سلامتهما من الكفر وإبدالهما خيراً منه، وأما الثالث: فكان خيراً محضاً ليس فيه ما ينكر لا عقلاً ولا شرعاً نسبه إلى الله وحده فقال: فأراد ربك"[٢].

ولك أن تعقد موازنة مع توجيه الكرماني المتقدم عليه لترى الأثر يتجلى بوضوح، يقول الكرماني: "لأن الأول في الظاهر إفساد، فأسنده إلى نفسه،

---

(١) انظر: ترجمة الكرماني، في الفصل الثاني من هذا الباب، وكذلك ترجمة ابن جماعة في هذا الفصل..

(٢) كشف المعاني: ٢٤٣.

والثاني[1] إنعام محض فأسنده إلى الله عز وجل، والثالث[2] ـــ (فأردنا) ـــ إفساد من حيث القتل، وإنعام من حيث التبديل فأسنده إلى نفسه وإلى الله سبحانه، وقيل: لأن القتل كان منه، وإزهاق الروح كان من الله أمر"[3].

ومثال آخر يوضح لنا عمق تأثير كتاب البرهان في الكشف، يقول ابن جماعة عن قوله تعالى في البقرة: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾: ١٣٦، وقوله في آل عمران: ﴿قُلۡ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا﴾: ٨٤: "لما صدّر آية البقرة بقوله: ﴿قُولُوٓاْ﴾ وهو خطاب للمسلمين راداً على قول أهل الكتاب: ﴿كُونُواْ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰ﴾، قال: (إلينا)، ولما صدّر آية آل عمران بقوله (قل) قال: (علينا). والفرق بينهما: أن (إلى) ينتهى بها من كل جهة، و(على) لاينتهى بها إلا من جهة واحدة، وهي: العلو، والقرآن يأتي المسلمين من كل جهة يأتي مبلغه إياهم منها، وإنما أتى النبي ﷺ من جهة العلو خاصة، فحسن وناسب قوله: (علينا) لقوله (قل) مع فضل تنويع الخطاب، وكذلك أكثر ما جاء في جهة النبي ﷺ بـــ(على) وأكثر ما جاء في جهة الأمة بـــ إلى"[4].

هذا التوجيه هو توجيه الكرماني الذي يقول: "..لأن (إلى) للانتهاء إلى الشيء من أي جهة كان، والكتب منتهية إلى الأنبياء وإلى أممهم جميعاً، والخطاب في هذه السورة للأمة لقوله﴿قُولُوٓاْ﴾ فلم يصح إلا (إلى)؛ و(على) مختص بجانب الفوق وهو مختص بالأنبياء، لأن الكتب منزلة عليهم لا شركة للأمة فيها، وكان في آل عمران ﴿قُلۡ﴾ وهو خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم دون أمته، فكان الذي يليق به على"[5]، والأمثلة في ذلك

---

(١) كذا في المطبوع من البرهان، وصوابه: والثالث.

(٢) كذا في المطبوع من البرهان، وصوابه: والثاني.

(٣) البرهان: ٢٥٨، وانظر تفصيل المسألة في فصل الإفراد والجمع في الباب الثاني. وقوله «أمر» كذا في الأصل من البرهان.

(٤) كشف المعاني: ١٠٧ـــ١٠٨.

(٥) البرهان: ١٣١ـــ١٣٢، وانظر تفصيل المسألة في الفصل الخامس من الباب الثاني.

كثيرة جداً، وقد بينت ذلك ضمن حديثي عن كل مسألة أقوم بدراستها في البابين الثاني والثالث.

ويأتي بعد الكرماني ابن الزبير الغرناطي؛ حيث أفاد منه ابن جماعة في كثير من المسائل، لا سيما المسائل التي خرج فيها ابن جماعة عن قول الكرماني، أو ذكر فيها قولاً آخر يختلف عن قول الكرماني، فإذا نظرت وجدت أصل توجيه ابن جماعة في «ملاك التأويل» لابن الزبير، من ذلك توجيهه للوصف بمعلوم في قوله تعالى في المعارج: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ﴾: ٢٤، وحذفه له في آية الذاريات: ﴿حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾: ١٩[١]، ومن ذلك أيضاً توجيهه لزيادة قوله (منهم) في آية الفتح: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾: ٢٩[٢]، ومثل ذلك: ربطه لآيتي سورة الملك: ﴿أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ﴾: ١٦ـ١٧ بآية الأنعام: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾: ٦٥[٣]، وكذلك توجيهه لوصف الغلام بالحلم في الصافات: ﴿فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ﴾: ١٠١، وفي الذاريات بالعلم ﴿بِغُلَامٍ عَلِيمٍ﴾: ٢٨[٤]، وقد أوضحت تأثر ابن جماعة بابن الزبير في كل مسألة من مسائل البحث في البابين الثاني والثالث، حيث يدور البحث حول توجيه علماء المتشابه للآيات المتشابهة في ألفاظها.

تأثيره فيمن بعده:

لم يكن تأثير ابن جماعة فيمن بعده كتأثير من تقدمه من علماء المتشابه اللفظي، إذ إن كتابه يعتبر تلخيصاً للكتب المتقدمة عليه في موضوع المتشابه اللفظي، لاسيما كتاب البرهان للكرماني، وهذا لا يعني أنه ليس

---

(١) انظر المسألة في كشف المعاني: ٣٦٤، وفي ملاك التأويل: ٢/١٠٣٥.

(٢) انظر: كشف المعاني: ١٤٦، وملاك التأويل: ١/٣٧٤.

(٣) انظر: كشف المعاني: ٣٦١، وملاك التأويل: ٢/١٠٩١.

(٤) انظر: كشف المعاني: ٣٠٨، وملاك التأويل: ٢/٧٢٥.

في الكتاب وقفات وتأملات حسنة، خرج بها ابن جماعة، وقد تحدثت عنها في مواطنها في البابين الثاني والثالث.

أما أثر كتاب «كشف المعاني» فيظهر في كتاب «فتح الرحمن» لأبي يحيى الأنصاري المتوفى سنة: ٩٢٦هـ، فمن يطالع الكتابين يجد بينهما تشابهاً كبيراً سواء في المادة أو في المنهج والطريقة، حتى في الأسلوب الموجز الذي يعتمد على الاختصار في توجيه الآيات المتشابهة، كما أن بينهما توافقاً في توجيه أغلب المسائل.

ومع هذا لم نجد أي إشارة من الأنصاري لابن جماعة، وقد عرفنا في الفصل السابق أن ابن جماعة رحمه الله لم يذكر أي إشارة إلى علماء المتشابه الذين سبقوه لاسيما الكرماني، والحال مع الأنصاري أشد؛ إذ كان ينقل كلام الكرماني بنصه كما ورد في البرهان، ومع هذا لم يشر إلى ذلك، وسأوضح ذلك في الفصل القادم.

ومن الأمثلة على تأثر الأنصاري بابن جماعة: توجيه الأنصاري لآية البقرة: ﴿فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗاۖ﴾: ٦٠، وفي الأعراف جاء التعبير بقوله: ﴿فَٱنۢبَجَسَتۡ﴾: ١٦٠، يقول: "الأول أبلغ؛ لأنه انصباب الماء بكثرة، والانبجاس ظهور الماء، فناسب ذكر الانفجار هنا الجمع قبله بين الأكل والشرب الذي هو أبلغ من الاقتصار على الأكل"[1].

ويقول ابن جماعة المتقدم عليه في هذا الموضع: "قيل إن الانبجاس دون الانفجار، وإن الانفجار أبلغ في كثرة الماء، فعلى هذا: أن سياق ذكر نعمته اقتضى ذكر الانفجار وناسبه، وقيل: هما بمعنى واحد، فيكون من تنويع الألفاظ والفصاحة"[2].

ومسألة الموافقة بينهما في توجيه الآيات كثيرة جداً، لأنهما يعتمدان في توجيه الآيات على توجيه الإمام الكرماني بوجه خاص، فإذا نظرت إلى

---

(١) فتح الرحمن: ٢٩.

(٢) كشف المعاني: ٩٨ـــ٩٩، وانظر: كتاب البرهان للكرماني: ١٢٥.

توجيه الشيخين، ورجعت لكتاب البرهان وجدت أصل التوجيه عنده، وكثيراً ما ينقلان نص الكرماني، ولاسيما الأنصاري، وكل مسألة تناولتها في دراستي في البابين الثاني والثالث أوضح فيها ذلك التأثير وطبيعته.

ثالثاً: قضايا الكتاب وقيمته العلمية:

كتاب كشف المعاني أحد الكتب المتخصصة في توجيه الآيات المتشابهة تشابهاً لفظياً، وقد عرفنا أن ابن جماعة قد اعتمد على الكتب التي صنّفت قبل كتابه، وهي كتاب درة التتريل للإسكافي، والبرهان للكرماني، وملاك التأويل لابن الزبير، وقد قام ابن جماعة بتلخيص كتاب البرهان للكرماني، وجاء بمسائل كثيرة ليست من المتشابه،وهذه المسائل عبارة عن تفسير لبعض الآيات التي يرى أنها تحتاج إلى إيضاح، وسأذكر بعض الأمثلة لذلك فيما بعد، أما معالم الكتاب وقضاياه فتتمثل فيما يلي:

١ــ **المنهج التطبيقي**: وهو منهج اتبعه علماء المتشابه قبل ابن جماعة، وسار على نهجهم ابن جماعة في كتابه، مختصراً توجيهاتهم وتعليلاتهم، وهو أمر مشاهد في الكتاب، إلا أن هذا التطبيق لا يقارن بتطبيق الخطيب الإسكافي أو ابن الزبير الغرناطي، حتى الكرماني الذي اختصر ابن جماعة بعض مسائله، وكما عرفنا في الفصل الثاني أن كتاب البرهان يعد مختصراً لكتاب درة التنزيل، ومع هذا فإن لابن جماعة وقفات حسنة وتعليلات جيدة.

٢ــ **الأسلوب**: جاء أسلوب ابن جماعة في كتابه موافقاً لأسلوب الكرماني في البرهان، فاعتمد على الإيجاز، فمثلاً تعريف البلد في سورة إبراهيم وتنكيره في البقرة، يوجز لنا التوجيه في سطرين فيقول: "إن آية البقرة دعا بها عند ترك إسماعيل وهاجر في الوادي قبل بناء مكة وسكنى جرهم فيها، وآية إبراهيم بعد عوده إليها وبناها"[1]، بينما توجيه

---

(١) كشف المعاني: ١٠٥ــ١٠٦.

الكرماني فيه تفصيل أكثر[١]، ومثل ذلك كثير[٢].

وحين نتأمل مسائل كتاب كشف المعاني نلحظ أن ابن جماعة في توجيه بعض المسائل يختلف عن توجيه الكرماني، فيقوم ابن جماعة ببسط المسألة أكثر من الكرماني، وإلا فإن توجيهه مقارناً بتوجيه الإسكافي، أو ابن الزبير يعد مختصراً، من ذلك حديثه عن قوله تعالى في النساء: ﴿كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ﴾: ١٣٥، وفي المائدة: ﴿قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ﴾: ٨، يقول عن التقديم والتأخير في الآيتين: "إن الآية هنا ـــ آية النساء ـــ تقدمها نشوز الرجال وإعراضهم عن النساء والصلح على مال، وإصلاح حال الزوجين، والإحسان إليهن، وقوله تعالى: ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوٓاْ أَن تَعْدِلُواْ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ﴾: ١٢٩، وقوله تعالى: ﴿وَأَن تَقُومُواْ لِلْيَتَٰمَىٰ بِٱلْقِسْطِ﴾: ١٢٧، وشبه ذلك، فناسب تقديم القسط وهو العدل، أي: كونوا قوامين بالعدل بين الأزواج وغيرهن، واشهدوا لله لا لمراعاة نفس أو قرابة.

وآية المائدة جاءت بعد أحكام تتعلق بالدّيْن، والوفاء بالعهود والمواثيق لقوله تعالى في أول السورة: ﴿أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ﴾ إلى آخره، وقوله تعالى قبل هذه الآية: ﴿وَٱذْكُرُواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَٰقَهُ ٱلَّذِى وَاثَقَكُم بِهِۦٓ﴾: ٧ الآية، ولما تضمنته الآيات قبلها من أمر ونهي، فناسب تقديم (لله) أي: كونوا قوامين بما أمرتم أو نهيتم لله، وإذا شهدتم فاشهدوا بالعدل لا بالهوى"[٣].

أما التوجيه الذي أورده الكرماني فهو "أن «لله» في هذه السورة ـــ النساء ـــ متصل ومتعلق بالشهادة بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾: ١٣٥، أي: ولو تشهدون عليهم، وفي المائدة متصل ومتعلق بـ(قوامين)، والخطاب للولاة بدليل قوله: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ﴾: ٨ الآية"[٤].

---

(١) انظر: البرهان: ١٣٠ـــ١٣١، وانظر: تفصيل المسألة في الفصل الرابع من الباب الثاني.

(٢) انظر: كشف المعاني: ١٠٦، ٢٨١، ٢٨٥، ٣١٩، ٣٢٤، ٣٣٠، ٣٣٤، ٣٣٩، ٣٤١، ٣٤٧، ٣٦٤، ٣٣٦، ٣٧٠، ٣٧١.

(٣) كشف المعاني: ١٤٢ـــ١٤٣.

(٤) البرهان: ١٥٧، وانظر تفصيل المسألة في الفصل الثاني من الباب الثالث.

فابن جماعة رحمه الله نظر في السياق المتقدم لآية النساء فلاحظ أن هناك دواعي ومعاني اقتضت تقديم القسط، الذي هو العدل، ففي الآية نفسها جاء نشوز الرجال، وكذلك الصلح على مال، وأيضاً إصلاح حال الزوجين، وبعد الآية جاء قوله: ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوٓا۟ أَن تَعْدِلُوا۟ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ..﴾: ١٢٩ وقبلها جاء ﴿وَأَن تَقُومُوا۟ لِلْيَتَٰمَىٰ بِٱلْقِسْطِ﴾: ١٢٧، فكل هذه المعاني اقتضت تقديم القسط في الآية.

أما آية المائدة فالسياق الذي تقدمها يقوم على أحكام عامة تتعلق بالدّيْن، والوفاء بالعهد، وذكر نعمة الله تعالى على عباده، فهذه المعاني اقتضت تقديم قوامين لله على شهداء بالقسط، وهكذا تتجلى روح ابن جماعة في النظر في سياق الآيات، واستخراج هذه المناسبة لمعرفة أسرار التقديم والتأخير في الآيتين.

أما توجيه الكرماني فمقبول أيضاً، وهو يقوم على النظر في المناسبة المعنوية للآيتين فآية المائدة الخطاب فيها للولاة، وهذا يقتضي تقديم قوامين لله، لأن القوامة من شأن الولاية، ولذلك جاء قوله: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ﴾.

ومن ذلك أيضاً توجيه ابن جماعة لآية المائدة: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾: ٢٠، وفي إبراهيم حذف النداء: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ٱذْكُرُوا۟﴾: ٦، يقول رحمه الله: "إن الخطاب بحرف النداء واسم المنادى أبلغ وأخص في التنبيه على المقصود، وفيه دليل على الاعتناء بالمنادى وتخصيصه بما يريد أن يقوله له.

فلما كانت آية المائدة في ذكر أشرف العطايا من النبوة والملك وإيتاء ما لم يؤت أحداً من العالمين، وهو المن والسلوى، وهم ملتبسون به حالة النداء، حق لها وناسب مزيد الاعتناء بالنداء وتخصيص المنادى، ولذلك أيضاً قال: ﴿يَٰقَوْمِ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْأَرْضَ ٱلْمُقَدَّسَةَ﴾: ٢١، لأن ذلك من أعظم النعم عليهم، فناسب التخصيص بذكر المنادى. ولما كانت آية إبراهيم بذكر ما أنجاهم الله تعالى منه من قبل فرعون، وكان ذلك مما مضى زمانه، لم يأت فيه بمزيد

الاعتناء كما تقدم في المائدة"[1].

في هذا الموضع يربط ابن جماعة رحمه الله ذكر المنادى بمقدار ما يذكر به، فإذا كان الذي يذكر به أمراً جليلاً، قال: يا قومي، وبذلك أفاد الخصوص، وأشعر بجلال النعمة، ومعلوم أنه حين يقال: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ اذْكُرُوا﴾، المراد يا قومي اذكروا، فكلمة «قومي» مدلول عليها بقوله: (لقومه)، ولكن ابن جماعة أوضح أن هناك فرقاً كبيراً بين الموضعين، فحين يذكر النداء مع المنادى يراد به التنبيه والاهتمام، فهذا النداء ينبه المخاطب ويوقظه.

وقد أشار إلى هذا المعنى الإمام عبد القاهر الجرجاني رحمه الله حين تحدث عن حذف المفعول، فأوضح أن ثمة فرقاً بين أن تخبر عن الشيء بعد التنبيه له والتهيئة، وأن تخبر عنه بغتة[2].

ومن الملاحظ على كتاب كشف المعاني أن المؤلف لا يذكر أقوال المفسرين أو اللغويين، وهذا يوضح منهجه الذي سار عليه، فاختصر الكلام وأوجز التوجيهات.

٣ــ وضوح الشخصية: مع أن ابن جماعة رحمه الله قد استفاد كثيراً ممن سبقه في التصنيف في هذا الفن، إلا أننا نلحظ وضوح شخصية المؤلف، وهي شخصية فعالة لهـا أثرها في الكتاب، فمع قدرة ابن جماعة اللغوية، وحسن أسلوبه في عرض المسائل، جاء الكتاب بشخصية واضحة، حتى إنك لتحس أن التوجيهات التي أخذها ممن سبقه، كأنه مبدعها، لبراعته اللغوية والأسلوبية، وقوة شخصيته في عرض التوجيه، ولكن حين نعقد مقارنة مع ما جاء به علماء المتشابه قبله يتضح لنا متابعته لهم، ولكن بعبارة أخرى، وأسلوب مختلف.

---

(١) كشف المعاني: ١٤٩، وانظر مثل ذلك: ١٥٧، ١٥٩، ٢٠٥، ٢١٥، ٢١٦، ٢٢٦، ٢٥٨، ٣٣٧، ٣٣٥ــ٣٣٦.

(٢) انظر: دلائل الإعجاز: ١٦٤.

الفصل الخامس

كتاب فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن لأبي يحيى الأنصاري:

مصادره وقضايـــاه

الفصل الخامس
فتح الرحمن لأبي يحيى الأنصاري
مصادره وقضاياه

التعريف بالأنصاري:

هو شيخ الإسلام أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السُّنيكي المصري الشافعي، والسُنَيكي نسبة إلى بلده سُنَيكة التي ولد بها، وهي من أعمال الشرقية بمصر[1].

وقد كان مولده رحمه الله بسنيكة سنة ٨٢٥هـ، وقيل قبل ذلك بسنة، وقيل بعدها بسنة[2].

وقد نشأ فقيراً معدماً، حفظ القرآن الكريم وبعض المختصرات الفقهية على يد محمد بن ربيع، والفاقوسي البلبيسي، ثم تحوّل إلى القاهرة سنة ٨٤١هـ، وقد كُفّ بصره في آخر حياته[3].

ولم تذكر المصادر التي ترجمت له شيئاً عن أسرته التي يظهر أنها من الأسر المعدمة، وإنما اقتصر الحديث على انتقاله من بلده إلى القاهرة، حيث لزم الأزهر وتعلّم العلوم، وأخذ عن الشيوخ، فقد انقطع في الأزهر وحفظ

---

(١) انظر ترجمته في: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة لنجم الدين الغزي: ١/١٩٦ــ٢٠٧، تاريخ النور السافر عن أخبار القرن العاشر للعيدروسي: ١١١ــ١١٧، معجم المطبوعات العربيــة المعربة ليوسف سركيس: ٤٨٣ــ٤٨٨، الأعلام للزركلي: ٣/٤٦.

(٢) انظر: الكواكب السائرة: ١/١٩٦.

(٣) انظر: تاريخ النور السافر: ١١٥.

المنهاج والألفية والشاطبية والرائية، وغير ذلك من أمهات الكتب.

وتروي كتب التراجم عنه أن كان يجوع في الجامع فيخرج في الليل إلى الميضأة، فيغسل ما يجده من قشر البطيخ حوالي الميضأة، ويأكله ويقنع به عن الخبز، وقد أقام على ذلك مدة من الزمان، حتى قيّض الله له شخصاً كان يعمل في الطواحين في غربلة القمح، فكان يتفقّده ويشتري له ما يحتاج إليه من الأكل والشرب والكسوة والكتب(١).

وقد أخذ أبو يحيى العلم عن علماء كثر، فدرس الفقه والأصول والتفسير والفرائض، واللغة والنحو والصرف، والمنطق، والحساب والجبر، وكان لذلك أثره في كثرة مصنفاته وتنوعها، فقد تجاوزت الأربعين مصنفاً.

وممن أخذ عنه الأنصاري شيخ الإسلام ابن حجر، وموسى بن أحمد السبكي، والشهاب بن المجدي، والعز بن عبد السلام البغدادي، ومحمد بن حمد الكيلاني، والمحيوي الكافيجي، والشمس الحجازي وغيرهم كثير(٢).

وكان أبو يحيى يميل إلى الصوفية، ويذب عنها، وهو ممن كتب في نصرة ابن عربي وابن الفارض، فكان يعتقد باعتقادهما(٣).

وقد تولى التدريس في مقام الإمام الشافعي، والتدريس يعد أرفع المناصب في مصر في ذلك الوقت، ولما ظهر فضله وشاع أمره تولى منصب القضاء بعد امتناع كثير وتعفف زائد، وكان ذلك في شهر رجب سنة ٨٨٦هـ، واستمر قاضياً مدة ولاية السلطان الجركسي، واستمر على ذلك إلى أن كف بصره فعزل بالعمى، ثم لازم التدريس والإفتاء والتصنيف(٤).

وقيل: لما رأى الأنصاري من السلطان عدولاً عن الحق في بعض أعماله، كتب إليه يزجره عن الظلم، فعزله السلطان، فعاد إلى اشتغاله

---

(١) انظر: الكواكب السائرة: ١/١٩٦، ومعجم المطبوعات: ٤٨٤، والأعلام: ٣/٤٦.
(٢) انظر: تاريخ النور السافر: ١١٢ـ١١٥، والكواكب السائرة: ١/١٩٧ وما بعدها.
(٣) انظر: الكواكب السائرة: ١/٢٠٤، ومعجم المطبوعات: ٤٨٤.
(٤) انظر: تاريخ النور السافر: ١١٥.

بالعلم إلى أن توفي[1].

أما مؤلفاته: فجاءت متنوعة في التفسير والفقه، واللغة والأصول، والمنطق، ومنها: كتاب (فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن) في المتشابه، و(تحفة الباري على صحيح البخاري)، و(شرح الشافية لابن الحاجب)، و(تعليق على تفسير البيضاوي)، و(شرح ألفية العراقي)، و(شرح شذور الذهب)، و(غاية الأصول)، و(تحرير تنقيح اللباب في الفقه)، و(أسنى المطالب في شرح روضة الطالب) في الفقه، و(الدقائق المحكمة) في القراءات، و(تحفة نجباء العصر في التجويد)[2]، ويرى العيدروسي أن مصنفات الأنصاري مع كثرتها، فإن أكثرها مجرد جمع بلا تحرير[3].

وقد توفي أبو يحيى في الرابع من ذي الحجة سنة ٩٢٥هـ، وقيل سنة ٩٢٦هـ، فرحم الله أبا يحيى فقد عُمّر حوالي مئة عام أمضاها في طلب العلم وتعليمه.

ثانياً: التعريف بكتاب (فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن):

كتاب (فتح الرحمن)[4] هو آخر الكتب الخمسة التي تقوم عليها الدراسة في هذا البحث، وهو آخرها من حيث التأليف، كما أن المصنّف يعد من المتأخرين بالنسبة لعلماء المتشابه اللفظي، ولذلك اعتمد المؤلف على كتاب البرهان للإمام الكرماني اعتماداً كلياً، فكان ينقل نصه بأكمله، كما أفاد من ابن جماعة في مواضع كثيرة.

وموضوع الكتاب واضح من العنوان الذي وضع له وهو (فتح الرحمن

---

(١) انظر: الأعلام: ٣/٤٦.

(٢) انظر: معجم المطبوعات: ٤٨٤ــ٤٨٧، والأعلام: ٣/٤٦.

(٣) انظر: تاريخ النور السافر: ١١٥.

(٤) حقق الكتاب محمد علي الصابوني، وهو تحقيق ينقصه الكثير، فلم يقم المحقق بترجمة موجزة للمؤلف، كما أنه لم يطلع على كتب المتشابه التي ألفت قبل الأنصاري، ليقف على مسألة التأثر والتأثير، كما خلا من تعليقات علمية تبرز الكتاب، وإنما اكتفى بعزو الآيات.

بكشف ما يلتبس في القرآن)، فقد عرض المؤلف الآيات المتشابهة تشابهاً لفظياً، ولم يكتف بذلك بل تحدث عن آيات ليست من المتشابه، وإنما يرى أنه من المناسب معرفة تفسيرها والمراد منها، فكان حديثه في بعض المواضع يدور حول آيـــة واحدة فقط، وهذا تقريباً نفس منهج ابن جماعة في كتابه.

سبب تأليفه:

أوضح أبو يحيى ذلك في مقدمة الكتاب التي لم تتجاوز خمسة أسطر، فبيّن فيها موضوع الكتاب،وسبب تأليفه، وأنه مختصر من أقوال العلماء، فقال: "وبعد، فهذا مختصر في ذكر آيات القرآن المتشابهات، المختلفة بزيادة، أو تقديم، أو إبدال حرف بآخر، أو غير ذلك، مع بيان سبب تكراره، وفي ذكر أنموذج من أسئلة القرآن العزيز وأجوبتها، صريحاً أو إشارة، جمعته من كلام العلماء المحققين، ما فتح الله به من فيض فضله المتين، وسميته بـــ: (فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن)"[1].

وهذه رسالة واضحة، فالكتاب مجرد جمع أخرجه المؤلف بصورة مختصرة، وهذا شأنه رحمه الله في كثير من مصنفاته التي يغلب عليها النقل.

منهج المؤلف في الكتاب:

سار أبو يحيى الأنصاري على منهج الإمام الكرماني وابن جماعة، في كتابي البرهان وكشف المعاني، وهو المنهج نفسه الذي سار عليه الخطيب الإسكافي وابن الزبير الغرناطي، إلا أني خصصت كتابي البرهان وكشف المعاني لوجه الشبه بينهما في اتّباع أسلوب الإيجاز والاختصار في توجيه الآيات المتشابهة، وقد أورد المؤلف مقدمة قصيرة جداً أوضح فيها سبب تأليف الكتاب، دون أن يشير إلى المنهج الذي سيتبعه في توجيه الآيات

---

(١) فتح الرحمن: ١٥.

المتشابهة، واكتفى بأن ما في الكتاب مختصر من كلام العلماء المحققين في هذا الفن، دون أن يحدد العلماء، أو الكتب التي اعتمد عليها.

وقد رتّب المؤلف الآيات حسب ترتيب التلاوة، بدأ بسورة الفاتحة وانتهى بسورة الناس، وفي كل سورة يتناول الآيات حسب ترتيب المصحف.

ويذكر أيضاً كل موضع في مكانه حسب ترتيب الآيات، وإذا كان قد تحدث عنه في موضعه يشير إلى الموضع.

كما تحدث كثيراً عن آيات ليست من المتشابه، وقد أوضح ذلك في مقدمة الكتاب، ومن أمثلة ذلك حديثه عن قول الله تعالى في البقرة: ﴿لَن نَّصۡبِرَ عَلَىٰ طَعَامٖ وَٰحِدٖ﴾: ٦١: "إن قلتَ: كيف قالوا: ﴿عَلَىٰ طَعَامٖ وَٰحِدٖ﴾، وطعامهم كان طعامين: (المن) و(السلوى)؟ قلتُ: المراد بالواحد ما لا يختلف ولا يتبدل، أو بالطعامين أنهما ضرب واحد، لأنهما من طعام أهل التلذذ والترف، أو أنهما كانا يؤكلان مختلطين"[1].

أخذ أبو يحيى الأنصاري أسلوب الكرماني في كتابه البرهان، حيث اعتمد على الإيجاز والاختصار في توجيه الآيات المتشابهة،فبعضها لا يتجاوز الحديث عنها سطرين، بل نقل نص الكرماني في توجيه آيات كثيرة، وسأتحدث عن ذلك بعد قليل.

مصادر المؤلف:

عُرف الأنصاري بالإكثار من التأليف في علوم مختلفة، وهذا بلا شك يدل على قدرته العلمية، وسعة اطلاعه على تراث السابقين، وأما كتاب «فتح الرحمن»، وهو محل دراستنا، فلم يوضح المؤلف المصادر التي اعتمد عليها في تأليفه، وإنما نص في المقدمة على أن الكتاب مختصر من كتب العلماء المحققين الذين صنفوا في هذا العلم.

وحين نتأمل الكتاب ونعقد مقارنة بينه وبين كتب المتشابه نلحظ بلا

---

(١) المصدر السابق: ٢٩، وانظر أيضاً: ٢٦، ٢٧، ٢٩، ٣١، ٧٠، ٧١، ومثل ذلك كثير.

أدنى شك أن الأنصاري تأثر تأثراً مباشراً بكتاب البرهان للكرماني، ونقل نصوصاً كثيرة، وإليك بعض الأمثلة التي نقلها برمتها دون أن يشير إلى صاحبها.

فمن الأمثلة ــ وأذكر توجيه الكرماني أولاً ــ: يقول الكرماني في البرهان: "قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ﴾ البقرة: ٦٢، وقال في الحج: ﴿وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾:١٧، وقال في المائدة: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾:٦٩، لأن النصارى مقدمون على الصابئين في الرتبة، لأنهم أهل كتاب، فقدمهم في البقرة، والصابئون مقدمون على النصارى في الزمان، لأنهم كانوا قبلهم، فقدمهم في الحج، وراعى في المائدة المعنيين فقدمهم في اللفظ وأخرهم في التقدير، لأن تقديره في المائدة: والصابئون كذلك، ومثله قول الشاعر:

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وَقَيَّارٌ بها لغريب

أراد: فإني لغريب بها وقيار كذلك"(١).

أما الأنصاري فيقول عن هذا الموضع، وهو نص الكرماني: "فإن قلتَ: لم قدّم النصارى على الصابئين هنا، وعكس في المائدة والحج؟ قلتُ: لأن النصارى مقدمون على الصابئين في الرتبة، لأنهم أهل كتاب، فقدموا في البقرة لكونهم أولاً، والصابئون مقدمون على النصارى في الزمن، فقدموا في الحج، وروعي في المائدة المعنيان فقدموا في اللفظ وأخروا في المعنى، إذ التقدير: والصابئون كذلك، كما في قول الشاعر:

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وَقَيَّارٌ بها لغريب

إذ التقدير: فإني لغريب بها وقيار كذلك"(٢)، وقد بسطت القول عن هذه المسألة في الفصل الثاني من الباب الثالث في هذه الدراسة.

ومن ذلك أيضاً: قول الكرماني: "قوله تعالى: ﴿أَيَّامًا مَّعۡدُودَةً﴾ البقرة: ٨٠، وفي آل عمران: ﴿أَيَّامًا مَّعۡدُودَٰتٍ﴾:٢٤، لأن الأصل في الجمع

(١) البرهان: ١٢٦ــ١٢٧.

(٢) فتح الرحمن: ٣٠.

إذا كان واحده مذكراً أن يقتصر في الوصف على التأنيث، نحو قوله: ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ﴿١٣﴾ وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ ﴿١٤﴾ وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ ﴿١٥﴾ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ﴾ الغاشية:١٣-١٦، وقد يأتي سرر مرفوعات، على تقدير ثلاثة سرر مرفوعة، وتسعة سرر مرفوعات، لكنه ليس بالأصل، فجاء في البقرة على الأصل، وفي آل عمران على الفرع"[١].

ويقول أبو يحيى الأنصاري: "إن قلتَ: لم قال هنا (معدودة)، وفي آل عمران (معدودات)؟ قلتُ: إشارة إلى الجمع بين الأصل والفرع، إذ الأصل في الجمع بالألف والتاء إذا كان واحده مذكّراً، أن يقتصر في الوصف على تأنيثه مفرداً كقوله تعالى ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ..﴾، وقد يأتي (سرر مرفوعات) على الجمع، فهو فرع عن الأول، فذكر في البقرة على الأصل، لكونها أول، وفي آل عمران على الفرع"[٢].

فهذان مثالان في سورة واحدة، بل في صفحة واحدة، فما بالك في باقي الكتاب؟ ويتضح ذلك بجلاء حين تعقد مقارنة بين الكتابين في كل موضع، وهذا يؤكد قول العيدروسي في ترجمته للأنصاري: "إن مصنفاته وإن كانت كثيرة، فليست بهذه المثابة على أن كثيراً منها مجرد جمع بلا تحرير حتى كأنه حاطب ليل"[٣].

أما أثر كتاب ابن جماعة في فتح الرحمن، فلم يكن كتأثير كتاب البرهان، ولاسيما إذا علمنا أثر كتاب البرهان في كشف المعاني، إلا أنه لم ينقل منه كما نقل الأنصاري، وإنما كان يتصرف في توجيهات الكرماني، وقد سبق أن تحدثت عن ذلك في الفصل الثاني، والفصل الرابع من هذا الباب،

---

(١) البرهان: ١٢٧، وقد جاء في أصل كلام الكرماني (..ثلاث سرر...تسع سرر) وهذا مخالف لقاعدة تذكير العدد وتأنيثه، لذا لزم التنبيه، وانظر أيضاً: ١٢٨، ١٤٢، ١٤٦، ١٤٩، ١٨٦...

(٢) فتح الرحمن: ٣٢، وانظر أيضاً: ٥٦، ٦٧، ٦٨، ١٤١...

(٣) تاريخ النور السافر: ١١٥، العيدروسي هنا يتحدث عن مؤلفات الأنصاري بشكل عام، أما كتاب فتح الرحمن فهو كتاب جليل وإن اعتمد فيه مؤلفه على كتب المتشابه اللفظي التي ألفت قبله.

ومع هذا فقد وافق الأنصاريُّ ابنَ جماعة في أغلب المسائل؛ لأن مصدرهما واحد وهو كتاب البرهان للكرماني ، فكلا الكتابين يدين بالفضل لكتاب البرهان للكرماني، وهو بحق العمدة لهما.

ومن أمثلة الموافقة بينهما: توجيه ابن جماعة لتقديم المغفرة على العذاب في آية البقرة: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾: ٢٨٤، وفي المائدة قدم العذاب على المغفرة: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾: ٤٠، فيقول: "إن آية البقرة وغيرها جاءت ترغيباً في المسارعة إلى طلب المغفرة، وإشارة إلى سعة مغفرته ورحمته، وآية المائدة جاءت عقب ذكر السارق والسارقة، فناسب ذكر العذاب، لأنه لهم في الدنيا والآخرة"[1].

ويقول أبو يحيى الأنصاري عن هذا الاختلاف: "قدم المغفرة في هذه السورة وغيرها إلا في المائدة فقدم العذاب، لأنها في المائدة نزلت في حق السارق والسارقة، وعذابهما يقع في الدنيا فقدم العذاب، وفي غيرها قدمت المغفرة رحمة منه للعباد، وترغيباً لهم إلى المسارعة إلى موجباتها"[2].

فتوجيه الأنصاري موافق لتوجيه ابن جماعة، بل إنه نص كلام الكرماني الذي يقول: "..يغفر مقدم في هذه السورة وفي غيرها، إلا في المائدة.. لأنها نزلت في حق السارق والسارقة، وعذابهما يقع في الدنيا، فقدم لفظ العذاب، وفي غيرها قدم لفظ المغفرة رحمة منه سبحانه وترغيباً للعباد في المسارعة إلى موجبات المغفرة"[3].

ثالثاً: قضايا الكتاب وقيمته العلمية:

عرفنا من خلال عرض الكتاب، أن الكتاب كما ذكر مؤلفه مجرد اختصار لما قاله علماء المتشابه، وعلمنا أن الأنصاري رحمه الله اعتمد على

---

(١) كشف المعاني: ١٢٣.
(٢) فتح الرحمن: ٥٦.
(٣) البرهان: ١٤٢.

كتاب البرهان، فنقل منه نصوصاً كثيرة دون أن يشير إلى الكتاب أو صاحبه، وإنما اكتفى بإشارة عامة حين قال في مقدمة الكتاب: "جمعته من كلام العلماء المحققين"[1]، وتعني هذه الكلمة المختصرة أنه رحمه الله ارتضى توجيهات أولئك العلماء التي نقلها في كتابه، وهو أيضاً يؤكد ويثبّت ما قالوه، ويبين أهم قد أصابوا في تعليلاهم وتوجيهاهم، كما تفيد هذه العبارة أنه رحمه الله لم يجد في هذه التوجيهات ما يوجب رفضه أو تعديله، أو إضافة شيء إليه، فهذه الجملة الموجزة أفادت هذه المعاني الكثيرة.

أما أبرز قضايا الكتاب، فيمكن أن يقال فيها ما قيل في الكتب السابقة كالبرهان، أو كشف المعاني، فهو رحمه الله ناقل عن تلك الكتب، وقد صرح بذلك في مقدمة الكتاب، ولي أن أبين في هذه الوقفة ما يلي:

١ـ أن الكتاب تكرار لتوجيهات الكرماني في كتاب البرهان، حيث نقل توجيهاته بالنص، وهذه قضية لا يختلف عليها اثنان، فمن يتأمل الكتابين ويعقد بينهما مقارنة يلحظ ذلك بوضوح، وقد سبق أن تحدثت عن هذا الأمر في مصادر الكتاب، كما أوضحت ذلك في الفصل الثاني، وقد ذكرت أمثلة كثيرة على ذلك.

٢ـ أن الأنصاري قد أخذ منهج ابن جماعة، ولهذا نجد أن بين الكتابين تشاهاً كبيراً في المنهج، فليس لدى الأنصاري منهج متميز يوصف به كتابه، ولهذا يرى المطلع على الكتابين أن بينهما توافقاً كبيراً في توجيه الآيات المتشابهة، كذلك اتباعهما أسلوب تفسير الآية الواحدة التي ليست من المتشابه اللفظي، ومن أمثلة ذلك عند الأنصاري ـ وهي كثيرة جداً ـ حديثه عن قول الله تعالى في سورة آل عمران: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بَعۡدَ إِيمَٰنِهِمۡ ثُمَّ ٱزۡدَادُواْ كُفۡرٗا لَّن تُقۡبَلَ تَوۡبَتُهُمۡ﴾: ٩٠، يقول: "إن قلتَ: كيف قال ذلك مع أن المرتد وإن ازداد ارتداده مقبول التوبة؟ قلتُ: الآية نزلت في قوم ارتدوا، ثم أظهروا التوبة بالقول، لستر

(١) فتح الرحمن: ١٥.

أحوالهم، والكفر في ضمائرهم"[1].

من جانب آخر نجد أن الأنصاري اختصر مسائل كثيرة عند ابن جماعة[2].

٣ــ قام الأنصاري رحمه الله بعملية الترتيب في المسائل، فبعض الآيات المتشابهة فيها أكثر من موضع كتقديم وتأخير، وتعريف وتنكير، وذكر وحذف وهكذا، فنجد الأنصاري يضعها في عدة مسائل، بينما هي عند غيره مسألة واحدة، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُوا۟ مِنْهَا..﴾ الآية:٥٨، قسمها إلى ثلاث مسائل، الأولى: العطف بالفاء (فكلوا) في البقرة، وفي الأعراف بالواو، الثانية: تقديم (وادخلوا الباب سجداً) على (وقولوا حطة)،وجاء العكس في الأعراف، الثالثة: ذكر الواو في (وسنزيد المحسنين) في البقرة، وحذفها في الأعراف، وهو لم يأت بجديد وإنما رتّب المسألة ونظمها[3].

ومن الأمور الملاحظة أن أبا يحيى الأنصاري يضع رموزاً في ترتيب أفكاره كالحروف الأبجدية، ومثال ذلك: أنه حين تناول آية آل عمران: ﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦ..﴾:١٢٦، ذكر "أن هذه الآية تخالف آية الأنفال في ثلاثة أمور:

أ ــ لأنه ذكر في هذه (لكم) لتمام القصة قبلها، وتركها ثمّ إيجازاً أو اكتفاء بذكره له قبل في قوله: ﴿فَٱسْتَجَابَ لَكُمْ﴾.

ب ــ وقدّم (قلوبكم) على (به) هنا، وعكس في الأنفال ليزاوج بين الخطابين هنا في (لكم) و(قلوبكم).

---

(١) المصدر السابق: ٧٠، وانظر مثل ذلك: ٢٦، ٢٧، ٢٩، ٣١، ٧١، ١٢٦، ١٧٦، ٢١٠، ٢٧٠...

(٢) انظر: فتح الرحمن: ٢٦، وفي كشف المعاني: ٩٤، وكذلك: ٢٧، وفي كشف المعاني: ٩٥ــ٩٦.

(٣) انظر: فتح الرحمن: ٢٧ــ٢٨، وكذلك: ٢٨ــ٢٩، وقد تم بحث هذه المسائل في مواطنها من البحث.

ج ــ وذكــر هــنا وصفي (العزيــز) و(الحكيم)، تابعــين وذلك في قــولــه: ﴿مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ﴾، وثَمَّ ذكرهما في جملة مستأنفة بقولــه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾، لأنه لما خاطبهم هنا حَسُنَ تعجيل بشارهم بأن ناصرهم عزيز حكيم، ولأن ما هناك قصة بدر، وهي سابقة على ما هنا، فإنها في قصة أحد، فأخبر هناك بأنه ﴿عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ وجعل ذلك هنا صفةً، لأن الخبر قد سبق"[1].

وبهذا أصل إلى نهاية حديثي عن هؤلاء العلماء الأجلاء، وهو في الحقيقة حديث موجز يوضح أبرز العناصر والأسس التي اعتمدوها في مصنفاهم، ويشمل ذلك ترجمة موجزة لأصحاب هذه المصنفات، وعرضاً موجزاً لكل كتاب من الكتب الخمسة التي تقوم عليها هذه الدراسة، وهــذا الباب يعطي القارئ الكريم تصوّراً عاماً ومجملاً عن هذا العلم العظيم، وأبرز رجاله، وأهم مصنفاته، قبل أن يخوض في الآيات المتشابهة.

---

(١) فتح الرحمن: ٧١ــ٧٢، وقد تم بحث هذه المسائل في البابين الثاني والثالث.

الباب الثاني
الكلمة المفردة في المتشابه اللفظي

الفصل الأول: الاختلاف بين الآيات المتشابهة في اختيار الصيغة.

الفصل الثاني: الاختلاف بين الآيات المتشابهة في الإفراد والجمع.

الفصل الثالث: الاختلاف بين الآيات المتشابهة في التذكير والتأنيث.

الفصل الرابع: الاختلاف بين الآيات المتشابهة في التعريف والتنكير.

الفصل الخامس: الاختلاف بين الآيات المتشابهة في الحروف.

الفصل الأول

الاختلاف بين الآيات المتشابهة
في اختيار الصيغة

الفصل الأول
الاختلاف بين الآيات المتشابهة
في اختيار الصيغة

حين نتأمل اللفظة المفردة من حيث كونها اسماً أو فعلاً، وطرق استعمالاتها، وما تؤديه من معان جمة، نجد أن لهذا أهميته، حيث ينبني عليه فروق واضحة ودقيقة في دلالة الكلام على المعنى المراد والغرض المقصود. فكل من الاسم والفعل له دلالته الخاصة التي لا تتحقق إلا به، فلا يمكن وضع أحدهما مكان الآخر، فلكل واحد منهما مقام يستدعيه وسياق يقتضيه، فالفروق بينهما فروق تمس الحاجة إليها في علم البلاغة.

فمثلاً لفظ (منطلق) في قولك: (زيد منطلق) يدل على الثبوت والاستمرار من غير إفادة التجدد والحدوث، أما لفظ (ينطلق) في قولك: (زيد ينطلق) فيدل على إفادة التجدد والحدوث دون الثبوت والاستمرار.

وقد اعتنى الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) بموضوع اختيار الصيغة عناية حسنة، ولاسيما الفروق بين الاسم والفعل، وكان حديثه ضمن موضوع (الفروق في الخبر)، حيث بيّن ــ رحمه الله ــ الفرق بين الخبر إذا كان اسماً، أو فعلاً، أو صفة مشبهة[١]، يقول: "فإذا قلت (زيد منطلق)، فقد أثْبَتّ الانطلاق فعلاً له، من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئاً فشيئاً، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: (زيد طويل)، و(عمرو قصير)، فكما لا تقصد هاهنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث،

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني: ١٧٣ــ١٩٨.

بل توجبهما وتثبتهما فقط، وتقضي بوجودهما على الإطلاق، كذلك لا تتعرض في قولك: (زيد منطلق) لأكثر من إثباته لزيد.

وأما الفعل فإنه يقصد فيه إلى ذلك، فإذا قلت: (زيد هاهو ذا ينطلق)، فقد زعمت أن الانطلاق يقع جزءاً فجزءاً، وجعلته يزاوله ويُزجّيه.."[1].

وقد أخذ البلاغيون مقولة إمامهم، وبسطوا الحديث حولها في باب إيراد المسند اسماً أو فعلاً[2].

ولا يقف الحديث عن اختيار الصيغة عند هذا الحد، بل يتعداه إلى أمر آخر مهم وهو الحديث عن صيغ الأفعال، والفرق بينها في الدلالة المعنوية والزمنية، فكل من المضارع والماضي له دلالته وكذلك موضعه الخاص به، فلا يقوم أحدهما مقام الآخر.

ومما يدخل ضمن اختيار الصيغة: مسألة التعبير عن المعنى بصيغة أخرى لغرض بلاغي، كالتعبير عن المستقبل بصيغة الماضي، وكذلك العكس. وقد كان حديث البلاغيين عن هذا الأمر ضمن أحوال المسند، في تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، عند الحديث عن التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي[3].

ومن الحديث عن اختيار الصيغة الحديث عن أسرار التعبير في أبنية المشتقات، فقد ترد الآية بصيغة ثم تتغير الصيغة في موضع آخر إلى صيغة أخرى.

وسنتناول في هذا الفصل ــ بإذن الله ــ ما ورد في كتاب الله من آيات متشابهة في لفظها مختلفة من حيث الصيغة، وسيكون حديثنا حول أربعة

---

(١) المصدر السابق: ١٧٤.

(٢) انظر: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز للفخر الرازي ص: ١٠٦ــ١٠٧، ومفتاح العلوم للسكاكي: ٢٠٨ــ٢١٠، و الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي: ١١٣/٢، ١٣٣ــ١٣٤، و المطول لسعد الدين التفتازاني: ١٤٦ــ١٥١.

(٣) انظر: الإيضاح: ٩٦/٢، والمطول: ١٣٦، وبغية الإيضاح للصعيدي: ١٨٣ــ١٨٤:

أمور، سائلاً المولى سبحانه العون والتوفيق:

أولاً: الاختلاف في الاسمية والفعلية.

ثانياً: الاختلاف في صيغة الماضي والمضارع.

ثالثاً: الاختلاف في صيغ الفعل الماضي.

رابعاً: الاختلاف في صيغ الاشتقاق.

الاختلاف في الاسمية والفعلية:

تحدث علماء المتشابه اللفظي عن آيات متشابهة جاء الاختلاف فيها من حيث الاسمية والفعلية، وأول المواضع التي نطالعها في هذا الموضوع مقارنتهم بين لفظة (أنصح) و(ناصح)، وذلك في تحليلهم لقول الله تعالى على لسان نوح عليه السلام: ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ الأعراف:٦٢، مع قوله تعالى على لسان هود عليه السلام في السورة نفسها: ﴿..وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ﴾:٦٨، وقد تعددت أقوال العلماء في تخريج الآيتين، فالخطيب الإسكافي نظر إلى ما رُمي به نوح عليه السلام من قومه فرآهم اتهموه بأنه في ضلال، ثم نظر إلى ما اتهم به هود ــ عليه السلام ــ من قومه، فرآهم يقولون له: ﴿إِنَّا لَنَرَاكَ فِي سَفَاهَةٍ﴾ الأعراف:٦٦، والتهمتان مختلفتان، لأن الضلال فعل يفعله الضال، والسفاهة صفة من صفات النفس، والأفعال متعددة ومتجددة، وأوصاف النفس ثابتة، فجاء جواب نوح بصيغ الأفعال وقال: (أبلغكم)، و(أنصح لكم)، لتحدث الملاءمة الدقيقة بين قوله وقولهم، فهو ينفي عنه الضلال بأفعال مضادة، وهو أنصح وأجدد النصح وأكرره، أما جواب هود عليه السلام فكان بلفظ (ناصح) أي: ثابت على النصح مستمر فيه، وهذا ينقض قولهم: (إنا لنراك في سفاهة)، لأن النصح ضد السفاهة.

يقول الإسكافي رحمه الله: "إن قول نوح عليه السلام جواب من ضُلل؛ لأنه قيل له: ﴿إِنَّا لَنَرَاكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾:٦٠... والضلال من صفات الأفعال،

فكان جواب من عيب بفعل مذموم، نَفيهُ بفعل محمود، بل بأفعال تنفي ما ادعوه عليه فنفى الضلال بالأفعال التي ذكرها في سياق الآيات. وهود عليه السلام قيل له: ﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِي سَفَاهَةٍ﴾:٦٦، والسفاهة من صفات النفس، وهي ضد الحلم، وهو معنى ثابت... فلما رمي بها وهي من الخصال المذمومة البطيئة، وليست من الأفعال التي ينتقل الإنسان عنها إلى أضدادها في الـــزمن القصير، فكان نفيها بصفات ثابتة تبطلها أولى كما كان في الفعل المذموم بالفعل المحمود أولى"[١].

أما الكرماني فلم يتأمل الآيتين من حيث دلالتهما ومعانيهما كما نظر الإسكافي، وإنما نظر من زاوية مناسبات الصيغ، فجاء (أنصح) ليلائم ما عطف عليه وهو (أبلّغكم)، وفي قصة هود جاء (ناصح) ليلائم (كاذب)، فنظرته لمسألة تناسق البناء اللغوي، وهو جانب جيد، لكنها ليست كنظرة الإسكافي، يقول الكرماني ــ رحمه الله ــ: "..﴿أُبَلِّغُكُمْ﴾ بلفظ المستقبل، فعطف عليه ﴿وَأَنصَحُ لَكُمْ﴾ كما في الآية الأخرى ﴿لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ﴾: ٩٣، فعطف الماضي على الماضي، لكن في قصة هود قابل باسم الفاعل قولهم له: ﴿..وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾، ليقابل الاسم الاسم"[٢].

وقد أخذ ابن الزبير رأي الإسكافي وبسطه بوضوح، واستدل بآيات أخر، ومما قال رحمه الله: "..وإنما قال: (وأنصح)، (وأعلم)، ليعلم بتماديه على النصح لهم، وهم لا يشعرون ولا يهتدون... فجمع ــ عليه السلام ــ فيما خاطبهم به رد مقالهم ورميهم بأكثر مما رموه به، ورد ذلك عليهم بألطف رد وأبينه... أما جواب هود عليه السلام، فلما رموه بخفة الحلم، وقلة الثبات، وكثرة الطيش، نفى ــ عليه السلام ــ ذلك عن نفسه، فرد قولهم ثم عرفهم برسالته..فقال: (أبلغكم)، فجاء بالفعل المشعر بالتكرر والاستمرار

(١) درة التنــزيل وغرة التأويل: ٨٤ بتصرف.

(٢) البرهان في متشابه القرآن: ١٨٩.

قيـــاماً بإبلاغ رســـالته وحفظاً لأمانتها، ثم قال: ﴿وَأَنَا۠ لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ﴾، فعرفهم بصفتين جليلتين قد اكتنفته العصمة فيهما ... وإنما أتى بالاسم في إخبارهم بنصحه وأمانته، فقال: (ناصح)، ولم يقل :أنصح، ليحصل منه أن ذلك الوصف الجليل لازم له غير مفارق، ولم يكن الفعل ليعطي ذلك فجاء بالاسم. وذكر أن هذا الموضع مثل الوارد في سورة البقرة خبراً عن المنافقين: ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَـٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾: ١٤، فأخـــبر عن قـــولهم للمؤمنين بالفعـــل الماضي، وليس من وضعــه إعطاء الدوام في الأكثر .. وأخبر عن قولهم لإخوانهم وشياطينهم بقولـــه: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ فجاءوا بالاسم إعلاماً بصفتهم التي هم عليها مستمرون"[1].

كما وافق ابن جماعة الإسكافي واختصر كلامه[2]. أما أبو يحيى زكريا الأنصاري فقد وافـــق الكرماني ونقل نص كلامه[3].

ومما تقدم يتضح لنا أن تعليل العلماء قائم على أمرين: أحدهما نظر إلى سياق المعنى، وهو ما جاء به الإسكافي وابن الزبير وابن جماعة، والآخر نظر إلى سياق المبنى، وقـــد ذكره الكرماني، والأنصاري، والجمع بينهما ممكن؛ لأن في ذلك تكثيراً للأسرار المستوحاة من الآية وهي لا تتزاحم.

أما حديث ابن الزبير الغرناطي (ت٧٠٨هـ) عن آية البقرة فقد تحدث عنها غيره من المفسرين ممن تقدمـــه، أو تأخر عنه، وعلى رأسهم الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، وكذلك البيضاوي (ت٦٨٥هـ)، والشيخ زاده في حاشيته (ت٩٥١هـ)، وأبو السعود (ت٩٥١هـ)[4]، وكان جل حديثهم يدور حول

---

(١) ملاك التأويل: ٥٢٧/١ـــ٥٢٨ بتصرف.

(٢) انظر: كشف المعاني في المتشابه من المثاني: ١٧٩.

(٣) انظر: فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن:١٤٣.

(٤) انظر: الكشاف:١٨٥/١، وتفسير البيضاوي: ٢٨/١، وحاشية محيي الدين شيخ زاده على تفسير القاضي البيضاوي: ١٤٦/١، وتفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم..): ٤٦/١.

سر التوكيد فيما قاله المنافقون لإخوانهم، وعدم التوكيد فيما خاطبوا به المؤمنين، ولهم في ذلك كلام جيد يراجع في مواضعه، وتوجيه هؤلاء العلماء للآية لا يتعارض مع كلام ابن الزبير، لأنه رحمه الله نظر إلى تجدد الدلالة في (آمنا)، وثبوتها في (إنّا معكم)، وأراد بذلك الاستشهاد لما ذهب إليه في الفرق بين أنصح وناصح.

ومن الآيات التي وقف عندها علماء المتشابه اللفظي في موضوع الاسمية والفعلية، تحليلهم لآية الأنعام: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ ۖ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿٩٥﴾ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا ۚ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾: ٩٥ــ٩٦، فما سر التعبير بالاسم في هذا الموضع بـــ(مخرج)، وقد تكررت الآية كثيراً في القرآن الكريم ولكن بصيغة الفعل (يخرج) أو (تخرج)[1]؟

فالإسكافي يعلل مجيء صيغة الاسم في آية الأنعام ﴿وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ وأنها خالفت أحوال ورودها من الآيات الأخرى التي جاءت بالفعل ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ كما في آل عمران، ويونس، والروم، فيرى أن صيغة المضارع جاءت في صحبة نظائرها، كما ترى في آل عمران: ﴿تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ ۖ ... تُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَتُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ ۖ وَتُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ ۖ﴾: ٢٦ــ٢٧، فتناسقت مع نظائرها في الصيغة وفي الطباق، والآيات تتحدث عن قدرة الله سبحانه وعجيب صنعه، والمضارع هنا يحضّر الصورة ويفيد التجدد، وذلك بخلاف سورة الأنعام، فقد سبقت بقوله: (فالق الحب والنوى) ثم أعقبها (فالق الإصباح) وأنها تواردت في العطف على فالق، ولم تعطف على يخرج الحي من الميت؛ لأن (يخرج الحي من الميت) كما نبه الزمخشري وقعت موقع

(١) سورة آل عمران: ٢٧، ويونس: ٣١، والروم: ١٩.

البيان من فالق الحب والنوى، وهي ليست جملة أساسية وإنما هي بيان للجملة الأولى التي هي (فالق الحب والنوى)، والتي عطف عليها (ومخرج الميت من الحي)، وكأن الإسكافي نظر إلى هذا التناسب الأسلوبي، ولا أظنه قد أغفل الدلالة هنا على الثبوت والاستمرار، وأن هذا شأن من شؤونه سبحانه وبيان أحواله في خلقه، ولهذا فإن آية آل عمران بدأت بقوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ وهو تسبيح الخلق للخالق فناسب ذكر تجدد النعم، وكذلك آية يونس: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾: ٣١.

يقول الخطيب الإسكافي: "..فأجرى على ما أجرى عليه أول الآية، وهو (فالق الحب والنوى)، وما بعده (فالق الإصباح وجاعل الليل سكناً)، وعاد إلى لفظ الاسم وهو (مخرج الميت من الحي)، وعطفه على (فالق الحب)، وليس في الآي الأخر ما في هذه الآية قبلها وبعدها من الاسمية، فذكر فيها على لفظ الفعل عاطفها ومعطوفها،فبان الفرق بينهما على ما بينت والسلام"(١).

وله توجيه آخر، لا يصل لقوة التوجيه الأول، يقول: "إن أول هذه الآية ذكر بلفظ الاسم، وهو (فالق الحب والنوى)، فكان اللائق به أن يقال: ومخرج الحي من الميت، ولكنه لما اجتمع ثلاثة حروف من حروف العلة دفعة واحدة، وهي الواو من (والنوى)، والياء من (النوى)، والواو من (ومخرج) واو العطف، نقل عن لفظ الاسم إلى لفظ الفعل"(٢).

وقد وافق الكرماني الإسكافي واختصر كلامه(٣)، كما وافقهما كل من ابن جماعة(٤)، وأبي يحيى الأنصاري(٥).

---

(١) درة التنـــزيل: ٦٧.

(٢) درة التنـــزيل: ٦٨.

(٣) انظر: البرهان في متشابه القرآن: ١٧٣.

(٤) انظر: كشف المعاني: ١٦٣.

(٥) انظر:فتح الرحمن: ١٢٦.

أما ابن الزبير الغرناطي فقد أخذ رأي الإسكافي، كما أورد كلاماً للزمخشري عن سبب إيراد الاسم (مخرج) بعد الفعل (يخرج).

يقول الزمخشري: "..عطفه على (فالق الحب والنوى) لا على الفعل، (ويخرج الحي من الميت) موقعه موقع الجملة المبينة لقوله: (فالق الحب والنوى)، لأن فلق الحب والنوى بالنبات والشجر الناميين من جنس إخراج الحي من الميت، لأن النامي —يعني: الحي— في حكم الحيوان، ألا ترى إلى قوله: ﴿وَيُحْيِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ﴾ الروم:١٩"(١). ثم عقب ابن الزبير على كلام الزمخشري بقوله: "..وهذا من حسناته"(٢).

وكلام الزمخشري قريب من كلام الإسكافي، لأنه يضم الجمل الاسمية بعضها إلى بعض، ويعد الجملة الفعلية بياناً للتي قبلها.

ولابن المنير في حاشيته على الكشاف تعليل حسن، يقول: "عدل عن اسم الفاعل إلى الفعل المضارع في هذا الوصف وحده، وهو قوله: (يخرج الحي من الميت) إرادة لتصوير إخراج الحي من الميت، واستحضاره في ذهن السامع، وهذا التصوير والاستحضار إنما يتمكن في أدائها الفعل المضارع دون اسم الفاعل والماضي"(٣).

ويرى الفخر الرازي أن آية الأنعام تفيد شرف الحي على الميت، لذلك وقع التعبير في القسم الأول بصيغة الفعل، وعن الثاني بصيغة الاسم، تنبيهاً على أن الاعتناء بإيجاد الحي من الميت أكثر وأكمل(٤). فالذي يخرج الحي من الميت قادر على أن يبعث الحياة في الميت، فالآية تشعر أن الذي يخرج الحي من الميت قادر على أن يحي الموتى، فتبارك الله أحسن الخالقين.

ولما ذكر ابن عاشور الأقوال وحلل آية الأنعام قال: "..جيء بجملة،

---

(١) الكشاف: ٣٧/٢.

(٢) ملاك التأويل: ٢٩٥/١–٢٩٦.

(٣) حاشية ابن المنير على الكشاف: ٣٧/٢.

(٤) انظر: التفسير الكبير: ٧٧/١٣.

(يخرج الحي من الميت) فعلية للدلالة على أن هذا الفعل يتجدد ويتكرر في كل آن، فهو مراد معلوم..وجيء في قوله: (ومخرج الميت من الحي) اسماً للدلالة على الدوام والثبات، فحصل بمجموع ذلك أن كلا الفعلين متجدد وثابت، أي: كثير وذاتي، وذلك لأن أحد الإخراجين ليس أولى بالحكم من قرينه.."[1]. وهذا كلام جيد من الشيخ ــ رحمه الله ــ، وهذه الإشارة تدلنا على أن تجليات القدرة العالية تظهر في إخراج الحي من الميت، فجاء المضارع ليؤكد على هذه الحياة التي تخرج من قلب الموت، وهذه آية عظيمة تورث القلوب خشية من الخالق سبحانه، ولكن يبقى السؤال الذي هو موضوع الكلام، وهو لماذا اختصت هذه السورة بصيغة الاسم، وغيرها بالفعل؟

ومن خلال ما تم عرضه من أقوال نرى أن تخريج الإسكافي ومن وافقه هو السائد والمعتبر، نظراً لشموليته وعرضه لبقية الآيات المتشابهة، كما أن التعليلات الأخرى لها قيمتها ولا يمكن إغفالها، لأن أسرار القرآن لا تتزاحم مهما تنوعت.

ومن الآيات المتشابهة التي تدخل في موضوع الاسمية والفعلية، قوله تعالى في سورة هود: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾: ١١٧، مع قوله تعالى في سورة القصص: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِىٓ أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا ۚ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِى ٱلْقُرَىٰٓ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَٰلِمُونَ﴾:٥٩، فقال في الأولى (ليهلك)، وفي الثانية (مهلك القرى).

فأما الخطيب الإسكافي فيرى أن صيغة الفعل جاءت في هود مضارعاً دخلت عليه لام الجحود التي تقع بعد كون منفي، وهذا آكد في النفي من وجوه: أولاً أنه يفيد النفي في الأزمنة كلها، فإذا قلت:(ما كان محمد ليقول هذا)، دل ذلك على أن هذا ليس من شأنه لا فيما مضى ولا الآن ولا المستقبل، وإنما احتاج البيان هنا إلى التوكيد، لأن الحديث

---

(١) التحرير والتنوير: ٧/٣٨٨ـــ٣٨٩.

عن البقية الصالحة في الأرض، والتي تأمر بالمعروف، وتنهى عن المنكر ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ ﴿١١٦﴾ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴾ هود: ١١٦ــ١١٧، وقد نظـر الإسكافي إلى الجار والمجرور (بظلم) الواقـع حالاً من فاعل الفعل المنفي (ليهلك) والمعنى كما قال الزمخشري: "استحال في الحكمـة أن يهلك الله القـرى ظالماً لها.. تنـزيهاً لذاته عن الظلم"(١)، وهذا بخلاف آية القصص فقد جاءت في سياق الهلاك: ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا فَتِلْكَ مَسَاكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَن مِّن بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ ﴿٥٨﴾ وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىٰ.. ﴾: ٥٨ــ٥٩، وهو سياق مغاير للسياق الأول وعلى النقيض منه، ولهذا جاءت صيغة الاسم التي تدل على الثبات والدوام، وليس في الآية صريح لفظ ظلم ينسب إلى الله سبحانه كما في آية هود، وقد نبه الإسكافي بصورة أوضح على معنى التأكيد والجحود في آية هود من أجل الظلم المذكور فيها تنـزيهاً للحق جل جلاله، وليس هذا مذكوراً في القصص فلم يحتج إلى هذا التأكيد.

يقول الخطيب الإسكافي عن الآيتين: "... إن لفظ الفعل يفيد التكرر بحسب ما يكون منهم من فساد.. فاختصت الآية الأولى بلفظ الفعل في خبر كان؛ لأنه مبالغة في نفي الفعل في الأزمنة كلها.. فالمعنى لم يكن فيما مضى يقع مني هذا الفعل، ولا يقع فيما يستقبل، ولا في الحال... أما الآية الأخرى فلم يكن فيها صريح ظلم ينسب إليه، ولم يكن منسوباً إليه، ولم يكن ملفوظاً به فيؤتى باللفظ الأبلغ في نفيه، كما في الآية الأولى"(٢).

ومقصود الإسكافي من قوله: "فيؤتى باللفظ الأبلغ في نفيه"، المبالغة في نفي الظلم؛ فالخطيب الإسكافي حينما تحدث عن الآية الأولى، أوضح

(١) الكشاف: ٢/٢٩٨.

(٢) درة التنـزيل: ١٢٦ــ١٢٧ بتصرف.

أن للفظة (بظلم) أثراً استدعى الإتيان باللفظ الأبلغ في نفيه، وهو الفعل (ليهلك) بخلاف آية القصص. وهو يقصد أن الفعل (ليهلك) قد جاء مقروناً بلام الجحود، فتكون دلالته على النفي أقوى من دلالة الاسم المجرد. وإلا فإن الإتيان بالفعل للدلالة على التكرر والحدوث أنسب، وإذا أريد الثبات والاستمرار فالاسم أولى.

وقد أخذ الكرماني رأي الإسكافي وقال: "إن الله سبحانه نفى الظلم عن نفسه بأبلغ لفظ مستعمل في النفي، لأن هذه اللام لام الجحد ولا يظهر بعده (أن)، ولا يقع بعده المصدر ويختص بكان[1] و لم يكن، ومعناه: ما فعلت فيما مضى، ولا أفعل في الحال، ولا في المستقبل، فكان الغاية في النفي.

وما في القصص لم يكن صريح ظلم فاكتفى بذكر اسم الفاعل، وهو لأحد الأزمنة غير معين ثم نفاه"[2]، ووافقهما أبو حيان[3]، وأبو يحيى الأنصاري[4].

أما ابن الزبير الغرناطي فأكد في تحليله للآيتين على مسألة دلالة الفعل على التجدد، يقول: "..وجيء بالفعل في قوله: (ليهلك) إشارة إلى التكرر بحسب ما يكون منهم، فلو كان في كل أمة وقرن بعد قرن من ينهى عن الفساد والظلم لما أخذوا بذوي الظلم منهم... ولكن تكرر الفساد وعمَّ كل قرن، فتكرر عليهم الجزاء والأخذ، فأشار الفعل إلى التكرر،و لم يكن الاسم ليعطي ذلك، وهـــذا كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ الملك:١٩، و لم يقل: قابضات لما قصده من معنى التكرر".

وعن الآية الأخرى يقول: "..ناسب هذا ذكر اسم الفاعل؛ لأنه قصد ذكر الاتصاف بهذا، و لم يقصد التكرر، و لم يكن حاصله.."[5].

---

(١) كذا في المطبوع من البرهان والأولى تقييدها بالمنفية.

(٢) البرهان: ٢٢٥.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٥/٢٧٢.

(٤) انظر: فتح الرحمن: ١٩٥ـــ١٩٦.

(٥) ملاك التأويل: ٢/٦٧١ـــ٦٧٢.

وقد جعل أبو القاسم السهيلي (ت٥٨١هـ) آية سورة هود من قبيل آية الأنفال: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾: ٣٣، فالفعل مقيد بزمن معين، وهو حال حياة النبي ﷺ فيهم، وأما اسم الفاعل فهو غير محدد بزمن، والقيد وارد عليه، وهو قيد الاستغفار[1]، فالسهيلي أراد مقابلة (وأنت فيهم) بقوله في هود (بظلم) وبذلك يكون القيد في الآيتين، كذلك أراد مقابلة جملة ﴿وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ بجملة ﴿وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾.

وقد نقل ابن القيم (ت٧٥١هـ) كلام السهيلي كاملاً[2]، وأشار إلى معناه الفيروزابادي[3].

وأختم حديثي عن الاسمية والفعلية بتعليل علماء المتشابه لآية الانشقاق: ﴿بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُكَذِّبُونَ﴾:٢٢، مع آية البروج: ﴿بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى تَكْذِيبٍ﴾:١٩، فجاءت الأولى بالفعل (يكذبون)، بينما جاءت الآية الثانية بالمصدر (تكذيب).

وقد علل الخطيب الإسكافي سبب الاختلاف لمراعاة الفواصل بين السورتين، مع صحة اللفظ وجودة المعنى[4]، فهو توجيه نظر إلى جانب التلاؤم الصوتي بين الآيات وقد تبعه الكرماني[5]، ووافقهما الأنصاري[6].

وجمهور العلماء قالوا إن هذا التوجيه ليس مرضياً؛ لأن مراعاة الفواصل لا تفسر الاختلاف في الصيغ، فهم يرفضون تفسير الأحوال البلاغية بمراعاة قوافي الشعر، أو أسجاع النثر، وتوافق رؤوس الآي في القرآن العظيم.

والذي يظهر أنه توجيه مقبول، لأنه ينظر في سياق مبنى السورة، وقد

---

(١) انظر: نتائج الفكر: ١٣٩ـ١٤٠، وانظر: التفسير القرآني للقرآن لعبدالكريم الخطيب: ٦٠٣/٣.

(٢) انظر: بدائع الفوائد: ١٠٠/١.

(٣) انظر: بصائر ذوي التمييز: ٢٥٣/١.

(٤) انظر: درة التنزيل: ٣٠١.

(٥) انظر: البرهان: ٣٥٩.

(٦) انظر: فتح الرحمن: ٤٥٤.

اعتبره الرماني في كتاب النكت أحد وجوه الإعجاز[1]، وهو لا يتعارض مع مناسبة سياق المعنى، وأنا أميل إلى تقديم السر المعنوي على السر اللفظي، لأنه الأصل في التعليل.

أما ابن الزبير الغرناطي فنظر للمسألة نظرة تختلف عن سابقيه فآية الانشقاق تقدمها آيات تحكي الوعيد الأخروي يقول تعالى: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلشَّفَقِ ۝١٦ وَٱلَّيۡلِ وَمَا وَسَقَ ۝١٧ وَٱلۡقَمَرِ إِذَا ٱتَّسَقَ ۝١٨ لَتَرۡكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٖ﴾: ١٦-١٩، وهذا الإخبار الإلهي سيقع في مستقبل لا يعلمه إلا الله سبحانه، فناسب ذلك التعبير بلفظ ﴿يُكَذِّبُونَ﴾ الذي يفيد الاستقبال، وبذلك يكون بين سياق الآيات تناسب وتلاؤم، لأن آيات هذه السورة تحكي واقعاً سيكون في المستقبل، أما الآيات التي تقدمت آية سورة البروج، فهي إخبار عن أمم مضت، وتمادت في تكذيب الرسل، واستمروا في عنادهم وتكذيبهم، فجاء اللفظ بالمصدر ﴿تَكۡذِيبٖ﴾ ليحقق هذا المعنى المراد من الآيات التي تقدمت الآية، ولهذا قال ابن الزبير: "ليحرز تماديهم وأن ذلك شأنهم أبداً".

يقول رحمه الله: "..آية الانشقاق تقدمها وعيد أخروي كله لم يقع بعد، وهم مكذبون بجميعه، فجيء هنا باللفظ المقول على الاستقبال ـ وإن كان يصلح للحال ـ ليطابق الإخبار، لأنه عما يأتي ولم يقع بعد، فجيء بما يطابقه في استقباله. فأما آية البروج فقد تقدمها قوله تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلۡجُنُودِ ۝١٧ فِرۡعَوۡنَ وَثَمُودَ﴾: ١٧-١٨، وحديث هؤلاء وأخذهم بتكذيبهم قد تقدم ومضى زمانه، وهؤلاء مستمرون على تكذيبهم فقيل: ﴿فِي تَكۡذِيبٖ﴾، وجيء بالمصدر ليحرز تماديهم، وأن ذلك شأنهم أبداً فيما أخبرهم به، وفيما يدعوهم إليه وينهاهم عنه.."[2].

إذاً فهناك فرق كبير بين السورتين، فالانشقاق تحدثت عن وقائع

---

(١) انظر: النكت في إعجاز القرآن: ٨٩

(٢) ملاك التأويل: ٢/١١٤٢.

مستقبلة، فابتدأت السورة بـــ (إذا) التي للمستقبل، وكما تكرر هذا الشرط الذي يدل على المستقبل، أيضاً تكرر لفظ (سوف)، الذي يدل على المستقبل، بخلاف سورة البروج، التي تحكي وقائع قصة أصحاب الأخدود، فناسبها المصدر (تكذيب)، لأنهم أي أصحاب الأخدود غارقون في غيّهم، ومنغمسون فيه، وتخريج ابن الزبير للآيتين مقدّم على توجيه غيره؛ لأنه رحمه الله نظر لسياق الآيات بتأمل وتدبر، فلحظ تلك الفوارق التي بين الآيتين، فجاء لنا بتلك المناسبة المبنية على السياق المتقدم، أما غيره فوقف عند مراعاة الفواصل.

الاختلاف في صيغة الماضي والمضارع:

لصيغ الفعل المختلفة دلالتها وإيحاؤها في الجملة الفعلية، فبعد أن تحدثنا عن الآيات المتشابهة في ألفاظها المختلفة من حيث الاسمية والفعلية، نتحدث هنا عن المختلف من حيث صيغ الفعل، فربما يرد الفعل في آية بلفظ الماضي وفي آية أخرى بلفظ المضارع، وهــــذا في الغالب يتبع الزمن المراد في الجملة القرآنية، فالمضارع يدل على الزمن الحاضر، أو المستقبل، ويفيد تكرار الفعل وتجدده، أمــــا الماضي فيدل على وقوع الحدث في الزمن الماضي، وربما يوضع أحدهما مكان الآخر لسر بلاغي مراد، أو نكتة بيانية مقصودة.

ولذلك قال ابن الأثير في المثل السائر: "..اعلم أن الفعل المستقبل إذا أتي به في حالـــــة الإخبار عن وجود الفعل كان ذلك أبلغ من الإخبار بالفعل الماضي، وذلك لأن الفعل المستقبل يوضح الحال التي يقع فيهـــا، ويستحضر تلك الصورة، حتى كأن السامع يشاهدها.."[1].

وقبل ذكر مسائل هذا الموضوع التي تحدث عنها علماء المتشابه، نلحظ أن كلام العلماء في المتشابه اللفظي في صيغ الفعل المـــاضي والمضارع يدور حول تلمس مقام المضارع ومقام الماضي، فيقومون بعملية التقاط الآيات

(١) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ٢/١٤٥.

والإشارات الدالة على أن المعنى في المستقبل يكون مع صيغ المضارع، وهكذا المعنى في الماضي يكون مع صيغ الماضي.

فمن الآيات التي وردت في هذا الموضوع قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ..﴾:٥٧، وقوله في سورة الفرقان: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ..﴾:٤٨.

أما عن مجيء الفعل مضارعاً للمستقبل في آية الأعراف؛ فـ"لأن قبلها قوله: ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿٥٥﴾ وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾: ٥٥ــ٥٦، فكان في ذلك بعث على الدعاء والتضرع وتعليق الخوف والطمع بما يكون منه من الرحمة وصنوف ما رزق الله الخلق من النعمة، فكان لفظ المستقبل أشبه بموضع الخوف والطمع للداعين وأدعى لهم إلى الدعاء.

وأما في سورة الفرقان ومجيء هذا فيها بلفظ الماضي، فلأن قبل الآية: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا ٱلشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا ﴿٤٥﴾ ثُمَّ قَبَضْنَٰهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا ﴿٤٦﴾ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِبَاسًا وَٱلنَّوْمَ سُبَاتًا وَجَعَلَ ٱلنَّهَارَ نُشُورًا ﴿٤٧﴾ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ..﴾:٤٥ــ٤٧، فلما عدد أنواع ما أنعم به وكان إرسال الرياح في جملته عدّه بعد ما تقدمه وأخبر منه عما فعله وأوجده"[(١)]. وهذا هو توجيه الخطيب الإسكافي. وقد وافقه عليه الكرماني، وأبو يحيى الأنصاري[(٢)].

فالآيات التي تقدمت آية الأعراف كلها أفعال إما طلب فعل في الحاضر أو المستقبل، أو كف عن فعل في الحال والاستقبال، بينما جاءت الآيات التي تقدمت آية الفرقان بأفعال ماضية، لأن سياق الآيات يحكي ذلك الواقع.

أما تعليل ابن الزبير الغرناطي فقد جاء موافقاً لما ذكره الإسكافي في آية

---

(١) درة التنزيل: ٨٠ــ٨١.

(٢) انظر: البرهان: ١٨٦، وفتح الرحمن: ١٤١.

الفرقان، أما آيـــة الأعراف فيرى أن المضارع على بابه من إفادة التجدد والحدوث، وهو المناسب لمعنى تجدد إرسال الرياح وإنزال الغيث[1]. وقد جمع ابن جماعة القولين باختصار شديد، وإن كان يميل لرأي الإسكافي[2]. وكلا التخريجين مقبول، فالآية جاءت مستقبلاً لتتوافق مع ما ذكر قبله، كما قال الخطيب الإسكافي، وأيضاً تفيد التجدد والحدوث لمناسبة المعنى كما قال الغرناطي، والأسرار البلاغية لا تتزاحم.

ومن الآيات المتشابهة قولـــه تعالى في سورة الأنعام: ﴿..وَلَلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ..﴾: ٣٢، وفي الأعراف: ﴿..وَٱلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَۚ﴾: ١٦٩، أما في سورة يوسف: ﴿..وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ..﴾: ١٠٩، فورد الفعل بلفظ المضارع في سورتين، والماضي في واحدة.

وقد انفرد ابن الزبير بتخريج ذلك، وهو قريب من تخريجه للموضع السابق، فلفظ (يتقـــون) ورد في السورتين على بابه، وهو إفادة التجدد. وعن آية يوسف يقول: "تقـــدم قبله قـــوله تعالى: ﴿أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾، والحاصل منه أنهم ظلموا أنفسهم فأهلكوا، ولو اتقوا لنجوا، فناسب هذا المعنى المقدر ورود الماضي في قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ﴾ أوضح مناسبة"[3].

وإذا نظرنا إلى آية سورة يوسف وجدنا أنهـــا تتحدث عن حال مضت ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِم مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰٓۗ أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۗ..﴾: ١٠٩، فناسب ذلك التعبير بلفظ الماضي، وهذه نظرة في تناسب السياق، وتلاؤم الألفاظ.

ومما ورد في هذا الموضوع تخريج الكرماني للفظي (أبلغكم) و(أبلغتكم) في الأعراف، حيث ورد لفظ المستقبل في قصة نوح وهود عليهما السلام، يقول الله تعالى: ﴿أُبَلِّغُكُمۡ رِسَٰلَٰتِ رَبِّي..﴾: ٦٢و٦٨، وفي قصة صالح وشعيب

---

(١) انظر: ملاك التأويل: ١/٤٩٨ــ٥٠١.

(٢) انظر: كشف المعاني: ١٧٦ــ١٧٧.

(٣) ملاك التأويل: ١/٤٥٠.

بلفظ الماضي: ﴿لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ..﴾:٧٩و٩٣، يقول الكرماني: "لأن ما في قصة نوح وهود وقع في ابتداء الرسالة، وفي قصة صالح وشعيب وقع في آخر الرسالة، ودنو العذاب، ألا تسمع قوله: ﴿فَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ﴾ في القصتين"[١]. وقد وافقه الأنصاري، ونقل كلامه كعادته[٢].

والكرماني رحمه الله في هـذا التعليل الموجز يشير إلى سر دقيق اعتمد فيه على فهم سياق الآيات، ففي قصة نوح وهود عليهما السلام البلاغ لا زال في بدايته، فجاء التعبير بلفظ المستقبل في أول الرسالة، فلا زال هناك فسحة في البلاغ والدعوة والنصح، أمـا في قصة صالح وشعيب عليهما السلام، فالبلاغ جاء بعد قوله: ﴿فَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ﴾ وهذا يعني أنهما قد بلغا رسالة ربهما، وبلغ بهما الجهد في دعوة قومهما، وبلّغا رسالة ربهما التي أمرا بتأديتها على أكمل وجه، حتى فرغا من البلاغ، ولهذا جاء الفعل الماضي ﴿أَبْلَغْتُكُمْ﴾ بعد قوله: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ﴾، وقوله: ﴿فَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَا قَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ﴾، إنها إحدى الومضات الجيدة التي يقدمها لنا الكرماني رحمه الله.

ومن وقفات علماء المتشابه اللفظي في موضوع صيغة الماضي والمضارع وقفتهم عند قول الله تعالى في سورة الأنعام: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾:١١٧، وبيان سر التعبير بالمضارع (يضل)، بينما ورد الفعل بصيغة الماضي في آيات أخرى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ..﴾[٣].

ينظر الخطيب الإسكافي لآيـة الأنعـام فيجـد الآيـة التي قبلها قـد بدأت بأداة الشرط (إن) وهي للمستقبل وفعلها وجوابها يفيـدان التحذير من طاعـة أكثر من في الأرض، لأنهم يضلـون ولا يتبعـون إلا الظـن ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾:١١٦، وهـذا ناسبه أن يقـول:

---

(١) البرهـان: ١٨٩ـ١٩٠.

(٢) انظر: فتح الرحمن: ١٤٣.

(٣) سورة النجم، آية: ٣٠، والقلم آية: ٧.

﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾، يعني في المستقبل، كما هو سياق الآية، ثم جاء الأمر في قوله: ﴿فَكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾: ١١٨ وقوله: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُواْ﴾: ١١٩، وهو مستقبل، وهكذا جرى معنى الاستقبال في الآية وما قبلها وما بعدها، أما آية النجم فتعرض عقائد فاسدة كتسمية الملائكة بالأنثى، فيؤمر عليه السلام بالإعراض عنهم، وأن هذا مبلغهم من العلم ثم يجيء التعبير بقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾، وهكذا آية سورة القلم، فقبلها ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۝ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾: ٥ـ٦، وهذا تعريض بهم وتهديد لهم على كذبهم وضلالهم، بعدها جاءت الآية كالتي وردت في النجم لتؤكد هذا المعنى.

يقول الخطيب الإسكافي "..إنه عُبر بصيغة المضارع في آية الأنعام؛ لأن المعنى يقتضي ذلك... وما تقدم الآية وما تأخر عنها يستدعي الإتيان بالفعل المستقبل، فالذي قبلها ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾: ١١٦، وبعدها: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُعْتَدِينَ﴾: ١١٩،... كما أن آيتي النجم والقلم بنيتا على ما تقدمهما، وما تأخر عنهما، فجاء الفعل ماضياً"(١).

وقد وافق ابنُ الزبير، وابنُ جماعة(٢) الخطيبَ الإسكافي رحمهم الله تعالى.

ومما انفرد به ابن الزبير: حديثه عن سبب إيراد الفعل بصيغة المضارع في آية الحجر: ﴿كَذَٰلِكَ نَسْلُكُهُۥ فِي قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾: ١٢، بينما جاء الفعل بصيغة الماضي في الشعراء: ﴿كَذَٰلِكَ سَلَكْنَٰهُ فِي قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾: ٢٠٠. وهو يؤكد دلالة الماضي والمضارع الزمنية، فقد نظر ابن الزبير الغرناطي للآيتين من خلال سياق السورتين، فسورة الحجر تناولت من أولها أخبار المكذبين من كفار قريش وما يحملونه من عداوة للرسول ﷺ، ورسالته، فجاء التعبير في الآية بلفظ المضارع المشعر باستمرار عداوتهم، أما آية الشعراء فتقدمها ذكر

---

(١) انظر: درة التنزيل: ٧٠ بتصرف.

(٢) انظر: ملاك التأويل: ١/٤٧١ـ٤٧٢، وانظر: كشف المعاني: ١٦٦.

أحوال الأنبياء مع أقوامهم كنوح وهود وصالح ولوط وشعيب وموسى عليهم السلام، بعد ذلك جاء الحديث عن القرآن الكريم، وأنه تنـزيل من رب العالمين، ثم جاء بعد ذلك قوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾:١٩٦، فالكتب السابقة تصدقه، وهو كائن فيها باسمه ووصفه، ثم جاءت الآية ﴿كَذَٰلِكَ سَلَكْنَٰهُ﴾، فلأجل ذلك ناسب ذكر الماضي في الآية.

يقول ابن الزبير: "..تقدم في آية الحجر قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾:٦، وهو قول العتاة من كفار قريش... ولم يتقدم في هذه السورة إخبار بحال غيرهم من مكذبي الأمم سوى التعريف بأن كل قرية أهلكت فبأجل معلوم... فورد هنا (نسلكه) بلفظ المبهم؛ لأن الإخبار عن كفار قريش ممن استمر على كفره، فهو حالهم وقت نزول القرآن وبعده، وقوله: (نسلكه) مشعر باستمرار حالهم وموافاتهم على ذلك، وقد تأكد هذا بوصفه بالإجرام، وتسجيل حالهم السيئ بقوله: (لا يؤمنون)، وأداة لا نافية للمستقبل فناسب هذا لفظ المبهم المضارع.

أما آية الشعراء فقد تقدمها ذكر قوم نوح وهود وصالح ولوط وشعيب وغيرهم من الأمم المكذبين، بعد سلوك ما ذكره سبحانه أنه في زبر الأولين ـــ أي: القرآن ـــ في قلوبهم، فلما تقدم أمرها أولاً، وانقطعت أزمانها، وقعت العبارة بالماضي، فقال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ سَلَكْنَٰهُ﴾، ولم يناسب هنا غير الماضي.."[1].

ويرى ابن عاشور أن "المعنى في الآيتين واحد، والمقصود واحد، وأن وجه اختيار المضارع في الحجر أنه دال على التجدد لئلا يتوهم أن المقصود إبلاغٌ مضى، وهو الذي أبلغ لشيع الأولين لتقدم ذكرهم، فيتوهم أنهم المراد بالمجرمين مع أن المراد كفار قريش. وأما آية الشعراء فلم يتقدم فيها ذكر لغير كفار قريش فناسبها حكاية وقوع هذا الإبلاغ منذ زمن مضى.."[2].

---

(١) ملاك التأويل: ٢/٧٢٣ـــ٧٢٥.

(٢) التحرير والتنوير: ١٩/١٩٤.

وهو قريب من تعليل ابن الزبير

ومما تحدث عنه علماء المتشابه وغيرهم: الحديث عن السور المفتتحة بـــ (سبّح لله)، و (يسبح لله)، وقد ورد لفظ الماضي في أول سورة الحديد، أما لفظ المضارع فورد في أول سورة التغابن والجمعة.

ويوضح ابن الزبير الفرق بأن دلالة (سبّح) هي الماضي، أما (يسبح) فالحال والاستقبال، وحين نضمهما معاً يحرزان الاستمرار والدوام والماضي والحاضر. يقول: ''أن[1] لفظ الماضي في (سَبَّحَ)، ولفظ المضارع في (يُسَبِّحُ) يحرزان الاستمرار والدوام ، ولا تحرز إحدى العبارتين ذلك[2] بالتأويل والتقدير فكان الجمع بين محرزي ذلك أولى ... وكان ورود أكثرها على التعبير بالماضي؛ لأنه أوضح في استحكام الثبات وامتداده''[3]، ومع هذا لم يوضح لماذا اختصت هذه بالماضي، وتلك بالمضارع؟

وقد سبق الزمخشريُّ والفخرُ الرازي[4] ابنَ الزبير إلى هذا التخريج.

أما الكرماني فله رأي مختلف ؛ إذ نظر إلى جميع صيغ الفعل (سبّح)، وذكر أن هذه الكلمة استأثر الله بهـــا، فبدأ بالمصدر (سبحان) في سورة الإسراء؛ لأنه الأصل ثم بالماضي (سبح)؛ لأنه أسبق الزمانين، ثم بالمستقبل (يسبح)، ثم بالأمر في ســـورة الأعلى. فهذه الصيغ الأربع (المصدر والماضي والمضارع والأمر) تستوعب هذه الكلمة من جميع الجهات[5]. وقد أخذ أبو يحيى الأنصاري كلام الكرماني ونقله[6]. أما ابن جماعة فقد أخذ

(١) وعبارة الغرناطي في «ملاك التأويل»: ''والجواب .... أن''.

(٢) كذا في الأصل من «ملاك التأويل» ولعله يعني ''إلا بالتأويل''.

(٣) ملاك التأويل: ٢/١٠٧٠.

(٤) انظر: الكشاف:٤/٦٠، وانظر: التفسير الكبير:٢٩/١٧٩ـــ١٨٠.

(٥) انظر: البرهان:٣٤١.

(٦) انظر: فتح الرحمن: ٤١٢..

توجيه ابن الزبير واختصره[1]. ووافق كل من: أبي حيان، والألوسي، وابن عاشور، الزمخشري وابن الزبير[2].

وحين نتأمل سياق السور التي افتتحت بـ (سبح)، و(يسبح) نلحظ أمراً ظاهراً في سياق مبنى السورة، فالآية التي ورد فيها اسم السورة تمثل الغرض الأساس منها، ولهذا نجد التناسب بين مطلع السور المفتتحة بـ (سبح)، و(يسبح)، والآية التي ورد فيها اسم السورة من حيث الدلالة على الماضي والحال والاستقبال، فآية الجمعة: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلْبَيْعَ..﴾:٩، ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُواْ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾:١٠، ﴿وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا..﴾:١١، فهذه أوامر تجري في المستقبل إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

أما آية التغابن فهي: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ ٱلْجَمْعِ ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلتَّغَابُنِ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّـَٔاتِهِۦ وَيُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ..﴾:٩، وهذا أمر مستقبل، فناسب السورتين الافتتاح بلفظ المستقبل (يسبح).

أما سورة الحديد التي افتتحت بلفظ الماضي، ففيها: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ﴾:٢٥، فالآية مؤسسة على الماضي فجاء المطلع به، وكذلك سورة الحشر جاءت بلفظ الماضي، لمناسبة قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مِن دِيَٰرِهِمْ لِأَوَّلِ ٱلْحَشْرِ..﴾:٢، والله تعالى أعلم.

الاختلاف في صيغ الفعل الماضي:

إن الحديث عن الصيغ المشتقة من الفعل الماضي ــ وأقصد تنوع صيغ الفعل الماضي التي ترجع إلى مادة واحدة، كأنزل ونزّل، وأنجى ونجّى ــ

---

(١) انظر: كشف المعاني: ٣٥٠.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٢١٧/٨، وروح المعاني: ١٦٦/١٤، والتحرير والتنوير: ٢٦٠/٢٨.

حديث يطول، نظراً لأن الآيات المتشابهة في هذا الموضوع كثيرة، فهذا الموضوع ليس كموضوع الاسم والفعل، أو صيغة الماضي والمضارع، فهو يحتوي على صيغ كثيرة، كل صيغة لها معناهـــا ودلالتها، والمتكلم حين يأتي بإحدى صيغ أبنية الاشتقاق الكثيرة في أثناء حديثه يؤكد معنى بيانياً يريده وغرضاً بلاغيّاً يقصده..

وقد ورد في القرآن الكريم آيات متشابهة في ألفاظها مختلفة من حيث بناء الصيغة التي ترجع لمادة واحدة، وعددها أحد عشر موضعاً، تناولها علماء المتشابه بالتحليل والتعليل، وسنتحدث عنها بالتفصيل إن شاء الله تعالى.

فمن ذلك ـــ وقد تكرر في عدة مواضع في القرآن الكريم ـــ لفظ (أنزل)، و(نزّل). وحديثهم حول اللفظين يدور حول أن (أنزل) يعني الإنزال جملة واحدة، و(نزّل) تعني التنـــزيل المنجم، الذي يقتضي تفصيل المنـــزل وتنجيمه، وقد لا حظ العلماء أن أنزل تأتي بمعنى نزّل وكذلك العكس، وذلك حين يذكر الكتاب مفرداً، أما حين تذكر الكتب المنـــزلة في سياق واحد فإن ذلك يتطلب اختلاف الصيغ، واستعمال كل واحد في معناه الخاص به، ويعد ابن الزبير أبرز من تتبع هذه المسألة وقام بتحليلها.

وسأبدأ بآية تحدث عنها كثير من العلماء، لتكون مدخلاً لنا إلى هذه المسألة، وفيها يظهر لنا المراد من اختلاف الصيغتين، يقول المولى سبحانه في أول سورة آل عمران: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾ :٣، فقد خصص الكتاب وهو القرآن الكريم بلفظ (نزّل) بالتضعيف، بينما ورد الفعل مع التوراة والإنجيل بدون تضعيف.

فابن الزبير يرى أن لفظ (نزّل) يقتضي التكرار لأجل التضعيف، تقول: (ضَرَبَ) لمن وقع عليه الضرب مرة واحدة، ويحتمل الزيادة، والتقليل أنسب وأقوى، أما (ضرّب) بتشديد الراء فلا يقال إلا لمن كثر ذلك منه.

فلفظ (نزّل عليك الكتاب) في الآية يشير إلى تفصيل المنـــزل وتنجيمه حسب الدعاوي، وأنه لم ينـــزل دفعة واحدة، وأما لفظ (أنزل) فلا يعطي

ذلك، وإن كان ذلك محتملاً، وكذا جرى في أحوال هذه الكتب، فإن التوراة إنما أوتيها موسى عليه السلام جملة واحدة في وقت واحد. وأوضح أن هذه الآيـــة مشابهة لآية النساء: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِن قَبۡلُۚ﴾:١٣٦، والمراد التوراة، ثم بيّن أنه إذا ذكر أحد هذه الكتب مفرداً عن غيره لم يُنْكر وروده بلفظ (أنزل) أو (نزّل) لأنهما يكونان بمعنى واحد، أما حين يجتمع ذكرهما مفصحاً باسم كل واحد أو بأداة العهد فلا يكون إلا على ما تقرر[١].

ووافق ابن جماعة ابن الزبير واختصر رأيه، وله توجيه آخر هو: أن التنويع بين الصيغتين للاحتراز من كثرة التكرار[٢]، وهذا التوجيه بعيد، ولا يحمل الفروق بين الصيغتين ، فليس بالقول المرضي، ووافقهما الأنصاري الذي نقل التوجيهين[٣].

وقد سبق الزمخشريُّ ابنَ الزبير إلى هذا التخريج، ولكن باختصار، يقول رحمه الله: "فإن قلت: لم قيل نزّل الكتاب، وأنزل التوراة والإنجيل؟ قلتُ: لأن القرآن نزل منجماً، ونزل الكتابان جملة"[٤]، وقام ببيانه وتوضيحه ابن المنيّر في حاشيته على الكشاف فقال: "لأن فعّل صيغة مبالغة وتكثير، فلما كان نزول القرآن منجماً كان أكثر تنـــزيلاً من غيره، لتفرقه في مرار عديدة، فعبّر عنه بصيغة مطابقـــة لكثرة تنـــزيلاته، وعبر عن الكتابين بصيغة خلية عن المبالغة والتكثير، والله أعلم"[٥].

والحق أن هذا الكلام المتقدم مؤسس على فروق الدلالة في اللغة، حيث خص المضعف بالمنجم، لأنـــه كثر تنـــزيله، أي أن مع كل نجم تنـــزيلاً،

---

(١) انظر: ملاك التأويل: ١/٢٨٦ـــ٢٨٨.

(٢) انظر: كشف المعاني: ١٢٣ـــ١٢٤.

(٣) انظر: فتح الرحمن: ٥٩.

(٤) الكشاف: ١/٤١١.

(٥) حاشية ابن المنير على الكشاف: ١/٤١١.

وصيغة فعّل تدل على الكثرة. كما أشار إلى هذا التخريج الراغب الأصبهاني (ت٥٠٢هـ)، وأبو حيان[1].

ويـــرى ابن عاشور أن التضعيف يـــؤذن بقـــوة الفعـــل في كيفيته أو كميته[2]، وهذه الإشارة فيها إضافة لمعنى (نزّل)، زيادة على معنى التنجيم الـــذي ذكره العلماء، وهـــو أن القرآن الكريم قـــد استوعب الكتب التي بين يديـــه وزاد، فهو أكثرها علماً وأوسعها وأشملها، وصدق الله القائل: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً﴾.

ومن الآيات المتشابهة في مسألة (نزّل) و(أنزل) ما جاء في سورة الأنعام يقول تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِّن رَّبِّهِ..﴾:٣٧، بينما جاء الفعل بالهمزة في العنكبوت ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِّن رَّبِّهِ﴾: ٥٠.

ويوضح ابن الزبير سبب الاختلاف معتمداً على ما تقدم الآيتين فيقول: "لما تقدم قبل آية الأنعام ذكر دلائل من خلق السموات والأرض، وجعل الظلمات والنور، والتنبيه بحال من كذب وعاند، إلى ما تبع ذلك من الآيات التي يحتاج فيها إلى النظر، وإعمال الفكر والاعتبار، وكان مظنة لتغييظ الجاحد، فطلبوا آية تبهر..فافتتحوا فيما ذكره سبحانه عنهم بأداة لولا التحضيضية حرصاً على ما طلبوه، وأتوا بالفعل مضعفاً لما أرادوه من التأكيد، فقالوا: نزّل، وأفردوا آية لمـــا قصدوه من أنه عليه الصلاة والسلام جاءهم[3] بآية واحدة من الضرب الذي طلبوه،وهذا مناسب.

أما آية العنكبوت... فلم يتقدمها من التهديد وشديد الوعيد ما تقدم آية الأنعام، فناسب ذلك ورود الفعل غير مضعف. أما جمع آيات فلأنه تقدمها ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ ۚ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا..﴾: ٤٩، وتأخر

---

(١) انظر: المفردات في غريب القرآن: ٧٤٥، وانظر: البحر المحيط: ٣٧٨/٢.

(٢) انظر: التحرير والتنوير: ١٤٧/٣ـــ١٤٨.

(٣) كذا في «ملاك التأويل» ولعل السياق يقتضي "ما جاءهم".

بعدها: ﴿قُلۡ إِنَّمَا ٱلۡأٓيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِۖ﴾، فلم يكن ليناسب بعد اكتناف هذه الجموع توحيد آية..."[1].

وهذا التوجيه من ابن الزبير توجيه يختلف عن توجيه الموضع السابق، فمع أنه ربط آية الأنعام بسياق السورة من أولها، إلا أنه استخرج فائدة من صيغة (نزّل) غير معنى التنجيم والتكرار الذي تقتضيه الصيغة، فقد لحظ رحمه الله عظمة الآية المنـــزلة التي طلبوها أن تكون باهرة، ولفظ التوكيد الذي ذكره، أراد به توكيد التنـــزيل، وهو وإن اتجه إلى توكيد الفعل، فإنه لا محالة يجري عليه توكيد الآية الباهرة التي طلبوها، ولهذا قال: "فطلبوا آية تبهر.. فافتتحوا فيما ذكره سبحانه عنهم بأداة لولا التحضيضية حرصاً على ما طلبوه، وأتوا بالفعل مضعفاً لما أرادوه من التأكيد"، فهم أرادوا الآية الباهرة، التي لا يحتاج في إدراكها إلى نظر، واستدلال، وكأنهم أرادوا الآية الملجئة، والتي تظل أعناقهم لها خاضعين، كما قال تعالى في الشعراء: ﴿إِن نَّشَأۡ نُنَزِّلۡ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةٗ فَظَلَّتۡ أَعۡنَٰقُهُمۡ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾: ٤، وقد ورد في السور آيات عن هـــذا الأمر، كقوله في أول السورة: ﴿وَلَوۡ أَنزَلۡنَا مَلَكٗا لَّقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾: ٨، وقوله في آخـــرها: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ أَوۡ يَأۡتِيَ رَبُّكَ أَوۡ يَأۡتِيَ بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَۗ﴾: ١٥٨، وبهذا يتضح لنا مرادهم من الآية التي طلبوا في آية الأنعام، كما يتضح لنا فطنة ابن الزبير رحمه الله لهذا المعنى.

أما آية العنكبوت فليس فيها شيء من ذلك، فالسياق قبل الآية وبعدها يشير إلى القرآن الكريـــم: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَۚ فَٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يُؤۡمِنُونَ بِهِۦۖ..﴾: ٤٧، ﴿أَوَلَمۡ يَكۡفِهِمۡ أَنَّآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ يُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡۚ..﴾: ٥١، ومرادهم واضح وهو أن القرآن ليس بآيات، وأنه أساطير الأولين، تعالى عما يقولون.

وقد كان توضيح من تقدم ابن الزبير ومن تأخر عنه مقتصراً على كون

---

(١) ملاك التأويل: ٤٥٠ــ٤٥٢ بتصرف.

نزّل بمعنى أنزل، أو أن التنـــزيل بمعنى الإنزال مثل تعليل الزمخشري الذي يقول: "نزّل بمعنى أنزل، وإنما قالوا ذلك مع تكاثر ما أنزل من الآيات على رسول الله ﷺ لتركهم الاعتداد بما أنزل عليه، كأنه لم ينـــزل عليه شيء من الآيات عناداً منهم"(١)، ومثله تعليل أبي السعود: "والتنـــزيل بمعنى الإنزال كما ينبئ عنه القراءة بالتخفيف"(٢).

ومما أشار إليه الكرماني في هـــذه المسألة التشابه بين قوله تعـــالى: ﴿..فِيٓ أَسۡمَآءٖ سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم مَّا نَزَّلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلۡطَٰنٖۚ﴾ الأعراف: ٧١، وقولـــه في ســـورة يوســـف، والنجم: ﴿..أَسۡمَآءٗ سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلۡطَٰنٍۚ..﴾(٣)، فيوضح أن (أفعل) للتعدي، و(فعّل) للتعـــدي والتكثير، فذكر في الموضع الأول بلفظ المبالغة ليجري مجرى ذكر الجملة والتفصيل وذكر الجنس والنوع، فيكون الأول كالجنس وما سواه كالنوع(٤).

كما تكـــرر حديث ابن الزبير حول هـــذه المسألة (كـــون الفعل متعـــدياً بالهمزة أو بالتضعيف)، وذلك حـــول الفعل نزّل وأنزل، وذلك حين تحـــدث عن آيتين متشابهتين في سورة محمـــد ﷺ، يقول الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ كَرِهُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأَحۡبَطَ أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾: ٩، وقولـــه: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُواْ لِلَّذِينَ كَرِهُواْ مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ﴾: ٢٦.

وابن الزبير يبني هـــذا الاختلاف عـــلى ما تضمنته السورة من أولها فيقول: "..المتقدم من أول هذه السورة إلى قوله بعد الآية المتكلم فيها: ﴿وَأَنَّ ٱلۡكَٰفِرِينَ لَا مَوۡلَىٰ لَهُمۡ﴾: ١١، يقصد ممن تضمنته هذه الآي من الكفار غير مشركي العرب من قريش وغيرهم، ولا شك أن كفرهم منسحب على كل المنـــزّل من القرآن وما تقدم نزوله من التوراة وغيرها من الكتب. فلم يكن

---

(١) الكشاف: ٢/١٦.

(٢) تفسير أبي السعود: ٢/١٣٠.

(٣) سورة يوسف، آية: ٤٠، والنجم: ٢٣.

(٤) انظر: البرهان في متشابه القرآن: ١٩١-١٩٢.

ليلائم ذلك عبارة (نزّل) المبينة عن تنجيم المنزل، ولم ينزّل كذلك غير القرآن، وهم ينكرون كل الكتب المنزلة ويكرهونها...

أما الآية الثانية فالمراد بها ذوو النفاق والمرتدون على أدبارهم، ويبين ذلك ما تقدمها من قوله تعالى: ﴿رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ ٱلْمَغْشِىِّ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ..﴾: ٢٠، وهؤلاء هم المنافقون... إلى قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱرْتَدُّوا۟ عَلَىٰٓ أَدْبَٰرِهِم﴾: ٢٥، وإنما هؤلاء قوم كفروا بعد إسلامهم... ولهؤلاء إطلاع على المنزّل من القرآن، وخصوص كراهية له، وهي المهيجة لنفاقهم، فهو الذي كرهوه حقيقة، فقيل هنا: ﴿كَرِهُوا۟ مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ﴾ بلفظ التضعيف..»[1].

ففي هذه المسألة ربط ابن الزبير رحمه الله بين الآيتين و سياق السورة كاملة ، ثم بيّن أن صيغة (نزّل) جاءت مع ذكر أهل النفاق والريب، فهم كفروا بعد إسلامهم، وهم قد عرفوا الحق، وعلموا القرآن، وهذه الصيغة تعني بيان المنزّل، أما الآية الثانية ، وهي في شأن الكفار عموماً غير مشركي العرب وكفار قريش، فناسب ذلك صيغة (أنزل)، لأنهم ينكرون كل الكتب المنزلة ويكرهونها.

وحين ننظر لما سبق بسطه من آيات متشابهة حول لفظي (نزّل) و(أنزل) نجد أن جهد ابن الزبير كان واضحاً ومتميزاً، سواء من حيث حصره للآيات في هذه المسألة، أو من حيث تحليله لكل آية.

ومن الآيات المتشابهة في هذا الموضوع: قوله تعالى في سورة النمل: ﴿وَأَنجَيْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾:٥٣، مع قوله تعالى في سورة فصلت: ﴿وَنَجَّيْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾:١٨، فيرى الكرماني أن (أنجينا) و(نجينا) بمعنى واحد، ولكن خصت آية النمل بأنجينا موافقة لما بعده، وهو: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥٓ﴾:٥٧، وبعدها: ﴿وَأَمْطَرْنَا﴾: ٥٨، و﴿وَأَنزَلَ لَكُم﴾، و﴿فَأَنۢبَتْنَا﴾: ٦٠، وكلها

(١) ملاك التأويل: ٢/١٠٢٢ـ١٠٢٣ بتصرف.

من لفظ (أفعل). وخص آية فصلت بـ(نجّينا) موافقة لما قبله، وهو ﴿وَزَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا﴾:١٢، وبعده ﴿وَقَيَّضْنَا لَهُمْ قُرَنَآءَ﴾:٢٥، وكله على لفظ (فعّل)(١).

إذاً نظرة الكرماني للآية تعتمد على الملاءمة في النظم، والنظر لما تقدم الآية وما تأخر عنها، هذا نظرة منه رحمه الله في السياق الأسلوبي، وهذا ضرب من التلاؤم والتوافق، وكأن الإمام الكرماني يرى أن هذا السياق الخاص بأحوال البناء لا يقتضي صيغاً معينة، كما لا يقتضي المعنى ألفاظاً معينة، وهو هنا يعطي المناسبة اللفظية أهمية كبيرة دون البحث عن المناسبة المعنوية، فهو في توجيهه للآيتين يغفل الفروق في الدلالة اللغوية لصيغة (أفعل)، و صيغة الفعل المضعّف (فعّل) التي سبق الإشارة إليها في المواضع السابقة. وقد وافقه أبو يحيى الأنصاري الذي نقل نص كلامه(٢).

أما ابن الزبير الغرناطي فتحدث عن الصيغتين (نجينا، وأنجينا) في موضع آخر، ففي آية سورة البقرة جاء قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾:٤٩، وفي آية الأعراف: ﴿وَإِذْ أَنجَيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾:١٤١، فأكد أن الوارد في سورة البقرة مقصود به تعدد الإنعام على بني إسرائيل وتوالي الامتنان عليهم ليبين شنيع مرتكبهم في مقابلة ذلك الإنعام بالكفر، فلما كان موضع تعداد نعم وآلاء ذكروا بها ليزدجروا عن المخالفة والعناد، ناسبه التضعيف لإثباته الكثرة... وأيضاً فإن التضعيف في نجّيناكم يناسب التضعيف الوارد بعده في قوله: (يذبّحون)..(٣).

فالإمام الكرماني، والأنصاري يريان أن اللفظين (نجينا وأنجينا) بمعنى واحد، بينما الصواب أن التضعيف يفيد التكثير، ولذلك فإن ابن الزبير لما بيّن الفرق، لم يغفل أيضاً احتمال موافقة اللفظ لما بعده، أو قبله إلا أنه احتمال لا يركن

(١) انظر: البرهان: ٢٨٨.
(٢) انظر: فتح الرحمن: ٣١٠.
(٣) انظر: ملاك التأويل: ١/١٩٨ـ١٩٩ بتصرّف.

إليه دائماً، ولأنه يأتي بعد المطابقة.

ولهذا نرى علماء اللغة يفرقون بين صيغتي (أفعل وفعّل)، يقول سيبويه: "...وقالوا: أغلقت الباب، وغلّقت الأبواب حين كثّروا العمل..وكان أبو عمرو أيضاً يفرق بين نزّلت وأنزلت..وتقول: كسَرها وقطَعتها، فإذا أردت كثرة العمل قلت: كسّرته وقطّعته ومزّقته.."[1].

ويؤكد ابن قتيبة ذلك فيقول: "وتدخل فعّلت على أفعلت إذا أردت تكثير العمل والمبالغة، تقول: أجدت وجوّدت وأغلقت وغلّقت.."[2].

ومن الصيغ التي وردت في المتشابه القرآني : صيغة (فَعِل) و(افتعل)، فجاء في البقرة: ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ..﴾:٣٨، وفي سورة طه: ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾:١٢٣.

خرّج علماء المتشابه الآيتين، فذكر الكرماني أن اللفظين بمعنى واحد، وإنما اختار في طه لفظ (اتبع) موافقة لما قبله في قوله: ﴿..يَتَّبِعُونَ الدَّاعِيَ لَا عِوَجَ لَهُ﴾:١٠٨ [3]، واكتفى بذلك، مع أن ما بين الآيتين أكثر من عشر آيات، وهو تخريج بعيد، وإن كان يدل ظاهراً على عناية الكرماني بسياق بناء السورة، الذي أوضحته في الموضع السابق. وقد وافقه الأنصاري كما هي عادته[4].

أما ابن الزبير فقد كان تعليله أفضل من سابقه، حيث نظر للفرق المعنوي بين الآيتين، معتمداً على السياق الوارد في السورتين فذكر أن السبب في تنويع الفعل مع اتحاد القصتين هو: أن (تبع) و(اتبع) محصلان لمعنى واحد، وأن الأول (تبع) هو الأصل، والثاني فرع عنه لأنه يزيد عليه، وهو مبني على

---

(١) الكتاب: ٤/٦٣ـ٦٤.

(٢) أدب الكاتب: ٤٦٠، وانظر أيضاً: الشافية لابن الحاجب: ١/٩٢، والمغني في تصريف الأفعال لمحمد عبد الخالق عضيمة: ١٠١ـ١٠٧.

(٣) انظر: البرهان: ١٠٨.

(٤) انظر: فتح الرحمن: ٢٦.

زيادة في معنى فعل بمقتضى صيغة افتعل، فعلى هذا ورد تبع من غير تعمّل ولا تكلف ولا مشقة، أما صيغة (افتعل) فتنبئ عن تعمّل وتحميل للنفس، فقدم ما لا تعمّل فيه، وأخر اتبع لمـــا يقتضيه من الزيادة، فقدم الأصل على الفرع. وهذا وجه من وجوه التعليل، وهو جيد، وإن كان لم يحدد السر في اقتضاء الأول للأصل، والثاني للفرع.

وقد أشار إلى ذلك من وجه آخر، فنظر للآيات التي قبلها، وأوضح أن سورة البقرة لم يرد فيها مما كان من إبليس لعنه الله إلا بما أخبر به الله تعالى عنه في قوله: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيۡطَٰنُ عَنۡهَا﴾: ٣٦ من غير تعرض لكيفية تناوله ما فعل، ولا إبداء علة ولا كبير معالجة، فناسب هذا (تبع). وهذا هو الكلام المرضي.

ولما ورد في آيـــة طـــه ذكـــر طريقـــة إغوائـــه بقولـــه لـــه: ﴿هَلۡ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلۡخُلۡدِ وَمُلۡكٖ لَّا يَبۡلَىٰ﴾: ١٢٠، فأفهمت الآية قوة كيد اللعين واستحكام حيلته، حتى احتنك الكثير من الذرية،وحملهم على عبادة الطواغيت، فصار تمييز الحق لا يحصل إلا بمعالجة وتعمل فناسبه (اتبع). فورد كل على ما يناسب معنى ونظماً وإيجازاً بإيجاز، وإطالة بإطالة[1].

وفي ختام حديثه عن الآيتين قال: "...ثم إذا لحظ الترتيب فالجاري على رعيه تقديم ما هو الأصل، وتأخير ما هو الفرع، فقيل في آية البقرة: (فمن تبع) وفي آية طه: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ﴾..."[2]، وابن الزبير أراد بذلك أن كل صيغة وقعت في موقعها المطابق لمعناها، ثم كان تقديم الأصل على الفرع شيئاً جاء تابعاً، وليس هو الأصل في التعليل والبحث عن السر، ولذلك ذكره في آخر كلامه.

أما ابن جماعة فقد اطلع على ما ذكره ابن الزبير، ولم يقف عنده بل

---

(١) انظر: ملاك التأويل: ١/١٩٠ــ١٩٤.

(٢) ملاك التأويل: ١/١٩٤.

زاد في توضيحه، فنظر لفعل آدم عليه السلام في السورتين، فذكر أن صيغة (افتعل) تشعر بالتجديد، ولهذا جاء بعد آية طـه: ﴿وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾:١١٥، وقوله: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾:١٢١، فناسب (من اتّبع) أي: جدد قصد الاتباع[١]. فلابن الزبير فضل السبق، لأنه فتح الباب لابن جماعة، ولابن جماعة فضل حسن التأسي، لأنه أفاد وزاد.

وقد أوضح علماء اللغة أن من معاني صيغة افتعل التصرف والطلب والاجتهاد بمنزلة الاضطراب في تحصيل أصل الفعل[٢].

وقريب مما سبق ما جاء في سورة الكهف؛ إذ ورد فيها موضعان لصيغة (استطاع)، أولهما قوله تعالى في خبر يأجوج ومأجوج: ﴿فَمَا ٱسْطَٰعُوٓا۟ أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا ٱسْتَطَٰعُوا۟ لَهُۥ نَقْبًا﴾:٩٧، والموضع الآخر قوله تعالى على لسان الخضر عليه السلام في ختام قصته مع موسى عليه السلام: ﴿سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾:٧٨، مع قوله بعد التأويل: ﴿..ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾:٨٢.

وقد تحدث عن الموضع الأول علماء المتشابه، فنظر الخطيب الإسكافي للآية من ناحية اللفظ، فلفظة ﴿ٱسْتَطَٰعُوا۟﴾ الثانية في آية (٧٩) تعدت إلى اسم وهو (نقباً) وهذا أخف فجاءت تامة. أما اللفظة الأولى في الآية (اسطاعوا) فتعدت إلى أن وما دخلت عليه (أن يظهروه) من فعل وفاعل ومفعول، وهذا أثقل، فناسب أن يخفف الفعل بحذف التاء.

يقول الإسكافي: "الجواب أن يقال: الثانية تعدت إلى اسم وهو قوله: (نقباً) فخفف متعلقها فاحتملت أن يتم لفظها، أما الأولى فإنها تعلق مكان مفعولها بأن والفعل بعدها، وهي أربعة أشياء: أن، والفعل، والفاعل، والمفعول الذي هو الهاء، فثقل لفظ (استطاعوا)، وكان يجوز تحقيقه حيث

(١) انظر: كشف المعاني: ٩٣.

(٢) انظر: الكتاب لسيبويه: ٧٤/٤، وشرح الشافية للرضي: ١١٠/١.

لا يقارنه مـــا يزيده ثقلاً، فلما اجتمع الثقيلان، واحتملت الأولى التخفيف ألزم الأول دون الثاني الذي خف متعلقه واحتمل"[1].

وتعليل الإسكافي يدور حول خفة اللفظ، وسهولة نطقه، وسلاسة جريانه، وكراهية أن يجمع ثقيلان على اللسان، فلو قلنا: فما استطاعوا أن يظهروه، لكنا قد جمعنا الكلمة التامة (استطاعوا) مع المفعول به المصدر المؤول، وهو مكون من فعل وفاعل ومفعول، ولذلك حذف من الكلمة الأولى ما يجعلها خفيفة فقال: (اسطاعوا)، حتى يأتي اللسان إلى قوله: (أن يظهروه) وهو موفور النشاط لم يبذل جهداً، وذلك بخلاف الجملة الثانية التي لم يحـــذف منها شيء ﴿وَمَا ٱسْتَطَٰعُواْ لَهُۥ نَقْبًا﴾. وقد وافقه الكرماني ونقل كلامه مختصراً[2].

كما وافقهما ابن جماعة[3]، والأنصاري[4].

وأما ابن الزبير فنظر للفظ والمعنى فذكر أن لفظ (استطاع) هو الأصل، وقد تحذف التاء، أو الطاء تخفيفاً. "فجيء أولاً بالفعل مخففاً عند إرادة نفي قدرتهم على الظهور على السد والصعود فوقه، ثم جيء بأصل الفعل مستوفى الحروف عند نفي قدرتهم على نقبه وخرقه،ولا شك أن الظهور أيسر من النقب، والنقب أشد عليهم وأثقل فجيء بالفعل مخففاً مع الأخف، وجيء به تاماً مستوفى مع الأثقل فتناسب...وأيضاً فإن الثاني في محل التأكيد لنفي قدرتهم على الاستيلاء على السد وتمكنهم منه، فناسب ذلك الإطالة، وهذا يفتقر إلى بسط وبيان ، مع أن الأول أولى.."[5].

وابن الزبير في تعليله يلائم بين اللفظ والمعنى، فالمعنى الأثقل وهو النقب

---

(١) درة التنـــزيل: ١٥٨.

(٢) انظر: البرهان: ٢٥٨.

(٣) انظر: كشف المعاني: ٢٤٤.

(٤) انظر: فتح الرحمن: ٢٤٩.

(٥) ملاك التأويل: ٢/٧٩١.

يأتي مع اللفظ الأثقل وهو استطاعوا، بينما جاء معنى الظهور وهو الأخف مع لفظ اسطاعوا، فابن الزبير استفاد من توجيه الإسكافي في مسألة الخفة والثقل، وربطه بالمعنى، وهذا أمر في غاية الدقة.

وقد أشار الزمخشري إلى أن حذف التاء في (اسطاعوا) للتخفيف[1]، وتابعه الفخر الرازي[2]. ووافقهم الألوسي وذكر أن ذلك حذراً من تلاقي المتقاربين في المخرج، وهما الطاء والتاء[3]، وهـذا تعليل عام لا ينظر إلى موقع اللفظ ومعناه المؤمل، والذي سبق أن أوضحته في توجيه الخطيب الإسكافي، وابن الزبير الغرناطي.

وأشار ابن عاشور إلى أن المخالفة بين الصيغتين هي للتفنن تجنباً لإعادة لفظ بعينه مع وجود مرادفه، وابتدئ بأشهرهما استعمالاً، وجيء بالثانية بالفعل المخفف؛ لأن التخفيف أولى به إذا كرر. وهـذا كلام لا يعتد به بل لا يحسن الإقرار به. أما إشارته التي تستحق الذكر حول هذه الآية، وإن كانت مستفادة من تخريج ابن الزبير فهي قوله: "ومن خصائص مخالفة مقتضى الظاهر هنا إيثار فعل ذي زيادة في المبنى بموقع فيه زيادة في المعنى، لأن استطاعة نقب السد أقوى من استطاعة تسلقه، فهذا من مواضع دلالة زيادة المبنى على زيادة في المعنى"[4]، وهذا معنى كلام ابن الزبير.

أما الموضع الآخر في سورة الكهف، وهو ما سبق أن أشرت إليه، في قصة الخضر مع موسى عليهما السلام ﴿سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾:٧٨، والآية الثانية قوله بعد التأويل: ﴿..ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾:٨٢، فقد ذكر الإمام الكرماني أن سبب مجيء الفعل (تستطع) في الأول، لأنه الأصل،

---

(١) انظر: الكشاف: ٤٩٩/٢.
(٢) انظر: التفسير الكبير: ١٤٦/٢١.
(٣) انظر: روح المعاني: ٣٣٧/٨.
(٤) التحرير والتنوير: ٣٨/١٦.

وجاء في ختام القصة (تسطع) على التخفيف، لأنــه الفرع، وقال: "جاء به في الأول على الأصل، وفي الثاني (تسطع) على التخفيف، لأنه الفرع"[1]، ووافقه ابن جماعة الذي نقل نص كلامه وتابعهما أبو يحيى الأنصاري رحمهما الله تعالى[2].

وقد ذكر الألوسي أن الحذف للتخفيف لما تكرر في القصة فناسبه ذلك، وذكر تعليلاً آخر للفظ (تسطع) وهو: أنه لما خفّ على موسى عليه السلام ما لقيه ببيان سببه، خص بذلك[3]. وهذا توجيه فيه تأمّل وبعد نظر؛ لأنه بني على هذه الملاحظة اللطيفة، وهي أن موسى عليه السلام لما فسّر لــه الخضر ما كان مبهماً، لا يعرف له وجهاً خفّ عنه ما كان يعانيه من أفعال غريبة عليه.

وشيء آخــر يهدينا إليه تعليل الألوسي، وهــو أن اللفظ المخفف وقــع عليه النفي، يعني نفى عنه الاستطاعة المخففة، أي هــو لم يصبر ولم يتحمل أي قــدر من التحمل، لأنــه عليه السلام كان يبادر الخضر بالاستنكار والتعجب ﴿أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا..﴾، ﴿أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ..﴾، ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا..﴾، والخضر قــد اشترط عليــه إن صحبه ألا يسأله عن شيء حتى يحدث لــه منه ذكراً، فيقول لــه في المــرة الأولى: ﴿أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا..﴾، وفي المرة الثانية: ﴿أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا﴾، وفي هذه المرة زاد حرف اللام للتوكيد، وهو فيها يكرر نفي الاستطاعة، وفي النهاية ذكر أنه لم يسطع أي قدر من الاستطاعة.

أمــا ابن عاشور فذكر أن المخالفة بين اللفظين تفيد التفنن تجنباً للإعادة[4]، وهو توجيه كما بينت سابقاً لا يعتد به، لأنه يتعارض مع ذكر

---

(١) البرهان: ٢٥٨.

(٢) انظر: كشف المعاني: ٢٤٤، وفتح الرحمن: ٢٤٩.

(٣) انظر: روح المعاني: ٨/٣٣٧.

(٤) انظر: التحرير والتنوير: ١٦/١٥.

المتكرر في كتاب الله تعالى.

ولي وقفة مع ابن عاشور رحمه الله في هذا التوجيه، لأنه يكرر ذلك في تفسيره القيّم، ويعد هذا الأمر مقصداً بلاغياً، وأنه أحد أسرار كتاب الله تعالى، وهـذا يخالف رأي المحققين البلاغيين؛ فكل لفظة، وكل حال من أحوال اللفظ له سره ومغزاه، وله دلالته، والمولى سبحانه يفتح على من يشاء أبواب المعرفة، فما يجهله هذا العالم قد يأتي به عالم آخر.

ومسألة التفنن لا تقبل في نقد الأديب المقتدر والشاعر المتميز، فكيف بكتاب الله تعالى الذي حوى الإعجاز، وملك البلاغة؟ ونحن حين نحكم بذلك نؤكد خلو النص من الأسرار، والدقائق البلاغية والبيانية، إلا أن الصواب هو أن وراء هذا التفنن أمراً قد خفي علينا، وقد يهيئ الله من يخرجه، ويبرزه في صورته التي تليق به.

ومن الآيات المتشابهة في مسألة الاختلاف بين صيغ الفعل في الآيات التي وردت فيها أفعال أدغمت بعض حروفها، وفي أخرى فُك الإدغام منها، وهو ما عبّر عنه ابن الزبير بـ (المضارعة اللفظية)، وفيها حقيقة عناية بتشاكل الألفاظ وتقاربها، وقد كان لعلماء المتشابه اللفظي وقفات محمودة تثري البحث في إعجاز القرآن الكريم.

فمن الآيـات المتشابهة في هـذا قولـه تعالى في سـورة الأنعـام: ﴿فَأَخَذْنَٰهُم بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ﴾:٤٢، فورد لفظ (يتضرعون) بدون إدغام لتاء الافتعال في الضاد، بينما جاء الفعل في آية سورة الأعراف مدغماً: ﴿.. إِلَّآ أَخَذْنَآ أَهْلَهَا بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ﴾:٩٤.

تناول هـذا الموضع الإمـام الكرماني بطريقة موجزة، فـذكر أن السبب في فك الإدغام في الأولى هـو موافقة ما بعـدها وهـو قوله: ﴿فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُواْ﴾ : ٤٣، ومستقبل (تضرعوا) يتضرعون[١]،

(١) انظر: البرهان: ١٧١.

وهذه الإشارة من الكرماني تؤكد شدة عنايته بالتلاؤم اللفظي، واستخراج المناسبة اللفظية من النص، وأن هــذا التلاؤم ممتد في السورة كلها، ويرى هذا وجهاً من وجوه البلاغة وأحد أسرارها.

وقد أخذ ابن الزبير هذه الإشارة وبسطها في كتابه فقال: "العرب تراعي مجاورة الألفاظ فتحمل اللفظ على مجاوره لمجرد المضارعة اللفظية وإن اختلف المعنى، ومنه الإتباع في (ينوءك ويسوءك)، ثم نقل كلاماً لسيبويه حول (ينوءك ويسوءك)، قال: "قال سيبويه ــ رحمه الله ــ: وقد ذكر بعض ما تُتبع فيه العرب، وتحمل اللفظ على مــا قرن به، ولو أفرد عنه لم ينطق به كذلك فقال: "كما أن ينوءك يتبع يسوءك)[1]، يريد أنك تقول: يُنيئك بضم الياء وكسر النون متعدياً على مثال يزيلك... فإذا ذكرته بعد يسوءك أتبعته إيــاه فقلت: يسوءك وينوءك مع اختلاف المعنى، فهم فيما اتفق معناه من هذا أحرى أن يفعلوا ذلك".

ثم قال ابن الزبير: "..وماضي الفعل من الضراعة لا إدغام فيه، إنما تقول: تضرّع إذ لا حرف مضارعة فيه يسوّغ الإدغام، فلما ورد الماضي (تضرعوا).. ورد الأول مفكوكاً غير مدغم، فقيل: يتضرعون، رعياً للمناسبة، أمــا آية الأعراف فلم يرد فيها ما يستدعي هذه المناسبة، فجاء مدغماً على الوجه الأخف"[2].

وقد وافق أبو يحيى الأنصاري الكرماني ونقل كلامه[3].

ويمكن أن نلحظ في الآيتين أمراً معنوياً، فلا يقف التعليل عند الجانب اللفظي، لأن تعليلهم قائم على النظر في المناسبة اللفظية فقط كما بينوا، ولكننا حين نتأمل السياق المتقدم للآيتين نجد أن استعمال الكلمة من غير

---

(١) الكتاب: ٣٣٢/١.

(٢) ملاك التأويل: ٤٥٥/١ــ٤٥٦.

(٣) انظر: فتح الرحمن: ١٢٢.

إدغام جاء في وصف أمم، وبالإدغام في وصف قرية واحدة، فناسبه الإدغام الذي يعد أحد وجوه اختصار اللفظ. وآية الأنعام تتحدث عن الأمم الذين كذبوا أنبياءهم، فهي تعم وتشمل تلك الأمم: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَخَذْنَاهُم بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ﴾: ٤٢، فمرجع الضمير في (فأخذناهم)، و(لعلهم) يعود إلى الأمم التي كذبت، كما أشارت إلى ذلك آية أخرى تقدمت هذه الآية: ﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا وَأُوذُوا حَتَّىٰ أَتَاهُمْ نَصْرُنَا...﴾: ٣٤، فلما كان الحديث عن تلك الأمم، وهم أعداد كثيرة جاء الفعل (يتضرعون) بعدم الإدغام للدلالة على ذلك. أما آية الأعراف وهي قوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّبِيٍّ إِلَّا أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ﴾: ٩٤، والضمير في ﴿لَعَلَّهُمْ﴾ يعود للقرية، وهذه الآية أيضاً تقدمتها قصة مدين، ومدين قرية من القرى، فلما كان الحديث في هذه الآية مع أهل القرية وهو أقل، جاء التعبير بالكلمة المدغمة (يضَّرعون)، وفرق بين تضرع الأمم، وتضرع القرية.

ومن المواضع أيضاً ما ورد في سورة الأنفال: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾: ١٣، حيث فُك الإدغام في لفظ (يشاقق)، بينما جاء في سورة الحشر مدغماً: ﴿وَمَن يُشَاقِّ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾: ٤، فما تعليل ذلك؟

يرى الخطيب الإسكافي أن الأصل في هذه المسألة إذا قويت الحركة في القاف أن تدغم؛ لأن ثاني المثلين إذا تحرك بحركة لازمة وجب إدغام الحرف الأول في الثاني، فتقول: (اردد) بالإظهار، ولا يجوز ارددا، وارددوا، ارددي، وإنما يقال: ردا، ردوا، وردي، وهذا ما حصل في آية الحشر، حيث تحركت القاف بحركة لازمة، والألف واللام في لفظ الجلالة لازمان، فوجب الإدغام. أما آية الأنفال فكان لانضمام لفظ (ورسوله) عطفاً على لفظ الجلالة أثر في فك الإدغام، فتقدير العطف: ومن يشاقق رسول الله، لأن العطف على نية تكرار العامل[1].

---

(١) انظر: درة التنزيل: ٢٧٣.

وعلى هذا نفهم أن القاف الثانية إذا كانت حركتها لازمة وجب الإدغام، وهي في الحشر لازمة، لأن بعدها لفظ الجلالة، والألف واللام في لفظ الجلالة لازمة، وهذا يعني السكون الناشئ عن اجتماع لام التعريف مع اللام التي هي في لفظ إله، وبما أن السكون في اللام المشددة لازم فالحركة في القاف قبلها كذلك لازمة، فوجب الإدغام، أما آية الأنفال فالأصل أن تكون الحركة أيضاً لازمة، لأن القاف الثانية بعدها لفظ الجلالة، ولكن وجود عطف (رسوله) جعل الفعل (يشاقق) كأنه واقع على المعطوف، مثل ما هو واقع على المعطوف عليه، فتقول: ومن يشاقق رسوله، وبذلك لا تكون حركة القاف الثانية لازمة، لأن لزومها كان تفادياً من التقاء الساكنين، وهو غير قائم في هذه الآية، نظراً للمعطوف.

وقد وافق الكرماني الخطيب الإسكافي، واختصر توجيهه كعادته[1]. كما تابعهما الأنصاري[2].

أما ابن الزبير فذكر تعليل الإسكافي عن آية الأنفال، أما آية الحشر فذكر أن الفعل فيها ماض، ولم يسمع في الماضي إلا تلك اللغة[3].

ويرى أبو حيان أن الإدغام وعدمه وجهان جائزان في العربية،ولم يزد على ذلك يقول: "أجمعوا على الفك في يشاقق إتباعاً لخط المصحف وهي لغة الحجاز، والإدغام لغة تميم كما جاء في الآية الأخرى ومن يشاقِّ.."[4]. وتابعه ابن عاشور، ونقل كلامه[5]. وكل هذه التوجيهات تنظر للفك والإدغام من الناحية اللفظية.

ولكن حين نتأمل سياق الآيتين، ونربط ذلك بسبب النزول نلحظ

(١) انظر: البرهان: ١٥٧.

(٢) انظر: فتح الرحمن: ٩١.

(٣) انظر: ملاك التأويل: ٣٥٣/١.

(٤) البحر المحيط: ٤٧١/٤.

(٥) انظر: التحرير والتنوير: ٧٥/٢٨.

فرقاً معنوياً، وهو أن آية الأنفال صورت المواجهة الأولى في تاريخ الإسلام بين المسلمين والمشركين، وجاء فيها أنــه سبحانه أمــد المؤمنين بالملائكة ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾: ٩ الآيات، وأنه سبحانه أمر الملائكة بضرب أعناق المشركين، وضرب كل بنان، ثم علل ذلك بالمشاقة، فناسب الآية فك الإدغام الدال على وفرة هذه المسألة، أما آية الحشر فهي في بني النضير من يهود المدينة، الذين يخربون بيوتهم بأيدهم وأيدي المؤمنين، ثم كتب الله عليهم الجلاء، وهؤلاء لم تكن مشاقتهم كمشاقة أهل مكة سواء في العداء أو العدة أيضاً، ولذلك ناسب الآية الإدغام والله تعالى أعلم.

وأختم صيغ الفعل الماضي التي ترجع لمادة واحدة بذكر مسألة تفرّد بذكرها —حسب علمي— ابن الزبير، وهذه المسألة وإن كانت داخلة ضمن الآيات المتشابهة التي سبقتها في موضوع اختلاف صيغة الفعل، إلا أن فيها عناية بالحرف القرآني على أساس التفرقة بين صفات الحروف من حيث الشدة والرخاوة.

وقــد كان حديثــه عن المتشابه بين قولــه تعــالى في إبراهيم: ﴿وَلِيَذَّكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾: ٥٢، حيث جــاء الفعــل مدغمــاً، وفــي صٓ: ﴿وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾: ٢٩، بفك الإدغام.

يقول ابن الزبير في حديثه عن الحرف في الآيتين: "كلا الموضعين حاصل فيه التناسب، أما آية صٓ ففي قوله: (ليدبروا) حرفان من الحروف الشديدة وهما الباء والدال، وثانيهما مضعّف، فنسق عليهما قوله: (وليتذكّر) وفيه أيضاً حرفان من حروف الشدة وهما الكاف والتاء، وثانيهما مضعّف، والتناسب بهذا واضح.

وأما آية إبراهيم فورد فيها: (ولينذروا به وليعلموا)، وقد عريت الكلمتان من حروف الشدة، وإنما جميعها من الرخوة وهي ضد الشديدة، فناسبها عطفاً

عليها قوله: (وليذّكّر)، إذ ليس من الحروف الشديدة غير الكاف"[1].

وأرى أن هذه النظرة من ابن الزبير تستحق الاهتمام ولاسيما عند تطبيقها على آيات القران الكريم، لأنها تتناول أسرار الحرف القرآني على أساس صفات الحروف، وبيان الفروق الدقيقة بينها، كما في علم التجويد والقراءات، وسيكون لنا حديث بإذن الله في الفصل الخامس من هذا الباب عن الاختلاف في الحرف القرآني.

أما توجيهه للإدغام في آية إبراهيم ولفكه في سورة صٓ فيقول: "..إن (يذّكر) و(يتذكر) معناهما واحد، والأصل للمدغم مفكوكه، فلفظ يذّكّر ثان عن يتذكّر، وهو أكثر استعمالاً، وأخف لفظاً، فقدم في سورة إبراهيم، وأخر الأثقل في سورة صٓ على الترتيب المتقرر"[2]، يقصد ترتيب الآيات في القرآن.

الاختلاف في صيغ الاشتقاق:

حديثنا عن هذا الموضوع يتناول الآيات المتشابهة التي جاء التعبير في أحدها باسم الفاعل، وفي الأخرى باسم آخر من ألفاظ صيغ الاشتقاق، ومادة هذا الموضوع تعد قليلة بين موضوعات هذا الفصل فلا تتجاوز ثلاث مسائل، وإن كانت في الحقيقة ذات صلة بالموضوع المتقدم وهو صيغ الفعل الماضي، وإنما قمت بوضعها في قالب واحد، مراعاة لتنظيم المسائل فيجمع النظير مع النظير، فتترتب الأفكار كما تترتب المادة العلمية.

فمن المسائل التي تطالعنا في هذا الموضوع الحديث عن قول الله تعالى في سورة هود: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْأَخْسَرُونَ﴾:٢٢، حيث جاء التعبير باسم التفضيل في هذه الآية، وعدل عنه إلى اسم الفاعل في سورة النحل: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾:١٠٩.

---

(١) ملاك التأويل: ٢/٧٢٠ـ٧٢١.

(٢) ملاك التأويل: ٢/٧٢١.

يذكر الخطيب الإسكافي طريقين لسبب الاختلاف بين الآيتين، أولهما من ناحية المعنى، وهو أن آيـــة هود تقدمها قوله تعالى: ﴿..وَمَا كَانَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ يُضَٰعَفُ لَهُمُ ٱلْعَذَابُ ۚ مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُوا۟ يُبْصِرُونَ﴾: ٢٠، فصـــدوا عن السبيل وصدوا غيرهم عنه صداً استحقوا تضعيف العذاب؛ لأنهم ضلوا وأضلوا فهذا موجب الأخسرين دون الخاسرين من طريق المعنى، أما آية النحل فإنه لم يخبر فيها عن الكفار بأنهم مع ضلالهم أضلوا من سواهم، فلم يذكر ما يوجب مضاعفة العذاب.

أما الوجه الآخر فهو عن طريق اللفظ وهو موافقة الفواصل ففي هود قبل قوله: (الأخسرون) قوله: (يبصرون) و(يفترون)، فما قبل الواو والنون متحركان لا يعتمدان على ألف قبلها، بخلاف (الخاسرين) في آية النحل فإنها موافقة لما تقدمها كـــ: (الكافرين والغافلين)[١].

وقد أخذ الكرماني تخريج الإسكافي وأشار إليه[٢].

أما ابن الزبير فقد وافق الإسكافي في مسألة توافق الفواصل، وبسط الحديث حولها واكتفى بذلك[٣].

بينما أخذ الأنصاري توجيه الإسكافي الأول وهو التوجيه المعنوي واختصره، فقال: "لأن ما هنا ــ يقصد آية هود ــ نزل في قوم صدّوا عن سبيل الله، وصدوا غيرهم، فضلوا وأضلوا، وما هناك نزل في قوم صدوا عن سبيل الله، فناسب في الأول (الأخسرون)، وفي الثاني(الخاسرون)"[٤]، وما ذهب إليه الأنصاري من اختيار هو الاختيار الأنسب والأولى لبلاغة القرآن الكريم، كما أن الوجه الثاني مقبول أيضاً، ويمكن أن يكون للآية علتان ، لأن التوجيه اللفظي ينظر إلى جانب التلاؤم الصوتي، الذي عدّه الرماني أحد

---

(١) انظر: درة التنـــزيل: ١١٩.
(٢) انظر: البرهان: ٢٢٠.
(٣) انظر: ملاك التأويل: ١/٦٥٠ــ٦٥١.
(٤) فتح الرحمن: ١٨٨.

وجوه الإعجاز، كما ذكره الرافعي في "إعجاز القرآن"[1].

ومن الآيات المتشابهة قوله تعالى في الأعراف: ﴿يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ﴾: ١١٢، بينما جاء في الشعراء على وزن(فعّال): ﴿يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ﴾:٣٧.

يقـــول الكرماني في توجيه هذا الموضع: "لأنه راعى في هذه السورة ــ يقصد آية سورة الأعراف ــ ما قبله وهو قوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ﴾:١٠٩، وراعى في الشعراء الإمام ــ يقصد: المصحف الإمام المعتمد رسمه في كتابة المصحف ــ فإن فيــه ﴿بِكُلِّ سَحَّارٍ﴾، وقرئ في هذه السورة ــ يقصد سورة الأعراف ــ ﴿سَحَّارٍ﴾ أيضاً طلباً للمبالغة، وموافقة لما في الشعراء"[2]. وقد وافقه الأنصاري ونقل توجيهه[3].

فالكرماني نظر للمناسبة اللفظية في آية الأعراف، حيث تقدم الآية قوله تعـــالى: ﴿يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ﴾:١١٢، فجاء لفظ (ساحر) في هذه الآية موافقاً للفظ في الآية التي تقدمتها هـــذا من جهة، ومن جهة أخرى نظر الكرماني في اختلاف القراءة فلحظ أن آية الأعراف قد جاءت بقراءة أخرى ﴿بِكُلِّ سَحَّارٍ﴾ وهي قراءة حمزة والكسائي، بينما آية الشعراء اتفق القراء عليها فكانت أصلا، وبذلك وافقت آية الأعراف آية الشعراء، ثم وضّح أن صيغة (فعّال) تفيد المبالغة للدلالة على قوة المعرفة بالسحر، ولذلك قال البيضاوي: "قرأ حمزة والكسائي ﴿بِكُلِّ سَحَّارٍ﴾ ــ أي في آية الأعراف ــ، ويؤيده اتفاقهم عليه في الشعراء"[4].

أما ابن عاشور فاكتفى بالحديث عن صيغة (فعّال)، حين تحدث عن

---

(١) انظر: النكت في إعجاز القرآن للرماني (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن): ٩٦، وإعجاز القرآن للرافعي: ٢١٧، والإعجاز البلاغي دراسة تحليلية لتراث أهل العلم للدكتور أبي موسى: ١٣٩.

(٢) البرهان: ١٩٧.

(٣) انظر: فتح الرحمن: ١٤٨.

(٤) أنوار التنــزيل: ٢١٧/١.

آية الأعراف، ومعقباً على قراءة حمزة والكسائي للآية، فبين أن (سحّار) على المبالغة في معرفة السحر، فيكون وصف (عليم) تأكيداً لمعنى المبالغة؛ لأن وصف (عليم) هو من أمثلة المبالغة للدلالة على قوة المعرفة بالسحر[1]، وهو معنى كلام الكرماني.

ومن الآيات المتشابهة المختلفة من حيث الاشتقاق ما ورد في سورة الأنعام بين آيتين في الأولى (مشتبه) والأخرى (متشابه)، يقول تعالى: ﴿..وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ..﴾:٩٩، وفي آية أخرى بعدها: ﴿وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ..﴾:١٤١. يوضح الكرماني: "أن أكثر ما جاء في القرآن الكريم من هاتين الكلمتين جاء بلفظ التشابه نحو قوله: ﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾:٢٥، و﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾:٧٠، و﴿تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾:١١٨ سورة البقرة، ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ آل عمران:٧، فجاء: ﴿مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ﴾ في الآية الأولى، و: ﴿مُتَشَٰبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ﴾ في الآية الأخرى على تلك القاعدة.

ثم كان لقوله: ﴿تَشَٰبَهَ﴾ معنيان أحدهما :التبس، والثاني: تساوى، وما في البقرة معناه: التبس فحسب، فبيّن بقوله: (مشتبهاً) ومعناه ملتبساً أن ما بعده من باب الالتباس أيضاً لا من باب التساوي والله أعلم"[2].

فالكرماني يرى أن أكثر ما جاء في القرآن من هذه الصيغة جاء بلفظ (تشابه، ومتشابه)، وعدّ ذلك أصلاً، وبذلك جاءت الآية الثانية ﴿وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ﴾، أما الآية الأولى فورد فيها (مشتبهاً)، ومعناه ملتبساً، ويوضح ذلك الكلمة الثانية التي وردت في الآية نفسها ﴿وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ﴾.

أما تعليل ابن الزبير فيختلف عن تعليل الكرماني حيث نظر لميزان الخفة والثقل بين الالفاظ إذ يقول: "لا فرق بينهما إلا ما لا يعد فارقاً، إذ الافتعال

(١) انظر: التحرير والتنوير: ٩/٤٥.

(٢) البرهان: ١٧٥ـ١٧٦.

والتفاعل متقاربان، أصولهما الشين والباء والهـــاء من قوله: أشبه هذا هذا إذا قاربه وماثله، ورد في أولى الآيتين على أخف البناء، وفي الثانية على أثقلهما رعياً للترتيب المتقرر"(1) أي: ترتيب الآيات في المصحف.

وحديثه هذا عن تقديم الأخف على الأثقل سبق أن تحدث عنه عند حديثه عن لفظي (يذّكر) و (يتذكر)، وهي قاعدة سار عليها المـــؤلف كثيراً.

وقد أشار الزمخشري إلى ذلك إشارة موجزة، ولعل ابن الزبير استفاد من إشارة الزمخشري، وعرضها بصورة أفضل، يقول الزمخشري في تفسيره: "يقال: اشتبه الشيئان وتشابها، كقولك: استويا وتساويا،والافتعال والتفاعل يشتركان كثيراً"(2).

وقد أخذ بهذا القول الفخر الرازي، وأبو حيان، والألوسي(3).

ولابن عاشور تعقيب جيد سبق أن تحدثنا عنه، فبعد أن أشار إلى كلام الزمخشري المتقدم، قال: "..والجمع بينهما في الآية للتفنن وكراهية إعـــادة اللفظ، ولأن اسم الفاعل من التشابه أسعد بالوقف لما فيه من مد الصوت بخلاف (مشتبه) وهذا من بديع الفصاحة"(4).

---

(1) ملاك التأويل: ٤٦٦/١.

(2) الكشاف: ٤٠/٢.

(3) انظر: التفسير الكبير: ٩٠/١٣، البحر المحيط: ١٩١/٤، وروح المعاني: ٢٢٧/٧.

(4) التحرير والتنوير: ٤٠٢/٧.

الفصل الثاني

الاختلاف بين الآيات المتشابهة
في الإفراد والجمع

الفصل الثاني
الاختلاف بين الآيات المتشابهة
في الإفراد والجمع

حديثنا في هذا الفصل سيتناول بإذن الله تعالى موضوع الإفراد والجمع في الآيات المتشابهة في ألفاظها، وهو يمثل أحد الجوانب التي تثري بحث الكلمة المفردة فيما تشابه في كتاب الله العزيز، وقد كان لعلماء المتشابه عناية بهذا الموضوع، وجهدهم فيه واضح. فالكلمة في كتاب الله تعالى تجيء مفردة لغرض بلاغي يستدعيه السياق القرآني، أو لتحقيق معنى مراد، أو لمناسبة ما جاورها من ألفاظ، وكذلك الحال في جمعها، فلأجل ذلك نلحظ التنوع الحاصل بين الآيات المتشابهة في ألفاظها، المختلفة من حيث الإفراد والجمع.

ولا يقف الحديث عند الأسماء الظاهرة، فهناك الجمع والإفراد في الضمائر، لها أسرارها ومقاصدها البيانية. كما أن الحديث يصل لمسألة الاختلاف في الجموع، فتأتي اللفظة مجموعة جمع تكسير في موضع وفي موضع آخر تجمع جمع تصحيح.

جدير بالذكر أن علماء البلاغة لم تكن لهم عناية بتطبيق هذا الموضوع كعنايتهم بتطبيق موضوع الذكر والحذف، أو التقديم والتأخير، أو التعريف والتنكير مثلاً، وقد ذكروا في أحوال المسند (الإفراد) في مقابلة (الجملة)، وليس في مقابلة (الجمع) الذي هو ميدان بحثي، يقول الخطيب القزويني: "وأما إفراده ـــ أي: المسند ـــ، فلكونه غير سببي[1] مع عدم إفادة تقوي

---

(١) أي: جعل المسند غير جملة.

الحكم كقولك: زيد منطلق، وقام عمرو، والمراد بالسببي نحو: (زيد أبوه منطلق)"، ثم ذكر كلام السكاكي[1].

ومما ينبغي الإشارة إليه في مطلع هـذا الفصل كتاب قيم ألفه الـدكتور محمد الأمين الخضري، وهو بعنوان (الإعجاز البياني في صيغ الألفاظ دراسة تحليلية للإفراد والجمع في القرآن الكريم).

وحتى يكون حديثي في هذا الفصل مرتباً ومنظماً، سأتحدث أولاً عن الجمع والإفراد في الأسماء الظاهرة، بعـد ذلك أتحدث عن الإفراد والجمع في الضمائر، ثم أتناول الاختلاف في الجموع.

الجمع والإفراد في الأسماء الظاهرة:

تحدث العلماء الذين عنوا بالمتشابه اللفظي عن عدد من الآيات المتشابهة في هذا الموضوع، وبينوا أسرار الإفراد والجمع في الأسماء الظاهرة، فقد وقف علماء المتشابه عند لفظي (آية وآيات) التي وردت في أكثر من موضع في كتاب الله تعالى، كما تحدثوا عن لفظي (رسالة ورسالات)، و(دار وديـار)، و(معدودة ومعدودات)، وجمع السماء وإفرادها، وجمع الصلاة وإفرادها، وإفراد لفظ الرسول وتثنيته، وهذه الوقفات تمثل ما جاء في كتاب الله تعالى عن هذه الجزئية من هذا الفصل.

وفي بداية حديثي أوضح أصلاً ذكره علماء المتشابه في مسألة جمع الاسم الظاهر وإفراده، وهو أن سياق الآية إذا كان يعود على أمور كثيرة، ومطالب متعددة فالأنسب الجمع، وإذا كان السياق لا يعود على متعدد فالإفراد أولى من الجمع، ومما يطالعنا في ذلك ما تشابه في الأعراف في قصة صالح، وشعيب عليهما السلام مع قومهما، ففي قصة صالح أُفرد لفظ الرسالة ﴿فَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَٰقَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّي﴾:٧٩، وفي قصة شعيب جُمع

(١) الإيضاح: ٢/١١١ــ١١٢، وانظر أيضاً: التلخيص للقزويني: ١٠٦، والمختصر لسعد الدين: ١/٣٢٥، وبغية الإيضاح: ١/١٨٢.

اللفظ: ﴿فَتَوَلَّىٰ عَنۡهُمۡ وَقَالَ يَٰقَوۡمِ لَقَدۡ أَبۡلَغۡتُكُمۡ رِسَٰلَٰتِ رَبِّي﴾: ٩٣.

يرى الخطيب الإسكافي أن السر في جمع لفظ (الرسالة) في قصة شعيب عليه السلام هو: أنه عليه السلام أمر قومه بأشياء كثيرة من التوحيد، وإيفاء الكيل، والنهي عن القعود، وإقامة الوزن بالقسط، فهذه أشياء كثيرة لم يؤمر بمثلها صالح عليه السلام في الكثرة، فلهذا جمع الرسالة مع شعيب وأفرد مع صالح.

وله تعليل آخر ليس في قوة التوجيه الأول وهو: أن أصحاب الأيكة غير مدين، فَبُعث شعيب إلى أمتين فجمع، أما صالح فبعث إلى أمة واحدة فأفرد.

يقول الإسكافي: "إن الذي نطق به القرآن من تحذير صالح عليه السلام قومه بعد أن أمرهم باتقاء الله تعالى وطاعته، هو أمر الناقة والمنع من التعرض لها، فجعل الرسالة جملة لما لم يفصل ما أتى به شعيب حين نهاهم عن عبادة الأوثان، بدلالة قوله: ﴿قَالُواْ يَٰشُعَيۡبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ أَن نَّتۡرُكَ مَا يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوۡ أَن نَّفۡعَلَ فِيٓ أَمۡوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْۖ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلۡحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ هود: ٨٧، ثم قال: ﴿إِنِّي لَكُمۡ رَسُولٌ أَمِينٞ ١٧٨ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ١٧٩ وَمَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ أَجۡرٍۖ إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ١٨٠ أَوۡفُواْ ٱلۡكَيۡلَ وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلۡمُخۡسِرِينَ ١٨١ وَزِنُواْ بِٱلۡقِسۡطَاسِ ٱلۡمُسۡتَقِيمِ ١٨٢ وَلَا تَبۡخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشۡيَآءَهُمۡ وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ﴾ الشعراء: ١٧٨ــ١٨٣.. فهذه التي أمر شعيب بها قومه أشياء كثيرة ليس ما أمر به صالح قومه مثلها كثرة، فلهذا جمع الرسالة فقال: ﴿رِسَٰلَٰتِ رَبِّي﴾، وقال في قصة صالح عليه السلام: ﴿رِسَالَةَ رَبِّي﴾..."[1]، ثم ذكر الجواب الثاني الذي أشرت إليه.

وقد ذكر الكرماني توجيه الإسكافي الأول، واختصره[2]. وتابعه ابن جماعة، والأنصاري[3].

---

(١) درة التنزيل: ٨٨.

(٢) انظر: البرهان: ١٩٠.

(٣) انظر: كشف المعاني: ١٨٠، فتح الرحمن: ١٤٤.

أما ابن الزبير فذكر أن العرب تراعي في أجوبتها ما نيتها عليه من سؤال أو غيره، إن كان إطالة فإطالة أو إيجاز فإيجاز، وربما أتت باللفظ موجزاً وتحته معان كثيرة فأجوبتها مراعى فيها المعنى .. فلما ورد في دعاء شعيب التفصيل في الأمر والنهي... ناسب ذلك الجمع. أما قصة صالح فلم يقع فيها بعد أمرهم بالعبادة غير تعريفهم بأمر الناقة[1]. وهذا هو تعليل الإسكافي الأول.

ومن الألفاظ التي تكررت في القرآن الكريم والتي تأتي تارة بلفظ الجمع وأخرى بلفظ الإفراد، لفظ (آية) و(آيات)، وقد سبق أن عرضت لموضع منها بصورة موجزة حين تناولت في الفصل الأول لفظ (نزّل) و(أنزل) في الأنعام في قوله: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾:٣٧، وفي العنكبوت: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾:٥٠، حيث أوضح ابن الزبير أن الآية الأولى جاء التعبير فيها بالإفراد، لما قصدوه من أنه عليه السلام جاءهم[2] بآية واحدة من الضرب الذي طلبوه، أما آية العنكبوت فجاء الجمع مناسباً لما تقدمها من قوله: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ۚ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ﴾، وما جاء بعدها: ﴿قُلْ إِنَّمَا ٱلْءَايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ﴾.

وبنظرة للآيتين المتشابهتين نجد أن الجواب جاء من جنس الطلب من حيث الإفراد والجمع، ففي آية الأنعام تقدمها طلبهم أن تنزل عليه آية: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾، فجاء الجواب بقوله: ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً﴾، أما آية العنكبوت فقد طلبوا آيات كثيرة: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ فجاء الجواب من جنس الطلب: ﴿قُلْ إِنَّمَا ٱلْءَايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ﴾.

وفي موضع آخر من كتاب الله تعالى من هذه الكلمة (آية) و(آيات) نرى وقفة أخرى لعلماء المتشابه اللفظي حول ما ورد في سورة النحل من آيات: ﴿يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرْعَ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلْأَعْنَٰبَ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ۗ إِنَّ فِى

---

(١) انظر: ملاك التأويل: ٥٣٧/١-٥٣٨.

(٢) كذا في «ملاك التأويل» ولعل الصواب: ما جاءهم.

ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿١١﴾ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۢ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَآيَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١٢﴾ وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهُۥٓ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ﴾: ١١ـــ١٣ يقول الخطيب الإسكافي: للسائل أن يسأل عن توحيد الآية أولاً وآخراً، وعن جمعها في المتوسطة..؟

ويعلل الإسكافي سبب الإفراد في الآية الأولى فيرى أن جميع ما أخبر عنه أنه خلقه إنما هو في جنس من صنعه ونوع من خلقه، وهو كل ما نجم من الأرض، مما فيه قوت الخلق، فكان ذكر الآية أحق، لأنه فيما يطلع من الأرض بالماء، وكأنه جمع وجميعها شيء واحد. وجاء الإفراد أيضاً في الآية الثالثة، لأن المعنى جميع جواهر الأرض كالذهب والفضة والحديد وغيرها، وهي كالشيء الواحد، فلذلك أفرد.

أما الآية الثانية فجاءت بالجمع، لأنها خلاف ما سبق، فذكر فيها الليل والنهار، والشمس والقمر، والنجوم، وفي كل واحد منها آيات كثيرة، فكان الجمع أولى.

يقول الإسكافي: "إنما وحّد في الأول، لأن جميع ما أخبر عنه أنه خلقه إنما هو في جنس من صنعه ونوع من خلقه، وهو كل ما نجم من الأرض مما فيه قوت الخلق. والذي ذكر فيه الآيات الليل والنهار وهو إظلام الجو لغروب الشمس إلى طلوع الفجر، وَبُدُو الضياء مقدمة طلوع الشمس إلى غروبها، والشمس والقمر النيران اللذان في كل واحد منهما آيات كثيرة، ثم النجوم السيارة، وغيرها على ما جعل الله تعالى لكل واحد منها من مسير في فلك، ثم ما أجرى العادة به من إحداث ريح، أو مطر عند انتهاء أحدها إلى بعض المجاري. فكان ذكر الآيات هنا أولى، وذكر الآية في الأولى أحق، لأن الأولى فيما يطلع من الأرض بالماء، وكأنه جمع وجميعها شيء واحد، والثانية بخلافها ولذلك اختلفا. وأما الآيـــة الثالثة فهي: ﴿وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهُۥٓ﴾، المعنى... جميع جواهـــر الأرض، كالـــذهب، والفضة، والحديـــد، وغيرها..

ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿١١﴾ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۢ بِأَمْرِهِۦٓ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَآيَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١٢﴾ وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهُۥٓ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ﴾: ١١ــ١٣ يقول الخطيب الإسكافي: للسائل أن يسأل عن توحيد الآية أولاً وآخراً، وعن جمعها في المتوسطة..؟

ويعلل الإسكافي سبب الإفراد في الآية الأولى فيرى أن جميع ما أخبر عنه أنه خلقه إنما هو في جنس من صنعه ونوع من خلقه، وهو كل ما نجم من الأرض، مما فيه قوت الخلق، فكان ذكر الآية أحق، لأنه فيما يطلع من الأرض بالماء، وكأنه جمع وجميعها شيء واحد. وجاء الإفراد أيضاً في الآية الثالثة، لأن المعنى جميع جواهر الأرض كالذهب والفضة والحديد وغيرها، وهي كالشيء الواحد، فلذلك أفرد.

أما الآية الثانية فجاءت بالجمع، لأنها خلاف ما سبق، فذكر فيها الليل والنهار، والشمس والقمر، والنجوم، وفي كل واحد منها آيات كثيرة، فكان الجمع أولى.

يقول الإسكافي: "إنما وحّد في الأول، لأن جميع ما أخبر عنه أنه خلقه إنما هو في جنس من صنعه ونوع من خلقه، وهو كل ما نجم من الأرض مما فيه قوت الخلق. والذي ذكر فيه الآيات الليل والنهار وهو إظلام الجو لغروب الشمس إلى طلوع الفجر، وَبُدُو الضياء مقدمة طلوع الشمس إلى غروبها، والشمس والقمر النيران اللذان في كل واحد منهما آيات كثيرة، ثم النجوم السيارة، وغيرها على ما جعل الله تعالى لكل واحد منها من مسير في فلك، ثم ما أجرى العادة به من إحداث ريح، أو مطر عند انتهاء أحدها إلى بعض المجاري. فكان ذكر الآيات هنا أولى، وذكر الآية في الأولى أحق، لأن الأولى فيما يطلع من الأرض بالماء، وكأنه جمع وجميعها شيء واحد، والثانية بخلافها ولذلك اختلفا. وأما الآية الثالثة فهي: ﴿وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهُۥٓ﴾، المعنى... جميع جواهر الأرض، كالذهب، والفضة، والحديد، وغيرها..

والتنبيه على ما جعل فيها من المنافع للخلائق، وهي كلها كالشيء الواحد في أنها عروق جارية مختلفة في شيء واحد، هو أمها، وهي الأرض"[(١)].

وقد جاء الكرماني بتعليل آخر يختلف عما ذكره الإسكافي، حيث عمد للمطابقة اللفظية فيرى أن "الجمع في آيات لموافقة قوله: (مسخرات) لتقع الموافقة في اللفظ والمعنى، وأما التوحيد ــ أي: إفراد آية ــ فلتوحد المدلول عليه.."[(٢)]. وإشارته الأخيرة تدل على موافقته لمضمون كلام الإسكافي عن إفراد (آية) في الآية الأولى والثالثة.

أما ابن الزبير الغرناطي فذكر توجيه الإسكافي السابق[(٣)]، ووافقهم ابن جماعة واختصر التخريج[(٤)]. أما الأنصاري فقد نقل تخريج الكرماني برمته[(٥)].

وذكر الزمخشري أن الجمع في الآية الثانية جاء "لأن الآثار العلوية أظهر دلالة على القدرة الباهرة وأبين شهادة للكبرياء والعظمة"[(٦)]. وهو توجيه مقبول.

وفي سورة النحل أيضاً ومثل الموضع الذي سبق تحدث الإسكافي وابن الزبير عن سر إفراد (آية) في قول الله تعالى: ﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلۡأَعۡنَٰبِ تَتَّخِذُونَ مِنۡهُ سَكَرٗا وَرِزۡقًا حَسَنًاۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ﴾:٦٧. فقد أوضح الإسكافي أنه "لما كان المذكور في كل آية صنفاً واحداً جعل كل ما دل منه على الصانع آية واحدة... فقوله: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ﴾ إشارة إلى ثمرات النخيل والأعناب، فخلصت للصنف الواحد من ثمر الشجر، فلذلك قال: (آية)..."[(٧)].

وقد أخذ ابن الزبير الغرناطي رحمه الله هذا التوجيه، وقام بتوضيحه

---

(١) درة التنزيل: ١٤٣.

(٢) البرهان: ٢٤١.

(٣) انظر: ملاك التأويل: ١/٧٣١ــ٧٣٣.

(٤) انظر: كشف المعاني: ٢٢٥.

(٥) انظر: فتح الرحمن: ٢١٧.

(٦) الكشاف: ٢/٤٠٤.

(٧) درة التنزيل: ١٤٩.

أكثر من الخطيب الإسكافي[1].

ومن المتشابه في هذه المسألة ما جاء في سورة العنكبوت حيث ورد الجمع والإفراد فقال تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُواْ ٱقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ فَأَنجَىٰهُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلنَّارِ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾: ٢٤ فجمع لفظ (آية) في إنجاء إبراهيم عليه السلام من النار، بينما أفرد اللفظ عند ذكر خلق السموات والأرض فقال تعالى: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾: ٤٤، والآية في خلق السموات والأرض أعظم.

أوضح الخطيب الإسكافي أن آية إبراهيم عليه السلام آية لقومه، وللأمم من بعده، فناسب الآية الجمع: ﴿لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾، ولهذا قال: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ فجعل الفعل مضارعاً ليدل على تجدد الإيمان، وأما إفراد ﴿لَءَايَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ فلأن المراد أمة محمد ﷺ، وهي آخر الأمم، فجاءت الآية واحدة لأمة واحدة، وهذا توجيه دقيق.

يقول الإسكافي رحمه الله: "والجواب أن يقال: إذا أخبر الله تعالى عن المؤمنين في كتابه فهو متناول من كان في عصر النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ محدودين، وإذا قال: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ فهو لأقوام لم يتناهوا، فكل من يؤمن إلى يوم القيامة منهم، وداخل فيهم، ولكل دلالة وأمارة بيّنة، فجمعت لعدهم التي لم تتناه، ولما قال في خلق السموات والأرض ﴿لَءَايَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ وهم جماعة واحدة محصور عددهم، والآية الواحدة تجمعهم، باين الخبر عنهم الخبر عمن وجد وعمن لم يوجد أكثرهم، فاختلفت بهم الدلالات وجمعت لهم الآيات لانتشار أعدادهم وتباين أمدادهم فاختلف الموضعان لذلك"[2].

وقد ذكر ابن الزبير تعليل الإسكافي المتقدم، وقام بتفصيله، وربطه بسياق

---

(١) انظر: ملاك التأويل: ٢/٧٤٦

(٢) درة التنزيل: ١٩٦.

الآيات المتقدمة، فأوضح أن قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ﴾ ليس راجعاً لحال إبراهيم عليه السلام وإنجائه من النار فحسب، وإنما هو راجع إلى القصص قبله بل الإشارة لمجموع معتبرات، منها لبث نوح عليه السلام، وأخذهم بالطوفان، وإنجاء أهل السفينة وجعلها آية للعالمين.. فلما تقدم تفصيل الآيات ورد التنبيه بالإشارة إلى جميعها، فجاء ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ﴾، أما قوله (إن في ذلك) فالإشارة إلى المصدر وهو الخلق المفهوم من قوله: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾[1].

ووافقهما ابن جماعة الذي اختصر كلامهما[2]. وذكر الكرماني تعليلاً آخر للآية وهو أن الآية ''الأولى إشارة إلى إثبات النبوة، وفي النبيين ــ صلوات الله وسلامه عليهم ــ كثرة فجمع، والآية الثانية إشارة إلى التوحيد، وهو سبحانه واحد لا شريك له''[3]. ووافقه الأنصاري الذي نقل كلامه برمته[4].

وجعل ابن عاشور الإشارة في الآية الأولى إلى الإنجاء المأخوذ من ﴿فَأَنجَاهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ﴾، وعلل الجمع لأنه آية لكل من شهده من قومه، ولأنه يدل على قدرة الله، وكرامة رسوله، وتصديق وعده، وإهانة عدوه[5]، وهو مراد الكرماني.

وهذه التوجيهات كلها مقبولة، ولا يمنع بعضها بعضاً، والأسرار فيها لا تتزاحم.

ومن المواضع التي تحدث عنها علماء المتشابه في مسألة الإفراد والجمع في الأسماء الظاهرة حديثهم عن كلمة (دار) و(ديار) في قول الله تعالى في الأعراف في قصة صالح: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ﴾: ٧٨، وفي قصة شعيب: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ﴾: ٩١، وفي سورة هود جاء التعبير بالجمع

---

(١) انظر: ملاك التأويل: ٩١٨/٢.
(٢) انظر: كشف المعاني: ١٩٠.
(٣) البرهان: ٢٩٥.
(٤) انظر: فتح الرحمن: ٣٢١.
(٥) انظر: التحرير والتنوير: ٢٣٤/٢٠ــ٢٣٥.

في قصة شعيب: ﴿وَلَمَّا جَآءَ أَمۡرُنَا نَجَّيۡنَا شُعَيۡبٗا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ بِرَحۡمَةٖ مِّنَّا وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ فَأَصۡبَحُواْ فِي دِيَٰرِهِمۡ جَٰثِمِينَ﴾: ٩٤.

أوضح الإسكافي أن كل موضع ذكر فيه النبي وقومه بوصف أنه أخوهم، كما قال ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمۡ صَٰلِحٗاۚ﴾، ﴿وَإِلَىٰ مَدۡيَنَ أَخَاهُمۡ شُعَيۡبٗاۚ﴾، جاء إفراد الدار، لأنهم أبناء أب واحد، وديارهم دار واحدة، بشرط ألا يذكر إخراج النبي والذين آمنوا معه، كما قال في الأعراف: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمۡ صَٰلِحٗاۚ﴾:٧٣، إلى قوله: ﴿فَأَصۡبَحُواْ فِي دَارِهِمۡ جَٰثِمِينَ﴾:٧٨ من دون أن يذكر إخراج النبي والذين آمنوا معه. وقوله سبحانه في قصة شعيب في سورة الأعراف أيضاً: ﴿وَإِلَىٰ مَدۡيَنَ أَخَاهُمۡ شُعَيۡبٗاۚ﴾:٨٥، إلى قوله: ﴿فَأَصۡبَحُواْ فِي دَارِهِمۡ جَٰثِمِينَ﴾: ٩١.

أما إذا ذكر إخراج النبي والذين آمنوا معه فإن ذلك يقتضي الجمع، لأن الكفر فرّق بينهم، فنجا من نجا وهلك من هلك، فلم يكونوا أهل دار واحدة، ولهذا لما قال سبحانه في سورة هود في قصة صالح ـ عليه السلام ـ: ﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمۡرُنَا نَجَّيۡنَا صَٰلِحٗا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ﴾، جاء بعده ﴿فَأَصۡبَحُواْ فِي دِيَٰرِهِمۡ جَٰثِمِينَ﴾:٦٧، بجمع لفظ (ديار)، وكذلك ورد الجمع في قصة شعيب: ﴿وَلَمَّا جَآءَ أَمۡرُنَا نَجَّيۡنَا شُعَيۡبٗا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ﴾ إلى قوله: ﴿فَأَصۡبَحُواْ فِي دِيَٰرِهِمۡ جَٰثِمِينَ﴾.

يقول الإسكافي: "إن الله تعالى وحّده في كل مكان ذكر في ابتدائه ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمۡ صَٰلِحٗاۚ﴾، ﴿وَإِلَىٰ مَدۡيَنَ أَخَاهُمۡ شُعَيۡبٗاۚ﴾ ولم يذكر إخراج النبي ومن آمن معه من بينهم، فجعلهم بني أب واحد، وجعلهم كذلك أهل دار واحدة، ورجاء أيضاً أن يصيروا بالإيمان فرقة واحدة.

وكل موضع أخبر عن تفريقه بينهم وإخراج النبي ومن آمن منهم معه أخبر عنهم بالإخبار الدال على تفرق شملهم وتشتت أمرهم وذهاب المعنى الذي كان يجمعهم لأب واحد ودار واحدة، وأن يصيروا مع المؤمنين فرقة واحدة"[1].

(١) درة التنزيل: ٨٦ـ٨٧.

وبتطبيق هـذه القاعدة التي ذكرها الإسكافي عـلى كتاب الله تعالى، نجـد الأمر كما قال، ففي سورة العنكبوت جاءت الآيـة التي في قصة شعيب بالإفراد، لأنـه لم يذكر إخراج النبي والذين آمنوا معه، يقول تعالى: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾: ٣٦، وفي الآية التي تليها ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ﴾: ٣٧.

أما الكرماني فقد علل الإفراد والجمع بتعليل آخر يختلف عن الإسكافي، وهو رأي مبني على فهم الدلالة المعنوية للألفاظ، وربط تلك الدلالة بسياق النظم القرآنـي، فقد لاحظ أن الجمع في الدار جاء مع الصيحة، لأنها رفع الصوت، ويصحبها فزع والإفراد جاء مع الرجفة التي في أصلها اللغوي تعني الاضطراب الشديد[1]. ولما كانت من جهة السماء، كان بلوغها أعظم وأثرها أشد، فوافق ذلك جمع لفظ (الديار)، لأن الجمع يدل على الكثرة وعلى المبالغة، كما ناسب سياق الآية الثانية الإفراد لمناسبة لفظ (الرجفة)، ولما يفيده الإفراد من الخصوص والتقييد.

يقول الكرماني: "حيث ذكر الرجفة وهي الزلزلة وحّد الدار، وحيث ذكر الصيحة جمع؛ لأن الصيحة كانت من السماء فبلوغها أكثر وأبلغ من الزلزلة، فاتصل كل واحد بما هو أليق به"[2].

وبتطبيق هذه النظرة الدقيقة من الكرماني على ما ورد في كتاب الله نجد أن الإفراد مع الرجفة جاء في ثلاثة مواضع: موضعان منها في سورة الأعراف، ففي قصة صالح: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ﴾: ٧٨، وفي قصة شعيب: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ﴾: ٩١، وموضع في العنكبوت في قصة شعيب أيضاً: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ﴾، وكأنه رحمه الله قد حصر ما في القرآن، وجاء بهذا التعليل.

---

(١) انظر: المفردات في غريب القرآن للراغب: ٤٢٦، ٢٧٦، ولسان العرب: ٢/٥٢١، ٩/١١٢.

(٢) البرهان: ١٩١.

وقد وافق ابن الزبير الكرماني فيما ذكره، وأوضح أن الصيحة فيها إطلاق دون تقييد، أما الرجفة ففيها خصوص يقول: "...وجه اختيار لفظ الجمع في الآية من سورة هود مناسبة ما اقترن به من لفظ الصيحة، وهي عبارة هنا عن العذاب مطلقاً دون تقييد بصفة، وهو من الألفاظ الكلية، فإن لم يكن عاماً، فانتشار مواقعه من حيث الكلية حاصلة.."[1]. ثم تحدث عن الفرق بين الرجفة والصيحة.

أما ابن جماعة[2]، والأنصاري[3] فقد تابعا الكرماني، ونقلا نص كلامه.

وعلى هذا فيمكن أن تحمل الآية على توجيه الإسكافي، كما يمكن أن تحمل على توجيه الكرماني، لأن الأسرار البلاغية لا تتزاحم مهما كثرت.

ومن الآيات المتشابهة في هذا الموضوع قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾: ٨٠، فقد جاءت لفظة (معدودة) وصفاً مفرداً لأيام، وفي آل عمران جاءت جمعاً: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ﴾: ٢٤، فالموصوف في المكانين واحد وهو (أيام) فما سر الاختلاف؟

يذكر الإسكافي أن الفرق بين الآيتين في الإفراد والجمع إشارة إلى الجمع بين الأصل والفرع، فيرى أن "الجمع بالألف والتاء أصله للمؤنث نحو: مسلمة ومسلمات، وصفحة وصفحات، ومكسورة ومكسورات، ولا يكاد يجيء الجمع الذي واحده مذكر هذا المجيء إلا ألفاظاً معدودة... فلما كان لفظ (معدودة) من المطرد المستمر استعمل لفظها في الأول...

ولما كان الجمع بالألف والتاء في الأصل قد يكون فيما واحده مذكر، وإن قلّ وكان على سبيل من سبل المجاز استعمل ذلك فيه، كقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍ﴾ البقرة:٢٠٣، والأيام جمع يوم وهو مذكر،

---

(١) ملاك التأويل: ١/٥٣٣ـ٥٣٤.

(٢) انظر: كشف المعاني: ١٨٠.

(٣) انظر: فتح الرحمن: ١٤٣.

فيكون على أحد وجهين: إما أن يكون المراد من اذكروا الله في ساعات أيام معلومات ومعدودات... وإما أن يكون ألحق بما في واحده علامة التأنيث في الجمع ودخولها في الفرعية التي يكتسب بها لفظ المؤنث"[1].

فالخطيب الإسكافي لم يبيّن لنا سبب الإفراد في آية البقرة والجمع في آية آل عمران، وإنما اقتصر تعليله على بيان الوجه النحوي في هذه المسألة، فالأصل في الجمع إذا كان واحده مذكراً أن يقتصر في الوصف على التأنيث، كقوله في سورة الغاشية: ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ﴿١٣﴾ وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ ﴿١٤﴾ وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ ﴿١٥﴾ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ﴾: ١٣ــ١٦، ويجوز لك أن تقول: سرر مرفوعات، على تقدير: ثلاثة سرر مرفوعة،وتسعة سرر مرفوعات،لكن هذا ليس بالأصل، وعلى هذا جاء في آية البقرة على الأصل، وفي آل عمران على الفرع، واكتفى الإسكافي بذلك ولم يوضح سر الإفراد في آية البقرة وسر الجمع في آية آل عمران.

وقد أخذ الكرماني تعليل الإسكافي واختصره[2]، ووافقه الأنصاري[3]، كما ذكره السيوطي، وعده قولاً لابن جماعة[4].

أما ابن الزبير الغرناطي فمع موافقته لكلام الإسكافي إلا أنه لم يتوقّف عنده، فقد جاء بتوجيه آخر فيه تأمُّل لقراءة الآية، فيرى أن آية البقرة مبنية على الإيجاز، بخلاف آية آل عمران: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾، فآيــة البقرة بدأت بقوله: ﴿وَقَالُوا﴾، أما آيــة آل عمران فجاء في أولها: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا﴾، وفي هذا زيادة عن الآية الأولى، أيضاً ختمت آية آل عمران بذكر اغترار أهــل الكتاب، ــ وافترائهم على الله فيما ادعــوه لأنفسهم، أنهم إنما يعذبون في النار سبعة أيام عن كل ألف سنة في الدنيا يوماً[5] ــ

(١) درة التنــزيل: ١٢ بتصرف.

(٢) انظر: البرهان: ١٢٧.

(٣) انظر: فتح الرحمن: ٣١ــ٣٢.

(٤) انظر: معترك الأقران: ١/٨٩.

(٥) انظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير: ١/١١٣، ٣٣٦.

﴿وَغَرَّهُمْ فِي دِينِهِم مَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾، وهـــذا فيه بسط لحالهم الحامل على سوء مرتكبهم، فناسب الإفراد الإيجاز، وناسب الجمع الإسهاب[1]، ووافقه صاحب الدر المصون، وذكر وجهـــاً آخر هو التفنن في البلاغة، وهو توجيه دون الأول والله أعلم[2].

كما وافق الفخر الرازي الإسكافي واختصر توجيهه[3]، كما أشار ابن عاشور إلى ذلك فذكر أنه كثر في صفة الجمع إذا أنثوها أن يأتوا بها بصيغة الإفراد إلا إذا أرادوا تأويل الجمع بالجماعات[4].

ومما يندرج تحت هذا الموضوع الحديث عن سبب إفراد لفظ (السماء) في سورة يونس: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾: ٣١، وفي سورة سبأ جمع اللفظ يقول تعـــالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾: ٢٤، مـــع اتحاد المعنى وتساوي الألفاظ في الآيتين؟

وقـــد انفرد ابن الزبير الغرناطي بتوجيه هـــذا الموضع من بين علماء المتشابه، ففي تعليله لسر الجمع في آية سبأ ربط بين الآيـــة وما تقدمها من قولـــه تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ﴾: ٢٢، ووجد بين الآيتين مناسبة، فقد جاء الجمع في قوله: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ..﴾، فناسب الجمع في الآية المتقدمة، هذا من جهة اللفظ، أما من ناحية المعنى، فإن القضية في الآيتين واحدة، وهي نفي الشركاء والأنداد، فجاء الجمع مراعاة لذلك.

يقول ابن الزبير "إن الإفراد الوارد في سورة يونس محصل للمعنى مع الإيجاز، فورد هنا على ما يجب، وأما الوارد في سورة سبأ على الجمع فروعي فيه ما تقدم من قوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ

---

(١) انظر: ملاك التأويل: ١/٢٢٤ـــ٢٢٦.

(٢) انظر: الدر المصون، للسمين الحلبي: ٢/٥٢.

(٣) انظر: التفسير الكبير: ٣/١٣٠.

(٤) انظر: التحرير والتنوير: ١/٥٨٠.

﴿وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ﴾: ٢٢، والمراد بذلك نفي الشركاء له تعالى، ثم عاد الكلام إلى ذلك أيضاً، فقال تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ على الجمع مناسبة، إذ الآية قبل وهذه في قضية واحدة، وهي نفي الشركاء والأنداد، فجاءت على ما يناسب التي قبلها... ولم يكن في آية يونس ما يستدعي ذلك فجاء كل على ما يجب ويناسب"[١].

وقبل ابن الزبير تحدث أبو القاسم السهيلي (ت٥٨١هـ) عن الآيتين بوجه خاص، وعن السر في إفراد الأرض،وجمع وإفراد السماء في القرآن الكريم بوجه عام. وقد كان حديثه عن الفرق بين السماء والأرض من جهة اللفظ، وهو فرق لغوي نحوي يدور حول أن الأرض على وزن المصادر الثلاثية، وأن السماء من أبنية الأسماء[٢].

أما من جهة المعنى فيذكر أن الكلام متى اعتمد به على السماء المحسوسة التي هي السقف، وقصد به إلى ذاتها دون معنى الوصف صح جمعها جمع السلامة؛ لأن العدد قليل، وجمع السلامة بالقليل أولى لقربه من التثنية، فإذا اعتمد الكلام على الوصف استزاد معنى العلا والرفعة. أما الأرض فلم تجئ في القرآن مقصوداً إلى ذاتها، ولا معبراً عنها إلا بما هو بمعنى السفل والتحت، تنبيهاً من الله تعالى على ذمها، وإعراضاً عن ذكرها وترك الاعتناء بها إذ كانت دار الحياة الدنيا، بخلاف السماء المشرقة المقدسة المطهرة، التي هي مقر ملائكته، ومحمل أنوار جلاله وعظمته. فإذا اعتمد ذكر ذاتها مع ما فوقها جمع، وإذا اعتمد الوصف الشامل لسمواته وهو معنى العلو أفرد، وذلك حسب ما يتصل به من كلام[٣].

---

(١) ملاك التأويل: ٦١٤/١.

(٢) انظر: نتائج الفكر: ١٥٩، وانظر: الكتاب لسيبويه: ٤٥/٤، وانظر: رسالة: (البحث البلاغي عند السهيلي) ص: ٩٩ـــ١٠١.

(٣) نتائج الفكر: ١٥٩ـــ١٦١. (بتصرف).

ونقل ابن القيم كلام السهيلي دون أي إشارة له مع تقديم وتأخير[١]، وتابعه الزركشي[٢]. وللمفسرين أقوال أخرى تؤكد ما ذكره الإمام السهيلي عن سبب إفراد الأرض وجمع السماء وإفرادها في القرآن الكريم[٣].

أما ما ذكره السهيلي عن السر في جمع السماء في سبأ، وإفرادها في يونس، وهو مجال بحثي ودراستي، فيقول: "..قد يرد لفظ السماء عبارة عن كل ما علا من السموات فما فوقها إلى العرش، وغير ذلك من المعاني العلوية المختصة بالربوبية، فيكون اللفظ بصيغة الإفراد كالوصف المعبر به عن الموصوف... وقد يكون السماء عبارة عن السماء الدنيا عُرفاً، ويكون عبارة عن السحاب الذي ينـــزل منه الماء، وكان المخاطبون بهذه الآية ــ أعني: التي في يونس ــ مقرّين بنـــزول الرزق من السماء ــ أعني: الرزق المحسوس ــ، كالغيث ونحوه. وقد قال في آخر الآية: ﴿فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ﴾، فلما انتظم هذا الكلام بما قبله لم يصلح في النظم إلا ذكر السماء مفردة؛ لأنهم لا يقرون بما ينـــزل من فوق ذلك من الرزق المعقول والرحمة بالعباد كالوحي الذي به حياة الأرواح والأجساد، بل ينكرون ذلك، فوردت السماء فيها بلفظ الإفراد، بخلاف الآية الأخرى، فإنه لم ينتظم بها إقرارهم بما ينـــزل من الرزق، لكنه تعالى قال: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ﴾، فأمر نبيه بهذا القول الذي هو تصديق لنـــزول الرزق والخير الذي هو الحكمة والعلم ــ وهو أفضل الرزق ــ من فوق سبع سموات، وأما الرزق من الأرض فيصلح ذكره في الاثنين جميعاً، إذ لا ينكر رزق الأرض وما ينـــزل من الغيث من هذه السماء بَرٌّ ولا فاجر، بل يعترف به المؤمن والكافر"[٤].

وفي ختام حديثه أوضح أن هذه المسألة جديدة فريدة، وفقه الله إليها،

---

(١) انظر: بدائع الفوائد: ١/١١٣ــ١١٥، والتفسير القيم: ٣٠٦ــ٣٠٧.

(٢) انظر: البرهان في علوم القرآن لبدر الدين الزركشي: ٤/٦ــ٧.

(٣) انظر: البحر المحيط: ١/٤٦٤، وروح المعاني: ١/٤٢٩، والمثل السائر لابن الأثير: ١/٢٩٩.

(٤) نتائج الفكر: ١٦١ــ١٦٢.

ولم يتقدمه أحد إليها يقول: ".. فتأمل ما ذكرته من هذه النكت، فإنها أُنُف[1] لم أزاحم عليها، ولا وجدتها لأحد تقدمني إليها، والله الموفق لشكر يقتضي المزيد من فضله، وهو حسبنا ونعم الوكيل".

فالسهيلي وضّح موضعاً من أدق المواضع وأغمضها، فآية يونس وردت في سياق الاحتجاج عليهم بما أقروا به، ولم يمكنهم إنكاره من أنه سبحانه هو رازقهم، ومالكهم، ومدبر أمورهم، فلما كانوا مقرين بهذا كله حين الاحتجاج عليهم، فكيف يعبدون معه غيره، ويجعلون له شركاء من دونه، ولهذا قال بعد ذلك ﴿فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ﴾، والمخاطبون بهذه الآية كانوا مقرين بنزول الرزق من السماء التي يشاهدونها، ولم يكونوا مقرين بنزوله من سماء إلى سماء حتى ينهي الأمر إليهم، ولم يكونوا مقرين بنزول الأرزاق العظيمة على القلوب والأرواح، وأعظمها الوحي، فأفرد لفظ السماء في هذه الآية، فهم لا ينكرون مجيء الرزق منها، لا سيما والرزق ها هنا إن كان هو المطر، فمجيئه من السماء التي هي السحاب، فذلك يسمى سماء لعلوه، فلما انتظم هذا بذكر الاحتجاج عليهم لم يصلح فيه إلا إفراد السماء.

أما آية سبأ فالأمر فيها مختلف، ولهذا أرى سبحانه نبيه أن يتولى الجواب فيها، فلم ينتظم ذكر إقرارهم بما ينزل من السموات، ولهذا قال في الجواب ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾، ولم يقل: سيقولون الله، كما في آية يونس، فالله سبحانه هو وحده الذي ينزل رزقه على اختلاف أنواعه ومنافعه من السموات السبع.

وقد اختصر الزركشي كلام السهيلي ودوّنه في كتابه مع الإشارة إلى السهيلي، وبناء على ذلك فرّق بين الإفراد في يونس ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾: ١٦ والجمع في سورة سبأ: ﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾: ٣، فقال: "فإن قبلها

---

(١) الأنف: الجديدة، والروضة الأنف: الأرض البكر التي لم يرعها أحد، انظر: لسان العرب: ٩/١٤، ونتائج الفكر: ١٦٢.

ـــ يقصد آية سبأ ـــ ذكر الله سبحانه سعة علمه، وأن لـــه ما في السموات وما في الأرض، فاقتضى السياق أن يذكر سعة علمه، وتعلقه بمعلومات ملكه، وهو السموات كلها والأرض. ولما لم يكن في سورة يونس ما يقتضي ذلك أفردها إرادة للجنس"[1]. قال: وقال السهيلي: "لأن المخاطبين بالإفراد مقرّون بأن الرزق ينـــزل من السحاب، وهو سماء، ولهذا قال في آخر الآية: ﴿فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ﴾ [يونس: ٣١]، وهم لا يقرون بما نَزَل من فوق ذلك من الرحمة والرحمن[2] وغيرها، ولهذا قال في آية سبأ: ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾، أمر نبيه ﷺ بهذا القول ليعلم بحقيقته"[3].

ويتكرر حديث ابن الزبير الذي انفرد به عن علماء المتشابه اللفظي، حول الآيات المتشابهة، فيقف عند جمع لفظ (الصلاة) في أول سورة المؤمنين: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾: ٩، أما في سورة المعارج فجاء اللفظ بالإفراد: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾: ٣٤.

يقول: "إن ذلك مناسب لما اكتنف هذا الوصف في آية سورة المؤمنين، لمّا كان ذكر محافظتهم على صلاهم قـــد اكتنفه مـــا تقدمه وما تأخر عنه من تفخيم الوصف في المتقدم وتفخيم الجـــزاء في المتأخر ناسب ذلك تفخيم العبارة عن فعلهم، فورد بلفظ الجمع في قراءة الأكثرين فقيل: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾. أما تفخيم الوصف المتقدم فذكرهم بالفلاح وهـــو الظفر بالمراد، والبقاء في الخـــير، وذكـــرهم بالخشوع في صلاهم وإعراضهم عن اللغو، ولم يقـــع في متقدم وصفهم في سورة المعارج ما يوازن هذه الأوصاف... وأما نعتهم الوارد في جزائهم فوصفهم بأنهم الوارثون، ثم تخصيصهم بإرث الفردوس، وهو أعلى الجنة، ومنه تفجّر أنهار

---

(١) البرهان: ٧/٤. وتحدث علماء المتشابه عن الآيتين اللتين ذكرهما الزركشي في موضوع التقديم والتأخير، وسنتحدث عن ذلك في الباب الثالث بإذن الله تعالى.

(٢) في نتائج الفكر ١٢٤: "من الرزق المعقول والرحمة بالعباد كالوحي".

(٣) البرهان في علوم القرآن: ٨/٤.

الجنة، ووصفهم بالخلود فيها، ولا يوازن هـذا بقوله عقب آيـة المعارج: ﴿أُولَٰئِكَ فِي جَنَّاتٍ مُّكْرَمُونَ﴾:٣٥"[1]. فالجمع يفيد التفخيم، فجاء مع الآيات التي فيها تفصيل في فضائلهم، والجزاء الذي أعد لهم.

وللزمخشري توجيه آخر لجمع الصلاة في آية المؤمنين، يقول عن ذلك: "...وجمعت آخراً ــ يعني: جمعت في آخر صفات المؤمنين ــ، لتفاد المحافظة على أعدادها، وهي الصلوات الخمس، والوتر، والسنن المرتبة مع كل صلاة، وصلاة الجمعة، والعيدين، والجنازة، والاستسقاء، والكسوف... وغيرها من النوافل.."[2].

ونقل أبو حيان توجيه الزمخشري[3]، ووافقهما ابن عاشور واختصر[4].

وتوجيه الزمخشري أولى؛ لأنه تقدم ذكر الصلاة والمحافظة على خشوعها في أول السورة بصيغة الإفراد ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ﴾:٢، فالمراد منها جنس الصلاة، فلما تكرر ذكر الصلاة والتأكيد على المحافظة عليها جاء اللفظ بصيغة الجمع، ولهذا عقّب ابن عاشور على ذلك بقوله: "وإنما ذكر هذا مع ما تقدم من قوله: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ﴾؛ لأن ذكر الصلاة هنالك جاء تبعاً للخشوع، فأريد ختم صفات مدحهم بصفة محافظتهم على الصلوات ليكون لهذه الخصلة كمال الاستقرار في الذهن، لأنها آخر ما قرع السمع من هذه الصفات. وقد حصل بذلك تكرير ذكر الصلاة تنويهاً بها... لتزداد النفس قبولاً لسماعها ووعيها فتتأسى بها"[5].

أما توجيه ابن الزبير فيأتي بعد توجيه الزمخشري وهو مقبول أيضاً، لأن الموصوفين في آية المعارج قد وعدوا بل قد حكم لهم بدخول الجنة، كما

---

(١) ملاك التأويل: ١/٤٦٠ــ٤٦١.

(٢) الكشاف: ٣/٢٧.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٦/٣٩٧.

(٤) انظر: التحرير والتنوير: ١٨/١٨.

(٥) التحرير والتنوير: ١٨/١٨.

هو حالهم في آية المؤمنين، فالحال واحد، فلا وجه لتفخيم الجزاء في آيات سورة المؤمنون فقط، ولهذا نلحظ أن ابن الزبير حاول الاستدراك بأن الجميع قد وعد بالجنة، إلا أن وصف الجنة في آيات سورة (المؤمنون) أعظم، فقد تميزت الآيات بوصفهم بالإرث، وأنه إرث لأعظم ما في الجنة وهو الفردوس، ثم ختم بوصفهم بالخلود فيها.

ويمكن أن يعلل الجمع بما ذكره الزمخشري، وكذلك بما ذكره ابن الزبير، لأن ذلك أشبه بما تدل عليه وتحمله بلاغة القرآن الكريم، وكثرة أسراره، والله أعلم.

ومن الملاحظ في كتاب الله تعالى أن الصلاة لم تأتِ جمعاً، وهي بمعنى الصلوات الشرعية إلا في هذا الموضع، وفي آية ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ البقرة:٢٣٨، كما جاء الجمع في القرآن بمعنى الثناء والعطاء ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ البقرة:١٥٧، وبمعنى الدعاء ﴿وَيَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ قُرُبَاتٍ عِنْدَ اللَّهِ وَصَلَوَاتِ الرَّسُولِ أَلَا إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَهُمْ﴾ التوبة: ٩٩، وبمعنى أماكن العبادة: ﴿لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ الحج:٤٠.

وأختم موضوع الإفراد والجمع في الأسماء الظاهرة بإشارة علماء المتشابه لآية سورة طه: ﴿فَأْتِيَاهُ فَقُولَا إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾:٤٧، فورد لفظ (رسول) بالتثنية، بينما جاء في سورة الشعراء بالإفراد: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾:١٦.

يذكر الكرماني توجيهين أحدهما: أن لفظ (الرسول) مصدر سمي به، فحيث وحّد حمل على المصدر، وحيث ثنّى حمل على الاسم.

والثاني: إذا جاء اللفظ مفرداً أراد به الرسالة، لأنهما أرسلا لشيء واحد، وإذا ثنّى حمل على الشخصين[1].

أما ابن الزبير الغرناطي فيرى أن التثنية في سورة طه على اللغة المشهورة،

---

(١) انظر: البرهان: ٢٦٥.

أما الآية الثانية فعلى لغة من يقول: رسول للواحد والاثنين والجمع، والمذكر والمؤنث، وعلى ذلك قول أبي ذؤيب الهذلي:

أَلِكني إليها وخير الرسو ل أعلمهم بنواحي الخبر[1]

فَالشاعر أراد بالرسول الرسُل، فوضع الواحد موضع الجمع، ولهذا فإن فَعُولاً وفَعيلا يستوي فيهما المذكر والمؤنث والواحد والجمع[2].

ونقلَ أبو يحيى الأنصاري توجيه الكرماني، وزاد أن الإفراد في سورة الشعراء نظراً إلى موسى؛ لأنه الأصل وهارون تبع له[3].

وهذا كل ما في الآية، فقد بيّن الكرماني وابن الزبير علة الجواز، وليس في توجيههما بيان للسر البلاغي من هذا الاختلاف بين الآيتين والله أعلم.

الجمع والإفراد في الضمائر:

بعد أن تحدثت عن الإفراد والجمع في الأسماء الظاهرة، أنقل الكلام إلى الإفراد والجمع في الضمائر، أو الأفعال المتصلة بالضمائر، وقد وقفت على ثلاثة مواضع تحدث عنها علماء المتشابه، وهي تمثل ما جاء في كتاب الله تعالى من المتشابه اللفظي.

فمن المواضع البارزة التي أطالعها في ثنايا حديثهم عن الآيات المتشابهة، وقفتهم عند قول الله عزّ وجل في سورة الأنعام: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾: ٢٥، حيث ورد الفعل مسنداً للمفرد، بينما جـاء الفعل مسندا لضمير الجمع في سورة يونس في قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾: ٤٢.

وقد بيّن الخطيب الإسكافي أن آية الأنعام نزلت في قوم من الكفار كانوا يستمعون إلى النبي صلى الله عليه وسلم منهم: أبو سفيان ، والنضر بن الحارث، وعتبة، وشيبة، وغيرهم، وكانوا قليلي العدد. أما آية يونس فهي في

---

(١) انظر: ملاك التأويل: ٢/٨٢١، وانظر: المفردات في غريب القرآن للراغب: ٢٨٤.

(٢) انظر: لسان العرب: ١١/٢٨٣.

(٣) انظر: فتح الرحمن: ٢٩٧.

كل الكفار الذين يستمعون القرآن الكريم وهو حجة عليهم.

يقول رحمه الله: "فلما كانت (مَن) تصلح للواحد فما فوقه، ويجوز أن يعود الضمير إلى لفظه، وهو لفظ الواحد، وإلى معناه وهو ما يراد به واحد أو اثنان أو ثلاثة، واختلف هذان المكانان في القلة والكثرة،فحملت في موضع القلة على حكم اللفظ، وعاد الضمير إليها بلفظ الواحد فقال: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾، وفي موضع الكثرة على حكم المعنى، وعاد الضمير إليها بلفظ الجمع فقال: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾، ليفاد بالاختلاف هذا المعنى، فلم يصبح في كل مكان إلا اللفظ الذي خصّه مع القصد الذي ذكرت.."[1].

ووافقه الكرماني الذي اختصر توجيهه، فقال: "لأن ما في هذه السورة ــ الأنعام ــ نزل في أبي سفيان، والنضر بن الحارث، وعتبة، وشيبة، وأمية وأبي ابني خلف، فلم يكثروا كثرة من في يونس، لأن المراد بهم جميع الكفار، فحُمل ها هنا مرة على لفظ (من)، فوحّد لقلتهم، ومرة على المعنى فجمع، لأنهم وإن قلّوا جماعة، وجمع ما في يونس ليوافق اللفظ المعنى"[2]، وتبعه الأنصاري[3]، وكذلك ابن جماعة، وزاد وجهاً آخر، وهو التفنن في الخطاب[4]، وهو توجيه يأتي بعد التوجيه الأول.

كما وافقهم أبو حيان، فقال عن آية الأنعام بعد أن ذكر سبب النزول: "والضمير في (ومنهم) عائد على الذين أشركوا، ووحد الضمير في (يستمع) حملاً على لفظ (من)، وجمعه في (على قلوبهم) حملاً على معناها، والجملة من قوله (وجعلنا) معطوفة على الجملة قبله عطف فعلية على اسمية، فيكون إخباراً من الله تعالى أنه جعل كذا"[5]. ويقول عن آية الأنعام بعد أن ذكر سبب

---

(١) درة التنـزيل: ٦٣.

(٢) البرهان:١٦٧ــ١٦٨.

(٣) انظر: فتح الرحمن: ١١٩.

(٤) انظر: كشف المعاني: ١٥٩.

(٥) البحر المحيط:، ٤/٩٧، وانظر أيضاً: ١/٣٥٢

النـــزول أيضاً: "والضمير في (يستمعون) عائد على معنى (من)، والعود على اللفظ في الكثرة، وهو كقوله: ﴿وَمِنَ ٱلشَّيَـٰطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُۥ﴾ الأنبياء:٨٢، والمعنى من يستمعون إليك إذا قـــرأت القرآن وعلمت الشرائع"[١]، وتابعه الألوسي[٢].

أما ابن الزبير فجاء بحـــديث مفصّل، فتحـــدث أولاً عن لفظ (مَن) وأنه يصلح للمفرد والجمع، وأنـــه في كلام العرب يحمل أولاً على الإفراد اعتماداً عـــلى لفظه، فلهذا ترد صلته إن كان موصولاً، أو صفته إن كان موصوفاً، أو خبره إن كان شرطاً، أو استفهاماً كصلة (الذي) الواقع على المفرد... ثم قد يكون فيما اتصل بالكلام بعـــد ضمير أو غيره يراعى فيه معنى من حيث يراد أكثر من واحد فيأتون على معنى (مَنْ) لا على لفظها، وعلى هـــذا كلام العرب في الكثير المطـــرد، وعليه جـــاء في القرآن: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ﴾، ثم قال: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾:٨، فعاد الضمير مجموعاً.

ثم أوضح أن آيـــة الأنعـــام وردت على الأكثر المطـــرد، وقـــد ورد فيما انتظم بالآيـــة بيـــان كـــون المستمعين جماعـــة، وذلك في قولـــه: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا﴾:٢٥، فبيّن أن المراد جماعة، وارتفع الاحتمال. ولما لم يرد مع آية سورة يونس ضمير ولا غير ذلك مما يبين المستمعين جماعة، وكان بيان ذلك مراداً مقصوداً، أتى الضمير أولاً ضمير جمع حملاً على معنى (من) ولم يحمل على لفظها فيفرد لئـــلا يوهم أن المستمع واحـــد، وذلك غـــير مقصود، فقيل: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾، إذ ليس في الكلام بعد ما يبين ذلك[٣].

ويرى السهيلي أن الحمل على اللفظ إنما يكون بالقرب من لفظ (من)،

---

(١) البحر المحيط: ١٦١/٥

(٢) انظر: روح المعاني: ٣٥٩/١، ١١٨/٤، ١١٩/٦.

(٣) ملاك التأويل: ٤٣٦/١ـــ٤٣٨ بتصرف.

والحمل على المعنى يكون بالبعد، واستشهد بقــوله تعالى في سورة البقرة: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ﴾، فأفرد حملاً على لفظ (من)،وقال في آخر الآية: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾:١١٢، فجمع حملاً على المعنى لما بعد عن اللفظ[١].

وقد وافق البقاعي ابن الزبير في تخريج آية يونس[٢].

وبالنظر لجميع هذه الأقوال نلحظ أمراً مهماً يقوم على تأمل الآيات التي تقدمت الآيتين المتشابهتين، فسورة يونس تناولت أصناف كفرهم، مثل قوله: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا﴾، ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾، ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ﴾، ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾:٣٥ـ٣٩، فالآيات تتحدث عن جماعات كفرت، ولذلك جاء بعدها قوله: ﴿وَمِنْهُم مَّن يُؤْمِنُ بِهِۦ وَمِنْهُم مَّن لَّا يُؤْمِنُ بِهِۦ﴾: ٤٠، ثم جاء بعد الآية مباشرة قوله: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ﴾، وهذا فيه إشارة مهمة إلى وضوح الآيات وتظاهر الحجج، فجاء الأول: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ بالجمع لكثرتهم، وجاء الثاني بالإفراد ﴿وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ﴾، لقلة من ينظر إليه، بالمقارنة مع من يستمع، كما أن النظر يقتضي القرب وعــدم وجود المانع والساتر بخلاف السماع، فقد تستمع إلى من لاتراه.

أما سورة الأنعام فليس فيها ما جاء في سورة يونس، فالآيات التي تقدمت الآية تتحدث عن قدرة المولى جل جلاله، وعن أحوال الآخرة، وبعد ذلك جاءت الآية التي بينت أمر أبي سفيان ومن معه، والله تعالى أعلم. وأرى أن الاستئناس بأقوال العلماء أمر حسن، وهو يدل على عظم بلاغة القرآن وكثرة أسراره التي لا تتزاحم.

ومن الآيات المتشابهة في مسألة الإفراد والجمع في الضمائر قوله تعالى في سورة غافر: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانَت تَّأْتِيهِمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾:٢٢، فجمع الضمير هنا،

---

(١) انظر: الروض الأنف: ٣/٢١٧.

(٢) انظر: نظم الدرر للبقاعي: ٩/١٢٧.

وفي التغابن جاء الضمير مفرداً: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُۥ كَانَت تَّأۡتِيهِمۡ رُسُلُهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ﴾: ٦، وهذا تشابه في الظاهر، لأن أحد الضميرين ضمير الشأن، ومرجعه الجملة بعده، وليس راجعاً على مذكورين.

فقد ذكر الكرماني أن آية غافر خصّت بالجمع، "لأن هاء الكناية إنما زيدت لامتناع (أن) عن الدخول على كان، فخصت هذه السورة بكناية المتقدم ذكرهم موافقة لقوله: ﴿كَانُوٓاْ هُمۡ أَشَدَّ مِنۡهُمۡ قُوَّةً﴾، وخصّت سورة التغابن بضمير الأمر والشأن توصلاً إلى كان"[١].

وقد وافقه أبو يحيى الأنصاري الذي نقل نص كلامه[٢].

وضمير الشأن في الكلام يكسبه نبلاً وفخامة، لأنه يفسره ما بعده، فيتمكن في ذهن السامع ما يعقبه، فالسامع إذا لم يفهم من الضمير معنى، بقي منتظراً لعقبى الكلام كيف يكون، فيتمكن المسموع بعده في ذهنه أفضل تمكن، ولذلك ذكر عبدالقاهر الجرجاني أن من خصائص (أن) أنك ترى في ضمير الأمر والشأن معها من الحسن واللطف ما لا تراه إذا هي لم تدخل عليه، بل تراه لا يصلح حيث صلح إلا بها[٣].

ومن المواضع التي فيها شيء من اللطافة والظرافة ما جاء في سورة الكهف حيث جاء الضمير مرة مجموعاً ومرة مفرداً كل ذلك مع فعل واحد هو (أراد) والآيات الثلاث في قصة واحدة، هي قصة الخضر مع موسى عليهما السلام، ففي قصة خَرْق السفينة جاء الضمير مسنداً للخضر: ﴿فَأَرَدتُّ أَنۡ أَعِيبَهَا﴾: ٧٩، وفي تفسير قصته مع الغلام جاء الجمع: ﴿فَأَرَدۡنَآ أَن يُبۡدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيۡرٗا مِّنۡهُ﴾: ٨١، أما في قصة الجدار فجاء الإسناد لله عز وجل ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبۡلُغَآ أَشُدَّهُمَا﴾: ٨٢.

---

(١) البرهان: ٣٢٤.

(٢) انظر: فتح الرحمن: ٣٧١.

(٣) انظر: دلائل الإعجاز: ٣١٧، والإيضاح: ٨١/٢، والبغية: ١٤٧/١.

يرى الكرماني أن الظاهر في الآية الأولى إفساد، فأسنده إلى نفسه، والثاني إفساد من حيث القتل، وإنعام من حيث التبديل فأسنده إلى نفسه وإلى الله سبحانه، والثالث إنعام محض فأسنده إلى الله عزّ وجل. وجاء بتوجيه آخر للجمع في الآية الثانية وهو أن القتل كان منه، وإزهاق الروح كان من أمر الله[1].

وقد وافقه ابن جماعة وزاد بأن هذا حسن أدب من الخضر مع الله تعالى[2]، ونقل الأنصاري نص كلام الكرماني، وذكر تخريجاً آخر للجمع، يرى أنه الأولى وهو: أنه لما ذكر القتل عبّر عن نفسه بلفظ الجمع، تنبيهاً على أنه من العظَام في علوم الحكمة، فلم يقـــدم على القتل إلا لحكمة عالية[3]. وأصلَ هذا الرأي عند الفخر الرازي ونقله الأنصاري بنصه[4].

إذاً مردُّ الإفساد المحض، والإنعام المحض واضح، فلما ذكر العيب أضافه إلى إرادة نفسه، فقال: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾، ولما ذكر رعاية مصالح اليتيمين لأجل صلاح أبويهما أضافه إلى الله تعالى، لأن المتكفل بمصالح الأبناء لرعاية حق الآباء هو الله سبحانه وتعالى، وهذا متفق عليه، ولما ذكر قتل الغلام، والقتل من الأفعال العظيمة، والقتل في ظاهره إفساد لكنه نعمة حين أخبر المولى سبحانه أن قتل الغلام جاء، لأن أبويه صالحان، وسيفسد عليهما صلاحهما، فجاء اللطف بإبدالهما خيراً منه زكاة وأقرب رحماً، فلذلك جاء الفعل العظيم مسنداً إلى ضمير المعظم الدال على التفخيم فقال: ﴿فَأَرَدْنَا أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا﴾، واكتفى الفخر الرازي بأن الجمع يدل على عظائم الأمور ولم يوضح دلالة الجمع، كما وضحها الكرماني.

وقبل أن أنتقل للحديث عن صيغ الجمع، أود أن أذكر مسألة تختلف

---

(١) انظر: البرهان: ٢٥٨.

(٢) انظر: كشف المعاني: ٢٤٣.

(٣) انظر: فتح الرحمن: ٢٤٩ـــ٢٥٠.

(٤) انظر: التفسير الكبير: ١٣٨/٢١.

عن المسائل السابقة، ألا وهي الإفــراد والجمــع في الضمير المضاف إلى اسم الإشارة، فقــد وقف علماء المتشابه اللفظي عنــد قوله تعالى في سورة البقــرة: ﴿ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ مِنكُمۡ يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۗ﴾: ٢٣٢، فــورد الضمــير المضاف إلى اسم الإشارة مفرداً، بينما في سورة الطلاق ورد مجموعاً: ﴿ذَٰلِكُمۡ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ﴾: ٢، فهل من اختلاف جوهري بينهما؟

ذكر الخطيب لهذه المسألة وجهين: الأول أن الكاف من (ذلك) لمجرد الخطاب، فيجوز التوحيد، كما يجوز أن يجرى على عدد من المخاطبين، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَفَوۡنَا عَنكُم مِّنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ﴾البقرة: ٥٢، أما التوجيه الثاني فيرى أن كل موضع في القرآن الكريم أُفردت فيه الكاف والخطاب لجماعة، فإنما قُصد بالكاف المفردة مخاطبة النبي صلى الله عليه وسلم، ثم العدول عنها إلى مخاطبة أمته، فكذلك قولــه: (ذلك يوعظ بــه)، تكون الكاف في (ذلك) لخطاب النبي ﷺ، والكاف في (منكم) خطاب لأمته[1]. واكتفى بذلك، ووافقه الكرماني الذي اختصر توجيهه[2].

أما ابن جماعة فوافق الشيخين في التعليل الثاني وزاد أن الإفراد فيه تشريف للنبي ﷺ، ثم عمم بــ﴿ذَٰلِكُمۡ أَزۡكَىٰ لَكُمۡ﴾، والجمع خطاب له ولأمته، وقدّم تشريفه في أول الآية ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾[3].

أما ابــن الزبير فقــد وافــق الخطيب الإسكافي، وكان أكثر تفصيلاً للمسألة، إذ تناول السياق المتقــدم للآيتين، فأوضح أن آيــة البقرة جاءت بعــد تعنيف المضرّين بالزوجات، واحتيالهم على أخــذ أموالهن بغير حق ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمۡ أَن تَأۡخُذُواْ مِمَّآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ شَيۡـًٔا﴾: ٢٢٩، ﴿وَلَا تُمۡسِكُوهُنَّ ضِرَارٗا لِّتَعۡتَدُواْۚ﴾، وقد بالغت الآية في زجرهم حين قال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوٓاْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ هُزُوٗاۚ﴾: ٢٣١،

---

(١) انظر: درة التنــزيل: ٢٨ــ٢٩.

(٢) انظر: البرهان: ١٤٠.

(٣) انظر: كشف المعاني: ١١٤.

وهـــذا فيه تعنيف شديد للمضرّين بهنّ، ثم نهى سبحانه عن عضل النساء، فعضلها ظلم لها، ولهذا جاءت الآيـــة بالإفراد، والخطاب وإن عم، فإن الممتثلين والمستجيبين لذلك قلة، ولذلك قال سبحانه ﴿مَن كَانَ مِنكُمْ﴾، وفي هذا إشعار بالتبعيض.

أما آية الطلاق فالذي قبلها وبعدها أحكام متعلقة بالطلاق، وهي تقتضي العموم، فالخطاب للجميع، ولذلك جاء قوله: ﴿مَن كَانَ يُؤْمِنُ﴾، ولم يقل: منكم.

يقول: "فحصل من مجموع هذا أن المنهي المتوعد عليه في سورة البقرة أبلغ من[1] التعدي، وأسوأ في المرتكب من الواقع عليه الزجر في آية الطلاق، ومن المعلوم أن المطلب إذا اعتاص كانت السلامة فيه أعز، وسالك طريق النجاة فيه أقل.

والخطاب وإن عمّ فأولى المخاطبين بأهليته، والذين هم كأنهم هم المعنيون به على الخصوص، إنما هـــم الممتثلون، وكأن غير الممتثل غير داخل تحت الخطاب، فعلى رعي هـــذا ورد إفراد الخطاب في البقرة فقيل: (ذلك) بحرف الخطاب الذي للواحد إشارة لتقليل المستجيبين المتورعين عن الطمع في أموال الزوجات والإضرار بهن عضلاً أو احتيالاً على ما لديهن، وعلى هذا الرعي ورد في هذه الآية (منكم)، يشعر أن المستجيبين ليسوا الكل بما يعطيه مفهوم (منكم). ولما كان الوارد في سورة الطلاق أخف في المطلب وأيسر في التكليف... ناسب ذلك ورود الخطاب بالحرف الذي يخاطب به الجميع، ويشملهم فقيل: (ذلكم)، وقيل: (من كان يؤمن) ولم يرد هنا: من كان منكم، لم يرد هنا إشعار بتبعيض وهو الذي يعطيه المفهوم..."[2].

ولهـــذا نرى الآيات التي تقـــدمت آيـــة البقـــرة من لـــدن قولـــه: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ۖ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ...﴾:٢٢٢، إلى أحكام

---

(١) كذا في ملاك التأويل، والأنسب: «في».

(٢) ملاك التأويل: ١/٢٧٠ـ٢٧١ (بتصرف).

الرضاعة في قولــه: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ...﴾:٢٣٣، كلها آيــات تزخر بالأوامر والنواهي.

وقد ذكر الفخر الرازي أن الإفراد والجمع للكاف جائز في اللغة، والقرآن نزل باللغتين جميعاً، ولم يعلل سبب ورود الجمع هنا، والإفراد هناك[1]، وهذا توجيه الإسكافي الأول.

أما أبو حيان فقد وافق الخطيب الإسكافي في التوجيهين، واختصر التعليل[2].

الاختلاف في صيغ الجمع:

بعد أن تحدثت عن الإفراد والجمع في الأسماء الظاهرة والضمائر، بقي أن أذكر ما أورده علماء المتشابه اللفظي من آيات مختلفة في صيغة الجمع، فتارة يكون الجمع جمع تصحيح، وفي آية أخرى جمع تكسير وهكذا... وقد بيّنوا الأسرار والفوائد المترتبة على هذا الفرق بين الآيات، وقد جاء الاختلاف بين صيغ الجمع في كتاب الله تعالى في ثلاثة مواضع، وسأقف مع كل موضع لأرى ماذا قال علماؤنا رحمهم الله؟.

وأول الآيــات التي وقفــوا عندها قولــه تعالى في سورة البقــرة: ﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ ۚ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾:٥٨، وفي الأعراف: ﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيٓـَٰٔتِكُمْ ۚ﴾:١٦١.

وقد أوضح الإسكافي أن السر في استعمال جمع الكثرة في آية البقرة، أن صدر الآية جاء بإخبار الله عن نفسه، وهذا تعظيم فناسبه ذلك، يقول: "أما الكلام في (الخطايا) واختيارها في سورة البقرة، فلأنها موضوع للجمع الأكثر، والخطيئات جمع سلامة، وهي الأقل...فاستعمل لفظ الكثير في الموضع الذي جعل الإخبار فيه عن نفسه بقوله: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟﴾، وشرط لمن قام بهذه الطاعة ما يشرطه الكريم إذا وعد من مغفرة الخطايا كلها... فأتى

(١) انظر: التفسير الكبير: ٩٨/٦.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٢/٢١٠ـ٢١١.

باللفظ الموضوع للشمول فيصير كالتوكيد بالعموم... ولما لم يسند الفعل في سورة الأعراف إلى نفسه عزّ اسمه، وإنما قال: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ اسْكُنُوا﴾، فلم يسم الفاعل، أتى بلفظ الخطيئات، وإن كان المراد بها الكثرة كالمراد بالخطايا، إلا أنه أتى في الأول لما ذكر الفاعل بما هو لائق.."[1]، ووافقه الكرماني موجزاً كلامه.[2] كما وافقهما الفخر الرازي[3].

أما ابن الزبير فقد خالف الإسكافي في توجيهه للجمع، فذكر أن الجمع ورد في البقرة مكسراً ليناسب ما بنيت عليه آيات البقرة من تعداد النعم والآلاء على بني إسرائيل، لأن جموع التكسير ترد في الغالب للكثرة، فطابق ما ورد في البقرة من قصد تكثير الآلاء والنعم.

وأما الجمع بالألف والتاء فبابه القلة في الغالب ما لم يقترن به ما يبين أن المراد به الكثرة، فناسب ما ورد في الأعراف إذ لم تبن آيها من قصد تعداد النعم[4].

وقد وافقه ابن جماعة الذي اختصر توجيهه[5].

ويرى الألوسي أن الاختلاف إنما هو من باب التفنن في التعبير، الذي هو من دأب البلغاء، وفيه دلالة على رفعة شأن المتكلم[6].

وقد أوضح الدكتور الخضري أن تكثير الخطايا في سورة البقرة راجع إلى كثرة ما حكاه الله تعالى قبل الآية من جرائم بني إسرائيل، أما الأعراف فقد توارت فيها هذه الخطايا وسط ظلال نعم الله على بني إسرائيل[7].

---

(١) درة التنزيل: ٨.
(٢) انظر: البرهان: ١٢٣ـ١٢٤.
(٣) انظر: التفسير الكبير: ٣/٨٦.
(٤) انظر: ملاك التأويل: ١/٢٠٧.
(٥) انظر: كشف المعاني: ٩٧.
(٦) انظر: روح المعاني: ١/٢٦٩.
(٧) انظر: الإعجاز البياني في صيغ الألفاظ للدكتور محمد الأمين الخضري: ١٤٣.

ومن المتشابه في مسألة صيغ الجمع، الحديث عن لفظ (النبيين) و(الأنبياء)، فقد ورد في سورة البقرة قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾: ٦١، وفي آل عمران: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾: ١١٢. فجاءت الأولى بصيغة جمع السلامة، بينما جاءت الثانية بغير صيغة جمع التصحيح.

أجاب الكرماني عن ذلك إجابة مقتضبة لآية البقرة فذكر أن جمع النبيين جمع سلامة في آية البقرة لموافقة ما بعده من قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَىٰ وَالصَّابِئِينَ﴾ آية: ٦٢[1]، واكتفى بذلك، ومثل هذا التوجيه يكاد يكون أصلاً عند الكرماني حيث يعوّل كثيراً على التلاؤم في بناء الألفاظ وتوافقها في السياق. وقد وافقه الفيروزابادي الذي نقل توجيهه[2].

أما ابن الزبير الغرناطي فيرى أن جمع التكسير يشمل أولي العلم وغيرهم، أما جمع السلامة فيختص في أصل الوضع بأولي العلم، وإذا تقرر هذا فورود جمع السلامة في سورة البقرة مناسب من جهتين: إحداهما: شرف الجمع لشرف المجموع، والثانية: مناسبة زيادة المد لزيادة أداة التعريف في لفظ الحق..

ولما لم يكن في الآية الثانية سوى شرف المجموع، وكانت العرب تتسع في جموع التكسير فتوقعها على أولي العلم وغيرهم، أُتي بالجمع هنا مكسّراً لتحصل اللغتان حتى لا يبقى لمن تُحدي بالقرآن حجة إذ هم مخاطبون بما في لغاتهم[3].

ويرى أبو حيان أنه لا فرق في الدلالة بين النبيين والأنبياء، لأن الجمعين إذا دخلت عليهما (أل) تساويا، بخلاف حالهما إذا كانا نكرتين، لأن جمع

---

(١) انظر: البرهان: ١٢٦.

(٢) انظر: بصائر ذوي التميز في لطائف الكتاب العزيز: ١/١٤٤.

(٣) ملاك التأويل: ١/٢١٧ـ٢١٨ بتصرف .

السلامة إذ ذاك ظاهر في القلة، وجمع التكسير على (أفعلاء) ظاهر في الكثرة. وأوضح أن نافعاً قرأ بالهمز (النبيئين) وحده ، أما غيره فقرأ بالتسهيل[1]. ووافقه الألوسي[2].

وفي إشارته الأخيرة ردٌّ على ابن الزبير حين قال: "مناسبة زيادة المد لزيادة أداة التعريف في لفظ الحق"، لأن التعليل يعتمد على قراءة نافع التي تمد اللفظ مداً متصلاً نظراً لإثبات الهمز، فإذا جاءت قراءة أخرى غير قراءة نافع اختفى المد، وبه يختفي التعليل، وعلى هذا فإن التوجيهات متقاربة، وإن كان أقربها ما ذكره الكرماني، فقد أكد تعليله بآية مشابهة وهي ما ورد في سورة آل عمران ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقۡتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيۡرِ حَقّٖ﴾:٢١، فلفظ (النبيين) جُمع جمع سلامة لموافقة ما بعده، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾:٢٢، وفي الآية التي تليها ﴿.. ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٞ مِّنۡهُمۡ وَهُم مُّعۡرِضُونَ﴾:٢٣، فوافق اللفظ قوله: (الذين) و(ناصرين) و(معرضون).

ومن نافلة القول أن لفظ (النبيين) لم يقع في القرآن الكريم بعد فعل القتل إلا في آيتي البقرة: (٦١)، وآل عمران (٢١)، بينما وقع لفظ (الأنبياء) بعد فعل القتل في ثلاثة مواضع: موضعين في آل عمران (١١٢، ١٨١)، وموضع في النساء (١٥٥).

ومما يلحق بهذا الباب، وبه أختم هذا الفصل الفرق بين (فواكه) و(فاكهة) حيث ورد التشابه بين آيتين إحداهما في سورة المؤمنين يقول الله تعالى: ﴿لَّكُمۡ فِيهَا فَوَٰكِهُ كَثِيرَةٞ وَمِنۡهَا تَأۡكُلُونَ﴾:١٩، وفي سورة الزخرف: ﴿لَكُمۡ فِيهَا فَٰكِهَةٞ كَثِيرَةٞ ..﴾:٧٣.

وقد انفرد بتعليل ذلك الكرماني وكان توجيهه حول المناسبة اللفظية،

---

(١) انظر: البحر المحيط: ١/٢٣٧.

(٢) انظر: روح المعاني: ١/٢٧٧.

حيث نظر لسياق الآيتين فقال: "راعى في السورتين لفظ الجنة، وكانت في هذه السورة (أي: سورة المؤمنون) جنات بالجمع، فقال: (فواكه) بالجمع، وفي الزخرف ﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ﴾ بلفظ الواحدة، وإن كانت هـذه جنة الخلـد، لكن راعى اللفظ فقال: ﴿فِيهَا فَٰكِهَةٌ﴾"[1]. ووافقه الأنصاري الـذي نقل نص كلامـه[2].

---

(١) البرهان: ٢٧٥.

(٢) انظر: فتح الرحمن: ٢٨١.

الفصل الثالث

الاختلاف بين الآيات المتشابهة
في التذكير والتأنيث

الفصل الثالث
الاختلاف بين الآيات المتشابهة في التذكير والتأنيث

تناول علماء اللغة موضوع التذكير والتأنيث، وبينوا أسراره وأغراضه في منظوم كلام العرب ومنثوره، وجهدهم في ذلك مدوّن في علم اللغة والنحو(١).

أما ميدان بحثي في هذا الفصل فهو بسط ما ذكره علماء المتشابه اللفظي في القرآن الكريم من تذكير اللفظة القرآنية وتأنيثها في الآيات المتشابهة، فالسياق القرآني يختار تذكير اللفظة في آية، مع أنه من الممكن وضع لفظة مؤنثة مكان المذكّر، وكذلك العكس، وعلى هذا يجتهد علماء المتشابه في بيان أسرار هذا الاختلاف.

وقد قَلّت الآيات المتشابهة في هذا الموضوع، و لم يتعرض له علماء البلاغة إلا في جزء يسير من حديثهم عن صور خروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر(٢).

وقد اجتهد علماء المتشابه رحمهم الله في هذا الصدد، وأبرزوا لنا صورة حسنة من عنايتهم بالمفردة القرآنية من حيث التذكير والتأنيث، ولاسيما أن

---

(١) انظر: التذكير والتأنيث في اللغة لرمضان عبد التواب، ومعه رسالة أبي موسى الحامض في التذكير والتأنيث. وانظر: تدميث التذكير والتأنيث في التأنيث والتذكير لإبراهيم الجعبري، وانظر: الجمل في النحو للزجاجي: ٢٩٠ــ٢٩٦، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام: ٤/٢٨٦ وما بعدها.

(٢) انظر: الإيضاح: ٢/٨٢، وخصائص التراكيب للدكتور أبو موسى: ١٨٧ــ١٩٣، وأساليب بلاغية لأحمد مطلوب: ٢٤٨.

عنايـــة البلاغيين لا تكاد تذكر.

وستكون الطريقة في بسط الآيات والأقوال مشابهة للفصل السابق، فأتحدث أولاً عن التذكير والتأنيث في الأسماء الظاهرة، ثم في الضمائر، بعد ذلك أتحدث عن الأفعال المسندة إلى ضمير المذكر والمؤنث.

التذكير والتأنيث في الأسماء الظاهرة:

أقصد بالأسماء ما ورد من المتشابه في التذكير والتأنيث في الأسماء الظاهرة، أو الاسم الموصول أو اسم الإشارة، وسأتحدث عن ثلاث آيات متشابهات في هذه المسألة، وهي تمثل ما جاء من المتشابه في هذا الخصوص، فلم يرد في القرآن الكريم من المتشابه في هذه المسألة إلا في هذه المواضع الثلاثة.

الموضع الأول ما أشار إليه ابن الزبير الغرناطي وابن جماعة حيث ورد في سورة النساء قـــول المولى سبحانه وتعالى: ﴿وَءَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ مُحْصَنَٰتٍ غَيْرَ مُسَٰفِحَٰتٍ﴾: ٢٥، فجاء الوصفان بالتأنيث، بينما في سورة المائـــدة ورد الوصفان بالتـــذكير: ﴿إِذَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ﴾: ٥، فما سر الاختلاف؟

يرى ابن الزبير الغرناطي أنه لا إشكال في الآيتين، لأن مصرف الوصف في آية النساء للإماء المتزوجات عند عدم الطَّول، أما في المائدة فمصرف الوصف للمتزوجين من الرجال[1]. وهو أمر واضح، ولذلك جاء في الآية التي قبل آية النساء ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُواْ بِأَمْوَٰلِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ﴾: ٢٤، فجاء الوصف بالتذكير، لأن مصرفه للرجال، ولم يرد في القرآن الكريم من المتشابه في هذه المسألة إلا في هذه المواضع الثلاثة.

أما ابن جماعة فقد وافق ابن الزبير، وزاد في توضيحه أن آية النساء في نكاح الإماء، وكان كثير منهن مسافحات، فناسب جمع المؤنث بالإحصان،

(١) انظر: ملاك التأويل: ١/٣٤١.

وآية المائدة فيمن يحل للرجال من النساء فناسب وصف الرجال بالإحصان[1].

الموضع الآخر قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْعَالَمِينَ﴾: ٩٠، فأنّث قوله: (ذكرى)، بينما في سورة يوسف آية (١٠٤) والتكوير آية (٢٧) ذكّر اللفظ: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾.

يرى الكرماني أن اللفظ في الأنعام جاء مؤنثاً، لأنه تقدم الآية قوله: ﴿فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَىٰ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾: ٦٨، وقوله: ﴿وَلَٰكِن ذِكْرَىٰ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾: ٦٩، فكان لفظ (ذكرى) أليق بها[2]، واكتفى بذلك، ولم يعلل سبب التذكير في آية يوسف التي ذكرها في مقابل آية الأنعام.

وإشارة الكرماني في هذا الموضع تتكرر كثيراً، وهي تدلنا على المذهب الذي سار عليه في توجيه الآيـــات المتشابهة، وهو ملاحظة السياق الأسلوبي، فجلّ توجيهاته تقوم على ذلك، وهذا في الحقيقة باب جليل ومذهب نفيس في دراسة كلام المولى عزّ وجل، وهذا المذهب يمكن أن ينقل إلى دراسة الأدب، وتحليل النصوص، فينظر في السياق الأسلوبي للنص، أو الوحدة الأسلوبية، ومدى ملاءمة العناصر بعضها لبعض. ووافقه ابن جماعة الذي نقل نص كلامه[3]، وتابعهما الأنصاري[4].

وكأني بالكرماني في ضوء تعليله يرى أن التذكير هو الأصل، وبه وردت آية سورة يوسف فلم تحتج إلى تعليل، ولم يتقدمها ما يجعلها تحمل على التأنيث كما في آية الأنعام، ومن الملاحظ أيضاً على تعليل الكرماني لآية الأنعام، أن بين الآية التي ورد فيها لفظ (الذكرى) وبين ما تقدمها من الآيات أكثر من عشرين آية، وهذا يؤكد ما ذهب إليه في ملاحظة البناء الأسلوبي، والنظر في سياق النص، دون الأخذ بمسألة بعد النص أو قربه. إذاً

---

(١) انظر: كشف المعاني: ١٣٧.

(٢) انظر: البرهان: ١٧٢.

(٣) انظر: كشف المعاني: ١٦٣.

(٤) انظر: فتح الرحمن: ١٢٤.

وجود العلة المقتضية للتأنيث كان سبباً في بيان التذكير في الآية الأخرى، فلم يتقدم الذكر في سورة يوسف ما يستوجب التأنيث.

وقد جاء توجيه ابن الزبير الغرناطي مختلفاً عن الآخرين، فقد تحدث عن آية سورة التكوير، وجعلها في مقابل آيــة الأنعام، فيرى "أن آية التكوير لما تقدمها القسم على القرآن بقوله: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلۡخُنَّسِ﴾:١٥، إلى ما وقع القسم به، ثم ورد ضمير المقسم عليه في قوله: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ﴾:١٩، أي أن القرآن لقول رسول كريم، والمراد به جبريل عليه السلام، ثم أتبع بوصفه إلى قولـــه: ﴿ثَمَّ أَمِينٖ﴾:٢١، ثم قيل ﴿وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجۡنُونٖ﴾... ثم أعقب بقولـــه تعـــالى: ﴿وَمَا هُوَ﴾ أي: وما القرآن ﴿بِقَوۡلِ شَيۡطَٰنٖ رَّجِيمٖ﴾:٢٥، فجرت هذه الضمائر على التذكير على ما يجب... ثم قال: ﴿إِنۡ هُوَ إِلَّا ذِكۡرٞ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾، والضمير للقرآن، ولا يمكن وروده على خلاف هذا لمنافرة التناسب ومباعدة التلاؤم.

وأما آية الأنعام فتقدمها قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحُكۡمَ وَٱلنُّبُوَّةَۚ فَإِن يَكۡفُرۡ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ فَقَدۡ وَكَّلۡنَا بِهَا قَوۡمٗا لَّيۡسُواْ بِهَا بِكَٰفِرِينَ﴾:٨٩، فنوسب بـــين قوله: ﴿إِنۡ هُوَ إِلَّا ذِكۡرَىٰ﴾، وبين ما تقدم، فكأن التقدير: إن هو أي الأمر أو المراد المقصود،أو ما ذكر من الكتاب والحكم والنبوة إلا ذكرى، فناسبه (ذكرى) هنا لما تقدم بيانه،ولم يتقدم هنا ما يستدعي لفظ التذكير ويناسبه،فجاء كل على ما يجب"(١).

وتوجيه ابن الزبير توجيه حسن، ولا سيما وقفاته عند الآيات التي تقدمت آية التكوير، حتى إنه يرى أنه لا يمكن وروده على خلاف هذا لمنافرة التناسب، ومباعدة التلاؤم، وهذا التوجيه مع ما فيه من تفصيل طيب، إلا أنه من باب كلام الكرماني؛ لأنه راجع إلى الملاءمة الأسلوبية وتوافق الجزئيات الواردة في النص، والله تعالى أعلم.

أما الموضع الثالث فهو وقفة علماء المتشابه عند قوله تعالى في سورة

---

(١) ملاك التأويل: ١/٤٥٨ــ٤٦٠.

السجدة: ﴿ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِي كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾: ٢٠، فورد الضمير المتصل (به) والاسم الموصول بالتذكير، بينما في سورة سبأ وردا بالتأنيث يقول تعالى: ﴿ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّتِي كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ﴾: ٤٢.

يعلل الخطيب الإسكافي أن سبب الاختلاف بين الآيتين هو أن لفظ (النار) في آية السجدة اسم ظاهر وقع موقع الضمير، والضمير لا يوصف فوُصف العذاب، فحسن التذكير يقول الله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُواْ فَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِي كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾: ٢٠.

أما في آية سورة سبأ فإنه لم يتقدم ذكر النار في الآية، فحسُن وصف النار، فجاءت الآية بالتأنيث، يقول تعالى: ﴿فَٱلْيَوْمَ لَا يَمْلِكُ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ نَّفْعًا وَلَا ضَرًّا وَنَقُولُ لِلَّذِينَ ظَلَمُواْ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّتِي كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ﴾: ٤٢.

يقول الخطيب الإسكافي "إن (النار) في قوله في سورة السجدة ظاهر موضع المضمر، لتقدم ذكره في قوله: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُواْ فَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَآ﴾ فأضمرت ﴿أُعِيدُواْ فِيهَا﴾ ثم أظهرت ﴿وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾، أي عذابها، فوقعت مظهرة مكان المضمر... فلما كان الضمير لا يوصف، بَعُدَ عن الوصف ما حلّ محله، لأنه سد مسدّه، فوصف ما أضيف إليه وهو العذاب فجاء ﴿عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِي كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾..".

أما آية سبأ "فلم تجئ هذا المجيء، لأنها في مكانها مظهرة... ولما لم يتقدمها ما منزلته منزلة الضمير، صَحَّ فصحّ الوصف له، فأجري عليه وجاء: ﴿عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّتِي كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ﴾، ألا ترى أن أوله ﴿وَنَقُولُ لِلَّذِينَ ظَلَمُواْ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنَّارِ..﴾"[1].

وقد وافقه الكرماني الذي اختصر توجيهه[2]، كما تابعهما الأنصاري[3].

(١) درة التنزيل: ٢١٢.
(٢) انظر: البرهان: ٣٠٤.
(٣) انظر: فتح الرحمن: ٣٣٦.

أما ابن الزبير الغرناطي فيرى "أن آية السجدة اقترن بها ما يستدعي أن يناسب، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَدْنَىٰ دُونَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَكْبَرِ﴾: ٢١، فلما تفصل ذكر العذاب إعلاماً بإلحاق ضربية الأدنى والأكبر بمن جرى الوعيد لهم، والعذاب مذكر، وقد تكرر، فتأكد رعيه، فناسبه عودة الضمير قبله إلى العذاب المضاف إلى النار مذكراً ليجري ذلك كله مجرى واحداً.

ولما لم يكن يتلو آية سورة سبأ ولا قبلها ما يستدعي ذلك، أعيد الضمير إلى النار مؤنثاً.."[1].

فابن الزبير رحمه الله تأمّل الآيات المتقدمة لآية السجدة ولاحظ أن هناك عناية بالعذاب وتفصيله إلى أكبر وأدنى، وهذا هو معقد الكلام، فعاد الضمير عليه، وقد تكرر اللفظ تأكيداً له، وعناية بشأنه، ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَدْنَىٰ دُونَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَكْبَرِ﴾، فناسب عود الضمير في الآية إلى العذاب المضاف إلى النار فقال فيها: ﴿عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ﴾، أما التأنيث فمرجعه لفظ (النار)، وهو توجيه حسن، مبني على تأمّل دقيق لسياق الآيتين.

ولنا أن نتساءل: كيف استدل بالآية التي ورد فيها ذكر العذاب مرتين، وهي متأخرة عن الآية التي عليها مدار الحديث، ومن المعلوم أن الضمير لا يعود على متأخر وإنما على متقدم؟

ولكن حين نتأمل حديثه السابق في توجيه الآية نجد الجواب، فالضمير لم يعد إلى ذلك، وإنما عاد على ما تقدمه كما هو مقرر في اللغة وهو قوله: ﴿ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾، وابن الزبير الغرناطي إنما ذكر ذلك قصداً لتقوية عود الضمير إلى لفظ «العذاب» في الآية نفسها، ولهذا عبّر بقوله: «اقترن بها» ولم يقل: «تقدّمها»، كما أن في حديثه دلالة على ملاحظة السياق، وبناء الأسلوب، التي نلحظها عند الكرماني[2].

---

(١) ملاك التأويل: ٢/٩٤٥ـ٩٤٦.

(٢) انظر: البلاغة القرآنية في ملاك التأويل: ١٠٣ـ١٠٤.

ويرى ابن عاشور أن التكذيب في آيـــة سبأ عُلّق بنفس النار فجيء باسم الموصول المناسب لها، ولم يعلق بالعــذاب كما في سورة السجدة، لأن القول المخبر عنه هــو قــول الله تعالى وحكمه، وقــد أذن بهم إلى جهنم وشاهدوها، كما قال تعــالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُاْ ٱلْعَذَابَۚ﴾:٣٣. وأما القول المحكي في سورة السجدة فهو قــول ملائكة العذاب بدليل قوله: ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾[1].

التذكير والتأنيث في الضمائر:

الحديث عن التذكير والتأنيث في الضمائر في الآيات المتشابهة يُعد أبرز موضوعات هذا الفصل وأكثرها من حيث عدد الآيات المتشابهة، وسنتحدث بإذن الله تعالى عن خمس مسائل ورد فيها تشابه لفظي، وهي تمثل كل ما جاء في كتاب الله تعالى من المتشابه في مسألة تذكير الضمائر وتأنيثها.

وأول ما نطالع من آيات متشابهة ورد فيها تذكير الضمير قولــه في آل عمران: ﴿أَنِّىٓ أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِ ٱللَّهِۖ﴾:٤٩، فجاء الضمير المجرور في قوله: (فيه) مذكّراً، وفي المائدة ورد الضمير مؤنثاً يقول تعالى: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ بِإِذْنِى فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِىۖ﴾:١١٠.

وقد تساءل الإسكافي رحمه الله عن سر عود الضمير على مذكّر في الأولى، وعلى مؤنّث في الأخرى، أي عن وجه التخصيص في الآيتين؟

ويقوم توجيهه على أن مقام التذكير في آية آل عمران يناسب مقام ذكر الآيات، وأول ما يصوّر من الطين كهيئة الطير، وهو واحد، فيلزم به الحجة عليهم، أما آية المائدة، فناسب التأنيث ذكر النعم وتعددها، وهذا جمع، والتأنيث به أولى.

يقــول رحمه الله: "..إن الأول الذي ذكّر الضمير فيــه إنما هو في

(١) انظر: التحرير والتنوير: ٢٢/٢٢٥.

إخبار الله عزّ وجلّ به عن عيسى عليه السلام، وقوله لبني إسرائيل: ﴿أَنِّي قَدْ جِئْتُكُم بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾، وعدد الآيات كلها عليهم، منها: أني آخذ من الطين ما أصور منه صورة على هيئة الطير في تركيبه، فأنفخ فيه فينقلب حيواناً لحماً، قد ركب فيه عظم وخالط دماً واكتسى ريشاً وجناحاً كالطائر الحي، والقصد في هذا المكان إلى ذكر ما تقوم به حجته عليهم، وذا أول ما يصوّر من الطين على هيئة الطير، ويكون واحداً يلزم به الحجة، فالتذكير أولى به.

والتي في سورة المائدة المخصوصة بتأنيث الضمير العائد إلى ما يلحقه، هي في ذكر ما عدّد الله من النعم على عيسى عليه السلام، وما أصحبه إياه من المعجزات، وما أظهر على يده من الآيات، وابتداؤها: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ اذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَالِدَتِكَ إِذْ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ تُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَإِذْ عَلَّمْتُكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَاةَ وَالْإِنجِيلَ﴾: ١١٠، والإشارة في هذه الآية ليست إلى أول ما يبديه لبني إسرائيل من ذلك محتجاً به عليهم، وإنما هي إلى جميع ما أذن الله تعالى في كونه دلالة على صدقه من قلب الصور التي يصورها من الطين على هيئة الطير، وذلك جمع والتأنيث به أولى"[1].

وقد اطّلع الكرماني على توجيه الإسكافي، وقام باختصاره فقال: "الجواب أن يقال: في هذه السورة ـــ آل عمران ـــ إخبار قبل الفعل فوحّده. وفي المائدة خطاب من الله له يوم القيامة، وقد سبق من عيسى ـــ عليه السلام ـــ ذلك الفعل ثلاث مرات، والطير صالح للواحد وصالح للجمع"[2]. وقد وافقه ابن جماعة، ونقل نص كلامه[3]. ووافقهما الأنصاري الذي زاد أن الاختلاف من باب التفنن في الكلام على عادة العرب في كلامهم[4].

أما ابن الزبير الغرناطي فقد أشار في بداية حديثه إلى مسألة أن عودة

---

(١) درة التنزيل: ٣٤ـــ٣٥.

(٢) البرهان: ١٤٥.

(٣) انظر: كشف المعاني: ١٢٩.

(٤) انظر: فتح الرحمن: ٦٧.

الضمير على اللفظ وما يرجع إليه أولى، وأن عودته على المعنى ثانٍ عن ذلك، وبيّن أن كلا الرعيين عالٍ فصيح، فعاد في آية آل عمران على الكاف ـ في (كهيئة) ـ، لأنها تعاقب (مثل) ـ أي تحل محله ـ، وهو مذكّر فهذا لحظ لفظي. ثم عاد في آية المائدة إلى الكاف من حيث هي في المعنى صفة، لأن المثل صفة في التقدير المعنوي فحصل مراعاة اللفظ أولاً، ومراعاة المعنى ثانياً، على ما يجب، وقال موضحاً كلامه: "كما ورد في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ الأحزاب: ٣١، بعودة الضمير من (يقنت) مذكراً رعياً للفظ (من)، ثم قال ﴿وَتَعْمَلْ﴾ بالتاء رعياً للمعنى وهو كثير"[١].

وقد نقل ابن الزبير هذه الإشارة من الزمخشري وعزاها إليه، يقول الزمخشري عن ﴿فَأَنفُخُ فِيهِ﴾: "الضمير للكاف، أي في ذلك الشيء المماثل لهيئة الطير". وعن ﴿فَتَنفُخُ فِيهَا﴾ يقول: "الضمير للكاف لأنها صفة الهيئة التي كان يخلقها عيسى عليه السلام وينفخ فيها، ولا يرجع إلى الهيئة المضاف إليها؛ لأنها ليست من خلقه، ولا من نفخه في شيء وكذلك الضمير في فتكون"[٢].

كما نقل توجيه جار الله الزمخشري كل من: الفخر الرازي في التفسير الكبير[٣]، وأبي حيان[٤]، والألوسي[٥]، وابن عاشور[٦].

أما عن وجه التخصيص في الآيتين، وهو ما لم يتحدث عنه الزمخشري، فقد نظر ابن الزبير إلى السياق المتقدم، وإلى بناء الأسلوب، وهو منهج الكرماني الذي سبق أن أشرت إليه، يقول ابن الزبير: "..وجواب ثانٍ:

---

(١) ملاك التأويل: ١/٣٠٢.

(٢) الكشاف: ١/٤٣١، ٦٥٣.

(٣) انظر: التفسير الكبير: ١٢/١٠٥.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٢/٤٦٦، ٤/٥١ـ٥٢.

(٥) انظر: روح المعاني: ٢/١٦١.

(٦) انظر: التحرير والتنوير: ٧/١٠٢.

وهو أنه قد ورد قبل ضمير آية آل عمران من لدن قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ﴾: ٤٤، إلى قوله: ﴿فَأَنفُخُ فِيهِ﴾ نحو من عشرين ضميراً من ضمائر المذكر، فورد الضمير في قوله: (فأنفخ فيه) ضمير مذكر ليناسب ما تقدمه ويشاكل الأكثر الوارد قبله.

أما آية العقود فمفتتحة بقوله تعالى: ﴿اذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ﴾..فناسب ذلك تأنيث الضمير، ولم تكثر الضمائر هنا ككثرتها هناك..."[١].

ومن الآيات المتشابهة قوله تعالى في سورة هود: ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً﴾: ٨٢، فجاء الضمير المجرور بعلى في ﴿عَلَيْهَا حِجَارَةً﴾ مؤنثاً، بينما في سورة الحجر ورد مذكّراً مجموعاً: ﴿فَجَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً﴾: ٧٤، فما وجه اختلاف الضمير مع اتحاد المقصود؟

يعلل الكرماني سر تذكير الضمير في آية الحجر بأنه عائد على أول قصة أصحاب الحجر وهو قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ﴾: ٥٨، فذكر قوم لوط موصوفين بالإجرام الموجب لهلاكهم، وردّ قول بعض المفسرين، ومنهم ابن كثير الذي ذكر أن الضمير يعود على أهل القرية، وكذلك ما رواه ابن كثير عن السُّدي أن الضمير يعود على من شذّ من أهل القرية[٢]، واكتفى بذلك دون أن يوجه آية هود. يقول: "..قال بعض المفسرين: (عليهم) أي على أهلها، وقال بعضهم على من شذ من القرية منهم، قلت: وليس في القولين ما يوجب تخصيص هذه السورة بقوله (عليهم)، بل هو يعود على أول القصة وهو ﴿إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ﴾، ثم قال: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ﴾: ٧٤"[٣].

---

(١) ملاك التأويل: ٣٠٣/١.

(٢) انظر: تفسير القرآن العظيم: ٤٣٦/٢.

(٣) البرهان: ٢٤٠.

أما ابن الزبير فقد ذكر أن كلا الموضعين مراعى فيه مناسبة ما تقدمه ثم ذكر تخريج الكرماني لآية الحجر، وزاد بقوله: "..ونظير هذا قوله تعالى في سورة الذاريات: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّآ أُرۡسِلۡنَآ إِلَىٰ قَوۡمٖ مُّجۡرِمِينَ ٣٢ لِنُرۡسِلَ عَلَيۡهِمۡ حِجَارَةٗ مِّن طِينٖ﴾: ٣٣، فقيل (عليهم) لما تقدم قوله: ﴿إِلَىٰ قَوۡمٖ مُّجۡرِمِينَ﴾، وأما آية هود فلم يتقدم فيها مثل هذا فاكتفى بضمير القرية فقيل: ﴿وَأَمۡطَرۡنَا عَلَيۡهَا﴾، وأغنى ذلك عن ذكر المهلكين إذ هم المقصودون بالعذاب فورد كل على ما يناسب"[1].

ومما يندرج تحت موضوع التذكير والتأنيث في الضمائر، الحديث عن الاختلاف بين قوله تعالى في سورة النحل: ﴿وَإِنَّ لَكُمۡ فِي ٱلۡأَنۡعَٰمِ لَعِبۡرَةٗۖ نُّسۡقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ﴾: ٦٦، فقال: (بطونه) بالتذكير، ولم يقل: (بطونها) بالتأنيث، كما ورد في سورة المؤمنون: ﴿وَإِنَّ لَكُمۡ فِي ٱلۡأَنۡعَٰمِ لَعِبۡرَةٗۖ نُّسۡقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا﴾: ٢١.

يرى الإسكافي أن التذكير في آية النحل عائد إلى معنى الآية، أما آية المؤمنون فإن التأنيث راجع إلى اللفظ، فقد أوضح أن الضمير في آية النحل يعود إلى البعض وهو الإناث، ولذلك خصت الآية باللبن، وهو في الإناث خاصة، يقول تعالى: ﴿نُّسۡقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ مِنۢ بَيۡنِ فَرۡثٖ وَدَمٖ لَّبَنًا خَالِصٗا سَآئِغٗا لِّلشَّٰرِبِينَ﴾: ٦٦، فاللبن لا يكون لكل الأنعام، فهو مقتصر على البعض، فيكون التقدير: وإن لكم في بعض الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه، إذاً فالتذكير مناسب لهذا المعنى.

أما في سورة المؤمنون فإن السياق يختلف يقول تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمۡ فِي ٱلۡأَنۡعَٰمِ لَعِبۡرَةٗۖ نُّسۡقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمۡ فِيهَا مَنَٰفِعُ كَثِيرَةٞ وَمِنۡهَا تَأۡكُلُونَ ٢١ وَعَلَيۡهَا وَعَلَى ٱلۡفُلۡكِ تُحۡمَلُونَ﴾: ٢١ـ٢٢، فقد جاء بعد الضمير المؤنث ﴿بُطُونِهَا﴾ جمل عطفت على ما تقدم، فلما عطف عليه ما يعود على الكل ولا يقتصر على البعض أنّث حملاً على الأنعام، ولذلك قال: ﴿وَلَكُمۡ فِيهَا مَنَٰفِعُ..﴾، وهذا عام للجميع.

يقول رحمه الله: "إن الأنعام في سورة النحل، وإن أطلق لفظ جميعها، فإن المراد به بعضها، ألا ترى أن الدر لا يكون لجميعها،

(١) ملاك التأويل: ٢/٦٦٦ـ٦٦٧.

وأن اللبن لبعض إناثها، فكأنـــه قال: وإن لكم في بعض الأنعام لعـــبرة نسقيكم مما في بطونه... وليس كذلك ذكرها في سورة المؤمنون، لأنه قال: ﴿نُّسۡقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمۡ فِيهَا مَنَٰفِعُ كَثِيرَةٞ وَمِنۡهَا تَأۡكُلُونَ ٢١ وَعَلَيۡهَا وَعَلَى ٱلۡفُلۡكِ تُحۡمَلُونَ﴾ فأخبر عن النعم التي في أصناف النعم إناثها وذكورها فلم يحتمل أن يراد بـــها البعض"[1].

وقد نقل الكرماني توجيه الخطيب الإسكافي لكنه اختصره[2]، وتابعه ابن جماعة[3]، وهو توجيه جيد.

أما ابن الزبير فقد نحى منحى آخر في توجيه الآيتين فيقول: "قولـــه: ﴿نُّسۡقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ﴾ بإفراد الضمير وتذكيره مراد به الجنس. وقد حكى سيبويه رحمه الله أن من العرب من يقول: هو الأنعام، وعليه حمل آية الأنعام في تذكير الضمير[4]. وورد في سورة المؤمنين على التأنيث والجمع لما بني على ذلك من قوله: ﴿نُّسۡقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمۡ فِيهَا مَنَٰفِعُ كَثِيرَةٞ وَمِنۡهَا تَأۡكُلُونَ ٢١ وَعَلَيۡهَا وَعَلَى ٱلۡفُلۡكِ تُحۡمَلُونَ﴾: ٢١ــ٢٢، فنوسب بضمير الأنعام ما أتبع به من الضمائر في قوله: (فيها، ومنها، وعليها) فورد بصورة التأنيث والجمع"[5].

وابن الزبير يقصد من قوله: (وعليه حمل آية الأنعام)، الآية التي في سورة النحل، فهي تسمى بسورة (النعم)، أو (الأنعام الصغرى)[6].

وقد سبق الكرماني ابن الزبير في ذكر توجيه سيبويه وقال عنه إنه "حسن، إلا أن الكلام وقع في التخصيص، والوجـــه ما ذكرت"[7]، فقدّم

---

(١) درة التنـــزيل: ١٤٩ــ١٥٠.

(٢) انظر: البرهان: ٢٤٦ــ٢٤٧.

(٣) انظر: كشف المعاني: ٢٢٩.

(٤) انظر: الكتاب لسيبويه: ٣/٢٣٠.

(٥) ملاك التأويل: ٢/٧٤٨.

(٦) انظر: فتح القدير للإمام الشوكاني: ٣/١٤٦.

(٧) البرهان: ٢٤٧.

رأي الإسكافي عليه.

هذا وقد ذكر الزمخشري رأي سيبويه المتقدم، وأوضح أن لفظ (أنعام) اسم مفرد، فيعود الضمير إليه مفرداً بالتذكير، ويعود إلى معناه بالتأنيث[1]. ونقل كلامه الأنصاري،وأوضح أنه اعتمد على كلام سيبويه[2].

ووافق كثير من المفسرين الزمخشري كالرازي[3]، وأبي حيان[4]، والألوسي[5].

والحق أنه يمكن أن نستأنس بالقولين جميعاً، فما ذكره الإسكافي مقبول، وما ذكره ابن الزبير عن تجانس الضمائر في آية سورة المؤمنين مقبول أيضاً، ولا تزاحم بين الأسرار البلاغية مهما تعددت.

ومن الآيات التي تحدث عنها علماء المتشابه اللفظي، قولُه تعالى في قصة مريم عليها السلام في سورة الأنبياء: ﴿وَٱلَّتِىٓ أَحۡصَنَتۡ فَرۡجَهَا فَنَفَخۡنَا فِيهَا مِن رُّوحِنَا﴾: ٩١، فجاء الضمير المجرور بفي مؤنثاً، وورد في سورة التحريم بالتذكير: ﴿ٱلَّتِىٓ أَحۡصَنَتۡ فَرۡجَهَا فَنَفَخۡنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا﴾: ١٢.

يرى الخطيب الإسكافي أن آية سورة التحريم جاءت على الأصل لعدم قصد التعجب، فالمقصود ذكر إحصانها وتصديقها بكلمات ربها، وكان النفخ قد أصابها فخصّت بالتذكير. أما آية سورة الأنبياء فالقصد هو التعجب من حالها، وما آل إليه أمرها حتى حصل منها ما حصل، فصارت هي وابنها آية، فاختصت الآية بالتأنيث.

يقول رحمه الله: "الجواب أن يقال: لما كان القصد في سورة الأنبياء إلى الإخبار عن حال مريم وابنها، وأنهما جعلا آية للناس، وكان النفخ فيها

---

(١) انظر: الكشاف: ٤١٦/٢.

(٢) انظر: فتح الرحمن: ٢٢٢.

(٣) انظر: التفسير الكبير: ٥٢/٢٠.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٥٠٨/٥ـ٥٠٩.

(٥) انظر: روح المعاني: ٤١٤/٧ـ٤١٥.

مما جعلها حاملاً، والحامل صفة الجملة، فكأنه قال: والتي أحصنت فرجها فصيرها النفخ حاملاً حتى ولدت،والعادة جارية ألاّ تحمل إلا من فحل، ولا يولد الولد من غير أب، فلما كان القصد التعجب من حالتها، وأنها بالنفخ صارت حاملاً رد الضمير إلى جملتها، إذ كان النفخ في فرجها نفخاً فيها أوجب القصد إلى وصفها بعد النفخ بصفة ترجع إلى جملتها دون بعضها، كان قوله: ﴿فَنَفَخْنَا فِيهَا﴾ أولى من قوله: ﴿فَنَفَخْنَا فِيهِ﴾.

وأما قوله في سورة التحريم: ﴿وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ ٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا﴾:١٢، فلما لم يكن القصد فيه إلى التعجب من حالها بالحمل عن النفخ وولادتها لا عن ضراب الفحل، لم يكن ثم من القصد إلى وصف جملتها بغير الصفة التي كانت عليه قبلها ما كان في الآية الأولى، فجاء اللفظ على أصله، والمعنى فنفخنا في فرجها"[1]. ووافقه الكرماني الذي اختصر كلامه[2].

أما ابن الزبير الغرناطي فيرى أن القصد في الأولى التشريف فلذلك أنّث الضمير، يقول: "إن الضمير في الأولى عائد إلى ما أشير إليه بالموصول الذي هو (التي) وهي مريم ابنة عمران المفتتح باسمها في آية التحريم، أعيد الضمير هنا إليها من حيث إن ذلك تخصيص وتكريم جليل وآية باهرة، وقد قصد ها هنا تشريفها وتشريف ابنها عليهما السلام بالذكر في قوله: ﴿وَجَعَلْنَٰهَا وَٱبْنَهَآ ءَايَةً﴾، ولم يقع في آية التحريم ذكر ابنها، فلما اتسع المقصود هنا بذكر من لم يذكر هناك، وقصد من التشريف ما هو أكثر، ناسبه التوسعة في عودة الضمير، فأعيد إلى الذات المطهرة بجملتها، فقيل: ﴿فَنَفَخْنَا فِيهَا مِن رُّوحِنَا﴾، وأفهم ذلك ما أفهمه الضمير الخاص بمحل النفخ من غير إشكال. وقيل في آية التحريم: (فيه) لعوده إلى الموضع المخصوص

---

(١) درة التنزيل: ١٦٨.

(٢) انظر: البرهان: ٢٧٠-٢٧١.

على ما يجب، لم يقصد هنا من توسع المدح ما قصد في الأولى، وإنما قصد بآية التحريم تخصيصها في ذاتها بعظيم إيمانها، وتصديقها، وإثباتها في القانتين"[1].

وتوجيه ابن الزبير ليس ببعيد عن توجيه الخطيب الإسكافي، إلا أن ابن الزبير قام بتفصيله وبسطه.

وعن وجه تخصيص آية الأنبياء بالتشريف دون الآية الأخرى يقول ابن الزبير: "آية الأنبياء وردت منسوقة على آيات تضمنت ذكر جملة من الرسل موصوفين بخصائص عليّة وآيات نبوية، أولهم إبراهيم عليه السلام، ثم ابنه إسحاق ثم ابنه يعقوب، ثم نوح ولوط وداود... فلما ذكر هؤلاء العِلية عليهم السلام بخصائص ومنح ناسب ذلك ذكر مريم وابنها بما مُنحا عليهما السلام..."[2]. وهذا جيّد، فقد ربط رحمه الله آية الأنبياء بسياق السورة كاملة، وربط بينها وبين الغرض الذي جاءت به السورة، فكلها حديث عن الأنبياء عليهم السلام، ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۖ﴾:٧، ﴿وَمَا جَعَلۡنَٰهُمۡ جَسَدٗا..﴾:٨، ﴿ثُمَّ صَدَقۡنَٰهُمُ ٱلۡوَعۡدَ﴾:٩، ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ..﴾:٢٥، إلى غيرها من الآيات، بعد ذلك يأتي سرد قصصهم، فأول السورة عن محمد ﷺ مع قومه، ثم موسى وهارون وإبراهيم وبنيه، ولوط ونوح وداود وسليمان وأيوب، وإسماعيل وإدريس وذي الكفل وأيوب، وزكريا، ثم مريم وابنها، فهذا مقام يقتضي التشريف وعلو الشأن.

وانفـــرد ابن جماعة بتوجيه آخر يختلف عن سابقيه، فيرى أن "لفظ التذكير أخف من التأنيث، فجاء في سورة الأنبياء بالتأنيث لعدم تكرره. أما في التحريم فتكرر لفظ التأنيث بقوله: (مريم)، و(ابنة)، و(أحصنت)، و(فرجها) فناسب التذكير تخفيفاً من تكرر التأنيث"[3].

وتخريج ابن جماعة للآيتين تخريج حسن، والـــذي يظهر لي أنه استفاد

---

(١) ملاك التأويل: ٢/٨٤٥ـ٨٤٦.

(٢) المصدر السابق: ٢/٨٤٧.

(٣) كشف المعاني: ٢٥٧ بتصرف.

من قول الإسكافي في آخر كلامه عن آية التحريم: "جاء اللفظ على أصله"، والتخفيف المقصود به (التذكير) هو الأصل. إلا أنه لم يوضح سبب خفة التذكير، وثقل التأنيث، فالتذكير لا يحتاج إلى علامات، فاستحق أن يكون خفيفاً، بخلاف التأنيث، ولهذا كان التأنيث فرعاً عن التذكير، وكما يقول سيبويه: الأصل في جميع الأشياء التذكير، بدليل أنه يطلق على كل مذكّر أو مؤنّث لفظ (شيء)، وهذا اللفظ مذكر، وأيضاً: فهو لا يحتاج إلى زيادة(١).

أما توجيه ابن الزبير فهو عندي أولى من توجيه الإسكافي، لأن قصد التشريف مقدم على قصد التعجب، وهذا لا يمنع أن يكونا معاً مرادين، فالأسرار البلاغية مهما تعددت وتنوعت لا تتزاحم، ولا تتنازع والله أعلم.

وأختم مسألة التذكير والتأنيث في الضمائر بالحديث عن ثلاث آيات متشابهات، الآية الأولى قوله تعالى في سورة المدثر ﴿كَلَّآ إِنَّهُۥ تَذۡكِرَةٌ﴾: ٥٤ حيث ورد الضمير مذكّراً، والآية الثانية في سورة عبس بالتأنيث، يقول تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا تَذۡكِرَةٌ﴾: ١١، أما الآية الثالثة ففي سورة الإنسان، وجاء التعبير فيها باسم الإشارة المؤنّث دون الضمير، يقول تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦ تَذۡكِرَةٌ﴾: ٢٩، فهل من فروق بينها؟

تناول الكرماني آية المدثر وعبس، وذكر أن تقدير آية المدثر: أن القرآن تذكرة، فمن شاء ذكره، وتقدير آية عبس: أن آيات القرآن تذكرة فمن شاء ذكر القرآن. وأوضح أن لفظ التذكرة يمكن أن يحمل على التذكير، لأنها بمعناه(٢).

أما ابن الزبير الغرناطي فكان حديثه عن آية المدثر والإنسان، وتحليله مطابق لما ذكره الكرماني إلا أنه زاد في التوضيح فقال: "..هذا مما لا إشكال فيه، لأن المذكّر به عظة أو موعظة، وهو أيضاً وعظ وتنبيه. فتارة تراعي

---

(١) انظر: الكتاب لسيبويه: ٣/٢٤١، وانظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك لمحمد النجار: ٤/١٤٢

(٢) انظر: البرهان: ٣٥٢.

العرب في مثل هذا جهة التذكير وتارة تراعي جهة التأنيث، فتحمل الضمير على ما تقدره من تأنيث وتذكير، وهذا كثير، ومنه قول بعض العرب: فلان جاءته كتابي فمزقها، فيسأل عن التأنيث في قوله: جاءته، وفي قوله: فمزقها، فيقال: أليست بصحيفة، وقال تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ﴾ البقرة: ٢٧٥.. "[1].

وابن الزبير حين تناول الآيتين يعلم أن التذكير في الأولى للضمير، أما الآية الثانية فالتأنيث واقع على اسم الإشارة، ومع ذلك لم يفصّل القول، واتجه للتعميم.

وقد وافقه ابن جماعة[2]، والأنصاري[3]، وكانت إشارتهما مختصرة.

وأشار الفخر الرازي إلى معنى كلام الكرماني فقال: "الجواب فيه وجهان: الأول: أن قوله: (إنها) ضمير المؤنث، قال مقاتل: يعني آيات القرآن، وقال الكلبي: يعني هذه السورة، وهو قول الأخفش، والضمير في قوله: ﴿فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ﴾ عبس:١٢، عائد إلى التذكرة أيضاً، لأن التذكرة في معنى الذكر والوعظ، والثاني: قال صاحب النظم: إنها تذكرة يعني بها القرآن، والقرآن مذكر إلا أنه لما جعل القرآن تذكرة أخرجه على لفظ التذكرة، ولو ذكره لجاز كما قال في موضع آخر: ﴿كَلَّآ إِنَّهُۥ تَذۡكِرَةٞ﴾المدثر: ٥٤، والدليل على أن قوله ﴿إِنَّهَا تَذۡكِرَةٞ﴾ المراد به القرآن قوله: ﴿فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ﴾: ١٢"[4]، وقال الألوسي مثل ذلك[5]، ووافقهما ابن عاشور الذي أوضح أن تأنيث الضمير في سورة عبس لـه خصوصية لتحميل الكلام عدة معان منها: أن الضمير عائد إلى الدعوة التي تضمنها قوله: ﴿فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾، أو إلى الآيات التي قرأها النبي

(١) ملاك التأويل: ٢/١١١٨ـــ١١١٩.

(٢) انظر: كشف المعاني: ٣٧١.

(٣) انظر: فتح الرحمن: ٤٤٩.

(٤) انظر: التفسير الكبير: ٣١/٥٢.

(٥) انظر: روح المعاني: ١٥/١٤٩، ٢٤٤.

صلى الله عليه وسلم عليهم في ذلك المجلس، ثم أعيد عليها الضمير بالتذكير للتنبيه على أن المراد آيات القرآن[1].

التذكير والتأنيث في الأفعال المسندة للضمائر:

تحدث علماء المتشابه عن موضعين، وهي تمثل ما في القرآن الكريم فيما يختص بإسناد الفعل لضمير المذكر والمؤنث، والمقصود بذلك إلحاق علامة التأنيث بالفعل.

وأول الموضعين ما انفرد بذكره ابن الزبير الغرناطي، حيث وقف عند قوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾: ١٨٤، فقد أسند الفعل (كُذِّب) لضمير المذكر، وفي سورة فاطر جاء الفعل مسنداً لضمير المؤنث: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾: ٤.

وقد بيّن رحمه الله أن المفعول المقام مقام الفاعل في الآيتين، وهو (رسل) ورد جمع تكسير، والاسم المجموع جمع تكسير يجوز فيه التذكير والتأنيث، فورد في الأولى: (فقد كـــذّب) على رعي التذكير، ولم يقرأ بغيره، وفي الثانية: (فقد كذبت) على معنى التأنيث لزوماً أيضاً مع وحدة اللفظ في المرفوع المفعول، وما يجوز فيه من التذكير والتأنيث.

وأوضح أن كلتا الآيتين مراعى فيهما ما وقع بعد جمع التكسير وهو تابع له، فأما الآية الأولى فقد جاء قوله تعالى: ﴿جَآءُو بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾، وصفاً للجمع، ولا يمكن هنا إلا هذا فجرى على ما هو الأصل في جمع المذكر المكسّر من التذكير، فلم تلحق الفعل علامة التأنيث. وأما آية فاطر فلحقت التاء الفعل رعياً لما عطف على الآية من قوله: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾، فليس في هذا إلا التأنيث سواء بني الفعل للفاعل أو للمفعول، فنوسب بين الآيتين فقيل: (كذبت) على الجائز الفصيح في تأنيث المجموع المكسر ليحصل التناسب..[2].

---

(١) انظر: التحرير والتنوير: ١١٥/٣٠.

(٢) ملاك التأويل: ٣٢٥/١ــ٣٢٦. بتصرف.

ومما يلحظ أن بين الآيتين موافقة فعلية في التذكير والتأنيث فالآية الأولى جاء بعد الفعل (كذب) فعل مذّكر، وهو (جاءوا) فوافق آخر الآية أولها فناسب الفعل التذكير، أما الثانية فجاء بعد الفعل (كذبت) فعل مؤّنث هو (ترجع) فناسبه التأنيث.

الموضع الآخر حديث علماء المتشابه عن قول الله تعالى في سورة هود: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ﴾:٦٧، فورد الفعل (أخذ) في قصة نبي الله صالح عليه السلام بدون تاء التأنيث، بينما جاء في السورة نفسها في قصة شعيب عليه السلام بالتأنيث، يقول تعالى: ﴿وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ﴾:٩٤، جدير بالذكر أن الفعل (أخذ) مع لفظ (الصيحة) لم يرد في القرآن الكريم إلا ملحقاً بـــه تاء التأنيث(١)، ويستثنى من ذلك آية سورة هود السابقة.

وقد أجاب الخطيب الإسكافي بجوابين الأول عن حكم اتصال علامة التأنيث وسقوطها من الفعل مع أن الفاعل في الموضعين شيء واحد وهو الصيحة، ومع أن الحاجز بين الفعل والفاعل في المكانين واحد، والثاني، وهو المهم عن سر تخصيص كل آية بما ورد. أما الأول فيرى أنه معلوم في كلام العرب وهو جائز، يقول: (..إن مثل هـــذا جاء في كلام العرب سهل الكلام فيه، لأنه يقال حمل على المعنى، والصيحة بمعنى الصياح، كما أن قول الشاعر:

يا أيها الراكبُ المُزْجي مَطِيَّتَه سائِلْ بني أسد ما هذه الصوتُ

حمل على المعنى إذ الصوتَ بمعنى الصيحة"(٢).

وفي لسان العرب: ذُكِّرَ الفعل لأن الصيحة مصدر أريد به الصياح، ولو قيل: (وأخذت) بالتأنيث كان جائزاً، يذهب به إلى لفظ الصيحة(٣).

أمـــا التوجيه الآخر للخطيب الإسكافي فهو عن سر تخصيص كل

---

(١) انظر: سورة الحجر: ٧٣،٨٣، العنكبوت: ٤٠.

(٢) درة التنـــزيل: ١٢٢.

(٣) انظر: لسان العرب لابن منظور: ٥٢٢/٢.

قصة بالفعل الذي ورد فيها، يقول الإسكافي: "الجواب عن هذا الموضع، هو أن يقال: إن الله تعالى أخبر عن العذاب الـذي أهلك به قوم شعيب عليه السلام بثلاثـة ألفاظ منها (الرجفة) في سورة الأعراف في قولـه: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا۟ فِى دَارِهِمْ جَٰثِمِينَ..﴾:٧٨.. ومنها (الصيحة) في سورة هود في قوله تعالى: ﴿وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُوا۟ فِى دِيَٰرِهِمْ جَٰثِمِينَ...﴾:٩٤، ومنها الظلة في سورة الشعراء في قوله تعالى: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمْ عَذَابُ يَوْمِ ٱلظُّلَّةِ﴾:١٨٩، وفي التفسير أن هذه الثلاث جمعت لهم لإهلاكهم واحدة بعد أخرى، لأن الرجفة بدأت بهم فانزعجوا لها عن الكن —أي الستر— إلى البراح، فلما أصحروا نال منهم حر الشمس وظهرت لهم ظلة تبادروا إليها، وهي سحابة سكنوا إلى روح تحت ظلها، فجاءتهم الصيحة فهمدوا لها، فلما اجتمعت ثلاثة أشياء مؤنثة الألفاظ في العبارة عن العذاب الذي أهلكوا به، غلب التأنيث في هذا المكان على المكان الذي لم تتوال فيه هذه المؤنثات.."[1].

وقد وافق الكرماني الإسكافي في التوجيه الثاني وصرّح باسمه، وذكر توجيهاً آخر دونه، وهو أن التذكير والتأنيث حسنان، لكن التذكير أخف في الأولى لحذف حرف منه وأحسن للحائل ــ أي: الاسم الموصول ــ فاختار التذكير. وفي الآية الأخرى وافق ما بعدها وهو ﴿كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ﴾هود:٩٥[2].

أما ابن الزبير الغرناطي فذكر التوجيه الأول للإسكافي وقام بتوضيحه، يقول: ".. وأما التأنيث غير الحقيقي فالحذف فيه مع الفصل حسن، قال تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ﴾البقرة:٢٧٥، وهو كثير، فإن كثر الفصل ازداد حسناً، ومنه: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ﴾:٦٧، فالحذف والإثبات هنا جائزان والحذف أحسن، فجاء الفعل في الآيـة الأولى على الأول، ثم ورد في قصة شعيب بإثبات علامـة التأنيث على الوجه الثاني جمعاً بين

(١) درة التنـزيل: ١٢٢.

(٢) انظر: البرهان: ٢٢٤-٢٢٥.

الوجهين"[1]. فلم يوضح الوجه البلاغي الذي يبحث في خصوصية المعنى في كل آية، حيث اختصت قصة شعيب بالتأنيث، وقصة صالح بالتذكير، ووافقه الرازي[2]. أما الأنصاري فذكر كلام الإسكافي ولكن بإيجاز[3].

ويرى السهيلي "أن الصيحة في قوم صالح في معنى العذاب والخزي، إذ كانت منتظمة بقوله تعالى: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ﴾: ٦٦، فصارت الصيحة عبارة عن ذلك الخزي، وعن العذاب المذكور في الآية، فقوي التذكير بخلاف الآية الأخرى والله أعلم"[4].

أما ابن القيم (ت٧٥١هـ) فبعد أن أورد كلام السهيلي، ذكر توجيه الإسكافي الثاني، ولم يصرح باسمه وقال: "هذا جواب السهيلي، وعندي فيه جواب أحسن من هذا، إن شاء الله، وهو: أن الصيحة يراد بها المصدر بمعنى الصياح، فيحسن فيها التذكير، ويراد بها الواحدة من المصدر، فيكون التأنيث أحسن، وقد أخبر تعالى عن العذاب الذي أصاب به قوم شعيب بثلاثة أمور كلها مؤنثة..."، ثم نقل باقي كلام الخطيب الإسكافي الذي ذكرته في أول المسألة[5].

وقد استحسن الزركشي (ت٧٩٤هـ) كلام السهيلي ونقله وجعله أولاً، ثم ذكر توجيه الإسكافي[6].

والذي يتضح لي أن التوجيه الثاني الذي ذكره الخطيب الإسكافي بشأن تخصيص الفعل في كل آية من حيث تذكيره وتأنيثه، وتأكيد ابن القيم عليه هو الأولى والأقرب لمقاصد الآيات؛ لأنه قام على تأمل قصة شعيب عليه

(١) ملاك التأويل: ٢/٦٦١.
(٢) انظر: التفسير الكبير: ١٨/١٨.
(٣) انظر: فتح الرحمن: ١٩٢—١٩٣.
(٤) نتائج الفكر: ١٧٠.
(٥) بدائع الفوائد: ١/١٢٦.
(٦) انظر: البرهان في علوم القرآن: ٣/٣٦٨.

السلام مع قومه في القرآن الكريم، لأن التعبير عن العذاب الذي أخذوا به جـــاء بألفاظ مؤنثة (الصيحة، الرجفة، الظلة)، فناسب ذلك إلحاق الفعل بتاء التأنيث، وهذا لم يقع في قصة صالح عليه السلام مع قومه فناسب عدم تأنيث الفعل، وهذا لا يجعلنا نغفل التوجيهات الأخرى، فلها قيمتها البلاغية في توجيه الآيات المتشابهة، وأسرار التنـــزيل لا تحصى، ولا يمنع بعضها بعضاً، والله تعالى أعلم.

الفصل الرابع

الاختلاف بين الآيات المتشابهة
في التعريف والتنكير

الفصل الرابع
الاختلاف بين الآيات المتشابهة في التعريف والتنكير

يعد موضوع التعريف والتنكير من الموضوعات التي برز فيها جهد علماء المتشابه اللفظي رحمهم الله في حديثهم عن اللفظة المفردة في القرآن الكريم، ويتمثل جهدهم في بيان المغزى من تعريف المفردة القرآنية أو تنكيرها في الآيات المتشابهة.

وبما أن للتعريف طرقاً وأساليب مختلفة، فقد بيّن العلماء تلك الطرق والأساليب من خلال الآيات المتشابهة في ألفاظها، فتحدثوا عن التعريف بالألف واللام وإفادتها للعهد ، ودلالتها على العموم واستغراق الجنس، وكذلك بعض الدلالات الأخرى كإفادة التشريف.

كما تحدثوا عن التعريف بالاسم الموصول لاسيما لفظ (الذي)، لأنه أصل الموصولات، وبيّنوا الفرق بين الموصولات مثل: (الذي)، و(ما)، و(من)، كما تناول علماء المتشابه اللفظي آيات متشابهة جاء الاختلاف فيها في نوع التعرف، كالتعريف بالألف واللام والتعريف بالإضافة، كل ذلك في ضوء الآيات المتشابهة التي عرضوا لها.

وقد نال موضوع التعريف والتنكير عناية علماء النحو أمثال سيبويه وابن جني والزجاجي وغيرهم[1]، كما حاز على عناية علماء البلاغة الأوائل

---

(١) انظر مثلاً: الكتاب لسيبويه: ٢/٥ـ٨، ٣/٢٤١ـ٢٤٢، سر صناعة الإعراب لابن جني: ١/٣٣٢ وما بعدها، والجمل للزجاجي: ١٧٨/١٨١، والنحو الوافي لعباس حسن: ١/٢٠٦ وما بعدها.

وعلى رأسهم الإمام عبد القاهر الجرجاني الذي كانت له وقفات وتأملات حسنة عن التعريف والتنكير في كتابه دلائل الإعجاز، تحت عنوان (الفروق في الخبر)، فقد ذكر فوائد وفرائد متنوعة لتعريف الخبر وتنكيره، كما فرّق بين الخبر المعّرف بالألف واللام والخبر المعرف بالموصولية، وبسط القول بسطاً نفيساً[١].

كما فصّل القول في التعريف بالموصول، وركّز حديثه على (الذي)، وأفرد الحديث عنها في فصل، وقال في مقدمته: "اعلم أن لك في (الذي) علماً كثيراً، وأسراراً جَمّة، وخفايا إذا بَحثت عنها وتصورتها اطلعت على فوائد تُؤنس النفس، وتُثلج الصدر، بما يُفضي بك إليه من اليقين، ويُؤديه إليك من حسن التبيين.."[٢].

وجاء من بعده فدوّنوا ما ذكره الجرجاني،وقاموا بعملية الترتيب والشرح والزيادة[٣]، ويندرج هذا الموضوع بصورته الاصطلاحية عند البلاغيين تحت باب (أحوال المسند إليه)، و(أحوال المسند)، فتحدثوا عن التعريف وصوره المختلفة، كالتعريف بالإضمار وبالعلمية وبالموصولية وبالإشارة وبالألف واللام والإضافة، وبينوا أغراض كل صورة، كما تناولوا أغراض التنكير وفصّلوا القول فيها[٤].

هذا وقد اجتهدت في تنظيم ما تحدث عنه علماء المتشابه اللفظي في القرآن الكريم في هذا الموضوع وترتيبه، وسوف أتحدث أولاً عن التعريف بالألف واللام، وبعد ذلك التعريف بالموصول، كل ذلك على حسب ما يمليه

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز: ١٧٧ـ٢٠١.

(٢) دلائل الإعجاز: ١٩٩.

(٣) انظر: التبيان في علوم القرآن المطلع على إعجاز القرآن لابن الزملكاني: ٥٠ـ٥٤، وكذلك: البرهان الكاشف في إعجاز القرآن لابن الزملكاني أيضاً: ١٣٣، وكتاب الطراز ليحيى العلوي: ٢/١١ـ٢٤.

(٤) انظر: مفتاح العلوم: ١٧٨،٢١٢، والإيضاح في علوم البلاغة: ٢/٩ـ١٢٩،٣٩/١٣٣، والمطول: ٧٠ـ٩٠، وشروح التلخيص: ٢/١،٢٨٧/٩١، وأساليب بلاغية لأحمد مطلوب: ١٤٣ـ١٥٨.

عليَّ منهجهم التحليلي لآيات المتشابه اللفظي، وأسأل الله العون والتوفيق.

التعريف بالألف واللام:

ذكرت كتب المتشابه اللفظي التي بين أيدينا تسعة مواضع متشابهة، وهي تمثل كل ما جاء في كتاب الله تعالى في موضوع المتشابه في التعريف والتنكير بالألف واللام، وسأتحدث عن كل موضع بشكل مفصل، حتى نقف على أسرار كل موضع.

وأول المواضع التي تطالعنا في هذا الموضوع توجيه علماء المتشابه لقوله تعالى في سورة البقرة ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾: ١٢٦، حيث ورد لفظ (بلداً) بالتنكير في دعاء إبراهيم الخليل عليه السلام، وفي سورة إبراهيم جاء اللفظ معرّفاً بالألف واللام، يقول تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا وَٱجْنُبْنِى وَبَنِىَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ﴾: ٣٥.

تحدث الخطيب الإسكافي عن هذه المسألة وخرج بتعليلين لتوجيه الآيتين، أما الأول وهو الأشهر فيرى أن الإشارة في آية البقرة كانت قبل الاستقرار، فلفظ (هذا) في هذه الآية إشارة للمذكور في قوله تعالى: ﴿بِوَادٍ غَيْرِ ذِى زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ ٱلْمُحَرَّمِ﴾ إبراهيم:٣٧، وكان ذلك عند ترك إسماعيل وأمه هاجر في الوادي قبل بناء مكة والبيت الحرام، فاكتفى عن ذكر الموضع بالإشارة إليه.

أما في آية إبراهيم فالحال مختلف فقد كانت الإشارة إلى البلد بعد الاستقرار، وبعد البناء، وبعد عودته عليه السلام إلى مكة، وبذلك يكون لفظ (بلداً) في البقرة هو المفعول الثاني، و(آمناً) صفة له، أما لفظ (البلد) في إبراهيم فهو المفعول الأول، و(آمناً) المفعول الثاني.

يقول الإسكافي رحمه الله: "الدعوة الأولى ــ التي في سورة البقرة ــ وقعت ولم يكن المكان قد جعل بلداً، فكأنه قال: اجعل هذا الوادي بلداً آمناً، لأن الله تعالى حكى أنه قال: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّىٓ أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِى بِوَادٍ غَيْرِ ذِى زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ ٱلْمُحَرَّمِ﴾،

بعد قوله: ﴿ٱجۡعَلۡ هَٰذَا بَلَدًا﴾، ووجه الكلام فيه تنكير الذي هو مفعول ثان، وهذا مفعول أول. والدعوة الثانية وقعت وقد جعل بلداً، فكأنه قال: اجعل هذا المكان الذي صيرته كما أردت ومصّرته كما سألت، ذا أمن على من أوى إليه، فيكون البلد عطف بيان على مذهب سيبويه، وصفة على مذهب أبي العباس المبرد، وآمناً مفعولاً ثانياً، فعرّف حين عرّف بالبلدية، ونكر حيث كان مكاناً من الأمكنة غير مشهور بالتمييز عنها بخصوصية من عمارة وسكنى.."[1].

أما تعليله الثاني فيرى أن تقدير آية البقرة: اجعل هذا البلد بلداً آمناً، فحذف البلد اكتفاء بالإشارة، يقول: "..والجواب الثاني أن تكون الدعوتان واقعتين بعدما صار المكان بلداً،وإنما طلب من الله أن يجعله آمناً... فيجوز ـــ في آية البقرة ـــ أن يكون المراد اجعل هذا البلد بلداً آمناً، فتدعو له بالأمن بعدما صار بلداً... ويكون مثل قوله: ﴿ٱجۡعَلۡ هَٰذَا ٱلۡبَلَدَ ءَامِنًا﴾ وتكون الدعوة واحدة قد أخبر الله عنها في الموضعين.."[2]، وهذا ملائم للسياق.

وحين نتأمل تعليل الإسكافي الأول ونطبقه على الآيات التي تقدمت آية البقرة والتي تأخرت عنها، نلحظ أن البيت كان موجوداً، ولك أن تقرأ قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ جَعَلۡنَا ٱلۡبَيۡتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمۡنًا﴾، ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبۡرَٰهِـۧمَ مُصَلًّىۖ﴾، ﴿وَإِذۡ يَرۡفَعُ إِبۡرَٰهِـۧمُ ٱلۡقَوَاعِدَ مِنَ ٱلۡبَيۡتِ﴾.

وقد أخذ الكرماني تعليل الخطيب الإسكافي ولخّص كلامه[3]، كما أخذ مجموعة من العلماء توجيه الإسكافي الأول ومنهم ابن جماعة[4]، والأنصاري[5]، وممن وافقه أيضاً في توجيهه الأول: الفخر الرازي[6]، والإمام

---

(١) درة التنزيل: ١٦.

(٢) المصدر السابق: ١٦.

(٣) انظر: البرهان: ١٣٠ــ١٣١.

(٤) انظر: كشف المعاني: ١٠٥ــ١٠٦.

(٥) انظر: فتح الرحمن: ٣٦.

(٦) انظر: التفسير الكبير: ٤/٥٠.

الشوكاني[١]، وأبو حيان[٢]، وأبو السعود[٣]، وجلال الدين السيوطي[٤].

أما ابن الزبير الغرناطي فقد ذكر توجيهاً آخر أقوى مما ذكره الخطيب الإسكافي في الوجه الأول، حيث أوضح أن اسم الإشارة في آية البقرة لم يقصد أن يكون له تابع يوضحه ويبيّنه، لأنه واضح غير مفتقر إلى التابع المبيّن جنسه اكتفاء بالواقع قبله كقوله: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾:١٢٥، وقوله: ﴿أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ﴾:١٢٥، وتعريف البيت حاصل منه تعريف البلد.

ثم قال موضحاً: "ولو تعرّف لفظ بلد بالألف واللام وجرى على اسم الإشارة لم يكن ليحرز بياناً زائداً على ما تحصل مما تقدم، بل كان يكون كالتكرار، فورد الكلام على ما هو أحرز للإيجاز وأبلغ في المقصود. وأما آية سورة إبراهيم فلم يتقدم فيها ما يقوم لاسم الإشارة مقام التابع المعرف بجنس ما يشار إليه، فلم يكن بد من إجراء البلد عليه تابعاً له بالألف واللام على المعهود الجاري في أسماء الإشارة.."[٥].

بعد ذلك ذكر رأي الخطيب الإسكافي الأول مصرّحاً باسمه، وعلّق عليه بقوله: "قاله صاحب كتاب الدرة، وهو عندي بعيد، إذ ليس بمفهوم من لفظ الآي.."، ثم عقّب بقوله: "وهو بعد ممكن، والله أعلم"[٦].

وأشار أبو القاسم السهيلي (ت ٥٨١هـ) إلى أن معنى الكلام في الآيتين دعاء، ففي إبراهيم الدعاء للبيت والآية مكية، كما أن قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَٰذَا الْبَلَدِ﴾ مكية أيضاً، وأما الدعاء في آية البقرة فللبلد، فجاء اللفظ مشاكلا للمعنى في الآيتين[٧]، وهذا كلام مختصر ومفيد أيضاً.

---

(١) انظر: فتح القدير: ١١٢/٣.
(٢) انظر: البحر المحيط: ٣٨٣/١.
(٣) انظر: تفسير أبي السعود: ٥٠/٥.
(٤) انظر: الإتقان في علوم القرآن: ٣٤٣/٣.
(٥) ملاك التأويل: ٢٣٤/١ــ٢٣٥.
(٦) المصدر السابق: ٢٣٥/١.
(٧) انظر: التعريف والإعلام: ١٥٤ــ١٥٥.

وهناك من وافق الغرناطي في توجيهه وهو أحمد خلف الله الذي حقق كتاب الكرماني، فقد علّق على رأي الكرماني المأخوذ أصلاً من الإسكافي فقال: "لم يخرج ما ذكره السيوطي عن هـــذا[1]، وهو ما ذكره الخطيب في درة التنـــزيل، وهو بعيد، وليس بمفهوم من لفظ الآي إلا بتوجيه ضعيف، وما ذكره الإمام أحمد بن إبراهيم الغرناطي في ملاك التأويل أقوى" . ثم ساق كلام ابن الزبير، ثم قال: "وهذا التوجيه أولى من توجيه المصنّف"، يقصد بالمصنف الكرماني، الذي أخذ توجيه الإسكافي، وختم تعليقه بذكر تنبيه قال فيه: "تنبيه: سورة إبراهيم نزلت في مكة قبل نزول سورة البقرة التي نزلت في المدينة"[2].والمحقق في تنبيهه هذا يريد أن يقوي ما ذهب إليه، فتوجيه الإسكافي الأول يعتمد على تقدّم آية البقرة على آية إبراهيم، ولكن بالنظر لترتيب النـــزول، فإن سورة إبراهيم متقدمة على سورة البقرة[3]. أما مسألة أن المراد بالترتيب ترتيب المصحف فالبقرة متقدمة على إبراهيم، وهذه مسألة لا تصح؛ لأن توجيه الإسكافي قائم على أن آية البقرة كانت قبل الاستقرار، وآية إبراهيم بعد الاستقرار حسب تعليله، وهذا ترتيب زماني يناسب ترتيب النـــزول لا ترتيب المصحف الذي لا يتناسب مع الترتيب الزماني.

وفي ختام هذه المسألة يتضح لنا أن كلتا الآيتين تذكران ما كان من إبراهيم عليه السلام، وهذه دعوة قبل نزول القرآن بآلاف السنين، فترتيب نزولها ليس له أصل في الترجيح، لأن القرآن الكريم لم يحك ما كان من إبراهيم عليه السلام على أساس ترتيب حدوثه من إبراهيم، وإنما أنزله الله على محمد ﷺ منجّماً حسب الحوادث التي كانت في زمنه، وعلى هذا فإن

---

(١) انظر: الإتقان في علوم القرآن: ٢/١١٦.

(٢) البرهان: ١٣١، الحاشية (٢).

(٣) انظر: البرهان في علـــوم القرآن للزركشي، فقـــد رتّب نزول الآيات المكية والمدنيـــة: ١/١٩٣ــ١٩٤، وانظر: كتاب التعريف والإعلام فيما أبهم من الأسماء والأعلام في القرآن الكريم للسهيلي: ١٥٤ــ١٥٥، وانظر: بصائر ذوي التمييز للفيروزابادي: ١/٩٨ــ٩٩.

الأقرب والأولى ما دوّنه ابن الزبير الغرناطي؛ لأنه ربط توجيهه بالسياق السابق للآيــة الكريمة، ومع هذا لا تغفل التوجيهات الأخرى، فأسرار كتاب الله لا تنفد، والله تعالى أعلم.

ومن الآيات التي تحدث عنها علماء المتشابه، حديثهم عن ثلاث آيات، الأولى في سورة البقرة وهي قوله تعالى: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُو بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾: ٦١، والثانيــة والثالثــة في سورة آل عمران يقــول الله تعــالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾: ٢١، وقولــه: ﴿وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾: ١١٢، فقد أوضحوا السر في تنكير لفظ (حق) في آيتي آل عمران، كما بيّنوا سر التعريف في آية البقرة.

يعلل الخطيب الإسكافي سبب التعريف في آية البقرة فيرى أن الآية وردت في سياق الحديث عن قصة وقعت لقوم كانوا في عصر موسى ــ عليه السلام ــ، فقال لهم: ﴿اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ﴾، فهذه الآية من هــذه السورة مع الآيات التي قبلها والتي بعدها تحكي قصة موسى عليه السلام مع اليهود، أما آيتا آل عمران اللتان ورد فيهما اللفظ منكراً فقد نزلتا في اليهود الذين كانوا في عصر نبينا محمد ﷺ، وهم أشد عداء وأعظم بأساً، فمع معرفتهم بصدق نبوته كانوا حرصاء على قتله، كما وضعوا السمّ في أكله عليه السلام، لكن الله سبحانه عصمه منهم، ولهذا جاء اللفظ منكراً توبيخاً لهم ولشناعة فعلهم، فأفاد اللفظ العموم.

يقول الإسكافي رحمه الله: "..فأما قوله: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِنَ اللَّهِ وَحَبْلٍ مِنَ النَّاسِ وَبَاءُو بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ﴾ فهو خبر عن قوم كانوا في عصر النبي ﷺ فقال: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ فكان خبراً عن اعتقادهم، لأنه لا يجوز أن يعاقبوا ويضرب

عليهم الذلة والمسكنة بذنوب وقعت من آبائهم لا منهم، فيصيرون مثل الأولين، الذين أخبر عنهم بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقۡتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيۡرِ حَقّٖ﴾، في تمييزه عن القوم الذين كانوا في عصر موسى ﷺ فقال لهم: ﴿ٱهۡبِطُواْ مِصۡرٗا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلۡتُمۡۗ﴾، فاختير لفظ المعرفة في القصة التي وقعت ووقع الإخبار عنها، ولفظ النكرة في القصة التي وقع التهديد مقارناً لها ليمنع من وقوعها، وما كان في حيّز ما لم يقع فالذنب في حيّز المذكور والعقاب عليه مثله كالمنكور"[1].

أما الكرماني فقد اقتصر تعليله على أن آية البقرة تدل على القتل بغير الحق المأذون به في شريعتهم[2]، واكتفى بذلك، وهو تعليل موجز.

وقد وافقه الأنصاري [3]والفخر الرازي[4]، وأبو حيان[5]، والألوسي[6].

أما ابن الزبير الغرناطي فقد أخذ إشارة الخطيب الإسكافي وقام بتوضيحها فذكر أن الآيات الثلاث في بني إسرائيل الذين اجتمعوا في الكفر والاعتداء، والآية الأخيرة ــ آية:١١٢ في آل عمران ــ فيمن شاهد النبي ﷺ وعاين أدلة نبوته التي أخبر بها موسى وغيره من الأنبياء عليهم السلام، فناسب أن يوصف كفرهم بأنهم ارتكبوه بغير شبهة ولا سبب، فجاء قوله: (بغير حق) نكرة، أي بغير أدنى سبب أو شبهة، وكذلك الآية التي قبلها، فقد دلت على التمرد والتمادي في الضلال فناسب التنكير، وأما آية البقرة فهي في سلفهم ممن لم يشاهد أمر محمد ﷺ، وقد وقع الإفصاح فيها بكفرهم بعد تعريفهم بذكر آلاء ونعم، وقد ورد فيها أن بعض تلك المرتكبات أو أكثرها قد عفي

---

(١) درة التنزيل: ١٠.

(٢) انظر: البرهان: ١٢٥.

(٣) انظر: فتح الرحمن: ٢٩ــ٣٠.

(٤) انظر: التفسير الكبير: ٣/٩٦.

(٥) انظر: البحر المحيط: ١/٢٣٧.

(٦) انظر: روح المعاني: ١/٢٧٧.

عنهم فيها، فناسب حال أولئك الذين لم يشاهدوه ما وقع التعبير به من قوله: (بغير الحق) إذ ليس المعرّف في قوة المنكر المرادف لقولك: بغير سبب. وأوضح أن معنى (بغير الحق) أي: بغير وجه الحق المبيح للقتل فالألف واللام للعهد في المسوغ المتقرر في شريعتهم[1].

ووافقهما ابن جماعة واختصر توجيههما ورتّبه، وزاد أن ما يدل على أن آية البقرة نزلت في قدماء اليهود قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾، كما أن الذي يدل على أن آيتي آل عمران نزلتا في الموجودين في زمن النبي ﷺ قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ﴾، ودليل الآية الثانية في هذه السورة قوله: ﴿لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى﴾[2].

كما وافقهم البيضاوي رحمه الله في توجيه آية آل عمران[3].

وإذا تتبعنا التوجيهات السابقة لحظنا أن الألف واللام في لفظ (الحق) تفيد العهد، وأن تنكير اللفظ يفيد العموم.

ومن مواضع التعريف والتنكير في الآيات المتشابهة قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾: ٢٣٤، حيث عرّف قوله: (بالمعروف) بالألف واللام، وفي آية أخرى من هذه السورة جاء اللفظ بالتنكير يقول الله تعالى: ﴿فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾: ٢٤٠.

يعلل الخطيب الإسكافي رحمه الله هذا الاختلاف بين الآيتين بأن المراد في الآية الأولى ما أقره الشرع المطهر للمرأة من الزواج بعد انقضاء العدة، وهي أربعة أشهر وعشرة أيام، فورد اللفظ معرّفاً بالألف واللام التي هي للعهد، على أن ذلك إحالة على أمر معلوم وهو الشرع، أما الآية الثانية فجاءت عقب الآية الأولى والمراد جملة الأفعال التي يجوز للمرأة فعلها من تزيّن وتعرّض للخطاب

---

(١) انظر: ملاك التأويل: ١/٢١٥ـ٢١٧.

(٢) انظر: كشف المعاني: ٩٩ـ١٠٠

(٣) انظر: تفسير البيضاوي: ١/١٥٣.

مما يقره الشرع، فأفاد التنكير التفصيل والعموم في الأمور المباحة شرعاً.

يقول رحمه الله: "إن الأول تعلق بقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوۡنَ مِنكُمۡ وَيَذَرُونَ أَزۡوَٰجٗا يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرۡبَعَةَ أَشۡهُرٖ وَعَشۡرٗاۖ...﴾ أي لا جناح عليكم في أن يفعلن في أنفسهن بأمر الله، وهو ما أباحه لهن من التزوج بعد انقضاء العدة، فالمعروف ههنا أمر الله المشهور، وهو فعله وشرعه الذي شرعه وبعث عليه عباده، والثاني المراد به فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن من جملة الأفعال التي لهنّ أن يفعلن، من تزوّج، أو قعود، فالمعروف هاهنا فعل من أفعالهنّ يعرف في الدين جوازه وهو بعض ما لهن أن يفعلنه، ولهذا المعنى خصّ بلفظة (من) ونكّر، فجاء المعروف في الأول معرّفاً لما أشرت إليه..."[1].

وقد وافقه الكرماني[2]، وابن جماعة[3]، والأنصاري[4]، وزاد الكرماني وجهاً آخر، يقول: "إن النكرة إذا تكررت صارت معرفة، فإن قلت: كيف يصح ما قلت، والأول معرفة والثاني نكرة؟ وما ذهبت إليه يقتضي ضد هذا بدليل قوله سبحانه: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾ المزمل: ١٥ـ١٦؟

فالجواب أن هذه الآية بإجماع من المفسرين مقدمة على الآية الأولى في النزول، وإن وقعت في التلاوة متأخرة، ولهذا نظير في القرآن في موضع آخر، أو في موضعين، وقد سبق بيانه، وأجمعوا أيضاً على أن هذه الآية منسوخة بتلك الآية، والمنسوخ سابق على الناسخ ضرورة، فصح ما ذكرتُ أن قوله: ﴿بِٱلۡمَعۡرُوفِۗ﴾، هو ما ذكرت في قوله: ﴿مِن مَّعۡرُوفٖۗ﴾، فتأمل فيه فإن هذا دليل على إعجاز القرآن"[5]. ووافقه أبو حيان في هذا الرأي[6].

---

(١) درة التنزيل: ٢٩.
(٢) انظر: البرهان: ١٤٠.
(٣) انظر: كشف المعاني: ١١٦.
(٤) انظر: فتح الرحمن: ٤٩.
(٥) البرهان: ١٤١.
(٦) انظر: البحر المحيط: ٢/٢٤٦.

أما ابن الزبير الغرناطي فقد وافق الإسكافي في توجيهه وجعله جواباً ثانياً، أما الجواب الأول فيرى أن قوله: (فإذا بلغن أجلهن) أي: باستيفائهن العدة التي بينتها الآية، وكون الشرط منعقداً بـ(إذا) التي تقتضي إحراز أمد محدود، معلوم القدر معروف الغاية يتقيد به خروجهن فناسبه التعريف.

أما الآية الأخرى فقال: (فإن خرجن) ولم يذكر بلوغ الأجل كما في الآية الأولى، لأن الشرط جاء بـ(إن) وهي ليست مثل (إذا)، لأنه يحصل بها التقييد بالاستقبال، ولكن دون اقتضاء التعقيب والاتصال(١).

فالتعريف يفيد إحراز المعنى وتحديد الأمد والمقدار، وهذا غير متحقق في التنكير، كما أن الألف واللام تدل على العهد، والتنكير يفيد العموم والتفصيل.

ويوضح علماء المتشابه وجه الاختلاف بين قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾: ٢٠٠، وقوله تعالى في سورة فصلت: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾: ٣٦، حيث ورد لفظ (سميع عليم) بالتنكير في الأولى، بينما جاء اللفظ بالتعريف في الآية الثانية، فما سر ذلك؟

يبين الخطيب الإسكافي سبب التعريف في فصلت على ما تقدم الآية من آيات يقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ﴾: ٣٤، فالحسنة لا تستوي مع السيئة وكذلك العكس، فالإيمان لا يساوى بالكفر، والتقوى لا تساوى بالفجور، وكذا العدل لا يساوى بالظلم، فما يشق على الإنسان فعله هو أن يدفع السيئة بالحسنة، ويقابل غلظة عدوه بالملاينة، استنكافاً لشره وأذاه، حتى يعود إلى اللطف في المقال الجميل من الفعل، فيصير وإن كان عدواً كأنه صديق قريب القربى، وهذه لا تكون إلا لذوي الأخلاق الفاضلة والنفوس

---

(١) انظر: ملاك التأويل: ١/٢٧٢ـ٢٧٤.

الكاملة الشريفة، فلما كان هـذا الأمر من الأمور الشاقـة العسيرة قال: ﴿وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ﴾، ثم أكد ذلك بقوله: ﴿وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾، فناسب الآيـة التوكيـد بالضمير المنفصل والتعريف بالألف واللام، فقال: ﴿.. إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾.

أما آية الأعراف فلم يتقدمها مثل ما تقدم آية فصلت، فقبلها قوله تعالى: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾:١٩٩، ففيها الحث على أحسن الأخلاق التي أمر بها الشرع، ولم يكن فيها من المشاق ما في السورة الأخرى فجاء اللفظ على الأصل ولم تحصل المبالغة[1]. وهذا تعليل حسن، مبني على تدبر السياق المتقدم.

وله توجيه آخر ذكره عند حديثه عن آيات سورة الأعراف وهو أن التنكير في آية الأعراف ورد لمراعاة الفاصلة، لأن ما قبلها من الفواصل أفعال جماعة، أو أسماء مأخوذة من أفعال كقوله: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، وبعده ﴿يُخْلَقُونَ﴾ و﴿يَنصُرُونَ﴾... والنكرة في الأسماء أقرب الألفاظ التي تؤدي معنى الفعل، أما آية فصلت فقبلها فواصل يسلك بها طريق الأسماء[2]. وهـذا التعليل لا يتنافى مع التعليل الأول ويمكن أن يجتمعا، لأن الثاني ينظر في التوافق اللفظي، والأول ينظر في التوافق المعنوي.

وقد وافقه الكرماني في التوجيه الأول واختصر[3]، وتابعه الأنصاري كعادته[4].

ويرى ابن الزبير أن السياق هو الدافع للتعريف، وهو ما أراده الإسكافي إلا أننا إذا تتبعنا تعليل الغرناطي نرى فرقاً في توضيح المسألة، فيذكر أن

---

(١) درة التنـزيل: ٢٣٧ـ٢٣٨. بتصرف.

(٢) انظر: المصدر السابق: ١٠٢.

(٣) انظر: البرهان: ٣٢٧.

(٤) انظر: فتح الرحمن: ٣٧٥.

آية فصلت تقدّمها قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن ظَنَنتُمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾:٢٢، وقوله: ﴿وَقَيَّضْنَا لَهُمْ قُرَنَآءَ فَزَيَّنُوا۟ لَهُم مَّا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾:٢٥، وقوله: ﴿أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾:٢٩، فمضلُّوهم هم من عالم الإنس والجن، وكلاهما موصوف بالسمع والبصر والعلم، أما ما جاء في آية الأعراف فالحديث عن آلهة الكفار الجامدة الصماء فجاءت الآية بالتنكير. فلما تقدمه في فصلت ما يمكن أن يسمع ويبصر ويعلم ناسبه التعريف في الصفة ليعطي نفي ذلك عن غير الموصوف بهما تعالى، ثم أكد ذلك بضمير الفصل المقتضي للتخصيص[1].

ولابن جماعة تعليل لا يصل لقوة توجيه الإسكافي الأول، أو توجيه ابن الزبير، فيرى أن آية الأعراف نزلت أولاً وآية فصلت نزلت ثانياً فحسن التعريف[2].

وهذه التعليلات التي كشفت لنا أسرار الآيتين المتشابهتين، كلها تتلاقى وتجتمع، ويكمّل بعضها بعضاً، وليس بينها تعارض، لأن كل وجه يكشف سراً من أسرار الآية الكريمة، فلنا أن نعلل التعريف بما ذكره الإسكافي، أو بما قال به ابن الزبير، أو بتعليل ابن جماعة، عليهم جميعاً رحمة الله.

ومن المواضع التي ورد فيها تعريف اللفظ بالألف واللام في آية، وجاء تنكيره في آية أخرى ما ذكره علماء المتشابه في تحليلهم لآيتين كريمتين في سورة مريم عليها السلام، الأولى عند ذكر نبي الله يحيى عليه السلام، جاء لفظ (السلام) بالتنكير يقول تعالى: ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾: ١٥، وفي قصة عيسى عليه السلام ورد اللفظ بالتعريف يقول تعالى: ﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾:٣٣، فهل من فرق بين الموضعين؟

---

(١) انظر: ملاك التأويل: ١/٥٧٩ ـ ٥٨٠.

(٢) انظر: كشف المعاني: ١٨٩.

هذا وقد انفرد الإمام الكرماني رحمه الله بتعليل هذه المسألة، وذكر عدداً من التوجيهات أبرزها وأهمها أن اللفظ في الآية الأولى جاء بالتنكير، لأنه من المولى سبحانه وسلام منه كاف عن كل سلام.

يقول: "نكّر في الأول وعرّف في الثاني، لأن الأول من الله عزّ وجل والقليل منه كثير كما قيل:

قليلٌ منك يكفيني ولكنْ قليلُك لا يُقال له قليلُ

ولهذا قرأ الحسن (اهدنا صراطاً مستقيماً) أي: نحن راضون منك بالقليل، ومثل هذا في الشعر كثير... والثاني من عيسى عليه السلام، والألف واللام لاستغراق الجنس، ولو أدخل عليه التسعة والعشرون والفروع المستحسنة والمستقبحة لم يكن يبلغ عشر معشار سلام الله تعالى عليه"[1]، ويقصد بقوله: (التسعة والعشرون) حروف الهجاء.

ثم ذكر التعليلات الأخرى بشكل موجز إلا أن المعوّل في الحقيقة على ما ذكره أولاً،يقول:"ويجوز أن يكون ذلك من وحي الله عزّ وجلّ عليه، فيقرب من سلام يحيى.

وقيل: إنما أدخل الألف واللام لأن النكرة إذا تكررت تعرّفت، وقيل: نكرة الجنس ومعرفة الجنس سواء، تقول: لا أشرب ماء، ولا أشرب الماء فهما سواء"[2].

ووافقه أبو يحيى الأنصاري الذي نقل نص كلامه[3]، كما وافقه الفخر الرازي في توجيهه الأول، وزاد أن التنكير أكمل، لأنه يفيد الكمال والمبالغة والتمام، أما التعريف فلا يفيد إلا الماهية[4].

ولأبي القاسم السهيلي وقفـــة حسنة عند مسألة تعريف لفظ السلام

---

(١) البرهان: ٢٥٩ــ٢٦٠.

(٢) المصدر السابق: ٢٦٠.

(٣) انظر: فتح الرحمن: ٢٥٤.

(٤) انظر: التفسير الكبير: ٢٠/١٨.

وتنكيره في القرآن الكريم وكلام العرب، وتُعد من وقفاته الرائعة في كتابه (نتائج الفكر)، فهو يرى أن إدخال الألف واللام على (سلام) تفيد ثلاثة أمور:

١ـ أن يقصد به التبرك بذكر الاسم الذي هو السلام، فهو يشعر بذكر الله سبحانه، لأن السلام اسم من أسمائه.

٢ـ أن يقصد به طلب معنى السلامة منه، لأنك متى ذكرت اسماً من أسمائه، فقد تعرّضت لطلب المعنى الذي اشتق ذلك الاسم منه.

٣ـ أن يقصد عموم التحية منه سبحانه، ومن غيره، فأنت ترى أنه ليس قولك: (سلام عليك) أي: سلام مني، بمنزلة قولك: (السلام) في العموم[1].

أما سر تنكير اللفظ في قوله تعالى: ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَيۡهِ﴾، فلأنه مستغن عن الفوائد الثلاث، يقول رحمه الله: "..لأن المتكلم ههنا هو الله تعالى فلم يقصد تبركاً بذكر الاسم الذي هو السلام، ولا تعرضاً وطلباً كما يقصده العبد، ولا عموماً في التحية منه ومن غيره؛ لأن سلاماً منه سبحانه كافٍ عن كل سلام، ومغنٍ عن كل تحية ومُرْبٍ على كل أمنية، فلم يكن لذكر الألف واللام معنى ههنا..".

أما قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ﴾ في قصة عيسى عليه السلام، فإن للألف واللام معنى ومقصداً: "..لأن هذا العبد الصالح ـ أي: عيسى بن مريم ـ يحتاج كلامه إلى هذه الفوائد الثلاث، وأوكدها كلها العموم، لأنه مستحيل أن يقع سلامه على نفسه خاصة، ويبعد أيضاً رغبته عن ذكر مولاه، وتركه التعرض لمعنى الاسم ومقتضاه"[2].

وقد نقل ابن الزملكاني ما ذكره السهيلي من فروق دون أن يشير إليه[3].

---

(١) انظر: نتائج الفكر: ٤١٥. وانظر: رسالة الماجستير للباحث بعنوان: (البحث البلاغي عند السهيلي) حيث تمت مناقشة جميع جوانب ما ذكره السهيلي: ١١٨ـ١٢٣، ٣٤٠ـ٣٤٢.

(٢) المصدر السابق: ٤١٦.

(٣) انظر: التبيان في علوم البيان: ٥٣، وانظر: أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي لمحمد البنا: ١٩٧.

وفعل ذلك أيضاً ابن القيم[1]، الذي ذكر أن هذا التوجيه هو الأصح والأتم معنى، وأنكر —رحمه الله— على من قال: إن سلام يحيى جرى مجرى ابتداء السلام في الرسالة والمكاتبة فنكر، وسلام المسيح جرى مجرى السلام في آخر المكاتبة فعرّف، لأن السورة كالقصة الواحدة، يقول: "ولا يخفى فساد هذا الفرق، فإنهما سلامان متغايران من مسلمين، أحدهما سلام الله تعالى على عباده، والثاني سلام العبد على نفسه، فكيف يبنى أحدهما على الآخر.

وكذلك قول من قال: إن الثاني عُرّف لتقدم ذكره في اللفظ، فكانت الألف واللام فيه للعهد، وهذا أقرب من الأول لإمكان أن يكون المسيح أشار إلى السلام الذي سلمه الله على يحيى، فأراد أن لي من السلام في مثل هذه المواطن الثلاثة مثل ما حصل له والله أعلم"[2].

وعند تطبيق ما ذكره السهيلي على ما جاء في كتاب الله تعالى، نجد ذلك موافقاً لقوله، وكأنه رحمه الله استقصى ما في القرآن فذكر ما ذكر، ولذلك نجد أن تسليم المولى جلّ جلاله على أنبيائه جاء بلفظ التنكير كما في الصافات: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِي ٱلْعَٰلَمِينَ﴾: ٧٩ ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾: ١٠٩ ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾: ١٢٠، ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ﴾: ١٣٠، ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ﴾: ١٨١، وكذلك تحيته لأهل الجنة ﴿وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ﴾ يونس: ١٠، ﴿ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلْخُلُودِ﴾ ق: ٣٤، ﴿تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ سَلَٰمٌ﴾ الأحزاب: ٤٤، وغير ذلك كثير في القرآن الكريم، بينما جاء السلام معرفاً في تسليم الأنبياء والرسل كقول موسى وهارون لفرعون: ﴿قَدْ جِئْنَٰكَ بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكَ وَٱلسَّلَٰمُ عَلَىٰ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلْهُدَىٰٓ﴾ طه: ٤٧.

ومن الآيات المتشابهة التي وقف عندها علماء المتشابه في هذا الموضوع، حديثهم عن آيتين في سورة المؤمنون، يقول سبحانه:

(١) انظر: بدائع الفوائد: ٢/١٦٦ــ١٦٧.

(٢) المرجع السابق: ٢/١٦٧.

﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ بِٱلْحَقِّ فَجَعَلْنَٰهُمْ غُثَآءً فَبُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾: ٤١، فورد لفظ (القوم) معرّفاً بالألف واللام، بينما في آية بعدها جاء اللفظ بدونها: ﴿فَأَتْبَعْنَا بَعْضَهُم بَعْضًا وَجَعَلْنَٰهُمْ أَحَادِيثَ فَبُعْدًا لِّقَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾: ٤٤.

يرى الخطيب الإسكافي رحمه الله أن التعريف في الآية الأولى جاء في قصة معلومة، وهي قصة قوم صالح عليه السلام، فاقتضى ذلك التعريف بالألف واللام، أما الآية الأخرى فالقصة غير معلومة، ولم تختص بأقوام محددين، فناسب ذلك التنكير، وقد بنى توجيهه رحمه الله على السياق المتقدم للآيتين، فقال: "والجواب أن يقال: إن القصة الأولى، وإن خرجت عن لفظ التنكير فقال: ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَا مِنۢ بَعْدِهِمْ قَرْنًا ءَاخَرِينَ ۝٣١ فَأَرْسَلْنَا فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾: ١٣ــ٢٣، فإنه معلوم من المراد بالرسول وبالمرسل إليهم، فدلّ على ذلك بأن قال: أهلكتهم الصيحة، وهم قوم صالح عليه الصلاة والسلام، فلما كان في أقوام معلومين أتى بذكرهم معرفة فقيل ﴿بُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، وخصّ وصفهم بالظلم، لأنه شيء عاملوا به غيرهم وعاملوا به أنفسهم لتكذيبهم الرسل... وأما قوله تعالى: ﴿فَبُعْدًا لِّقَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾، فإنه جاء بعد خاتمة قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَا مِنۢ بَعْدِهِمْ قُرُونًا ءَاخَرِينَ﴾: ٤٢، فلم يبين من المراد، كما بيّن في الأولى، وكانوا منكورين للمسلمين، فلما أمرهم بلفظ الدعاء عليهم استعمل فيهم ما استعمل فيمن لم يتعين ولم يشتهر فنكّر اللفظ فقال: ﴿لِّقَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ أي: أهلك الله كل قوم لا يؤمنون عند ظهور آيات الله لهم ووجوب حجة الله تعالى عليهم"[1]. وقد وافقه الكرماني[2]، وابن جماعة[3]، وأبو يحيى الأنصاري[4].

وإذا نظرت للآيتين تجد أنهما تحكيان نهاية أولئك الأقوام، وما آل إليه حالهم من تكذيب الرسل، ولهذا قال: ﴿فَبُعْدًا﴾، والبعد هو اللعن والطرد،

---

(١) درة التنزيل: ١٧٦.

(٢) انظر: البرهان: ٢٧٧.

(٣) انظر: كشف المعاني: ٢٦٧.

(٤) انظر: فتح الرحمن: ٢٨٢.

وإذا تتبعت ما جاء في كتاب الله تعالى لاحظت أن ما جاء بعد لفظ (بعداً) جاء بالتعريف، وفي قصص معلومة أيضاً، والآيات وردت في سورة هود، ففي قوم نوح: ﴿وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ وَقِيلَ بُعۡدٗا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾: ٤٤، وقوله: ﴿أَلَآ إِنَّ عَادٗا كَفَرُواْ رَبَّهُمۡۗ أَلَا بُعۡدٗا لِّعَادٖ قَوۡمِ هُودٖ﴾: ٦٠، ﴿أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ كَفَرُواْ رَبَّهُمۡۗ أَلَا بُعۡدٗا لِّثَمُودَ﴾: ٦٨، ﴿كَأَن لَّمۡ يَغۡنَوۡاْ فِيهَآۗ أَلَا بُعۡدٗا لِّمَدۡيَنَ كَمَا بَعِدَتۡ ثَمُودُ﴾: ٩٥، بينما لم يرد التنكير بعد (بعداً) إلا في موضع واحد، وهو الذي بين أيدينا في هذه المسألة والله أعلم.

ومن المواضع قوله تعالى في سورة النور: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلۡأٓيَٰتِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾: ٥٨، حيث ورد لفظ الآيات بالألف واللام، وفي الآية التي بعدها جاء اللفظ بالإضافة للضمير، يقول تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ ٱلۡأَطۡفَٰلُ مِنكُمُ ٱلۡحُلُمَ فَلۡيَسۡتَـٔۡذِنُواْ كَمَا ٱسۡتَـٔۡذَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ ءَايَٰتِهِۦۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾: ٥٩.

ابن الزبير الغرناطي يرى أن سبب الاختلاف بين الآيتين المتجاورتين في التعريف والتنكير هو أن العرب لا تكرر اللفظ الواحد، لكراهة استثقال اللفظ، ما لم يحمل على معنى من المعاني، وهو ضرب من التفنن في لغتهم. واكتفى بهذا التوجيه. يقول: "لما تقارب اللفظ الواحد عدل عن تكراره بلفظ واحد فيما تقارب، على عادة العرب في استثقالها تكرر اللفظ الواحد بعينه في بيت واحد من الشعر أو ما تقارب من الكلام، ما لم يحمل على ذلك حامل من المعنى، فجيء بالآيات في الأولى معرّفاً بالألف واللام للعهد فيما تقدم من المعتبرات الواضحة الدلالة، وفي الآية الثانية مضافاً إلى الضمير المتصل، لتحصل نسبة الآيات لمن هي له تعالى، وكانت الثانية هي المضافة، لأنها مع ما تعطيه من النسبة مبينة للأولى بياناً تأكيداً"[1]، ووافقه ابن عاشور[2].

(١) ملاك التأويل: ٢/٨٨٧

(٢) انظر: التحرير والتنوير: ١٨/٣٩٥.

وقد أورد ابن جماعة تعليل الغرناطي السابق، لكنه ذكر رأياً آخر يستند إلى سياق الآية فيرى أن الآية الأولى جاء فيها ذكر الأوقات التي يستأذن فيها ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُواْ ٱلْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ مِّن قَبْلِ صَلَوٰةِ ٱلْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعْدِ صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِ﴾ النور: ٥٨، فلما قدّم الأوقات التي يستأذن فيها، والاستئذان من أفعال العباد، ورد اللفظ بالتعريف فقال (الآيـــات) أي العلامات على أحكامه تعــالى، أما الآيــة الثانية فجاء فيها ذكر بلوغ الأطفال ﴿وَإِذَا بَلَغَ ٱلْأَطْفَٰلُ مِنكُمُ ٱلْحُلُمَ فَلْيَسْتَـْٔذِنُواْ كَمَا ٱسْتَـْٔذَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ وهو من فعله تعالى وأمره لا من فعل العبد فناسب ذلك مجيء اللفظ بالإضافة لاختصاص المولى به[1].

وأرى والله أعلم أن هذا التوجيه هو الأولى، لأنه مبني على تأمل السياق الوارد في الآية، كما ينبغي ألاّ نغفل توجيه ابن الزبير، لأنه قائم على مسألة التلاؤم الصوتي، والنظر في مسألة الخفة والثقل في كلام العرب.

ومن الألفاظ التي تحدث عنها علماء المتشابه اللفظي في القرآن الكريم حديثهم عن لفظ (الكذب) حيث ورد بالتعريف في آية الصف فقط، يقول تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُوَ يُدْعَىٰٓ إِلَى ٱلْإِسْلَٰمِ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾: ٧، بينما جاءت هذه اللفظة بالتنكير في سائر الآيات المشابهة لآية الصف[2]، فما سر انفراد آية الصف بالتعريف دون غيرها؟

ذكر الإسكافي أن الكذب مصدر، والمصدر إذا عرّف قصد به الجنس، وفي كلام العرب جاء استعمال النكرة مع المصدر أكثر من المعرفة، ولهذا ورد كثيراً في القرآن الكريم، أما اختيار التنكير فيكون إذا اقترن بــه لفظ يقتضيه، أو كلام متقدم عليه يوجب له ذلك، وكل ما ورد في القرآن من ذلك قارنه ما يقتضي التنكير.

---

(١) انظر: كشف المعاني: ٢٧٣.

(٢) في الأنعام: آية: ٢١، ٩٣، ١٤٤، وهود: ١٨ والعنكبوت: ٦٨، والأعراف: ٣٧، ويونس: ١٧.

يقول رحمه الله في توضيح هذه المسألة: "الكذب مصدر يسمى به الكلام المكذوب فيه، وهو في قوله تعالى: ﴿ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ على أصله مصدر غير منقول، والمصدر إذا عرّف قصد به الجنس، والفرق بين معرفته ونكرته، إذا قال القائل: قلت كذباً، أي: قلت نوعاً من أنواع الكذب التي هي كثيرة، وإذا قال: قلت الكذب، فكأنه قال: قلت القول الذي يشهد بالكذب، ويشار إليه به، وليس يراد به الجنس كله، كما لا يراد ــ إذا قال: شربت الماء ــ كل الماء، وإنما يراد بعضه بدلالة العرف، وإنما يختار التنكير إذا قارنه لفظ يقتضيه، أو كلام متقدم عليه يوجب له ذلك. ومما قارنه لفظ يقتضي له التنكير كل موضع جاء فيه ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ﴾، فقوله: ﴿أَوْ كَذَّبَ﴾ يقتضي أحد كذبين، وإذا ضَم إلى الكذب الأول كذباً ثانياً يثني به الأول المذكور، وما يكون له أمثال يتنكر بعضها ببعض، كما كان ذلك يقع على واحد من أمة شائع فيها فيكون فيها نكرة، فإذا جاءت بعد كذب قرينة تقتضي له التنكير، فأكثر ما جاء منكراً معها وهو ﴿أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓ ۗ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ الأنعام:٢١، ﴿أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ﴾:٩٣، ﴿أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ يونس:١٧، ﴿أَوْ كَذَّبَ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُۥٓ ۚ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ العنكبوت: ٦٨، ﴿أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾، فهذه خمسة مواضع تقدمها قوله في الأعراف: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾:٣٧، وكانت مقارنة تقتضي التنكير في لفظها.

وأما قوله في سورة الأنعام: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ﴾:١٤٤ فإنما معناه ومن أظلم لنفسه ممن يختلق كذباً يقصد به الضلال للناس، فكل من ضل منهم بكذبه فقد أضله كذب خلقه، ففيه دليل أمثال له يقتضي تنكيره، وكذلك قوله تعالى في سورة هود ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ۚ أُوْلَٰٓئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾:١٨، فكانت لفظة ممن افترى على الله كذباً لفظة واحدة، والمعنى كل كاذب كذباً، فَمُضامّة أنواع الكذب لِمُضَامّة الكاذبين لهم، يقتضي تنكير لفظه، إذ صار واحداً

من جماعة شائعاً فيها"[1].

وعن سر تعريف آية الصف يقول: "وأما تعريفه في سورة الصف، فلأن القصد الإشارة إلى ذلك الكذب وهو تكذيب اليهود بآيات الله، وتكذيب النصارى بها، وقد تقدمت قصتهما في قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِي﴾: ٥، وبعده: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا..﴾: ٦ـ٧، أي ومن أظلم ممن يكذب الكذب الذي تشير إليه الأمم من المسلمين والنصارى واليهود على اختلاف اعتقادهم، فقد صح أنه الكذب المعروف عند المسلمين، وعند علماء الطائفتين من أهل الكتاب، فالتعريف في هــذا المكان فائدته التي تخصه ما ذكرنا، كما أن ما جاء منكراً اقتضاه مكانه على ما بيّنا"[2].

وعلى هذا فإن الآيات التي ورد فيها تنكير اللفظ على نوعين: إما آيات اقترن بها ما يدعو إلى تنكير اللفظ، حين عطف على الجملة الأولى بقوله: ﴿أَوْ كَذَّبَ..﴾، فتعدد الكذب، فلما تعدد ضمّ الكذب الثاني للكذب الأول، فاقتضى ذلك تنكير الكذب، وقد حصل ذلك في خمس آيات أوردها الإسكافي. وإما أن يتقدم سياق الآية ما يدعو للتنكير، وقد حصل ذلك في آية الأنعام (١٤٤)، وآية هود، كما بين الخطيب الإسكافي رحمه الله تعالى.

وبعد مراجعة الآيات في كتاب الله تعالى، وقفت على آية ثالثة لم يتحدث عنها الإسكافي، ومن جاء بعده، وهي آيــة الكهف ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾: ١٥، وتنكير الكذب هنا جاء، لأنه تقدم في أول الآية ما يدعو لذلك، وهو قوله تعالى: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمُنَا ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾، فهؤلاء القوم كل منهم يكذب كذباً، فلما تعدد الكذب ناسبه التنكير بناء على قاعدة الإسكافي، وهناك أمر آخر يدعو للتنكير، وهو شناعة ظلمهم لأنفسهم، ولغيرهم، وافترائهم الكذب على الله، فضلّوا، وأضلوا، وهذا من أعظم الظلم، فجاء

---

(١) درة التنــزيل: ٢٧٦.

(٢) درة التنــزيل: ٢٧٦ـ٢٧٧.

تنكير اللفظ لشناعة هذا الفعل، وذلك العمل.

وقد أخذ الكرماني توجيه الخطيب الإسكافي وعرضه على شكل لمحة موجزة[1]، أما ابن الزبير الغرناطي فقد سار على نهج صاحبيه لكنه كان أكثر توضيحاً، فقد ذكر أن آية الصف انفردت بذكر تعيين المفترى فيه الكذب منطوقاً به من غير الإجمال الوارد في الآيات الأخرى، بل ورد على التفصيل والتعيين[2].

أما ابن جماعة[3]، والأنصاري[4] فقد تابعا الكرماني ونقلا كلامه. وعلى ضوء ما ذكروه نلحظ دلالة الألف واللام على العهد، فالكلمة التي ترد فيها الألف واللام التي للعهد تقوم مقام الوصف.

وأختم موضوع التعريف بالألف واللام في المتشابه اللفظي بحديث علماء المتشابه عن آيتين متشابهتين مختلفتين في نوع التعريف، أولاهما في سورة الحجر يقول تعالى مخاطباً إبليس لعنه الله: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكَ ٱللَّعْنَةَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾:٣٥، فورد لفظ (اللعنة) بالتعريف بالألف واللام، بينما في سورة (صٓ) خلا اللفظ من الألف واللام، وجاء بالإضافة يقول تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾:٧٨.

يعلل الإسكافي سبب مجيء التعريف بالألف واللام في آية الحجر بأن أول القصة في هذه السورة جرى على اسم الجنس المعرّف بالألف واللام، فذكر الإنسان، والجن والملائكة، يقول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن صَلْصَٰلٍ..﴾:٢٦، وقوله: ﴿وَٱلْجَآنَّ خَلَقْنَٰهُ﴾:٢٧، وقوله: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾:٣٠. أما آية (صٓ) فلم يتقدم مثل ذلك، وإنما تقدم قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾:٧٥، فخصصه بالإضافة إليه، فأجرى اللفظ على ذلك فقال: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِيٓ﴾.

يقول رحمه الله: "القصة في سورة الحجر ابتدأت بالذكر وهو خلق

---

(١) انظر: البرهان: ٣٤٥.

(٢) انظر: ملاك التأويل: ١/٤٣٥.

(٣) انظر: كشف المعاني: ٣٥٦.

(٤) انظر: فتح الرحمن: ٤٢١.

الإنسان، والجن باسم الجنس المعرّف بالألف واللام... وكان ما استحقه إبليس بترك السجود من الجزاء ما أطلق عليه اللفظ الذي ابتدأت بمثله القصة، وهو الجنس المعرّف بالألف واللام. وكان الأمر في سورة ص بخلاف ذلك... فلم تفتتح بذكر الصنفين من الجن والإنس باللفظ المعرف بالألف واللام كما كان في سورة الحجر، ولما كان موضع ﴿مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾ جاء بدله ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ﴾، ثم قال: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ﴾ فجعل بدل الساجدين أن تسجد، ثم قال: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ فخصصه بالإضافة إليه دون واسطة يأمره بفعله أجرى لفظ ما استحقه من العقاب على لفظ الإضافة، كما قال بيدي، فقال: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِي﴾، فكان الاختيار في التوفقة بين الألفاظ الذي افتتحت بها الآية واستمرت إلى آخرها هذا"[1].

وقد وافقه الكرماني وأشار إلى توجيهه بإيجاز شديد[2]، وتابعه ابن الزبير[3]، والأنصاري[4]، كما وافقه ابن جماعة وأوضح أنه لما أضاف خلق آدم إليه تشريفاً له عليه السلام، أضاف طرد عدوه إليه زيادة في كرامته عليه السلام[5].

وهذا التعليل الذي جاء به الإسكافي ووافقه عليه العلماء يعود إلى تلاؤم اللغة، وتوافق أحوال الكلمات، فلم تتم مناقشة السر المعنوي، فأصبح لكل كلمة مع صاحبتها، وما جاورها مقام، فلفظة (لعنتي) مقامها مع صاحبتها (بيديّ)، ولفظة (اللعنة) مقامها مع صواحبها (الإنسان)، و(الجان)، و(الملائكة)، وكما أن المعاني تتلاءم وتتقارب، فإن أحوال المباني تتلاءم وتتقارب، فكأن الألف واللام في الإنسان، والجان والملائكة نادت الألف

(١) درة التنزيل: ١٤١.
(٢) انظر: البرهان: ٢٣٩.
(٣) انظر: ملاك التأويل: ٢/٧٢٥.
(٤) انظر: فتح الرحمن: ٢١٤.
(٥) انظر: كشف المعاني: ٢٢٣.

واللام في اللعنة، وكذلك ياء الإضافة في (يديّ) نادت ياء الإضافة في (لعنتي)، وهذا توجيه فيه اهتمام ظاهر بمسألة تناسب اللفظ.

التعريف بالاسم الموصول:

سبق أن ذكرت في أول هذا الفصل عناية علماء البلاغة بالتعريف بالاسم الموصول، وعلى الخصوص لفظ (الذي)، فقد أفرد الإمام عبد القاهر الجرجاني فصلاً خاصاً بهذا اللفظ[1].

أما علماء المتشابه اللفظي فلهم وقفة أيضاً عند هذا اللفظ، فالخطيب الإسكافي يذكر أن لفظ (الذي) أعم وأشمل من لفظ (ما) الموصولة، فإذا قلت: رأيت ما عندك، لم يدخل تحتها المميزون، وإذا قلت: رأيت الذي عندك دخل، فإنه يصلح للمميزين والبهائم والجماد، كما أن للذي ميزة عن (ما) و(من) حيث يحسن حذف المبتدأ من صلة الذي إذا كان ضميرها كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾ الأنعام: ١٥٤، والمعنى على الذي هو أحسن، ومن تميزها عليهما وقوعها على الجنس[2].

ويرى ابن الزبير أن لفظ (الذي) هو الأصل في الموصولات؛ لأنه لا يخرج إلى غير ذلك، يقول: "اعلم أيضاً أن لفظ (الذي) وما تصرف منه للمثنى والمجموع أصل في الموصولات، إذ لا يخرج لفظ (الذي) عن الموصولية، أما (مَنْ) فإنها تخرج إلى الاستفهام، والشرط، وغيرهما"[3].

وفي موضع آخر يقول: "..(ما) وإن كانت موصولة، فليس فيها من العهد ما في (الذي) وفي الألف واللام... وهذا فرق واضح؛ لأن (ما) تفارق الموصولية فتخرج إلى الإبهام، فلا تكون فيها عهدية، أما (الذي) فلا تفارق

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز: ١٩٩وما بعدها.

(٢) انظر: درة التنزيل: ٢٢٦ـــ٢٢٧.

(٣) ملاك التأويل: ١/٥٣٠

ولا تخرج، فالعهدية فيها لازمة"[1].

وقد جاء حديث علماء المتشابه عن الاسم الموصول في أربعة مواضع متشابهة في القرآن الكريم ، وهي تمثل ما ورد في كتاب الله في هذا الخصوص، اثنان منها عن الاختلاف بين (الذي) و(ما)، واثنان عن الاختلاف بين (من) و(ما)، وسيكون حديثي أولاً عن الفرق بين (الذي) و(ما) في الآيات المتشابهة، وهذه المواضع جاء الاختلاف فيها بين الموصولات.

أما أول المواضع التي سنتحدث عنها في هذا الموضوع فهو ما ورد في سورة النحل، يقول تعالى: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ وَلَنَجْزِيَنَّ ٱلَّذِينَ صَبَرُوٓا۟ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾:٩٦، فجاء التعبير بالموصول في هذه الآية بلفظ (ما) دون الذي، أما في سورة الزمر فجيء بلفظ الذي، يقول تعالى: ﴿لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾:٣٥، فما سر الاختلاف بين الآيتين في التعبير بالاسم الموصول؟

ينظر الخطيب الإسكافي إلى مناسبة اللفظ للسياق في الآيتين، فيرى أن إيراد كل واحد من الموصولين في مكانه راجع لمناسبة ما تقدمه من الموصولات، وبالنظر للآيات التي تقدمت الآيتين نلحظ ذلك إلا أنه اقتصر على ذكر مناسبة اللفظ، ولم يذكر شيئاً عن المناسبة المعنوية.

يقول: "..وقوله في سورة الزمر: ﴿أَسْوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟﴾ و﴿بِأَحْسَنِ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾، إنما هو للبناء على ما تقدم وهو قوله: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾:٣٣، فافتتحت الآية التي قبلها بالذي ووصلت بفعل تعلق به قوله: ﴿لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟﴾، وقصد جنس عملهم السيئ وجنس عملهم الحسن، فكان استعمال الـذي في هذا المكان أولى ليلتئم اللفظان المتعلق أحدهما بالآخر كما التأم معناهما.

وأما الآيـة التي في سورة النحل فإن الأمر فيها على مثل ما في سورة

---

(١) المصدر السابق: ٢٨٨/١.

الزمر من حمل اللفظ على نظيره مع مطابقة المعنى لـه، وذلك أن أول الآيـة: ﴿وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِعَهْدِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ۚ إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝٩٥ مَا عِندَكُمْ﴾ فقال: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ۗ﴾... فلما جـاء ذكر الجزاء وهو ما عنـد الله، كان استعمال اللفظ الذي يرجع إلى ما تقدم أولى من استعمال غيره فقـال: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّ ٱلَّذِينَ صَبَرُوٓا۟ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾.. ثم قال: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾:٩٧، فاستعمل (من) وهي للمميزين عامة فيهم وبإزائها في غيرهم (ما)، فلما استعملت (من) هنا شرطاً كان استعمال (ما) التي هي قرينتها فيما يتعلق بجزاء شرطها أولى مما لا يلائمها.."[1].

وقد وافقه الكرماني واختصر تعليله[2]، وتابعه أبو يحيى الأنصاري[3].

أما ابن الزبير الغرناطي فوافق الإسكافي في توجيه المناسبة اللفظية، كما بيّن وجه المناسبة المعنوية للآيتين، فقد ذكر أن المراد من آية النحل التي افتتحت بـــ (ما) في قوله: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ﴾ الإطلاق والعموم، فكانت في هذا الموضع أولى من (الذي)، فالإطلاق أملك بها وهو المقصود هنا، وتكررت في قولـه: ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ۗ﴾ ومعنى الحصر والتعميم فيهما واحـد، ثـم ناسبها ووافقها ورودها في قولـه: ﴿بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾. أما آيـة الزمر فواردة في معنى الخصوص المقصود به طائفة بعينها ألا ترى ما قبلها ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ..﴾:٣٣ والمراد بالذي جـاء بالصدق رسول الله ﷺ، والذي صـدّق به هم متقدمو الصحابة ممن سبق وحسن تصديقه، وهؤلاء مخصوصون، وترجع إليهم الضمائر في قوله: ﴿هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾، وقوله: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ۚ﴾:٣٤، فلم يكن ليصلح هنا غير الأداة العهديـة،

(١) درة التنـزيل: ٢٢٧.

(٢) انظر: البرهان: ٣٢٢.

(٣) انظر: فتح الرحمن: ٢٢٦.

فجاء بالذي في الموضعين في الآيـــة ﴿أَسْوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟﴾، و ﴿بِأَحْسَنِ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾[1].

إذاً أفادت (الذي) التخصيص ومناسبتها للمخصوصين المذكورين في الآية، أما (ما) في الآية الأخرى فأفادت العموم والشمول المذكور في الآية.

ومثل الموضع السابق في الفرق بين لفظي (الذي) و (من) في الدلالة على الموصولية ما ذكره الكرماني وابن الزبير الغرناطي، في توجيه قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَنجَيْنَٰهُ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ وَأَغْرَقْنَا ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ﴾: ٦٤، مع قولـــه تعـــالى في سورة يونس: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَنَجَّيْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَعَلْنَٰهُمْ خَلَٰٓئِفَ وَأَغْرَقْنَا ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا﴾: ٧٣.

يرى الإمام الكرماني أن لفظة (من) وهي اسم موصول تفيد الكثرة والمبالغة، ولهذا فهي تصلح للواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث، أما لفظة (الذين) فهي لجمع المذّكر فحسب، وتفيد العهد، وأوضح أن (من) جاءت مع الفعل المشدّد الذي يفيد المبالغة والكثرة أيضاً فناسب ذلك.

يقول: "أنجينا ونجّينا للتعدي، لكن التشديد يدل على الكثرة والمبالغة، فكان في يونس﴿وَمَن مَّعَهُۥ﴾ ولفظ (من) يقع على أكثر مما يقع عليه (الذين) لأن (من) تصلح للواحد والتثنية والجمع، والمذكر والمؤنث، بخلاف (الذين) فإنه لجمع المذكر فحسب، فكان التشديد مع (مَنْ) أليق"[2].

وقد سبق أن تحدثت عن الفرق بين الصيغتين في موضوع الاختلاف بين صيغ الفعل الماضي في الفصل الأول من حيث الدلالة على الكثرة والمبالغة.

أما ابن الزبير الغرناطي فيرى أن لفظ (الذي) هو الأصل في الموصولات، وقد كرر ذلك في كتابه، كما ذكرت في أول الفصل، يقول: "...اعلم أيضاً أن لفظ (الذي) وما تصرف منه للمثنى والمجموع أصل في الموصولات،

---

(١) انظر: ملاك التأويل: ٢/٧٦٢ـ٧٦٤.

(٢) البرهان: ١٩٠.

إذ لا يخرج لفظ (الذي) عن الموصولية، أما (مَنْ) فإنها تخرج إلى الاستفهام والشرط وغيرهما، والأصل في النقل أيضاً يكون بالهمزة، وأما النقل بالتضعيف والباء وغيرهما فثان عن الأصل.."[1]، كما بنى الاختلاف على قاعدة تتكرر في توجيهاته للآيات المتشابهة وهي: "أن ترتيب السور أصل مراعى وترتيب الآي في هذا الحكم أولى وأبين"[2]، وله رحمه الله كتاب أسماه (البرهان في ترتيب سور القرآن)، أوضح فيه مناسبة كل سورة لما قبلها، وهو يحيل عليه في بعض توجيهاته للآيات المتشابهة في هذا الكتاب[3].

وبناء على ذلك جاء تعليله لهذا الموضع، فيقول: "..فإذا قُرر ما ذكرناه فنقول: إن سورة الأعراف ورد فيها قوله: ﴿فَأَنجَيۡنَٰهُ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥ﴾، كل منهما على الأصل في نقل الفعل وفي الموصول، فقيل: (فأنجيناه)، وقيل: (والذين معه)، وورد ذلك في سورة يونس على ما هو ثان عن الأصل في النقل وفي الموصول رعياً للترتيب، ولا يمكن العكس على هذا"[4].

ثم ذكر أن كل آية لها مناسبة لفظية، فالآية الأولى لما كان فيها زيادة الهمزة في (أنجينا) ناسبه لفظ (الذين) لزيادة حروفه عن لفظ (من)، يقول: "ثم انجر مع ذلك رعي تناسب التقارن لما ورد في الأولى، فأنجيناه بزيادة همزة النقل المثبت لها صورة الألف في الخط ونطق يخصها بحركة الهمزة، فطالت الكلمة بالألف خطاً وبالنطق بحركة الهمزة لفظاً ناسبها الموصول الذي هو (الذين) بزيادة حروفه على حروف (مَنْ)، ولما قيل في الثانية: (فنجيناه) فجيء بما هو أخصر في الخط، ناسبه من الموصولات (مَنْ) المفرد في معنى الذي، وهو أخصر"[5].

وفي مقابل الموضعين السابقين يتحدث علماء المتشابه اللفظي عن سر

---

(١) ملاك التأويل: ١/٥٣٠.

(٢) المصدر السابق: ١/٥٣٠.

(٣) انظر: البرهان في ترتيب سور القرآن، تحقيق: محمد شعباني، الرباط، وانظر: ملاك التأويل: ١/٥٣٠.

(٤) ملاك التأويل: ١/٥٣١.

(٥) ملاك التأويل: ١/٥٣١.

الاختلاف بين لفظي (من) و(ما) في الآيات المتشابهة، ففي سورة يونس يقول المولى سبحانه: ﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ أَلَآ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾: ٥٥، وفي آية أخرى من السورة نفسها جيء بلفظ (من)، يقول تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ لِلَّهِ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ ۗ وَمَا يَتَّبِعُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُرَكَآءَ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾: ٦٦، فهل من فرق بينهما؟

يرى الإسكافي أن مناسبة السياق اقتضت لفظ (ما) في الأولى، فقبل الآية: ﴿وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ مَا فِي ٱلْأَرْضِ لَٱفْتَدَتْ بِهِۦ ۗ﴾: ٥٤، والمقصود بذلك المآل والمأخذ، فلفظ (ما) هو لغير العقلاء.

أما الآية الأخرى فجاء التعبير فيها بلفظ (من) والآية نزلت في قوم آذوا رسول الله ﷺ، فنزلت فيهم: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ۘ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ۚ﴾: ٥٦، فأنسه ربه وثبّته، فهم لن يضروه بشيء، مما يتوعدونه من القتل، وأنواع المكروه، ثم أخبره أن العزة لله وحده، وأنه يعز عباده المؤمنين بعزه، فالملك له وحده سبحانه، له من في السموات ومن في الأرض، وعلى هذا جاء لفظ (من) لأن المراد العقلاء الذين يعزون دينهم وينصرون نبيهم[1].

وقد وافقه الإمام الكرماني[2]، وابن جماعة[3]، وأبو يحيى الأنصاري[4]، وشهاب الدين الألوسي[5].

أما ابن الزبير الغرناطي فذكر توجيه الآية الثانية فقط[6]، كما ذكره الفخر الرازي[7]، وأبو حيان[8].

---

(١) انظر: درة التنزيل: ١١٥ــ١١٦.

(٢) انظر: البرهان: ٢١٦ــ٢١٧.

(٣) انظر: كشف المعاني: ٢٠٥.

(٤) انظر: فتح الرحمن: ١٧٩.

(٥) انظر: روح المعاني: ٦/١٣٠، ١٤٥.

(٦) انظر: ملاك التأويل: ١/٦٢٠ــ٦٢١.

(٧) انظر: التفسير الكبير: ١٧/١٠٥.

(٨) انظر: البحر المحيط: ٥/١٧٦.

ولجار الله الزمخشري تعليل آخر للآية الثانية التي ورد فيها التعبير بـ (من) دون (ما) وهو توجيه يختلف عن توجيه الإسكافي ومن وافقه، يقول: "قوله: ﴿مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾ يونس: ٦٦ يعني العقلاء المميزين وهم الملائكة والثقلان، وإنما خصهم ليؤذن أن هؤلاء إذا كانوا له وفي ملكته فهم عبيد كلهم، وهو سبحانه وتعالى ربهم ولا يصلح أحد منهم للربوبية ولا أن يكون شريكاً له فيها، فما وراءهم مما لا يعقل أحق أن لا يكون له نداً وشريكاً...)[1]. وقد نقل هذا التوجيه الفخر الرازي[2]، وكذلك أبو حيان مع التوجيه السابق[3].

وأرى ـ والله تعالى أعلم ـ أن توجيه الزمخشري أقرب من توجيه الإسكافي والغرناطي ومن وافقهما؛ لأن سياق الآية كاملة يتطلب ذلك، فحين نتأمل كلام الزمخشري ونربطه بآخر الآية وهو قوله: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُرَكَآءَ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ يونس: ٦٦، نرى التناسب المعنوي لسياق الآية كاملة دون النظر لما تقدمها من آيات، وهذا فيه وضوح أكثر من التوجيه السابق، ومع ذلك لا نغفل ذلك التوجيه، فهو أحد وجوه تعليل المسألة.

ومثل الموضع الذي سبق الحديث عنه، توجيه علماء المتشابه لقوله تعالى في سورة الرعد: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَٰلُهُم بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ﴾: ١٥، فجاء التعبير في هذه الآية بلفظ (من)، وفي سورة النحل جاء التعبير بلفظ (ما) يقول تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن دَآبَّةٍ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾: ٤٩.

الإمام الكرماني يربط بين كل آية وما تقدمها من آيات، فيراعي مسألة السياق بين الآيات، فالآية الأولى التي في سورة الرعد تقدمها ذكر

---

(١) الكشاف: ٢/٢٤٤.

(٢) انظر: التفسير الكبير: ١٧/١٠٥.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٥/١٧٦.

آيات الله في كونه من برق ورعد وسحاب وصواعق، ثم ذكر الملائكة وتسبيحهم، ثم أتبع ذلك بذكر الأصنام والكفار وما هم فيه من ضلال ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ۝١٢ وَيُسَبِّحُ ٱلرَّعْدُ بِحَمْدِهِۦ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ مِنْ خِيفَتِهِۦ وَيُرْسِلُ ٱلصَّوَٰعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَن يَشَآءُ وَهُمْ يُجَٰدِلُونَ فِى ٱللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ ۝١٣ لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ ۖ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَىْءٍ إِلَّا كَبَٰسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَٰلِغِهِۦ ۚ وَمَا دُعَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ﴾: ١٢ــ١٤، أما آية النحل فما تقدمها يفيد العموم، وهو ما خلق الله، وهو عام لجميع المخلوقات، وما لا يعقل فيها هو الأكثر فناسب التعبير بـ(ما) ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَىٰ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ يَتَفَيَّؤُا۟ ظِلَٰلُهُۥ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ سُجَّدًا لِّلَّهِ وَهُمْ دَٰخِرُونَ﴾: ٤٨.

يقول: "في هذه السورة ــ الرعد ــ تقدم آية السجدة ذكر العلويات من البرق والرعد والسحاب والصواعق، ثم ذكر الملائكة وتسبيحهم، وذكر بآخره الأصنام والكفار، فبدأ في آية السجدة بذكر ﴿مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ لذلك، وذكر الأرض تبعاً، ولم يذكر (من) فيها استخفافاً بالكفار والأصنام... وأما في النحل فقد تقدم ذكر ما خلق الله على العموم، ولم يكن فيه ذكر الملائكة، ولا الإنس بالصريح، فاقتضى سياق الآية ﴿مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾، فقد قال في كل آية ما لاق بها"[(١)].

وقد وافقه ابن جماعة وذكر معنى كلامه[(٢)]، أما الأنصاري فنقل توجيه الكرماني[(٣)].

أما ابن الزبير الغرناطي فكان توجيهه أكثر وضوحاً من توجيه الكرماني، وإن كان قريباً من تعليله يقول: "إن ورود (من) في سورة الرعد لا سؤال فيه، فإن قبول الأوامر وامتثال الطاعات بالقصد والاختيار بمشيئة الله سبحانه

(١) البرهان: ٢٣٢ــ٢٣٣.
(٢) انظر: كشف المعاني: ٢١٧ــ٢١٨.
(٣) انظر: فتح الرحمن: ٢٠٥، ٢٢٠.

إنما يكون من أصحاب العقول وهم الملائكة والإنس والجن، وهم المقصودون في الآية، فوردت بـ(مَنْ) الواقعة على العقلاء، لهذا قيل: (طوعاً وكرهاً)، لأن ذلك إنما يكون ويستوضح من العاقل، فالآية واردة على ما ينبغي. وأما آية النحل فمراعى فيها لفظ (دابة) الوارد فيها إذ هو عام للعاقل وغيره، فوردت الآية بـ (ما) الواقعة على الأنواع والأجناس مناسبة لما تقدم من الإطلاق والعموم"[1].

وما ذكره ابن الزبير نجد له إشارة عند الزمخشري في كشافه، يقول: "فإن قلت: فهلاّ جيء بـ(من) دون (ما) ـ وهذا في آية النحل ـ تغليباً للعقلاء من الدواب على غيرهم؟ قلت: لأنه لو جيء بـ(من) لم يكن فيه دليل على التغليب، فكان متناولاً للعقلاء خاصة، فجيء بما هو صالح للعقلاء وغيرهم إرادة العموم"[2].

---

(١) ملاك التأويل: ٢/٧٠٠

(٢) الكشاف: ٢/٤١٢.

الفصل الخامس

الاختلاف بين الآيات المتشابهة
في اختيار الحروف

الفصل الخامس
الاختلاف في اختيار الحرف

إن بناء اللفظة يبدأ أولاً من اختيار الحروف وتركيبها، حيث يمكن إنشاء الكلمات والجمل التي يقوم عليها الكلام البليغ، ولهذا فإن عملية إجادة وتحسين الكلام حتى يكون بليغاً ومقبولاً تبدأ من اختيار الحروف، وعلى هذا كان للحروف أهميتها وأثرها في بناء الألفاظ والجمل.

والحروف في كلام العرب على نوعين، حروف المباني، وهي التي يقوم على أساسها بناء الكلمة، وهي الحروف الهجائية، وسميت بذلك لأن منها بناء الكلمة، وحروف المعاني وهي عبارة عن حروف تجري في كلام العرب، وتعطي دلالات مختلفة، فمنها ما يفيد العطف، ومنها ما يفيد الجر، ومنها ما يفيد النفي، وكذلك الشرط وهكذا[١]، ولكل من النوعين أهميته كما ذكرنا.

وعن أهمية هذا الموضوع يقول الشيخ العلامة محمود شاكر في مقدمة كتاب الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة (ت١٤٠٤هـ): "وحروف المعاني التي يتناولها هذا القسم الأول من جمهرة علم القرآن العظيم، أصعب أبواب هذه الجمهرة؛ لكثرتها، وتداخل معانيها، فقلّ أن تخلو آية من القرآن العظيم من حرف من حروف المعاني.

أما المشقّة العظيمة، فهي في وجوه اختلاف مواقع هذه الحروف من الجمل، ثم اختلاف معانيها باختلاف مواقعها، ثم ملاحظة الفروق الدقيقة

---

(١) انظر: حروف المعاني للدكتور: عبد الحي حسن كمال: ١٩، ٢٥.

التي يقتضيها هذا الاختلاف في دلالته المؤثرة في معاني الآيات، وهذا وحده أساس علم جليل من علوم القرآن العظيم"[1].

وحديثي في هذا الفصل عن حروف المعاني التي لها صلة وثيقة بالمتشابه اللفظي في القرآن الكريم، فآيات كثيرة من المتشابه لا فرق بينها إلا في حروف المعانـــي، كحروف العطف أو الجر... وهذه الحروف يُفْهَم بها كثير من خصائص الأساليب البلاغية، ويُدرك بها ما في اللغة من روعة وبيان، وجمال في العبارة والأسلوب.

وقد كان اهتمام النحويين بهذه الحروف واضحاً، فقد أفردوا لها مؤلفات خاصة، لما لها من أثر في دلالة الكلام وربط أجزائه ووضوح معناه، ومن أبرز المؤلفين: الزجاجي (ت٣٤٠هـ)[2]، والرماني (ت٣٨٦هـ)[3]، والهروي (ت٤١٥هـ)[4]، والمرادي (ت٧٤٩هـ)[5].

أما البلاغيون فلم يصل اهتمامهم بهذه الحروف إلى أن يفردوا لها دراسات مستقلة، كما صنع علماء النحو، وأمر آخر يجب التنبيه عليه وهو أن ما ذكروه من مسائل يعد من باب الحديث العرضي الـــذي يمليه المقام، ومن أراد الزيادة في هذا الأمر فليرجع لبحث الدكتور هادي الهلالي الذي بحث الحروف العاملة بين النحويين والبلاغيين، وأخرجه في كتابين قيّمين[6]، ومما يشار إليه في هذا المقام كتاب الدكتور محمد الأمين الخضري (من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم)، اعتنى فيه المؤلف بدراسة أنواع حروف الجر في كتاب الله تعالى.

---

(١) مقدمة (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) القسم الأول/ الجزء الأول للشيخ محمد عضيمة.

(٢) انظر: كتاب: حروف المعاني للزجاجي، تحقيق: د. علي الحمد.

(٣) انظر: كتاب: معاني الحروف للرماني، تحقيق: د. عبد الفتاح سبكي.

(٤) انظر: كتاب: الأزهيّة في علم الحروف للهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي.

(٥) انظر: كتاب: الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق: د. فخر قباوة، ومحمد فاضل.

(٦) انظر: الحروف العاملة في القرآن الكريم، ونظرية الحروف العاملة وطبيعة استعمالها القرآني بلاغياً.

وإذا نظرت إلى جهد علماء المتشابه في هذا الموضوع وجدت لهم وقفات وتأملات في غاية الأهمية، حيث تظهر أسرار الإعجاز القرآني في أعلى صورها، وقد كان لحروف العطف النصيب الأوفر، فأغلب الآيات المتشابهة التي تحدثوا عنها يكون الاختلاف فيها لحرف العطف، يأتي بعد ذلك حروف الجر، ثم تأتي حروف أخرى نذكرها في موضعها، والآيات التي سأتحدث عنها تمثل كل ما جاء في كتاب الله تعالى من المتشابه في هذا الموضوع، وسأتحدث أولاً عن الاختلاف في حروف العطف.

حروف العطــف:

من المعلوم أن طريقة علماء المتشابه في ذكر الآيات وتوجيهها هي أهم التزموا ترتيب المصحف في السور والآيات، ولهذا كان حديثهم عن الحروف متفرقاً حسب ما يمليه عليهم النص القرآنــي، كما فرضت عليهم دراستهم للمتشابهات أن يتحدثوا عن أكثر من حرف في الموضع الواحــد، فيبينوا مناسبة الحرفين جميعاً، فيصعب معه فصل كل حرف بحديث مستقل، ولهذا سيكون الحديث عن حــروف العطف على قسمين، الأول: الحديث عن مواضع (الــواو والفاء)، والثاني: عن مواضع (ثم) مع (الــواو والفاء)، سائلاً المولى عونه وتوفيقه.

(الــواو والفــاء):

تُعد الآيات المتشابهة التي ورد الاختلاف فيها بين الواو والفاء أكثر من غيرها سواء في حروف العطف نفسها، أو حروف الجر، أو الحروف الأخرى التي سنذكرها في آخر الفصل، ولهذا بدأنا بها لكثرتها وغزارتها.

وأول المواضع التي بين أيدينا في هذا الموضوع، قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا﴾:٣٥، فعطف لفــظ (كلا) بالــواو دون الفاء، بينما جاء اللفظ في سورة الأعراف بالفاء دون

الواو، يقول تعالى: ﴿وَيَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ﴾:١٩، ومعلوم أن العطف بالواو لا يقتضي ترتيباً ما لم يفهم من غيرها، وأن العطف بالفاء يقتضي الترتيب والتعقيب، كما سيتضح لنا بإذن الله، ولكن ما وجه التخصيص في الآيتين مع أن القصة واحدة؟

يرى الإسكافي رحمه الله أن لفظ (اسكن) في البقرة معناه الإقامة والاستقرار، وهي المقام وطول اللبث، فالمراد الجمع بين الإقامة فيها والأكل من ثمارها، ولو كان العطف بالفاء لتأخر الأكل إلى حين الفراغ من الإقامة، ولذلك فإن من يدخل بستاناً قد يأكل منه وإن كان مجتازاً، فلم يتعلق المعطوف بالمعطوف عليه تعلّق الجواب بالابتداء، فعطف بالواو، وعليه فالواو تفيد تلبس المعطوف بالمعطوف عليه، أما ما ورد في سورة الأعراف فإنه من السكنى المراد بها اتخاذ الموضع سكناً، فالله سبحانه أخرج إبليس من الجنة فقال: ﴿ٱخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا﴾:١٨، ثم خاطب آدم عليه السلام باتخاذ السكن له ولزوجه. فجاء التعبير في البقرة بعد أن كان آدم في الجنة، فالمراد اللبث والاستقرار، وفي الأعراف ورد قبل دخول الجنة فالمراد الدخول، إذاً فالفاء تفيد تعلّق الأكل بالدخول، كتعلّق الجزاء بالشرط.

ومثل هذا الموضع أيضاً قوله تعالى في البقرة: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ﴾:٥٨، مع قوله في الأعراف: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ٱسْكُنُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ وَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ﴾:١٦١. فعطف في الأولى بالفاء، لأن وجود الأكل متعلق بالدخول فارتبط بالفاء، أما الآية الثانية فإن السكنى تعني طول اللبث، والأكل لا يختص بوجود السكنى فجاء العطف بالواو.

يقول الإسكافي رحمه الله: "الأصل في ذلك أن كل فعل عطف عليه ما يتعلق به تعلّق الجواب بالابتداء، وكان الأول مع الثاني بمعنى الشرط والجزاء، فالأصل فيه عطف الثاني على الأول بالفاء دون الواو، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُوا۟ مِنْهَا﴾ البقرة:٥٨، فعطف ﴿فَكُلُوا۟﴾ على

﴿ٱدۡخُلُواْ﴾ بالفاء لما كان وجـــود الأكل منها متعلقاً بدخـــولها، فكأنــه قال: إن دخلتموها أكلتم منها، فالدخول موصّل إلى الأكل متعلق وجوده بوجوده، يبين ذلك قوله تعالى في مثل هـــذه الآيـــة من سورة الأعراف: ﴿وَإِذۡ قِيلَ لَهُمُ ٱسۡكُنُواْ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةَ وَكُلُواْ مِنۡهَا﴾: ١٦١، وعطـــف ﴿كُلُواْ﴾ على قولـــه ﴿ٱسۡكُنُواْ﴾ بالواو دون الفـــاء، لأن اسكنوا من السكنى وهي المقام مع طول اللبث، والأكل لا يختص وجوده بوجوده، لأن من يدخل بستاناً قد يأكل منه وإن كان مجتازاً، فلما لم يتعلق الثاني بالأول تعلّق الجواب بالابتداء وجب العطف بالواو دون الفاء، وعلى هذا قوله تعالى في الآية التي بدأت بذكرها: ﴿وَقُلۡنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ وَكُلَا﴾ البقرة: ٣٥.

وبقي أن أبيّن[1] المراد بالفاء في قوله تعـــالى: ﴿فَكُلَا مِنۡ حَيۡثُ شِئۡتُمَا﴾ من سورة الأعراف، مع عطفه على قوله ﴿ٱسۡكُنۡ﴾، وهو أن (اسكن) يقال لمن دخل مكاناً، ويراد به الزم المكان الذي دخلته ولا تنتقل عنه، ويقال أيضاً لمن لم يدخله: اسكن هذا المكان، يعني ادخله واسكنه، كما تقوله لمن تعرض عليه داراً ينـــزلها سكنى فتقول: اسكن هذه الدار، واصنع ما شئت فيها من الصناعات، معناه ادخلها ساكناً لها، فافعل فيها كذا كذا، فعلى هذا الوجه قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿وَيَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ فَكُلَا﴾: ١٩ بالفاء الحمل على هذا المعنى في هذه الآية أولى، لأنه عزّ من قائل لما قال لإبليس: ﴿ٱخۡرُجۡ مِنۡهَا مَذۡءُومٗا مَّدۡحُورٗا﴾ الأعراف: ١٨ فكأنه قال لآدم: ادخل أنت وزوجك الجنة، فقال: ﴿ٱسۡكُنۡ﴾، يعني ادخل ساكناً، ليوافق الدخول الخروج، ويكون أحد الخطابين لهما قبل الدخول والآخر بعده مبالغة في الإعذار وتوكيداً للإنذار وتحقيقاً لقوله عزّ وجل ﴿وَلَا تَقۡرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾"[2]. وقد نقل الفخر الرازي توجيه الإسكافي برمته دون أن يشير إليه[3].

---

(١) الحديث للخطيب الإسكافي.

(٢) درة التنـــزيل: ٥.

(٣) انظر: التفسير الكبير: ٣/٥.

وقد جاء توجيه الكرماني قريباً مما ذكره الإسكافي، إلا أن العلة عنده في الزمان، فالدخول سريع الانقضاء فيعقبه الأكل، والسكنى طويلة فيجمع بينهما، يقول: في البقرة: "(فكلوا منها) بالفاء، وفي الأعراف (وكلوا) بالواو؛ لأن الدخول سريع الانقضاء فيعقبه الأكل، وفي الأعراف (اسكنوا) ، والمعنى أقيموا فيها، وذلك ممتد، فذُكر بالواو أي: اجمعوا بين السكنى والأكل"[1].

وقد وافقه في هذا التعليل أبو يحيى الأنصاري[2]، وابن عاشور[3].

أما ابن الزبير الغرناطي فقد نظر للسياق المتقدم للآيتين وبنى عليه التوجيه ففي الموضع الأول في قوله تعالى: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾، و﴿فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا﴾، أوضح أن المراد في البقرة مجرد الإخبار لرسول الله ﷺ بما جرى في قصة آدم عليه السلام من أحداث من غير ترتيب زماني أو مكاني، أو تحديد غاية فناسبه الواو.

أما آية الأعراف فمقصودها وغايتها تعداد نعم المولى جل جلاله على آدم وذريته ابتداء بتسخير الأرض لهم، وما يتبع ذلك من الخلق والتصوير، ثم أمر الملائكة بالسجود لآدم، ثم إخراج إبليس، ثم أمر آدم بالهبوط، ثم تأنيسه وتوصيته لذريته، فناسب هذا التفصيل والتعداد للنعم العطف بالفاء المقتضية الترتيب[4]. أما توجيهه للموضع الآخر: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا﴾ و﴿وَكُلُوا مِنْهَا﴾ فهو موافق لمعنى كلام الإسكافي[5].

أما ابن جماعة فبعد أن ذكر أن السكنى في آية البقرة تعني الإقامة، وفي الأعراف اتخاذ المسكن، ذكر مناسبة لطيفة، يقول فيها: "فلما نسب القول إليه تعالى: (وقلنا ياآدم) ناسب زيادة الإكرام بالواو الدالة على الجمع بين

---

(١) البرهان: ١٢٣، وانظر أيضاً: ١١٩.

(٢) انظر: فتح الرحمن: ٢٧–٢٨.

(٣) انظر: التحرير والتنوير: ٥٤/٨.

(٤) انظر: ملاك التأويل: ١٨٦/١–١٨٨.

(٥) المصدر السابق: ٢٠٢/١.

السكنى والأكل، ولذلك قال: (رغداً) وقال: (حيث شئتما) لأنه أعم"[1].

إذاً المسألة تحمل على أحد أمرين وكلاهما مقبول، إما النظر لمناسبة المبنى، لأن سياق البقرة إخبار بتفضيل آدم وبيان ما أنعم الله به عليه من السكنى والأكل، والثانية تقدمها أمره سبحانه لإبليس بالخروج، فالأمر بالسكنى مقدم على الأمر بالأكل. وإما النظر لسياق المعنى فالسكنى في البقرة يراد بها الإقامة، والسكنى في الأعراف معناها الدخول، فالمعنى الأول يقصد به الجمع بين السكنى والأكل، والثاني يراد به الترتيب، لأن الأكل يكون عقب الدخول، وكل التوجيهات مقبولة، ولا يمنع بعضها بعضاً، فأسرار كتاب الله لا تنفد ولا تتزاحم.

وفي موضع آخر يطبّق الخطيب الإسكافي الأصل الذي ذكره في الموضع السابق، وهو أن كل فعل عطف عليه ما يتعلق به تعلق الجواب بالابتداء، وكان الأول مع الثاني بمعنى الشرط والجزاء، فالأصل فيه عطف الثاني على الأول بالفاء دون الواو. ففي قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوۡ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓۚ﴾: ٢١، فالعطف هنا بالواو،وفي سورة يونس جاء العطف بالفاء، يقول تعالى: ﴿فَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوۡ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓۚ﴾: ١٧.

فالإسكافي يرى أن سياق الآيات التي قبل آية الأنعام تتطلب العطف بالواو دون الفاء، لأنها جمل عطف بعضها على بعض، فلم تكن تلك الجمل سبباً لما بعدها، أما الآية الأخرى فما قبلها سبب لما بعدها، فجاءت بالفاء المؤذنة بالسببية، فإشراكهم سبب في ظلمهم، ولبثه ﷺ فيهم عمراً وعلمهم بحاله سبب لكونهم أظلم.

يقول: "إن ما تقدم من قوله: ﴿قُلۡ أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗۖ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ﴾ جمل عطف صدور بعضها على بعض بالواو، ولم تعلق الثانية بالأولى تعليق ما هو من سببها، فأجرى قوله: (ومن أظلم) مجراها وعطف بالواو عليها، ألا ترى

---

(١) كشف المعاني: ٩٢ـ٩٣.

قولـــه: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ وبعده: ﴿وَإِنَّنِي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾: ١٩، وأما الثانية فإن ما قبلها عطف بعضها على بعض بالفاء كقوله: ﴿قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ ۖ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِۦٓ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾، فتعلق كل ما بعد الفاء بما قبله تعلق المسبب بسببه"، ثم قال: "وكل موضع في القرآن يكون بعد هاتين الآيتين بالواو والفاء، فاعتبره بما بينته لك"[1].

وقد وافقه الكرماني الذي اختصر كلامه[2]، وابن جماعة[3]، والأنصاري[4].

وقد وقفت على آيتين لم يذكرهما علماء المتشابه، الأولى في الأعراف ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓ ..﴾: ٣٧، والأخرى في العنكبوت ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُۥٓ ..﴾: ٦٨، وحين نتأمـل سياق الآيتين، ونطبّق تعليل الإسكافي السابق، نجد مناسبة اختصاص كل آية بما اختصت به من العطف، فالعطف بالفاء في آية الأعراف أفاد تعلق ما بعدها بما قبلها فقبل الآية قوله: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِي ۙ فَمَنِ ٱتَّقَىٰ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٥﴾ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُوا۟ عَنْهَآ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾: ٣٥ـ٣٦، وآيـة العنكبوت ناسبها العطف بالواو، لأن ما قبلها وما بعدها جمل عطف بعضها على بعض ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا وَيُتَخَطَّفُ ٱلنَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ ۚ أَفَبِٱلْبَٰطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ يَكْفُرُونَ﴾: ٦٧، وبعـدها قولـه: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾: ٦٩.

ودلالة الفاء العاطفة على السببية أمر معلوم، فكما تدل على الترتيب، وعلى التعقيب، تدل على السببية، يقول ابن هشام (ت٧٦١هـ): "الأمر الثالث: السببية، وذلك غالب في العاطفة جملة أو صفة"[5]. ويقول المالقي:

(١) درة التنـزيل: ٦١ـ٦٢.
(٢) انظر: البرهان: ١٦٦ـ١٦٧.
(٣) انظر: كشف المعاني: ١٥٨.
(٤) انظر: فتح الرحمن: ١١٨.
(٥) مغني اللبيب، لابن هشام: ١/١٨٥، وانظر: النحو الوافي: ٣/٥٧٤.

"فإذا كانت ــ الفاء ــ للعطف، فمعناها الترتيب، والتعقيب، وقد يلازمهما التسبيب"[1].

وعندما أتأمل القصص القرآني ألحظ تكرار العطف بالفاء أو الواو لا سيما مع (لما) و(ما)، فمن الآيات المتشابهة في ذلك قوله تعالى في الأعراف في قصة لوط عليه السلام مع قومه: ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْۖ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾:٨٢، فعطف في هذه الآية بالواو، وما في سواها بالفاء ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ﴾ في سورة النمل، وسورة العنكبوت في موضعين[2].

ينظر الخطيب الإسكافي رحمه الله إلى ما تقدم آية الأعراف فيجد أن قبل الآية اسماً هو (مسرفون) في قوله: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾:٨١، والاسم لا يناسبه التعقيب فجاء العطف بالواو، أما العطف بالفاء، ففيه تقدير معنى السببية، فالأصل الذي وضعت الفاء له أنها توجب ما بعدها لوجود ما قبلها وهو الفعل، ولهذا فقد تقدم الآيات التي ورد فيها العطف بالفاء أفعال أو جمل فعلية، فآيــة النمل تقدمها قولــه تعالى: ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ﴿٥٤﴾ أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾: ٥٤ــ٥٥، ففيها ﴿تُبْصِرُونَ﴾ وقوله: ﴿تَجْهَلُونَ﴾، وآية العنكبوت تقدمها قوله تعالى: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ ٱلسَّبِيلَ وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ ٱلْمُنكَرَۖ﴾ العنكبوت:٢٩، والجمل فعلية.

يقول الإسكافي: "اختصت آية الأعراف بالواو لأن قبلها ﴿مُّسْرِفُونَ﴾، وهو اسم، وإن أدى معنى الفعل، و﴿تَجْهَلُونَ﴾ صريح لفظ الفعل، والأجوبة التي تتعلق بالأول المبتدأ به إنما أصلها في الأفعال التي تقع وتوجد لوجود غيرها، والواو والفاء جائزتان في الموضعين، إلا أنه يختار حيث جاء الأصل الذي

(١) رصف المباني للمالقي، تحقيق: الدكتور أحمد الخراط: ٤٤٠.

(٢) وردت هذه الآية في سورة النمل، آية: ٥٦، في قصة لوط مع قومه، وكذلك في العنكبوت آية: ٢٤، في قصة إبراهيم مع قومه، والموضع الآخر في السورة في قصة لوط أيضاً آية:٢٩.

وضعت الفاء فيه، لتوجب ما بعدها لوجود ما قبلها وهو الفعل، واختيرت الواو حيث كان الملفوظ به الاسم لتفرق بين الموضعين فتختار لكل ما به أليق إذ ليس الاسم أصلاً فيما جعلت الفاء الجواب فيه"[1].

وقد وافقه الكرماني[2]، وابن الزبير الغرناطي[3]، والأنصاري[4].

ومما جاء في القصص القرآني أيضاً توجيه علماء المتشابه اللفظي لما ورد في سورة هود من اختلاف في حروف العطف، فقد جاء العطف بالواو في قصتي هود وشعيب عليهما السلام في قوله: ﴿وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا﴾[5]، بينما جاء العطف في قصتي صالح ولوط عليهما السلام بالفاء: ﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا...﴾[6].

يعلل الخطيب الإسكافي سبب العطف بالواو في قصة هود وشعيب بأن العذاب الذي حذّرهم منه نبيهم قد تأخر عن وقت الوعيد ، فلم يتقدم الآية تخويف يدل على قرب ما حذرهم منه، وهذا يقتضي الواو دون الفاء، فليس المراد اتصال الثاني بالأول، وإنما الجمع بين الخبرين، فقبل قصة هود عليه السلام قوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم مَّآ أُرْسِلْتُ بِهِۦٓ إِلَيْكُمْ وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّي قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّونَهُۥ شَيْـًٔا إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ﴾:٥٧، وفي قصة شعيب أخبر الله عنه أنه قال لقومه: ﴿وَيَٰقَوْمِ ٱعْمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَٰمِلٌ سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَمَنْ هُوَ كَٰذِبٌ وَٱرْتَقِبُوٓاْ إِنِّي مَعَكُمْ رَقِيبٌ﴾:٩٣، فدعاهم للارتقاب، ولهذا قرن التخويف بسوف الدالة على التسويف، ولم يتوعدهم باقتراب العذاب. أما قصة صالح ولوط عليهما السلام فإن ما قبل الفاء يقتضي ما بعدها، فالوعد بقرب العذاب منصوص عليه، ففي قصة صالح: ﴿تَمَتَّعُواْ فِي دَارِكُمْ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ

---

(١) درة التنزيل: ٩٠.

(٢) انظر: البرهان: ١٩٣-١٩٤.

(٣) انظر: ملاك التأويل: ١/٥٥٣-٥٥٤.

(٤) انظر: فتح الرحمن: ١٤٥.

(٥) سورة هود، آية: ٥٨،٩٤.

(٦) سورة هود، آية: ٦٦،٨٢.

﴿ذَٰلِكَ وَعۡدٌ غَيۡرُ مَكۡذُوبٖ﴾، وفي قصة لوط: ﴿إِنَّ مَوۡعِدَهُمُ ٱلصُّبۡحُۚ أَلَيۡسَ ٱلصُّبۡحُ بِقَرِيبٖ﴾.

يقول الخطيب عن قصة هود عليه السلام: "لم يتقدم تخويف بقُرْب ما أوعدوا به ليدل على اتصال الثاني بالأول واقتضاء العطف بالفاء، فكان الموضع موضع الواو لأن المراد الجمع بين خبرين، من دون ذكر ما يقلل الزمان بين الفعلين، وكذلك قصة شعيب لم يدل فيها على أنهم أوعدوا بعذاب قد أظلهم وقرب منهم، فلم يتوعدهم بالاقتراب بل دعاهم إلى الارتقاب، فالتخويف قارنـــه التسويف لقولـــه تعالى: ﴿سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ﴾، فكان الموضع موضع الواو لخروج ما قبله عمّا يقتضي اتصال الثاني به.

وليس كذلك الموضعان اللذان نسقا على الأول بالفاء، وهما قوله تعالى في قصة صالح: ﴿فَقَالَ تَمَتَّعُواْ فِي دَارِكُمۡ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٖۖ ذَٰلِكَ وَعۡدٌ غَيۡرُ مَكۡذُوبٖ ٦٥ فَلَمَّا جَآءَ أَمۡرُنَا نَجَّيۡنَا صَٰلِحٗا﴾ هود: ٦٥ــ٦٦، وقوله في قصة لوط: ﴿فَأَسۡرِ بِأَهۡلِكَ بِقِطۡعٖ مِّنَ ٱلَّيۡلِ وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٌ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَۖ إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمۡۚ إِنَّ مَوۡعِدَهُمُ ٱلصُّبۡحُۚ أَلَيۡسَ ٱلصُّبۡحُ بِقَرِيبٖ ٨١ فَلَمَّا جَآءَ أَمۡرُنَا جَعَلۡنَا عَٰلِيَهَا سَافِلَهَا﴾هود: ٨١ــ٨٢، فكان بعقبه غير متراخ عنه، فاقتضى الفاء التي تدل على التعقيب واتصال ما بعدها بما قبلها من غير مهلة بينهما"[١].

وقد وافقه الكرماني وذكر تعليله موجزاً، وتابعه ابن جماعة أيضاً[٢].

أما ابن الزبير فقد ذكر معنى كلام الإسكافي في توجيه الفاء في قصتي صالح ولوط[٣].

أما البيضاوي فقد ذكر أن الفاء هنا للسببية بسبب تقدم ذكر الوعد في الآيتين، ولم يرد هذا في بقية القصص[٤]، ووافقه الشهاب الخفاجي[٥]. ومع

---

(١) درة التنـــزيل: ١٢٨.

(٢) انظر: البرهان: ٢٢٣، وكشف المعاني: ٢١٤،٢١٢.

(٣) انظر: ملاك التأويل: ٢/٦٥٧ــ٦٥٨.

(٤) انظر: تفسير البيضاوي: ١/٤٦٨،

(٥) انظر: حاشية الشهاب على البيضاوي: ٥/١٣٢.

هذا فقد اعترض الخفاجي على رأي الإسكافي في توجيه ذكر الفاء في الآيتين فقال: "وما قيل في جوابه: أن ما ذكر محمول على العذاب الدنيوي، أو أنه ذكر الفاء في الموضعين لقرب عذاب قوم صالح ولوط للوعد المذكور من غير فصل بعيد فلا يخفى"(١).

والحق أن ذكر الوعد يدل على قرب وقوع العذاب؛ ففي قصة صالح قال تعالى: ﴿تَمَتَّعُواْ فِي دَارِكُمْ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ﴾، وفي قصة لوط قال تعالى: ﴿إِنَّ مَوْعِدَهُمُ ٱلصُّبْحُ﴾ وهذا وعد قريب.

ومثل ما تقدم من المتشابه في قصص القرآن ما ورد في قصة يوسف عليه السلام مع إخوته حين دخلوا عليه: ﴿وَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ قَالَ ٱئْتُونِي بِأَخٍ لَّكُم مِّنْ أَبِيكُمْ﴾ يوسف: ٥٩، وفي وسط القصة جاء العطف بالفاء: ﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ﴾: ٧٠.

الكرماني يرى أن الآية الأولى حين دخلوا عليه أول مرة، فناسبه الواو الدالة على الاستئناف، والآية الثانية حين انصرفوا عنه، فتكون عطفاً على قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا دَخَلُواْ عَلَىٰ يُوسُفَ ءَاوَىٰٓ إِلَيْهِ أَخَاهُ﴾: ٦٩، فتدل على الترتيب والتعقيب. يقول: "الأول حكاية عن تجهيزه إياهم أول ما دخلوا عليه، والثاني حين أرادوا الانصراف من مصر ومن عنده في المرة الثانية. وذكر الأول بالواو لأنه أول قصتهم معه حين جاء إخوة يوسف، والثاني بالفاء عطفاً على (ولما دخلوا) وتعقباً له"(٢). ووافقه الأنصاري الذي نقل نص كلامه(٣).

ولعلماء المتشابه وقفات مع الآيات المتشابهة التي تبدأ بـ: ﴿أَفَلَمْ﴾ و﴿أَوَلَمْ﴾، فمنها الآيات الآمرة بالسير في أرض الله للتفكر والاعتبار، والتي

---

(١) حاشية الشهاب على البيضاوي: ١/٤٦٨.
(٢) البرهان: ٢٢٨.
(٣) وانظر: فتح الرحمن: ٢٠٠.

بـــدأت بقولـــه تعـــالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُواْ﴾[1]، أو بقولـــه تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُواْ﴾[2]، وقـــد جاء الاختلاف في سبعة مواضع من كتاب الله تعالى، فما وجه اختيار حرف العطف في كل من الآيتين؟

يؤكد الخطيب الإسكافي رأيه السابق الذي أوضحه في أول مسألة تحدثت عنها، وهو أن العطف بالفاء يكون إذا تعلق ما بعدها بما قبلها تعلق الجزاء بالمبتدأ، وتعلق الجزاء بالشرط، فيكون كالجواب عنه، ففي آية يوسف تقدم الفاء قوله: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِم مِّنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰٓ﴾، ومعنى الآية: لم يكونـــوا إلا رجالاً أرسلوا إليهم فخالفوهم فاعتبروا أنتم بآثارهم ومشاهدة ديارهم حتى لا يحل بكم ما حلّ بهم، وكذلك آية الحج فقـــد تقدّمها قوله: ﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا وَهِىَ ظَالِمَةٌ فَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ﴾: ٤٥، أي كذبـــوا الرسل فحل العقاب، فإذا كان ذلك فسيروا في الأرض واعتبروا، وهكذا كل آية جاء التعبير فيها بـــ (أفلم) فإنه جرى قبلها ذكر حال أمة من الأمم خالفت نبيها، فعوقبت على فعلها، فصار ما بعد الفاء جواباً لما قبلها.

أما العطف بالواو فعلى خلاف ذلك، فإذا نظرنا للآيات التي ورد فيها العطف بالواو لاحظنا أنه لم يتقدم الواو ما يفيد تعلق ما بعدها بما قبلها تعلق الجواب بالشرط، كما أن ما قبلها لم يكن وصفاً لقوم عوقبوا على مخالفة نبيهم، ففي الروم جـــاء قبلها قولـــه: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُواْ فِىٓ أَنفُسِهِم ۗ مَّا خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى ۗ﴾:٨، وكذلك الحال في آية فاطر، وغافر، فلزم العطف بالواو، عطف جملة على أخرى.

يقول الإسكافي رحمه الله: "كل موضع تقدم قوله: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾

---

(١) وردت هذه الآية في السور التالية: يوسف: ١٠٩، والحج: ٤٦ مع بعض الاختلاف فيها، وغافر: ٨٢، ومحمد: ١٠.

(٢) وردت في السور التالية: الروم: ٩، وفاطر: ٤٤، وغافر: ٢١.

فإنـــه في موضع يقتضي الأول وقوع ما بعـــده بالفاء، وكل موضع تقـــدم ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟﴾ فإنـــه في المواضع التي لا تقتضي الدعـــاء إلى السير والبعث على الاعتبار، فيكون ذاك مؤدياً إليـــه، وإنما يكـــون بالواو عطف جملة على جملة، وإن كانت الثانية أجنبية من الأولى، فقولـــه في سورة يوسف: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ...﴾:١٠٩ الآية، أي: لم يكونوا إلا رجالاً أرسلوا إليهم فخالفوهم فاعتبروا أنتم بآثارهم ومشاهدة ديارهم لتجتنبوا ما يجلب عليكم مثل حالهم، وكذلك قوله تعالى في سورة الحج: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾:٤٦ هو بعد قولـــه: ﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا وَهِىَ ظَالِمَةٌ...﴾:٤٥ فكأنه قال: إذا كان كذا فسيروا في الأرض واعتبروا.

فأما قوله في الروم: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟...﴾:٩ فإنه لم يتقدمه ما يصير هذا كالجـــواب عنه، إذ لم يجر ذكر حال أمة من الأمم خالفت نبيها فعوقبت على فعلها، بل الآيـــة التي قبلها قوله: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِم ۗ مَّا خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ...﴾:٨، فكان الموضع موضع الواو، وهذا مع أنه معطوف على قوله: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟﴾ وهو بالواو، فكان حمله على ذلك مع اقتضاء المعنى للواو وهـــو الواجب، وكذلك ما جاء في سورة الملائكة، وسورة المؤمن... فالآيات التي تقدمت هـــذا ليس فيها ما يقتضي أو يكون هذا كالجواب له، فلذلك جاء بالواو...“[١].

وقد وافقه الكرماني، وأشار للتعليل بإيجاز شديد[٢]، كما وافقه ابن الزبير الغرناطي الذي رتّب الآيات ونظّم التعليلات التي ذكرها الإسكافي[٣]، وتابع ابن جماعة الكرماني في إشارته الموجزة[٤].

أما أبو يحيى الأنصاري فذهب إلى علة لفظية قائمة على مبدأ المماثلة،

---

(١) درة التنـــزيل: ١٣٣ــ١٣٤.

(٢) انظر: البرهان: ٢٣٠.

(٣) انظر: ملاك التأويل: ٢/٦٨١ــ٦٨٤.

(٤) انظر: كشف المعاني: ٢١٦.

ففي يوسف تقدم قوله: ﴿أَفَأَمِنُوٓاْ أَن تَأۡتِيَهُمۡ غَٰشِيَةٞ﴾:١٠٧، وفي الحج تقدم قوله: ﴿فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾، وفي آخر غافر تقدم قوله: ﴿فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾:٨١.

وكذلك الحال في العطف بالواو، ففي الروم تقدم قوله: ﴿أَوَلَمۡ يَتَفَكَّرُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۗ﴾، وفي فاطر تقدم قوله: ﴿أَوَلَمۡ نُعَمِّرۡكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ﴾:٣٧، وفي أول غافر تقدم قوله: ﴿وَأَنذِرۡهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡأٓزِفَةِ﴾:١٨، و﴿وَمَا تُخۡفِي ٱلصُّدُورُ﴾:١٩، و﴿وَٱللَّهُ يَقۡضِي بِٱلۡحَقِّۖ وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَقۡضُونَ بِشَيۡءٍۗ﴾:٢٠[١].

وما ذكره الإسكافي ووافقه عليه من بعده أولى، لما فيه من تأمل للسياق القرآني ونظر في دلالات الحرف فجمع بين الدلالتين الأسلوبية والمعنوية، وهو لا يمنع ما ذكره الأنصاري في توجيهه، لأنه تعليل ينظر لمناسبة المبنى.

ومثل الموضع السابق ما ورد في سورة طـه حيث جاء العطف بالفاء، يقول تعالى: ﴿أَفَلَمۡ يَهۡدِ لَهُمۡ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا قَبۡلَهُم مِّنَ ٱلۡقُرُونِ يَمۡشُونَ فِي مَسَٰكِنِهِمۡۚ﴾:١٢٨، وفي السجدة جاء العطف بالواو: ﴿أَوَلَمۡ يَهۡدِ لَهُمۡ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا مِن قَبۡلِهِم مِّنَ ٱلۡقُرُونِ يَمۡشُونَ فِي مَسَٰكِنِهِمۡۚ﴾:٢٦.

وسبب العطف كما يراه الإسكافي أن ما بعد الفاء متعلق بما قبلها، وهو قولـه: ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرۡتَنِيٓ أَعۡمَىٰ وَقَدۡ كُنتُ بَصِيرٗا ١٢٥ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتۡكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَاۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلۡيَوۡمَ تُنسَىٰ﴾ طه:١٢٥ــ١٢٦، فالتقدير: من تأته آياتنا فعليه الاهتداء بها، وأنتم أتتكم آياتنا فلم توفوها حقها، فهل فعلتم ما لزمكم فيها، أما آية السجدة فلم تكن كذلك من تعلّق ما بعدها بما قبلها، وإنما قبله قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ فَلَا تَكُن فِي مِرۡيَةٖ مِّن لِّقَآئِهِۦۖ وَجَعَلۡنَٰهُ هُدٗى لِّبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٢٣ وَجَعَلۡنَا مِنۡهُمۡ أَئِمَّةٗ يَهۡدُونَ بِأَمۡرِنَا لَمَّا صَبَرُواْۖ وَكَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يُوقِنُونَ ٢٤ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَفۡصِلُ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَ﴾:٢٣ــ٢٥، فلما انفصل جاء بالواو، وإنما جاء بالواو لأنه لم يكن من شروطها تركيب جملتين يكونان كلاماً واحداً[٢].

---

(١) انظر: فتح الرحمن: ٢٠٣ــ٢٠٤.

(٢) انظر: درة التنزيل: ١٦٣ــ١٦٤.

وكلام الإسكافي موافق لسياق الآيتين، ففي الأعراف جاءت آية مماثلة لآية السجدة، يقول تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ﴾: ١٠٠، حيث جاء العطف فيها بالواو، لأن الآيات التي قبلها جمل عطف بعضها على بعض، من لدن قوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَبِيٍّ﴾: ٩٤، إلى قوله: ﴿أَوَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾: ٩٨.

أما ابن الزبير فيرى أن الفاء في آية طه تدل على الاستئناف، لأنه لم يتقدمها ما يدل على أن ما بعدها معطوف على ما قبلها، وإنما هو كلام مستأنف، فالموضع للفاء، أما آية السجدة فالواو عاطفة، وذكر إشارة الزمخشري: "الواو في (أو لم يهد) للعطف على معطوف عليه منوي من جنس المعطوف، والضمير في (لهم) لأهل مكة"(١).

يقول ابن الزبير: "قوله في الآية الأولى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ﴾ كلام لم يتقدمه ما يكون هذا معطوفاً عليه، وإنما هو كلام مستأنف مبتدأ، ألا ترى ما تقدم قبله من قوله تعالى إخباراً عمن أعرض عما جاءت به الرسل فقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي﴾، إلى قوله: ﴿وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَى﴾: ١٢٤ـ١٢٧، هذا إخبار عن جزاء من أعرض ولم يؤمن، ثم ورد ما بعد مستأنفاً وارداً مورد ما يرد من الكلام التفاتاً...، ثم ابتدأ توبيخهم وتذكيرهم فقال: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ﴾...

وأما آية السجدة فالواو فيها عاطفة على مقدر لما قاله الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا﴾: ٢٢، كأن قد قيل: أفلا تذكروا ولم يعرضوا"(٢)، فالواو هنا للعطف، ثم ذكر كلام الزمخشري المتقدم.

وقد أيد المالقي دلالة الفاء على الاستئناف، فقال: "وإذا أردت الاستئناف بعدها من غير تشريك بجملتين كانت حرف ابتداء.."(٣).

---

(١) الكشاف: ٣/٢٤٦.

(٢) ملاك التأويل: ٢/٨٢٧ـ٨٢٩.

(٣) رصف المباني: ٤٤١.

أما ابن هشام فيرى أنها لا تكون استئنافية بل تبقى عاطفة، وتكون عاطفة للجمل[1].

ومما ذكره علماء المتشابه في مسألة الفرق بين الواو والفاء حديثهم عن قوله تعالى في سورة الأنبياء: ﴿وَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡۖ كُلٌّ إِلَيۡنَا رَٰجِعُونَ﴾:٩٣، ففي هذه الآية ورد العطف بالواو، أما في سورة المؤمنون فجاء العطف بالفاء يقول تعالى: ﴿فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ زُبُرٗاۖ كُلُّ حِزۡبِۭ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ﴾:٥٣.

يرى الخطيب الإسكافي أن ما بعد الواو في آية الأنبياء لم يكن جواباً لما قبلها، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُونِ﴾:٩٢، فالخطاب للفرق التي تفرقت في طرق الباطل، و لم تخلص العبادة لله، فأمرهم بالعبادة (فاعبدون) التي هي توحيد الله، ثم جاء التعبير بقوله: (وتقطعوا) بالعطف بالواو، لأن التقطّع كان منهم قبل أن يخاطبوا بهذا القول، فيكون ما بعد الواو خبراً غير متعلق بما قبلها، وإنما الذي تعلّق به هو قوله تعالى بعد هذه الآية : ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَلَا كُفۡرَانَ لِسَعۡيِهِۦ﴾:٩٤، فجاء العطف فيها بالفاء دون الواو.

أما آية سورة المؤمنون فالخطاب للرسل عليهم السلام بدليل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾:٥١، والأنبياء والمؤمنون مأمورون بالتقوى فقال: ﴿فَٱتَّقُونِ﴾، ثم قال: ﴿فَتَقَطَّعُوٓاْ﴾ بالعطف بالفاء، لأن التقطّع ظهر منهم بعد هذا القول، فلما كان ما قبل الفاء خطاباً للرسل وأممهم صار المعنى: أمرتهم بالائتلاف والاتفاق في الدين فتقطعوا أمرهم فيه قطعاً، وافترقوا فيه فرقاً، فما بعد الفاء متعلق بما قبلها تعلق الجواب بالابتداء.

يقول الخطيب: "..وقوله: ﴿وَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم﴾ جاء بالواو، لأنه لم يكن ما بعد الواو كالجواب لما قبلها، كما كان ذلك في الفاء، لأنه يجوز أن يكون تقطعهم أمرهم قبل أن خوطبوا بقوله: ﴿فَٱعۡبُدُونِ﴾، ألا ترى أن

---

(١) انظر: مغني اللبيب: ١/١٩٠.

تفرّقهم فرقاً وتقطّعهم أمرهم قطعاً كان قبل إخبار الله جميع الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه أن هذه الأمم أممهم جماعة واحدة غير جماعة متفرقة، وإذا كان كذلك كان قوله: ﴿وَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡۖ﴾ خبراً غير متعلق بما قبله تعلق الجواب بالابتداء، بل ذلك هو ما بعد الفاء في عقيب هذه الآية: ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَلَا كُفۡرَانَ لِسَعۡيِهِۦ﴾، واختصت بقوله: ﴿وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُونِ﴾ لأنه خطاب للفرق التي تفرقت في طرق الباطل ولم تخلص العبادة لله فنبأهم إلى أن يعبدوه. والذي في سورة المؤمنون إنما هو خطاب للرسل عليهم السلام لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ..﴾ الآية، وقد جاء في خطاب الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم والمؤمنون والصالحين بقوله: ﴿اتقوا﴾... فكان هذا موضع ﴿فَٱتَّقُونِ﴾، وفي الأولى موضع ﴿فَٱعۡبُدُونِ﴾. وأما الفاء في سورة المؤمنين في قوله: ﴿فَتَقَطَّعُوٓاْ﴾، فلأنه ذكر الذين صار قوله: ﴿فَتَقَطَّعُوٓاْ﴾ كالجواب لما قبله؛ لأنهم قطعوا أمر دينهم كتباً منزلة من الله عز وجل اسمه، فمنهم من دان بالتوراة وكفر بما سواها من الإنجيل والقرآن، ومنهم من دان بالإنجيل، وكفر بالتوراة والقرآن، فلما كان ما قبل الفاء خطاباً للرسل وأممهم، وقال: كونوا جماعة واحدة ذات دين واحد، صار كأنه قال: أمرتهم بالائتلاف والاتفاق في الدين فتقطعوا أمرهم فيه قطعاً وافترقوا فيه فرقاً، وكل يقدّر أنه على الصواب ومتمسك بما في الكتاب، فهو فرح بما لديه ومعول عليه، فكان ما بعد الفاء هنا في تعلقه بالأول تعلق الجواب بالمبتدأ كما بعد الفاء في قوله في الآية الأولى وهو: ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ﴾ في أنه متعلق بما قبله تعلق الجواب دون قوله: ﴿وَتَقَطَّعُوٓاْ﴾)[١].

وقد وافقه الكرماني موجزاً كلامه[٢]، وتابعه ابن جماعة[٣]،

(١) درة التنزيل: ١٦٩ـ١٧٠.

(٢) انظر: البرهان: ٢٧٠.

(٣) انظر: كشف المعاني: ٢٥٨.

والأنصاري[1].

أما ابن الزبير فيرى أن الذي ورد في آي الأنبياء قبل هذه الآية هو تأنيس لنبينا ﷺ وتذكير بالصبر على قومه، فجرى الكلام على ذلك بعد الواو، وكأن الكلام وارد مورد التعجب من أمرهم، ولم يشبه شدة الوعيد ليبقى رجاؤه عليه الصلاة والسلام في استجابتهم، فلم يخل معنى الكلام ـــ مع الإخبار بتفرقهم ـــ عن بعض إبقاء تأنيس مناسباً لما تقدمه. أما قوله: ﴿فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ﴾ فمنزل على ما قبله، وفيه وعيد شديد، فهذه الآية أشد في التخويف والترهيب من الأخرى فجاء العطف بالفاء الدالة على التعقيب وكل يناسب ما قبله[2].

ومثل الموضع السابق الحديث عن آيتين في سورة التوبة الأولى منهما عطفت بالفاء، والثانية عطفت بالواو، يقول تعالى: ﴿فَلَا تُعۡجِبۡكَ أَمۡوَٰلُهُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُهُمۡۚ﴾: ٥٥، والآية الثانية: ﴿وَلَا تُعۡجِبۡكَ أَمۡوَٰلُهُمۡ وَأَوۡلَٰدُهُمۡۚ﴾: ٨٥.

يقول الإسكافي: "الجواب: أن قبل الفاء قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأۡتُونَ ٱلصَّلَوٰةَ إِلَّا وَهُمۡ كُسَالَىٰ وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمۡ كَٰرِهُونَ﴾ فأخبر عن المنافقين بما يقصدونه بأفعالهم التي يوقعونها في حالهم واستقبالهم.. فلما كان الفعل الذي قبل الفاء بمعنى الشرط صار ما بعدها في موضعِ الجزاء فخصّت بالفاء لذلك. أما الآية التي دخلتها الواو فإن قبلها أفعالا ماضية، كقوله: ﴿إِنَّهُمۡ كَفَرُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُواْ وَهُمۡ فَٰسِقُونَ﴾، وهذه الأفعال بمضيها وانقطاعها لا تكون شرطاً فتعقب بالفاء التي تدل على الجزاء، فعطفت الآية بعدها على ما قبلها بالواو لبطلان المعنى الذي يقتضي الفاء"[3].

فالإسكافي رحمه الله أضاف إلى قاعدته التي اعتمد عليها في الفرق بين الواو والفاء في هذه المسألة، أمراً آخر هو نظرته للسياق المتقدم، فالآيات التي تقدمت الآية التي عطفت بالفاء، جاءت بأفعال تدل على الاستقبال:

---

(١) انظر: فتح الرحمن: ٢٧١.

(٢) انظر: ملاك التأويل: ٢/٨٥٢ـــ٨٥٣.

(٣) درة التنزيل: ١٠٩.

﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي﴾، ﴿إِن تُصِبْكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُوا۟﴾، ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا﴾، ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ إِلَّآ إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ﴾، ﴿قُلْ أَنفِقُوا۟ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾، ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَٰتُهُمْ..﴾ التوبة: ٤٩ـ٥٤، فاقتضى ذلك مجيء العطف بالفاء، أما الآية الأخرى فلم تكن كذلك كما بين. وقد وافقه على ذلك كل من الكرماني، وابن الزبير، وابن جماعة، والأنصاري(١).

وأختم موضوع العطف بالفاء والواو بالحديث عن قول الله تعالى في سورة (صٓ): ﴿وَعَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ وَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٌ كَذَّابٌ﴾: ٤، حيث ورد العطف بالواو، بينما جاء العطف في سورة (قٓ) بالفاء يقول تعالى: ﴿بَلْ عَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ فَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَىْءٌ عَجِيبٌ﴾: ٢.

يرى الخطيب الإسكافي أن آخر آية (قٓ) مرتبط بأولها لفظاً ومعنى، فجاء العطف بالفاء، أما آية (صٓ) فخبر عن عجبهم قولاً وفعلاً، فبدأت الآية بقوله: ﴿وَعَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم﴾، وختمت بقولهم: ﴿هَٰذَا سَٰحِرٌ كَذَّابٌ﴾، فما بعد الواو لا يرجع إلى أول الآية، فاقتضى الواو. يقول: "والجواب أن يقال: إن التي في (قٓ) خبر عن عجبهم في أنفسهم واتصال قولهم به فقال: ﴿بَلْ عَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ...﴾ الآية، فكان آخر الكلام راجعاً إلى أوله الذي هو خبر عن ضميرهم من حصول العجب فيه، وقولهم عقيبه: ﴿هَٰذَا شَىْءٌ عَجِيبٌ﴾، وليس كذلك ما في سورة (صٓ)، لأن قوله هنا ﴿وَعَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾ خبر عن عجبهم قولاً وفعلاً، وقولهم بعد ذلك ليس هو راجعاً إلى قوله: ﴿وَعَجِبُوٓا۟﴾ رجوع ما في سورة (قٓ) إليه، لأنه أخبر عنهم أنهم قالوا: ﴿هَٰذَا سَٰحِرٌ كَذَّابٌ﴾ وفي (قٓ) قالوا: ﴿هَٰذَا شَىْءٌ عَجِيبٌ﴾، فيقع عقيبه ويقتضي الفاء اقتضاءه، إذ لم يكن قولهم: ﴿هَٰذَا سَٰحِرٌ كَذَّابٌ﴾ من مقتضى عجبوا، كما كان قولهم هذا شيء عجيب منه"(٢).

---

(١) انظر: البرهان: ٢٠٨، وملاك التأويل: ٥٩٦/١، وكشف المعاني: ١٩٦، وفتح الرحمن: ١٦٦.

(٢) درة التنزيل: ٢٢٣.

أما الكرماني فيرى أن اتصال العاطف في (صٓ) معنوي فقط، وفي (قٓ) لفظي ومعنوي، وهو تفسير قريب من توجيه الإسكافي، يقول: (في سورة (صٓ) اتصال العاطف بما قبله "معنوي فحسب، وهو أنهم عجبوا من مجيء المنذر، وقالوا: هذا المنذر ساحر كذاب. واتصاله في (قٓ) معنوي ولفظي، وهو أنهم عجبوا فقالوا: (هذا شيء عجيب) فراعى المطابقة بالعجز والصدر وختم بما بدأ به"[1]، ووافقه الأنصاري[2].

ويتأمل ابن الزبير سياق السورتين من أولهما ويربطه بحرف العطف، فيقول: "آية (صٓ) وردت مورد الإخبار بمرتكبات من أفعال كفار العرب وأقوالهم، فجيء بتلك الجمل منسوقاً بعضها على بعض، فأخبر تعالى أنهم في عزة وشقاق، وأنهم عجبوا أن جاءهم منذر منهم، فلما قصد هنا الإخبار بجملة مرتكباتهم جاءت منسوقاً بعضها على بعض بالواو التي لا تقتضي ترتيباً ولا تعقيباً.

وأما آية (قٓ) فمقصود بها التعريف بتعجبهم من البعث الأخروي واستبعادهم إياه، ولم يقصد هناك غير ما قصده، ألا ترى إقامة الدلالة عليهم باعتبار خلق السموات وتزيينها بالنجوم وإحكام صنعها، ومد الأرض وإرسائها بالجبال وإخراج أصناف النبات، وإنزال الماء من السماء... فلما كان قولهم: ﴿هَٰذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ مبنياً على ما جاءهم به عليه السلام، وأعلمهم من البعث بعد الموت جعل الأول ـــ أعني: مجيئه عليه السلام، مخبراً بذلك ـــ سبباً في تعجيزهم[3] فربط فيه بالفاء.."[4].

أما ابن جماعة فذكر أن ما في آية (قٓ) يصلح سبباً لما قالوا بعده فجاء بالفاء، وما قبل آية (صٓ) لا يصلح أن يكون سبباً لقولهم: ﴿سَٰحِرٌ كَذَّابٌ﴾

---

(١) البرهان: ٣١٩.

(٢) انظر: فتح الرحمن: ٣٦٠.

(٣) كذا في ملاك التأويل، ولعله «تعجبهم».

(٤) ملاك التأويل: ٢/٩٦٤ـــ٩٦٥.

فجاء بالواو العاطفة[1]. وهذا موافق لرأي الإسكافي، وتوجيه ابن الزبير ينظر لمناسبة المبنى، وهو مكمل لتوجيه الإسكافي، ويمكن أن نعلل الآيتين بهما معاً.

(ثم) مع (الفاء أو الواو):

تفيد (ثم) الترتيب مع التراخي، ومعناه: انقضاء مدة زمنية بين وقوع المعنى على المعطوف عليه، ووقوعه على المعطوف[2]. يقول ابن الزبير الغرناطي: "إن (ثم) للتباين والتراخي في الزمان، ويعبّر النحويون عن ذلك بالمهلة، وتكون للتباين في الصفات والأحكام.."[3]، والآيات المتشابهة في القرآن الكريم في هذا الموضوع قليلة فقد وقفت على خمسة مواضع، تحدث عنها علماء المتشابه في مصنفاتهم.

وأول موضع نتحدث عنه في هذه المسألة توجيه علماء المتشابه لقوله تعالى في الأنعام: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ انْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾: ١١، فورد العطف بـ(ثم)، بينما جاء العطف في آيات مشابهة لها بالفاء: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا﴾، وقد ذكر علماء المتشابه ثلاث آيات متشابهة[4]، ووقفت على آية واحدة في سورة النحل: ﴿فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾: ٣٦.

الخطيب الإسكافي أوضح أن جميع الآيات التي ورد العطف فيها بالفاء فيها أمر بأن يعقبوا سيرهم بالتدبر والاعتبار، فالسير يؤدي إلى النظر فيقع بوقوعه، فوقعت الفاء الدالة على التعقيب في الجزاء، وفي هذا اتصال بين السير والنظر، وهو ما ورد في آية النحل أيضاً، فأول الآية ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ

---

(١) كشف المعاني: ٣١٠.

(٢) انظر: مغني اللبيب لابن هشام: ١/١٣٥، النحو الوافي: ٣/٥٧٦ـ٥٧٩.

(٣) ملاك التأويل: ١/٥٧٤.

(٤) سورة النمل، آية: ٦٩، والعنكبوت: ٢٠، والروم: ٤٢.

﴿وَمِنۡهُم مَّنۡ حَقَّتۡ عَلَيۡهِ ٱلضَّلَٰلَةُۚ﴾: ٣٦. أما آية الأنعام فجاء العطف فيها بـ(ثم) الدالة على التباعد الزمني بين السير والنظر، يدل على ذلك ما تقدم الآية، فقد جاء ذكر القرون السابقة وما حل بها، ففيها حث على النظر في تلك البلاد، وما صنع الله بمنازل أهل الفساد، وبيّن لهم أن يستكثروا من ذلك ليروا آثارهم وما عمها من دمار وخراب: ﴿أَلَمۡ يَرَوۡاْ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا مِن قَبۡلِهِم مِّن قَرۡنٖ مَّكَّنَّٰهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَا لَمۡ نُمَكِّن لَّكُمۡ وَأَرۡسَلۡنَا ٱلسَّمَآءَ عَلَيۡهِم مِّدۡرَارٗا وَجَعَلۡنَا ٱلۡأَنۡهَٰرَ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهِمۡ فَأَهۡلَكۡنَٰهُم بِذُنُوبِهِمۡ وَأَنشَأۡنَا مِنۢ بَعۡدِهِمۡ قَرۡنًا ءَاخَرِينَ﴾:٦، فهذه دعوة للسير في البلاد ومشاهدة الآثار، وفي هذا ذهاب أزمنة كثيرة ومدد طويلة تمنع النظر من ملاصقة السير،فجاء اللفظ على تراخي المهلة بين الفعلين، فجاء كل على حدة.

يقول: "الجواب عن ذلك، أن يقال: إن قوله ﴿سِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱنظُرُواْ﴾ يدل على أن السير يؤدي إلى النظر فيقع بوقوعه وليس كذلك (ثم)، ألا ترى أن الفاء وقعت في الجزاء ولم تقع فيه (ثم)، فقوله في سورة الأنعام: ﴿قُلۡ سِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ ثُمَّ ٱنظُرُواْ﴾ لم يجعل النظر فيه واقعاً عقيب السير، متعلقاً وجوده بوجوده، لأنه بعث على سير بعد سير لما تقدم من الآية التي تدل على أنه تعالى حداهم على استقراء البلاد ومنازل أهل الفساد، وأن يستكثروا من ذلك ليروا أثراً بعد أثر في ديار بعد ديار قد عم أهلها بدمار، لقوله تعالى: ﴿أَلَمۡ يَرَوۡاْ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا مِن قَبۡلِهِم مِّن قَرۡنٖ مَّكَّنَّٰهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَا لَمۡ نُمَكِّن لَّكُمۡ﴾ ثم قال: ﴿فَأَهۡلَكۡنَٰهُم بِذُنُوبِهِمۡ وَأَنشَأۡنَا مِنۢ بَعۡدِهِمۡ قَرۡنًا ءَاخَرِينَ﴾... فدعا إلى العلم بذلك بالسير في البلاد ومشاهدة هذه الآثار، وفي ذلك ذهاب أزمنة، ومدد طويلة، تمنع النظر من ملاصقة السير، كما قال في المواضع الأخر التي دخلتها الفاء، لما قصد من معنى التعقيب، واتصال النظر بالسير، إذ ليس في شيء من الأماكن التي استعملت فيها الفاء ما في هذا المكان من البعث على استقراء الديار وتأمل الآثار، فجعل السير في الأرض في هذا الموضع مأموراً به على حدة، والنظر بعده مأموراً به على حدة، وسائر الأماكن التي دخلتها الفاء

علق فيها وقوع النظر بوقوع السير، لأنه لم يتقدم الآية ما يحدو على السير الذي حدا عليه فيما قبل هذه الآية فلذلك خصت بـــ(ثم) التي تفيد تراخي المهلة بين الفعلين"[1].

وقد وافقه الكرماني[2]، وتابعه ابن جماعة[3]، والأنصاري[4].

أما ابن الزبير الغرناطي فمع موافقته لكلام الإسكافي في توجيه الآيتين إلا أنه ربط آية الأنعام بأول السورة، وهي سمة تلحظ على ابن الزبير، فنراه كثيراً يعود للسياق المتقدم فينظر للسورة من أولها حتى يصل للآية المراد توجيهها، يقول رحمه الله في توجيه الآية: "وأما آية الأنعام فإنها افتتحت بذكر خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور، وإنما ذكر هذا من الخلق الأكبر ليعتبر بذلك، فإنه أعظم معتبر وأوسعه، قال تعالى: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ﴾ غافر:٥٧، فكأن الآية في قوة أن لو قيل: سيروا في الأرض فاعتبروا لخالقها، وكيف دحاها... وجعل فيها رواسي وأنهاراً... ثم انظروا عاقبة من كذب ونبه فلم يعتبر، فعطف هذا بـــ (ثم) المقتضية مهلة الزمان حيث يراد ذلك.."[5]، ولم يتحدث عن الآية التي ذكرها الخطيب، وهي: ﴿أَلَمْ يَرَوْا۟ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ﴾ الآية، وهي أقرب لسياق الآية التي ورد فيها العطف بـــ(ثم).

وقد وافق الزمخشري الإسكافي في توجيه العطف بالفاء، أما آية الأنعام فخرّجها من ناحية الاختلاف في الرتبة، فقال: "فإن قلت: أيّ فرق بين قولـــه: ﴿فَٱنظُرُوا۟﴾، وبين قوله: ﴿ثُمَّ ٱنظُرُوا۟﴾؟ قلت: جعل النظر مسبباً عن السير في قولـــه ﴿فَٱنظُرُوا۟﴾، فكأنه قيل: سيروا لأجل النظر، ولا تسيروا سير

(١) درة التنــزيل: ٥٩ـــ٦٠.

(٢) انظر: البرهان: ١٦٥ــ١٦٦.

(٣) انظر: كشف المعاني: ١٥٦.

(٤) انظر: فتح الرحمن: ١١٧.

(٥) ملاك التأويل: ١/٤٢٣ــ٤٢٤.

الغافلين. وأما قوله: ﴿سِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ ثُمَّ ٱنظُرُواْ﴾ فمعناه إباحة السير في الأرض للتجارة وغيرها من المنافع، وإيجاب النظر في آثار الهالكين، ونبه على ذلك بـ(ثم)، لتباعد ما بين الواجب والمباح"[1].

ووافقه الفخر الرازي الذي نقل كلامه[2]، كما ذكره الألوسي الذي ذكر أيضاً رأي الإسكافي واختاره عن غيره[3].

ونحن إذا تأملنا هذه التوجيهات، وجدناها أقوالاً مقبولة، ويمكن الاعتماد عليها في توجيه الآيتين، إلا أن ما ذكره الإسكافي يعد الأقرب والأوضح، وسبب ذلك أن التعليل ربط بين سياق الآية وما تقدمها، فتأمل رحمه الله ما تقدم آية الأنعام وربط بين الآيتين فخرج بالدلالة المعنوية، مع نظره للسياق، وتلاؤم اللفظ، وهو لا يمنع التوجيهات الأخرى، فكل هذه التوجيهات تبرز أسرار كتاب الله التي لا تنفد.

ومثل الموضع السابق ما ذكره علماء المتشابه اللفظي في توجيه قوله تعالى في سورة الكهف: ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ فَأَعۡرَضَ عَنۡهَا﴾:٥٧، وفي السجدة جاء العطف بـ(ثم): ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعۡرَضَ عَنۡهَآ﴾:٢٢.

يرى الإسكافي أن (ثم) تدل على التراخي الزمني فتكون على الأصل الذي وضعت له، وعلى هذا فتكون آية الكهف في الأحياء من الكفار فأعرضوا عقب التذكير، فجاءت بالفاء الدالة على التعقيب، أما آية السجدة فهي في الكفار بعد موتهم وقد تطاول عليهم التذكير، ثم أعرضوا عنه فناسبه (ثم) الدالة على التراخي.

يقول رحمه الله: "إن الفاء وثم مشتركان في أن ما بعدهما في اللفظ متأخر عما قبلهما في المعنى، ومختلفان في أن الفاء قرب ما بعدها مما

---

(١) الكشاف: ٢/٧.

(٢) انظر: التفسير الكبير: ١٢/١٣٥–١٣٦.

(٣) انظر: روح المعاني: ٤/٩٨.

قبلها وفي ثم تراخياً عنه وبعداً، فكان استعمال الفاء في سورة الكهف أولى، واستعمال ثم هناك أحق وأحرى، وذلك أن ما في الكهف في ذكر قوم يستدعون إلى الإيمان ولم تختم أعمالهم بالكفر لقوله تعالى: ﴿وَيُجَٰدِلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُواْ بِهِ ٱلْحَقَّ وَٱتَّخَذُوٓاْ ءَايَٰتِي وَمَآ أُنذِرُواْ هُزُوٗا﴾: ٥٦، فكأنهم عقبوا التذكير بآيات الله الإعراض وقبولهم للدين وإقبالهم عليه مرجوان منهم. وليس كذلك قوله: ﴿ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ..﴾ الآية، في وصف الكفار بعد موافاتهم القيامة لقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾: ١٢، إلى قوله: ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَدْنَىٰ دُونَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٢١﴾ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ﴾ أي: ذكر مدة عمره بآيات ربه وتطاول الأمر بزجره ووعظه"[1]. ووافقه الكرماني[2]، وأبو يحيى الأنصاري[3] واختصرا توجيهه، كما ذكره ابن الزبير وجعله جواباً ثانياً[4].

أما الجواب الأول لابن الزبير فيرى أن الخطاب في سورة الكهف من أولها إلى هذه الآية خاص بالعرب، فالمراد بقوله: ﴿بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ﴾ القرآن ودلائله الواضحة، وإن كان اللفظ مقتضياً كل ما يسمى آية، فورد بالفاء المقتضية التعقيب على ما يجب.

أما آية السجدة فهي عامة في حق العرب وغيرهم، والإخبار فيها عن جميع من شاهد آية بينة وكذّب، ودليل هذا ما تقدمه من قوله: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنٗا كَمَن كَانَ فَاسِقٗاۚ لَّا يَسْتَوُۥنَ﴾: ١٨، فالمراد بالآيات كل ما قامت به الدلالة ووضح منه الشاهد، فلما انطوت الآيات في قوله: ﴿بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ﴾ من التعميم بحسب الشاهد مما اقترن بها، على مالا يتوقف فيه ذو عقل عظم مرتكب

---

(١) درة التنزيل: ١٥٧.

(٢) انظر: البرهان: ٢٥٦ــ٢٥٧.

(٣) انظر: فتح الرحمن: ٢٤٨.

(٤) انظر: ملاك التأويل: ٢/٧٨٦ــ٧٨٧.

المعرض فعطف بـ(ثم) استبعاداً للتوقف عن الإيمان والتصديق عند مشاهدة ما لا غبار عليه من الدلائل)[1].

أمـا حديثه عن آية السجدة وأن (ثم) تفيد الاستبعاد، فقد أخذه من الزمخشري، ونقل كلامه، يقـول الزمخشري: "ثم في قوله: ﴿ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ﴾ للاستبعاد، والمعنى: أن الإعراض عن مثل آيات الله في وضوحها، وإنارتها، وإرشادها إلى سواء السبيل والفوز بالسعادة العظمى بعد التذكير بها مستبعد في العقل والعدل"[2].

وقد أخذ البيضاوي هذا التوجيه من الزمخشري[3]، وتابعه الشهاب الخفاجي[4].

وللشيخ عضيمة ـ رحمه الله ـ حديث طويل عن معنى الاستبعاد والتفاوت الذي تفيده (ثم)، وجمع الآيات التي تدخل تحت هذا المعنى في القرآن الكريم[5].

ومن مواضع العطف بالواو وثم في الآيات المتشابهة قول المولى سبحانه وتعالى في سورة التوبـة: ﴿قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ ۚ وَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾: ٩٤، حيث جاء العطف بـ(ثم) في ﴿ثُمَّ تُرَدُّونَ﴾، وفي هذه السورة أيضاً: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾: ١٠٥، فعطـف بالواو وزاد السين في: (وستردون)، فما وجه ذلك؟

أوضح الخطيب الإسكافي أن بين الآيتين فرقاً استوجب الاختلاف في حرف العطف، فالأولى نزلت في المنافقين الذين لا يطلع على ما في ضمائرهم إلا الله ثم رسوله بإطلاع الله إياه، فبيّن المولى سبحانه في هذه الآية أنهم يعتذرون، وأن اعتذارهم قول باللسان يخالفه ما في ضمائرهم، ففي الآية

---

(١) ملاك التأويل: ٧٨٣/٢ـ٧٨٥ بتصرف.

(٢) الكشاف: ٢٤٦/٣.

(٣) انظر: تفسير البيضاوي: ٢٣٦/٢.

(٤) انظر: حاشية الشهاب على البيضاوي: ١٥٤/٧.

(٥) انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الأول، الجزء الثاني: ١٠٤ـ١١٥.

وعيد لهم على ما فعلوا، فما بين ظاهر كلامهم وبين الجزاء الأخروي بعد زمني، فلذلك جاء العطف بثم المؤذنة بالتراخي ، أما الآية الأخرى فهي وعد للمؤمنين الصادقين، فأول الآية حث على عمل الخير، وأعمالهم ظاهرة لله ورسوله والمؤمنين، ولذلك جاء الجزاء مقترناً به فقال: (فسيرى) وبعده: (وستردون) فالواو والسين تؤذنان بقرب الجزاء والثواب.

يقول رحمه الله: "..معنى قوله للمنافقين: ﴿قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ وَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ﴾ أي سيعلم الله حقيقة عملكم، وأنه من غير صحة اعتقاد منكم، وأن اعتذاركم قول بلسانكم لا يطابقه منطوى ضميركم، وهذا ظاهر بكون الجزاء عليه خلافه ففصل بينه وبين ردهم إلى الله للجزاء عليه بقوله: ﴿ثُمَّ تُرَدُّونَ﴾..فلبعد ما بين الظاهر من عملهم وما يجازون به دخلت (ثم)، وليست كذلك الآية الأخيرة، لأن قبلها بعثاً على الخير لقوله: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ..﴾ وهذا وعد والأول وعيد، وبعده (وستردون) لأنه وعد مما يشاكل أفعالهم ويطابق أعمالهم من حسن الثواب وجميل الجزاء ولم يبعد عنها كبعد جزاء المنافقين عما هو ظاهر من أعمالهم التي يراؤون بها ويعلم الله تعالى خلافها منهم، فجرى الكلام على نسق واحد، فقال: ﴿فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ...﴾ الآية، ولم يدخل (ثم) التي هي للتراخي والتباعد"[(١)].

وقد وافقه الكرماني، وابن جماعة، كما وافقه ابن الزبير الذي تحدث عن الآيتين طويلاً مبيناً سبب النزول، وأقوال العلماء في الذين تخلفوا[(٢)].

ومثل الموضع السابق توجيه علماء المتشابه لقوله تعالى في سورة فصلت: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُم بِهِۦ مَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ هُوَ فِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ﴾:٥٢، ففي هذه الآية ورد العطف بـ(ثم)، بينما جاء العطف في سورة الأحقاف بالواو، يقول تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ

---

(١) درة التنزيل: ١١١.

(٢) انظر: البرهان: ٢١٢، وكشف المعاني: ٢٠٠، وملاك التأويل: ٥٩٩/١ــ٦٠٣.

﴿عَلَىٰ مِثْلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسْتَكْبَرْتُمْ﴾: ١٠. يذكر الخطيب الإسكافي أن (ثم) في الآية الأولى تقتضي المهلة، فبعد أن جاءهم العلم والهدى كان عاقبة أمرهم الكفر فلا نظر ولا تأمل، أما الآية الأخرى فالخبر فيها متصل و لم تكن نهاية القصة بل عطف عليها أفعالاً فقال: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسْتَكْبَرْتُمْ﴾.

يقول: "الآية الأولى ذكر فيها فعلين أحدهما ﴿إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾، وختمه بقوله: ﴿ثُمَّ كَفَرْتُم بِهِۦ﴾ على معنى أنكم بعد إمهالي لكم لتدبره وحثي إياكم على تأمله كان عاقبة أمركم الكفر به، فلم يحسن في المعنى إلا (ثم) للمهلة بين الاستدعاء إلى الحق وخاتمة أفعالهم بالكفر وهو من مواضع (ثم).

وأما في سورة الأحقاف فإن قوله: ﴿وَكَفَرْتُم﴾ لم يجعله آخر ما أخبر به في القصة خاتمة أمره معهم في الدعوة، بل ذكر ﴿وَكَفَرْتُم بِهِۦ﴾ وعطف عليها أفعالاً بعدها وهي: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسْتَكْبَرْتُمْ﴾... فلما لم يجعل قوله ﴿وَكَفَرْتُم بِهِۦ﴾ الكفر الذي يوافي الآخرة لما ذكر بعده من الاحتجاج عليهم، وتوقع من إيمانهم، وشهادة من كان على دينهم وإيمانه واستكبارهم، خالف المكان الذي ختمت أفعالهم بالكفر فيه فاستعملت الواو بدل استعمال (ثم) هناك"[1].

وقد وافقه الكرماني الذي اختصر التوجيه[2]، وتابعه أبو يحيى الأنصاري[3].

أما ابن الزبير الغرناطي فذكر أن (ثم) في آية فصلت للترتيب الزماني واقتضاء المهلة فيه، وهذا موافق لتوجيه الإسكافي، وذكر أيضاً أنها تأتي لبيان الرتبة، وهذا ما سنتحدث عنه بالتفصيل في الموضع القادم، يقول ابن الزبير: "إن (ثم) للترتيب الزماني واقتضاء المهلة فيه، وتأتي أيضاً لبيان رتبة ما يعطف بها، وأن له موقعاً وخطراً وبه اعتناء، وإن تفاوت الرتب كتفاوت الزمان،

---

(١) درة التنزيل: ٢٣٩ــ٢٤٠.

(٢) انظر: البرهان: ٣٢٩.

(٣) انظر: فتح الرحمن: ٣٥٧.

ولا توقف في أن كفرهم بالقرآن بعد علمهم أنه من عند الله أو ثبوت أنه من عند الله كما هو، وكما قد علم من سعد بالإيمان به وإن كذبوهم، فلا شك أن ذلك مرتكب شنيع وضلال بعيد، فجيء هنا بـــ(ثم) لتحرز عظيم اجترامهم وشنيع مرتكبهم، فجاءت على ما يجب"[1].

ومن مواضع العطف بين (الواو وثم) ما ذكره ابـــن الزبير الغرناطي في حديثه عن قوله تعالى في الأعراف: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾:١٨٩، حيث جاء العطف بالواو في قوله: (وجعل)، وفي الزمر ورد العطف بـــ(ثم) في قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾:٦.

نظر ابن الزبير إلى سياق آية الزمر وخرج بأنه لا يقصد من العطف بثم ترتيب زماني، بل الغرض الذي وضعت لأجله تعظيم الحال فيما عطف وتحريك النفوس لمعرفة هذه النعمة العظيمة، فلما قصد الإنعام والامتنان وتعداد ذلك تعظيماً وتفخيماً جاء العطف بـــ(ثم)، يقول: "لَمَا قصد من الامتنان والإنعام على هذا الجنس الآدمي، ولتفاوت ما بين الآيتَين العجيبتين من خلق الصنف الإنساني من شخص واحد، وخلق زوجه منه، فجيء بـــ(ثم) المنبهة على معنى الاعتناء بذكر ما عطف بها والتأكيد لشأنه للمزية على المعطوف عليه القائمة مقام التراخي في الزمان.."[2].

وابن الزبير أخذ هذا من الزمخشري الذي أجاد في تفصيل الآية ـــ أقصد آية الزمر ـــ فبعد أن ذكر الكلام السابق قال: قال الزمخشري: "فإن قلت ما معنى قوله: ﴿ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ وما تعطيه من معنى التراخي؟ قلت: هما آيتان من جملة الآيات التي عددها دالاً على وحدانيته وقدرته، وهما تشعب هذا الخلق الفائت للحصر وانتشاره من نفس آدم وخلق حواء من قُصَيْراه، إلا أن إحداهما جعلها الله عادة مستمرة والأخرى لم يجر بها العادة و لم تخلق أنثى غير

(١) ملاك التأويل: ١٠٠٨/٢.
(٢) ملاك التأويل: ٣٣١/١.

حواء من قُصَيْرَى رجل فكانت أدخل في كونها آيــة وأجلب لعجب السامع فعطفها بــ(ثم) على الآية الأولى للدلالة على مباينتها لها فضلاً ومزية، وتراخيها عنها فيما يرجع إلى زيادة كونها آية فهو من التراخي في الحال والمنــزلة لا من التراخي في الوجود"[1].

وقد نقل أبو حيان نص الزمخشري مع الإشارة إليه[2]، أما ابن عاشور فقد رتّب حديثه، وخرّج الآيتين جميعاً وزاد كلام الزمخشري إيضاحاً فقال: "عطف في آية الزمر بــ(ثم) الدالة على التراخي الرتبي، لأن مساقها الاستدلال على الوحدانية وإبطال الشريك بمراتبه، فكان خلق آدم دليلاً على عظيم قدرته تعالى، وخلق زوجه من نفسه دليلاً آخر مستقل الدلالة على عظيم قدرته. فعطف بحرف (ثم) الدال في عطف الجمل على التراخي الرتبي إشارة إلى استقلال الجملة المعطوفة بها بالدلالة، مثل الجملة المعطوفة هي عليها، فكان خلق زوج آدم منه أدل على عظيم القدرة من خلق الناس من تلك النفس الواحدة ومن زوجها؛ لأنه خلق لم تجر به عادة فكان ذلك الخلق أجلب لعجب السامع من خلق الناس فجيء له بحرف التراخي المستعمل في تراخي المنــزلة لا في تراخي الزمن لأن زمن خلق زوج آدم سابق على خلق الناس.

فأما آية الأعراف فمساقها مساق الامتنان على الناس بنعمة الإيجاد، فذُكر الأصلان للناس معطوفاً أحدهما على الآخر بحرف التشريك في الحكم الذي هو الكون أصلاً لخلق الناس"[3].

والذي يظهر لي أن الزمخشري هو أساس هذه النظرة لمعنى (ثم)، بعد ذلك تبعه جمــع من المفسرين، وكذلك ابن الزبير، ولهذا قال أبو حيان في تعليقه على كلام الزمخشري: "وقد تكرر للزمخشري ادعاء هذا المعنى لــ(ثم)،

---

(١) الكشاف: ٣/٣٨٨، وملاك التأويل: ١/٣٣١ــ٣٣٢.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٧/٤١٦.

(٣) روح المعاني: ٢٣/٣٣١.

ولا أعلم له في ذلك سلفاً"[1].

وإذا تتبعنا حديث الزمخشري عن (ثم) في كثير من الآيات غير المتشابهة نجد هذا المعنى يتكرر كما قال أبو حيان[2].

حروف الجـــر:

تقع بعض حروف الجر موقع بعضها، وهذا أمر جائز في لغة العرب، إلا أنه لا يلجأ إليه إلا لغرض يستدعيه المقـــام، وفي القرآن الكريم آيات متشابهة في اللفظ ليس بينها اختلاف إلا في نوع حرف الجر، وقد نظرت في تراث علماء المتشابه فوجدت لهم وقفات وتأملات عند عدد من الآيات المتشابهة في هذا الموضوع، فبينوا أسرار هذا الاختلاف، وأظهروا ما تحويه هذه الحروف من دلالات، على ضوء سياق الآيات، وقد تحدثوا عن خمس مسائل تمثل ما جاء في كتاب الله في هذا الموضوع.

وأول المواضع حديثهم عن سر الاختلاف بين الحرف (إلى) و(على) في آيتي سورة البقـــرة: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ..﴾: ١٣٦، وسورة آل عمران: ﴿قُلۡ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ عَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ..﴾: ٨٤.

يرى الإسكافي أن الحرف (إلى) في آية البقرة يدل على الانتهاء إلى الشيء من أي الجهات كان ذلك، كما بينه علماء النحو[3]، والكتب السماوية منتهية إلى الأنبياء وإلى أممهم، وأول الآيـــة خطاب للأمة وهو قوله: (قولوا)، أما آية آل عمران فإن (على) تختص بجانب الفوق، وهذا خاص بالأنبياء، فالكتب السماوية منـــزلة عليهم وحدهم، ولذلك جاء الخطاب في أول الآية بقوله: (قل) وهو خطاب لنبينا محمد ﷺ.

يقول الإسكافي رحمه الله: "على موضوعة لكون الشيء فوق الشيء،

---

(١) البحر المحيط: ٣٠٧/٢. وانظر: ٤٩٧/٧.

(٢) انظر: الكشاف: ٤٥٣/٣، و٥٤٨/٢.

(٣) انظر: مغني اللبيب: ٨٨/١، ١٦٣.

ومجيئه من علو فهو مختص من الجهات الست كلها بجهة واحـــدة، و (إلى) المنتهى، ويكون المنتهى من الجهات الست كلها، فإن توجه نحو الشيء شيء من عن يمينه أو عن شماله أو قدامه أو من ورائه أو من فوقه أو من تحته، فإنه إذا بلغه يقال فيه انتهى إليه، فلا يتخصص (إلى) بجهة واحدة كما يتخصص (على). فقوله تعالى: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ اختيرت فيها (إلى)، لأنها مصدّرة بخطاب المسلمين، فوجب أن يختار لـــه (إلى)، ثم جعل ما عطف عليه على لفظه بحق الإتباع وإن صح فيه معنى الانتهاء، فالمؤمنون لم ينـــزل الوحي في الحقيقة عليهم من السماء، وإنما أنزل على الأنبياء ثم انتهى من عندهم إليهم، فلما كان ﴿قُولُوٓاْ﴾ خطاباً لغير الأنبياء، وكان لأممهم كان اختيار (إلى) أولى من اختيار (على).

ولما كانت في سورة آل عمران قد صدرت الآية بما هو خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم وهو قوله: ﴿قُلْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا﴾ كانت أحق بهذا المكان، لأن الوحي أنزل عليه.."[1]. وقد وافقه على هذا التوجيه الكرماني، وابن الزبير، وابن جماعة، والأنصاري[2].

أمـــا الزمخشري فقد اعترض على ما ذكره الخطيب الإسكافي، فقال: "ومن قال إنما قيل (علينا) لقوله: (قل)، و(إلينا) لقوله: (قولوا) تفرقة بين الرسول والمؤمنين، لأن الرسول يأتيه الوحي على طريق الاستعلاء ويأتيهم على وجه الانتهاء فقد تعسّف؛ ألا ترى إلى قوله: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾، ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾، وإلى قوله: ﴿ءَامِنُواْ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾"[3].

واعتراضه هذا وجيه، إلا أنه يرد عليه بأن ما ذكره الإسكافي وابن الزبير عن الآيتين قد خرج عن الحقيقة إلى المجاز، وهذا يفهم من كلامهما في

(١) درة التنـــزيل: ١٩.
(٢) انظر: البرهان: ١٣١، وملاك التأويل: ١/٢٣٩، وكشف المعاني: ١٠٧ـــ١٠٨، وفتح الرحمن: ٣٧.
(٣) الكشاف: ١/٤٤٢

تخريج الآيتين، وقد نقل الفخر الرازي هذا الاعتراض[1].

أما التوجيه الذي خرج به الزمخشري فهو قوله: "فإن قلت: لم عدي (أنزل) في هذه الآية ــ آل عمران ــ بحرف الاستعلاء، وفيما تقدم من مثلها ــ البقرة ــ بحرف الانتهاء؟ قلت: لوجود المعنيين جميعاً، لأن الوحي يترل من فوق وينتهي إلى الرسل، فجاء تارة بأحد المعنيين وأخرى بالأخرى"[2].

وقد جمع أبو حيان الأقوال في تفسيره دون أن يرجح[3]. والحق أن كل التوجيهات مقبولة، ويمكن أن تعلل بها الآيات جميعها، والأسرار البلاغية لا تتزاحم.

وفي موضع آخر يتحدث علماء المتشابه عن الفرق بين (إلى) و(على)، وذلك في آيتين من سورة الزمر، يقول تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾: ٢، وقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ لِلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ﴾: ٤١.

يضع الإسكافي رحمه الله في توجيهه لهذا الموضع أصلاً يمكن تطبيقه على آيات الكتاب العزيز، فقد لاحظ أن أكثر المواضع التي جاء فيها إنزال القرآن على النبي ﷺ قد عدي بالحرف (على)، أما إنزاله على الناس فعدي بالحرف (إلى)، وهذا ملحظ لفظي، أما الملحظ المعنوي، فيرى أن كل موضع عدي بالحرف (إلى) فإنه يفيد تشديد التكليف عليه، ﷺ، أما التعدية بالحرف (على) فيفيد التشريف له والتخفيف عنه، هذه خلاصة توجيهه، ووافقه على ذلك جمع من علماء المتشابه.

وقد تأملت كتاب الله تعالى فوقفت على مواضع كثيرة عدي فيها الإنزال بـ(إلى) والخطاب للنبي ﷺ، وقد حصرت ذلك في تسعة عشر موضعاً، من ذلك: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ العنكبوت: ٤٧، ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ

(١) انظر: التفسير الكبير: ٨/١٠٨.

(٢) الكشاف: ١/٤٤٢.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٢/٥١٦ــ٥١٧.

﴿ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾ النساء:١٠٥، ﴿أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ﴾ الرعد:١٩، كما وقفت على مواضع كثيرة عدي فيها الإنزال بالحرف (على)، والخطاب للنبي ﷺ، وقد حصرت ذلك في ثمانية عشر موضعاً[1]، وكأن الإسكافي رحمه الله قد حصر تلك المواضع، وأسس على ذلك مناسبة المعنى، ومناسبة المبنى.

يقول رحمه الله: "أكثر المواضع التي ذكر فيها إنزال القرآن على النبي ﷺ عدي بـ(على)، كقوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ﴾ الكهف:١، وكقوله: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ النحل: ٨٩، وأكثر ما جاء ذكر إنزاله على الناس جاء معدى بـ(إلى) كقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾ النساء:١٧٤ ثم كل موضع قيل فيه: (أنزلنا إليك) فقد شدد فيه التكليف عليه ونزل منزلة أمته فيما يجب على عالمهم تبيينه لمتعلمهم، كقوله في أول هذه السورة: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ..﴾ الآية، فقد أمر بإخلاص العبادة، والمراد هو وأمته، وكقوله: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ النحل، فكان المراد في المواضع التي استعملت فيها (إلى) أنه تناهى إلى حيث لا متعدى وراءه من علم سنة مقصورة عليه، فكل موضع عدي فيه بـ(على) فإن المراد به، أنه شرّفك، وأعلى بذلك ذكرك لتؤدي ما عليك فتنذر وتبشّر"[2].

ووافقه على هذا التعليل الكرماني، يقول: "كل موضع خاطب الله تعالى فيه النبي ﷺ بقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ﴾ ففيه تكليف، وإذا خاطبه بقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ﴾ ففيه تخفيف. اعتبر بما في هذه السورة ــ سورة الزمر ــ فالذي في أول السورة ﴿إِلَيْكَ﴾، فكلفه الإخلاص في العبادة، والذي في آخرها ﴿عَلَيْكَ﴾ فختم الآية بقوله: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾ أي: لست مسؤولاً عنهم

---

(١) انظر: المعجم المفهرس لمحمد عبد الباقي: ٨٦٦ــ٨٩٦.

(٢) درة التنزيل: ٢٢٥.

فخفَّف عنه ذلك"[1]، وتابع ابن جماعة[2]، وأبو يحيى الأنصاري[3]، الكرماني ونقلا نص كلامه.

أما ابن الزبير الغرناطي فتعليله قريب من توجيه الموضع السابق، فيرى: "أن (إليك) و(عليك) هنا مترادفتان على معنى واحد من معنى الخطاب، فتارة يراعى وصول المنـــزل بواسطة الملك، وتارة يراعى وصوله من عند الله سبحانه من غير واسطة، فإذا روعي هذا قيل (عليك)، وإذا روعي الأول قيل: إليك"[4]، وهذا التوجيه يختلف عن توجيه الإسكافي ومن وافقه، لأنه لم يلاحظ ما لاحظه الإسكافي، وإنما لا حظ أنه ينـــزل عليه بلا واسطة، وينـــزل إليه بواسطة، والله أعلم.

وأوضح ابن الزبير أن الآية الثانية جاء فيها قوله: (للناس) واللام الجارة تفيد الاختصاص وترادف كثيراً لفظة (إلى)، ولهذا جاءت مع (على)، ولو وردت مع (إلى) لكان ذلك كالمرادف[5]، وهذا تعليل روعي فيه مناسبة المبنى للآيتين.

ومن مواضع الاختلاف بين حروف الجر ما ذكره علماء المتشابه من فرق بين قوله تعالى في الأعراف في قصة موسى عليه السلام مع فرعون: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنتُم بِهِۦ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ﴾: ١٢٣، بينما في طه: ٧١، والشعراء: ٤٩ جاء التعبير بحرف اللام: ﴿قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ﴾.

يرى الخطيب الإسكافي أن قوله تعالى: ﴿ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ و﴿ءَامَنتُمْ لَهُۥ﴾ واحد، لكن الاختلاف في عود الضمير ففي الأولى يعود لرب العالمين، والثانية لموسى عليه السلام.

---

(١) البرهان: ٣٢١.

(٢) انظر: كشف المعاني: ٣١٢ــ٣١٣.

(٣) انظر: فتح الرحمن: ٣٦٤.

(٤) ملاك التأويل: ٢/٩٨٣.

(٥) انظر: المصدر السابق: ٢/٩٨٣ــ٩٨٤.

وقد وافقه على ذلك كل من: الكرماني، وابن جماعة، والأنصاري، وابن عاشور رحمهم الله تعالى[1].

يقول الخطيب: "إن الهاء في ﴿ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ غير الهاء التي في ﴿ءَامَنتُمْ لَهُۥ﴾ وكل واحدة تعود إلى غير ما تعود إليه الأخرى، فالأولى ﴿ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ لرب العالمين، لأنه تعالى حكى عنهم ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾: ١٢١، وهو الذي دعا إليه موسى عليه السلام، وأما الهاء في ﴿ءَامَنتُمْ لَهُۥ﴾ فلموسى عليه السلام، والدليل على ذلك أنها جاءت في السورتين ــ يقصد طه والشعراء ــ، وبعدها في كل واحدة منهما: ﴿إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ﴾، فالهاء في (إنه) هي التي في (آمنتم له)، والذي جاء بعد قوله: ﴿ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ قوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَمَكْرٌ مَّكَرْتُمُوهُ..﴾ أي: إظهاركم ما أظهرتم من الإيمان برب العالمين.. ويجوز أن يكون الهاء في (آمنتم به) ضمير موسى عليه السلام، لأنه يجوز أن يقال: آمن بالرسول... فاقتضى هذا الموضع الذي ذكر فيه المكر إنكار الإيمان به. فأما الإيمان له في الموضعين الآخرين فاللام تفيد معنى الإيمان من أجله، ومن أجل ما أتى به من الآيات.. فلذلك خص باللام، والأول خُصّ بالباء.

وقد تدل اللام على الاتباع فيكون المعنى اتبعتموه، لأنه كبيركم في عمل السحر، وقد يؤمن بالخبر من لا يعمل عليه ولا يتبع الداعي إليه"[2].

وقد اطلع ابن الزبير على هذا التوجيه، وأفاد منه، فاختصر ووضّح، فقد ذكر أن لفظ الإيمان يدل على معنى التصديق، وعلى معنى الانقياد والإذعان، فإذا عدي بالباء دل على التصديق، وإذا عدي باللام دل على معنى الانقياد، يقول: "إن الباء في قوله: ﴿ءَامَنتُم بِهِۦ﴾، واللام في: ﴿ءَامَنتُمْ لَهُۥ﴾،

---

(١) انظر: البرهان: ١٩٩، وكشف المعاني: ١٨٣، وفتح الرحمن: ١٤٨، والتحرير والتنوير: ٢٦٣/١٦.

(٢) درة التنزيل: ٩٨ــ٩٩.

محتاج إلى كل واحدة منهما من حيث إن التصديق والانقياد معنيان يحتاج إليهما، والباء تحرز التصديق، واللام تحرز الانقياد والإذعان"[1].

كما وافق البيضاوي الإسكافي وابن الزبير في إفادة اللام هذا المعنى وقال: "واللام لتضمين الفعل معنى الاتباع"[2].

ومن مواضع الاختلاف بين الحروف في الآيات المتشابهة توجيه علماء المتشابه للحرفين (إلى) واللام، ففي قوله تعالى في سورة لقمان: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي إِلَىٰ أَجَلٍ مُسَمًّى﴾:٢٩، جاء التعبير بالحرف (إلى)، وفي غيرها من الآيات ورد باللام، يقول تعالى: ﴿وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى﴾[3].

يرى الخطيب الإسكافي أن (اللام) في الآية الثانية يقصد بها بلوغ الأجل وإدراكه، أما (إلى) في الآية الأولى فتدل على الانتهاء، ثم نظر في سياق الآيتين، ولم يقتصر على ذلك، بل تأمل ما قبلهما من آيات، وما تأخر عنهما، وخرج بأن آية لقمان وقعت بين آيتين دلتا على غاية ما ينتهي إليه الخلق، والقيامة غاية ذلك، فناسب ذكر (إلى) الدال على الانتهاء، والمعنى: لا يزال كل من الشمس والقمر جارياً حتى ينتهي إلى آخر وقت جريه المسمى له. أما المواضع الأخرى التي ذكرت فيها اللام، ففيها إخبار عن ابتداء الخلق، وابتداء جري الكواكب، كما هو حاصل في آية الزمر، فهي تجري حتى بلوغ غايتها، وكذلك آية الرعد، أما آية فاطر فاكتنفها ذكر النعم في البر والبحر، والمعنى في هذه الآيات أي: يجري كل مما ذكر لبلوغ الأجل. وقد وافقه ابن جماعة، وأبو يحيى الأنصاري[4].

---

(١) ملاك التأويل: ٥٧٢/١.

(٢) تفسير البيضاوي: ٥٢/٢.

(٣) سورة الرعد: ٢، وفاطر: ١٣، والزمر: ٥.

(٤) انظر: كشف المعاني: ٢٩٧، وفتح الرحمن: ٣٣١.

يقول الإسكافي: "الجواب أن يقال: إن معنى قوله: ﴿يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ يجري لبلوغ أجل مسمى، وقوله: ﴿يَجْرِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ معناه لا يزال جارياً حتى ينتهي إلى آخر وقت جريه المسمى له، وإنما خص ما في سورة لقمان بإلى التي للانتهاء، واللام تؤدي نحو معناها لأنها تدل على أن جريها لبلوغ الأجل المسمى، لأن الآيات التي تكتنفها آيات منبهة على النهاية والحشر والإعادة فقبلها: ﴿مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ لقمان: ٢٨، وبعدها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمْ وَٱخْشَوْا۟ يَوْمًا لَّا يَجْزِى وَالِدٌ عَن وَلَدِهِۦ﴾: ٣٣، فكان المعنى: كل يجري إلى ذلك الوقت وهو الوقت الذي تكور فيه الشمس وتنكدر فيه النجوم كما أخبر الله تعالى.

وسائر المواضع التي ذكرت فيها اللام إنما هي في الإخبار عن ابتداء الخلق، وهو قوله: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ يُكَوِّرُ ٱلَّيْلَ عَلَى ٱلنَّهَارِ وَيُكَوِّرُ ٱلنَّهَارَ عَلَى ٱلَّيْلِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى أَلَا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفَّٰرُ ۝٥ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾: ٥ـ٦، فالآيات التي تكتنفها في ذكر ابتداء خلق السموات والأرض وابتداء جري الكواكب، وهي إذ ذاك تجري لبلوغ الغاية. وكذلك قوله في سورة الملائكة إنما هو في ذكر النعم التي بدأ بها في البر والبحر إذ يقول: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ۝١٢ يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ فاطر: ١٢ـ١٣، فاختص ما عند ذكر النهاية بحرفها، واختص ما عند الابتداء بالحرف الدال على العلة التي يقع الفعل من أجلها"[1].

وللكرماني تعليل آخر، فيرى أنه يجوز أن تقول في الزمان: جرى ليوم كذا، وإلى يوم كذا، والأكثر اللام، وبه جاء في الأكثر. أما توجيه آية لقمان فيرى مسألة الموافقة اللفظية، فقبلها: ﴿وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾: ٢٢[2].

---

(١) درة التنزيل: ٢٠٩.

(٢) انظر: البرهان: ٢١٣.

أما ابن الزبير رحمه الله فذهب إلى أن آية لقمان لما بنيت على الطول ناسبها الحرف الأطول، وهو (إلى)، أما الآيات الأخر فبنيت على الإيجاز فناسبها الجر باللام.

يقول: "آية لقمان تقدمها التنبيه على الاعتبار بها بقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ﴾ ثم قال: ﴿وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾، فعطف بواو النسق المقتضية الجمع، فدخل هذا مع ما قبله تحت حكم التنبيه بقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾، وحكم التنبيه بالاعتبار منسحب على المجموع؛ للاشتراك في اللفظ والمعنى، فطال الكلام بحسب ما اقتضاه مقصوده، فناسب طوله الجر بما يناسبه مما لا يخرج عن معنى اللام الجارة، وهو (إلى) فانجر الأجل بها. ولما بنيت الآيتان بعد على إيجاز ليس في آية لقمان، ناسبه الجر باللام اكتفاء بما يحرز المعنى المقصود ويناسب التركيب"(١).

وقد وافق الزمخشري الخطيب الإسكافي، وأغلظ القول على من قال إن اللام تكون بمعنى إلى في الدلالة على الانتهاء، فالمخالفة بين الآيتين تفنن في النظم، فقال: "فإن قلت: ﴿يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى﴾، و﴿يَجْرِي إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى﴾ أهو من تعاقب الحرفين؟ قلت: كلا، ولا يسلك هذه الطريقة إلا بليد الطبع ضيق العطن، ولكن المعنيين ـــ أعني: الانتهاء والاختصاص ـــ كل واحد منهما ملائم لصحة الغرض، لأن قولك ﴿يَجْرِي إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى﴾ معناه: يبلغه وينتهي إليه، وقولك: ﴿يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى﴾ تريد يجري لإدراك أجل مسمى، تجعل الجري مختصاً بإدراك أجل مسمى، ألا ترى أن جري الشمس مختص بآخر السنة، وجري القمر مختص بآخر الشهر، فكلا المعنيين غير ناب به موضعه"(٢)، ووافقه أبو حيان(٣).

---

(١) ملاك التأويل: ٩٤٣/٢ــ٩٤٤.
(٢) الكشاف: ٢٣٧/٣.
(٣) انظر: البحر المحيط: ١٩٣/٧.

أما الألوسي فخالفه وقال: "وتعديته بالأول بإلى باعتبار كون المجرور غاية، وبالثاني باللام باعتبار كونه غرضاً فتكون اللام لام تعليل أو عاقبة، وجعلها الزمخشري للاختصاص، ولكل وجه، ولم يظهر لي وجه اختصاص هذا المقام بإلى وغيره باللام"(١).

أما ابن عاشور فتوسط في الأمر، فأكد مراد الزمخشري الذي "يرمي إلى تحقيق الفرق بين معاني الحروف، وهو ما نميل إليه، إلا أننا لا نستطيع أن ننكر كثرة ورود اللام في مقام معنى الانتهاء كثرةً جعلت استعارة حرف التخصيص لمعنى الانتهاء"(٢).

وأختم موضوع حروف الجر بالوقوف عند تحليل ابن الزبير الغرناطي لقوله تعالى في سورة المائدة: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾:٩، حيث ورد اللفظ باللام في قوله: ﴿لَهُم﴾، بينما جاء في آخر آية في سورة الفتح بـ(منهم)، يقول تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾:٢٩.

يرى ابن الزبير أن آية المائدة عامة، فهي في المؤمنين الصادقين دون المنافقين في أي مكان أو زمان فلم يحتج إلى تخصيصهم بما خصص به الآية الثانية، فالمعنى: من عمل بما ذكر فله مغفرة وأجر عظيم، وآية الفتح خاصة بأصحاب النبي ﷺ وكان من جملة من صحبه منافقون فقال: (منهم) تمييزاً وتفصيلاً ونصاً عليهم بعدما ذكر من جميل صفاتهم.

يقول ابن الزبير: "آية المائدة لما تقدمها خطاب المؤمنين في قضيتين، الأولى منهما: القيام للصلاة ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ..﴾ الآية:٦، والثانية قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ﴾:٨... ولم يقع أثناء هذه الآي إشارة إلى غيرهم، ولا انجر معهم أحد ممن سواهم، لم

(١) روح المعاني: ١٠١/١١.
(٢) التحرير والتنوير: ٢٨١/٢٢.

يحتج إلى تخصيص الخطاب الوعدي فأطلق القول و لم يقيد بأن يقال: (منهم) ولا عملت (وعد) في مفعولها الثاني...

وأما آية الفتح فأعقب بها التمثيل الجاري في ذكر الزرع..إلى ما وصفوا به وعرف أنه مثلهم في التوراة وأن مثلهم في الإنجيل قد كان كذا،فمع ما وصفوا به قد عاصرهم، وكان في أيامهم ومعهم من علم نفاقه...وقد شمل الكل عموم قوله ﴿وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ بظاهر الإيمان إذ كانوا يتظاهرون.بما وصف به المؤمنون، فجيء هنا بالوعد محرزاً مخرجاً منه من كان يتظاهر بالإيمان، ويلزق بالمؤمنين وليس منهم... فجيء بقوله: ﴿مِنۡهُم﴾ ليحرز هذا المعنى الجليل"(1).

وقد وافقه ابن جماعة واختصر كلامه(2).

حروف أخرى:

سأتحدث في هذا الموطن عن موضع واحد تحدث عنه علماء المتشابه، وهو الفرق بين (لا) و(لن)، في آيتين متشابهتين، الأولى في البقرة يقول الله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوۡهُ أَبَدَۢا بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡۚ وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِٱلظَّـٰلِمِينَ﴾: ٩٥، فجاء التعبير بلن، وفي سورة الجمعة وردت الآية بـ(لا) في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَتَمَنَّوۡنَهُۥٓ أَبَدَۢا بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡۚ وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِٱلظَّـٰلِمِينَ﴾: ٧، فجاء التعبير في الآيتين بأداة نفي مختلفة، ففي الأولى.(لن)، وفي الثانية (لا)، فما سر هذا الاختلاف، وماذا قال عنه العلماء؟

أوضح الخطيب الإسكافي أن الدعوى في آية البقرة أعظم، فقد ادعوا أن الدار الآخرة خالصة لهم من دون الناس، يقول الله تعالى: ﴿قُلۡ إِن كَانَتۡ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةٗ مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُاْ ٱلۡمَوۡتَ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ۝٩٤ وَلَن يَتَمَنَّوۡهُ أَبَدَۢا﴾: ٩٤ـــ٩٥، فالدعوى بالغة قاطعة، ومن هنا أكد نفي

---

(١) ملاك التأويل: ١/٣٧٤ـــ٣٧٦.

(٢) انظر: كشف المعاني: ١٤٦.

ذلك بـــ(لن)، لأنها أبلغ في النفي من (لا) وذلك لظهورها في الاستغراق. أما آية الجمعة فدعواهم دون الأولى، فقـــد ادعوا ولايـــة الله تعالى لهم، يقول تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ هَادُوٓاْ إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَآءُ لِلَّهِ مِن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُاْ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝٦ وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُۥٓ أَبَدًا﴾: ٥ـــ٦، ولا يلزم من الولاية لله اختصاصهم بالثواب وبالجنة، فاقتصر على نفي الولاية بـــ(لا)، وكلتا الآيتين مؤكدة بالتأبيد في قوله (أبداً)، لكن آية البقرة أبلغ. وهذا في الحقيقة كلام مؤسس على أن (لن) آكد من (لا)، ودالة على الاستغراق، فجاءت مع ادعاء أن الآخرة خالصة لهم، وليس لأحد فيها حظ، أما (لا) فجاءت مع ادعاء الولاية، وهذا لا يعني ألاّ يكون لغيرهم حظ في الآخرة.

يقول الإسكافي: "الآية الأولى لما كانت مفتتحة بشرط علقت صحته بتمني الموت، ووقع هذا الشرط غاية ما يطلبه المطيع ولا مطلوب وراءه على ما ادعوه لأنفسهم، وهو أن لهم الدار الآخرة خالصة من دون غيرهم، ووجب أن يكون ما يبطل تمني الموت المؤدي إلى بطلان شرطهم أقوى ما يستعمل في بابه وأبلغه في معنى ما ينتفي شرطهم به، وكان ذلك بلفظة (لن) التي هي للقطع والبتات..

وليس كذلك الشرط الذي علق به تمني الموت في سورة الجمعة، لأنه قال: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ هَادُوٓاْ إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَآءُ لِلَّهِ..﴾ الآية، وليس زعمهم أنهم أولياء لله من دون الناس المطلوب الذي لا مطلوب وراءه، لأنهم يطلبون بعد ذلك إذا صح لهم هذا الوصف دار الثواب، فلما كان الشرط في هذا المكان قاصراً عن الشرط في المكان الأول، ولم تكن الدعوى غاية المطلوب، لم يحتج في نفيه وإبطاله إلى ما هو غاية في بابه فوقع الاقتصار على ما لا يتمنونه"[1].

وبهذا قال الكرماني، وابن جماعة، والأنصاري[2]، كما قال به الزمخشري،

---

(١) درة التنـــزيل:١٣.

(٢) انظر: البرهان ١٢٨، وكشف المعاني: ١٠٣ـــ١٠٤، وفتح الرحمن: ٣٢.

والفخر الرازي،وأبو حيان[1].

أما توجيه ابن الزبير الغرناطي فقد نظر للزمن في الفرق بين الآيتين، وهذه نظرة جيدة منه، فالوارد في آية البقرة جواب لحكم أخروي مستقبل، فناسبه النفي بما وضع من الحروف لنفي المستقبل، لأن (لن يفعل) جواب سيفعل. وأما آية الجمعة فهي جواب لزعمهم أهم أولياء لله من دون الناس وذلك حكم دنيوي حالي لا استقبالي فناسبه النفي بلا التي لنفي ما يأتي وغيره[2].

وجعل الألوسي الاختلاف من باب التفنن في الكلام[3]، وهو رأي مرجوح.

وللسهيلي وقفة حسنة عند الآيتين، فمع تحليله لسياق الآيتين، وإبراز الدلالة المعنوية، ذكر الدلالة الصوتية، وأثرها في تحديد المعنى، فقد ذكر رحمه الله أن من خواص (لن) أنها تنفي ما قرب، ولا يمتد معنى النفي فيها كامتداده في الحرف (لا).

ويوضح هذا الأمر بقوله: "حرف (لا) لام بعدها ألف، يمتد بها الصوت ما لم يقطعه تضييق النَّفَس، فآذن امتداد لفظها بامتداد معناها، و(لن) بعكس ذلك، فتأمله فإنه معنى لطيف وغرض شريف.

ألا ترى كيف جاء في القرآن البديع نظمه الفائق على كل العلوم علمه (ولا يتمنونه أبداً) بحرف لا في الموضع الذي اقترن فيه حرف الشرط بالفعل فصار من صيغ العموم فانسحب على جميع الأزمنة، وهو قوله عز وجل: ﴿إِن زَعَمۡتُمۡ أَنَّكُمۡ أَوۡلِيَآءُ لِلَّهِ مِن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُاْ ٱلۡمَوۡتَ﴾، كأنه يقول: متى ما زعموا ذلك لوقت من الأوقات أو زمن من الأزمان، وقيل لهم: تمنوا الموت، فلا يتمنونه، وحرف الشرط دل على هذا المعنى، وحرف لا في الجواب بإزاء

(١) انظر: الكشاف: ١٠٣/٤، والتفسير الكبير: ٣٠/٣، ١٧٥/٧، والبحر المحيط: ٣١١/١.

(٢) انظر: ملاك التأويل: ٢٢٧/١ــ٢٢٨.

(٣) انظر: روح المعاني: ٢٩١/١٤.

صيغة العموم لاتساع معنى النفي فيها.

وقال في سورة البقرة: (ولن يتمنوه) فقصّر من سعة النفي وقرّب، لأن قبله في النظم: ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ﴾، وليست (إن) ههنا مع (كان) من صيغ العموم، لأن كان ليست بدالة على الحدث، وإنما هي داخلة على المبتدأ والخبر عبارة عن معنى في الزمان الذي كان فيه ذلك الحدث، فكأنه يقول عز وجل: إن كانت قد وجبت لكم الدار الآخرة، وثبتت لكم في علم الله تعالى فتمنوا الموت الآن، ثم قال في الجواب: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ﴾ فانتظم معنى الجواب بمعنى الخطاب في الآيتين جميعاً"[1].

ومن خلال عرض توجيه الخطيب الإسكافي، والإمام السهيلي نلحظ أن بين التوجيهين اختلافاً ظاهراً وبيناً، وذلك من وجهين، أحدهما: أن الإسكافي يرى أن (لن) آكد،وقد جاءت مع زعمهم أن الدار الآخرة لهم، وهذه غاية مطلوبهم، فجاء النفي بالحرف الآكد، وهو (لن)، أما السهيلي فيرى أن (لا) أشمل وأوسع من (لن)، نظراً لاحتباس الصوت مع (لن)، أما (لا) فحرف يمتد به الصوت، فآذن امتداد لفظها بامتداد معناها.

الأمر الآخر: أن الإسكافي نظر للآيتين من حيث قيمة الشرط، وهو خلوص الدار الآخرة لهم دون غيرهم، فهو الأمنية العظيمة والغاية التامة، لبلوغ ذلك الأمر العظيم، وهذا يكون بالحرف (لن) الذي يفيد القطع، أما السهيلي فتوجّه للدلالة اللغوية، ودلالتها من حيث السعة والضيق، فقد لاحظ أن الشرط في آية البقرة وُصِل بكان الداخلة على المبتدأ والخبر، وهذا يدل على أن دخول الشرط ليس على فعل دال على الحدث، لأن كان لا تدل على الحدث، وبذلك صار المعنى محصوراً في الماضي، بخلاف قوله : ﴿إِن زَعَمْتُمْ﴾ في آية الجمعة، لأن الشرط الداخل على الحدث يفيد العموم، فالمعنى في أي وقت يكون لكم الزعم أنكم أولياء لله فتمنوا الموت، وهذا العموم يناسبه

---

(١) نتائج الفكر: ١٣١ــ١٣٢.

(لا) النافية التي يتسع فيها معنى النفي، والله أعلم.

وقد نقل ابن الزملكاني كلام السهيلي بنصه دون أن يشير إليه[1]، كما نقله ابن القيم، ورد القول إلى شيخه ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، حين سأله عن قول عالم اللغة أبي الفتح عثمان بن جني في مسألة أخذ المعنى من حروف اللفظ، وصفاته وجرسه، يقول ابن القيم: "وقلت يوماً لشيخنا أبي العباس ابن تيمية، قدس الله روحه، قال ابن جني: مكثت برهة إذا ورد عليّ لفظ آخذ معناه من نفس حروفه، وصفاتها، وجرسه، وكيفية تركيبه، ثمّ أكشفه فإذا هو كما ظننته، أو قريباً منه. فقال لي رحمه الله: وهذا كثيراً ما يقع لي، وتأمل حرف (لا) كيف تجدها لاماً بعدها ألف يمتد بها الصوت ما لم يقطعه ضيق النفس، فآذن امتداد لفظها بامتداد معناها.."[2] وذكر كلام السهيلي. كما نقل ذلك عبد الفتاح لاشين في دراسته لحس ابن القيم البلاغي، دون أن يتحقق من النقل[3]، والذي يظهر لي من النص السابق أن ابن القيم نقل من ابن تيمية بطريق المشافهة، وربما أخذه ابن تيمية من السهيلي، إذ إن وفاته بعد السهيلي بقرن ونصف القرن، علماً أن بعض آثار السهيلي، إن لم نقل كلها كانت معروفة في المشرق العربي في القرنين السابع والثامن الهجريين، وأخص بالذكر كتاب نتائج الفكر والله أعلم[4].

وحين أتأمل ما ذكره الإسكافي، والسهيلي، وابن الزبير، أرى في الآيتين عظمة الإعجاز وغاية البيان، ودقة الأسرار، ففي هذه التوجيهات ملامح بلاغية جيدة، وأسرار مفيدة، ويمكن الأخذ بتلك التوجيهات جميعها، لأن أسرار القرآن الكريم لا تنفد، وعجائبه لا تنقضي.

---

(١) انظر: التبيان في علم البيان: ٨٤ـ٨٥، والبرهان الكاشف عن إعجاز القرآن: ١٩٣ـ١٩٤.

(٢) بدائع الفوائد لابن القيم: ١/٩٥ـ٩٦.

(٣) انظر: ابن القيم وحسه البلاغي: ٥٢ـ٥٣، وانظر أيضاً: من أسرار التعبير في القرآن (حروف القرآن) للدكتور: عبد الفتاح لاشين: ١٣٥ـ١٣٧.

(٤) انظر: البحث البلاغي عند السهيلي، رسالة ماجستير لم تنشر: ١٣٢ـ١٣٥.

الباب الثالث
التراكيب في المتشابه اللفظي

الفصل الأول: الاختلاف بين الآيات المتشابهة في الذكر والحذف.

الفصل الثاني: الاختلاف بين الآيات المتشابهة في التقديم والتأخير.

الفصل الثالث: الاختلاف بين الآيات المتشابهة في الفصل والوصل.

الفصل الأول

الاختلاف بين الآيات المتشابهة
في الذكر والحذف

الفصل الأول
الاختلاف بين الآيات المتشابهة في الذكر والحذف

إن من معجزات القرآن الكريم التي تميز بها: حسن التأليف، وروعة الانسجام، وتمام الإحكام، فنظمه المعجز وبلاغته الفائقة أعجزت العرب الأُوَل الذين عاصروا نزوله، وكانوا أهل بلاغة وبيان، وأهل ذكاء حاد، يفهمون الكلام بإشارة عابرة أو رمز خفي، ولهذا نال الذكر والحذف عناية واهتمام علماء البلاغة، فهو أحد الأسس والركائز في هذا العلم، وأول خصائص العربية الإيجاز[1]، وإذا علم هذا فإن لموضوع الذكر والحذف في الآيات المتشابهة في القرآن الكريم ـ الذي نحن بصدده ـ أثراً كبيراً في بيان دقائق نظمه وعجائب إعجازه.

وكان أول من وسّع الكلام في مزايا الذكر والحذف، وأظهر أسراره، وأوضح معانيه الإمام عبد القاهر الجرجاني، فقد أفاض الحديث عن سحره وعجيب أسراره، فبسط القول في حذف المبتدأ، وحذف الخبر، وكذلك الفاعل والمفعول، وبذلك فتح باباً ومهد طريقاً لمن بعده[2].

يقول رحمه الله عن أهميته في مطلع حديثه: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمتَ عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم

---

(١) انظر: الحذف البلاغي في القرآن الكريم، لمصطفى أبو شادي: ١١ـ١٢.

(٢) انظر: دلائل الإعجاز: ١٤٦ـ١٧٢.

تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبن"(١).

إن حسن العبارة في كثير من التراكيب والأساليب يرجع "إلى ما يعمد إليه المتكلم من حذف ما لا يغمض به المعنى، ولا يلتوي وراءه القصد، وإنما هو تصرف تصفى به العبارة، ويشتد به أسرها ويقوي حبكها ويتكاثر إيحاؤها ويمتلئ مبناها..

وفي طبع اللغة أن تسقط من الألفاظ ما يدل عليه غيره، أو ما يرشد إليه سياق الكلام أو دلالة الحال، وأصل بلاغتها في هذه الوجازة التي تعتمد على ذكاء القارئ، أو السامع، وتعول على إثارة حسه، وبعث خياله، وتنشيط نفسه، حتى يفهم بالقرينة ويدرك باللمحة، ويفطن إلى معاني الألفاظ التي طواها التعبير"(٢).

وهذا الموضوع يعد أغزر فصول هذه الدراسة، فالآيات المتشابهة في القرآن الكريم التي تختلف من حيث الذكر والحذف كثيرة جداً، وقد حصرت أكثر من تسعين مسألة، ولا عجب في ذلك، فإن من يتأمل القرآن الكريم ويتتبع الآيات المتشابهة يلحظ ذلك لا سيما في القصص القرآني، وقد اجتهدت في تصنيف الآيات المتشابهة وترتيبها، ورأيت أن جلّ الحديث يدور حول ثلاثة محاور رئيسة:

الأول: حذف الحروف، وهو ما يطلق عليه حذف جزء الكلمة.

الثاني: حذف الكلمة، وهو ما يطلق عليه حذف جزء الجملة.

الثالث: حذف الجملة.

وقد درس البلاغيون حذف جزء الجملة في باب المسند إليه، والمسند، ومتعلقات الفعل كما تحدثوا عن حذف الجملة والجمل في باب

---

(١) المصدر السابق: ١٤٦.

(٢) خصائص التراكيب، للدكتور أبو موسى: ١١١.

الإيجاز بالحذف[1].

أما حذف جزء الكلمة أو الحروف فأكثر العلماء لم يلتفتوا إليها، وهو ما سأتحدث عنه أولاً في مطلع هذا الفصل بإذن الله تعالى.

أولاً: الذكر والحذف في الحروف:

كما سبق أن ذكرت أن البلاغيين لم يعتنوا بدراسة حذف جزء الكلمة، أو الحروف، أو الأدوات، وإن كان فيها إشارات توجب على من له عناية بأسرار اللغة وبلاغتها أن يتنبه إليها، فإن من يتأمل تراث علمائنا السابقين يجد لهم من الإشارات واللمسات البلاغية الشيء الكثير مما يبرز هذا النوع من الحذف[2].

وإذا كان لعلماء البلاغة إشارات في هذا الصدد، فإن لعلماء المتشابه وقفات مع كتاب الله فيما تشابه منه، فبينوا أسرار ذكر هذا الحرف في هذه الآية، وحذفه في آية أخرى مشابهة، وهذا يعد مما انفرد به هؤلاء العلماء عن غيرهم، ولعل مما يحمد في هذا المقام أن حديثي هنا موصول بحديث سابق عن الحروف، وهو اختلاف الآيات المتشابهة في اختيار الحروف كالجر والعطف وغيرها، وهنا أورد الاختلاف بينها فيما يتصل بالذكر والحذف في الحروف، ولعل هذا يكمل ذاك في مسألة بحث الحرف القرآني وبالله التوفيق.

ونبدأ بإذن الله تعالى بالآيات التي حذف فيها حروف الجر، وأولها الباء، ففي قوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَآءُو بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ﴾:١٨٤ حذف حرف الجر في قوله: ﴿وَٱلزُّبُرِ وَٱلْكِتَٰبِ﴾، بينما أثبت الحرف في آية سورة فاطر يقول

---

(١) انظر: مفتاح العلوم للسكاكي: ١٧٦ــ١٧٨، ٢٠٥ــ٢٠٧، ٢٢٤ــ٢٢٨، والتلخيص في علوم البلاغة للقزويني: ٣٥ــ١٠١،٥٦ــ١٠٥، ١٢٦ــ١٣٢، والإيضاح: ٢/ ٤ــ٩، ١٠٣ــ١١١، ١٣٨ــ١٦١، والبلاغة فنونها وأفنانها (علم المعاني) لحسن عباس: ٢٤٧ــ٢٩٤.

(٢) انظر: خصائص التراكيب: ١١٢ــ١١٨. ففيه أمثلة وشواهد على هذا النوع من الحذف.

تعـــالى: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَبِٱلزُّبُرِ وَبِٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ﴾: ٢٥.

يرى الخطيب الإسكافي أن سياق آية آل عمران بني على الاختصار والتخفيف، فقد حذف الفاعل في (كُذّب) كما ورد الشرط ماضياً مع أن أصله المستقبل، فتم حذف الجار تخفيفاً لمناسبة ما تقدم، أما آية فاطر فسياقها يقتضي البسط، فقد ورد الفعل مضارعاً في الشرط، وكذا إظهار الفاعل، فناسبه البسط وذكر الجار في الألفاظ الثلاثة.

يقول رحمه الله تعالى: "الزبر والكتاب في سورة آل عمران وقعا في كلام بني على الاختصار والاكتفاء فيه بالقليل عن الكثير مع وضوح المعنى، فكان أول ذلك قوله: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ﴾ والتقدير: وإن يكذبوك، فوضع الماضي الذي هـــو أخف موضع المستقبل الذي هو أثقل بدلالة (إن) التي للشرط وحصول الخفة في اللفظ، ثم إن الفعل الذي في جواب الشرط بني للمفعول ولم يسم فاعله، فكان الاختيار أن يجعل آخر الكلام كأوله بالاكتفاء بما قل عما كثر منه مع وضوح المعنى.

والآية التي في سورة الملائكة (فاطر) صدرت بما يخالف ذلك في الموضعين، لأن الشرط جاء فيها على الأصل بلفظ المستقبل وهو (وإن يكذبوك) وجاء الجزاء أيضاً مبنياً للفاعل ولم يحذف منه ما حذف من الأول، فلما قصد توفية اللفظ حقه اتبع آخر الكلام أوله في توفية كل معمول فيه عامله وهي حروف الجر التي استوفتها المجرورات"[1]. وقد وافقه الكرماني الذي نقل نص كلامه، وتابعه ابن جماعة[2].

وللمطعني في خصائص التعبير القرآني توجيه جيد فبعد أن ذكر أنه "لم ير توجيهاً لأحد في هذا"، ذكر أن آية فاطر مكية، فهي متقدمة على آية

---

(١) درة التنــزيل: ٤٠.

(٢) انظر: البرهان: ١٥٢، وكشف المعاني: ١٣٤.

آل عمران المدنية في النــزول، وأوضح أن الاستجابة إلى الدعوة والإسراع إلى الإيمان يختلف فيما بين أهل مكة وأهل المدينة، فأهل مكة أهل عناد وتحد، وأهل المدينة أهل إسلام وطاعة، فعلى هذا فالمقام مع أهل مكة يقتضي التأكيد في المعاني لتقريرها ورسوخها لتتناسب مع حالة الإنكار التي كانوا عليها، فأشعر تكرار حرف الجر بتكرار المتعلق، وخلا التعبير المدني المتمثل في آية آل عمران من هذا التكرار لعدم الحاجة إليه[1].

ومن المواضع حذف الباء من الاسم الموصول في قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾:١١٧، وفي غيرها جاء التعبير بذكر الجار: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾[2].

يعلل الإمام الكرماني سر ذلك بأن الأصل إثبات الباء كما جــاء في غير سورة الأنعام، لأن (أفعل) فيه معنى الفعل، وهــو لا يعمل في المفعول بــه فزيد بعده حرف الجر البــاء تقوية للعمل، وأوضح أن الحذف في آيــة الأنعام إنما هو لموافقتها مع آيــة أخرى في السورة نفسها، يقول تعــالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾، ويرى رحمه الله أنه عُدل إلى لفظ المستقبل، لأن أكثر ما يستعمل (أفعل) مع الماضي، والباء إذا حذفت من (بمن) التبس اللفظ بالإضافة، لأن أكثر الإضافة تكون مع الماضي، فلو قلنا: الله أعلم من ضل، بالماضي، سيكون هناك التباس في المعنى، أي أن هناك عالماً بمن ضل، والله تعالى أعلم منه، تعالى الله وتنــزه عن ذلك، ومن هنا لما حذفت الباء جيء بالمستقبل تحشياً من توهم الإضافة، والله أعلم..

يقول: "إثبات الباء هو الأصل كما في القلم وغيرها من السور؛ لأن المعنى لا يعمل في المفعول به فقُوّي بالباء، وحيث حذفت أُضمر فعل يعمل فيما بعده.

---

(١) انظر: خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، للدكتور: عبد العظيم المطعني: ١٨/٢.

(٢) سورة النحل: ١٢٥، والنجم: ٣٠، والقلم: ٧.

وخصت هـذه السورة ـ الأنعام ـ بالحـذف موافقـة لقولـه: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾: ١٢٤، وعـدل إلى لفظ المستقبل لأن الباء إذا حذفت التبس اللفظ بالإضافة، تعالى الله عن ذلك، فنبَّه بلفظ المستقبل على قطع الإضافة؛ لأن أكثر ما يستعمل (أفعل من) يستعمل مع الماضي نحو: أعلم من دبّ ودرج، وأحسن من قام وقعد، وأفضل من اعتمر وحج، فتنبّه فإنه من أسرار القرآن"[١].

والملاحظ أن الآية التي ذكرها الكرماني متأخرة، والمعروف أن الموافقة تكون للمتأخر، فالمتأخر يوافق المتقدم، وقد نبه إلى ذلك محقق كتاب كشف المعاني، وهذا لا يمنع أن الكرماني أراد الموافقة، فهو رحمه الله يعوّل كثيراً على مسألة الموافقة اللفظية، وهي من المظاهر التي تميّز توجيهاته وتعليلاته، وهو تعليل مقبول ينظر في مناسبة المبنى للنص، وتلاؤم الألفاظ. وقد وافقه ابن جماعة، والأنصاري[٢].

أما ابن الزبير فتوجيهه قريب من توجيه الكرماني، فقد ذكر "أن سقوط الباء الداخلة على (من) في آية الأنعام إنما ذلك والله أعلم لاستثقال زيادتها مع الزيادة اللازمة للمضارع مع التقارب إيثاراً للإيجاز والتخفيف، أما آيتا النجم والقلم فلا زيادة في الفعل لكونه ماضياً فزيد باء التأكيد الداخلة على (من).."[٣].

ومثل هذا الموضع ما ورد في القصص، في آيتين متشابهتين، الأولى ورد فيها ذكر الباء، والأخرى على الحذف يقول تعالى: ﴿رَبِّيٓ أَعۡلَمُ بِمَن جَآءَ بِٱلۡهُدَىٰ﴾: ٣٧، وفي آخر السورة: ﴿رَّبِّيٓ أَعۡلَمُ مَن جَآءَ بِٱلۡهُدَىٰ﴾: ٨٥. فقد ذكر الكرماني أن الآية الأولى جاءت على الأصل، والثانية جاءت بالحذف اكتفاء بدلالة الأولى عليه.

---

(١) البرهان: ١٧٧.
(٢) انظر: كشف المعاني: ١٦٦، وفتح الرحمن: ١٢٧.
(٣) ملاك التأويل: ٤٧١/١.

يقول: "الأول هو الوجه؛ لأن (أفعل) هذا فيه معنى الفعل، ومعنى الفعل لا يعمل في المفعول به فزيد بعده باء تقوية للعمل، وخص الأول بالأصل ثم حذف من الآخر الباء اكتفاء بدلالة الأول عليه، ومحله نصب بفعل آخر: أي يعلم من جاء بالهدى، و لم يقتض تغييراً ـــ أي: لم يقتض حذف الباء تغييراً في الفعل (جـــاء)، فأتي بدله بالفعل يجـــيء ـــ كما قلنا في الأنعام[1]؛ لأن دلالة الأول قام مقام التغيير، وخص الثاني بـــه لأنـــه فرع"[2]. وقد وافقه أبو يحيى الأنصاري[3].

ونلحظ في توجيه الكرماني رحمه الله لهذا الموضع، والموضع الذي قبله أن هناك مقياساً للكلام من حيث الخفة والثقل، وهذا الميزان يفيد أن الكلام يدل بعضه على بعض، فلما تقدم ما هو أصل، وعلم أنه الأصل، لم يضر الحذف في الموضع الثاني لأجل التخفيف، لأنه فرع عن الأول، وتابع له، وقد عده الإمام الكرماني أحد وجوه بلاغة الكلام، والله تعالى أعلم.

ومن الحروف التي ورد حذفها وذكرها في الآيات المتشابهة الحرف (من)، وقد وقفت على ستة مواضع في كتاب الله، تحدث عنها علماء المتشابه، وأول موضع في العنكبوت يقـــول تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِن بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾:٦٣، فجاء التعبير بذكر (من) في قولـــه ﴿مِن بَعْدِ مَوْتِهَا﴾، وفي غـــيرها من الآيـــات حـــذف الحـــرف في قولـــه: ﴿فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾[4].

يرى الخطيب الإسكافي أن آية العنكبوت فيها سؤال وتقرير ليس في غيرها، والتقرير يحتاج إلى التحقيق، فلذلك قيد الظرف بـــ(من) فجمع بين

---

(١) يقصد الآية التي سبق أن تحدث عنها في الموضع السابق.
(٢) البرهان: ٢٩١.
(٣) انظر: فتح الرحمن: ٣١٦.
(٤) سورة البقرة: ١٦٤، النحل: ٦٥، الجاثية: ٥.

طرفيه، أما الآيات الأخرى فليس فيها تقرير يماثل الآية الأولى فخلت من الحرف.

يقول: "والجواب أن يقال: إن التقرير يؤثر فيه من تحقيق الكلام ما لا يؤثر في غيره، والظروف إذا حدت حققت، تقول: سرت اليوم، فإن قلت: من أوله إلى آخره كان الحد تحقيقاً لأنه قد يطلق لفظ اليوم، وإن ذهبت ساعة، أو ساعتان من أوله، وإن بقيت ساعة أو ساعتان من آخره، فإذا وقع الحدّ زال هذا الوهم، فقوله: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَوۡتِهَا﴾ تحقيق، لأنه محدد بمن، وخص به التقرير لأنه من أماكنه، وقوله: ﴿فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَآ﴾ ليس فيه تقرير كما كانت الأولى وإن كان يؤدي معنى المحدود، إلا أنه ليس له لفظه"[1]. وقد وافقه الكرماني، وزاد رحمه الله وجهاً آخر لذكر الجار في آية العنكبوت، وهو موافقتها لما تقدمها وهو قوله: ﴿وَمَا كُنتَ تَتۡلُواْ مِن قَبۡلِهِۦ مِن كِتَٰبٖ﴾:٤٨[2]، ووافقه الأنصاري على هذا التوجيه[3].

أما ابن الزبير فذكر توجيهاً مختلفاً فيرى أن في زيادة الجار في العنكبوت زيادة بيان وتأكيد نوسب به ما تقدم من قولـــه: ﴿مَّن نَّزَّلَ﴾، فصيغة (فعّل) للمبالغة والتكثير وذلك مما يستجر البيان والتأكيد فنوسب بينهما، ولما لم يقع في آية البقرة وغيرها سوى لفظ (أنزل) ولا مبالغة فيها ولا تأكيد، ولا انجر في الكلام ما يعطيه، لم يوجد ما يستدعي زيادة (من) ليناسب بها[4].

أما ابن جماعة فذهب إلى أن إحياء الأرض يكون تارة عقيب شروع موتها، وتارة بعد تراخي موتها مدة، فآية العنكبوت تشير إلى الحالة الأولى، "لأن (مِنْ) لابتداء الغاية، فناسب ذلك ما تقدم من عموم رزق الله تعالى

(١) درة التنـــزيل: ١٩٩ـــ٢٠٠.

(٢) انظر: البرهان: ٢٩٨.

(٣) انظر: فتح الرحمن: ٣٢٢.

(٤) انظر ملاك التأويل: ١/٢٤٥.

خلقه، وآية البقرة والجاثية في سياق تعداد قدرة الله تعالى، فناسب ذلك ذكر إحياء الأرض بعد طول زمان موتها لدلالته"[1].

ومن مواضع حذف (من) ما ورد في سورة النحل عند قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ ثُمَّ يَتَوَفَّىٰكُمۡۚ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرۡذَلِ ٱلۡعُمُرِ لِكَيۡ لَا يَعۡلَمَ بَعۡدَ عِلۡمٖ شَيۡـًٔاۚ﴾: ٧٠ بينما ورد في سورة الحج ذكر الحرف يقول تعالى: ﴿ثُمَّ لِتَبۡلُغُوٓاْ أَشُدَّكُمۡۖ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرۡذَلِ ٱلۡعُمُرِ لِكَيۡلَا يَعۡلَمَ مِنۢ بَعۡدِ عِلۡمٖ شَيۡـًٔاۚ﴾: ٥.

يعلل الخطيب الإسكافي سبب الاختلاف أن آية النحل بنيت على الإجمال فناسب الحذف، أما آية الحج فقد بنيت على التفصيل فناسبها الذكر، هذا جوهر توجيهه، وعليه فصل القول.

يقول: "ذكر في سورة النحل الجملة التي فصلت في سورة الحج وكانت لفظة بعد لجملة الزمان المتأخر عن الشيء، قال: (والله خلقكم)، فأجمل ما فصل في السورة الأخرى، وبعده: ﴿ثُمَّ يَتَوَفَّىٰكُمۡۚ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرۡذَلِ ٱلۡعُمُرِ﴾.. فكان هذا موضع جمل لا تفصيل معها ولا تحديد، ولم يكن كذلك الأمر في الحج، لأنه قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّنَ ٱلۡبَعۡثِ فَإِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن تُرَابٖ﴾... فذكر تفصيل الأحوال ومباديها فقال: من كذا ومن كذا الابتداء كل ينتقل منه إلى غيره، فبنى ذكر الحال التي ينتقل فيها من العلم إلى فقده على الأحوال التي تقدم ذكرها، فكما حدد أوائلها بمن كذلك حدد الحال الأخيرة المنتقلة عما قبلها بمن فقال: ﴿مِنۢ بَعۡدِ عِلۡمٖ﴾ أي فقد العلم بعد أن كان عالماً فباين الموضع الأول لذلك"[2] .

وقد وافقه الكرماني[3]، وتابعهما ابن جماعة، وأبو يحيى الأنصاري[4].

---

(١) كشف المعاني: ٢٩٢.

(٢) درة التنـزيل: ١٥٠.

(٣) انظر: البرهان: ٢٤٦.

(٤) انظر: كشف المعاني: ٢٣٠، وفتح الرحمن: ٢٢١.

أما ابن الزبير فيرى أن التناسب وتشاكل النظم هو سر الحذف والذكر فآية الحج تكررت فيها (من) في ستة مواضع، يقول: "... وكلها محرزة معناها الذي جيء بها من أجله، إلا التي في قوله: (من بعد) إذ النظم مع سقوطها ملتئم والمعنى تام، فاستوى وجودها وعدمها، فاستدعاها سياق آية الحج للتشاكل والتناسب في النظم،ولم يكن في آية النحل ما يستدعيها، إذ لم يرد ما يقتضيها"(١)، وقد ذكر ابن عاشور هذا المعنى(٢).

ومثل الموضع السابق أيضاً إلا أن ذكر الحرف وحذفه قبل القبلية وليس البعدية، كما في الموضعين السابقين، ففي سورة طه جاء حذف (من) في قوله: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ﴾:١٢٨، وفي السجدة ذكر حرف الجر في قوله: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ الْقُرُونِ﴾:٢٦.

الإسكافي أكد كلامه السابق حول هذه المسألة فقال: "أما دخول (من) وحذفها فقد بيناه... وهو أن القائل إذا قال: (كم أهلكنا قبلهم) فكأنه قال في الزمن المتقدم على زمانهم، وإذا قال: (من قبلهم) فكأنه قال من مبدأ الزمان الذي قبل زمانهم، والزمان من أوله لآخره ظرف للإهلاك لا يختص به بعضه دون بعض"(٣).

أما ابن الزبير الغرناطي فقد أجاد في حديثه، حيث تأمل الآيات وخرج بنتيجة مفادها أنه إذا "ورد في هذه الآي ما قبله استيفاء تفصيل وعيدين في أمة بعينها، أو أكثر، أو تكرر التهديد وشدة التخويف من مقتضى السياق وفحوى الكلام فذلك موضع زيادتها والتأكيد بإثباتها، وحيث لا يتقدم تفصيل على ما ذكرناه أو تكون آي التهديد لا تبلغ في اقتضاء مقتضاها نفوذ الوعيد فهذا يناسبه الإيجاز بحذفها، إذ لا يراد من تأكيد الوعيد ما يراد

---

(١) ملاك التأويل: ٧٤٩/٢.

(٢) انظر: التحرير والتنوير: ٢٠٢/١٧.

(٣) درة التنـــزيل: ١٦٣.

في الآي الأخر"[1].

فسورة السجدة تتميز بالشدة والإشارة إلى إنفاذ الوعيد فانظر إلى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾: ٢٢، وكان ختم السورة بقوله: ﴿وَانتَظِرْ إِنَّهُم مُّنتَظِرُونَ﴾: ٣٠، وقد وقعت الآية بين هذين الوعيدين والتهديدين، فناسب ذكر (من)، وأما آية طه فلم يرد فيها من التغليظ في الوعيد وتوالي التهديد ما في آية السجدة[2]. وهذا في الحقيقة استقراء واستخلاص جيد من ابن الزبير رحمه الله.

ومثل الموضع السابق توجيه علماء المتشابه لقوله تعالى في سورة الأنبياء: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِي إِلَيْهِمْ﴾: ٧، فقد حذفت (من) بعد قوله: (أرسلنا)، وفي غيرها من السور جاء الإثبات: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِي إِلَيْهِم﴾[3].

ذكر الخطيب الإسكافي أن (من) في الآية الثانية لابتداء الغاية و(قبلك) اسم للزمان الذي تقدم زمانك، والآيتان في الاستيعاب واحد إلا أن الآية الأولى أوكـــد للحصر بين الحدين وضبطه للطرفين، والزمان المتقدم قـــد يقع على بعض ما تقـــدم فيستعمل فيه اتساعاً، وهذا ما يؤكده الإسكافي رحمه الله[4].

ثم يقول: "..فأما الأول فإنه حذفت منه (من) بناء على الآية المتقدمة، وهي: ﴿مَا آمَنَتْ قَبْلَهُم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَفَهُمْ يُؤْمِنُونَ﴾: ٦، فلما كان الزمان الذي تقدمهم هو الزمان الذي تقدم النبي ﷺ المذكور في قوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ﴾، وكانت (قبل) إذا عريت من (من) موضوعة للزمان المتقدم كله، صار بناؤه على (قبل) مذكوراً كالتوكيد الواقع بمن في سائر المواضع"[5].

---

(١) ملاك التأويل: ١/٤١٦.

(٢) انظر: المصدر السابق: ١/٤١٧ــ٤١٩.

(٣) سورة يوسف: ١٠٩، والنحل: ٤٣.

(٤) انظر: درة التنـــزيل: ١٣٢.

(٥) درة التنـــزيل: ١٣٢.

وقد وافقه على هذا التوجيه كل من الكرماني، والأنصاري[1].

أما ابن الزبير فقد ذكر شيئاً من كلام الإسكافي لاسيما عن موافقة آية الأنبياء لما قبلها، إلا أنه أكد أن قوة السياق تتحكم في الآيات، فآية يوسف تقدمها قوله: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾:١٠٦، وقوله: ﴿وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾:١٠٨، وقوة السياق في هذه الآي يدل على معنى القسم ويعطيه، فناسب ذلك زيادة (من) المقتضية الاستغراق، وكذلك قوله في سورة النحل: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِن بَعْدِ مَا ظُلِمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً..﴾:٤١، يؤكد ذلك المعنى فناسبه زيادة (من) لاستغراق ما تقدم من الزمان، أما آية الأنبياء فتقدم قبلها إنكار الكفار كون الرسل من البشر ﴿هَلْ هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾:٣، واقتراحهم الآيات ﴿فَلْيَأْتِنَا بِآيَةٍ كَمَا أُرْسِلَ الْأَوَّلُونَ﴾: ٥، فلما تقدم هذا أتبع ببيان الطرف الآخر وهو التعريف بأن الرسل إنما كانوا رجالاً، فقيل هنا (قبلك) كما قيل في نظيرها ﴿مَا آمَنَتْ قَبْلَهُم﴾:٦، وذلك لإحراز التناسب والتحام الجملة المنطوية على طرفي مقصدهم[2].

وقد أشار الطاهر بن عاشور إلى المعنى المستفاد من الحرف (من) في سياق الآيتين، وهو ما يتوافق مع كلام ابن الزبير الغرناطي[3].

ومن الإشارات السريعة في هذا الموضوع ما ذكره الإمام الكرماني في توجيه قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا﴾:٧٤، بحذف الحرف (من) قبل (الجبال)، وفي الشعراء ورد ذكر الحرف: ﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا فَارِهِينَ﴾:١٤٩.

فقد نظر رحمه الله لسياق آية الأعراف فلحظ أن حرف الجر تقدم ذكره في قوله: (من سهولها)، فأغنى عن تكراره، يقول: "لأن ما في هذه السورة

---

(١) انظر: البرهان: ٢٢٩، وفتح الرحمن: ٢٦٨.

(٢) انظر ملاك التأويل: ٢/٦٧٨ـ٦٧٩.

(٣) انظر: التحرير والتنوير: ١٣/٦٧.

ـــ الأعراف ـــ تقدمه (من سهولها قصوراً) فاكتفى بذلك"[1].

من الإشارات أيضاً ما ذكره الخطيب الإسكافي رحمه الله في حديثه عن الآيات التي جاء فيها (من تحتها) كقوله تعالى: ﴿جَنَّٰتٍ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ﴾، فكل ما ورد في كتاب الله جاء بحرف الجر (من)[2]، إلا في آية في سورة التوبة بحذف حرف الجر، يقول سبحانه: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ﴾: ١٠٠، وقد انفرد الإسكافي بتوجيه هذا الاختلاف، وإن كان ابن كثير قرأ الآية ﴿من تحتها﴾ بإثبات (من) الجارة[3].

يرى الإسكافي أن الآيات التي ورد فيها الجار يدخل فيها الأنبياء عليهم السلام وغيرهم، ففيها عموم، أما آية التوبة فهي لقوم مخصوصين ليس فيهم الأنبياء.

يقول: "الآيات التي ذكر فيها لفظ (من) خرجت على ذكر الرسل عليهم السلام.. فكان الذي أخبر عنهم بأن لهم جنات تجري من تحتها الأنهار الأنبياء وغيرهم صلوات الله عليهم، و(من) لابتداء الغاية والأنهار أشرف مباديها، والجنات التي مباديها الأنهار من تحت أشجارها أشرف من غيرها، فكل موضع ذكر فيه (من تحتها) إنما هو لقوم عام فيهم الأنبياء.

والموضع الذي لم يذكر فيه (من) إنما هو لقوم مخصوصين ليس فيهم الأنبياء، ألا ترى إلى قوله تعالى في سورة براءة: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ﴾ الآية، فجعل مبادئ الأنهار تحت جنات أخبر أنها للصادقين والمؤمنين"[4].

---

(١) البرهان: ١٩٢.

(٢) سورة المائدة: ١١٩، التوبة: ٨٩، النساء: ١٣، الحديد: ١٢، المجادلة: ٢٢، الطلاق: ١١.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٩٢/٥، والتحرير والتنوير: ١٨/١١.

(٤) درة التنزيل: ٥٤ـــ٥٥.

وبعد أن تحدثت عن الآيات المتشابهة الخاصة بالحرف (من) أنتقل لما ورد عن حرف اللام، وقد تحدث علماء المتشابه عن خمسة مواضع، تمثل ما جاء في القرآن الكريم من المتشابه في هذه المسألة، وأول موضع نتحدث عنه ما جاء في آخر سورة الأنعام: ﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾: ١٦٥، حيث جاء اللفظ (سريع) بدون اللام، بينما في سورة الأعراف جاءت الآية بذكرها: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾: ١٦٧.

وحين ننظر لتوجيه علماء المتشابه نجد أنهم نظروا لما قبل الآيتين، فحين كان السياق المتقدم عن الحسنات والهداية لصراط الله جاء التعبير باللام مع المغفرة والرحمة وذلك في آية الأنعام، ولما كان السياق المتقدم عن أخذ الذين ظلموا بالعذاب، وذكر مرتكباتهم السيئة جاء التعبير باللام لتأكيد سرعة العذاب الذي يستحقونه.

يقول الإمام الكرماني: "لأن ما في هذه السورة ـــ الأنعام ـــ وقع بعد قوله: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ﴾ فقيّد قوله: ﴿لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ باللام ترجيحاً للغفران على العقاب. ووقع ما في الأعراف بعد قوله: ﴿وَأَخَذْنَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ بِعَذَابٍۭ بَـِٔيسٍۭ﴾: ١٦٥، وقوله تعالى: ﴿كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾: ١٦٦، فقيد العقاب باللام لما تقدم من الكلام"(١).

ووافقه ابن الزبير، وأبو يحيى الأنصاري الذي نقل نص الكرماني برمته(٢).

كما وافقهم ابن جماعة ولكن بأسلوب آخر حيث قال: "لما تقدم ما يؤذن بالكرم والإحسان في قوله: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ..﴾ الآيات، ناسب ترك التوكيد في جانب العقاب، وفي الأعراف: لما تقدم ما يؤذن بغضب الله وعذابه من اتخاذهم العجل وحلّ السبت، ناسب توكيد جانب العذاب بدخول اللام"(٣).

---

(١) البرهان: ١٨٠.

(٢) انظر: ملاك التأويل: ١/٤٨٥ـــ٤٨٦، فتح الرحمن: ١٣٣.

(٣) كشف المعاني: ١٧٣.

ومن الآيات المتشابهة أيضاً: تخريج علماء المتشابه لآيتي لقمان والشورى، ففي الأولى حذفت اللام، في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾:١٧، وفي الثانية جاءت الآية بذكرها: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾:٤٣.

يرى الإسكافي وغيره من علماء المتشابه أن الصبر يكون على وجهين، فهو إما صبر على مكروه حدث بظلم كقتل ولد، أو صبر على مكروه حدث بلا ظلم كموت ولد ونحوه، فالصبر الأول أشد، والعزم عليه أوكد، فجاء باللام للتأكيد.

يقول الإسكافي: "إن ما رغّب الله تعالى فيه عبده من الصبر على ما آلَم قلبه من جناية جان عليه حتى يغفر لمن ظلمه ويهب له من القصاص حقه ترغيب فيما يشق على الإنسان فعله... وإذا كان هذا من أصعب ما يتحمله الإنسان وجب توكيد الكلام فيه ما لا يجب في غيره، فأدخلت اللام على: ﴿مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ على معنى أنه من الأمور التي تحتاج إلى توطين النفس عليها وتخير أرفعها وأعلاها. وليس كذلك ما في سورة لقمان؛ لأنه قال: ﴿وَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَ﴾ وليس يختص صبراً على ظلم يلحقه فيرغب في العفو عن الظالم، بل تكون شدائد ـــ لا يهيج النفوس الانتصار فيها ولا تدعو دواعٍ إلى الانتقام لها ـــ من الرزايا في الأنفس والأموال"[1].

وقد وافقه الإمام الكرماني، وابن جماعة، والأنصاري، رحمهم الله[2].

أما ابن الزبير فله رأي آخر، فيرى أن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، فآية لقمان أشير فيها إلى أربع خصال يقول تعالى: ﴿يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ وَأْمُرْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱنْهَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَ﴾، والأربعة من العدد القليل فخلت من التأكيد باللام، ومثلها ما ورد في آل عمران: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ

---

(١) درة التنـزيل: ٢٤١.

(٢) انظر: البرهان: ٣٣٠، وكشف المعاني: ٣٣١، وفتح الرحمن: ٣٧٧.

﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُوٓاْ أَذٗى كَثِيرٗاۚ وَإِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ﴾: ١٨٦، فوقع الإخبار بالابتلاء في الأموال والأنفس وسماع الأذى، وهذا من القليل أيضاً. أما آية الشورى فالإشارة فيها بقوله: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ﴾ إلى اثني عشر مطلوباً من لدن قوله تعالى: ﴿فَمَآ أُوتِيتُم مِّن شَيۡءٖ فَمَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ...﴾: ٣٦، وهذه إشارة إلى التنزه عن ذلك، ثم قيل للذين آمنوا: ﴿وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ﴾، فالإشارة إلى الإيمان والتوكل التزام بذلك، ثم قال: ﴿وَٱلَّذِينَ يَجۡتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡفَوَٰحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمۡ يَغۡفِرُونَ﴾: ٣٧، فهذه التزامات ثلاثة، ثم قال: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لِرَبِّهِمۡ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمۡرُهُمۡ شُورَىٰ بَيۡنَهُمۡ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾: ٣٨، فهذه التزامات أربعة، وبعد هذه الخصال النيفة على العشر قال تعالى في التزام جميعها: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنۡ﴾ فناسب كثرة الخصال الجليلة زيادة اللام المؤكدة[١].

وفي موضع آخر من كتابه يعلل تعليلاً آخر مفاده "أن آية الشورى لما دخلها معنى القسم، وكانت على تقديره، إذ اللام في قوله: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ﴾ توطئة له ودالة على تضمين الآية معناه، ناسب ذلك زيادة لام التوكيد في خبر إن، وذلك ظاهر في معنى الآية. وأما آية لقمان فقوله فيها: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ مِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ﴾ مجرد إخبار عن حال ما وقعت الوصية به، ولا مدخل للقسم هنا ولا معنى له.."[٢].

ومن الآيات المتشابهة قوله تعالى في الزخرف: ﴿وَإِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنقَلِبُونَ﴾: ١٤، فأكد الخبر باللام، وفي سورة الشعراء حذف اللام: ﴿إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ﴾: ٥٠.

والسر في ذلك كما يراه الخطيب الإسكافي ومن وافقه، أن آية الزخرف تفيد العموم فحسن إدخال اللام، أما آية الشعراء فهي خبر عن السحرة لما آمنوا، فأفادت الخصوص فحسن حذف اللام.

يقول الخطيب: آية الزخرف "خطاب لكل من كان في ذلك العصر،

---

(١) انظر: ملاك التأويل: ١/٣٢٧ـ٣٢٨.

(٢) المصدر السابق: ٢/٩٤٢ـ٩٤٣.

ومن يكون بعدهم إلى انقضاء الدهر، فالتوكيد لمثله لازم، وفي الكلام الذي للتأييد واجب، والذي في سورة الشعراء إنما هو خبر عن السحرة لما آمنوا، ووصفوا حالهم واستهانتهم بما خوفوا أن ينالهم من عقوبة فرعون، إذ كان منقلبهم إلى ربهم، وكانوا مجازين على إيمانهم وصدقهم وصبرهم، فلم يحتج من التوكيد إلى ما احتاج إليه ما هو على التأييد"(١).

وقد وافقه كل من الكرماني، وابن جماعة، وأبو يحيى الأنصاري(٢).

أما ابن الزبير فقد وافق الخطيب في تخريج آية الشعراء، فذكر أن الآية مجرد إخبار عن رجائهم وما ينتظرونه ثواباً على إيمانهم، فلا مدخل للام التأكيد هنا(٣).

أما آية الزخرف فله رأي آخر فيرى أن الآية "مبنية على ما تقدمها من الإخبار عن مشركي العرب في قوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾:٩ الآيات، والمراد بذلك إقامة الحجة عليهم في إنكار البعث، فطابق ذلك وناسبه تأكيد قول المؤمنين المقول لهم ﴿لِتَسْتَوُوا عَلَىٰ ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ﴾:١٣، فأكد هذا وضُمّن معنى القسم"(٤).

ومثل الموضع السابق تعليل علماء المتشابه لقوله تعالى في طه: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾:١٥، فقد خلا خبر (إن) من التأكيد باللام، بينما ورد التأكيد بها في سورتي الحجر ﴿وَإِنَّ السَّاعَةَ لَآتِيَةٌ فَاصْفَحِ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ﴾ وغافر: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ لَآتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا﴾(٥).

يذكر الخطيب الإسكافي وغيره من علماء المتشابه أن زيادة اللام إنما هي لتأكيد الخبر، وهذا التأكيد ذكر لأن الخطاب مع المنكرين للبعث،

---

(١) درة التنزيل: ٢٤٥.
(٢) انظر: البرهان: ٣٣٢، وكشف المعاني: ٣٣٢، وفتح الرحمن: ٢٩٩.
(٣) انظر: ملاك التأويل: ٢/٨٩٠.
(٤) ملاك التأويل: ٢/٨٩١.
(٥) سورة الحجر، آية:٨٥، وغافر: ٥٩.

فناسب التوكيد باللام، أما في طه فالخطاب مع موسى عليه السلام فلم تدع الحاجة لمثل ذلك.

يقول الخطيب الإسكافي: "إن اللام التي تقع في خبر إن، أو اسمها، إذا حلت محل الخبر تؤكد الكلام، والعرب تحرص على التوكيد في موضعه، وتركه في غير موضعه، قال الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۗ وَإِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَءَاتِيَةٌ ۖ فَٱصْفَحِ ٱلصَّفْحَ ٱلْجَمِيلَ ﴿٨٥﴾ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾ :٨٦، وقال في سورة المؤمن: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ : ٥٧ ... فهذان من مواضع التوكيد وتحقيق الخبر، أن الساعة حق، وأنها آتية لا ريب فيها، والخطاب لقوم كفار ينكرونها، والتي في سورة طه خطاب لموسى عليه السلام، وهي ضمن كلام الله تعالى: ﴿إِنِّىٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾ :١٢، وقال: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ ﴿١٤﴾ إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ ولم يكن موسى عليه السلام ممن ينكر ذلك فيؤكد الكلام عليه توكيده على منكريه والجاحدين له"[1].

وقد وافقه على هذا علماء المتشابه: الكرماني، وابن الزبير، وابن جماعة، والأنصاري، رحمهم الله تعالى رحمة واسعة[2].

وقد ذكر البلاغيون أن الخبر يأتي مؤكداً، ويأتي خالياً من التأكيد حسب ما يقتضيه الحال، فإذا كان المخاطب خالي الذهن ألقي عليه الكلام بدون تأكيد، أما إذا كان شاكاً في الخبر فإنه يحسن أن تؤكد له الخبر حتى يزول ما في نفسه من شك، وأما إذا كان منكراً فيجب أن يؤكد له الخبر على قدر درجة إنكاره[3].

---

(١) درة التنـزيل: ٢٣١.

(٢) انظر: البرهان للكرماني: ٣٢٥، وملاك التأويل لابن الزبير: ٢/٨١٥–٨١٦، وكشف المعاني لابن جماعة: ٣٢١–٣٢٢، وفتح الرحمن للأنصاري: ٢٦٠.

(٣) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني: ١/٩٦–٧١، وبغية الإيضاح لعبد المتعال الصعيدي: ١/٤٥–٤٧، وانظر: البلاغة فنونها وأفنانها لفضل حسن عباس: ١١٣.

ومن مواضع ذكر اللام وحذفها ما جاء في سورة النحل، في قوله تعالى: ﴿فَادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾: ٢٩، ففي هذه الآية ذكرت اللام في قوله: ﴿فَلَبِئْسَ﴾، وفي غيرها جاءت الآية بحذف اللام يقول تعالى: ﴿ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾[1].

سياق آية النحل وما تقدمها من آيات سياق يحكي شدة كفر الكافرين الذين نزلت الآية فيهم، وعظم صدهم وضلالهم وإضلالهم، فناسب ذلك التأكيد بذكر اللام، ولهذا لما أكد في هذه الآية في ذكر أهل النار، أكد جل شأنه في ذكر أهل الجنة بقوله تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾: ٣٠، فاللام للتأكيد وهي مشعرة بالقسم، أما آية الزمر وغافر فهما في جملة الإخبار عن مآل الكفار وما سيلاقونه من العذاب فلم تدخل اللام على الآيتين.

يقول الإسكافي: "إن آية النحل نزلت في قوم قد ضلوا في أنفسهم وأضلوا غيرهم... وهم الذين قالوا إن القرآن ليس من عند الله، وإنما هو أساطير الأولين، وهؤلاء أكثر الناس آثاماً وأشدهم عقاباً، ومن هذه صفته اختير ــ عند تغليظ العقاب له ــ إلى المبالغة في تأكيد لفظه، فاختيرت اللام هنا لذلك، ولأن بعدها في ذكر أهل الجنة قوله: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾، فاللام في (لنعم) بإزاء اللام في (لبئس)، وليس كذلك الآيتان في سورة الزمر والمؤمن، لأنهما في ذكر جملة الكفار... فلما كان المذكورون في سورة النحل فيمن لزمهم وزران عن ذنوبهم التي أتوها، وعن ذنوب غيرهم التي حملوا عليها، ولم يذكر من سواهم في الآيتين الأخريين يحمل أثقالاً مع أثقالهم حسن التوكيد هناك فضل حسن فلذلك خص باللام"[2].

أما الإمام الكرماني فاكتفى بذكر أن اللام للتأكيد وأنها جارية مجرى القسم، كما ذكر الموافقة بينها وبين الآية التي بعدها، وهذا اختصار لقول

---

(١) الآية في سورة الزمر: ٧٢، وسورة غافر: ٧٦.

(٢) درة التنزيل: ١٤٦ــ١٤٧.

الإسكافي، وتابعه بدر الدين بن جماعة[1]، وأشار لهذا المعنى الألوسي في تفسيره[2].

أما ابن الزبير فذكر أن سياق آية النحل يختلف عن سياق الآيات الأخر، فآية النحل تقدمها ما يقرب من ثماني آيات كلها في وصف كفرهم وشنيع مرتكبهم من لدن قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾:٢٤، إلى قوله: ﴿فَٱدْخُلُوٓاْ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ﴾ وهذا فيه إطالة، فناسب ذلك زيادة اللام، أما آية الزمر والمؤمن فما تقدمهما كلام موجز لم يذكر فيه كفرهم كما ذكر في النحل، فناسب ذلك سقوط اللام[3].

ومن الحروف التي تناولها علماء المتشابه في تراثهم: الفاء، وسر ذكرها في آية وحذفها من آية أخرى مشابهة، ففي سورتي الأنعام: ١٣٥، والزمر: ٣٩ جاء قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰقَوْمِ ٱعْمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّى عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ بذكر الفاء في قوله: (فسوف)، بينما حذفت في آية سورة هود: ﴿وَيَٰقَوْمِ ٱعْمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّى عَٰمِلٌ سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ﴾:٩٣.

أوضح علماء المتشابه أن الآية التي ورد فيها ذكر الفاء هي متعلقه بقوله: ﴿ٱعْمَلُواْ﴾، فهي خطاب من الله تعالى للكفار من العرب وفيها وعيد لهم وتهديد، ولهذا تقدمها (قل)، وهو أمر لنبيه ﷺ بوعيدهم، وهذا يفيد قوة تقدير معنى الشرط ثم قال: (اعملوا)، فاستدعى ذلك الجواب بالفاء، فجاءت الفاء في الجواب المبني على الشرط المقدر، فكان المعنى: اعملوا فستجزون، أي: اعملوا على طريقتكم فستعلمون، فالعمل سبب للجزاء، أما آية هود فهي على الاستئناف، فلا حاجة لدخول الفاء، لأن الآية إخبار للنبي ﷺ فضعف فيها تقدير الشرط، فلم تدخل الفاء.

---

(١) انظر: البرهان: ٣٤٣، وانظر: كشف المعاني: ٢٢٧.

(٢) انظر: روح المعاني: ٧/٣٧١.

(٣) انظر: ملاك التأويل: ٢/٧٣٧ـ٧٣٨.

يقول الإسكافي: "أمر الله نبيه ﷺ في سورة الأنعام بأن يخاطب الكفار على سبيل الوعيد اعملوا على طريقتكم وجهتكم، أو على تمكنكم، فسوف تعلمون أنكم أسأتم إلى أنفسكم، والعمل سبب للجزاء الذي عبر عنه بقوله: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾، فالفاء متعلقة بقوله ﴿اعْمَلُوا﴾...وكذلك ما في سورة الزمر من خطاب الله تعالى للنبي ﷺ على هذا الوجه، وأما في سورة هود فإنه حكاية عن شعيب عليه السلام لما تجاهل قومه عليه.. فجعل (سوف تعلمون) مكان الوصف لقوله (عامل)، فلم يصح على هذا المعنى دخول الفاء، وقصد هذا المعنى لما أظهروا من جهلهم به وأنهم لا يعرفون ما يقوله لهم، فقال لهم إني عامل سوف تعلمون عملي وتعرفونه بعدما أنكرتموه"[1].وقد ذكر هذا المعنى الكرماني، وابن الزبير، وابن جماعة، والأنصاري[2].

ويرى الزمخشري أن الذكر والحذف أمر جائز في العربية وهو من باب التفنن، لكن الحذف أبلغ ليكون جواباً عن سؤال مقدّر، وهو أكمل في باب الفصاحة يقول: "فإن قلت: أي فرق بين إدخال الفاء ونزعها في (سوف تعلمون)؟ قلت: إدخال الفاء وصل ظاهر بحرف موضوع للوصل، ونزعها وصل خفي تقديري بالاستئناف الذي هو جواب لسؤال مقدّر، كأنهم قالوا: فماذا يكون إذا عملنا نحن على مكانتنا وعملت أنت؟ فقال: سوف تعلمون، فوصل تارة بالفاء وتارة بالاستئناف للتفنن في البلاغة كما هو عادة بلغاء العرب، وأقوى الوصلين وأبلغهما الاستئناف، وهو باب من أبواب علم البيان تتكاثر محاسنه"[3].

وقد وافقه على ذلك الفخر الرازي، وأبو حيان، والألوسي[4]. كما

---

(١) درة التنــزيل: ٧٢.
(٢) انظر: البرهان: ١٧٨، وملاك التأويل: ٤٧٧/١، وكشف المعاني: ١٦٧، وفتح الرحمن: ١٢٩.
(٣) الكشاف: ٢٨٩/٢ــ٢٩٠.
(٤) انظر: التفسير الكبير: ٤٢/١٨، والبحر المحيط: ٢٥٧/٥، وروح المعاني:٣٢١/٦.

وافقهم ابن عاشور الذي زاد موضحاً أن في خطاب شعيب عليه السلام لقومه من الشدة ما ليس في الخطاب الذي أمر به نبينا ﷺ في سورة الأنعام جرياً على ما أرسل بــه من اللين لهم: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ آل عمران: ١٥٩، وكذلك التفاوت بين معمولي (تعلمون)، فهو هنـا غليظ شديـد ﴿مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَمَنْ هُوَ كَٰذِبٌ﴾، وهو هناك لين ﴿مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾[1].

ومن الأدوات التي تحدث عنها علماء المتشابه: زيادة (أن) بعد (لما)، ففي سورة العنكبوت جاء قوله تعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾:٣٣، بذكرها، وفي سورة هود حُذفت الأداة، يقول تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾:٧٧.

يرى الخطيب الإسكافي أن (لما) تقتضي جواباً، وإذا اتصلت بها (أن) دل ذلك على أن الجواب اكتمل ووقع في الحال من دون تراخ، وهذا ما حصل في آية العنكبوت فالجواب قوله: (سيء بهم وضاق بهم ذرعاً)، ومثل هذه الآية ما ورد في سورة يوسف: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ..﴾:٩٦.

أما آية هود فالحديث فيها متصل، آية بعد آية إلى خمس آيات، فبَعُد عن الجواب فحسن الحذف.

يقول الإسكافي: "اقتران (أن) بها في سورة العنكبوت تكملة لمعناها في نفسها ليدل بذلك على أنه قد قارن جوابها متصلاً به ما يكمله ويخلصه لتحقيق أو بطلان، فالتي في سورة العنكبوت قـد اتصل بجـوابها وهي: ﴿سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾ ما يكمله ويخلصه لبطلان الذرع السابق إليه، ومثله: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾ فقوله: (ألقاه) جواب (لما)، وقوله متصلاً به: (فارتد بصيراً) تكملة للجواب.. وهي في قوله في سورة هود لم يتصل بجوابها ما يخلصه لتحقيق أو بطلان إلا في الآية الخامسة عند

---

(١) انظر: التحرير والتنوير: ١٥٢/١٢ـ١٥٣.

قوله: ﴿قَالُواْ يَٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوٓاْ إِلَيۡكَ﴾: ٨١، فبعد عن هذا الجواب ولم يتصل به ما يكون من تمامه"[١].

وقد وافقه الإمام الكرماني[٢]، أما ابن الزبير ففصّل القول في زيادة (أن)، وذكر أن الأصل أن تأتي (لما) بدون (أن)، كما في هود فجاء ذلك أولاً، ثم جاءت في العنكبوت بزيادة (أن) على غير الأصل ليحصل بين الآيتين ما يرفع تثاقل اللفظ المذكور، وأوضح أن الزيادة وعدمها أمر جائز وهو من فصيح الكلام.

أما آية يوسف فوافق الإسكافي في تخريجها فذكر أن مجيء البشير إلى يعقوب عليه السلام حصل بعد طول الحزن وتباعد المدة، فناسب ذلك زيادة (أن) نظراً لما تحمله من معنى التراخي[٣].

ويؤكد الزمخشري ما ذكره الإسكافي حين تحدث عن (أن) فقال: "..(أنْ) صلة أكدت وجود الفعلين مترتباً أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما، كأنهما وجدا في جزء واحد من الزمان، كأنه قيل: كما أحس بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريث خيفة عليهم من قومه"[٤]. ووافقه أبو حيان[٥]، وابن عاشور[٦].

وأختم هذا الجزء الذي تحدثت فيه عن الذكر والحذف في الحروف والأدوات في المتشابه اللفظي في القرآن الكريم بالحديث عن زيادة (ما) في قوله تعالى في سورة فصلت: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيۡهِمۡ سَمۡعُهُمۡ وَأَبۡصَٰرُهُمۡ وَجُلُودُهُم بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾: ٢٠، بينما جاء السياق في آيتي سورة الزمر بدون (ما)

---

(١) درة التنزيل: ٢٠١.
(٢) انظر: البرهان: ٢٩٦.
(٣) انظر: ملاك التأويل: ٢/٦٦٤ـ٦٦٥.
(٤) الكشاف: ٣/٢٠٥.
(٥) انظر: البحر المحيط: ٧/١٥٠،
(٦) انظر: التحرير والتنوير: ٢٠/٢٤٤ـ٢٤٥.

في الحديث عن أهـــل الجنة وعن أهـــل النار، يقول تعالى عن أهـــل النار: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾: ٧١، وعن أهل الجنة ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾: ٧٣.

يوضح الخطيب الإسكافي رحمه الله هذه المسألة بكلام مختصر فيقول: "إذا قصد توكيد معنى الشرط الذي تضمنه (إذا) لقوة معنى الجزاء، استعملت (ما) بعدها، وإذا لم يقصد ذلك لقرب معنى الجزاء من الشرط لم يستعمل (ما) بعدهـــا، فقولـــه: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيۡهِمۡ سَمۡعُهُمۡ وَأَبۡصَٰرُهُمۡ وَجُلُودُهُم﴾ شهادة السمع وسائر الجوارح من المعاني القوية التي لا يقتضيها الشرط الذي هو المجيء.. وليس كذلك ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾، لأن المجيء يقتضي فتح الأبواب، فصار المكان مكان اختصار وحذف لما لا بد للكلام منه، فكيف يزاد فيه ما يستغنى عنه"[1].

وقد وافقـــه ابن الزبير، وأوضح أنه قصد من آية فصلت الإطناب والاستيفاء فناسب ذلك الـــزيادة، أما الآيات الأخر فبنيت على الإيجاز فناسبها الحذف، كما وافقه ابن جماعة، وأبو يحيى الأنصاري، عليهم جميعاً رحمة الله تعالى[2].

ثانياً: الذكر والحذف في الكلمات:

يُعد هذا القسم أكثر وأغزر مسائل الذكر والحذف في المتشابه اللفظي في القرآن الكريم، لأن مواقع الكلمة سواء كانت اسماً أو ضميراً في الكلام كثيرة، ولا تقاس بغيرها كالحروف أو الجملة أو الجمل، فهناك أركان الجملة الأساسية كالمبتدأ والخبر، والفاعل وما عطف عليه، وكذلك أيضاً حذف المسند، وحذف المضاف، وحذف بعض مكملات الجملة كالتوابع

---

(١) درة التنـــزيل: ٢٣٦ـــ٢٣٧.

(٢) انظر: ملاك التأويل: ٢/١٠٠٥ـــ١٠٠٦، وانظر: كشف المعاني: ٣٢٨، وانظر: فتح الرحمن: ٣٧٤.

وما شابهها.

وبما أن الآيات المتشابهة كثيرة قمت بمحاولة ترتيبها وتنظيمها، فسأتحدث أولاً عن حذف الكلمات المفردة بمختلف مواقعها، بعد ذلك سأتناول حذف الضمائر، ثم عن ذكر القيود وحذفها، وفي الختام أتحدث عن مسألة الإضمار والإظهار في المتشابه، وهذه المسألة أقرب ما تكون لحذف الكلمات وذكرها.

أولاً: حذف الكلمات المفردة: فيما يتعلق بهذا الموضوع تحدث علماء المتشابه في مصنفاتهم عن ثلاثة عشر موضعاً في كتاب الله تعالى، وسأتحدث عنها مفصلة.

وأول موضع نطالعه وقوف علماء المتشابه عند قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا﴾: ٣٥، فقد ذكر لفظ (رغداً) في هذه الآية وحُذف من آية الأعراف ﴿فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا﴾: ١٩.

يعلل الخطيب الإسكافي سر الزيادة في البقرة بأن أول الآية أسند فيه الفعل للكريم الأكرم سبحانه فقال: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ﴾، فناسب ذلك الزيادة الدالة على عظم كرمه، وجليل فضله، فجيء بكلمة (رغداً) لزيادة التوسعة والإكرام، أما آية الأعراف فخلت من ذلك، يقول تعالى: ﴿وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ يقول رحمه الله: "لما أسند الفعل إلى نفسه تعالى كان اللفظ الأشرف للأكرم، فذكر معه الإنعام الأجسم، وهو أن يأكلوا رغداً، ولما لم يسند الفعل في سورة الأعراف إلى نفسه لم يكن مثل الفعل الذي في سورة البقرة، فلم يذكر معه ما ذكر فيها من الإكرام الأوفر، وإذا تقدم اسم المنعم الكريم اقتضى ذكر نعمته الكريمة"(١). وقد أشار الكرماني إلى ذلك بإشارة موجزة فقال: "زاد في البقرة ﴿رَغَدًا﴾ لما زاد في الخبر تعظيماً بقوله: ﴿وَقُلْنَا﴾ بخلاف الأعراف فإن فيها قال"(٢).

---

(١) درة التنـــزيل: ٨.

(٢) البرهان: ١٢٠.

وسبب آخر مبني على تأمل السياق، سبق أن أشرت إليه في حديثي عن اختيار حرف الفاء والواو في الآيتين في الفصل الخامس، وهو أن سياق آية البقرة حديث عن نعمة الله على عبده آدم، وفضله عليه، وتكريمه إياه، فجاءت كلمة (رغداً) لتزيد ذلك المعنى، فأصبحت نعمة تضاف إلى تلك النعم العظيمة، أما آية الأعراف فسياقها في شأن إبليس وإعراضه وصده، فلم يقتض السياق زيادة الكلمة.

ومثل هذا الموضع ما ذكره ابن الزبير في قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾:٩٤، فقد زاد في الآية كلمة (فرادى)، بينما حذفت من آية سورة الكهف، يقول تعالى: ﴿وَعُرِضُوا عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا لَّقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾:٤٨.

نظر ابن الزبير للسياق المتقدم للآيتين، فيرى أن سياق آية الأنعام فيه إشارة لما عبد من دون الله تعالى، فجيء بلفظ ﴿فُرَادَىٰ﴾ لتحقيق أن تلك الآلهة وتلك المعبودات لا تنفعهم، وأنهم يلاقون مصيرهم يوم القيامة منفردين كما خلقوا، أما آية الكهف فخلا سياقها من تلك الإشارة التي في الأنعام فجاء سياق الآية بحذف اللفظ.

يقول رحمه الله: "الجواب والله أعلم، أن ذلك مراعى فيه في آية الأنعام ما أعقبت به من قوله: ﴿وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ﴾ أي: ما أعطيناكم في الدنيا مما شغلكم عن آخرتكم، ثم قال: ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ﴾ أي: منفردين عما كنتم تؤملون من أندادكم ومعبوداتكم من دونه سبحانه، فلرعي هذا المعقب به في آية الأنعام ما قيل فيها ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ﴾.

أما آية الكهف فقبلها قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾:٤٧، ثم قال: ﴿وَعُرِضُوا عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا لَّقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ مجردين عن كل متعلق، ولم يقع هنا ذكر ولا إشارة إلى ما

عُبد من دون الله، فلهذا لم يقع هنا (فرادى)، وذلك بيّن التناسب"[1].

ومن هذه المواضع: حذف الموصول وصلته في آية، وذكره في آية أخرى مشابهة، من ذلك ما جاء في سورة البقرة في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾: ١٣٦، فذكر هنا قوله: ﴿وَمَآ أُوتِيَ﴾، بينما حذفت في آل عمران: ﴿وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾: ٨٤.

أوضح الإسكافي أن سبب الحذف في آل عمران ما تقدم الآية من ذكر أخذه تعالى لميثاق النبيين: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ﴾: ٨١، فأغنى ذلك عن ذكر لفظ الإيتاء، أما آية البقرة فلم يتقدمها شيء من ذلك.

يقول: "إنما اختص هناك ــ آية آل عمران ــ لأن العشر التي فيها مصدرة بقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ﴾، فقدم ذكر إيتاء الكتاب، واكتفى به عن التكرير في الموضع الذي كرر فيه من سورة البقرة على سبيل التوكيد. وبيان ذلك أن هذه العشر مبنية على ذكر عهد الله إلى الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه، وما أخذ عليهم من المواثيق في تبيين ما أنزله إليهم للناس فقوله: ﴿وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ﴾ هو قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ﴾ في المعنى، فلما تقدم هذا الذكر وجاء ﴿وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ﴾ اكتفى عن إعادة ﴿وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ﴾ بالذكر المتقدم، ولما لم يتقدم في سورة البقرة ذكر إيتاء النبيين ما أوتوا من الكتب في هذه العشر لم يكن فيه ما يغني عن التوكيد بإعادة اللفظ"[2].

وقد وافقه الكرماني الذي اختصر توجيهه[3]، كما تابعهما ابن جماعة[4].

---

(١) ملاك التأويل: ١/٤٦١ــ٤٦٢.

(٢) درة التنزيل: ١٩ــ٢٠.

(٣) انظر: البرهان: ١٣٢.

(٤) انظر: كشف المعاني: ١٠٨.

أما ابن الزبير فيرى أنه لما كان الخطاب في آية البقرة عاماً، ناسبه الذكر تأكيداً، أما الخطاب في آية آل عمران فخاص به عليه الصلاة السلام، فاقتضى ذلك عدم التأكيد وحذف الجملة

يقول: "الأمر في البقرة لما كان للرسل وللمؤمنين ناسبه تأكيد ذكر الإنزال على النبيين، لأن المؤمنين لا يفرقون بين أحد منهم وقد فرق غيرهم، فناسب حالهم وسجل إيمانهم بالجميع تأكيد مقالهم وتثبيت اعتقادهم فقالوا: ﴿وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ﴾، ولما كان توجه الأمر في السورة الأخرى ببادي الخطاب من قوله: (قل) خاصاً به وبعد ذلك وقع التعميم ناسبه عدم التأكيد، لتنــزه الرسول عليه السلام حالاً ومقاماً عن التفريق بين أحد من الرسل"(١). وقد وافقه أبو يحيى الأنصاري الذي أشار لتوجيهه بإيجاز، كما أشار لتوجيه الخطيب الإسكافي ومن وافقه بإيجاز أيضاً(٢).

ومثل الموضع السابق ما جاء في سورة الأعراف في قصتي نوح وهود عليهما السلام، ففي قصة نوح يقــول تعالى: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِۦٓ إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾:٦٠، وفي قصة هود ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦٓ إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى سَفَاهَةٍ وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾:٦٦، فذكر في الثانية قولــه: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾، وحذفت الجملة من الآية الأولى، فما الجواب عن ذلك؟

أجاب ابن الزبير الغرناطي رحمه الله بأن سبب الحذف في قصة نوح عليه السلام هو أن في دعائه عليه السلام ما يفيد أنهم على الكفر والضلال، يقول تعالى على لسان نبيه نــوح: ﴿إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾:٥٩، فاكتفى بذلك عن ذكر ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ مما يقتضيه الإيجاز، أما دعاء هــود عليه السلام فلم يقع فيه ما وقع في دعاء نوح عليه السلام؛ لأنه قال في دعائه لهم: ﴿أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾:٦٥.

---

(١) ملاك التأويل: ١/٢٤٠.

(٢) انظر: فتح الرحمن: ٣٧.

يقول رحمه الله: "ووجه ذلك ــ والله أعلم ــ الاكتفاء بما وقع في دعاء نوح عليه السلام من قوله: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٖ﴾ وخوفه من تعذيبهم إنما كان لكفرهم، ولم يقع ذلك في دعاء هود، لأن قوله: ﴿أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ ليس فيما يعطيه من التخويف في قوة: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٖ﴾، إذ قد يؤمر بالتقوى المؤمن، ويقال للعاصي بصغيرة: أفلا تتقي. فلما كان في دعاء نوح ما يشير إلى الكفر ويدل عليه اقتضى الإيجاز الاكتفاء بذلك، ويشهد لهذا أن قصة صالح وقصة شعيب الوارد فيهما الدعاء إلى الإيمان على هذا المنهج لما لم يقع في دعاء هذين النبيين عليهما السلام ما وقع في دعاء نوح عليه السلام، مما ينبئ بالكفر ورد في حكاية مقالة قومهما ما يحصل منه ذلك المقصود، وذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلۡمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ مِن قَوۡمِهِۦ﴾:٧٥، ٨٨، وذلك جار في الواقع في قصة هود من غير فرق؛ لأن استكبارهم عن إجابته والإيمان به كفر، والله أعلم بما أراد"[١].

أما ابن جماعة فقد اعتمد على توجيه الزمخشري وهو أن نوحاً عليه السلام لم يؤمن أحد من أشراف قومه، وهود آمن بعض أشراف قومه، فلذلك قال عن قوم هود ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَوۡمِهِۦٓ﴾[٢].

يقول جار الله الزمخشري: "فإن قلت: لم وصف الملأ بـــ(الذين كفروا) دون الملأ من قوم نوح؟ قلت: كان في أشراف قوم هود من آمن به، منهم مرثد بن سعد الذي أسلم وكان يكتم إسلامه، فأريدت التفرقة بالوصف، ولم يكن في أشراف قوم نوح مؤمن، ونحوه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلۡمَلَأُ مِن قَوۡمِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ المؤمنون:٣٣". وذكر وجهاً آخر عبّر عنه بقوله: "ويجوز أن يكون وصفاً وارداً للذم لا غير"[٣].

(١) ملاك التأويل: ١/٥٢٩.
(٢) انظر: كشف المعاني: ١٧٨ــ١٧٩.
(٣) الكشاف: ٢/٨٧.

أما أبو يحيى الأنصاري فقد ذكر توجيه ابن جماعة السابق، ثم نقضه بأنه تعالى وصف الملأ من قوم نوح بالكفر في سورة هود: ﴿فَقَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا﴾:٢٧ ثم أجاب بقوله: "وأجيب بجواز كون هذا القول وقع مرتين، المرة الثانية بعد إيمان بعضهم بخلاف المرة الأولى"[١].

وقد وافق الفخر الرازي، وأبو حيان، والألوسي الزمخشري ونقلوا توجيهه[٢].

أما ابن عاشور فخالفهم معترضاً بما جاء في سورة هود في خبر قوم نوح، حيث ورد وصف الملأ بالذين كفروا، موضحاً أن الزمخشري غفل عن ذلك، أما تعليله رحمه الله فقد ذكر أن الاختلاف من باب التفنن[٣].

ومن مواضع حذف الكلمة في الآيات المتشابهة ما ورد في سورة هود، في قوله تعالى: ﴿وَأُتْبِعُوا۟ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ أَلَآ إِنَّ عَادًا كَفَرُوا۟ رَبَّهُمْ ۗ أَلَا بُعْدًا لِّعَادٍ قَوْمِ هُودٍ﴾: ٦٠، ففي هذه الآية جاء ذكر لفظ (الدنيا)، بينما حذفت في آخر السورة، يقول تعالى: ﴿وَأُتْبِعُوا۟ فِى هَٰذِهِۦ لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ بِئْسَ ٱلرِّفْدُ ٱلْمَرْفُودُ﴾: ٩٩.

ففي الآية الأولى جاء ذكر الصفة مع الموصوف وهو اسم الإشارة (هذه)، وفي الآية الثانية حُذِفَ الموصوف اكتفاء بالأول، وقد أجمع علماء المتشابه على ذلك.

يقول الإسكافي: "الجواب أن الأولى أتي فيها بالموصوف والصفة جميعاً، وهو الأصل الأول، ثم الاكتفاء بالصفة عن الموصوف بعده لقيام الدلالة على الموصوف، فيجوز لذلك حذفه وإقامة الصفة مقامه، ولما جاءت الآيتان في سورة واحدة وفيت الأولى ما هو أولى بها من الإجراء على الأصل والإتيان

---

(١) فتح الرحمن: ١٤٢.
(٢) انظر: التفسير الكبير: ١٤/١٢٦، والبحر المحيط: ٤/٣٢٣ـ٣٢٤، وروح المعاني: ٤/٣٩٣.
(٣) انظر: التحرير والتنوير: ٨/٢٠٢.

بالموصوف والوصف فقال تعالى: ﴿فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا﴾ واكتفى في الثانية لما قامت الدلالة على الموصوف بالصفة وحدها فقال: ﴿وَأُتْبِعُوا۟ فِي هَٰذِهِۦ لَعْنَةً﴾"[1].

وقد أشار إلى هذا التوجيه الكرماني، والأنصاري[2]، وابن الزبير الذي زاد توجيهاً آخر يرى أنه أنسب لرعي النظم، وهو أن الآية الأولى في قصة هود عليه السلام، والقصة في هذه السورة مستوفاة أكثر من قصة موسى عليه السلام التي وردت فيها الآية الثانية، فناسب الطول الطول، والإيجاز الإيجاز. ولما ذكر الوجه الذي أورده الخطيب الإسكافي أشار إلى أن الحذف يكون لما تقدم مما يدل عليه ، ولا يحذف لما سيأتي بعد إلا في قليل نحو:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف[3]

وهذه الإشارة الأخيرة من ابن الزبير لها أهمّيتها، فمع توضيحه لسر الحذف في الآية، فإن الحذف كما يكون لدلالة ما تقدم عليه فإنه ربما يقع لدلالة ما تأخر عنه، وقد مثّل بالشاهد المعروف عند البلاغيين على حذف المسند[4]، وهذا أمر جيد إلا أنه ينبغي أن تقيد هذه المسألة بالقرب حتى لا يطول الفصل بين موقع الحذف وما يدل عليه لئلا يقع غموض يوهم المتلقي فيصعب عليه إدراكه.

ومن المواضع: ما جاء في سورتي هود وغافر في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَا وَسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ۝٩٦ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ..﴾[5]، فذكر هنا (السلطان المبين)، بينما جاءت آية سورة الزخرف بالحذف، يقول تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِي۟هِۦ فَقَالَ إِنِّى رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾: ٤٦.

---

(١) درة التنزيل: ١٢٠.

(٢) انظر: البرهان: ٢٢٣، وفتح الرحمن: ١٩٢.

(٣) انظر: ملاك التأويل: ٦٥٨/٢، والبيت لقيس بن الخطيم الأوسي، انظر: خزانة الأدب: ٣١٨/١٠.

(٤) انظر: الإيضاح: ١٠٤/٢، ومفتاح العلوم: ٢٠٦، والمطول: ١٤٠.

(٥) سورة هود، آية: ٩٦–٩٧، وسورة غافر، آية: ٢٣–٢٤.

تحدث عن هذا الموضع الخطيب الإسكافي وابن الزبير الغرناطي، وقد بيّن الخطيب الفرق بين الآيات والسلطان المبين، فذكر أن الآيات هي الأمارات التي يكتفى بها في صدق الرسول عليه السلام، وتقوم الحجة على من يبعث إليهم، أما السلطان المبين فالمراد به الحجج القاهرة التي تقهر القوم، كأنواع العذاب التي أنزلت على قوم موسى عليه السلام[1]، وبهذا قال الراغب الأصبهاني[2].

أما تعليل الإسكافي للآيتين فذكر أن المراد في آيتي هود وغافر ذكر حال أولئك القوم وبيان خبرهم إلى أن انتهى بهم الأمر إلى الهلاك والعذاب الأليم، والآيات التي بعدها تحكي هذا الواقع، فلما كان القصد بيان حالهم في الدنيا ومصيرهم يوم القيامة، ناسب الآيتين الزيادة. أما آية الزخرف فالمراد منها بيان حالهم في الدنيا إلى أن أغرقهم الله: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٥٥﴾ فَجَعَلْنَٰهُمْ سَلَفًا وَمَثَلًا لِّلْءَاخِرِينَ﴾ : ٥٥، ٥٦، فلما قصد ذلك لم يناسب ذكر السلطان المبين.

يقول الإسكافي رحمه الله: "لما كان القصد في الآيتين المتقدمتين ذكر جملة أمرهم إلى منتهى حالهم من هلاك الأبد، انطوت تلك الجملة على جميع ما احتج به عليهم إلى أن زال التكليف عنهم وأخبر عن مستقرهم من العقاب الدائم عليهم، ألا ترى أن الكلام في الآية الأولى في سورة هود ينساق إلى قوله: ﴿وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ ﴿٩٧﴾ يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾: ٩٧ـ٩٨، وكذلك في الآية الثانية ينساق الكلام فيها إلى قوله: ﴿وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٥﴾ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ : ٤٥ـ٤٦، فذكر في الآيتين جميع ما احتج به عليهم من الآيات التي سخروا بها عند رؤيتها، والآيات التي فزعوا إلى مسألته عند مشاهدتها في كشفها لقوله: ﴿وَلَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِمُ ٱلرِّجْزُ قَالُوا۟ يَٰمُوسَى ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ ۖ لَئِن كَشَفْتَ عَنَّا

---

(١) انظر: درة التنزيل: ١٢٥.

(٢) انظر: المفردات في غريب القرآن: ٣٤٨،٤٠٠.

﴿ٱلرِّجۡزَ لَنُؤۡمِنَنَّ لَكَ﴾ الأعراف:١٣٤، وأما الآية الثالثة التي اقتصر فيها على ذكر آياتنا دون سلطان مبين، وهي التي في سورة الزخرف.. فلم يكن القصد إلى ذكر جملة ما عوملوا به في الدنيا، وانتهائه بهم إلى عذاب الأخرى، بل كان بعـــده: ﴿وَمَا نُرِيهِم مِّنۡ ءَايَةٍ إِلَّا هِيَ أَكۡبَرُ مِنۡ أُخۡتِهَاۖ وَأَخَذۡنَٰهُم بِٱلۡعَذَابِ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ﴾: ٤٨، فاقتص ما عوملوا به حالاً بعد حال إلى أن هلكوا في الدنيا حيث قال: ﴿فَأَغۡرَقۡنَٰهُمۡ أَجۡمَعِينَ ۝ فَجَعَلۡنَٰهُمۡ سَلَفٗا وَمَثَلٗا لِّلۡأٓخِرِينَ﴾.. "[1].

وقد اطلع ابن الزبير على توجيه الإسكافي وقال: "وقد ذكر صاحب كتاب الدرة هذه الآيات الثلاث لاستوائها في الافتتاح والمطالع وانفراد آيتي هود وغافر بزيادة قوله: (وسلطان مبين)، ولم يذكر ذلك في آية سورة الزخرف"[2].

ولم يقف رحمه الله عند توجيهه، بل جاء بتوجيه آخر خلاصته: أن الزيادة تكون في حال سوء رد المرسل إليهم وقبح جوابهم، فالتأييد بالسلطان المبين في مقابلة بشاعة إجابتهم وسوء ردهم، ولم يكن ذلك في آية الزخرف.

يقول: "والجواب عنه والله أعلم: أنه حيث يذكر سوء رد المرسل إليهم وقبح جوابهم يقابل أبداً بتأييده بأخيه أو عضده بالآيات مما يقتضي القهر والإرغام، وهو المعبر عنه بالسلطان المبين، فيكون ذلك مقابلة لشنيع مجاوبتهم، وسوء ردهم بالجملة، فإنه إذا اجتمع إفصاحهم بالتكذيب واستكبارهم جمع في التهديد المتقدم بين التأييد بهارون والسلطان المبين، وحيث يصرح بالتكذيب، أو ما يعطيه بياناً كقوله: ﴿فَٱتَّبَعُوٓاْ أَمۡرَ فِرۡعَوۡنَۖ﴾ قدّم ذكر التأييد بالسلطان المبين... أما حيث لم يرد ذكر السلطان فنجد جوابهم في ذلك دون ما تقدم من التشديد كقوله تعالى عنهم في سورة الأعراف: ﴿فَظَلَمُواْ بِهَاۖ﴾: ١٠٣، وقوله في سورة الزخرف: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم بِـَٔايَٰتِنَآ إِذَا هُم مِّنۡهَا يَضۡحَكُونَ﴾:٤٧،

---

(١) درة التنــزيل: ١٢٥ــ١٢٦.

(٢) ملاك التأويل: ٦٦٨/٢.

فليس موقع جوابهم في هاتين السورتين كموقع ما تقدم في الآيتين"[1].

وما ذكره الخطيب الإسكافي وابن الزبير رحمهما الله كلام مقبول، اعتمدا فيه على فهم السياق وربطا بين الآيات وما جاء بعدها، ولا يمنع أحدهما الآخر والله أعلم.

ومن المواضع: ما أورده علماء المتشابه عن آيتي سورة مريم والفرقان، يقول تعالى في سورة مريم: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ﴾: ٦٠، وفي الفرقان: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمۡ حَسَنَٰتٍۗ﴾: ٧٠، ففي الأولى حذف (عملاً)، وفي الثانية ورد ذكرها.

نظر الكرماني وابن الزبير لسياق الآيتين وما تقدمهما، فخرجا بأن آية مريم بنيت على الإيجاز، فقد ورد قبلها بعد ذكر المنعم عليهم ومن اهتدى بهديهم قوله: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِۖ فَسَوۡفَ يَلۡقَوۡنَ غَيًّا﴾: ٥٩، وهذا قول مجمل فيه إيجاز فناسبه الحذف، أما آية الفرقان ففيها تفصيل وبيان يقتضي الزيادة فقبلها قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدۡعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقۡتُلُونَ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ وَلَا يَزۡنُونَۚ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامًا﴾: ٦٨ الآيات، فناسب الإيجاز الإيجاز، والإطناب الإطناب. يقول الكرماني: "لأنه في هذه السورة أوجز في ذكر المعاصي، فأوجز في التوبة، وأطال هناك فأطال"[2].

وقد أشار ابن الزبير لهذا المعنى[3]، أما الأنصاري فقد نقل نص الكرماني[4].

ومثل الموضعين المتقدمين ما ذكره الخطيب الإسكافي، وابن الزبير الغرناطي عن الآيات التي ختمت بقوله: (أبداً)، فقد جاء في القرآن الكريم

---

(١) المصدر السابق: ٢/٦٦٩ـ٦٧٠.

(٢) البرهان: ٢٦١.

(٣) انظر: ملاك التأويل: ٢/٨٠٣.

(٤) انظر: فتح الرحمن: ٢٥٨.

آيات كثيرة ورد فيها ﴿لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾(١)، كما وردت آيات أيضاً بدون لفظ التأبيد(٢)، فما سر الذكر والحذف في نظرهما؟

تحدث الخطيب الإسكافي عن حذف لفظ التأبيد في آية التوبة وآية المجادلة، فذكر أن ما تقدمهما يدل على التأبيد، فلما طال الكلام في مدحهم والثناء عليهم حذف (أبداً) لدلالة ما قبله عليه، يقول: "إنما حذفت من أول الآيتين اللتين في براءة، وآخر آية في سورة المجادلة، لأنه ذكر قبل الآية التي في براءة: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْخَيْرَٰتُ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾، وبعد الآية التي في آخر المجادلة: ﴿رَضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِ ۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾، فلأن في خالدين ما يدل على التأبيد، ثم قد نزل منزلته أخبار هي في مدحهم، وهي قوله: ﴿رَضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾، فلما تظاهر فيها مثل عدة هذه الأخبار التي هي ثناء من الله جلّ ذكره عليهم، ومدحٌ لهم، وطال الكلام بها، فاستغني بذكر خالدين عن ذكر قوله: (أبداً)، وحسن حذفه، ولم يحسن في المواضع الأخر التي لم تتظاهر فيها مثل عدة هذه الأخبار الموجبة لهم دار الخلد ودوام النعيم".

أما الحذف في آية النساء فيرى أن سياق الآية، وكذلك ما بعدها استغني فيهما بقوله: (خالدين) و(خالداً) عن ذكر لفظ التأبيد، ولو ذكر لطال الكلام، أما الآيتان فهما: ﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ ۚ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٣﴾ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾:١٤، يقول الإسكافي: "وأما في النساء فإنما لم يذكر (أبداً)، لأنه ذكر بعده في مقابله خالدين، وخالداً فيها، ولم يقل أبداً، فلو ذكر فيهما أبداً لطال الكلام، فاستغني بقوله: خالدين وخالداً فيهما عن أبداً".

---

(١) سورة المائدة: ١١٩، التوبة: ١٠٠، الطلاق: ١١، البينة: ٨.

(٢) سورة التوبة: ٨٩، المجادلة: ٢٢، النساء: ١٣، الحديد: ١٢.

أما الحذف في سورة المجادلة، فلأنه طال الكلام في مدح المؤمنين، فاستغني بقوله: خالدين، وكذلك زيادة الضمير المنفصل بعده عن لفظ التأبيد، يقول الإسكافي: "..وأما في سورة الحديد لأنه ذكر قبله: ﴿يَوْمَ تَرَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم بُشْرَىٰكُمُ ٱلْيَوْمَ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾:١٢، فلما طال الكلام في مدحهم ذكر بعد ذلك تأكيداً بقوله: (هو) استغنى بقوله: (خالدين) عن (أبداً)، وهذا الجواب عن إدخال (هو) بعد (ذلك)، لأنه ذكر ذلك بدلاً وتأكيداً عن (أبداً)، وليس كذلك في المواضع الأخر"[1].

ونفهم من توجيه الإسكافي أنه علل الآيات التي ورد فيها الحذف دون التي ورد فيها الذكر، ومجمل توجيهه أن طول الكلام ودلالة لفظ الخلود سبب في الحذف، وأرى أن هذا لا يكفي في توجيه النصوص، فجميع الآيات ورد فيها ذكر الخلود سواء التي ذكر فيها لفظ التأبيد أو التي حذف منها.

أما ابن الزبير الغرناطي رحمه الله فكان حديثه على عكس طريقة الإسكافي، فقد كانت نظرته للآيات الأربع التي اختصت بذكر التأبيد. فيرى أن آية سورة المائدة، وكذلك الآية الثانية في سورة التوبة قد بُنيتا على الإطناب فناسبهما ذكر اللفظ، يقول: "لما كان المشار إليهم في الآيتين هم الأسوة والقدوة لمن سواهم، ناسب حالهم الإطناب فذكر الرضا والتأبيد"[2].

أما سر ذكر اللفظ في آية سورة الطلاق فهو: "ما تكرر في هذه السورة من غايات بينها قوله تعالى: ﴿قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَىْءٍ قَدْرًا﴾:٣، فلما أشارت آي السور إلى غايات ونهايات، ناسب ذلك التعريف بأن خلود الجنة مُتأبد لا انتهاء له".

أما آية البينة فهي على "حكم مقتضى الترتيب الثابت آخر آية ذكر

---

(١) درة التنزيل: ٥٥.

(٢) ملاك التأويل: ١/٣٣٨.

فيها حال المؤمنين في الجزاء الأخروي معقباً به ذكر جزاء من كان في طرف من حالهم من مستوجبي النار على التأبيد، فكانت هذه الآية مظنة استيفاء للحال"[1].

أما ابن جماعة فاقتصر توجيهه على آية المائدة وآية المجادلة، فقد ذكر أنه لما تقدم وصف المؤمنين بالصدق في المائدة ونفعه إياهم يوم القيامة بالخلود في الجنة أكده بقوله: (أبداً)، ولما تقدم في المجادلة كتب الإيمان في قلوبهم وتأييدهم بروح منه أكده بقوله: ﴿رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ﴾[2].

ومن لفظ التأبيد إلى لفظ التأكيد ففي سورة البقرة يقول الله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمۡ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِۖ﴾:١٩٣، في هذه الآية حذف لفظ التأكيد (كله)، بينما ذكر في آية الأنفال: ﴿وَقَٰتِلُوهُمۡ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِۚ﴾:٣٩ فهل هناك فرق بين الآيتين يوضح سبب الاختلاف بينهما؟

الإسكافي يرى أن القتال في الآية الأولى مع أهل مكة فحسب، فنزلت في قوم مخصوصين، فلا حاجة للتأكيد، وفي الأنفال نزلت في جميع الكفار، فجاءت الآية بالعموم، وهذا يقتضي تأكيد الدين بقوله: (كله).

يقول: "الآية الأولى جاءت في قتال أهل مكة، ألا ترى ما قبلها ﴿وَٱقۡتُلُوهُمۡ حَيۡثُ ثَقِفۡتُمُوهُمۡ وَأَخۡرِجُوهُم مِّنۡ حَيۡثُ أَخۡرَجُوكُمۡۚ﴾ ثم قال: ﴿وَلَا تُقَٰتِلُوهُمۡ عِندَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾:١٩١، وهذا مختص بقتال قوم مخصوصين من أهل الشرك، وهم نازلة الحرم، فاقتصر على الدين من غير توكيد على معنى: حتى يكون الدين حيث هؤلاء لا في كل مكان.. وأما ما في سورة الأنفال فالأمر ورد عاماً في قتال كل الكافرين، ألا ترى أن قبل الآية ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغۡفَرۡ لَهُم مَّا قَدۡ سَلَفَ﴾:٣٨ وهذا ليس في طائفة من الكفار دون طائفة"[3].

---

(١) ملاك التأويل: ١/٣٣٩.

(٢) انظر: كشف المعاني: ١٥٣.

(٣) درة التنزيل: ٢٥ـ٢٦.

وقد وافقه على هذا التوجيه الكرماني، وابن الزبير، والأنصاري[1]. وتابعهم الألوسي[2].

أما ابن جماعة فله توجيه قريب من توجيه الإسكافي، فيرى أن آية البقرة نزلت في أول سنة من الهجرة، وما زال فيها صناديد قريش أحياء ولم يكن للمسلمين في ذلك الوقت رجاء في إسلامهم، أما آية الأنفال فنزلت بعد معركة بدر، وفيها قتل صناديد قريش، فكان للمسلمين رجاء في إسلام أهل مكة عامة وغيرهم، فأكد سبحانه رجاءهم ذلك، أي لا يعبد سواه[3].

أما ابن عاشور فقد ذكر أن "آية الأنفال أسبق في النزول من آية البقرة، فاحتيج فيها إلى تأكيد مفاد صيغة اختصاص جنس الدين بأنه لله تعالى، لئلا يتوهم الاقتناع بإسلام غالب المشركين، فلما تقرر معنى العموم وصار نصاً من هذه الآية عدل عن إعادته في آية البقرة تطلباً للإيجاز"[4].

ويظهر لي أن بين تعليل ابن جماعة وابن عاشور تعارضاً في ترتيب النزول بين السورتين، أيهما نزل أولاً، كما في مصحف عثمان وابن عباس رضي الله عنهما، وهذا لا يقلل من أهمية تعليلهما مع التعليلات المتقدمة، فأسرار كتاب الله لا تنفد.

ومن الآيات المتشابهة في موضوع الذكر والحذف في الكلمات المفردة، توجيه حذف كلمة ﴿جَهَنَّمُ﴾ من قوله تعالى في سورة الإسراء: ﴿ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُم بِأَنَّهُمْ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِنَا﴾:٩٨، بينما ذكرت في الكهف: ﴿ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُمْ جَهَنَّمُ بِمَا كَفَرُواْ﴾:١٠٦.

يوضح الإمام الكرماني الفرق بين الآيتين فيرى أن آية الإسراء تقدمها ذكر

---

(١) انظر: البرهان: ١٣٧، وملاك التأويل: ١/٢٦١-٢٦٢، وفتح الرحمن: ٤٥.

(٢) انظر: روح المعاني: ١/٤٧٢.

(٣) انظر: كشف المعاني: ١١٣-١١٤.

(٤) التحرير والتنوير: ٩/٣٤٧.

جهنم وهو قوله تعالى: ﴿مَّأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَٰهُمْ سَعِيرًا﴾: ٩٧، ثم قال: ﴿ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُم بِأَنَّهُمْ..﴾، أما آية الكهف فحسن فيها ذكر اللفظ، لأنها مقترنة بما بعده وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا﴾: ١٠٧، وبذلك يظهر لمن يقرأ أو يسمع وعيد الله للكافرين، ونعيم الله للمؤمنين، فيكون الأثر في النفس أعظم، ولتحقيق مبدأ الرجاء والخوف.

يقول: "اقتصر في هذه السورة –الإسراء– على الإشارة لتقدم ذكر جهنم، ولم يقتصر في الكهف على الإشارة وإن تقدم ذكر جهنم، بل جمع بين الإشارة والعبارة لما اقترن بقوله: ﴿جَنَّٰتُ﴾، فقال: ﴿ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُمْ جَهَنَّمُ بِمَا كَفَرُوا۟ وَٱتَّخَذُوٓا۟ ءَايَٰتِى وَرُسُلِى هُزُوًا﴾، ثم قال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلًا﴾، ليكون الوعد والوعيد كلاهما ظاهرين للمستمعين"(١).

أما ابن الزبير فقد وافق الكرماني في آية الإسراء، أما آية الكهف فيرى أن المسافة بين هذه الآية، وبين الآيات التي ورد فيها ذكر لفظ جهنم بعيدة، فلما بعد ما بين اسم الإشارة والمشار إليه أتي باللفظ مظهراً، وفي ذلك يقول: "والجواب والله أعلم أن قوله في الأولى ﴿ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُم﴾ إلى ما اتصل به من قوله: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا مَّأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ﴾ ثم قال: ﴿ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُم﴾.. واسم الإشارة متصل بما أشير به إليه، لم يفصل بينهما إلا بوصف جهنم التي هي مأواهم... أما قوله في الثانية ﴿ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُم﴾ فالإشارة إلى جهنم المتقدم ذكرها في قوله: ﴿وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ..﴾، وقوله: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا جَهَنَّمَ..﴾ لما بعد ما بين اسم الإشارة والمشار إليه بما فصل به بينهما... أعيد مظهراً فقيل: ﴿ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُمْ جَهَنَّمُ﴾ "(٢).

وأرى والله أعلم أن توجيه ابن الزبير يأتي بعد توجيه الكرماني، لأن الفصل في آيات سورة الكهف ليس كبيراً، كما أن الآيات نفسها غير طويلة،

---

(١) البرهان: ٢٥١–٢٥٢.

(٢) ملاك التأويل: ٢/٧٧٦.

وحين نتأمل ذكر لفظ (جهنم) مرتين قبلها وبشكل متقارب، يدعونا ذلك للنظر في السياق، وأن هذا التصريح بهذا اللفظ وتكراره له غرض يراد به تأكيد الوعيد والتهديد للكافرين الذين اتخذوا آيات الله هزواً، وقرع قلوبهم بالعذاب الأليم، وأن مأواهم ومآلهم إلى جهنم وبئس المصير، وهو ما أراده الإمام الكرماني.

ومن الآيات المتشابهة: ما ورد في سورة القصص في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّن شَيْءٍ فَمَتَاعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتُهَا ۚ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ﴾: ٦٠، وفي آية الشورى حذف لفظ (وزينتها): ﴿فَمَآ أُوتِيتُم مِّن شَيْءٍ فَمَتَاعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾: ٣٦.

ذكر علماء المتشابه لهذا الموضع مناسبتين، الأولى منهما توضح مناسبة المعنى، ودلالة (المتاع والزينة) وبها قال الخطيب الإسكافي، وهو أن المولى ذكر في آية سورة القصص جميع ما يبسط فيه الرزق، فأغراض الدنيا كلها مستوعب بهذين اللفظين (المتاع، والزينة)، فالمتاع ما لا غنى عنه في الحياة من المأكول والمشروب والملبوس والمسكن والمنكوح، والزينة، ما يتجمل به الإنسان، وقد يستغني عنه كالملابس الفاخرة والآلات الحسنة والدور المزوقة المنجدة، والخيل والبغال والحمير ما ركب منها للحاجة إليه، وما اتخذ زينة يتجمل عند الأكفاء بها، فما كان محتاجاً إليه فهو متاع أيام قليلة، وما فضل عن ذلك فهو ما يقتنى لعدة وزينة... وأما آية الشورى فلم يقصد استيعاب ما يتوهم في دنياهم بل ما هو مطلوبهم في تلك الحال من النجاة، والأمن في الحياة، فلم يحتج إلى ذكر الزينة[1]. وقد وافق الكرماني الخطيب الإسكافي وقام باختصار كلامه[2].

أما المناسبة الثانية فهي مناسبة المبنى وتلاؤم السياق، وقال بها ابن الزبير

---

(١) انظر: درة التنزيل: ١٩١–١٩٢.

(٢) انظر: البرهان: ٢٩٢.

الذي ذكر أن سورة القصص ورد فيها قصة قارون الذي أعطاه الله المال الذي هو زينة الحياة الدنيا، فاغتر بها، وجحد واستكبر، فناسب الآية ذكر الزينة لتحذير المؤمنين من الدنيا وغرورها، وخير شاهد ما حصل لقارون من الخسف والعذاب، أما سورة الشورى فلم يرد فيها ذكر لحال الدنيا وزينتها.

يقول: "سورة القصص تضمنت ذكر قارون، وما أوتيه من المال الذي هو زينة الحياة الدنيا قال تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُو۟لِى ٱلْقُوَّةِ﴾:٧٦، ثم أخبر تعالى عن زهوه واختياله بماله وظنه استحقاقه إياه، قال تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾:٧٩، حتى قال من غفل عن آخرته و لم يعلم ما أعد الله فيها للمؤمنين: ﴿يَٰلَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَآ أُوتِىَ قَٰرُونُ﴾، فقدّم سبحانه للمعتبرين من عباده المؤمنين، وتنبيهاً للغافلين... ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّن شَىْءٍ فَمَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾... وبعد تحذير المؤمنين، وردت قصة قارون فالتحمت الآية بتلك القصة، وقيل هنا: (وزينتها) كما قيل في تلك: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾... و لم يقع في آية الشورى ذكر (وزينتها)، إذ لم يرد فيها ما ورد هنا مما استدعى هذه المناسبة، و لم يرد في سورة الشورى من أولها إلى آخرها ذكر بسط حال دنيوي لأحد، بل تضمنت حقارة الدنيا ونزارة رزقها، وأنه مقدور غير مبسوط"[1].

أما ابن جماعة فوافق ابن الزبير واختصر توجيهه، يقول رحمه الله: "آية القصص تقدمها ذكر الكفار وهم المغترون بزينة الدنيا من مساكن وأموال وخدم، وناسب ذلك ذكر الزينة وختمها بقوله تعالى: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾، وآية حم تقدمها آيات نعمه على عباده المؤمنين، وهم لإيمانهم بالآخرة لا يغترون بزينة الدنيا، فناسب عدم ذِكْر الزينة، وختم الآية بقوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾"[2].

---

(١) ملاك التأويل: ٢/٩٠٧–٩٠٨.

(٢) كشف المعاني: ٢٨٦.

وما قال به الإسكافي وابن الزبير مقبول، وبعضه يكمل الآخر، وفي التوجيهين تـدبر لآيات الكتاب العزيز، وفي ضوء تأملي للتوجيهين أرى — والله تعالى أعلم — أن الأقرب ما ذكره ابن الزبير، ووافقه عليه ابن جماعة؛ لأن نظرته متعلقة بما تقدم الآية، وربط ذلك بما ختمت به، وبذلك بنى توجيهه على مناسبة اللفظ والمعنى معاً، أما نظرة الإسكافي فاقتصرت على تأمل معنى المتاع والزينة.

ومن المتشابه في هذا الموضوع ما ذكره ابن الزبير في حديثه عن حذف لفظ ﴿مَّعْلُومٌ﴾ في الذاريات: ﴿وَفِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ﴾:١٩، بينما ذكر اللفظ في المعارج: ﴿وَٱلَّذِينَ فِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ﴿٢٤﴾ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ﴾:٢٥.

ذكر ابن الزبير أن المراد بالحق في آية المعارج هو الزكاة فالآية خاصة بهذا الركن، ولهذا أتبع الحق بأنه معلوم في الوقت والنصاب والوجوب، ونقل ابن الزبير كلام الزمخشري في هذا الخصوص وهو: ""حق معلوم" هو الزكاة لأنها مقدرة معلومة أو صدقة يوظفها الرجل على نفسه يؤديها في أوقات معلومة"[(١)]، أما آية الذاريات فيرى أن المقصود بها التنفّل في العبادات والطاعات بعد بيان ما أوجب الله عليهم مستدلاً بما قبلها من آيات.

يقول ابن الزبير: "آيـة المعارج قد تقدمها متصلاً بها قولـه تعالى: ﴿إِلَّا ٱلْمُصَلِّينَ﴾:٢٢، والمراد بالصلاة هنـا المكتوبة، وأيضاً يقرن بها في آي الكتاب الزكاة المفروضة، وبها فسر المفسرون الحق المعلوم في آية المعارج. قال الزمخشري: لأنها مقدرة معلومة. قلت: وليس في المال حق مقدر معلوم وقتاً ونصاباً ووجوباً غيرها، فلما أريد بالحق هنا الزكاة أتبع بوصف يحرز المقصود، ولما قصد في آية والذاريات غير هذا المقصد، بدليل ما تقدمها من قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَبْلَ ذَٰلِكَ مُحْسِنِينَ ﴿١٦﴾ كَانُوا۟ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴿١٧﴾ وَبِٱلْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾، فوصف هؤلاء بطـول صلاتهم وتهجدهم ومداومتهم الاستغفار في الأسحار،

---

(١) الكشاف: ٤/١٥٩.

فذكروا بزيادة من التطوع والنفل على ما فرض عليهم، ومن الزيادة في أعمالهم على ما فرض عليهم مما يعد تاركه إذا تركه مهملا، فناسب هذا الإطلاق الوارد في إنفاقهم ليفهم الزيادة على ما فرض عليهم من الزكاة المقدرة، ولم يكن ليناسب هنا الإشارة إلى قدر المنفق"[1].

وقد وافقه ابن جماعة فقال: "المراد بآية الذاريات الصدقات النوافل لقرينة تقدم النوافل، وبهذه الآية الزكاة لتقدم ذكر الصلاة، لأنها معلومة مقدرة"[2].

وأختم موضوع ذكر الكلمات المفردة وحذفها بإشارة ابن الزبير الغرناطي لقوله تعالى في سورة النساء: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَۚ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَمَقْتًا وَسَآءَ سَبِيلًا﴾: ٢٢، فذكر في هذه الآية لفظ المقت، وفي سورة الإسراء حذف اللفظ: ﴿وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓۖ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا﴾: ٣٢.

يقول ابن الزبير: "المقت هو النقص والاستحقار، ومتزوج امرأة أبيه فاعل رذيلة يمقت فاعلها ويشنأ، وتستخسه الطباع السليمة، فوسمت فعلته بالمقت، وساوت الزنى فيما وراء ذلك، فلهذا زيد في آية النساء قوله: ومقتاً"[3].

ثانياً: حذف الضمائر وذكرها:

أنتقل بعد ذلك للحديث عن حذف الضمائر وذكرها في الآيات المتشابهة، وقد بلغ عدد المواضع في القرآن الكريم خمسة مواضع: تناولها علماء المتشابه بالتفصيل، وأول المواضع حديث علماء المتشابه عن حذف الضمير المنفصل بعد لفظ الجلالة من قوله تعالى في سورتي آل عمران، ومريم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ..﴾ ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُۚ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾[4]، وفي آية سورة الزخرف جاء

---

(١) ملاك التأويل: ٢/١٠٣٦.

(٢) كشف المعاني: ٣٦٤.

(٣) ملاك التأويل: ١/٣٤٠-٣٤١.

(٤) سورة آل عمران: ٥١، ومريم: ٣٦.

ذكره، يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ ۚ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾: ٦٤ فما سر الاختلاف بين الآيات؟

يعلل الخطيب الإسكافي سبب الحذف في آل عمران ومريم أن الآيات العشر التي تقدمت الآية في السورتين كلها حكاية عن عيسى —عليه السلام— وأمه، وأنه عليه السلام رسول من رب العالمين، فلما طال الكلام في ذلك اكتفى به عن التوكيد الذي ورد في آية الزخرف التي لم يتقدمها مثل ذلك، فناسب توكيد انفراده سبحانه بالربوبية. يقول الخطيب الإسكافي: "آية آل عمران حكاية عن عيسى بعدما مضت آيات كثيرة في ذكر ابتداء أمره من مبدأ الآية التي نزلت في شأن مريم وهي: ﴿وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ﴾ الآيات، إلى آخر هذه العشر، فلما تناصرت هذه الآيات المتقدمة في ذكره، ودلت على إحداثه وخلقه، كانت فيها دلالة على أنه مربوب مصنوع بكثرة الأفعال التي أسندت إليه... وكذلك في سورة مريم جاء قوله: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾ بعد عشرين آية فكانت تلك العشرون آية ناطقة بأن الله ربه، فاكتفى بما طال الكلام المؤكد لحاله على حقيقتها عن التوكيد الذي جاء في سورة الزخرف، لأنه لم يذكر هذه الآية إلا بعد قوله: ﴿وَلَمَّا جَآءَ عِيسَىٰ بِٱلْبَيِّنَٰتِ..﴾ الآية:٦٣، فالموضع الذي خلا من الآيات الكثيرة الدالة على أن الله تعالى ربه وهو عبده لا ابنه، حسن تأكيد الكلام فيه صرفاً للناس عما ادعوه من أنه ابن الله إلى أنه عبده"[1].

وقد وافقه الكرماني الذي اختصر توجيهه، وتابعه ابن جماعة، والأنصاري[2].

أما ابن الزبير فنظرته تختلف عن الآخرين فقد رأى أن آية الزخرف مسبوقة بذكر آلهتهم، "وقولهم ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ﴾:٥٨، يعنون المسيح،

(١) درة التنزيل: ٣٦.

(٢) انظر: البرهان: ١٤٨، وكشف المعاني: ١٢٩، وفتح الرحمن: ٦٧—٦٨.

ناسبه ما أعقب بـــه من قولـــه تعـــالى حاكياً عن المسيح عليـــه السلام ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾، فكأن قد قيل: هؤلاء غيره فأحرز (هو) هذا المعنى، و لم يرد في آية آل عمران وآية مريم من ذكر آلهتهم ما ورد هنا فلم يحتج إلى الضمير المحرز لما ذكرنا.. "[1].

وبعد استقراء القولين أرى أن توجيه ابن الزبير أقرب لوجهين: أحدهما: أن مجموع الآيات التي وردت في قصة عيسى عليه السلام في سورة الزخرف ثماني آيات من قوله: ﴿وَلَمَّا جَآءَ عِيسَىٰ بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ وما جاء في آل عمران عشر آيات فلا فرق بينها من حيث العدد، فالسياق بينهما متقارب، وهذا يخالف ما ذكره الإسكافي.

الأمر الثاني: أن ابن الزبير اعتمد في توجيهه لزيادة الضمير على آيات أخرى مشابهة مثل قوله تعالى في المائدة: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾:١١٧، وقوله في سورة النجم: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ۝٤٣ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾:٤٣ــ٤٤، وهـــذه الآيات الأمر فيها يحتاج إلى زيـــادة توكيد، فالحال فيها مثل آيـــة الزخرف.

ومما يؤكد أحقية توجيه ابن الزبير أيضاً عناية علماء البلاغة بهذا الأمر فقد بحثوا ذلك في باب تعريف الطرفين وتوسط ضمير الفصل، فقد قال الجرجاني في حديثه عن الخبر المعرف بالألف واللام من قولك: (زيد هو الجواد) و(عمرو هو الشجاع): "...تريد أنه الكامل إلا أنك تُخرج الكلام في صورة توهم أن الجود أو الشجاعة لم توجد إلا فيه، وذلك لأنك لم تعتدّ بما كان من غيره لقصوره عن أن يبلغ الكمال"[2].

وقد ذكر السهيلي في حديثه عن آيات سورة النجم أنه أتي بالضمير في كل موضع ادعي فيه نسبة ذلك المعنى إلى غير الله تعالى، و لم يؤت به حيث

---

(١) ملاك التأويل: ٣٠٩/١.

(٢) دلائل الإعجاز: ١٧٩.

لم يدع ذلك[1]، وقد نقل السبكي ذلك عنه في عروس الأفراح[2]، كما أثنى الدكتور أبو موسى على حديثه ومما قال: "نبّه العلماء إلى مواقع في ضمير الفصل اقتضتها دواع خفية يجد لها الدارس المتذوق فضلاً ومتاعاً.."[3]

ومن الآيات المتشابهة توجيه علماء المتشابه لآيتي الأعراف وهود، ففي الأولى وردت الآية بدون الضمير بعد قوله: ﴿بِٱلْآخِرَةِ﴾ يقول تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُم بِٱلْآخِرَةِ كَٰفِرُونَ﴾:٤٥، وفي هود جاءت زيادة الضمير ﴿ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُم بِٱلْآخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ﴾١٩

يرى الخطيب الإسكافي أن آية الأعراف جاءت على الأصل فلم تحتج إلى توكيد، أما آية هود فقد تقدمها قوله: ﴿وَيَقُولُ ٱلْأَشْهَٰدُ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟﴾ ثم قال: ﴿عَلَىٰ رَبِّهِمْ ۚ أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾:١٨، ولم يقل: (عليهم) والقياس ذلك، فبالإظهار التبس الأمر أهم هم أم غيرهم، فجاء ختام الآية بزيادة الضمير لتأكيد وتحقيق الخبر عنهم.

وفي ذلك يقول الإسكافي: "آية الأعراف جاءت على أصله غير مزيد فيه ما يجري مجرى التوكيد، والذي في سورة هود جاء بعد قوله: ﴿وَيَقُولُ ٱلْأَشْهَٰدُ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟﴾ فأشير إليهم، ثم قال: ﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ فأظهر ذكر الظالمين في موضع الإضمار، ولو أجرى على الحكم في إضمار الاسم عقيب الذكر لكان: ألا لعنة الله عليهم، لأن المراد بالظالمين هم المشار إليهم... فلما أظهر مكان الإضمار تضمن معنى قوله:﴿وَهُمْ﴾ أي الظالمون.. فلما استمر الكلام على الإضمار بعد ذكر الظالمين صار الظاهر كأنهم غير المشار إليهم بقوله: (هؤلاء الذين كذبوا على رهم) ، فأعيد هم في قوله: (هم كافرون) لتحقق الكفر عليهم بنسبة الأوصاف المتقدمة

---

(١) انظر: الروض الأنف: ٤٠٣/٣.

(٢) انظر: عروس الأفراح، أحد شروح التلخيص: ٣٨٦/١.

(٣) دلالات التراكيب: ٩٣.

إليهم... فكان الموضع موضع توكيد، لتحقيق الخبر عنهم بالكفر وتثبيته عليهم بأوكد لفظ"[١].

وقد وافق الإمام الكرماني الإسكافي في تعليله، وخالفه في دلالة الضمير على التأكيد في آية هود: "لأن ما في هذه السورة —الأعراف— جاء على القياس، وتقديره: وهم كافرون بالآخرة، فقدّم ﴿بِٱلْآخِرَةِ﴾ تصحيحاً لفواصل الآي.

وفي هود لما تقدم: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمْۚ﴾، ثم قال ﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، ولم يقل: (عليهم)، والقياس ذلك، لأنه التبس أنهم هم أم غيرهم، فكرر وقال: ﴿وَهُم بِٱلْآخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ﴾، ليعلم أنهم هم المذكورون لا غيرهم"، ثم رد على الإسكافي فقال: "وليس (هم) ههنا للتأكيد كما زعم بعضهم، لأن ذلك يزاد مع الألف واللام ملفوظاً أو مقدراً"[٢]، فمراده أن الضمير لإزالة اللبس وليس للتوكيد، وقد وافقه أبو يحيى الأنصاري، الذي نقل نص كلامه[٣].

أما ابن الزبير فيرى أن سياق آية هود بني على الإطناب وهذا يقتضي الزيادة، وسياق آية الأعراف بني على الإيجاز فاقتضى الحذف، يقول: "ابتداء الإخبار في الأعراف بحال هؤلاء الملعونين في الآيتين هو قوله في الأولى: ﴿فَأَذَّنَ مُؤَذِّنُۢ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾: ٤٤، وابتداء الإخبار عنهم في سورة هود قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَىٰ رَبِّهِمْ وَيَقُولُ ٱلْأَشْهَٰدُ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمْۚ أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، ففي هذه إطناب، وتأمّل وورود الظاهر في موضع المضمر من قوله: ﴿عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ ولم يقل: عليهم، فناسب زيادة ضمير الفصل، وفي آية الأعراف إيجاز ناسبه سقوطه، ولو لم يكن إلا ما بين (أن) و(ألا) فإن

(١) درة التنزيل: ٥٧.

(٢) البرهان: ١٨٥—١٨٦.

(٣) انظر: فتح الرحمن: ١٤٠.

ذلك مراعى فيما قصدناه، فـ(أن) أوجز من (ألا).."[1]

أما الزمخشري فقد وافق الإسكافي في إفادة ضمير الفصل في سورة هود للتأكيد، فقال: "وهم الثانية لتأكيد كفرهم بالآخرة واختصاصهم به"[2]، وقد وافقه الفخر الرازي، وأبو حيان، والألوسي رحمهم الله[3].

وقد كان للطاهر بن عاشور وقفة حسنة مع هاتين الآيتين، فقد ذكر أن آية هود اختصت بزيادة ضمير التوكيد الذي يفيد التقوية، "لأن المقام هنا تسجيل إنكارهم البعث وتقريره إشعاراً بما يترقبهم من العقاب المناسب فحكي به من كلام الأشهاد ما يناسب هذا، وما في سورة الأعراف حكاية لما قيل في شأن قوم أدخلوا النار وظهر عقابهم فلا غرض لحكاية ما فيه تأكيد من كلام الأشهاد، وكلتا المقالتين واقع وإنما يحكي البليغ فيما يحكيه ما له مناسبة لمقام الحكاية"[4]، وهذا كلام جيد.

ومن الآيات المتشابهة التي تحدث عنها علماء المتشابه، سر ذكر الضمير المنفصل في آية النحل: ﴿أَفَبِٱلْبَٰطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ ٱللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾:٧٢، وحذفه من آية العنكبوت: ﴿أَفَبِٱلْبَٰطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ يَكْفُرُونَ﴾:٦٧.

يرى الخطيب الإسكافي أن سر زيادة الضمير في آية النحل هو الأمن من الالتباس، لأن سياق الآية متصل بالمخاطبين وهو قوله: ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾، ثم عاد الخطاب في آخر الآية للغيبة فلم يكن بد من تقييده بالضمير (هم)، حتى لا يلتبس الخطاب بالغيبة، وكذلك التاء بالياء، أما آية العنكبوت فاستمرت الآيات على نمط واحد وهو الغيبة، فلم يحتج إلى الضمير، وأول الآية قوله

---

(١) ملاك التأويل: ٤٩٦/١.

(٢) الكشاف: ٢٦٣/٢.

(٣) انظر: التفسير الكبير: ١٦٤/١٧، والبحر المحيط: ٢١٢/٥، وروح المعاني: ٢٣٢/٦.

(٤) التحرير والتنوير: ٣٤/١٢.

تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيُتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾.

وقد وافقه على ذلك كل من الكرماني، وابن جماعة، وأبو يحيى الأنصاري[1].

يقول الإسكافي: "الكلام في سورة النحل نقل عن الخطاب الذي يصلح لغير الكفار إلى الإخبار عنهم، وهو قوله: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ﴾، ثم انتقل الكلام عن الخطاب العام إلى الإخبار الخاص، فقال: ﴿أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ فأكد الكلام بقوله: ﴿هُمْ﴾ لئلا يتوهم أن هذا الإخبار خطاب، وهو بالتاء دون الياء، إذ لا فرق في الخلط بينهما، ولم يكن كذلك الأمر في سورة العنكبوت، لأن الإخبار المستمر في الآية التي قبل هذه أغنى عما يحصره للخبر دون غيره، وهو قوله: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴿٦٥﴾ لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٦٦﴾ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيُتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَكْفُرُونَ﴾:٦٧، فترادف الإخبار عن الغيب أغنى عن توكيده، بما يحصره على الخبر، وذلك واضح لمن تدبره"[2].

أما ابن الزبير الغرناطي فقد خالف الإسكافي ومن وافقه، حيث ذكر أن الوارد في آية النحل راجع إلى من تقدم ذكرهم في قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ نَصِيبًا مِّمَّا رَزَقْنَاهُمْ﴾:٥٦، وقوله: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ﴾:٥٧... وقوله: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ﴾:٦٢، فقوله: ﴿أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ راجع إلى المذكورين في هذه الآي، وليس راجعاً إلى ما اتصل به من قوله: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾... فلما كان قوله: ﴿أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ﴾ راجعاً إلى ما تباعد أتى بضميرهم المشعر بالبعد وهو ضمير الغائبين فقيل:

---

(١) انظر: البرهان: ٢٤٧، وكشف المعاني: ٢٣٠، وفتح الرحمن: ٢٢٢

(٢) درة التنزيل: ١٥١.

(هم)، أما آية العنكبوت فلا يرجع فيها شيء إلى متقدم قبله والمعنيون في أول الآية هم المعنيون في آخرها فخلت منه[1].

وكلا التوجيهين مقبول، ويمكن أن يحمل الاختلاف بين الآيتين عليهما، وهذا من إعجاز الكتاب العظيم، الذي لا تحصى أخباره، ولا تتزاحم أسراره.

ومن المواضع أيضاً: ذكر الضمير المنفصل في قوله تعالى في سورة الحج: ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ﴾:٦٢، وفي سورة لقمان جاءت الآية بدون الضمير، يقول تعالى: ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَٰطِلُ﴾: ٣٠.

ربط الخطيب الإسكافي بين سياق آية الحج وسياق الآيات التي قبلها، ولاحظ أن سياق الآيات قبلها قد أكد بعدة مؤكدات مترادفة في ستة مواضع، من لدن قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ..﴾ الآيات، فلما بني السياق المتقدم على ذلك أكّد هذه الآية بضمير الفصل، أما آية لقمان فلم يتقدمها مثل ذلك فلم يحتج إلى ضمير الفصل.

يقول رحمه الله: "والجواب أن الأولى وقعت في مكان تقدمت فيه توكيدات مترادفة في ستة مواضع وهي: قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوٓاْ أَوْ مَاتُواْ لَيَرْزُقَنَّهُمُ ٱللَّهُ رِزْقًا حَسَنًا﴾، فاللام والنون مؤكدتان، وبعده: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾:٥٨، واللام مع هو مؤكدان، وبعده: ﴿لَيُدْخِلَنَّهُم مُّدْخَلًا يَرْضَوْنَهُۥ﴾، واللام والنون سبيلهما تلك السبيل، وبعده ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾:٥٩، اللام التي في خبر إنّ كذلك، وبعده: ﴿لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾:٦٠، فلما ترادفت التوكيدات جاء في هذا الموضع مؤكداً بقوله: (هو) في الآية.. وليس كذلك ما جاء في سورة لقمان، لأنه لم تتقدمه التوكيدات التي تستتبع أمثالها كما تقدمت في الأولى"[2].

---

(١) انظر: ملاك التأويل: ٢/٧٥٠–٧٥٢.

(٢) درة التنزيل: ١٧٣.

وقد وافقه على هذا التوجيه الإمام الكرماني الذي اختصر كلامه، وتابعهما ابن جماعة، والأنصاري[1].

كما أشار الألوسي لذلك التوجيه في تفسيره[2].

أما ابن الزبير الغرناطي فله نظرة أخرى تختلف عن نظرة الإسكافي ومن وافقه، فيرى أن تكرار ذكر آلهتهم التي يعبدونها من دون الله استدعى الإتيان بالضمير الدال على تأكيد بطلان تلك الآلهة، وفي لقمان لم يكن لتلك الآلهة ذِكْرٌ فخَلَتْ من التأكيد.

يقول: "سورة الحج ورد فيها ما يستدعي هذا التأكيد بالضمير ويناسبه، وهو تكرر الإشارة إلى آلهتهم والإفصاح بذكرها تعريفاً بوهن مرتكبهم وشنيعِ حالهم، وأوضح هذا المتكرر وأشده ملاءمة الإتيان بهذا الضمير المعد فصلا أو مبتدأ قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾: ٣١، وقوله في آخر السورة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِن يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ﴾: ٧٣، فهذه الآية والتي ذكرنا قبلها أنسب شيء لقوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ..﴾الآية.. تمهيداً وتوطئة لما وبخوا به بعدها وقرعوا مما لا يجدون عليه جواباً... ولما لم يقع في سورة لقمان مثل هذا لم يرد فيها التأكيد وذلك أبين شيء وأنسبه"[3].

وأختم مسألة ذكر الضمير وحذفه بوقفة علماء المتشابه عند آيتي سورة الصافات، يقول تعالى في آخر السورة: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ ﴿١٧٤﴾ وَأَبْصِرْهُمْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ﴾: ١٧٥، فقد جاء ذكر الضمير المتصل في قوله: (وأبصرهم)، وبعد هذه الآية بأربع آيات وردت آية مشابهة محذوف منها الضمير يقول تعالى: ﴿وَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ ﴿١٧٨﴾ وَأَبْصِرْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ﴾: ١٧٩.

---

(١) انظر: البرهان: ٢٧٤، وكشف المعاني: ٢٦٥، فتح الرحمن: ٢٧٩.

(٢) انظر: روح المعاني: ١٨٢/٩.

(٣) ملاك التأويل: ٨٦٦/٢ـــ٨٦٨.

يعلل الإسكافي الحذف في الآية الثانية، لأنه تقدم في الآية الأولى ذكر الضمير، وأوضح أن المراد من الحين الأول هو الدنيا، وهو الوقت الذي ينصر فيه المسلمون على أعدائهم، والحين الثاني يوم القيامة حيث يحل بهم العذاب والخزي العظيم[1].

وقد وافقه الإمام الكرماني[2]، وأبو يحيى الأنصاري[3].

أما ابن الزبير الغرناطي فيرى أن قوله: (وأبصرهم) خاص برسول الله ﷺ أن يترقب ما يترل بهم، ويحل بساحتهم من الانتقام، فلما أفاد الخصوص جاء بالضمير، أما قوله ﴿وَأَبْصِرْ﴾ فقد سقط عنه الضمير، لما يحرزه من عموم لهم ولغيرهم، أي أبصر حال المؤمنين وما هم فيه من النعيم، وما هؤلاء فيه من العذاب والخزي، فبما كان عاماً أطلق الإبصار والمبصرين، فخلا اللفظ من الضمير[4]. وقد تابعه ابن جماعة[5].

أما الطاهر بن عاشور فقد أشار لرأي الخطيب الإسكافي ومن وافقه[6].

ثالثاً: ذكر القيد وحذفه:

وبعد أن تحدثت عن الآيات المتشابهة التي ورد فيها ذكر الضمير وحذفه، أنتقل إلى جزء آخر من أجزاء الذكر والحذف، وهو ذكر القيد وحذفه في الآيات المتشابهة، والحديث هنا متعلق بالجار والمجرور، ونظراً لارتباط بعضهما ببعض أصبحا كالكلمة الواحدة، فكان مجال بحثهما في هذا القسم، والحديث عن هذا الجزء يعد أكثر وأغزر من الأجزاء الأخرى في مسألة حذف

---

(١) انظر: درة التنـزيل: ٢٢٢.

(٢) انظر: البرهان: ٣١٨.

(٣) انظر: فتح الرحمن: ٣٥٦.

(٤) انظر: ملاك التأويل: ٢/٩٦٢ـ٩٦٣.

(٥) انظر: كشف المعاني: ٣١٠.

(٦) انظر: التحرير والتنوير: ٢٣/١٩٨.

الكلمة وذكرها في الآيات المتشابهة، وقد رأيت أن أتحدث عن عشرة مواضع هي أبرز المسائل في هذا الموضوع وأهمّها.

وأول موضع بين أيدينا ما ورد في سورة البقرة في قصة موسى عليه السلام ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾:٥٩، بينما في سورة الأعراف جاءت الآية، بزيادة الجار والمجرور ﴿مِنْهُمْ﴾، يقول تعالى: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾:١٦٢، فلماذا اختصت الأعراف بالقيد دون البقرة؟

يرى الخطيب الإسكافي رحمه الله أن في سورة الأعراف معنى يقتضي الزيادة، ثم ينظر لسياق القصة في هذه السورة فيجد أن أول القصة مبني على التخصيص، يقول تعالى: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ﴾: ١٥٩، وقوله: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ أُمَمًا مِّنْهُمُ ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَ﴾:١٦٨، فقابل بين التبعيض في الأمة الهادية للحق والتبعيض الذي في مقابلته وهو الذين ظلموا، والمراد بالقول الذي بدلوه هو قوله: ﴿ٱسْكُنُواْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ وَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُواْ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾:١٦١، وفي البقرة قوله: ﴿ٱدْخُلُواْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾:٥٨.

يقول الإسكافي: "إن قوله: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ وإن لم يذكر فيه (منهم) معلوم أن المراد بالظالمين الذين ظلموا من المخاطبين بقوله: (ادخلوا هذه القرية فكلوا)، (وقولوا حطة) فالذين ظلموا من هؤلاء هم الموصوفون بالتبديل والمغيّرون لما قدم إليهم من القول، إلا أن في سورة الأعراف معنى يقتضي زيادة «منهم» هناك ولا يقتضيها هنا، وهو أن أول القصة في الأعراف مبني على التخصيص والتمييز بدليل لفظه في الآية قال تعالى: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ﴾، فذكر أن منهم من يفعل ذلك ثم عدّد صنوف إنعامه عليهم وأوامره لهم، فلما انتهت قال: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ قَوْلًا﴾، فأتى في آخر ما حكى عنهم من مقابلة نعمة الله

عليهم بتبديلهم ما قدّم به القول إليهم بلفظ(من) التي هي للتخصيص والتمييز بناء على أول القصة، التي هي ومن قوم موسى"[1].

وقد وافق الكرماني الإسكافي واكتفى بالإشارة إلى أن الزيادة في الأعراف لموافقة التبعيض في الآية المتقدمة قبلها[2]، وتابعه ابن جماعة، والأنصاري[3] كعادتهما.

أما ابن الزبير الغرناطي فذكر أن آية البقرة تفيد العموم، وآية الأعراف تفيد التخصيص فزاد قوله: (منهم) وأوضح "أن لفظ ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ لفظ عام يحتمل التخصيص، والتخصيص يكون بدليل عقلي ودليل سمعي، ومن المعلوم أن الأمة من الناس والطائفة الكبيرة إذا خوطبوا بأمر أو نهي لم يكونوا في تقبله على حد سواء وهذا معلوم، ويبين هذا في هؤلاء المقصودين بهذا الإخبار قوله تعالى: ﴿مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ آل عمران: ١١٠، وقوله: ﴿مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ﴾: ١١٣، وغير ذلك، وإذا تأملت هذه الآية فهمت منها نفسها أنها ليست على عمومها، فزادت آية الأعراف تخصيصاً سمعياً بما يعطيه حرف التبعيض في قوله (منهم)، وآية الأعراف مخصصة للعموم البادي من آية البقرة"[4].

والحق أن ابن الزبير لم يأتِ بالجواب الشافي؛ لأن الجواب يكون بمعرفة لماذا اختصت آية الأعراف بالقيد الذي خصص العموم البادي من آية البقرة؟

إذاً فلابد أن هناك علة جعلت آية الأعراف هي الأولى بهذا القيد. ولهذا فإن صاحب «درة التنـــزيل» قد أحسن حين ذكر السياق، ورجع إلى ما قبل ذلك بثلاث آيات كما ذكر رحمه الله ووافقه عليه من بعده.

---

(١) درة التنـــزيل: ٩.

(٢) انظر: البرهان: ١٢٤.

(٣) انظر: كشف المعاني: ٩٨، وفتح الرحمن: ٢٨.

(٤) ملاك التأويل: ١/٢٠٨ــ٢٠٩.

وقد اكتفى الزمخشري بالقول أن زيادة (منهم) زيادة بيان[1]، ونقل عنه ذلك أبو حيان، والألوسي[2]، أما ابن عاشور فوقف وقفة جيدة عند الفرق بين الآيتين فقال: "وجه زيادتها هنا التصريح بأن تبديل القول لم يصدر من جميعهم، وأجمل ذلك في سورة البقرة، لأن آية البقرة لما سيقت مساق التوبيخ ناسب إرهابهم بما يوهم أن الذين فعلوا ذلك هم جميع القوم لأن تبعات بعض القبيلة تحمل على جماعتها"[3].

ومن مواضع ذكر القيد وحذفه ما جاء في سورة آل عمران في قوله: ﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦ﴾: ١٢٦، وفي سورة الأنفال حذف (لكم) بعد قوله (بشرى) ﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِۦ قُلُوبُكُمْ﴾: ١٠.

يذكر الخطيب الإسكافي أن آية آل عمران جاءت على الأصل، أما الآية الثانية فقد تقدمها لفظ (لكم) وهو ما يغني عن إعادتها بلفظها ومعناها وهو قوله تعالى ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَٱسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّى مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾: ٩، ثم يقول رحمه الله: (فلما قال: ﴿فَٱسْتَجَابَ لَكُمْ﴾ عُلم أنه جعل بشرى لهم، فأغنت (لكم) الأولى بلفظها ومعناها عن الثانية)[4].

وقد وافقه كل من الكرماني[5]، وابن جماعة[6]، وأبو يحيى الأنصاري[7].

أما ابن الزبير فله تعليل مختلف عن الآخرين فيرى أن آية آل عمران تقدمها ذكر الطائفتين المؤمنة والكافرة، وخص الطائفة المؤمنة بالبشارة وأنها لأولياء الله تعالى فقال: ﴿بُشْرَىٰ لَكُمْ﴾، أما آية الأنفال فالحديث فيها خاص

---

(١) انظر: الكشاف: ١٢٥/٢.
(٢) انظر: البحر المحيط: ٤٠٩/٤، وروح المعاني: ٨٤/٥.
(٣) التحرير والتنوير: ١٤٥/٩
(٤) درة التنزيل: ٣٨.
(٥) انظر: البرهان: ١٥١
(٦) انظر: كشف المعاني: ١٣٢
(٧) انظر: فتح الرحمن: ٧٢.

بالمؤمنين فلم يذكر القيد.

يقــول: "آية آل عمران لما تقدم فيها ﴿وَيَأۡتُوكُم مِّن فَوۡرِهِمۡ﴾: ١٢٥، فأخبر عن عدوهم واختلط ذكر الطائفتين وضمهما كلام واحد، فجردت البشارة لمن هدي منهما وأنها لأولياء الله المؤمنين فجيء بضمير خطابهم متصلاً بلام الجر المقتضية الاستحقاق فقيل: (بشرى لكم).. أما آية الأنفال فلم يتقدم فيها ذكر لغير المؤمنين فلم يحتج إلى الضمير الخطابي في (لكم)، كما أنــه قد تقدم قبلها قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحۡدَى ٱلطَّآئِفَتَيۡنِ أَنَّهَا لَكُمۡ﴾: ٧، فأغنى عن عودته فيما بعــده اكتفاء بما قد حصل مما تقدم من تخصيصهم بذلك"(١).

وقد نقل ابن عاشور توجيه الإسكافي، وذكر تعليلاً آخر وهو: "أن آية آل عمران سيقت مساق الامتنان، والتذكير بنعمة النصر في حين القلة والضعف، فكان تقييد ﴿بُشۡرَىٰ﴾ بأنها لأجلهم زيادة في المنة، أي جعــل الله ذلك بشرى لأجلكم، كقولــه تعالى: ﴿أَلَمۡ نَشۡرَحۡ لَكَ صَدۡرَكَ﴾، وأما آيــة الأنفال فهي مسوقة مساق العتاب على كراهية الخروج إلى بــدر في أول الأمر، وعلى اختيار أن تكون الطائفة التي تلاقيهم غير ذات الشوكة، فجرّد ﴿بُشۡرَىٰ﴾ عن أن يعلق به ﴿لَكُمۡ﴾ إذ كانت البشرى للنبي ﷺ ومن لم يترددوا من المسلمين"(٢).

والحق أن كل التوجيهات مقبولة، ولها أثرها وإيحاؤها، فإذا كانت الأسرار البلاغية في كلام العرب لا تتزاحم، فكيف بأسرار كلام الله تعالى، الذي في كل آية منه أسرار عظيمة، ومعجزات بليغة، بل في كل حرف من حروفه بيان وإعجاز؟

ومن المواضع ما ورد في سورة النساء، وسورة المائدة، ففي الأولى حذف

---

(١) ملاك التأويل: ٣١٤/١ـــ٣١٥.

(٢) التحرير والتنوير: ٢٧٦/٩ـــ٢٧٧.

لفظ (منه) من قولـــه تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾: ٤٣، وفي المائـــدة جاءت الآيـــة بذكر اللفظ: ﴿فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ﴾:٦، فهل من فرق بين الآيتين؟

هذا الموضع من المواضع التي غفل عنها الإسكافي، وقام الكرماني بتوجيهها، فيرى ــ رحمه الله ــ أن الآيتين في أحكام الوضوء، وأن آية النساء ورد فيها بعض تلك الأحكام فجاء الحذف، أما آية المائدة فقد ورد فيها جميع الأحكام الخاصة بالوضوء، فورد فيها الذكر. يقول رحمه الله: "لأن المذكور في هذه السورة بعض أحكام الوضوء هو والتيمم، فحسن الحذف، والمذكور في المائدة جميع أحكامهما فحسن الإثبات والبيان"(١).

أما ابن الزبير فيرى أن آية المائدة اختصت بالزيادة لتأخرها في ترتيب المصحف، فقوله: ﴿مِّنْهُ﴾ بيان، والمتأخر يكون بياناً للمتقدم، يقول: "زيادة منه في آية المائدة بيان، ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم﴾ لا يحصل منه ما يحصل من زيادة ﴿مِّنْهُ﴾ فزيدت بياناً، واختصت بذلك آية المائدة لتأخرها في الترتيب الثابت عليه المصحفُ، والبيان يتأخر عما هو بيان له، فجاء على ما يجب"(٢).

أما ابن جماعة، وأبو يحيى الأنصاري (٣) فقد أخذا برأي الكرماني، الذي يعد أولى من توجيه ابن الزبير، لأن آية المائدة ذُكر من أولها تفصيل للوضوء وتفصيل لواجباته، ثم جاء ذكر التيمم، أما آية النساء فجاءت تبعاً للنهي عن قربان الصلاة مع شغل الذهن فليس فيها تفصيل مثل ما جاء في المائدة.

ومن حذف القيد في آية وذكره في آية أخرى مشابهة ما ورد في سورة المائدة يقول الله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ

---

(١) البرهان: ١٥٥.

(٢) ملاك التأويل: ١/٣٤٤.

(٣) انظر: كشف المعاني: ١٣٨، وفتح الرحمن: ٨٤.

﴿قُلۡ فَمَن يَمۡلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔا إِنۡ أَرَادَ أَن يُهۡلِكَ ٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَأُمَّهُۥ﴾: ١٧، فحذف ﴿لَكُم﴾ بعد ﴿فَمَن يَمۡلِكُ﴾، وفي سورة الفتح جاء ذكر القيد يقول تعالى: ﴿سَيَقُولُ لَكَ ٱلۡمُخَلَّفُونَ مِنَ ٱلۡأَعۡرَابِ شَغَلَتۡنَآ أَمۡوَٰلُنَا وَأَهۡلُونَا فَٱسۡتَغۡفِرۡ لَنَاۚ يَقُولُونَ بِأَلۡسِنَتِهِم مَّا لَيۡسَ فِي قُلُوبِهِمۡۚ قُلۡ فَمَن يَمۡلِكُ لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔا إِنۡ أَرَادَ بِكُمۡ ضَرًّا أَوۡ أَرَادَ بِكُمۡ نَفۡعَۢا﴾: ١١.

وقد أجمع علماء المتشابه اللفظي على ما ذكره الخطيب الإسكافي رحمه الله، حيث يرى أن بين الآيتين فرقاً من حيث العموم والخصوص، وأن الخصوص يقتضي الزيادة للتبيين، فآية الفتح نزلت في قوم تخلفوا عن رسول الله ﷺ، أما آية المائدة فهي عامة فلم تختص بفريق دون فريق، بل هي فيمن كفر بالله تعالى وادعى أن المسيح عليه السلام هو الله ولهذا قال: ﴿إِنۡ أَرَادَ أَن يُهۡلِكَ ٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗاۗ﴾، فلما كانت عامة لم يحتج إلى القيد.

يقول رحمه الله: "الجواب أن يقال: إن هذه الآية في سورة الفتح نزلت في قوم تخلفوا عن رسول الله ﷺ من غير عذر وتأخروا عن الجهاد، وقالوا شغلتنا أموالنا وأهلونا، ثم سألوه ﷺ أن يستغفر لهم، يكتمون بذلك نفاقهم ويظهرون وفاقهم، وقصدهم استمالته كيلا تضرهم عداوته، فقال عز وجل: ﴿قُلۡ فَمَن يَمۡلِكُ لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔا إِنۡ أَرَادَ بِكُمۡ ضَرًّا أَوۡ أَرَادَ بِكُمۡ نَفۡعَۢا﴾، فلما كان في قوم مخصوصين احتيج إلى (لكم) للتبيين. فأما في هذه السورة –يقصد المائدة– فإنها لم تنزل لفريق مخصوص دون فريق، بل عم بها، دليله: ﴿إِنۡ أَرَادَ أَن يُهۡلِكَ ٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗاۗ﴾، فلما سيقت الآية إلى العموم لم يحتج إلى (لكم) التي للخصوص"[1].

---

(١) درة التنزيل: ٥٠، وقد أعاد المؤلف الحديث عن هذا الموضع مرة أخرى في حديثه عن آيات سورة الفتح: ٢٥٢–٢٥٣.

وقد وافقه الإمام الكرماني، وابن الزبير، وابن جماعة[1]. أما ابن عاشور فاكتفى رحمه الله بذكر أن (لكم) في آية الفتح للبيان[2].

ومن الآيات المتشابهة التي حذف منها القيد ما جاء في سورة هود: ﴿وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ وَلَآ أَقُولُ إِنِّي مَلَكٞ وَلَآ أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزۡدَرِيٓ أَعۡيُنُكُمۡ لَن يُؤۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيۡرًاۖ﴾: ٣١، فحذف (لكم) بعد (أقول) الثانية، بينما في سورة الأنعام جاء بالقيد يقول الله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ إِنِّي مَلَكٌۖ إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّۚ﴾: ٥٠.

ذكر علماء المتشابهة لهذه المسألة أكثر من توجيه، أبدأ بتوجيه الكرماني الذي يرى "أن ما في الأنعام آخر الكلام فبدأ بالخطاب وختم به، وليس ما في سورة هود آخر الكلام، بل آخره ﴿تَزۡدَرِيٓ أَعۡيُنُكُمۡ﴾ فبدأ بالخطاب وختم في السورتين به"[3].

ولابن الزبير توجيه جيد مبني على قراءة الآيات وفهم السياق حيث تأمل رحمه الله سياق الآيتين، فبين أن آية هود هي حكاية عن نوح عليه السلام، الذي يدعو قومه بلطف وإشفاق واستلطاف، وهذا يناسبه الحذف، فتكرار الكلمة يفهم منها التقريع والتوبيخ، أما آية الأنعام فهي في أمر مشركي قريش أهل الكفر والعناد، فناسب ذلك ذكر القيد.

يقول رحمه الله: "الوارد في سورة هود إنما هو حكاية قول نوح عليه السلام متلطفاً، ومشفقاً من حال قومه، ألا ترى استفتاح خطابه لهم بقوله: ﴿أَرَءَيۡتُمۡ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّي وَءَاتَىٰنِي رَحۡمَةٗ مِّنۡ عِندِهِۦ﴾: ٢٨ وقوله: ﴿وَيَٰقَوۡمِ لَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مَالًاۖ﴾: ٢٩ ﴿وَيَٰقَوۡمِ مَن يَنصُرُنِي مِنَ ٱللَّهِ..﴾: ٣٠.. فتأمل جليلَ ملاطفته عليه السلام، وما يفهم من كلامه من عظيم الإشفاق من

---

(١) انظر: البرهان: ٣٣٥، وملاك التأويل: ٣٨٢/١، وكشف المعاني: ١٤٧، ٣٤١.

(٢) انظر: التحرير والتنوير: ٢٥٣/١٣.

(٣) البرهان: ٢٢٢.

حالهم، وإرادته ما به نجاتهم من العذاب، ومن أخذهم بمرتكباتهم، فهذا كله استلطاف في الدعاء لا يلائمه تكرار كلمة تفهم تعنيفاً أو توبيخاً، والتأكيد والتكرار يفهم ذلك، ويردان حيث يقصد. وأما قوله تعالى في آية الأنعام: ﴿وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ﴾ فوارد طي كلام أمره ﷺ بتبليغه عتاة قريش، والعرب توبيخاً لهم، وتقريعاً، فقيل: ﴿قُل﴾ والمراد قل لهم يا محمد ﴿لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ﴾... فتكرر فيها قوله: (لكم) تأكيداً يفهم التعنيف ويناسب التوبيخ والتقريع"[1].

أما ابن جماعة فيرى أن سر حذفها من آية هود هو أن لفظ (لكم) تقدم عدة مرات من أول القصة فاكتفى به تخفيفاً، أما آية الأنعام فلم يتقدم اللفظ إلا مرة واحدة فحسن الذكر[2]. وقد وافقه على هذا التوجيه أبو يحيى الأنصاري[3].

وهذه التوجيهات والأقوال المختلفة لا يمنع أن تكون مقصودة، فالآية يمكن أن تحمل على توجيه الكرماني، لأنه آخر الكلام فذكر القيد، ويمكن أيضاً أن يعلل ذكر القيد لأنه في مخاطبة عتاة قريش، وهو رأي ابن الزبير، ويمكن أيضاً كما قال ابن جماعة أن عدم ذكر كلمة (لكم) فيما تقدم آية الأنعام سبب في ذكر القيد، فليس بين هذه العلل أي خلاف، ويمكن الاستئناس بها، والله أعلم.

ومما تشابه في هذه المسألة قوله تعالى في قصة موسى عليه السلام وفرعون في الأعراف في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾: ١١٠، فهذه الآية خلت من القيد الوارد في آية الشعراء وهو (بسحره)، في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِۦ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾: ٣٥، فما هذا الاختلاف؟

---

(١) ملاك التأويل: ١/٤٥٦ـ٤٥٧.

(٢) انظر: كشف المعاني: ١٦١ـ١٦٢.

(٣) انظر: فتح الرحمن: ١٢٢.

تحدث الإسكافي عن الآيتين فذكر أن آية الأعراف من كلام الملأ ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ﴾: ١٠٩، وأما آية الشعراء فمن كلام فرعون ﴿قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُۥٓ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ﴾: ٣٤، ولما كان فرعون —عليه من الله ما يستحق— أشدهم في عداء موسى عليه السلام وقومه، صرّح بأن ما جاء به موسى سحر، ويؤيد ذلك قوله لموسى عليه السلام: ﴿قَالَ أَجِئْتَنَا لِتُخْرِجَنَا مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ سورة طه: ٥٧، يقصد من ذلك تنفير الناس عن متابعة موسى عليه السلام، فجاءت الزيادة مع قول فرعون، أما الملأ فلم يبلغوا ما بلغه فرعون تجاه موسى ومن معه من المؤمنين فحذف اللفظ مع قولهم.

يقول رحمه الله: "الجواب أن يقال: لما أسند الفعل في الأولى إلى فرعون وحكى ما قاله، وأنه قال للملأ من قومه إن هذا لساحر عليم، وكان أشدهم تمرداً وأولهم تجبراً وأبلغهم فيما يرد به الحق، كان في قوله يريد أن يخرجكم من أرضكم ذكر السبب الذي يصل به إلى الإخراج وهو ﴿بِسِحْرِهِۦ﴾، فأشبع المقال بعد قوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ﴾ بأن ذكر أنه يريد إخراجكم بسحره، فهو زيادة عمّا حُكي[(١)] من قول الملأ في سورة الأعراف... والملأ لم يبلغوا مبلغ فرعون في إبطال ما أورده موسى عليه السلام، ولم يجفوا في الخطاب جفاه، فتناولت الحكاية ما قاله فرعون على جهته بتكرير لفظ السحر من لفظه بعد ما أخرجه في صفته حيث قال: إن هذا لساحر عليم... فذكر قوله ﴿بِسِحْرِهِۦ﴾ فيما حكاه فرعون، فلذلك خلا منه الموضع الذي كان الخبر فيه عن الملأ من قومه"[(٢)].

وقد وافقه على ذلك ابن الزبير، وابن جماعة[(٣)]، كما وافقهما ابن عاشور[(٤)].

---

(١) الأصل: فهو ما حُكِي.

(٢) درة التنزيل: ٩٤.

(٣) انظر: ملاك التأويل: ١/٥٦٣–٥٦٥، وكشف المعاني: ١٨٣.

(٤) انظر: التحرير والتنوير: ١٩/١٢٤.

فالإسكافي يريد أن يوضح أن زيادة كلمة (بسحره)، في قول فرعون، تدل على زيادة المعنى، فهناك فرق بين الذي يجده فرعون في نفسه، فما يحمله من غيظ وشدة وعداوة لموسى عليه السلام، أعظم وأشد مما عند الملأ من قومه، فلذلك جاء التعبير بالقيد في قول فرعون دون قول الملأ.

وذكر الإمام الكرماني أن الآية الأولى بنيت على الاختصار والإيجاز، وسبب ذلك أن لفظ (الساحر) في الآية التي قبلها يدل على السحر، أما آية الشعراء فليست كذلك فذكر اللفظ[1]، وقد تابعه أبو يحيى الأنصاري[2].

وهـــذا ليس ببعيد عن التوجيه الأول الذي ذكره الخطيب الإسكافي، فالإشباع في وصف كلام فرعون معناه الإطناب، فالكلام يعود بعضه على بعض.

ومما جاء في المتشابه في مسألة ذكر القيد وحذفه ما ورد في الأعراف ويونس، ففي الأولى حذف القيد (به) في قوله: ﴿تِلْكَ ٱلْقُرَىٰ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآئِهَا ۚ وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟ بِمَا كَذَّبُوا۟ مِن قَبْلُ﴾: ١٠١، بينما ذكر القيد في الآية الثانية ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَآءُوهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟ بِمَا كَذَّبُوا۟ بِهِۦ مِن قَبْلُ﴾: ٧٤.

يرى الخطيب الإسكافي أن هناك فرقاً بين الآيتين، وقد اعتمد في تفريقه بينهما على ما تقدَّمهما من سياق، فكل آية وافقت ما قبلها، فما قبل آية الأعراف خلا من التعدية بالباء، يقول تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾: ٩٦، فقال: ﴿وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟﴾، فجاءت الآية بعدها على ذلك، وفي يونس جاء قبل الآية قوله: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ خَلَٰٓئِفَ وَأَغْرَقْنَا ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا﴾: ٧٣، فقال: ﴿كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ بذكر الباء، مع أن التكذيب في الآيتين واحد.

---

(١) انظر: البرهان: ١٩٧.

(٢) انظر: فتح الرحمن: ١٤٧.

يقول الخطيب: "سقوط (به) من قوله: (كذبوا) هو للبناء على ما جعل صدراً لهذه الآيات التي نزلت في الترغيب والترهيب، وهو ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ فقوله: (ولكن كذبوا) لم يذكر له مفعول، وانساقت الآيات بعد التحذير المتوالي بقوله: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا﴾ وختمت بقوله: ﴿تِلْكَ ٱلْقُرَىٰ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآئِهَا ۚ وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟ بِمَا كَذَّبُوا۟ مِن قَبْلُ﴾ فالمكذبون هنا هم المكذبون في قوله: (ولكن كذبوا) يدل على ذلك بأن أجرى مجراه في حذف ما يتعدى إليه... وأما قوله في سورة يونس: ﴿فَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟ بِمَا كَذَّبُوا۟ بِهِۦ مِن قَبْلُ﴾ وإثبات المفعول به هنا، فلأن قبله قصة نوح وهي: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى﴾ ثم بعده ﴿فَكَذَّبُوهُ فَنَجَّيْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ﴾ ثم بعده: ﴿وَأَغْرَقْنَا ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا﴾، فجاء (كذب) أمام القصة المبنية على القصة التي قبلها متعدية إلى ما وجب لها في موضعها ونوعي تَعَدِّيها... فلما جاء ذاك متعدياً جاء هذا مثله، وكما لم يجئ في الآية التي في سورة الأعراف متعدياً لم يجئ فيما بني عليه إلا محذوف الفعل"[1].

وقد وافقه الكرماني، وابن جماعة، والأنصاري، الذين اختصروا التوجيه، كما وافقهم ابن عاشور رحمه الله[2].

أما ابن الزبير فله تعليل آخر يختلف عن تعليل الإسكافي ومن وافقه، حيث ذكر أن القيد تقدم في الأعراف مرتين، فحذف من الآية اكتفاء بما تقدم، وأما آية يونس فلم يتقدمها ذكر للقيد، فجيء به، فهو تعليل مبني

---

(١) درة التنزيل: ٩١ــ٩٢. وقوله «محذوف الفعل» كذا في الأصل، ولعلها «محذوف معمول الفعل».

(٢) انظر: البرهان: ١٩٥، وكشف المعاني: ١٨٤، وفتح الرحمن: ١١٤٦، والتحرير والتنوير: ٣١/٩.

على النظر في مناسبة اللفظ وتلاؤمه. يقول رحمه الله: "لما تقدم في الأعراف ﴿وَتَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِهِۦ﴾:٨٦، وقوله: ﴿وَإِن كَانَ طَآئِفَةٌ مِّنكُمْ ءَامَنُوا۟ بِٱلَّذِىٓ أُرْسِلْتُ بِهِۦ وَطَآئِفَةٌ لَّمْ يُؤْمِنُوا۟﴾:٨٧، ثم ذكر الآية بعد ذلك، وقع الاكتفاء بما تقدم من قوله: ﴿بِٱلَّذِىٓ أُرْسِلْتُ بِهِۦ﴾، والذي أرسل به هو الذي طلب منهم الإيمان به فحصل المقصود، فلو قيل أخيراً (به) لكان تكراراً، فاقتضى الإيجاز وإحراز البلاغة حذفه. أما في يونس فإنه لم يتقدم هنا ما تقدم هناك، فلم يكن بد من الإتيان بالضمير ليحصل ما وقع من التكذيب، ولترتبط الصلة بالموصول"[1].

ومن المتشابه ما جاء في سورة الكهف في هذه المسألة: يقول تعالى: ﴿قَالَ أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا﴾:٧٢، وفي الآية التي بعدها زاد ذكر القيد (لك) فقال: ﴿قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا﴾:٧٥.

في هذا الموضع اتفق علماء المتشابه وغيرهم من المفسرين على توجيه الآيتين، ففي الآية الأولى قصد بها الخضر عليه السلام تذكير موسى عليه السلام بوصيته له وبما شرطه عليه، فخاطبه بلطف وأدب، وفي الآية الثانية كرر موسى الإنكار، لما رأى قتل الغلام فشدد عليه الخضر، وأكد كلامه بقوله (لك) زيادة في عتابه عليه بترك الوصية مرة ثانية. هذا ما قال به الخطيب الإسكافي[2].

وقد وافقه على ذلك كل من الكرماني، وابن الزبير، وابن جماعة، والأنصاري[3]، وبه أخذ الفخر الرازي، والألوسي، والطاهر بن عاشور[4].

ومما تحدث عنه علماء المتشابه في مسألة ذكر القيد وحذفه، توجيههم لقوله

---

(١) ملاك التأويل: ٥٥٧/١.

(٢) انظر: درة التنزيل: ١٥٨.

(٣) انظر: البرهان: ٢٥٨، وملاك التأويل: ٧٩٠/٢، وكشف المعاني: ٢٤٢، وفتح الرحمن: ٢٤٩.

(٤) انظر: التفسير الكبير: ١٣٢/٢١، وروح المعاني: ٣٢٥/٨، والتحرير والتنوير: ٥/١٦.

تعالى في سورة الحج: ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخۡرُجُواْ مِنۡهَا مِنۡ غَمٍّ أُعِيدُواْ فِيهَا وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلۡحَرِيقِ﴾: ٢٢، فذكر هنا (من غم)، بينما حذف اللفظ في آية السجدة ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخۡرُجُواْ مِنۡهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا وَقِيلَ لَهُمۡ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾: ٢٠.

يرى الخطيب الإسكافي أن السياق المتقدم لآية الحج يقتضي زيادة اللفظ، فالغم هو الكرب[1] والأخذ بالنفس حتى لا يجد صاحبه متنفساً، وقبل الآية قوله: ﴿فَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ قُطِّعَتۡ لَهُمۡ ثِيَابٞ مِّن نَّارٖ يُصَبُّ مِن فَوۡقِ رُءُوسِهِمُ ٱلۡحَمِيمُ ١٩ يُصۡهَرُ بِهِۦ مَا فِي بُطُونِهِمۡ وَٱلۡجُلُودُ ٢٠ وَلَهُم مَّقَٰمِعُ مِنۡ حَدِيدٖ﴾: ٢١، فاشتمل العذاب عليهم وأحاط بهم إحاطة الثوب للجسد، فبلغ بهم الغم والكرب غايته، أعاذنا الله منها، فناسب الآية الزيادة، أما آية السجدة فلم يتقدمها ما تقدم آية الحج فناسبها الحذف، فزيادة المبنى تقتضي زيادة المعنى.

يقول رحمه الله: "ليس الغم هاهنا الحزن، وإن كان أصله من ذلك، لكنه تغطيتهم بالعذاب، والأخذ بكظمهم، فلما تقدمه وصف ما أحاط بهم ذَكر هذا الغم، أي: كلما أرادوا من الكرب الذي أخذ بكظمهم أن يخرجوا من النار التي جلبت عليهم كل ذلك، أقبلت الزبانية نحوهم بما يدق رؤوسهم. والآية التي في سورة السجدة ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُواْ فَمَأۡوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ﴾ لم تشتمل من إحاطة العذاب بهم من ذكر الثياب من النار وصب الحميم وإذابة الشحوم، ما ذكر في هذه الآية، فلما لم يتقدم ذكر ما يطيف بهم ويغمهم ويصير كما يسد مخارج أنفاسهم لم يذكر أنهم يحاولون الخروج من أجل الغم الذي اقتضت الآية في الحج ذكره، ولم يقع مثله في سورة السجدة من مقتض، فلم يقع المقتضي لذلك"[2].

وقد وافقه الكرماني الذي ذكر معنى كلامه، وتابعه ابن جماعة، والأنصاري، رحمهم الله تعالى[3].

---

(١) انظر: لسان العرب: ١٢/٤٤١.

(٢) درة التنزيل: ١٧١.

(٣) انظر: البرهان: ٢٧٢، وكشف المعاني: ٢٦٢، وفتح الرحمن: ٢٧٥.

أما ابن الزبير فقد وافق الخطيب وجاء تعليله بأسلوب آخر، فقال: "زيادة ﴿مِنْ غَمٍّ﴾ مناسب لما ورد قبله وبعده من تفصيل الجزاء في الطرفين بعد ذكر الحالين من نعيم أو عذاب... والإطناب يناسب الإطناب. أما في السجدة فلما لم يقع تفصيل في الطرفين وأوجز الكلام ناسبه الإيجاز"(١)، فابن الزبير ذكر أن آية سورة الحج ورد في شأنها تفصيل متقدم عليها، ومتأخر عنها، استوجب ذكر القيد (من غم)، وهذا هو مراد الإسكافي الذي ذكر أن الآية تقدَّمها وَصْفُ إحاطة العذاب بهم، فجاء ذكر القيد في هذه الآية دون الأخرى.

وأختم مواضع ذكر القيد وحذفه في المتشابه اللفظي بتوجيه قوله تعالى في سورة الروم: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ وَلِيُذِيقَكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ وَلِتَجْرِىَ ٱلْفُلْكُ بِأَمْرِهِۦ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾: ٤٦، فحذف القيد (فيه) بعد (الفلك)، وجاء ذكره في آية الجاثية: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَكُمُ ٱلْبَحْرَ لِتَجْرِىَ ٱلْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِۦ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾: ١٢.

هذا الموضع من المواضع التي أجمع عليها علماء المتشابه، فالآية الأولى آية الروم جاء في أولها ذكر الرياح وأنها تبشر بالمطر وإذاقة الرحمة، ثم قال: ﴿وَلِتَجْرِىَ ٱلْفُلْكُ﴾ بالرياح بأمر الله تعالى، ولم يتقدم ذكر البحر، فلم يذكر القيد، لأنه ليس للضمير عائد يعود إليه، أما آية الجاثية فجاء فيها ذكر البحر: ﴿سَخَّرَ لَكُمُ ٱلْبَحْرَ﴾ فجيء بالضمير العائد إليه على ما يجب، وهذا نظر في مناسبة المبنى وتلاؤم اللفظ.

يقول الإسكافي رحمه الله: "الهاء في قوله: ﴿فِيهِ﴾ عائدة للبحر، وقد ذكر في سورة الجاثية فعاد إليه الضمير وهو قوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَكُمُ ٱلْبَحْرَ لِتَجْرِىَ ٱلْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِۦ﴾، ولم يتقدم للبحر ذكر في الآية التي ذكر فيها جري الفلك

(١) ملاك التأويل: ٢/٨٥٩.

في سورة الروم، وإنما نبــه على النعمة بالرياح وإظهار آياتــه فيها فقال: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ وَلِيُذِيقَكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ﴾..."[1]. وبهذا القــول قال الكرماني، وابن الزبير، وابن جماعة، وأبو يحيى الأنصاري، عليهم رحمة الله تعالى[2].

رابعاً: الإضمار والإظهار:

وبعــد أن تحدثت في هذا القسم، عن ذكر الكلمات المفردة وحذفها، ثم تناولت ذكر الضمائر وحذفها في المتشابه، وكذلك ما جــاء في المتشابه اللفظي من ذكر القيد وحذفه، أختم حديثي في هذا الموضوع عن الإضمار والإظهار في الآيات المتشابهة، وهــو وإن لم يكن من باب الذكر والحذف فإنه أقرب ما يكون إليه، كما أنــه الطريق الذي يوصلنا إلى معرفة أسراره ونكاته البلاغية والبيانية، وقــد تناوله أهل البلاغة والبيان في باب خروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، فبينوا وقوع الظاهر موقع الضمير، ووقوع المضمر موقع الظاهر[3]، فعنوا بذكر النكات البلاغية فيهما، وبيّنوا سر وقوع الظاهر في موقعــه أو المضمر في موقعه، وهــذا هو أصل البلاغة ولب البيان، ومن هنا كان لعلماء المتشابه شأن في هــذه المسألة، وعناية تستحق الاهتمام، فقد عقدوا مقارنة بين الآيات المتشابهة في هذا الخصوص، وبينوا علة اختصاص كل آية بما اختصت به من إضمار أو إظهار، وقد ورد في كتاب الله تعالى خمسة مواضع تحدث عنها علماء المتشابه في مصنفاتهم، وسنتحدث عنها بالتفصيل.

أول المواضع الــتي نطالعها توجيههم لقــولــه تعــالى في البقــرة:

---

(١) درة التنــزيل: ٢٠٨.

(٢) انظر: البرهان: ٣٠٢، وملاك التأويل: ٢/٩٤٠، وكشف المعاني: ٢٩٥، وفتح الرحمن: ٣٢٧.

(٣) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٢/٨٠ــ٨٤، وبغية الإيضاح: ١/١٤٧ــ١٥٠.

﴿رَبَّنَا وَٱبۡعَثۡ فِيهِمۡ رَسُولٗا مِّنۡهُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِكَ﴾: ١٢٩، ومثله في الجمعة ﴿هُوَ ٱلَّذِي بَعَثَ فِي ٱلۡأُمِّيِّـۧنَ رَسُولٗا مِّنۡهُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِهِۦ﴾: ٢، ففي هاتين الآيتين جاء التعبير بقوله (منهم) بالإضمار، وفي آل عمران عبّر بالأنفس عن الضمير، فجاءت الآية بالإظهار: ﴿لَقَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ بَعَثَ فِيهِمۡ رَسُولٗا مِّنۡ أَنفُسِهِمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِهِۦ﴾: ١٦٤.

أوضح الإمام الكرماني أن الإظهار في آية آل عمران يقتضي بيان المنة على المؤمنين، حيث أرسل لهم خاتم رسله عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، وجعله من أنفسهم، ولهذا جاء في وصف الرسول ﷺ في آخر سورة التوبة أنه من أنفسهم، ﴿لَقَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ عَزِيزٌ عَلَيۡهِ مَا عَنِتُّمۡ حَرِيصٌ عَلَيۡكُم بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَءُوفٞ رَّحِيمٞ﴾: ١٢٨، ليكون حجة عليهم، ملزمة لهم، بكونه من أنفسهم، وقد عرفوا صدقه، ولقبوه بالصادق الأمين، ولم يعلق على الآيات التي جاءت بالإضمار.

يقول: "لأنه سبحانه منّ على المؤمنين منّة به فجعله من أنفسهم ليكون موجب المنة أظهر، وكذلك قوله: ﴿لَقَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ﴾، لما وصفه بقوله: ﴿عَزِيزٌ عَلَيۡهِ مَا عَنِتُّمۡ حَرِيصٌ عَلَيۡكُم..﴾، جعله من أنفسهم ليكون موجب الإجابة والإيمان به أظهر وأبين"[1].

وقد نقل كلامه ابن جماعة، وأوضح أن آية البقرة جاءت في سياق دعاء إبراهيم عليه السلام، ولم يعلق على آية الجمعة[2]، وكذلك أبو يحيى الأنصاري نقل توجيه الكرماني، وزاد بقوله في توجيه الإضمار في الآيتين: "في البقرة والجمعة بترك الأنفس إيجازاً"[3]، واكتفى بذلك.

وفي ضوء تعليل الإمام الكرماني أقول: إن بيان سر التعبير بالأنفس،

---

(١) البرهان: ١٥٢.

(٢) انظر: كشف المعاني: ١٠٦.

(٣) فتح الرحمن: ٣٦.

وأنه في مقام المنة، لأنه مادام عليه السلام من أنفسهم فهم أعزة عليه، وهو حريص عليهم، وهذا البيان يعني أن التعبير بالضمير في قوله: ﴿مِّنۡهُمۡ﴾ لا يراد به هذا المعنى، إلا أن الكرماني، وابن جماعة ، والأنصاري لم يوضحوا هذا الملحظ.

أما ابن الزبير الغرناطي فله رأي آخر، فقد ذكر أن آية الجمعة فيها عموم يقتضي الإضمار، فاللفظ في الآية يتناول قريشاً وغيرهم من العرب فقال: (منهم) ليناسب عموم الأميين من العرب ممن أسلم، ومن لم يسلم، أما آية آل عمران ففيها تخصيص يقتضي الإظهار، فقد جاء في الآية: ﴿لَقَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ فخص المؤمنين فناسب ذلك التعبير بالإظهار.

وفي ذلك يقول ابن الزبير: "إن قولك (فلان من أنفس القوم) أوقع في القرب والخصوص من قولك (فلان منهم).. أما من أنفسهم فأخص.. ولذلك وردت حيث قصد التعريف بعظيم النعمة به ﷺ على أمته وجليل إشفاقه وحرصه على نجاتهم ورأفته ورحمته بهم، فقال تعالى: ﴿لَقَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ﴾، وقال فيمن كان على الضد من حال المؤمنين المستجيبين: ﴿وَلَقَدۡ جَآءَهُمۡ رَسُولٞ مِّنۡهُمۡ فَكَذَّبُوهُ﴾ النحل:١١٣، فتأمل موقع قوله هنا (منهم) لما قصد أنه إنعام عليهم لم يوفقوا لمعرفة قدره ولا للاستجابة المثمرة النجاة فقيل هنا (منهم).. فتأمل هذا. ولما كان لفظ الآيتين يتناول قريشاً وغيرهم من العرب ممن ليس من أهل الكتاب قيل: (منهم) فناسب هذه الكناية.. عموم الأميين من العرب ممن أسلم ومن لم يسلم، ولما قال في آية آل عمران ﴿لَقَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ فخص من أسلم ناسب ذلك قوله (من أنفسهم) لخصوصه كما تقدم، ولم يكن العكس ليناسب والله أعلم"[1].

ومما جاء في الإظهار والإضمار في المتشابه اللفظي وقد تكرر في القرآن

---

(١) ملاك التأويل: ١/٣٢٢ـ٣٢٣.

الكريم وهو إظهار لفظ الجلالة وإضماره، ففي سورة الإسراء ورد الإضمار في قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمۡلِكُونَ كَشۡفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمۡ وَلَا تَحۡوِيلًا﴾: ٥٦، بينما جاءت الآيـة في سورة سبأ بإظهار اللفظ ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمۡلِكُونَ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾: ٢٢، وقـد نظـر علماء المتشابه للسياق المتقدم للآيتين، وأبدأ برأي الخطيب الإسكافي.

يرى الإسكافي أن سر الإضمار في آية الإسراء أنه تقدمها اسم الرب صريحاً ومضمراً فيما يقرب من عشرة مواضع، فناسب ذلك الإضمار، أما آية سبأ فسبب الإظهار فيها أنه لم يتقدم اسم الرب قبلها إلا في ثلاثة مواضع، فناسب الإظهار.

يقـول: "اختـير الإضمـار في سـورة بني إسرائيل لقـوة الذكـر قبـل، ألا ترى أنـه يكـون في عشرة مواضع مضمراً ومظهراً، لقولـه: ﴿رَّبُّكُمۡ أَعۡلَمُ بِكُمۡۖ إِن يَشَأۡ يَرۡحَمۡكُمۡ أَوۡ إِن يَشَأۡ يُعَذِّبۡكُمۡۚ﴾ إلى قوله: ﴿وَءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ زَبُورٗا﴾: ٥٤–٥٥، فكان الإضمار تلو الإضمارات أولى بهذا المكان، فلذلك قال: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم مِّن دُونِهِۦ﴾، وأمـا في سورة سبأ فإن الـذي تقدمـه ﴿وَمَا كَانَ لَهُۥ عَلَيۡهِم مِّن سُلۡطَٰنٍ إِلَّا لِنَعۡلَمَ مَن يُؤۡمِنُ بِٱلۡأٓخِرَةِ مِمَّنۡ هُوَ مِنۡهَا فِي شَكّٖۗ وَرَبُّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٍ حَفِيظٞ﴾: ٢١، فالذكر تقدم في ثلاثة مواضع، وهناك أكثر من عشرة مواضع، فحسن الإظهار هنا، وقَوِيَ الإضمار هناك فلذلك اختلفا"[١].

وقد وافق الإمام الكرماني الخطيب الإسكافي في توجيه الإضمار في آية الإسراء فقال: "لأنه يعود إلى الرب، وقد تقدم ذكره في الآية الأولى وهو قوله: ﴿وَرَبُّكَ أَعۡلَمُ بِمَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۗ﴾..". لكنه أرجع سبب الإظهار في سبأ إلى طول البعد عن التصريح باسم الرب سبحانه يقول: "وفي سبأ بينه وبين ذكره سبحانه صريحاً أربع عشرة آية فلما طالت الآيات صرّح و لم يكنّ"[٢].

---

(١) درة التنـزيل: ٢١٦.

(٢) البرهان: ٢٥٢.

ولكن لا أدري إن كان خفي عليه رحمه الله قوله تعالى في الآية التي قبلها ﴿وَرَبُّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ﴾: ٢١، ولا يصح أن يصرف تعليل الكرماني إلى أن المراد به لفظ الجلالة (الله)، لأنه رحمه الله عدّ القرب في الآية الأولى في قوله: ﴿وَرَبُّكَ أَعْلَمُ..﴾، وتأكيد الأنصاري على ذلك حيث وافق الكرماني في توجيهه فقال: "قاله هنا بالضمير لقرب مرجعه، وهو الرب في قوله: (وربك أعلم).."[(١)].

أما ابن الزبير فمع موافقته للإسكافي في الآية الأولى، إلا أن له رأياً آخر في آية سورة سبأ، وهو البعد عن الإيهام في عود الضمير في الآية المتقدمة، يقول: "والجواب أن آية سبأ تقدم قبلها قوله تعالى مخبراً: ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُۥ فَاتَّبَعُوهُ﴾: ٢٠، فجيء بالاسم الظاهر ليكون أبعد على إيهام عودة الضمير، ورجوعه إلى المتبع لهم في الآية المتقدمة.. فورد التحفّظ بإيراد الظاهر مما كان المضمر يوهمه"[(٢)].

ومثل الموضع السابق قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً﴾[(٣)] فوردت هذه الآية في سورتين من القرآن الكريم وجاءت بالإظهار، وفي أول سورة الفرقان وردت الآية بالإضمار: ﴿وَاتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾: ٣.

يرى الخطيب الإسكافي أن آية الفرقان تقدمها آيتان جاء فيهما ذكر المولى سبحانه، ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ۝١ ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾: ٢، فحسن الإضمار على طريقة العرب في فصيح الكلام، أما آية مريم ويس فلم يتقدمهما ظاهر يقع الإضمار بعده. يقول الإسكافي: "الجواب عن ذلك أن يقال: إنه لما قال في سورة الفرقان فأخبر عن نفسه لا كإخبار المتكلم

---

(١) فتح الرحمن: ٢٣٦.

(٢) ملاك التأويل: ٧٦٩/٢.

(٣) سورة مريم: ٨١، ويس: ٧٤.

بلفظ التاء والنون والألف في مثل: (فعلت وفعلنا)، بل كما يخبر المخبر عن غيره فقال: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ..﴾ إلى قوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾ كان ذكر الله تعالى قد تقدم في الآيتين فأجرى ذكره في الثالثة مجراه في الأوليين على مقتضى كلام العرب في الإضمار بعد الذكر، ولم يكن كذلك الأمر في الآيتين في سورتي يس، ومريم، لأن الذكر المتقدم إنما هو على لفظ المخبر عن نفسه لقوله: ﴿كَلَّا ۚ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا ﴿٧٩﴾ وَنَرِثُهُ مَا يَقُولُ وَيَأْتِينَا فَرْدًا﴾: ٧٩، ٨٠... فأظهر اسمه تعالى، إذ كان لم يتقدم ظاهر يقع الإضمار بعده... وكذلك كان الأمر في سورة يس حيث قال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ﴾: ٧١، إلى قوله: ﴿وَاتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ آلِهَةً﴾"[1].

أما الكرماني فوافق الإسكافي في توجيه آية الفرقان، أما في آيتي مريم ويس فيرى أن الإظهار فيهما لأمن اللبس، وقد كانت عبارته موجزة.

يقول رحمه الله: "في هذه السورة ـ يقصد الفرقان ـ وافق ما قبله. وفي السورتين لو جاء (من دونه) لخالف ما قبله، لأن ما قبله في السورتين بلفظ الجمع تعظيماً فصرّح"[2].

ويقول في موضع آخر: "صرّح بلفظ الجلالة كيلا يؤدي إلى مخالفة الضمير قبله فإنه في السورتين بلفظ الجمع تعظيماً"[3]. ويعقب محقق الكتاب في الحاشية بقوله: "في سورة مريم الضمائر التي في الآيات السابقة مباشرة للغائب المفرد، وتعود على الذي كفر بآيات الله، فلو لم يصرح بعدها لالتبس فقال: ﴿وَاتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ﴾، وفي سورة يس أول ضمير غائب مفرد سبق قوله: (واتخذوا) يعود على سيدنا رسول الله ﷺ ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنبَغِي لَهُ﴾ فكان

(١) درة التنزيل: ٢٢٠.

(٢) البرهان: ٢٨٢.

(٣) المصدر السابق: ٣١٣.

المقام مقام التصريح بلفظ الجلالة"[1].

وقد وافقه ابن الزبير، وابن جماعة، والأنصاري رحمهم الله تعالى[2].

كما وافقهم ابن عاشور في توجيه آية الفرقان، أما الإظهار في الآيتين فذكر أن اسم الجلالة يشعر بعظمة الإلهية، وأن اتخاذهم الآلهة من دون الله جراءة عظيمة[3].

وعندما نتأمل التوجيهات نلحظ أن الفرق ليس كبيراً، وما ذكره العلماء جيد، وموافق لما ورد في القرآن الكريم، فقد حصرت ما جاء في كتاب الله من آيات متشابهة، فوقفت على أربعة مواضع أخرى جاءت بالإظهار، وهي: قوله في العنكبوت ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ﴾: ٤١، وفي الزمر: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَ﴾: ٤٣، وفي الجاثية: ﴿وَلَا مَا ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ﴾: ١٠، وفي الأحقاف: ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا﴾: ٢٨، كما وقفت على أربعة مواضع أخرى جاءت بالإضمار وهي: في الأنبياء قوله: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾: ٢٤، وفي الزمر: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾: ٣، وفي الشورى قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيْهِمْ﴾: ٦، وقوله: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾: ٩، وقد جاءت هذه الآيات موافقة لما ذكره علماء المتشابه في توجيهاتهم لآية مريم ويس مع آية الفرقان، والله تعالى أعلم.

ومن الآيات المتشابهة في مسألة الإضمار والإظهار في القرآن الكريم قوله تعالى في سورة يونس ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ﴾: ٦٠، وفي سورة غافر قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾: ٦١، ففي الأولى قال: ﴿أَكْثَرَهُمْ﴾، وفي الثانية

---

(١) حاشية كتاب البرهان: ٢٨٢.

(٢) انظر: ملاك التأويل: ٢/٨٨٨-٨٨٩، وكشف المعاني: ٣٠٥، وفتح الرحمن: ٢٩٤.

(٣) انظر: التحرير والتنوير: ٢٣/٧٠.

﴿أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ﴾ فما الفرق؟

يرى الخطيب الإسكافي أن الإضمار والإظهار جائزان، وأوضح أن كل موضع يحتمل الإضمار يحمل على قرب الذكر، والإظهار يُحْمَلُ على تعظيم الأمر، وذكر أن ذلك ينبغي أن يحمل على ما يلائم الآيات المتقدمة له فيجمع السياق بين صحة المعنى واللفظ ومشاكلة ما قبله من آيات.

أما آية غافر فقد ذكر أنه جاء في آيتين متقدمتين إظهار اللفظ ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾:٥٧، وقوله: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾:٥٩ فناسب الإظهار، أما آيـــة يونس فالكلام قبلها بني على الإضمار كقوله: ﴿أَلَآ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾:٥٥ فناسب الآية الإضمار.

يقول: "والجواب أن يقال: إن كل موضع يحتمل الإضمار لقرب الذكر، ويحتمل الإظهار لتعظيم الأمر وذكر أخص الأسماء المقصود بالتقريع والتفنيد فإنه يحمل على ما يلائم الآيات المتقدمة له ليكون قد جمع إلى صحة المعنى واللفظ مشاكلة ما قبله من الآي. فأما قوله في سورة المؤمن ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ بعد قوله ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾، فإنه محمول على الآيات التي قبله وهي قوله ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾:٥٧، وقال بعده: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَآتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾، ثم جاء ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾، فأظهر ذكر الناس كما أظهر في الآيتين قبلها للمشاكلة والملاءمة.

وليس كذلك الأمر في سورة يونس عليه السلام لأن الكلام هناك بني على الإضمار في الآية المتقدمة، ألا ترى أنه قال تعالى مخبراً عمن يدخل من الظالمين النـــار: ﴿ثُمَّ قِيلَ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْخُلْدِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ﴾:٥٢، فانقضى هذا الكلام واستؤنف خبر عن القوم الذين بعث الله رسوله ﷺ إليهم وقال: ﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾:٥٣ فأضمر ذكره في قولـــه: (ويستنبئونك أحق)، ثم قال بعـــده: ﴿أَلَآ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَلَٰكِنَّ

﴿أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ﴾:٥٥ فأضمر ما أضاف إليـــه أكثر، ثم انتهى إلى قوله بعده: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضۡلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَهُمۡ لَا يَشۡكُرُونَ﴾ فاقتضى ما بني عليه الكلام في هذه الآي أن يكون ما بعد الشرط بلفظ الإضمار كما كان ما تقدمه"(١).

فقد نظر الإسكافي في توجيهه هذا نظرة بعيدة، نجدها ظاهرة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، فقول الإسكافي: "كل موضع يحتمل الإضمار لقرب الذكر، ويحتمل الإظهار لتعظيم الأمر.."، يقصد أن الاسم الظاهر غير ذكر الضمير العائد عليه، فالإظهار يكون لتعظيم الأمر، وهذا كلام جيد، ويدل على معان حسنة، وقد ذكر ذلك الجرجاني في باب الحذف، حين تحدث عن بيت البحتري:

قد طَلَبْنا فلم نجد لك في السُّؤْ دُدِ والمجد والمكارم مثْلا(٢)

وكذلك حين ذكر رواية الجاحظ، وقوله على لسان أبي يعقوب: "أوَ ما علمت أن الكناية والتعريض لا يعملان في العقول عمل الإفصاح والتكشيف"، يقول عبدالقاهر: (... ولن تبلغ الكناية —يقصد الضمير— مبلغ التصريح أبداً)(٣).

أمر آخر يلحظ في توجيه الخطيب الإسكافي، وهو أمر سار عليه الإسكافي في دراسته، وهو المشاكلة بين أحوال بناء الكلام، أي تشابه مباني الكلم، يقول: "فإنه يحمل على ما يلائم الآيات المتقدمة له ليكون قد جمع إلى صحة المعنى واللفظ مشاكلة ما قبله من الآي.."، وهذه نظرة جيدة في دراسة النصوص.

وقد وافق الكرماني الإسكافي واختصر توجيهه(٤)، كما وافقهما ابن جماعة(٥).

---

(١) درة التنـــزيل: ٢٣٢.
(٢) القصيدة في مدح المعتز، انظر: ديوان البحتري: ٣/١٦٥٣..
(٣) دلائل الإعجاز: ١٦٨ــ١٦٩.
(٤) انظر: البرهان: ٢١٧ــ٢١٨.
(٥) انظر: كشف المعاني: ٣٢٣.

ويرى ابن الزبير رأي الإسكافي المتقدم، إلا أنه عبّر عنه بعبارة أخرى، فيرى أن المقصود بآية غافر التذكير والتنبيه، ولهذا "تقدمها قوله تعالى: ﴿لَخَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾: ٥٧، فمقصود الآية "تحريك الخلق للاعتبار والتذكير بما نصب سبحانه من الدلائل والآيات، فاقتضى ذلك تكرار الظاهر كما في آية التذكير والتنبيه، ثم جيء بعد هذا بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ﴾ فنوسب بين هذا وما تقدم لتجيء هذه الآي على منهاج واحد من التذكير، فاقتضت الثانية تكرير الظاهر.

وأما آية يونس فإنما تقدمها تأنيس بقوله: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا..﴾:٥٨، ثم رجع الكلام إلى تعنيف الكفار في تحكيمهم فقال: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ..﴾:٥٩، ثم قال: ﴿وَمَا ظَنُّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾:٦٠، ولم يتقدم تكرير يطلب بمناسبة، فلذلك ورد الكلام على ما هو الأصل من الإتيان بالضمير ليحصل به ربط الكلام، فجاء كل من الموضعين على ما يقتضيه ما قبله رعياً لتناسب الكلام"[1].

وقد أشار الألوسي إلى أن وقوع المظهر موقع المضمر يراد به مزيد التشنيع بهم وبحالهم[2]، وهو رأي الإسكافي، وقد وافقه ابن عاشور الذي أوضح أن تكرر لفظ الناس مع أنه متقدم ليسجل عليهم الكفران بوجه أصرح، أحدهما عند ذكر التفضل عليهم والآخر عند ذكر عدم الشكر[3]، فلما تكرر لفظ الناس دل ذلك على التشنيع بهم، وهو مراد الخطيب الإسكافي أيضاً، والله تعالى أعلم.

وبعد البحث في آيات القرآن الكريم وقفت على آيتين لم يتحدث عنهما

---

(١) ملاك التأويل: ٦٢٥/١.

(٢) انظر: روح المعاني: ٥٥٣/١.

(٣) انظر: التحرير والتنوير: ١٨٦/٢٤.

علماء المتشابه، الأولى جاءت بالإظهار، وهي في سورة البقرة، يقول تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُوا۟ ثُمَّ أَحْيَـٰهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾:٢٤٣، فهذه الآية تقدمها آيات كثيرة فصّلت أحكام الطلاق والرضاعة، في ثلاثين آية تقريباً، ثم جاءت هذه الآية على الاستئناف، فكان المناسب الإظهار، طبقاً للقاعدة التي قررها الإسكافي.

والموضع الآخر جاء بالإضمار، وهو في سورة النمل، يقول تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ﴾:٧٣، وإذا تأملنا السياق المتقدم نجد أنه بني على الإضمار، فقبلها: ﴿بَلِ ٱدَّٰرَكَ عِلْمُهُمْ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ ۚ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّنْهَا ۖ بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ﴾:٦٦، وبعد الآية: ﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟﴾:٦٩، وبعدها: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾:٧٠، فناسب الآية الإضمار والله أعلم.

وأختم موضوع الإضمار والإظهار بوقفة بعض علماء المتشابه مع قوله تعالى في الأنبياء: ﴿وَإِذَا رَءَاكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا﴾:٣٦، فأظهر قوله: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾، وفي الفرقان أضمر الفاعل: ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا﴾:٤١.

يرى الخطيب الإسكافي أن الآية المتقدمة لآية الأنبياء ليس فيها ذكر للكفار، وهي: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ۗ﴾:٣٥، فلذلك جاء التصريح والإظهار، أما آية الفرقان فقبلها: ﴿أَفَلَمْ يَكُونُوا۟ يَرَوْنَهَا ۚ بَلْ كَانُوا۟ لَا يَرْجُونَ نُشُورًا﴾:٤٠، فلما قرب الذكر جاءت الآية بالإضمار.

يقول: "والجواب أن يقال: إن ما قبل الآية في سورة الأنبياء ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ۗ وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةً ۖ وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾، فلم يجر للكفار ذكر في الآية التي قبل هذه -يقصد التصريح بهم-، فكان الاختيار الإظهار، وأما في سورة الفرقان فإن قبل الآية ﴿أَفَلَمْ يَكُونُوا۟ يَرَوْنَهَا ۚ بَلْ كَانُوا۟ لَا يَرْجُونَ نُشُورًا﴾ أي: ألم ير الكفار في زمانك القرية التي أمطرت مطر السوء فيحذروا، فلما كان الذكر متقدماً في أقرب

الكلام إليها كان الاختيار الإضمار"[1]. وقــد وافقه الكرماني الذي نقل كلامه[2].

أما ابن الزبير فذهب إلى أن آية الأنبياء فيها عموم يقتضي الإظهار، وآية الفرقان فيها تخصيص يقتضي الإضمار، وبيان ذلك أن الآيتين نزلتا في الكفار المعاصرين للرسول ﷺ ولم يتقدم قبل آية الأنبياء أو فيما يليها خطاب يخصهم ويعنيهم، وإنما تقدم قبلها قوله ﴿أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا﴾: ٣٠، وهــذا يتناول كل الكفار بدون تخصيص، فلهذا تعين إظهار الفاعل في الآية. أما آية الفرقان فقبلها: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾: ٣٢، فلما تقــدم ذكر الكفار المعاصرين غير متناول غيرهم، واحتيج إلى الإخبار عنهم أتى بضميرهم إذ هو أوجز[3]، وهذا قريب من توجيه الإسكافي.

ثالثاً: حذف الجملة وذكرها:

هــذا هو الجزء الثالث والأخير من بحثنا في هذا الفصل، ومسائل هذا الجزء تعــد أقل من مسائل حذف الحروف أو الكلمات، والآيات المتشابهة في هــذا القسم لا تخرج عن أحد أمرين، إما حذف جمل اسمية، أو حذف جمل فعلية، وقد وقف علماء المتشابه في مصنفاتهم عند إحدى عشرة مسألة، خمس منها في حــذف الجملة الاسمية، والباقي في حذف الجملة الفعلية، وسأبدأ أولاً بمسائل حذف الجمل الاسمية.

وأول موضع نتحدث عنــه سر ذِكْر «لا» النافية للجنس مع اسمها وخبرها في سورة البقرة في قــول الله تعالى: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾: ١٧٣، فذكر هنا قوله: (فلا إثم عليه)، وفي سورة

---

(١) درة التنــزيل: ١٦٥.

(٢) انظر: البرهان: ٢٦٧.

(٣) انظر: ملاك التأويل: ٢/٨٣٤ــ٨٣٥.

الأنعام حذفت الجملة ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾: ١٤٥، وكذلك في سورة النحل: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾: ١١٥.

الكرماني يرى أنه "لما قال في الموضع الأول ﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ صريحاً، اكتفى في غيره تضميناً، لأن قوله: ﴿غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ يدل على أنه لا إثم عليه"[1]. فنظر للآيات على حسب الترتيب في المصحف، وإلا فإن نزول الأنعام والنحل جاء قبل البقرة[2]، كما نلحظ من إشارته أن الحذف لا يكون إلا بدليل، ولذلك فإن المغفرة والرحمة تعني عدم الإثم، وهذا ملحظ جيد.

وأشار ابن الزبير إلى أن آية البقرة مبنية على الإطناب الجليل فأعقب ذلك بقوله: (فلا إثم عليه) ليناسب ما ذكر، ووقع الاكتفاء في غيرها بما فيها كل ذلك على ما يناسب[3]. وهذا معنى توجيه الكرماني، وقد وافقهما الأنصاري[4].

ومن الفوائد في هذه المسألة ما ذكره الفخر الرازي رحمه الله في آية البقرة عن سر الجمع بين ﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ وقوله بعده ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، فالغفران إنما يكون عند حصول الإثم، فذكر أن المضطر قد يزيد على تناول الحاجة فهو سبحانه غفور بأن يغفر ذنبه في تناول الزيادة، رحيم حيث أباح في تناول قدر الحاجة[5].

ومثل الموضع السابق تعليل علماء المتشابه لزيادة ﴿لَا ضَيْرَ﴾ وحذفها، ففي آية سورة الأعراف جاء الحذف يقول تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ﴾: ١٢٥، وفي سورة الشعراء ورد الذكر يقول تعالى: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ إِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ﴾: ٥٠، فما توجيه ذلك؟

يرى الإسكافي والكرماني أن قصة موسى عليه السلام في سورة الأعراف

---

(١) البرهان: ١٣٥.
(٢) انظر: البرهان في علوم القرآن: ١/١٩٣ــ١٩٤.
(٣) انظر: ملاك التأويل: ١/٢٥١.
(٤) انظر: فتح الرحمن: ٤٢.
(٥) انظر: التفسير الكبير: ٥/١٢ــ١٣.

مبنية على الاختصار، أما آية الشعراء فالقصة فيها إطناب وتوسع وهذا ملاحظ من قوله تعالى: ﴿قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ﴾: ١٨، فوقع في هذه السورة زوائد لم تقع في سورة الأعراف فجاءت الزيادة على أتم وجه، وكما قيل زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى.

يقول الإسكافي رحمه الله: "والجواب أن يقال إنهم قابلوا وعيده بما يهوّنه ويزيل ألمه من انتقالهم إلى ثواب ربهم مع المتحقق من منقلب معذبهم، فجاء في سورة الشعراء وهي التي قصد بها الاقتصاص الأكبر (لا ضير) أي لا ضرر علينا فإن منقلبنا إلى جزاء ربنا فننعم أبداً وتعذّب أنت أبداً، فالضرر الذي تحاول إنزاله بنا يكون بك نازلاً وعليك مقيماً، ونحن نألم ساعة لا يعتد بها مع دوام النعيم بعدها فكأنه لم يلحقنا ضرر، وفي سورة الأعراف وقع الاقتصار على قوله ﴿قَالُوٓاْ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ﴾ وفيه كفاية وإبانة عن هذا المعنى ودلالة نبأ على ما فيها مما بُيّن وشُرح فيما سواها"(١).

وقد وافقه الكرماني وتميّز تعليله بالوضوح والتدقيق فقال: "لأن ما في هذه السورة ــ الأعراف ــ اختصرت فيها هذه القصة، وأشبعت في الشعراء، وذكر فيها أول أحوال موسى مع فرعون إلى آخرها، فبدأ بقوله: ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾، وختم بقوله: ﴿ثُمَّ أَغْرَقْنَا ٱلْـَٔاخَرِينَ﴾، فلهذا وقع فيها زوائد لم تقع في الأعراف"(٢).

أما ابن الزبير فجعل قوله: ﴿لَا ضَيْرَ﴾ مقابلاً لما تقدمه من قوله: ﴿وَقَالُواْ بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ﴾: ٤٤، وهذا لم يحصل في آية الأعراف، يقول: "قوله: ﴿لَا ضَيْرَ﴾ مقابل به ما تقدم من قوله: ﴿وَقَالُواْ بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ﴾، لما اعتقدوا أن له عزة ونسبوها إليه، فظنوا أنه يقدر على ما يريده، ويستبد بفعله، ثم لما وضح لهم الحق رجعوا عن اعتقادهم وظنهم وعلموا أن القدرة والعزة لله

---

(١) درة التنزيل: ١٠٠.
(٢) البرهان: ٢٠١.

سبحانه ، وسلموا لخالقهم ولم يبالوا بفرعون وملئه فقالوا: ﴿لَا ضَيْرَ﴾ أي: لا ضرر، ولا خوف من فرعون إذ العزة لله وحده، ولما لم يقع من قولهم في الأعراف أولاً مثل الواقع هنا لم يجيئوا في الجواب بما جاءوا هنا"[1].

ونظر ابن جماعة لسياق آية الشعراء فذكر أن الوعيد فيها أشد فناسب ذلك مقابلتهم له بعدم التأثر به في مقابلة ما يرجونه عند الله تعالى[2].

وفي ضوء التوجيهات السابقة أرى أن الاختلاف بين الآيتين يمكن أن يحمل على توجيه الإسكافي، أو ابن الزبير، أو ابن جماعة، فهي توجيهات لا تتزاحم.

ومن المواضع قوله تعالى في سورة المائدة: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ يَٰقَوْمِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾: ٢٠، فزاد في هذه الآية قوله ﴿يَٰقَوْمِ﴾، بينما جاءت الآية في سورة إبراهيم بدونها ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾: ٦.

يرى الخطيب الإسكافي رحمه الله أن التصريح بحرف النداء واسم المنادى أبلغ وأخص في التنبيه على المقصود، كما أن فيــه دليلاً على الاعتناء بالمنادى وتخصيصه بما يريــد أن يقوله لــه، فآيــة المائــدة جاء فيها ذكر أشرف العطايا من النبوة والملك وإيتاء ما لم يؤت أحــداً من العالمين، وهــو المن والسلوى، فناسب ذلك مزيــد الاعتناء، وتخصيص المنادى يقــول تعــالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ يَٰقَوْمِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنبِيَاءَ وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا وَءَاتَىٰكُم مَّا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ الْعَٰلَمِينَ﴾، وذكر أيضاً وجهاً آخر هو أن التصريح جاء موافقاً لما بعد الآية في أكثر من موضع كقوله: ﴿يَٰقَوْمِ ادْخُلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾: ٢١، وقوله: ﴿قَالُوا يَٰمُوسَىٰ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾: ٢٢، وقوله بعده: ﴿قَالُوا يَٰمُوسَىٰ إِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا أَبَدًا مَّا دَامُوا فِيهَا﴾: ٢٤، أما آية إبراهيم فلم يكن فيها شيء مما تقدم فناسبها الحذف. فلما ذكر الفرق المعنوي في الوجه الأول، أبان عن المشاكلة في بناء اللفظ، وتشابه الأحوال، وملاءمة النسق، ولذلك

---

(١) ملاك التأويل: ٥٧٦/١.

(٢) انظر: كشف المعاني: ١٨٨.

قال في التعليل الآخر إنه موافق لما قبلها وما بعدها.

ومما قال: "والجواب أن يقال: إن تسمية المخاطب بندائه مع الإقبال عليه يفيد مبالغة في التنبيه له، فإذا قال القائل: افعل كذا يا فلان، فكأنه قال: أعنيك بخطابي لا غيرك، ممن يصح أن ينصرف الخطاب إليه، ألا ترى أنه إذا عري من النداء صلح لكل مخاطب، فإذا قارن النداء الأمر كان مقصوراً على صاحب الاسم الذي دخله حرف النداء، والمبالغة في التنبيه حقها أن تكون في الأهم الأعم نفعاً..

فلما نبههم على ما خصهم به من الإكرام ليشكروه على هذه النعم العظام، بأن جعل فيهم أنبياء مقيمين بين ظهرانيهم يدعونهم إلى طاعة ربهم.. وجعلهم ملوكاً حيث أغناهم بما أنزله عليهم من المن والسلوى عن الحاجة إلى الناس.. وما ملّكهم من المال والعبيد والإماء... فنبهوا بأبلغ الألفاظ ليقوموا بشكر ما عليهم من الإنعام، والآية التي في سورة إبراهيم عليه السلام تنبيه على ما صرف عنهم من البلاء، وليس كالتنبيه على تخويل أشرف العطاء من صرف البلاء..

ولما جعل الخطاب بعد قوله: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ في آيتين، وصدر المخاطبات نبّه فيها المخاطبين بمناداتهم فيما حكي من أقوالهم، كقوله تعالى بعده: ﴿يَٰقَوۡمِ ٱدۡخُلُواْ ٱلۡأَرۡضَ ٱلۡمُقَدَّسَةَ ٱلَّتِي كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمۡ﴾، وقوله: ﴿قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّ فِيهَا قَوۡمٗا جَبَّارِينَ﴾، وبعده: ﴿قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّا لَن نَّدۡخُلَهَآ أَبَدٗا مَّا دَامُواْ فِيهَا﴾، وبعده قوله: ﴿رَبِّ إِنِّي لَآ أَمۡلِكُ إِلَّا نَفۡسِي وَأَخِيۖ﴾، كان الاختيار أن يجري مجرى نظائره المتقدمة، والمتأخرة، ولم يكن شيء من ذلك في الآية التي في إبراهيم، فلم يذكر هناك (يا قوم) لهذا"[1].

وقد وافقه الكرماني الذي اختصر التعليلين، وتابعهما ابن جماعة[2]، أما

---

(١) درة التنزيل: ٥١ــ٥٢.

(٢) انظر: البرهان: ١٦٢، وكشف المعاني: ١٤٩.

ابن الزبير فقد اكتفى بذكر التوجيه الأول، وتابعه أبو يحيى الأنصاري[1].

ومن الآيات المتشابهة في هذا الموضوع قوله تعالى في سورة الأنعام ﴿فَقَدْ كَذَّبُوا۟ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنۢبَٰٓؤُا۟ مَا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾: ٥، فذكر هنا قوله: ﴿بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ فَسَوْفَ﴾، بينما حذفت هذه الجملة في آية سورة الشعراء يقول تعالى: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوا۟ فَسَيَأْتِيهِمْ أَنۢبَٰٓؤُا۟ مَا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾: ٦.

يوضح الخطيب الإسكافي سبب ذلك بأن آية الأنعام سابقة للآية الثانية وإن كانتا مكيتين، فلما استوفت الأولى اللفظ، بنيت الأخرى على الاختصار، يقول رحمه الله: "الآية الأولى وفّى المعنى فيها حقه من الألفاظ، لأنها سابقة للثانية، وإن كانتا مكيتين، فأشبعت الألفاظ الأولى مستوفية لمعناها. وفي الثانية اعتمد على الاختصار لما سبق في الأولى من البيان، واقتصر على (كذّبوا)، وهذا اللفظ إذا أطلق كان لمن كذّب بالحق... ولما بنيت هذه الثانية على الاختصار والاكتفاء بالقليل من الكثير جعل فيها بدل سوف السين وحدها، وهي مؤدية معناها"[2].

وقد أخذ عنه هذا التوجيه الإمام الكرماني، وابن الزبير الغرناطي، وأبو يحيى الأنصاري[3]، أما ابن جماعة فذهب إلى أن الاختلاف من التنويع في الفصاحة[4]، وهذا توجيه عام يأتي بعد التوجيه الأول.

كما أخذ بتوجيه الإسكافي أيضاً أبو حيان[5]، والألوسي[6].

ومما انفرد ابن الزبير بذكره ما جاء في آخر سورة الكهف في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾: ١١٠، بزيادة قوله:

---

(١) انظر: ملاك التأويل: ١/٣٨٥، وفتح الرحمن: ١٠٠.

(٢) درة التنزيل: ٥٧.

(٣) انظر: البرهان: ١٦٤، وملاك التأويل: ١/٤١٢-٤١٣، وفتح الرحمن: ١١٦.

(٤) انظر: كشف المعاني: ١٥٥.

(٥) انظر: البحر المحيط: ٤/٧٥.

(٦) روح المعاني: ٤/٨٩.

﴿أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثۡلُكُمۡ﴾، وفي سورة الأنبياء بحذف الجملة يقول تعالى: ﴿قُلۡ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾: ١٠٨.

اعتمد ابن الزبير رحمه الله في توجيه الآيتين على تتبع سياق السورتين فسياق سورة الأنبياء فيه بسط لقصصهم مع أقوامهم، وفيه أيضاً آيات تنص على أنهم من البشر، فناسب الآية الحذف، أما سورة الكهف فلم تحفل بذلك فتطلب سياق الآية الذكر يقول: "لما تقدم في أول سورة الأنبياء إثبات كون الرسل عليهم السلام من البشر فيما حكاه تعالى من قول الكفار بعضهم لبعض: ﴿هَلۡ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ﴾، ثم قال تعالى راداً لقولهم مثبتاً كون الرسل من البشر: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡ﴾، ثم تتابع في هذه السورة ذكر الرسل من البشر في عدة مواضع إفصاحاً وإشارة... لم يحتج هنا أن يذكر كونه عليه السلام من البشر إذ قد توالى ذكر ذلك جملة وتفصيلاً. أما سورة الكهف فلم يتقدم فيها هذا فكان مظنة الإعلام بكونه ﷺ من البشر إرغاماً لأعدائه، ولما في ذلك من تلطفه تعالى بالحق ورحمته إياهم.. فكون الرسل من البشر من أعظم إنعامه سبحانه على الخلق"[(١)].

ومما جاء في كتاب الله تعالى من المتشابه قوله في سورة لقمان: ﴿وَإِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِ ءَايَٰتُنَا وَلَّىٰ مُسۡتَكۡبِرٗا كَأَن لَّمۡ يَسۡمَعۡهَا كَأَنَّ فِيٓ أُذُنَيۡهِ وَقۡرٗاۖ فَبَشِّرۡهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٖ﴾: ٧، حيث ورد في هذه الآية ذكر قوله: (كأن في أذنيه وقراً)، بينما في سورة الجاثية حذفت الجملة، وذلك في قوله تعالى: ﴿يَسۡمَعُ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِ ثُمَّ يُصِرُّ مُسۡتَكۡبِرٗا كَأَن لَّمۡ يَسۡمَعۡهَاۖ فَبَشِّرۡهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٖ﴾: ٨.

يرى الخطيب الإسكافي أنه ورد في آية الجاثية ما يغني عن ذكر الجملة التي حذفت، وهو قوله تعالى ﴿ثُمَّ يُصِرُّ مُسۡتَكۡبِرٗا﴾، يقول: "والجواب أن هذا الكافر لما أخبر الله عنه في سورة لقمان بأنه يعرض عن القرآن إذا سمعه غير منتفع به، حتى كأنه لم يسمعه، ويستمر به هذا الحال، كما يستمر بمن به

(١) ملاك التأويل: ٢/٧٩١ـ٧٩٢.

صمم، وقوله في الجاثية: ﴿ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا﴾ يـــدل على ما دل عليه ﴿كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا﴾، لأن الإصرار عزم لا يتهم معه بإقلاع، فإذا أصر على التصامِّ فهو كمن في أذنيه وقر، فصار أحد اللفظين يغني عن الآخر ويقوم مقامه، ويؤدي من المعنى أداءه، فلذلك لم يجمع بينهما، وكان الموضع الذي ذكر فيه: ﴿وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا﴾ أحق بقوله: ﴿كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا﴾، والموضع الذي ذكر فيه الإصرار على ترك الاستماع أغنى عن ذكر كأن في أذنيه وقراً"[١].

أما الكرماني فذهب إلى أن الآيات نزلت في النضر بن الحارث الذي أخذ يُحَدِّث قومه بأحاديث الأكاسرة وأخبار رستم وكتاب كليلة ودمنة ليصرفهم عن استماع القرآن، فآيات لقمان فيها مبالغة في ذمه لتركه استماع القرآن، أما آية الجاثية فلم يبالغ فيها هذه المبالغة حيث جاء بعدها ﴿وَإِذَا عَلِمَ مِنْ ءَايَٰتِنَا شَيْـًٔا﴾:٩، لأن العلم لا يحصل إلا بالسماع أو ما يقوم مقامه من خط وغيره[٢]. فأفادت الزيادة مزيد التشنيع بحاله. وقد وافقه أبو يحيى الأنصاري الذي نقل توجيهه[٣].

ويرى ابن الزبير الغرناطي رحمه الله أنه تقدم آيـــة الجاثية "وصفه بسماع الآيات ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ۝٧ يَسْمَعُ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا﴾:٧ـــ٨، فلم يكن ليطابقه ذكر الوقر في الأذن، لأنه قد ذكر سماعه للآيات والوقر مانع من السمع، فلم يناسب الإعلام بالسماع ذكر الوقر المانع منه، أما آية لقمان فلم يقع ذكر سماع الآيات، كما تقدم ذكر المشار إليهم بقوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾:٦، وهذه زيادة مرتكب، فناسبها ذكر زيادة الوقر، مع أنـــه لم يرد فيها ذكر سماعه الآيات كما ورد في آية الجاثية"[٤].

---

(١) درة التنــزيل: ٢٤٨ـــ٢٤٩.

(٢) انظر: البرهان: ٣٠٢ـــ٣٠٣.

(٣) انظر: فتح الرحمن: ٣٢٩.

(٤) ملاك التأويل: ٢/٩٤١ـــ٩٤٢.

وهذا توجيه قريب من توجيه الإسكافي.

وأما ما جاء في كتب المتشابه اللفظي في حذف الجملة الفعلية وذكرها فمنه ما ورد في آيات كثيرة من القرآن الكريم، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ﴾[1]، بينما جاءت الآية في سورة آل عمران بحذف جملة: (كانوا)، يقول تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ وَلَٰكِنۡ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ﴾:١١٧.

ذكر الإمام الكرماني أن ما جاء في الآية الأولى إنما هو إخبار عن قوم ماتوا وانقرضوا، أما آية آل عمران فهي مثل يضرب: ﴿مَثَلُ مَا يُنفِقُونَ فِي هَٰذِهِ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا كَمَثَلِ رِيحٖ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتۡ حَرۡثَ قَوۡمٖ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ فَأَهۡلَكَتۡهُۚ..﴾[2].

وقد وافقه أبو يحيى الأنصاري ونقل توجيهه[3].

أما ابن الزبير فوافق الكرماني، إلا أن تعليله للآية الأولى اقتصر على ما ورد في سورة النحل، فقد ذكر أن "آية آل عمران إنما نزلت في المعاصرين للرسول ﷺ الحاضرين عند نزول الآية فورد الإخبار مساوقاً لحالهم في وقت نزول الآية... فلم يكن لدخول «كان» التي تقتضي وقوع الشيء فيما تقدم من الزمان معنى تحرزه، وأما آية النحل فإخبار عن تقدم زمانهم وعظ به غيرهم يبين ذلك قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۚ﴾:٣٣.. فأحرزت كان هذا المعنى ولاءمت الموضع، ولم تكن لتلائم آية آل عمران، ولا الوارد في آية آل عمران ليناسب ما قصد في آية النحل"[4].

جدير بالذكر أن زيادة جملة (كانوا) جاءت في سبعة مواضع في كتاب الله تعالى، أشرت إلى مواطنها في أول المسألة، وقد ذكر الكرماني رحمه الله منها ما جاء في البقرة والأعراف فقط.

---

(١) البقرة: ٥٧، الأعراف: ١٦٠، التوبة: ٧٠ النحل: ٣٣، ١١٨ والعنكبوت: ٤٠، والروم: ٩.
(٢) انظر: البرهان: ١٢٣.
(٣) انظر: فتح الرحمن: ٢٧.
(٤) ملاك التأويل: ٣١٣/١.

وأقف في ختام المسألة عند آية في سورة يونس، يحسن بنا أن نتأملها، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا وَلَـٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾: ٤٤، فهذه الآية جاء التعبير فيها بزيادة لفظ (الناس)، والاكتفاء بها عن جملة (كانوا)، وإذا تأملنا الآيات المتقدمة، نلحظ أن الحديث يتناول المشركين الذين كانوا في عهد الرسول ﷺ، وهـذا في زمن نزول الوحي المطهر ﴿وَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل لِّى عَمَلِى وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ ۖ أَنتُم بَرِيٓـُٔونَ مِمَّآ أَعْمَلُ وَأَنَا۠ بَرِىٓءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٤١﴾ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ۚ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٢﴾ وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ ۚ أَفَأَنتَ تَهْدِى ٱلْعُمْىَ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يُبْصِرُونَ﴾: ٤٣. وعلى هذا فتوجيه هذه الآية موافق لما ذكره ابن الزبير في توجيه آية آل عمران، والله تعالى أعلم

ومن مواضع حذف الجملة الفعلية في آية وذكرها في أخرى، قوله تعالى في سورة المائـدة: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَٱحْذَرُوا۟ ۚ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَـٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾:٩٢، وفي التغابن حذفت جملة ﴿وَٱحْذَرُوا۟﴾، و﴿فَٱعْلَمُوٓا۟﴾، يقـول الله تعـالى: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ ۚ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَـٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾:١٢، فهل من فرق بين الآيتين؟

هذا الموضع مما انفرد بتوجيهه ابن الزبير الغرناطي رحمه الله فذكر أن الوعيد والتهديد في آية المائدة أشد، فقد تقدم الآية بيان تحريم الخمر والميسر، فناسب الآية الزيادة لتأكيد عظم ذلك الأمر. أما آية التغابن فلم يتقدمها ما يستدعي التأكيد.

يقول رحمه الله: "والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن آية المائدة لما أعقب بها آية الأمر باجتناب الخمر وما ذكر معها، ثم أتبع بعد ذلك بذكر العلة في تحريمها فقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَـٰنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِى ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ..﴾ الآية إلى قوله: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾: ٩١، فختمت من التهديد بما يشعر بشديد الوعيد، ناسب ذلك قوله تأكيداً لما تقدم من الإشعار بمخوف الجزاء قوله: (واحذروا) وقوله: (فإن توليتم فاعلموا) لما في ذلك من التأكيد

لما تقدم.

أما آية التغابن فلم يرد قبلها ما يستدعي هذا التأكيد ألا ترى الوارد فيها من قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ۗ وَمَن يُؤْمِن بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ ۚ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾: ١١، فلما لم يرد هنا نهي عن محرم متأكد التحريم بما أتبع النهي من التهديد والتأكيد، لم يرد هنا من الزيادة المحرزة لمعنى التأكيد ما ورد هناك، فجاء كل على ما يجب ويناسب"[١].

ومن الآيات المتشابهة ما ورد في سورة هود في قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾: ٨١، وفي سورة الحجر جاء في الآية زيادة جملة (واتّبع أدبارهم) يقول تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَاتَّبِعْ أَدْبَارَهُمْ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾: ٦٥.

ذكر الإمام الكرماني أن سبب الزيادة في آية الحجر، لأن لوطاً عليه السلام إذا ساقهم وكان من ورائهم علم بنجاتهم، ولا يخفى عليه حالهم[٢]. ولم يوضح الفرق بين الآيتين من حيث الزيادة والنقص، وسبب اختصاص كل آية بما اختصت به. وقد وافقه ابن جماعة ونقل نص كلامه[٣].

وهذا التعليل قال به الزمخشري إذ يقول: "فإن قلت: ما معنى أمره باتباع أدبارهم ونهيهم عن الالتفات؟ قلت: قد بعث الله الهلاك على قومه، ونجاه وأهله، إجابة لدعوته عليهم، وخرج مهاجراً فلم يكن له بدٌّ من الاجتهاد في شكر الله، وإدامة ذكره وتفريغ باله لذلك، فأمر بأن يقدّمهم لئلا يشتغل بمن خلفه قلبه، وليكون مطلعاً عليهم وعلى أحوالهم، فلا تفرط منهم التفاتة احتشاماً منه، ولا غيرها من الهفوات في تلك الحال المهولة المحذورة، ولئلا يتخلف منهم أحد لغرض له فيصيبه العذاب"[٤].

---

(١) ملاك التأويل: ١/٤٠٦ـ٤٠٧.
(٢) انظر: البرهان: ٢٢٦.
(٣) انظر: كشف المعاني: ٢١٣.
(٤) الكشاف: ٢/٣٩٥.

وقـد ذكر هـذا المعنى الفخـر الرازي، وأبـو حيان، وابـن كثير، والشوكاني[1]، كما ذكره الألوسي، وابن عاشور[2].

أما ابن الزبير الغرناطي رحمه الله فذهب إلى أن الزيادة في آية الحجر لزيادة إخبار بما ليس في سورة هود وسورة الحجر لما تأخرت عن سورة هود فإنها وفّت بما لم يذكر في سورة هود[3]. واكتفى بذلك.

ومن الآيات التي تحدث عنها علماء المتشابه قوله تعالى في سورة يوسف: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥٓ ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾:٢٢، فحذف هنـا جملة (واستوى) التي وردت في آية مشابهة في القصص في خبر موسى عليه السلام: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾: ١٤.

تحدث الخطيب الإسكافي عن الخلاف في بلوغ الأشد، والاستواء، وذكر أقوالاً كثيرة ليس هذا موضع ذكرها، وخلاصة ما ذكره أن الأشد يكون من البلوغ إلى استكمال الأربعين على خلاف بين العلماء[4].

أما توجيهه لسر الزيادة في أمر موسى دون يوسف عليهما السلام، فيرى أن يوسف عليه السلام نُبّه على ما يراد منه قبل بلوغ الأربعين برؤيا الكواكب والوحي حين ألقي في الجب، وما ألهمه الله من علم التأويل، أما موسى عليه السلام فلم يعلم المراد منه، ولا نبّه عليه قبل بلوغ الأربعين فناسبه (واستوى) ولاسيما على قول الأكثر أن الاستواء بلوغ الأربعين، لأنها كمال العقل.

يقول الخطيب الإسكافي: "والذي يفرق بين المكانين حتى لم ينتظر بيوسف عليه السلام الاستواء بعـد بلوغ الأشد، هـو أن يوسف عليه

---

(١) انظر: التفسير الكبير: ١٦٠/١٩، والبحر المحيط: ٤٦١/٥، وتفسير ابن كثير: ٥٣٥/٢، وفتح القدير: ١٣٥/٣.

(٢) انظر: روح المعاني: ٣١٢/٧، والتحرير والتنوير: ٦٤/١٤.

(٣) انظر: ملاك التأويل: ٦٦٦/٢.

(٤) انظر: لسان العرب: ٢٣٥/٣، ٤١٤/١٤، وانظر: المفردات في غريب القرآن: ٣٧٦، ودرة التنـزيل: ١٣١، والتفسير الكبير: ١٩٨/٢٤ـــ١٩٩، وانظر: فتح القدير: ٤/٣، ١٦٣/١٤.

السلام، أخبر الله تعالى عنه أنه أوحى إليه لما طرحه إخوته في الجب حيث قال: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمْرِهِمْ هَٰذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾: ١٥، وأراه عزّ ذكره الرؤيا التي قصّها على أبيه، وموسى عليه السلام لم يفعل به شيء من ذلك إلى أن بلغ الأشد واستوى، لأنه لم يعلم ما أريد به إلا بعد أن استأجره شعيب عليه السلام[1]، ومضت سنو إجارته وسار بأهله، فهناك أتاه ما أتاه من كرامة الله تعالى، وقيل إن ذلك بعد الأربعين فلم ينتظر بيوسف في إيتاء الحكم والعلم والتشريف بالوحي ما انتظر به في موسى"[2].

وقد وافقه على هذا التوجيه بقية علماء المتشابه، وهم الكرماني[3]، وابن الزبير[4]، وابن جماعة[5]، وأبو يحيى الأنصاري[6].

ولابن عاشور رحمه الله تعقيب حسن بني على استقراء الأقوال، بدأه بتوضيح معنى الأشد في اللغة، حيث قال: "والحق أن الأشد كمال القوة، لأن أصله جمع شِدة بكسر الشين بوزن نعمة وأنعم، وهي اسم هيئة بمعنى القوة، ثم عومل معاملة المفرد، وأن الاستواء كمال البنية كقوله تعالى في وصف الزرع: ﴿فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾ الفتح: ٢٩، ولهذا أريد لموسى الوصف بالاستواء، ولم يوصف يوسف إلا ببلوغ الأشد خاصة لأن موسى كان رجلاً طُوالاً كما في الحديث: «كأنه من رجال شَنُوءة»، فكان كامل الأعضاء ولذلك كان وكزه القبطي قاضياً على الموكوز"[7].

ومن المتشابه قوله تعالى في سورة الحجر: ﴿وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾: ٨٨،

---

(١) هذا نص الخطيب الإسكافي، لكن الصحيح الذي أجمع عليه العلماء أن ملاقاة موسى بشعيب عليهما السلام غير مسلمة بل باطلة، ولم يرد ما يثبت ذلك، والله أعلم.

(٢) درة التنزيل: ١٣١.

(٣) انظر: البرهان: ٢٢٧.

(٤) انظر: ملاك التأويل: ٢/٦٧٦–٦٧٧،

(٥) انظر: كشف المعاني: ٢١٥.

(٦) انظر: فتح الرحمن: ١٩٩.

(٧) التحرير التنوير: ٢٠/٨٧.

بينما في سورة الشعراء وردت الآية بزيادة جملة ﴿لِمَنِ ٱتَّبَعَكَ﴾، يقول تعالى: ﴿وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾: ٢١٥.

انفرد ابن الزبير الغرناطي بتوجيه هذا الاختلاف فأوضح أن آية الحجر تقتضي الخصوص فناسبها عدم الزيادة، أما آية الشعراء فتقتضي العموم والإطلاق وهو ما يناسبه الزيادة.

يقول رحمه الله: "لم يتقدم آية الحجر تخصيص بمدعو بل تقدمها خطابه عليه السلام بالتأنيس والتسلية عمن أعرض والرفق بمن آمن فقال تعالى: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾، و لم يحتج هنا إلى زيادة.

ولما تقدم آية الشعراء قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾: ٢١٤، والإنذار يستصحب التخويف والاستعلاء على من يخاطب به، أتبع ذلك تعالى تلطفاً وإنعاماً على من آمن من عشيرته عليه الصلاة والسلام وغيره، بقوله: ﴿وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، فقيل هنا (لمن اتبعك) ليكون أنص في تعميم المؤمنين مطلقاً من العشيرة وغيرهم.."[1].

وأختم هذا الفصل بتوجيه علماء المتشابه لقوله تعالى في سورة التغابن: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّـَٔاتِهِۦ وَيُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾: ٩، وقوله تعالى في سورة الطلاق: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾: ١١، فالآية الأولى ذكر فيها جملة ﴿يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّـَٔاتِهِۦ﴾، وحذفت من الآية الثانية، فما السر في ذلك، وهل من فرق بين الموضعين؟

بنى علماء المتشابه الاختلاف بين الآيتين على ما تقدمهما من آيات، فالخطيب الإسكافي يرى أن آية التغابن جاءت بعد قوله تعالى: ﴿فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾: ٦، وهذه الآيات إخبار عن الكفار أن عليهم سيئات تحتاج إلى تكفير إذا آمنوا بالله، أما آية الطلاق فلم يتقدمها مثل ذلك فلم تحتج إلى الزيادة.

---

(١) ملاك التأويل: ٢/٧٢٩ــ٧٣٠.

يقول: "والجواب أن الأولى جاءت بعد قوله مخبراً عن الكفار: ﴿فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٞ يَهۡدُونَنَا فَكَفَرُواْ وَتَوَلَّواْۖ وَّٱسۡتَغۡنَى ٱللَّهُۚ وَٱللَّهُ غَنِيٌّ حَمِيدٞ ٦ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلۡتُمۡۚ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ﴾:٧، فهذه سيئات تحتاج إلى تكفير إذا آمن بالله بعدها فقال: ﴿وَمَن يُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعۡمَلۡ صَٰلِحٗا﴾ في مستقبل عمره يمسح عنه ما سبق من كفره ثم يوجب له جنات، والآية الثانية لم يتقدمها خبر عن كفار بسيئات فيوعدوا بتكفيرها إذا أقلعوا عنها وتابوا منها، وعملوا الصالحات مكانها، وكان مضموناً تكفير السيئات عند الإيمان وعمل الصالحات، فلم يحتج إلى ذكره كما كان الأمر في غيره"[1].

وقد وافقه الكرماني[2]، وابن الزبير الغرناطي[3]، وابن جماعة[4]، وأبو يحيى الأنصاري[5]، رحمهم الله تعالى رحمة واسعة.

---

(١) درة التنزيل: ٢٨٠.

(٢) انظر: البرهان: ٣٤٧.

(٣) انظر: ملاك التأويل: ١٠٨٦/٢ـ١٠٨٧.

(٤) انظر: كشف المعاني: ٣٥٩.

(٥) انظر: فتح الرحمن: ٤٢٥.

الفصل الثاني

الاختلاف بين الآيات المتشابهة في التقديم والتأخير

الفصل الثاني
الاختلاف بين الآيات المتشابهة في التقديم والتأخير

يعدُّ موضوع التقديم والتأخير من أهم مباحث علم المعاني، إذ تظهر فيه بلاغة الأساليب، وروعة العبارة، وتعرف به القدرات والمواهب، كما يدل على تمكن البليغ في الفصاحة وحسن تصريف الكلام. يقول الزركشي: "هو أحد أساليب البلاغة، فإنهم أتوا به دلالة على تمكنهم في الفصاحة وملكتهم في الكلام، وانقياده لهم، وله في القلوب أحسن موقع، وأعذب مذاق"[١].

وقد أولاه علماء البلاغة عناية فائقة بوصفه أحد أصول علم المعاني الذي به تعرف أحوال اللفظ العربي التي يطابق بها مقتضى الحال، وجهد الإمام عبدالقاهر الجرجاني في ذلك معلوم مشاهد، فهو رحمه الله يعد أول من تناول هذا الموضوع بشكل موسّع، فأفاض رحمه الله الحديث عنه، ووضع مجموعة من القواعد والأسس تبين أسرار التقديم والتأخير[٢]، يقول متحدثاً عن أهميته: (هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف،بعيد الغاية، لا يزال يفترّ لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعُه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قُدّم فيه شيء، وحوّل اللفظ عن مكان إلى مكان)[٣].

---

(١) البرهان في علوم القرآن: ٣/٢٣٣.
(٢) انظر: أسرار التقديم والتأخير في لغة القرآن الكريم، للدكتور: محمود شيخون: ١٢٥.
(٣) دلائل الإعجاز: ١٠٦.

بعد الجرجاني اتسعت دائرة البحث والتصنيف، واندرج هذا الموضوع تحت عدة مباحث عند البلاغيين المتأخرين، فجاء في (تقديم المسند إليه وتأخيره)، و(تقديم المسند وتأخيره)، و(تقديم متعلقات الفعل)[1]، وقد جمع الدكتور المطعني مناهج العلماء من بلاغيين ومفسرين في دراسة التقديم والتأخير في كتابه خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، وبحثه في ذلك قيم وجدير بالعناية[2].

وإذا كان هذا هو حال علماء البلاغة فما حال علماء المتشابه مع التقديم والتأخير؟ والجواب عن ذلك أن لهم مشاركة جيدة في هذا المجال ولاسيما أن الآيات المتشابهة من حيث التقديم والتأخير لها وقع عند القراء، والمهتمين بحفظ كتاب الله تعالى فيكثر فيها السؤال لماذا تقدمت هذه اللفظة في هذه الآية، ولم تتقدم في الآية الأخرى المشابهة، وكذا تقديم بعض المعطوفات على بعض وهكذا..؟

من هنا جاء بحث علماء المتشابه من جوانب مختلفة ففي مسائلهم التي طرقوها حديث عن تقديم المسند، وكذلك عن تقديم فقرات الجملة بعضها على بعض، كتقديم المعطوفات، ونحو ذلك، كما تحدثوا عن تقديم المتعلقات في الجملة بعضها على بعض، فما دونوه في مصنفاتهم مقتصر على ما جاء في الآيات المتشابهة، ومن هنا كان حديثهم مرتبطاً بما يمليه عليهم النص القرآني، وحين نستعرض المسائل التي بحثوها، وما بينوه من أقوال وتوجيهات، نجده بحثاً رائعاً، تجلى فيه إبداعهم، فكان لهم تأملات لا يصنعها إلا عالم حاذق وصاحب نظر دقيق، ولذلك تميز حديثهم في هذا الفصل، بما نرى من إبداع

---

(١) انظر: مفتاح العلوم: ١٩٤ــ٢٠٤، ٢١٩ــ٢٢٣، ٢٣١، والإيضاح: ٢/٥٠ــ٨٠، ١٣٥ــ١٧٢، وخصائص التراكيب: ١٧٠ــ١٨٦، ٢٤٧ــ٢٥١، ٢٩١ــ٢٩٨، والبلاغة فنونها وأفنانها: ٢٠٧ــ٢٤٣.

(٢) انظر: خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية: ٢/٧٩ــ٢٠١.

في عرض المسائل، واستخراج دقيق لأسرار الاختلاف بين الآيات التي توضح منهج القرآن الكريم في التقديم والتأخير في ضوء الآيات المتشابهة.

وسيكون حديثنا عن الآيات المتشابهة في هذا الفصل حسب ترتيب الآيات في المصحف، فنبدأ أولاً بما جاء في سورة البقرة، ثم التي تليها وهكذا..، وقد بلغ عدد المواضع في كتاب الله خمسة وعشرين موضعاً تحدث عنها علماء المتشابه بالتفصيل.

وأول موضع نطالعه في كتب أولئك العلماء الفضلاء توجيههم لآيتين في سورة البقرة، الأولى قوله: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾: ٤٨، فقدمت الشفاعة على العدل في هذه الآية، وفي موضع آخر قدّم العدل على الشفاعة، يقول الله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَٰعَةٌ﴾: ١٢٣.

الآيتان موضوعهما واحد، والخطاب لبني إسرائيل، فقبلهما ﴿يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، كما أن الآيتين تضمنتا الأمر بالاستعداد ليوم الدين، الذي لا شفاعة فيه لأهل الكفر ولا فدية، والشفاعة: هي السعي والوساطة في حصول نفع أو دفع ضر، والعدل: هو الفدية[1].

وهذا الموضع من المواضع التي تحدث عنها كثير من العلماء ولهم أقوال في مسألة رجوع الضمير في ﴿مِنْهَا﴾، و﴿تَنفَعُهَا﴾ ولاسيما المفسرين الذين تحدثوا عن عود الضمير، ولم يتعرض أحد منهم للتقديم والتأخير في هذا الموضع، وشغلهم عن ذلك مرجع الضمير وتقرير المعنى[2]، وأكتفي بما يهمنا

---

(١) انظر: التفسير الكبير: ٤٨/٣، وروح المعاني: ٢٥٣/١، والتحرير والتنوير: ٤٨٦/١.

(٢) انظر: الكشاف: ٢٧٩/١، والتفسير الكبير: ٥٢/٣، والبحر المحيط: ١٩٠/١-١٩١، وتفسير النسفي: ٣٧/١، وتفسير أبي السعود: ٩٩/١، والبرهان في علوم القرآن: ١٢٤/١-١٢٥، وكشف المعاني: ٩٤-٩٥.

وهو سر تقديم الشفاعة أولاً وتأخيرها ثانياً، وتأخير العدل أولاً وتقديمه ثانياً.

اقتضب الخطيب الإسكافي رحمه الله القول اقتضاباً، وجاء توجيهه للمسألة توجيهاً عاماً،فلم يتعرض فيه للتقديم في موضع والتأخير في الآخر، وكلامه كلام عام يقوم على توضيح معنى الآيتين دون بيان سر التقديم والتأخير فيهما[1].

أما الإمام الكرماني فذكر تعليلاً حسناً لذلك فقال: "إنما قدّم الشفاعة قطعاً لطمع من زعم أن آباءهم تشفع لهم، وأن الأصنام شفعاؤهم عند الله. وأخّرها في الآية الأخرى، لأن التقدير في الآيتين معاً: لا تقبل منها شفاعة فتنفعها تلك الشفاعة، لأن النفع بعد القبول. وقدّم العدل في الآية الأخرى ليكون لفظ القبـــول مقدماً فيها"[2]، وتوجيهه لتقديم الشفاعة جيد، كما أن في تعليله لتقديم العدل وتأخير الشفاعة في الآية الثانية ملحظاً دقيقاً، وهو أن القبول الذي جاء في قوله ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَٰعَةٌ﴾ هو مبنى العدل —الفداء— والشفاعة، وهو المعوّل عليه، فإذا قُبلت الشفاعة انتفعت، وإذا لم تقبل لم تنتفع، أسأل المولى سبحانه أن يرحمنا برحمته، وأن يجعلنا من الآمنين يوم الفزع الأكبر.

وقد وافقه الزركشي ورد القول إلى أحد شيوخه، فذكر أن المراد بتقديم الشفاعة قطع رجائهم رداً لما ذكره بنـــو إسرائيل من أنهم أبنـــاء الأنبياء، وسيشفعون لهم يوم القيامة، ففي الآية الأولى نفى عنهم نفع الغير بكل وجه من وجوه النفع، وفي الثانية نفى عنهم نفع أنفسهم مقدماً الفداء الذي يدفعه المجرم عن نفسه في الغالب، وأخّر الشفاعة لأنها تكون من غيرهم[3].

ويرى ابن الزبير رأياً آخر اعتمد فيه على السياق المتقدم للآيتين، فذكر

---

(١) انظر: درة التنـــزيل: ٦.

(٢) البرهان: ١٢١.

(٣) انظر: البرهان في علوم القرآن: ١٢٦ــ١٢٧، وانظر: خصائص التعبير القرآني للمطعني: ١٩٢/٢.

أنه تقدم الآية الأولى قوله: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾: ٤٤، فصوّر لهم الوهم أن أمرهم الناس بالبر أعظم شفيع لهم ينجيهم من العذاب، فقدّم الشفاعة لنفي المعنى الذي دار في خلدهم، أما الآية الأخرى فلم يتقدمها ما يستدعي هذا، فقدّم الفئة التي هي أولى وأحرى في كمال التخلص على ما عهد في الدنيا لو أمكنت[1].

وقد نقل محقق كتاب البرهان توجيه ابن الزبير دون أن ينسبه إليه، وزاد في توضيح الآية الثانية بقوله: "أما الآية الأخرى، فقد تقدمها تسفيه هؤلاء الذين قالوا اتخذ الله ولداً سبحانه وتعالى عما يقولون علواً كبيراً، فناسب هذه الآية أن يجري الأمر على ما هو معهود في الدنيا، وهو أن الإنسان إذا ما عاين الهلاك افتدى نفسه بكل ما يملك فتقدم فيها ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾"[2].

وللأنصاري توجيه آخر موجز قال فيه: "قدّم الشفاعة للإشارة إلى من ميله إلى حب نفسه أشد منه إلى حب المال، والثانية لمن هو بعكس ذلك"[3]. وقد أخذا هذا التوجيه من الفخر الرازي، الذي يقول: "إن كان ميله إلى حب المال أشد من ميله إلى علو النفس، فإنه يقدم التمسك بالشافعين على إعطاء الفدية، ومن كان بالعكس يقدم الفدية على الشفاعة، ففائدة تغيير الترتيب الإشارة إلى هذين الصنفين"[4].

أما ابن عاشور فله تعليل مرجوح فيرى أن التقديم والتأخير "هو تفنن والتفنن في الكلام تنتفي به سآمة الإعادة مع حصول المقصود من التكرير"[5].

وهذه التوجيهات كلها مقبولة، فكلها أسرار، ويمكن أن نعلل بها الآيتين.

---

(١) انظر: ملاك التأويل: ١/١٩٦–١٩٧.

(٢) حاشية كتاب البرهان: ١٢٢.

(٣) فتح الرحمن: ٢٦.

(٤) التفسير الكبير: ٣/٥١.

(٥) التحرير والتنوير: ١/٦٩٨.

ومن المواضع ما جاء في سورة البقرة أيضاً، في قوله تعالى: ﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطَٰيَٰكُمۡۚ وَسَنَزِيدُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾: ٥٨، فقدّم الدخول على القول، وفي سورة الأعراف قدّم القول على الدخول، يقول تعالى: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٞ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ﴾: ١٦١.

يرى الإسكافي أن التقديم والتأخير في هذا الموضع راجع إلى أن القرآن الكريم إنما حكى المعنى دون اللفظ، فلا غرابة، واكتفى بذلك.

يقول: "والجواب عن ذلك مما يحتاج إليه في مواضع من القرآن في هذه الآية التي قصدنا الفرق بين مختلفاها، وهو أن ما أخبر الله تعالى به من قصة موسى عليه السلام وبني إسرائيل وسائر الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه، وما حكاه من قوله عز وجل لهم، لم يقصد إلى حكاية الألفاظ بأعيانها وإنما قصد إلى اقتصاص معانيها، وكيف لا يكون كذلك واللغة التي خوطبوا بها غير العربية، فإذاً حكاية اللفظ زائلة، وتبقى حكاية المعنى، ومن قصد حكاية المعنى كان مخيّراً بأن يؤديه بأي لفظ أراد، وكيف شاء من تقديم وتأخير، بحرف لا يدل على ترتيب كالواو، ولو قصد حكاية اللفظ ثم وقع في المحكي اختلاف لم يجز..."[1].

وأوضح الكرماني أن السر في تقديم الدخول في آية البقرة، هو أنه تقدم في أول الآية الدخول: ﴿وَإِذۡ قُلۡنَا ٱدۡخُلُواْ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾، فبيّن كيفية الدخول[2]، واكتفى بذلك، ووافقه أبو يحيى الأنصاري الذي نقل توجيهه[3].

وقد وصف الزمخشري التقديم والتأخير في هذا الموضع بعدم التناقض، وحجته في ذلك أن المأمور به هو الجمع بين الأمرين: القول بالحطة، والدخول ساجدين من غير اعتبار الترتيب بينهما، سواء قدموا الحطة، أو

---

(١) درة التنزيل: ٨.

(٢) انظر: البرهان: ١٢٣.

(٣) انظر: فتح الرحمن: ٢٨.

أخّروها فهم جامعون في الإيجاد بينهما، يقول: "فإن قلت: كيف اختلفت العبارة هاهنا وفي سورة البقرة؟ قلت: لا بأس باختلاف العبارتين، إذا لم يكن هناك تناقض، ولا تناقض بين قوله: ﴿ٱسۡكُنُواْ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةَ وَكُلُواْ مِنۡهَا﴾، وبين قوله: ﴿فَكُلُواْ﴾، لأنهم إذا سكنوا القرية فتسبّبت سكناهم للأكل منها، فقد جمعوا في الوجود بين سكناها والأكل منها، وسواء قدموا الحطة على دخول الباب أو أخروها فهم جامعون في الإيجاد بينهما"[1]. وقد وافقه أبو حيان، وأبو السعود، ونقلا تعليله[2].

والذي يظهر أن التوجيهات السابقة،وإن كانت مقبولة في بيان وجوه الاختلاف بين الآيتين إلا أنها ليست كافية، لمن يبحث عن أسرار كتاب الله تعالى، ويكشف عن كل ظاهرة من ظواهر التعبير فيه، فهي تعد من قبيل التوجيه العام الخالي من التحليل الموضوعي الدقيق.

والذي أراه أقرب والله أعلم ما ذكره المطعني في توجيه الآيتين يقول: "المعروف أن السجود قد يكون شكراً على النِّعَم،والاستغفار طلباً للعفو من الذنوب، والقوم في الموضعين مُنْعم عليهم ومخطئون،فتقديم السجود في البقرة على الاستغفار تغليب لجانب الشكر على جانب الاستغفار، وهذا التغليب مبعثه أمران: الأول أن الله حثهم صراحة على الشكر في معرض الحديث، الثاني: أن نعمة الله عليهم في البقرة أظهر، وأكمل منها في الأعراف، وذلك لاشتمال الحديث في البقرة على بعثهم بعد الموت بالصاعقة، وهذه نعمة جليلة، كما وصف الأكل بالرغد ﴿فَكُلُواْ مِنۡهَا حَيۡثُ شِئۡتُمۡ رَغَدٗا﴾، وقد فسّر الرغد بالسعة، ولم يأت هذا الوصف في الأعراف"[3].

ومن الآيات المتشابهة في موضوع التقديم والتأخير قوله تعالى في سورة

---

(١) الكشاف: ٢/١٢٤ـ١٢٥.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٤/٤٠٩، وتفسير أبي السعود: ٣/٢٨٣.

(٣) خصائص التعبير القرآني: ٢/١٥١.

البقرة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾:٦٢، ففي هذه ورد تقديم النصارى على الصابئين، وجاء في سورة الحج تقديم الصابئين على النصارى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾:١٧، وكذلك في المائدة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾:٦٩، فهل من فرق بين تلك الآيات؟ سؤال يجيب عنه علماء المتشابه.

ذكر الخطيب الإسكافي أن الترتيب بين هذه الفرق يعود لأحد أمرين، أحدهما: ترتيب بحسب الكتب السماوية المنزلة على كل أمة، والثاني: ترتيب بحسب الأزمنة لا بحسب الكتب. فآية البقرة الترتيب فيها بحسب الكتب، فقدّم الذين آمنوا بما أنزل على إبراهيم عليه السلام، لأنهم سابقون، ثم الذين هادوا، لأن التوراة سابقة على الإنجيل، ثم النصارى، لأنهم أهل الإنجيل، ثم أتى بالصابئين، لأنهم لا كتاب لهم.

أما آية المائدة والحج فالترتيب فيهما بحسب الزمان، فقدّم الصابئين على النصارى لأنهم أسبق منهم زمناً، وهذا أمر واضح في آية الحج لمجيء (الصابئين) بالنصب، أما آية المائدة فقدّم لفظاً ونوى تأخيره معنى فرفع على الاستئناف.

يقول رحمه الله عن آية البقرة: "هذا ترتيب على حسب ما ترتب تنزيل كتبه، فصحف إبراهيم عليه السلام قبل التوراة المنزلة على موسى عليه السلام، والتوراة قبل الإنجيل المنزل على عيسى عليه السلام، فرتبهم عزّ وجل في هذه الآية على ما رتبهم عليه في بعثة الرسالة، ثم أتى بذكر الصابئين وهم الذين لا يثبتون على دين وينتقلون من ملة إلى ملة، ولا كتاب لهم كما للطائفتين اللتين ذكرهما الله تعالى في قوله: ﴿أَن تَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أُنزِلَ ٱلْكِتَٰبُ عَلَىٰ طَآئِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا﴾ الأنعام: ١٥٦... وترتيبهم في سورة المائدة فعلى ترتيب الأزمنة؛ لأن الصابئين وإن كانوا متأخرين على

النصارى بأنهم لا كتاب لهم، فإنهم متقدمون عليهم بكونهم قبلهم، لأنهم كانوا قبل عيسى عليه السلام، فرفع (الصابئون) ونوى به التأخير عن مكانه.. وإنما قدّم في اللفظ وأخّر في النية، لأن التقدم الحقيقي التقدّم بكتبه المنـــزلة على الأنبياء عليهم السلام... وأما الترتيب الثالث في سورة الحج، فترتيب الأزمنة الذي لا نيّة للتأخير معه، لأنه لم يقصد في هذا المكان أهل الكتب إذْ كان أكثر من ذكر ممن لا كتب لهم وهم الصابئون والمجوس والذين أشركوا عبدة الأوثان.."[1].

وقد وافقه كل من الكرماني، وابن الزبير، وابن جماعة، والأنصاري[2].

وتوجيه الخطيب الإسكافي لآية المائدة يرشدنا لتحليل سعد الدين التفتازاني الجيد، حين تناول بيت ضابئ البرجمي:

فَمَنْ يكُ أمسى بالمدينة رحلُه   فإنـــي وقيارٌ بها لَغريبُ

فالشاعر لم يقل بعد الحذف: فإني لغريب بها وقيار، وإنما قال: فإني وقيار بها لغريب، فقدّم قياراً على بقية الجملة، وأقحمه بين جزأيها، لقصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب، يقول في بيان هذا السر: "والسر في تقديم قيار على خبر إن قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب، كأنه أثر في غير ذوي العقول أيضاً بيان ذلك، أنه لو قيل: إني لغريب وقيار، لجاز أن يتوهم أن له مزية على قيار في التأثر بالغربة، لأن ثبوت الحكم أولاً أقوى، فقدمه ليتأتى الإخبار عنهما دفعة بحسب الظاهر تنبيهاً على أن قياراً مع أنه ليس من ذوي العقول قد تساوى العقلاء في استحقاقه الإخبار عنه بالاغتراب قصداً إلى التحسر"[3].

---

(١) درة التنـــزيل: ١٠ــ١١.

(٢) انظر البرهان:١٢٧، وملاك التأويل:١/٢١٩ــ٢٢٠، وكشف المعاني:١٠٠ــ١٠١، وفتح الرحمن: ٣٠.

(٣) المطول: ١٤٠، وانظر: خصائص التراكيب للأستاذ الدكتور محمد أبو موسى: ٢١٤ــ٢١٥.

ثم ربط هذا الكلام الجيد بآية المائدة، مؤيداً رأي الزمخشري، يقول: "وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ الآية وقال: الصابئون مبتدأ، وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة (إن الذين آمنوا... إلى آخره) لا محل لها من الإعراب، وفائدة تقديم «الصابئون» التنبه على أنهم مع كونهم أبين المذكورين ضلالاً وأشدهم غياً يثاب عليهم إن صح منهم الإيمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم"[1].

هذا وللزمخشري رأي آخر في المراد بالصابئين، فيرى أن المراد بهم قوم عدلوا عن دين اليهودية والنصرانية وعبدوا الملائكة، وأوضح الزمخشري أن المراد بـ(الذين آمنوا) في الآيات هم المنافقون فهم وإن كانوا كفاراً في الباطن، فإن إطلاق وصف الإيمان عليهم في الظاهر،فهذا جعلهم في المرتبة الأولى من الذكر لا باعتبار أنفسهم وإنما باعتبار شرف الإيمان نفسه[2].

وقد وافقه أبو السعود[3]، وأبو حيان[4]، ونقلا توجيهه.

أما الإسكافي فكما سبق أن ذكرت يرى أنهم مؤمنو الأمم السابقة.

وقد جمع الحافظ ابن كثير رحمه الله أقوال العلماء في معنى الصابئين، فلما انتهى من ذلك قال: "وأظهر الأقوال والله أعلم، قول مجاهد ومتابعيه، ووهب بن منبه، أنهم قوم ليسوا على دين اليهود ولا النصارى ولا المجوس ولا المشركين، وإنما هم قوم باقون على فطرتهم، ولا دين مقرر لهم يتبعونه ويقتفونه، ولهذا كان المشركون ينبزون من أسلم بالصابىء، أي: أنه قد خرج عن سائر أديان أهل الأرض إذ ذاك"[5].

---

(١) المطول: ١٤٠، وانظر: الكشاف: ٦٣١/١.

(٢) انظر: الكشاف: ٦٣٢/١، ٢٨٥.

(٣) انظر: تفسير أبي السعود: ٦٢/٣.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٢٤١/١.

(٥) تفسير القرآن العظيم: ١٠٠/١.

وقد نظر الدكتور المطعني في قول الإسكافي وقول الزمخشري ولاحظ أن الاختلاف في أمرين: في معنى الصابئين، والأمر الثاني في نوع الحكم الذي حكم به على هذه الفرق، وقد بيّن رأي الإسكافي والزمخشري في لفظ الصابئين الذي سبق بيانه، أما نوع الحكم المحكوم به وهو خبر (إن) فهو مختلف من موضع لآخـــر، ففي البقرة ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾، ومثله في سورة المائــدة: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾، وقد تقدم الخبرين ما يمهد له وهو قوله: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾، ففي الآيتين دعوة إلى الإيمان وهذا لا يكون إلا في حال الحياة، فقدّم النصارى على الصابئين في البقرة، إذ لا يبعد أن يكون المراد بهم صابئي النصارى، وقُدِّم الصابئون في المائدة لفظاً على نية التأخير، ليشمل صابئي اليهود والنصارى، وفي تقديم اليهود والنصارى عليهم، لأنهم أفضل إذ هم أهل كتاب. وذكر أن رأي الزمخشري أقوى من رأي الإسكافي، بدليل نظمهم مع اليهود والنصارى والصابئين وغيرهم في سلك واحد، وأنهم جميعاً مطالبون بتحقيق الإيمان لعريهم عنه.

أما الخبر في آية الحج فهو مختلف إذ هو ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾، فالحال هنا مختلف عن الآيتين في سورتي البقرة والمائدة، فالفصل يكون يوم القيامة، فجاء النظم بأسلوب مختلف[1].

وفي الختام: كأن القرآن الكريم نظر في سرد هـــذه الفرق إلى السبق الزمني، فاليهود وصابئوهم سابقون زمناً على النصارى، لذلك قدّم اليهود عاطفاً عليهم صابئيهم، ثم ذكر النصارى، ولم يحتج لذكر صابئي النصارى اكتفاء بذكر صابئي اليهود، كما لم يذكر في آية البقرة صابئي اليهود اكتفاء بذكر صابئي النصارى، وكانت آية المائدة وسطاً بين التعبيرين، وتلك إذاً قسمة عادلة، أما تأخير المجوس والذين أشركوا عن هذه الفرق، فلأنهم

(١) انظر: خصائص التعبير القرآني: ٢/١٥٩ـــ١٦١.

ليسوا أهل كتاب[1].

ومن المواضع التي انفرد بها ابن الزبير عن علماء المتشابه توجيهه لقوله تعالى في سورة البقرة: ﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ﴾:١٢٩، فقدّم تعليم الكتاب والحكمة على التزكية، وفي آل عمران والجمعة، عكس الترتيب فقدِّمت التزكية على تعليم الكتاب والحكمة: ﴿يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾[2]، فقد ذكر رحمه الله أن الدعوة في آية البقرة كانت قبل وجود الضلال في ذرية إبراهيم عليه السلام، والآية دعاء لتلك الذرية، فجاء ذكر التعليم أولاً لأنه السبب في حصول التزكية، أما آية آل عمران والجمعة، فالمقصود بهما ذكر امتنان المولى سبحانه عليهم بالهداية، وإجابة دعوة إبراهيم الخليل، فأخر ذكر تعليم الكتاب ليكون بعده ذكر الضلال الذي أنقذهم منه، وهو قوله في الآيتين: ﴿وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾.

يقول: "لما كانت دعوة إبراهيم عليه السلام قبل وجود الضلال في ذريته المدعو لها، وإنما تحصل لهم تزكيتهم ورفع ضلالهم المتوقع وقوعه بما يمنحونه من التعليم، وما يتلى عليهم من الآيات، لأن ذلك هو السبب في حصول التزكية والسلامة من الضلال، إذا وفقوا للانقياد له، ألا ترى أن ارتباط التزكية بأعمال الطاعات قال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ التوبة:١٠٣.. فتأخر ذكر التزكية المسببة عما به تحصل، وذلك بعد هدايتهم للإيمان فجاء على الترتيب من بناء المسبب على سببه.

ولما كان مقصود الآيتين الأخريين إنما هو ذكر الامتنان عليهم بهدايتهم بعد الضلال الذي كان قد وجد منهم والتعريف بإجابة دعوة إبراهيم عليه السلام أخّر ذكر تعليمهم الكتاب والحكمة المزيلين لضلالهم ليكون تلوه

---

(١) انظر: المرجع السابق: ٢/١٦١.

(٢) سورة آل عمران: ١٦٤، والجمعة: ٢.

ذكر الضلال الذي أنقذهم الله منه بما علمهم وأعطاهم وامتنّ عليهم وهو ثاني السببين فكان الكلام في قوة ما لو قيل: ويعلمهم ما به زوال ضلالهم، وأخّر في هاتين الآيتين ذكر السبب ليوصل بمسببه الأكيد هنا..ولو أخر التزكية لما أحرز هذا المعنى المقصود هنا"[1].

وقد أخذ المطعني قول ابن الزبير دون أن يشير إليه، وجاء بمعنى كلامه[2].

ومما انفرد به ابن الزبير عن باقي علماء المتشابه أيضاً توجيهه لقوله تعالى في سورة البقرة ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾: ٢٨٤، ففي هذه الآية جاء تقديم الظاهر على الباطن، وفي آية آل عمران جاءت الآية على عكس ذلك يقول تعالى: ﴿قُلْ إِن تُخْفُواْ مَا فِى صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾: ٢٩.

فقد أوضح رحمه الله أن من صفة المنافقين إبداء الشيء وإخفاء خلافه، وقد عرفوا بذلك عن غيرهم، يقول الله تعالى في شأنهم: ﴿يُخْفُونَ فِىٓ أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَ﴾ آل عمران: ١٥٤، كما أخبر سبحانه أنهم يتخذون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ﴿بَشِّرِ ٱلْمُنَٰفِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٣٨﴾ ٱلَّذِينَ يَتَّخِذُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ النساء: ١٣٨، ١٣٩ بعد ذلك قال: "وقد تقدم آية آل عمران قوله تعالى ناهياً وزاجراً: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾: ٢٨ ... فلما نهاهم عن المرتكب الذي به امتياز المنافقين، كان آكد شيء وأهمه إعلامهم بأنه سبحانه يعلم ما يخفون كعلمه ما يبدون.. فهذا وجه تقديم الإخفاء في آية آل عمران.

أما آية البقرة فلم يجر فيها ذكر النفاق ولا صفة أهله، وإنما الخطاب فيها، وفي آية الدين قبلها، وفيما أعقبت به بعد للمؤمنين فيما يخصهم من الأحكام، فورد فيها قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾

---

(١) ملاك التأويل: ١/٢٣٦ــ٢٣٧.

(٢) انظر: خصائص التعبير القرآني: ٢/١٧٤ــ١٧٥.

مقدّماً فيها بادي أعمالهم بناء على سلامة بواطنهم وتنزههم من صفة المنافقين[1].

ومن مواضع التقديم والتأخير في المتشابه ما جاء في سورة البقرة أيضاً، في قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾: ١٧٣، وفي غيرها من السور تقدم قوله: (لغير الله) على الضمير المجرور بالباء، يقول تعالى: ﴿وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾[2]، فما سر اختصاص آية البقرة دون غيرها؟

أوضح الخطيب الإسكافي أن تقديم الضمير المجرور بالباء في آية البقرة هو الأصل، وبيان ذلك أن الضمير في (به) مجرور بالباء، وقوله: (لغير الله) معدى باللام، فما جرّ بالباء حقه التقديم على ما عداه، أما تقديم ﴿لِغَيْرِ اللَّهِ﴾ في الآيات الثلاث فلأنه الأهم، فقدّم المستنكر وهو الذبح لغير الله وتقديمه أولى.

يقول: "والجواب أن يقال: أما الموضع الأول ـ يقصد آية البقرة ـ فإنه جاء على الأصل الذي يقتضيه حكم اللفظ، لأن الباء التي يتعدى بها الفعل في هذا المكان من جملة الباءات التي تجيء كحرف من نفس الفعل، تقول: ذهبت بزيد، ثم تقول: أذهبت زيداً، فتصير الباء كالهمزة المزيدة في بنية الفعل، فيجب لذلك أن تكون أحق بالتقديم، وما يتعدى إليه الفعل باللام لا يترك، لأنه بمنزلة الحرف من نفس الفعل، فصار قوله: ﴿أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾ بمنزلة ذبح لغير الله مسمى عليه اسم بعض الآلهة، فلما كان هذا الأصل في الأول جرت الآية الأولى عليه.

ولما كان الإهلال بالمذبوح لا يستنكر إلا إذا كان لغير الله، كان ما عدا

---

(١) ملاك التأويل: ١/٢٨٠ـ٢٨٢.

(٢) سورة المائدة: ٣، والأنعام: ١٤٥ مع الاختلاف في بدء العبارة ﴿أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾، والنحل: ١١٥.

الأصل بتقديم المستنكر أحق وأولى، ألا ترى أنهم يقدّمون المفعول إذا كانوا ببيانه أعنى[1]... فالعناية بتقديم ما يزيل الشك عنه أتم، وهو بالتقديم أحق، فذلك قوله: ﴿وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ﴾، مع قوله: ﴿وَمَآ أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ في الآي الثلاث"[2].

وقد وافقه الإمام الكرماني الذي قام باختصار التوجيه، يقول: "..لأن تقديم الباء الأصل، فإنه يجري مجرى الألف ــ يقصد همزة التعدية ــ والتشديد في التعدي، فكان كحرف من الفعل، فكان الموضع الأول أولى بما هو الأصل، ليُعلم ما يقتضيه اللفظ، ثم قدّم فيما سواه ما هو المستنكر وهو الذبح لغير الله، وتقديم ما هو الغرض أولى، ولهذا جاز تقديم المفعول على الفاعل، والحال على ذي الحال، والظرف على العامل فيه إذا كان ذلك أكثر الغرض في الإخبار"[3]. وقد تابعه أبو يحيى الأنصاري، الذي نقل توجيهه[4].

أما ابن الزبير فقد بسط القول عن آية البقرة وخلاصة ما ذكر ــ بعد أن بيّن طريقة العرب في التقديم، ونقل كلام سيبويه ــ أن آية البقرة وردت في سياق المأكول وحلّه وحرمته فناسب ذلك تقديم المضمر المجرور، أما الآيات الأخر فليس فيها ما في هذه الآية فتأخر الضمير المجرور إلى محله الذي هو موضعه[5]، واكتفى بذلك.

وقد وافقه ابن جماعة في تعليل آية البقرة، إلا أنه زاد موضحاً أن "آية المائدة وردت بعد تعظيم شعائر الله وأوامره، والأمر بتقواه، وكذلك آية النحل بعد قوله: ﴿وَٱشۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ﴾:١١٤، فكان تقديم اسمه أهم".

---

(١) هذا القول (ألا ترى أنهم...) هو قول لسيبويه ونصه: (إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يُهمانهم ويعنيانهم) الكتاب: ١/٣٤.

(٢) درة التنزيل: ٢٢ـــ٢٣.

(٣) انظر: البرهان: ١٣٥.

(٤) انظر: فتح الرحمن: ٤٢.

(٥) انظر: ملاك التأويل: ١/٢٤٩ـــ٢٥١.

ولــه تعليل آخر حسن أظن أنه انفرد به وهو "أن آية النحل والأنعام نزلتا بمكة فكان تقديم ذكر الله بترك ذكر الأصنام على ذبائحهم أهم لما يجب من توحيده، وإفراده بالتسمية على الذبائح. وآية البقرة نزلت بالمدينة على المؤمنين لبيان ما يحل وما يحرم، فقدّم الأهم فيه والله أعلم"[1].

وقد أخذ المطعني توجيه ابن جماعة الثاني دون أن يشير إليه، وعدّ هذا التوجيه أولى من توجيه الإسكافي، لأنه تحليل موضوعي للأسلوب، وقد قدّم كلامه بتوضيح لماذا كان تقديم (به) هو الأصل، فقال: (لأن الضمير فيه عائد على (ما) و(لغير الله) متعلق بــ(أهل) وهو صلة الموصول (ما) والموصول مقدّم دائماً على الصلة، فكان حق العائد عليه التقديم على المتعلق بالصلة، لكن خولف هذا الأصل في المواضع الثلاثة المذكورة، وهذه المواضع منها موضعان مكيان هما الأنعام والنحل، والموضع الثالث وهو المائدة مدني إلا الآية التي فيها هذه العبارة فمكية، نزلت في حجة الوداع كما نص على ذلك العلماء، وجاءت العبارة على الأصل في موضع واحد، هو سورة البقرة، وهي مدنية بلا خلاف)[2].

ثم ذكر معنى كلام ابن جماعة وهو أن ما قدّم فيه (لغير الله) على (به) خطاب لأهل مكة، ومسارعة إلى نفي الشرك أولاً، ثم تحريم ما حرّم ثانياً، أما آية البقرة فخطاب لأهل المدينة والخطاب يهدف إلى تحريم ما حرّم أولاً، ثم الثبات على ما هم عليه من الإيمان ثانياً[3].

ومن الآيات في سورة البقرة قوله تعــالى: ﴿فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُۥ وَابِلٌ فَتَرَكَهُۥ صَلْدًا ۖ لَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا۟ ۗ﴾: ٢٦٤، حيــث تقــدم ﴿عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ على ﴿مِّمَّا كَسَبُوا۟ ۗ﴾، بينما في سورة إبراهيم جــاء التقديــم

(١) كشف المعاني: ١١٠ــ١١١.

(٢) خصائص التعبير القرآني: ٢/١٦٢ــ١٦٣.

(٣) انظر: المرجع السابق: ٢/١٦٣.

على عكس ذلك ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْۖ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَرَمَادٍ ٱشۡتَدَّتۡ بِهِ ٱلرِّيحُ فِي يَوۡمٍ عَاصِفٖۖ لَّا يَقۡدِرُونَ مِمَّا كَسَبُواْ عَلَىٰ شَيۡءٖ﴾:١٨.

هذا الموضع مما انفرد بتعليله الكرماني، فيرى أن الكسب هو المقصود في آيـة إبراهيم فلذلك كان التقديم، وإلا فإن القياس ما جاء في البقرة، لأن ﴿عَلَىٰ شَيۡءٖ﴾ صلة ليقدرون، و﴿مِّمَّا كَسَبُواْۗ﴾ صفة لشيء، يقول: (قدم في آية إبراهيم لأن (على) من صفة القدرة، ولأن ﴿مِّمَّا كَسَبُواْۗ﴾ صفة الشيء، وإنما قدّم في هذه السورة، لأن الكسب هو المقصود بالذكر، وأن المثل ضُرِبَ للعمل يدل عليه قوله: ﴿أَعۡمَٰلُهُمۡ كَرَمَادٍ ٱشۡتَدَّتۡ بِهِ ٱلرِّيحُ فِي يَوۡمٍ عَاصِفٖۖ﴾[1].

وقد وافقه الأنصاري، الذي نقل نص كلامه[2].

ومن المواضع مـا جـاء في سـورة آل عمران في قولـه تعـالى: ﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشۡرَىٰ لَكُمۡ وَلِتَطۡمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦۗ وَمَا ٱلنَّصۡرُ إِلَّا مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَكِيمِ﴾: ١٢٦، بينما ورد في الأنفال تقديم الضمير المجرور بالباء على (قلوبكم) يقول تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشۡرَىٰ وَلِتَطۡمَئِنَّ بِهِۦ قُلُوبُكُمۡۚ وَمَا ٱلنَّصۡرُ إِلَّا مِنۡ عِندِ ٱللَّهِۚ﴾: ١٠.

بنى الإسكافي رحمه الله تأخير الضمير المجرور في آية آل عمران على المناسبة اللفظية دون أن يتأمل سياق الآيـة، فذكر أنه لما تأخر ﴿لَكُمۡ﴾ في الجملة التي قبلها وهي قولـه: ﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشۡرَىٰ لَكُمۡ﴾ وجب التأخير هنا ليكون الثاني كالأول.

أما تعليله لآية الأنفال فقد وفّق فيه، فاعتمد رحمه الله على الحالة النفسية التي كانت تسيطر على فكر المخاطبين ، فجاء الخطاب القرآني مراعياً تلك الحالة فقدّم ما هو أهم عندهم.

يقول: "وأما تأخير (به) بعد قوله: ﴿قُلُوبُكُم﴾، فلأنه لما تأخر الجار والمجرور في الكلام الأول، وهو قولـه: ﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشۡرَىٰ لَكُمۡ﴾ وعطف

(١) البرهان: ٢٣٥.
(٢) انظر: فتح الرحمن: ٢١٠.

الكلام الثاني عليه، وقد وقع فيه جار ومجرور، وجب تأخيرها في اختيار الكلام ليكون الثاني كالأول في تقديم ما الكلام محتاج إليه وتأخير ما قد يستغنى عنه. وأما تقديـــم (به) في الآية الثانية فلأن الأصل في كل خبر يصدر بفعل أن يكون الفاعل بعده ثم المفعول والجار والمجرور، وقد يقدّم المفعول على الفاعل.. وكذلك الجار والمجرور بمنـــزلة المفعول في التقديم والتأخير.. وفي هذا الموضع.. فإن المعتمد تحقيقه عند المخاطبين إنما هو الإمداد بالملائكة، وهو الذي أخبر الله تعالى عنه أنه لم يجعله إلا بشرى، فوجب أن يقدّم في الكلام"[1]، وقد وافقه ابن جماعة الذي أشار إلى هذا التوجيه بإيجاز، وزاد وجهاً آخر هو التفنن في الكلام، وهو بعيد[2].

أما الكرماني فاكتفى بأن الاختلاف في التقديم والتأخير هو من باب الازدواج بين الخطابين، ونقل هذا أبو يحيى الأنصاري رحمهما الله تعالى[3].

ومثل الكرماني ابن الزبير الذي اكتفى بتوضيح آيـــة آل عمران التي جاءت على الأصل في تقديـــم الفاعل، بينما الآيـــة الأخرى التي تستحق البيان، والتوضيح لم يتحدث عنها[4].

والذي يظهر لي بناء على توجيه الخطيب الإسكافي أن آية الأنفال استغاثة من المؤمنين يوم بدر، وفي ذلك تشوّق من المستغيث، وأنه متطلع إليه في موطن الخوف وطلب النجدة، فقدّم ضمير الإمداد مع عامله على القلوب لاهتمامهم به وشدة حاجتهم إليه فهو موضع رجائهم، كما يفهم من الآية أنها نزلت في غزوة بدر والدماء لم تجف بعد، والعهد بها لم يطل، فروعي فيها ما روعي من مقتضيات الأحوال.

---

(١) درة التنـــزيل: ٣٨.

(٢) انظر: كشف المعاني: ١٣٢.

(٣) انظر: البرهان: ١٥١، وفتح الرحمن: ٧٢.

(٤) انظر: ملاك التأويل: ١/٣١٤ــ٣١٥.

أما آية آل عمران فخلت من ذلك، لأن الآية حكاية لما حدث يوم بدر، وتذكير للمؤمنين بما صنع الله معهم، واعداً إياهم أن يصنعه معهم في أحد لو صبروا واتقوا، يقول الزمخشري: "فإن قلت: كيف يصح أن يقول لهم يوم أحد، ولم تنـزل فيه الملائكة؟ قلت: قاله لهم مع اشتراط الصبر والتقوى عليهم فلم يصبروا عن الغنائم، ولم يتقوا حيث خالفوا أمر نبيهم ﷺ فلذلك لم تنـزل الملائكة، ولو تموا على ما شرط عليهم لنـزلت، وإنما قدّم لهم الوعد بنـزول الملائكة لتقوى قلوبهم، ويعزموا على الثبات ويثقوا بنصر الله"(١)، فالآية حكاية عن حال مضت، فاقتضى الحال أن يأتي الضمير على الأصل(٢).

ومن الآيات المتشابهة في هذا الموضوع قوله تعالى في سورة النساء: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا﴾: ٤١، حيث تقدم اسم الإشارة المجرور بعلى على (شهيداً)، بينما جاء في سورة النحل عكس ذلك يقول تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِم مِّنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ ۚ﴾: ٨٩، وهذا الموضع مما انفرد بذكره ابن الزبير أيضاً.

يجيب ابن الزبير رحمه الله عن ذلك بقوله: "آية النحل تقدمها قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِم مِّنْ أَنفُسِهِمْ ۖ﴾ فتقدم اسم الشهيد على المشهود عليه، فورد على ما نسق على ذلك من الإخبار بشهادته عليه السلام على أمته مرتباً على ما تقدمه من مقتضى النظم في التناظر والتناسب، فقيل: ﴿وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ ۚ﴾ متوازناً مع قوله: ﴿شَهِيدًا عَلَيْهِم﴾، وذلك على ما يجب والله أعلم.

أما آية النساء فلم يرد فيها إفصاح بذكر المشهود عليهم ولا كناية عنهم بضمير ولا اسم إشارة بل في آية النساء داع إلى تقدم المجرور بعلى، وهو أنه لما تقدم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ

---

(١) الكشاف: ٤٦١/١.

(٢) انظر: خصائص التعبير القرآني: ١٦٩/٢.

﴿وَلَا بِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۗ﴾:٣٨، وذلك من صفة المنافقين، ناسب هذا تقديم المجرور في قوله: ﴿وَجِئۡنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدٗا﴾"[1].

وذكر تعليلاً آخر اعتمد فيه على الفاصلة، لأن بناء آيات سورة النساء على المنون المنصوب، وهذا تعليل ينظر لمناسبة المبنى، وهو مقبول إلا أنه يأتي بعد الأول.

ومما جاء في كتاب الله تعالى من المتشابهة في هذا الموضوع، توجيه علماء المتشابه لقوله تعالى في سورة النساء: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلۡقِسۡطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ﴾:١٣٥، بينما في سورة المائدة قدّم ﴿قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ﴾ على ﴿شُهَدَآءَ بِٱلۡقِسۡطِۖ﴾، يقول تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلۡقِسۡطِۖ﴾:٨.

ذهب الخطيب الإسكافي رحمه الله إلى أن آية النساء تقتضي العموم فالخطاب فيها للناس عامة، فهي أمر بالعدل في الشهادة، ولهذا جاء بعد ذلك ﴿وَلَوۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ أَوِ ٱلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَۚ﴾، أما آية المائدة فهي خاصة بالولاة، ولأجل ذلك أعقب القول بقوله: ﴿وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ﴾.

يقول: "الآية الأولى في الشهادة أمر عزّ وجلّ من عنده شهادة أن يقوم بالحق فيها، ويشهد لله على كل من عنده حق لغيره يمنعه إياه حتى يصل إليه، فقال قوموا بالقسط أي بالعدل في حال شهادتكم لله على كل ظالم حتى يؤخذ الحق منه، فقدّم القسط لأنه تمام قوّامين، إذ فعله يتعدى إلى مفعوله بالباء، وأما (شهداء) فإنها إذا كانت حالاً من الضمير في قوامين فإن حقها أن تجيء بعد تمام قوامين، وكذلك إن كانت خبراً ثانياً، وإن كانت صفة لقوّامين فإن حقها أن تجيء بعده. وأما قوله (لله) بعد (شهداء) فلتعلقه بالشهادة كأنه قال: كونوا شهداء لله، لا للهوى والميل إلى ذوي القربى، والدليل على ذلك أنه قال: (ولو على أنفسكم)، وشهادة الإنسان على نفسه أن يقر بالحق

---

(١) ملاك التأويل: ٣٤٢/١.

لخصمه... وأما الآية التي في سورة المائدة فإن فحواها يدل على أنها للولاة فقط، فقال: كونوا قوامين لله لا لنفع، ويكون بالقسط متعلقاً بقوّامين، أي كونوا قوامين لأجل طاعة الله بالعدل والحكم فيه في حال كونكم شهداء، أي وسائط بين الخالق والخلق.. والدليل على أن الخطاب لولاة الأحكام قوله بعده: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ﴾.. "[1].

وقد وافقه الكرماني الذي اختصر تعليله، يقول: "لأن الله في هذه السورة متصل ومتعلق بالشهادة بدليل قوله: ﴿وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ﴾ أي: ولو تشهدون عليهم، وفي المائدة متصل ومتعلق بـ(قوامين)، والخطاب للولاة بدليل قوله: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ﴾ الآية"[2]، وتابعه الأنصاري[3].

أما ابن الزبير، وابن جماعة فنظرا للسياق المتصل بالآيتين، فالآيات المتصلة بآية النساء مبنية على الأمر بالعدل والقسط، كنشوز الرجال وإعراضهم عن النساء، والصلح على مال، وإصلاح حال الزوجين، يقول تعالى: ﴿وَأَن تَقُومُوا۟ لِلْيَتَٰمَىٰ بِٱلْقِسْطِ ۚ﴾: ١٢٧ ويقول ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوٓا۟ أَن تَعْدِلُوا۟ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ﴾: ١٢٩، وتوالت الآي على هذا المعنى، فناسب تقديم القسط وهو العدل ليناسب ما ذكر.

أما آية المائدة فجاءت بعد أحكام تتعلق بالوفاء بالعهود والمواثيق كما في أول السورة ﴿أَوْفُوا۟ بِٱلْعُقُودِ ۚ﴾: ١، وكذلك أحكام تتعلق بالطهارة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾: ٦، إلى أن أمر عباده بتذكّر نعمه عليهم فقال: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَٰقَهُ ٱلَّذِى وَاثَقَكُم بِهِۦٓ﴾، فناسبه تقديم ﴿كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ﴾[4].

---

(١) درة التنزيل: ٤٤.

(٢) البرهان: ١٥٧.

(٣) انظر: فتح الرحمن: ٩٢.

(٤) انظر: ملاك التأويل: ١/٣٥٨، وكشف المعاني: ١٤٢.

وقد وقف المطعني عند هذا الموضع، فلم يستحسن توجيه الإسكافي السابق، فبعد أن ذكر أن سورة النساء مدنية باتفاق والمائدة كذلك على الراجح من أقوال أهل العلم، لأنها آخر ما نـزل من القرآن فقد نـزلت في حجة الوداع[1]، أوضح أن آيـة النساء ﴿كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ﴾ خطاب للمؤمنين، لأن القوامة لله عند المؤمنين أمر متحقق، والمطلوب تحري العدل في الشهادة والحكم، وأيّد كلامه بما جاء في سبب نزول الآية وهو: أن الآية نـزلت في النبي ﷺ حين اختصم إليه غني وفقير، وكان ضلعه مع الفقير، فرأى أن الفقير لا يظلم الغني، فأبى الله إلا أن يقوم بالقسط في الغني والفقير، فنـزلت الآية إلى قوله: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾[2].

أما تقديم قوله: ﴿كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ﴾ في آية المائدة، فلأن ذلك خطاب للمؤمنين والناس عامة، ومن سبب النزول نفهم أن أهل مكة داخلون في المخاطبين بها، فالآية في مقام الإرشاد العام، فقدّم فيها (كونوا قوامين لله)، لأن القوامة لله أمر ليس بمتحقق عند جميع المخاطبين، بل هو متحقق عند بعضهم دون بعض[3].

وأرى ــ والله أعلم ــ أن توجيه ابن الزبير أولى؛ لاعتماده على النظر في السياق، فقد ربط بين الآيتين، وما تقدمهما من آيات، ولا يغفل أيضاً توجيه الإسكافي، وكذلك ما ذكره المطعني الذي اعتمد فيه على سبب نزول الآية، والتعليلات لا تزاحم بينها.

ومن الآيات المتشابهة في هذا الموضوع والتي تناولها علماء المتشابه اللفظي ما جاء في سورة المائدة في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾: ٤٠، حيث جاء تقديم

---

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي: ١/١٩٥، والإتقان للسيوطي: ١/١٩.

(٢) انظر: أسباب النزول للواحدي: ١٠٦.

(٣) انظر: خصائص التعبير القرآني: ٢/١٦٥ــ١٦٦.

العذاب على المغفرة، بينما الوارد في كتاب الله تقديم المغفرة على العذاب يقول تعالى: ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾[1].

يرى الإمام الكرماني أن التقديم في آية المائدة سببه أن الآية "نزلت في حق السارق والسارقة وعذابهما يقع في الدنيا، فقدم لفظ العذاب، وفي غيرها قدّم لفظ المغفرة رحمة منه سبحانه، وترغيباً للعباد في المسارعة إلى موجبات المغفرة"[2].

وقد وافقه على هذا التوجيه ابن الزبير[3]، وابن جماعة الذي يقول: "إن آية البقرة وغيرها جاءت ترغيباً في المسارعة إلى طلب المغفرة، وإشارة إلى سعة مغفرته ورحمته، وآية المائدة جاءت عقب ذكر السارق والسارقة، فناسب ذكر العذاب ، لأنه لهم في الدنيا والآخرة"[4]، كما وافقهم الأنصاري[5].

ومن المواضع التي لا تخفى على قارئ القرآن الكريم في مسألة التقديم والتأخير في المتشابه اللفظي ما بين لفظي (اللعب) و(اللهو) من تقديم أحدهما على الآخر، وقد جاء ذلك في أكثر من موضع في القرآن الكريم، وفي آيات متشابهة مختلفة.

ففي سورة الأنعام قدّم اللعب على اللهو ﴿وَذَرِ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا﴾: ٧٠، وفي سورة الأعراف جاءت الآية بتقديم اللهو في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَهُمْ لَهْوًا وَلَعِبًا وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا﴾: ٥١.

وفي موضع آخر في سورة الأنعام ورد تقديم اللعب على اللهو أيضاً ولكن مع وصف الحياة الدنيا باللعب واللهو في قوله تعالى: ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَلَلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾: ٣٢، كما

---

(١) سورة البقرة: ٢٨٤، آل عمران: ١٢٩، المائدة: ١٨، والفتح: ١٤.
(٢) البرهان: ١٤٢.
(٣) انظر: ملاك التأويل: ١/٢٨٣ـ٢٨٤.
(٤) كشف المعاني: ١٢٣.
(٥) انظر: فتح الرحمن: ٥٦.

جاء ذلك أيضاً في سورتي محمد والحديد ﴿إِنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾: ٣٦[1] ﴿ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾: ٢٠، بينما في سورة العنكبوت جاء تقديم اللهو على اللعب يقول تعالى: ﴿وَمَا هَـٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ ۚ وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْـَٔاخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾: ٦٤.

وقبل أن أقوم بتوجيه الموضعين وعرض أقوال علماء المتشابه وغيرهم، أوضّح معنى اللفظين ودلالتهما، فاللّعب ضد الجد، وأصل الكلمة من اللعاب، وهو البزاق السائل، تقول: لعب فلان، إذا كان فعله غير قاصد به مقصداً صحيحاً، أما اللهو فهو ما يشغل الإنسان عما يعنيه ويهمه، تقول: لهوت بكذا، ولهيت عن كذا إذا انشغلت عنه بلهو[2]، فاللعب فعل لم يتحدد من ورائه قصد مفيد، أما اللهو فقد يكون فعلاً من أفعال النفس، ولا يلزم معه حركة، ولهذا جاء في الأنبياء قوله: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ۗ وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى﴾: ٣، فإسناد اللهو إلى القلوب دليل على ذلك المعنى.

وقد تحدث علماء المتشابه عن هذين الموضعين فقد ذكر الخطيب الإسكافي أن اللعب يكون في زمن الصبا، أما اللهو فهو في زمن الشباب، وزمان الصبا متقدم على زمان الشباب، وعلى هذا جاء التقديم في آية الحديد ﴿ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ..﴾، أما آية العنكبوت ﴿وَمَا هَـٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ ۚ﴾، فقد أوضح أن زمان الشباب الذي يكون فيه اللهو أكثر من زمان الصبا الذي يكون فيه اللعب، فقُدِّم الكثير على القليل.

أما الموضع الآخر وهو تقديم اللعب وتأخير اللهو في قول الله تعالى: ﴿وَذَرِ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا﴾، فذكر أن الآية خاصة في قوم من الكفار

---

(١) سورة محمد آية: ٣٦، والحديد آية: ٢٠.

(٢) انظر: أساس البلاغة للزمخشري: ٢/٣٤٤، ٣٦١، والفروق اللغوية لأبي هلال العسكري: ٢١٠، والمفردات للراغب: ٦٨٠،٦٨٨، ولسان العرب: ١/٧٣٩، ١٥/٢٥٨، والتحرير والتنوير: ٧/١٩٣.

سمعوا القرآن فأعرضوا عنه، فقدّم اللعب، لأن أول أفعالهم لعب، ثم انشغلوا بالدنيا، فكان أول أمرهم لعباً، ثم شغلتهم الدنيا وحلاوتها وهو اللهو، أما آية الأعراف فسر تقديم اللهو على اللعب في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَهُمْ لَهْوًا وَلَعِبًا﴾، لأنها عامة في الكافرين جميعاً، وليست خاصة فيمن سمع، فقدّم فعل الأكثر على فعل الأقل.

يقول الإسكافي عن آية الأنعام: ﴿وَذَرِ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا﴾: "فإنها في قوم من الكفار كانوا إذا سمعوا آيات الله هزلوا عندها واستهزؤوا بها، فهذا اتخاذهم دين الله لعباً ولهواً، وهو كما قال في آية أخرى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُواْ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ﴾ النساء: ١٤٠، فقوله عز وجل: ﴿وَذَرِ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا﴾، كقوله: ﴿فَلَا تَقْعُدُواْ مَعَهُمْ﴾، فهؤلاء قوم حضروا النبي ﷺ، وسمعوا القرآن وعبثوا عند سماعه وتلاعبوا بآياته... ثم شغلوا بدنياهم عن تدبرها وألهتهم بحلاوتها عن الفكر في صحتها، فأول أفعالهم لعب، وثانيها لهو، واللعب فعل في طاعة الجهل تتعجل منه مسرة، واللهو قال فيه صاحب العين: "ما شغل الإنسان من هوى وطرب"[(١)]، فهؤلاء لما فعلوا عند سماع القرآن من الاستهزاء، والعبث أطلق على فعلهم اسم اللعب، ثم لما شغلوا عنه باستحلاء الدنيا كان هذا لهواً منهم بعد اللعب وكان أول دينهم لعباً وما بعده لهواً، فلذلك قدّم لعب على لهو في هذه الآية".

وأما آية الأعراف فقال عن تقديم اللهو على اللعب: "لأن الكافرين ـــ يقصد قوله ﴿إِنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ ـــ هنا لعامة الكفّار غير مختص لمن سمع الآيات، فقدّم فعل أكثرهم على فعل أقلهم، وهم الذين شغلتهم الدنيا وحلاوتها.. وهذا هو اللهو، وثم كانت أفعالهم التي اقتدوا فيها بآبائهم لما طابت لهم ولم يجدوا في العاقبة نفعاً عليهم كاللعب الذي ينطوي على أفعال

---

(١) انظر: كتاب العين للخليل بن أحمد: ٤/٨٧.

تبطل في الآجل وإن سرت في العاجل،وهذا بعد الأول، فوجب هنا تقديم ذكر اللهو لوجهين، لتقدمه على ما هو كاللعب، ولأنه فعل أكثرهم".

أما آية الحديد والعنكبوت والتي وصفت الحياة الدنيا فيهما باللهو واللعب فقد قال عنهما: (وتقديم اللعب فيه على اللهو –يقصد في آية الحديد– ، فلأن معناه الحياة الدنيا لمن اشتغل بها و لم يتعب لغيرها من أعمال الآخرة مقسومة من الصبا، وهو وقت اللعب، وبعده اللهو وهو الترويح عن النفس بملاعبة النساء... أما قولـه تعالى في سورة العنكبوت: ﴿وَمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ﴾ فليس المراد به أن الحياة الدنيا كلها لهو ولعب... بل المراد المبالغة في وصف قصر مدة الدنيا بالإضافة إلى مدة الأخرى... وإنما قدّم اللهو هنا على اللعب، لأن الأزمنة التي يقصرها اللهو أكثر من الأزمنة التي يقصرها اللعب، لأن التشاغل به أكثر، فلما كانت معظم ما يستقصر وجب تقديم ما يكثر على ما هو دونه في الكثرة"[١].

هذا وقد وافقه الإمام الكرماني الذي اختصر كعادته ما ذكره الخطيب الإسكافي[٢]، كما وافقهما ابن جماعة[٣]، وقد نقل الزركشي توجيه الكرماني بنصه[٤].

كما نقل الشهاب الخفاجي توجيه الإسكافي، وعقّب على من قال إن التوجيه من نتاج فكره بقوله: "أبدى بعضهم لذلك نكتة، وزعم أنها من نتائج أفكاره وليس كذلك كما قال، فإنها مذكورة في درة التنزيل، وهو أبو عذرته في هذا الفن، وإن أردت التفصيل فطالع درة التنزيل"[٥].

---

(١) درة التنزيل: ٦٥ـ٦٧.

(٢) انظر: البرهان: ١٦٩ـ١٧٠.

(٣) انظر: كشف المعاني: ١٧٥ـ١٧٦.

(٤) انظر: البرهان في علوم القرآن: ١/١٢١

(٥) حاشية الشهاب الخفاجي: ٤/٤٩.

أما ابن الزبير فوافق الخطيب الإسكافي في حديثه عن آيتي الأنعام، وآية محمد، وآية الحديد، حيث قدم اللعب على اللهو، فذكر أن اللعب هو المتقدم في الوجود الدنيوي على اللهو، لأن اللعب إذا استمر ألهى عن التدبر، والاعتبار، والآيات تحذير منه تعالى لعباده أن يجتنبوا الدنيا ويحذروها، وهذا معنى كلام الإسكافي. أما آية الأعراف فذكر أنها من قول المؤمنين أهل الجنة إخباراً عن حال الكافرين الموجبة لتعذيبهم، فقدموا في الذكر اللهو الشاغل عن الاستجابة الجاري مع سن التكليف والتزام الطاعة، ولم يذكر اللعب أولاً، لأنه جارٍ في البدأة وحين لا تكليف، أما آية العنكبوت فقد تقدمها قوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ..﴾ الآيات: ٦١ــ٦٣، ولا يسأل عن هذا ويجيب إلا من جاوز سن اللعب وبلغ التكليف[١].

وقد وقف ابن عاشور عند آية الأنعام الأولى، وآية العنكبوت، فذكر أن تقديم ذكر اللعب في الأنعام لأن الآية "لم تشتمل على اسم إشارة يقصد منه تحقير الحياة الدنيا فكان الابتداء بأنها لعب مشيراً إلى تحقيرها، لأن اللعب أعرق في قلة الجدوى من اللهو. ولما أشير في هذه الآية ــ يقصد آية سورة العنكبوت ــ إلى الحياة الآخرة.. زاده تصريحاً بأن الحياة الآخرة هي الحياة الحق.."[٢]، واكتفى بذلك.

وهذه التوجيهات التي توصل إليها العلماء حسنة، وتعد وقفات الإسكافي عند الآيات متميزة، فلما أوضح المراد اللغوي من لفظي (اللعب، واللهو)، بيّن أسرار الاختلاف بين الآيات من حيث تقديم اللهو على اللعب، واللعب على اللهو، فتأمل كل آية، فتارة ينظر لمسألة نزول الآية، وتارة إلى مسألة عموم الآية وخصوصها، فله رحمه الله قدم السبق، وجودة التعليل، كما أن ما ذكره ابن الزبير حسن أيضاً، حيث ربط بين الآيات وبين السياق المتقدم

(١) انظر: ملاك التأويل: ١/٤٤٥ــ٤٤٨.

(٢) التحرير والتنوير: ٢١ــ٣١.

لها في آية الأعراف، والعنكبوت، ولا يغفل أيضاً توجيه ابن عاشور، رحم الله الجميع رحمة واسعة.

ومن مواضع التقديم والتأخير ما جاء في سورة الأنعام في قوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ﴾: ١٥١، حيث قدّم رزق المخاطبين على رزق أولادهم المدلول عليه بعطف ضميرهم عليه، وفي سورة الإسراء قدّم رزق الأولاد على رزق المخاطبين في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ۚ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْـًٔا كَبِيرًا﴾: ٣١، فما وجه ذلك عند علماء المتشابه؟

اتفق علماء المتشابه وغيرهم من المفسرين على توجيه هاتين الآيتين، وأن الخطاب في آية الأنعام مع قوم فقراء يهمهم رزقهم أولاً، ثم رزق أولادهم، فقدِّم رزقهم لأنه عندهم أهم، أما آية الإسراء فالخطاب فيها مع قوم غير فقراء لكنهم يخشون الفقر مستقبلاً فيظهر أثره على أولادهم، فرزق أولادهم أهم عندهم لأنه مظنة القلة المتوقعة، أما رزقهم فهم حاصلون عليه، فقدّم رزق الأولاد على رزقهم لأنه أهم، ولهذا جاء التعبير في الآية الأولى بقوله: ﴿مِّنْ إِمْلَٰقٍ﴾ أي من فقر واقع، أما الثانية فجاء فيها قوله: ﴿خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ ۖ﴾ أي فقر متوقع.

يقول الخطيب الإسكافي: "فأما قوله: ﴿نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ﴾ فلأن قبله ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ﴾ أي من أجل إملاق وانقطاع مال وزاد، وهذا نهي عن قتلهم مع فقرهم وخوفهم على أنفسهم إذا لزمتهم مؤونة غيرهم.. وأما الآية الثانية فإنه قال فيها ﴿خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ ۖ﴾ والإملاق غير واقع، فكأنه قال خوف الفقر على الأولاد، وكان عقيب هذا إزالة الخوف عنهم، ثم عن القائلين أي لا تقتلوهم لما تخشون عليهم من الفقر فالله يرزقهم وإياكم، فقدّم في كل موضع من الموضعين ما اقتضى تقديمه وأخر ما اقتضى الموضع تأخيره"[1].

---

(١) درة التنزيل: ٧٤.

وقد وافقه بقية علماء المتشابه على هذا التوجيه كالكرماني، وابن الزبير، وابن جماعة، والأنصاري رحمهم الله تعالى(١).

كما ذكر هذا التوجيه الخطيب القزويني في «الإيضاح» في موضوع تقديم بعض معمولات الفعل على بعض، يقول: (قدّم المخاطبين في الأولى دون الثانية، لأن الخطاب في الأولى للفقراء، بدليل قوله تعالى: ﴿مِّنْ إِمْلَٰقٍ﴾، فكان رزقهم أهم عندهم من رزق أولادهم، فقدّم الوعد برزقهم على الوعد برزق أولادهم، والخطاب في الثانية للأغنياء بدليل قوله: ﴿خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾، فإن الخشية إنما تكون مما لم يقع، فكان رزق أولادهم هو المطلوب دون رزقهم، لأنه حاصل، فكان أهم فقدّم الوعد برزق أولادهم على الوعد برزقهم")(٢).

كما ذكر هذا المعنى من المفسرين ابن كثير، وأبو السعود، وأبو حيان، والألوسي، والطاهر بن عاشور رحمهم الله تعالى(٣).

ومن المتشابه في كتاب الله تعالى في موضوع التقديم والتأخير ما جاء في سورة الأعراف في قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۚ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ﴾:١٨٨، حيث تقدم النفع على الضر في هذه الآية، بينما جاء في آية سورة يونس تقديم الضر على النفع يقول تعالى: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۗ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ﴾ ٤٩.

أوضح الخطيب الإسكافي أن الآية الأولى جاءت بعد قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى﴾، وبعد قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ﴾:١٨٧، ثم جاءت هذه الآية، وهي بيان أنه عليه الصلاة

---

(١) انظر: البرهان: ١٧٨، وملاك التأويل: ١/٤٧٩ـ٤٨٠، وكشف المعاني: ١٦٩، وفتح الرحمن: ١٣١.

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة: ٢/١٦٧.

(٣) انظر: تفسير القرآن العظيم: ٢/١٨٠، وتفسير أبي السعود: ٣/١٦٩، والبحر المحيط: ٤/٢٥١، وروح المعاني: ٤/٢٩٧، والتحرير والتنوير: ١٥/٨٧ـ٨٨.

والسلام لا يملك تعجيل ثواب ولا عقاب، فلما تقدم الآية سؤالهم عن الساعة ظناً منهم أن عنده علماً، والعلم بالشيء بلا شك نفع لصاحبه، تقدم النفع على الضر في الآية، أما آية يونس فقد تقدمها طلبهم تعجيل العذاب، فقبلها قوله: ﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ﴾: ٤٦، وقوله: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا الْوَعْدُ..﴾: ٤٨، فتقدم الضر لأجل ما تقدم من طلبهم إياه[١].

وقد وافقه على هذا التوجيه ابن الزبير الغرناطي[٢]، وابن جماعة[٣]، أما ابن عاشور فقد ذكر توجيه آية سورة يونس[٤].

أما الإمام الكرماني فيرى أن تقديم الضر على النفع هو الأصل، لأن العابد يعبد ربه خوفاً من عقابه ثم طمعاً في ثوابه، فآية يونس جاءت على الأصل، أما آية الأعراف فقد تقدم فيها النفع على الضر بسبب تقدم قوله تعالى: ﴿مَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾: ١٧٨، وبعده في الآية نفسها قوله تعالى: ﴿لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ﴾: ١٨٨[٥]. وقد وافقه أبو يحيى الأنصاري[٦].

والذي أرى والله تعالى أعلم أن التوجيه الأول مقدّم على توجيه الكرماني، لأن سياق الآيات يتطلب ذلك التوجيه، وسبب آخر هو أن الأصل الذي ذكره الكرماني غير مسلّم به لا من الناحية العقدية، ولا من الناحية الفطرية، فالأصل في عقيدة أهل السنة والجماعة الجمع في العبادة بين أصلي الخوف والرجاء حتى يكونا كجناحي طائر، وإن غلبة أحدهما على الآخر ذريعة للدخول في مذهب الخوارج، أو المرجئة، وكلا المذهبين باطل، وهذا لا

---

(١) انظر: درة التنـزيل: ١٠١.
(٢) انظر: ملاك التأويل: ١/٥٧٧ـ٥٧٨.
(٣) انظر: كشف المعاني: ١٨٨.
(٤) انظر: التحرير والتنوير: ١١/١٨٩.
(٥) انظر: البرهان: ٢٠١ـ٢٠٢.
(٦) انظر: فتح الرحمن: ١٥٤.

يتعارض مع ما قال به بعض العلماء بتغليب جانب الخوف في حال الصحة، فلا يعني إطلاقاً تقديم الخوف على الرجاء، بل هو مخالف لسنة الأنبياء عليهم السلام الذين حكى الله طريقتهم فقال: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ﴾ الأنبياء: ٩٠، فقدم الرغبة على الرهبة[١]، أما من ناحية الفطرة فإن النفس البشرية تتطلع إلى الخير والنفع، وتتعلق بالآمال والأماني، وتغفل عما يعرض لها من مصائب الدهر، ولهذا ذكر ابن عاشور رحمه الله أن السر في تقديم النفع في آية الأعراف "لأن النفع أحب إلى الإنسان"[٢].

ومثل الموضع السابق ما جاء في سورة يونس من تقديم الضر على النفع في قوله: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ﴾:١٨، وفي الفرقان تقدم النفع على الضر فقال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ﴾:٥٥.

يقول الخطيب الإسكافي: "إنما قدّم يضرهم على ينفعهم في الآية الأولى، لأن العبادة تُقام للمعبود خوفاً من العقاب أولاً، ثم رجاء للثواب ثانياً، وقد تقدم في هذا المكان ما أوجب تقديم يضرهم على ينفعهم في الآية الأولى وهو قوله: ﴿إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾:١٥، فكأنه قال: ويعبدون من دون الله ما لا يخافون ضرراً في معصيته ولا يرجون نفعاً في عبادته... وأما في سورة الفرقان فقد تقدمت قبلها آيات قدّم فيها الأفضل على الأدون كقوله عز وجل: ﴿وَهُوَ الَّذِي مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾:٥٣، وقوله بعده: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ : ٥٤، وصلة النسب أفضل من صلة المصاهرة، كما أن العذب من الماء أفضل من الملح، وقال بعده ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنفَعُهُمْ﴾، أي: يتكلفون المشقة بعبادة ما لا

---

(١) انظر: فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: ١٠/٦١-٦٤، ٨١-٨٣، ٢٤٠-٢٤٢، وكتاب مدارج السالكين لابن القيم: ٢/٣٦-٥٧.

(٢) التحرير والتنوير: ٩/٢٠٧.

يرجونه لنفع ولا يخشونه لضر، فقدّم الأفضل على الأدون لهذا المعنى وللبناء على ما تقدم من الآيات"[1]. وقد وافقه كل من الكرماني، وابن الزبير، وابن جماعة رحمهم الله[2].

وهـذا التحليل الجيد من الخطيب الإسكافي يجعلنا نـدرك مكونات الكلام، وإدراك مواقع اللفظ القرآني، وأن سياق النص يقـوم على ذكر الأفضل وتقديمـه، فانظـر إلى ملاحظته للفظي (عـذب فـرات، وملح أجاج)، و(نسباً وصهراً)، وقياس ذلك عـلى مـا ورد في السورة نفسها ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ﴾، إنـه منهج تحليلي قائم على النظر في بناء الكلام، وتلاؤم الألفاظ.

ومن المواضع التي تناولها علماء المتشابه قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ فَٱعْبُدُوهُ﴾: ١٠٢، حيث تقدمت كلمة التوحيد ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ على الخلق، وفي سورة غافر قدّم الخلق على كلمة التوحيد ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾: ٦٢.

يرى الخطيب الإسكافي ووافقه على ذلك علماء المتشابه أن المقام في آية الأنعام مقام يزعم فيه المشركون تعدد الآلهة حيث جعلوا له شركاء الجن، فقدمت كلمة التوحيد ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ لما فيها من نفي التعدد المزعوم، أما آية غافر فالمقام فيها تذكير بنعم الله التي لا تحصى وبيان عظم خلق السموات والأرض فناسبها تقديم ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾.

يقول الخطيب الإسكافي: "ما في هذه السورة —يقصد الأنعام— جاء بعد قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ ۖ وَخَرَقُوا۟ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتٍۭ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾: ١٠٠، فلما قال: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ﴾، أتى بعده بما يدفع قول من جعل له شريكاً فقال: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾، ثم قال ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾، وفي سورة المؤمن جـاء هـذا

---

(١) درة التنـزيل: ١١٣.

(٢) انظر: البرهان: ١٧٦، ملاك التأويل: ١/٤٦٨ـ٤٦٩، وكشف المعاني: ١٦٤ـ١٦٥.

بعد قوله: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾:٥٧، فكان الكلام على تثبيت خلق الإنسان لا على نفي الشريك عنه، كما كان في الآية الأولى، فكان تقديم خالق كل شيء ها هنا أولى"(١).

وقد وافقه الكرماني، وابن الزبير، وابن جماعة رحمهم الله تعالى(٢).

ومن المواضع التي تحدث عنها علماء المتشابه توجيههم لقوله تعالى في سورة الأنفال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾:٧٢، حيث جاء التعبير بالمال والنفس أولاً، بينما جاء التعبير بالجهاد في سبيل الله أولاً في سورة التوبة يقول تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِ﴾:٢٠.

اعتمد الخطيب الإسكافي في توجيه هذا الموضع على السياق المتقدم للآيتين، فآية الأنفال تقدمها ذكر المال والفداء والغنيمة في قوله: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا﴾:٦٧، وقوله: ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ﴾:٦٨، أي: من الفداء، ثم قال: ﴿فَكُلُوا۟ مِمَّا غَنِمْتُمْ﴾:٦٩، فتقدم ذكر المال في الآية، أما آية التوبة فتقدمها ذكر الجهاد في سبيل الله، يقول تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُوا۟ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ﴾:١٦، وقوله: ﴿كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَجَٰهَدَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾:١٩، وهذه الطريقة تتكرر منه رحمه الله كثيراً فيبني توجيهه وتعليله على مناسبة اللفظ، فينظر لما تقدمه وما تأخر عنه، فإدراك السر واللطائف القرآنية، كما تكون من جهة البحث والغوص في المعاني تكون أيضاً في التدقيق في تلاؤم الكلام ومناسبة السياق.

يقول الخطيب الإسكافي: "والجواب أن يقال: إن الآية الأولى في سورة الأنفال عقيب ما أنكره الله تعالى على من قال لهم:

---

(١) درة التنزيل: ٦٩. ويعني بخلق الإنسان قدرة الله على إعادة خلق الإنسان.

(٢) انظر: البرهان: ١٨٦، وملاك التأويل: ١/٤٦٨-٤٦٩، وكشف المعاني: ١٦٤-١٦٥.

﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ﴾ وهم أصحاب النبي ﷺ لما أسروا المشركين ولم يقتلوهم طمعاً في الفداء، ثم قال الله تعالى: ﴿لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ أي فيما أخذتم من هؤلاء الأسرى من الفداء، ثم قال تعالى لما غفر لهم ما كان منهم من ترك القتل إلى الأسر: ﴿فَكُلُوا۟ مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَٰلًا طَيِّبًا﴾.. فعقّب ذلك بهذه الآية التي مدح فيها من أنفق أمواله في سبيل الله لا من يجاهد طلباً للنفع العاجل.. فقدّم بأموالهم وأنفسهم على قوله: (في سبيل الله) ليعلموا أن ذلك يجب أن يكون أهم لهم وأولى بتقديمه.. ولم تكن كذلك الآية التي في سورة براءة، لأنها بعد ما يوجب تقديم قوله: (في سبيل الله) على ذكر المال لأنه قال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُوا۟ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ﴾ ثم قال في إبطال ما أتى به المشركون من عمارة المسجد الحرام وسقاية الحاج مع المقام على الكفر: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَجَٰهَدَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ فكان المندوب إليه بعد الإيمان بالله الجهاد في سبيله..."[1]. وقد وافقه واختصر توجيهه كل من الكرماني، وابن الزبير، وابن جماعة، والأنصاري رحمهم الله تعالى[2].

ومن مواضع تقديم متعلقات الجملة ما جاء في سورة هود، ففي قصة نوح عليه السلام جاء قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَءَاتَىٰنِى رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ﴾:٢٨، بينما في قصة صالح — عليه السلام — تقدّم المجرور على المفعول الثاني وهو (رحمة) فقال: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَءَاتَىٰنِى مِنْهُ رَحْمَةً فَمَن يَنصُرُنِى مِنَ ٱللَّهِ إِنْ عَصَيْتُهُۥ﴾:٦٣.

لعلماء المتشابه توجيهان في هذه المسألة، الأول للخطيب الإسكافي ومن وافقه حيث يرى "أن ما جاء في قصة نوح عليه السلام جار على ما جرى

---

(١) درة التنزيل: ١٠٤.

(٢) انظر: البرهان: ٢٠٥، وملاك التأويل:١/٥٨١ـ٥٨٢، وكشف المعاني:١٩٢ـ١٩٣، وفتح الرحمن: ١٦٠ـ١٦١.

عليه الفعل الذي قبله، من تقديم المفعول الثاني على الجار والمجرور، وهو قوله: ﴿مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا﴾، فبشراً مفعول ثانٍ من نراك، وكذلك ﴿وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ﴾ في موضع المفعول الثاني من نراك، وبعده ﴿بَلْ نَظُنُّكُمْ كَٰذِبِينَ﴾:٢٧، فلما تقدمت ثلاثة أفعال كل واحد منها يتعدى إلى مفعولين، والمفعول الثاني لا يفصله عن الأول مفعول فيه، جرت هذه الآية على تلك الحال.

وأما في قصة صالح عليه السلام فإنه بإزاء قول قومه له: ﴿يَٰصَٰلِحُ قَدْ كُنتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَٰذَآ﴾:٦٢، فوقع خبر كان الذي هو كالمفعول لكان، وتقدمه الجار والمجرور (فينا)، فترجح في الآية تقديم الجار والمجرور على المفعول الثاني وهو رحمة"[1].

وقد وافقه على هذا التوجيه الإمام الكرماني، الذي نقل نص كلامه[2]، وتابعه أبو يحيى الأنصاري[3].

أما التوجيه الآخر وهو توجيه ابن الزبير الغرناطي فقال عنه: "إن قوم صالح قد بالغوا في إساءة الجواب حين قالوا: ﴿قَدْ كُنتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَٰذَآ﴾... فلما بالغوا في إساءة الجواب جاوبهم عليه السلام رداً لمقالهم الشنيع بقوله: ﴿أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَءَاتَىٰنِى مِنْهُ رَحْمَةً﴾ أي: كيف ترون إن كنت على بينة واضحة وعلى يقين من ربي وآتاني منه رحمة فعصيته بموافقتكم.. وأكد بتقديم المجرور في قوله: ﴿وَءَاتَىٰنِى مِنْهُ رَحْمَةً﴾ لما يحرزه تقديمه من التأكيد، ويعطيه بمفهومه من أن الرحمة منه سبحانه لا يشاركه فيها غيره، وهو مخصوص لا يحصل مع تأخيره، فتقديم هذا الضمير المجرور كتقديمه في قوله سبحانه: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾... ولما لم يكن في مراجعة قوم نوح مثل هذا في شناعة الجواب أتى بالمجرور مؤخراً في

---

(١) انظر: درة التنزيل: ١٢٠.

(٢) انظر: البرهان: ٢٢١.

(٣) انظر: فتح الرحمن: ١٨٩.

محله على ما يجب"[1].

ولابن عاشور رحمه الله توجيه آخر، قال عنه بعد أن تأمل سياق الآيتين: (فالجواب لأن ذلك مع ما فيه من التفنن بعد التزام طريقة واحدة في إعادة الكلام المتماثل، هو أيضاً أسعد بالبيان في وضوح الدلالة ودفع اللبس، فلما كان مجرور (من) الابتدائية ظرفاً وهو (عند) كان صريحاً في وصف الرحمة بصفة تدل على الاعتناء الرباني بها وبمن أوتيَهَا، ولما كان المجرور هنا ضمير الجلالة ـــ يقصد في قصة صالح وهي الآية الثانية ـــ كان الأحسن أن يقع عقب فعل (آتاني) ليكون تقييد الإيتاء بأنه من الله مشيراً إلى إيتاء خاص ذي عناية بالمؤتى)[2].

والذي يظهر لي والله أعلم أن توجيه ابن الزبير أولى، وهو الأنسب لمقاصد الآيات، كما أنه الأقرب لبيان السر البلاغي من هذا الاختلاف بين الآيتين، فتقديم الضمير المجرور في قصة صالح عليه السلام له دلالة وأثر يُعلم من أحداث القصة، فهم قد بالغوا في الإساءة لنبي الله عليه السلام، فلما كان هذا شأنهم، جاء الرد قوياً، فأفاد تقديم الضمير المجرور بمن التأكيد على أن الرحمة خاصة به سبحانه لا يشاركه فيها غيره، أما توجيه الإسكافي فيأتي بعد توجيه ابن الزبير، لأن فيه ملاحظة النسق، وتلاؤم اللفظ القرآني، وهذا لا يعني إغفال ما أورده، كما لا يغفل توجيه الطاهر بن عاشور، والأسرار البلاغية لا يمكن أن تتزاحم مهما تعددت.

ومثـــل الموضع السابق مـــا جـــاء في سورة النحل في قولـــه تعـــالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى سَخَّرَ ٱلْبَحْرَ لِتَأْكُلُواْ مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُواْ مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى ٱلْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾: ١٤، حيث ورد تقديم ﴿مَوَاخِرَ﴾ على الضمير المجرور، وفي سورة فاطر جاءت الآية بتقديم الضمير

(١) انظر: ملاك التأويل: ٢/٦٥٢ـــ٦٥٤.
(٢) التحرير والتنوير: ١٢/١١١.

المجرور بفي على (مواخر): ﴿وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ لِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾:١٢.

في هذا الموضع نرى أن آية النحل جاءت على الأصل في الترتيب، فمواخر حال، ثم جاء بعدها الظرف ﴿فِيهِ﴾، أما تقديم ﴿فِيهِ﴾ في فاطر فجاء على خلاف الأصل، وقد أجاب الإسكافي عن سر التقديم بمناسبتين الأولى معنوية وهي تعلق قوله: ﴿لِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ﴾ بـه، فالتقدير: وترى الفلك فيه تمخر المـاء أي تشقه لتبتغوا من فضله، فأخـر ﴿مَوَاخِرَ﴾ ليجاور معموله ﴿لِتَبْتَغُوا﴾، والأصل عـدم الفصل، ولهذا حذفت واو العطف من قولـه: ﴿لِتَبْتَغُوا﴾ بينما لم تحذف في الموضع الأول، والسر في ذلك أن آيـة النحل بدأت بقولـه: ﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ﴾ وما عطف عليـه من استخراج الحلية، وجري السفن، وابتغاء الفضل، أما آية فاطر فليس فيها ما يصلح لعطف الابتغاء عليه، وإنما هو متعلق بمواخر كما عرفنا.

أمـا المناسبة اللفظيـة التي اقتضاها تقديـم الضمير المجـرور، فهي أنـه تقدم في الآيـة تقديـم الجار والمجرور على الفعل نفسه في قولـه: ﴿وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا﴾.

وقد كان حديث الخطيب الإسكافي طويلاً، ومما قال بعد أن أوضح مسألة الأصل في الترتيب: "..وأما تقديم (مواخر) في هذا المكان على قوله (فيه)، فلقوة حكم الفعل الذي اعتد الله بذكره على عباده في هذه الآية لأنها مصدرة بقوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ﴾، وإذا قـوي حكم الفعل المتعدي إلى مفعولين مفعوله الأول الذي أصله أن يكون معرفة، ثم مفعوله الثاني الذي أصله أن يكون نكرة، ثم الظرف الذي هو كالفضلة فجاء على هذا الأصل.

فأما تقديم (فيه) في الآيـة الأخرى على (مواخر)، فلأن الفعـل الذي قـدم فيه وعطف هـذا عليه بولغ في تقديـم الجار والمجرور فيـه مبالغة

لا مدى وراءها ولا زيادة عليها، ألا تراهما قدما على الفعل نفسه وهو: ﴿وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا﴾، فلما عرض قوله: ﴿وَتَرَى ٱلْفُلْكَ﴾ بعد فعل هذه صفته وقد حصل فيه مفعولان وجار ومجرور، قوي تقديم الجار والمجرور (فيه) على أحد مفعوليه، ليعلم أنه من جملة كلام بني الفعل فيه على تقديم الجار والمجرور عليه"[1].

وقد وافقه الكرماني[2]، وابن الزبير[3]، والأنصاري[4] على هذا التوجيه.

أما ابن جماعة فاكتفى بالقول في تقديم (فيه) في آية فاطر أن شق الفلك الماء لجريانه فيه آية عظيمة، فلذلك كان التقديم أنسب للفلك، وهي آية لبيان قدرة الخالق سبحانه وحكمته[5]، وقد وافقه ابن عاشور[6].

ومثل الموضعين السابقين ما جاء في سورة الإسراء من تقديم ﴿لِلنَّاسِ﴾، على ﴿فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ﴾، في قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾:٨٩، وفي سورة الكهف جاء التقديم لقوله: ﴿فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ﴾ على ﴿لِلنَّاسِ﴾ يقول تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾:٥٤.

حين نتأمل سياق الآيات التي تقدمت الآيتين في كلا السورتين نجد أن آية الإسراء جاءت عقب أمثال ضربت، وبعد تخويف وإنذار فجاء تقديم للناس تنبيهاً، وليهتموا بتدبر القرآن، أما آية الكهف فقد وردت عقب قصص وأخبار فقدم الإشارة إلى القرآن الكريم لبيان أنه وحي، وأنه من عند الله، وهذا توجيه الإسكافي.

---

(١) درة التنزيل: ١٤٥–١٤٦.

(٢) انظر: البرهان: ٢٤٢.

(٣) انظر: ملاك التأويل: ٢/٧٣٥.

(٤) انظر: فتح الرحمن: ٢١٧–٢١٨.

(٥) انظر: كشف المعاني: ٢٢٦.

(٦) انظر: التحرير والتنوير: ٢٢/٢٨٠.

يقول: ’’آية الإسراء جاءت بعد أمثال ضربت نحو ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلٗا﴾:٧٢، وبعد تخويف النبي ﷺ وتحذيره كتحذير الناس كلهم إذ يقول: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفۡتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ لِتَفۡتَرِيَ عَلَيۡنَا غَيۡرَهُۥۖ﴾:٧٣، إلى قوله: ﴿إِذٗا لَّأَذَقۡنَٰكَ ضِعۡفَ ٱلۡحَيَوٰةِ وَضِعۡفَ ٱلۡمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيۡنَا نَصِيرٗا﴾:٧٥، فقال بعده، وقدم للناس ﴿وَلَقَدۡ صَرَّفۡنَا لِلنَّاسِ..﴾ تنبيهاً للناس، وليهتموا بتفهمه، ويعنوا بتدبره، ويقفوا عند أوامره، وينتهوا عن زواجره، فكان موضع الآية يقتضي تقديم الناس على عادة العرب في تقديم ما عنايتهم بذكره أتم.

وأما الآية الثانية فإنها وقعت في السورة التي تقدم فيها ذكر أصحاب الكهف، وما سئل النبي ﷺ عن الإخبار به مما لم يقدر عليه إلا بأن يوحى إليه... فقال في هذا المكان: ﴿وَلَقَدۡ صَرَّفۡنَا فِي هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٖۚ﴾ للدلالة على ما طلبوه من النبي ﷺ، وما قد أوحى الله به إليه في كتابه، فكان تقديم ذلك في هذا المكان أولى والله أعلم‘‘[1].

وفي توجيه الخطيب الإسكافي لهذا الموضع لفتة ينبغي الإشارة إليها، وهي نظرته البعيدة في سياق النصوص، فهو يرجع سر تقديم كلمة على كلمة إلى سياق بعيد، ولنا أن نتأمل توجيهه لآية الكهف وهي الآية الرابعة والخمسون، فقد عاد لسياق أول السورة، حيث قصة أصحاب الكهف، وما تبع ذلك من قصص وأخبار إلى هذه الآية، وكذلك آية الإسراء فقد نظر إلى ما قبل الآية بما يزيد على عشر آيات.

هذا وقد تابعه الكرماني في توجيه آية الكهف، أما آية الإسراء فله توجيه آخر حيث يرى أن الآية تقدمها قوله: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِمِثۡلِ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ﴾:٨٨، ففي هذه الآية ورد تقديم الإنس فقدم للناس في

---

(١) درة التنـــزيل: ١٥٣.

الآية الأخرى[1].

وقد وافق ابن الزبير الكرماني في توجيه آية الإسراء وزاد في توضيحه أنه خص من الفريقين ـــ يقصد الإنس والجن ـــ وعيّن ممن ذكر "الناس" اعتناء بهم، ليظهر شرفهم على الجن، وأيضاً لثقل التكرر فيما تقارب، ولو قيل: ولقد صرفنا في هذا القرآن للناس من كل مثل فأبى أكثر الناس إلا كفوراً، لجاء لفظ الناس كأنه قد أعيد متصلاً، والعرب تستثقل مثل هذا فقدم المجرور ليستحكم الفصل فلا يستثقل.

أما آية الكهف فله توجيه آخر أيضاً فقد ذكر أنه لم يتكرر فيها لفظ الناس فيقع استثقال، فقدم قوله: ﴿فِي هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ﴾، لأن تقديمه أهم، و لم يقع قبلها ذكر الثقلين معاً فيحتاج إلى تقديم الناس[2].

ولابن جماعة توجيه آخر لآية الكهف فيقول: "وردت بعد ذكر إبليس وعداوته وذم اتخاذه وذريته أولياء، فناسب تقديم ذكر القرآن الدال على عداوته ولعنه"[3].

وللطاهر بن عاشور رحمه الله كلمة في هذا المقام حيث يقول: "إن الاعتبارات الطارئة تُقدّم في الكلام البليغ على الاعتبارات الأصلية"، قال ذلك حين تحدث عن آية الإسراء وسر تقديم (للناس) على (في هذا القرآن)، وتوضيح هذه العبارة يعلم في ثنايا حديثه حيث يقول: "ووجه تقديم أحد المتعلقين بفعل (صرفنا) على الآخر: أن ذكر الناس أهم في هذا المقام لأجل كون الكلام مسوقاً لتحديهم والحجة عليهم، وإن كان ذكر القرآن أهم بالأصالة، إلا أن الاعتبارات الطارئة تقدم في الكلام البليغ على الاعتبارات الأصلية، لأن الاعتبارات الأصلية، لتقررها في النفوس تصير متعارفة فتكون

---

(١) انظر: البرهان: ٢٥٠ــ٢٥١.

(٢) انظر: ملاك التأويل: ٢/٧٦٥ــ٧٦٦.

(٣) كشف المعاني: ٢٣٣.

الاعتبارات الطارئة أعز منالاً"[1].

والحق أنه لا مانع من الأخذ بهذه الأقوال ولا يمنع أحدها الآخر، فكلها مقبولة، إلا أني أرى أن الأقرب توجيه الخطيب الإسكافي، لأنه بني على تأمل سياق السورة كاملة، وهذا اتجاه في غاية الأهمية في الدرس البلاغي والأدبي، وقد أشرت إلى ذلك في أول المسألة والله أعلم.

ومثل الموضع السابق ما جاء في سورة المؤمنين في قصة نوح وهود، ففي قصة نوح جاء قوله تعالى: ﴿فَقَالَ ٱلْمَلَؤُا۟ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾: ٢٤، بتقديم ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ على ﴿مِن قَوْمِهِۦ﴾، وفي قصة هود جاء التعبير القرآني على عكس ذلك فقدّم ﴿مِن قَوْمِهِ﴾ على ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ يقول تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱلْـَٔاخِرَةِ وَأَتْرَفْنَٰهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾: ٣٣.

إذا نظرنا في الآية الأولى في قصة نوح عليه السلام نجد أنها جاءت على الأصل، فصلة (الذين) اقتصرت على الفعل وضمير الفاعل، ثم ذكر بعده الجار والمجرور، ثم ذكر المفعول وهو المقول، وليس كذلك الآية الأخرى فصلة الموصول طالت بذكر الفاعل والمفعول والعطف عليه مرة بعد أخرى، فقدم المجرور، لأن تأخيره مثل الآية الأولى يلبس، وحتى لا يحال بين الصفة وما عطف عليها وهذا هو رأي الإسكافي.

يقول: "لما انقطعت صفة الملأ في الآية الأولى إلى المحكي من قولهم قرن الوصف بالذين إلى الموصوف، ثم جيء بالجار والمجرور فكان منتهى بيان فاعل قال، ولم يكن كذلك القصد في الآية الآخرة، لأنه عددت أفعال عطفت على الفعل، الذي هو صلة الذين، فقدم الجار والمجرور لئلا يحال بين الصلة، وما عطف عليها، فقال: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱلْـَٔاخِرَةِ وَأَتْرَفْنَٰهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾، فكان كل ذلك مما أتبع قوله: ﴿كَفَرُوا۟﴾، ولو قال: وقال الملأ

---

(١) التحرير والتنوير: ١٥/٢٠٤ـ٢٠٥.

الذين كفروا من قومـــه وكذبوا بلقاء الآخرة لم يكن على النظم المرتضي فيما يستفصح من الكلام، وإن كان جائزاً، فلذلك قدم الجار والمجرور في الأخيرة، وأخّر في الأولى)[1].

وقد وافقه على ذلك علماء المتشابه[2]، وعلماء البلاغة على حد سواء[3].

ومثل هذا الموضع أيضاً ما جاء في سورة المؤمنين كذلك، حيث قُدِّم ﴿نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا﴾ على اسم الإشارة في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا هَٰذَا مِن قَبْلُ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾:٨٣، وفي سورة النمل جـــاء التقديم لاسم الإشارة فقال: ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا هَٰذَا نَحْنُ وَءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾:٦٨.

تحدث الإسكافي عن الآيتين مبيناً المناسبة من جهة المبنى فالآية الأولى أسندت فيها الأفعال إلى فاعليها بدون فصل، وهذا هو القياس، فإن الضمير المرفوع المتصل لا يجوز العطف عليه حتى تؤكده بالضمير المنفصل، فأكد ﴿وُعِدْنَا﴾ بـــ﴿نَحْنُ﴾ ثم عطف عليـــه ﴿ءَابَآؤُنَا﴾ ثم ذكر المفعول وهـــو ﴿هَٰذَا﴾، أما آيـــة النمل فقدّم اسم الإشارة موافقة للآية المتقدمة وهي: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾:٦٧، فهنا تقدم ﴿تُرَٰبًا﴾ والقياس: كنا نحن وآباؤنا تراباً، فقدم (تراباً) ليسد مسد (نحن).

يقول الخطيب: "الجواب أن يقال: لما كان الأول في حكاية تظاهرت فيها أفعال أسندت إلى فاعليها متصلة بها وهو ﴿بَلْ قَالُواْ مِثْلَ مَا قَالَ ٱلْأَوَّلُونَ﴾، فهذان فعلان تعلق بهما هذا المحكي، وكل واحد منهما جاء بعده فاعله مواصلاً له غير منفصل عنه، ثم بعده ﴿قَالُوٓاْ أَءِذَا مِتْنَا﴾ فكل هذه الأفعال قصد بها حكاية ما جـــاء بعدها، فلما قال: ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا﴾ وجب في البناء على

---

(١) درة التنـــزيل: ١٧٥.

(٢) انظر: البرهان: ٢٧٥، وملاك التأويل: ٢/٨٧٦، وكشف المعاني: ٢٦٦، وفتح الرحمن: ٢٨٢.

(٣) انظر: مفتاح العلوم: ٢٣٩، والمصباح: ٥٢، والإيضاح: ٢/١٧٠، وعروس الأفراح للسبكي: ٢/١٦٣، والمطول: ٢٠٣.

الأفعال المتقدمة أن يتمم حكم الفاعل وهو توكيده، والعطف عليه فقدم ﴿نَحۡنُ وَءَابَآؤُنَا﴾ على المفعول الثاني، وهو ﴿هَٰذَا﴾ لذلك، ولأن الأصل إذا جرى عليه الشيء أولى من غيره.

أما الآية الثانية من سورة النمل فإن الذي تقدمها ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبٗا وَءَابَآؤُنَآ﴾ فأخر المعطوف على اسم كان الذي هو كالفاعل لها وهو قوله ﴿وَءَابَآؤُنَآ﴾ عن المنصوب الذي هو كالمفعول لها وهو قوله ﴿تُرَٰبٗا﴾ فصار ما هو كالمفعول مقدماً على ما هو معطوف على الفاعل المضمر"[1].

وقد وافقه على هذا التوجيه كل من الكرماني، وابن جماعة، والأنصاري[2].

أما ابن الزبير فيرى أن سر التقديم في آية المؤمنين (لأنه تقدم قبل الآية قوله تعالى: ﴿أَفَلَمۡ يَدَّبَّرُواْ ٱلۡقَوۡلَ أَمۡ جَآءَهُم مَّا لَمۡ يَأۡتِ ءَابَآءَهُمُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾:٦٨، فتقدم التعريف في هذه الآية أن آباءهم قد جاءهم الرسل، وأنذروا كما أنذر هؤلاء، لهذا قالوا ﴿لَقَدۡ وُعِدۡنَا نَحۡنُ وَءَابَآؤُنَا هَٰذَا مِن قَبۡلُ﴾، ولما لم يتقدم في آية النمل ذكر إنذار آبائهم كان أهم شيء ذكر الموعود به الذي هو (هذا)، فقالوا ﴿لَقَدۡ وُعِدۡنَا هَٰذَا﴾"[3].

ويلحظ أن ابن الزبير رحمه الله ربط بين آية المؤمنين وبين آية تقدمتها بخمس عشرة آية، وهذه نظرة بعيدة في السياق المتقدم، أما الإسكافي فنظر للآية التي تقدمتها مباشرة وهي: ﴿بَلۡ قَالُواْ مِثۡلَ مَا قَالَ ٱلۡأَوَّلُونَ﴾ وكما قال ابن جماعة: الأولون هم آباؤهم، وهذا يغني في تحقيق المراد، وإن كانت الأقوال كلها تعنى بالمناسبة اللفظية للآيتين.

أما الزمخشري فذهب إلى أن التقديم يعود إلى أهمية المقدم بالنسبة للغرض المسوق له الكلام، يقول: (فإن قلت: قدّم في هذه الآية (هذا) على (نحن

---

(١) درة التنزيل: ١٧٧.

(٢) انظر: البرهان: ٢٧٧، وكشف المعاني: ٢٦٨، وفتح الرحمن: ٢٨٣.

(٣) ملاك التأويل: ٢/٨٨٠.

وآباؤنا)، وفي آية أخرى قدّم (نحن وآباؤنا) على (هذا)؟ قلت: إن المقدّم هو الغرض المعتمد بالذكر، لأن الكلام إنما سيق لأجله، ففي إحدى الآيتين دل على أن اتخاذ البعث هو الذي تعمد بالكلام، وفي الأخرى على أن اتخاذ المبعوثين بذلك الصدد)[١].

وقد وافقه من المفسرين كل من الفخر الرازي، وأبي حيان، والألوسي، وابن عاشور رحمهم الله[٢].

كما أشار إلى توجيه الزمخشري أيضاً السكاكي في «مفتاح العلوم»، وجعله ضمن موضوع تقديم بعض المعمولات على بعض، وأن الغرض من التقديم العناية، والاهتمام بشأن المقدم[٣]، كما أشار إليه بدر الدين في «المصباح»[٤]، والقزويني في «الإيضاح»[٥].

وحين نتأمل توجيه الزمخشري ومن وافقه، ثم نعود لسياق الآيات التي تقدمت الآيتين نلحظ الحالة النفسية التي كان عليها منكرو البعث، فآية النمل جاء قبلها ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾ فالإنكار قوي، فلما قالوا ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا﴾ أبعد احتمال وقوع البعث عندهم، كما لم يكن في قولهم ذكر للموت، فلهذا تقدم اسم الإشارة الدال على ذلك، لكونه محل إنكارهم، وحتى يكون حاضراً في أذهانهم، أما آية المؤمنين فجاء قبلها: ﴿قَالُوٓا۟ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا﴾ فهم أقروا بالموت، وأنهم سيصبحون تراباً وعظاماً، فالإنكار هنا أضعف، وذلك لذكر العظام وذكر الموت، فتقدم (نحن

---

(١) الكشاف: ١٥٨/٣.

(٢) انظر: التفسير الكبير: ١٨٣/٢٤، والبحر المحيط: ٩٤/٧، وروح المعاني: ٢٢٦/١٠، والتحرير والتنوير: ٢٥/٢٠.

(٣) انظر: مفتاح العلوم: ٢٣٨ــ٢٣٩.

(٤) انظر: المصباح في المعاني والبيان والبديع: ٥٢.

(٥) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١٦٩/٢ــ١٧٠.

وآباؤنا) وتأخر اسم الإشارة، لأنه موضع الاستغراب والإنكار[1].

وكل الأقوال التي ذكرها هؤلاء العلماء الأجلاء مقبولة وحسنة، ولا يمنع أن تُحمل الآيتان على هذه الاعتبارات، فالخطيب الإسكافي يرى أن الآية الأولى جاءت على الأصل، والثانية لموافقة الآية التي قبلها، وابن الزبير ربط بين الآية وبين آية تقدمتها بخمسة عشر آية ورد فيها إنذار آبائهم، والزمخشري ومن وافقه ذهبوا إلى أن التقديم يعود لأهمية المقدم وخلاصة القول أن أقوال علماء المتشابه تنظر في السياق وتلاؤم اللفظ، أما نظرة الزمخشري ومن وافقه فهي إلى دلالة المعنى أقرب، والله أعلم.

ومن الآيات المتشابهة التي تناولها علماء المتشابه في موضوع التقديم والتأخير، ما جاء في سورة يونس من تقديم الأرض على السماء في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾:٦١، وفي سورة سبأ جاء تقديم السماء على الأرض على المعتاد في أسلوب القرآن الكريم يقول تعالى: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾:٣، وجاء بعد هذه الآية: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾:٢٢.

تحدث الإسكافي رحمه الله عن تقديم السموات في آية سبأ الأولى، وبنى ذلك على التقديم الوارد في أول السورة وهو قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ..﴾:١، وعلى هذا جاءت الآية التي بعدها بتقديم السموات على الأرض أما آية يونس فقد جاءت عقب قوله: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِن قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ﴾:٦١، فالمقصود من الآية ذكر علمه سبحانه وتصريفه لعباده من خير أو شر، وذلك كائن في الأرض فجاء تقديم الأرض على السماء.

يقول رحمه الله: "إنما قدم ذكر السموات على الأرض في سورة سبأ، لأن هذه الآية مبنية على مفتتح السورة وهو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ

---

(١) انظر: خصائص التعبير القرآني: ٢/١٨٥.

﴿وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي الْآخِرَةِ﴾ فقدم ذكر السموات، لأن ملكها أعظم شأناً وأكبر سلطاناً.. وأما التي في سورة يونس، فإنها جاءت عقيب قوله: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِن قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ﴾، فكان القصد إلى ذكر علمه بما يتصرف فيه العباد من خير أو شر، وذلك في الأرض، فأتمه بقوله: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ﴾، واستوعب جميع ما في الأرض ثم أتبعه ذكر السماء، لأن الابتداء وقع بما يتعلق بها، وما يعمل العباد فيها، فلذلك قدمت الأرض عليها"[1].

وتعليل الإسكافي لآية سبأ وأن الآية مبنية على مفتتح السورة وراءه أصل بلاغي أشرت إليه في توجيه الإسكافي لآية الكهف ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ﴾، وهو أن سياق الكلام في السورة يتلاحم ويترابط ويبني بعضه بعضاً، حتى يتآخى الكلام ويشبه بعضه بعضاً، ليس في المعنى فحسب، وإنما في المبنى أيضاً.

وقد وافقه الكرماني في توجيه الآيتين واختصر، واكتفى بالقول عن آية يونس أن سبب تقديم الأرض على السماء لأن المخاطبين فيها، وتقديم السموات في سبأ لتقدمها في أول السورة[2]. أما ابن جماعة فوافق الخطيب الإسكافي في توجيه آية يونس، أما آية سبأ فذكر أنه تقدم الآية إنكار الكفار للقيامة، وما فيها من أمور غيبية فناسب ذلك تقديم السماء[3].

وقد أشار الكرماني رحمه الله إلى أن لفظ الأرض لم يتقدم على السماء في القرآن إلا في خمسة مواضع، وأقول: إن هذا من استقصائه رحمه الله، وكأنه يطالع معجماً لألفاظ القرآن الكريم، هذا وقد جاء تقديم الأرض على لفظ السماء في أربعة مواضع هي: الأول ما جاء في يونس، والثاني في

---

(١) درة التنزيل: ٢١٥.

(٢) انظر: البرهان: ٢١٨، ٣٠٨.

(٣) انظر: كشف المعاني: ٢٠٦.

آل عمران ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾: ٥، والثالث في إبراهيم ﴿وَمَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِن شَيْءٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾: ٣٨، والرابع في العنكبوت ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾: ٢٢، والموضع الخامس جاء التقديم فيه على لفظ (السموات) بالجمع، وهو في سورة طه ﴿تَنزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ ٱلْأَرْضَ وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلْعُلَى﴾: ٤.

أما ابن الزبير الغرناطي فذكر وجهاً آخر وهو: أنه ناسب تقديم الأرض على السماء، لأن السماء مصدر الأمر، ومحل العلو ومسكن الملائكة، وهي مشاهدة لهم، فكان العلم بما فيها أجلى وأظهر، وكان العلم بما في الأرض أخفى[1].

وهذا التوجيه فيه نظر فعلم المخلوقين بالأرض يكون أجلى وأظهر لقربهم منها ومعرفتهم بأحوالها وأسرارها، بخلاف علمهم بما في السماء.

أما الزمخشري فله توجيه قريب من توجيه الإسكافي لآية يونس، حيث قال: "لما ذكر شهادته على شئون أهل الأرض وأحوالهم وأعمالهم ووصل بذلك قوله: ﴿لَا يَعْزُبُ﴾، لاءم ذلك أنه قدم الأرض على السماء"[2].

وقد وافقه الفخر الرازي ونقل كلامه، وتابعه أبو حيان، ووافقهما الألوسي، والطاهر بن عاشور، وزين الدين الرازي صاحب كتاب «الأنموذج»[3].

أما الإمام السهيلي رحمه الله فله كلام جيد في هذا الموضع وإن كان يقرب من توجيه الإسكافي والزمخشري يقول: "وأما تقديم (السماء) على

---

(١) انظر: ملاك التأويل: ١/٦٢٧ـ٦٢٨.

(٢) الكشاف: ٢/٢٤٣.

(٣) انظر: التفسير الكبير: ١٧/٩٩، البحر المحيط: ٥/١٧٤، روح المعاني: ٦/١٣٧، التحرير والتنوير: ١١/٢١٤ و(أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب التنزيل): ١٩. والمؤلف هو محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي،من علماء القرن السابع، له كتاب (الذهب الإبريز في تفسير الكتاب العزيز).

(الأرض) فبالرتبة أيضاً وبالفضل والشرف، وأما تقديم الأرض من قوله: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ فبالرتبة، لأنها منتظمة بذكر ما هي أقرب إليه، وهم المخاطبون بقوله: ﴿وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ﴾، فاقتضى حسن النظم تقديمها مترتبة في الذكر مع المخاطبين الذين هم أهلها، بخلاف الآية التي في سبأ، فإنها منتظمة بقوله: ﴿عَالِمِ الْغَيْبِ﴾"[1].

ومراد السهيلي بالرتبة في تقديم السماء على الأرض، يرجع إلى أن السماء أشرف من الأرض لأنها محل الأمر والعلو والرفعة، أما الرتبة في تقديم الأرض على السماء في آية يونس فالمراد بها رتبة أسلوب، لأنه تقدم ما يقتضي ذكر الأرض، وهو ﴿وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ﴾، فتقدم ذكرها.

وقد أشار ابن الزملكاني إلى توجيه السهيلي ونقل جزءاً منه[2]، كما وافقه ابن القيم، ونقل كلامه أيضاً[3].

ومن مواضع التقديم ما ورد في سورة القصص في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ قَالَ يَا مُوسَىٰ إِنَّ الْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ﴾: ٢٠، حيث جاء ترتيب النظم على وضعه الأصلي فولي الفعل فاعله وهو (رجل)، وفي سورة يس جاءت الآية بتقديم الجار والمجرور على الفاعل، يقول تعالى: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ﴾: ٢٠، فهنا فصل بقوله: (من أقصى المدينة) بين الفعل وفاعله وذلك على خلاف الأصل. والآيتان مختلفتان من حيث الموضوع فالرجل في آية القصص هو مؤمن آل فرعون، والمدينة في مصر، أما آية يس فالرجل هو حبيب بن إسرائيل النجار، والمدينة هي أنطاكية[4]، وهذا لا يمنع أن هناك سراً لهذا الاختلاف اللفظي.

---

(١) نتائج الفكر: ٢٧٠.

(٢) انظر: التبيان في علم البيان: ١٥٠.

(٣) انظر: بدائع الفوائد: ١/٧٤،٦٣، وانظر: ابن القيم وحسه البلاغي: ١٠٢ــ١١٠.

(٤) انظر: فتح القدير: ٤/١٦٥، ٣٦٥.

للخطيب الإسكافي رحمه الله كلام جيد في هذه المسألة إذ يرى أن تقديم الجار والمجرور في يس، يفيد تبكيت القوم، فالناصح جاء من أقصى مكان في المدينة، وهو لم يحضر ما يحضرون، ولم يشهد ما يشهدون من الآيات والنذر، أما تقديم الرجل في القصص فلأنه الأصل، ولم يكن فيه ما يدعو إلى التبكيت.

يقول رحمه الله: "الذي يفاد المخاطب أن يعرف أنه ـ أي الرجل ـ جاء من مكان بعيد إلى مجتمع الناس في القرية، وحيث لا يقرب من مجاري القصة، ولا يحضر موضع الدعوة ومشهد المعجزة، فقدم ما تبكيت القوم به أعظم والتعجب منه أكثر، فقال: ﴿وَجَآءَ مِنۡ أَقۡصَا ٱلۡمَدِينَةِ رَجُلٞ﴾، ينصح لهم ما لا ينصحون مثله لأنفسهم، ولا ينصح لهم أقربوهم، مع أنه لم يحضر جميع ما يحضرونه، ولم يشهد من كلام الأنبياء ما يشهدونه.. وأما الآية الأولى من سورة القصص فإن المراد جاء من لا يعرفه موسى من مكان لم يكن مجاوراً لمكانه، فأعلمه ما فيه الكفار من ائتمارهم به، فاستوى حكم الفاعل والمكان الذي جاء منه، فقدم ما أصله التقديم وهو الفاعل، إذ لم يكن هنا تبكيت للقوم بكونه من أقصى المدينة، كما كان ذلك في الآية المتقدمة"(١). وقد وافقه ابن الزبير(٢).

أما الكرماني فذكر أن تقديم الفاعل في آية القصص وهو (رجل)، لأنه تقدم قوله تعالى: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيۡنِ﴾، وآية يس بتأخيره، لأنه كان يعبد الله في جبل، فلما سمع خبر الرسل سعى مستعجلاً(٣).

وقد وافقه أبو يحيى الأنصاري رحمه الله، ونقل توجيهه برمته كعادته(٤).

---

(١) درة التنزيل: ٢١٩.

(٢) انظر: ملاك التأويل: ٢/٩٠٤ـ٩٠٥.

(٣) انظر: البرهان: ٢٩٠.

(٤) انظر: فتح الرحمن: ٣١٤ـ٣١٥.

أما السكاكي فله توجيه حسن، وهو يضاف لتوجيه الإسكافي السابق في جودته فيرى أن سر تقديم الجار والمجرور في آية يس، لأن ما قبل هذه الآية دال على سوء معاملة أهل المدينة للرسل، فكان ذلك مظنة أن يسأل سائل: أكانت هذه المدينة كلها بهذه الصفة، أم أن فيها موطناً هو منبت خير؟ لذلك قدّم ما يشتمل على المدينة، لأنها أهم عند المخاطب[1].

وقد أخذ عنه هذا التوجيه ابن مالك، والخطيب القزويني، والتفتازاني[2].

وقد ذكر ابن عاشور أن الرجل في آية القصص كان ناصحاً، فجاء الترتيب على الأصل، أما في آية (يس) فالرجل جاء يدعو للإيمان، وفي هذا اهتمام، وثناء على أهل أقصى المدينة، وأنه قد يوجد الخير في الأطراف ما لا يوجد في الوسط[3].

وأختم هذا الفصل بما ذكره ابن الزبير الغرناطي عن آية سورة الحديد: ﴿يَوْمَ تَرَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾:١٢، وفي سورة التحريم قُدّم الفاعل، وأُخّر الفعل ﴿يَسْعَىٰ﴾، يقول سبحانه وتعالى: ﴿يَوْمَ لَا يُخْزِي ٱللَّهُ ٱلنَّبِيَّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ نُورُهُمْ يَسْعَىٰ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ..﴾:٨، فالنور جاء تارة بعد الفعل، وتارة قبله.

يقول ابن الزبير: "قوله في سورة التحريم ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ﴾ يفهم من حيث المعية قرب المنزلة وعلو الحال فتقدم ثبوته، فناسب ذلك ورود الجملة الاسمية هنا لما تقتضيه من الثبات وتقدمه واستحكامه.

أما قوله في سورة الحديد ﴿يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ فبشارة للمؤمنين، و لم يأت هنا كونهم مع نبيهم، فلم يتحصل مما يفهم تمكن المنزلة وثبوتها ما تحصل في آية التحريم، إنما هذه بشارة، فناسبها التجدد والحدوث، فناسب

---

(١) انظر: مفتاح العلوم: ٢٣٨.

(٢) انظر: المصباح: ٥٢، والإيضاح: ٢/١٦٩، والمطول: ٢٠٢.

(٣) انظر: التحرير والتنوير: ٢٢/١٦٥ــ١٦٦.

ذلك الفعل بما يعطيه من المعنى ليفهم التكرر وحدوث الشيء بعد الشيء، فورد كل على ما يجب ويناسب..»[1].

وتعليل ابن الزبير للآيتين لم يشر إليه من تقدمه كالإسكافي أو الكرماني، ولا من تأخر عنه كابن جماعة، أو أبي يحيى الأنصاري، أو غيرهم من علماء التفسير؛ ولهذا نرى ابن الزبير يضع علامة (غ) في أول المسألة لينبه على أن المسألة جديدة وأن حديثه عنها لم يسبق إليه.

---

(١) ملاك التأويل: ٢/١٠٧١ـ١٠٧٢.

الفصل الثالث

الاختلاف بين الآيات المتشابهة في الفصل والوصل

الفصل الثالث
الاختلاف في الفصل والوصل

الفصل والوصل باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، كثير الأسرار، عظيم الفائدة، جعله الفرس حداً للبلاغة، حيث قيل لفارسي: ما البلاغة؟ قال: معرفة الفصل من الوصل[١].

ويقول عبد القاهر الجرجاني عن الفصل والوصل: "واعلم أنه ما من علم من علوم البلاغة أنت تقول فيه: إنه خفي غامض، ودقيق صعب، إلا وعلم هذا الباب أغمض وأخفى وأدق وأصعب.."[٢].

وقد كان الجاحظ من أوائل من تكلموا على الفصل والوصل في كتبهم[٣]، كما أن لأبي هلال العسكري وقفة طويلة عند هذا الموضوع، فقد ذكر أقوالاً كثيرة تدل على أهمية هذا الأسلوب في البلاغة، والفصل والوصل عندهما يراد به معرفة مقاطع المعاني ونهاياتها، ومعرفة مطالعها ومبادئها، وقد بحث أبو هلال ما يتصل بفصول القصيدة ومقاطعها، ويعنون بالفصول والمقاطع أواخر الأبيات التي تقابل مطالعها وابتداءاتها، وتطرق إلى فواصل كتاب الله تعالى، وقال: إن من حسن المقطع جودة الفاصلة وحسن موقعها وتمكنها في موضعها[٤].

أما عبد القاهر الجرجاني فإنه يعد أول من أبان أسرار هذا العلم، فقد

---

(١) انظر: البيان والتبيين: ١/٨٨.

(٢) دلائل الإعجاز: ٢٣١.

(٣) انظر: البيان والتبيين: ١/٨٨ وما بعدها.

(٤) انظر: كتاب الصناعتين: ٤٣٨ـ٤٥٢.

بحثه بحثاً دقيقاً يقوم على التقسيم والتحليل والتعليل، كما ربطه بباب العطف بناء على ربط البلاغة بمعاني النحو، فجعل النظم توخياً لمعاني النحو بين الكلم، وبحثه رحمه الله يختلف عن بحث الجاحظ وأبي هلال، فالمراد بالوصل عنده عطف بعض الجمل على بعض، والفصل ترك العطف[1].

وقد أجمل مواضع الفصل والوصل بقوله: "إن الجمل على ثلاثة أضرب:

١ــ جملة حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف، والتأكيد مع المؤكد، فلا يكون فيها العطف ألبتة، لشبه العطف فيها، لو عُطفت بعطف الشيء على نفسه.

٢ــ وجملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله، إلا أنه لا يشاركه في حكم، ويدخل معه في معنى، مثل أن يكون كلا الاسمين فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه، فيكون حقها العطف.

٣ــ وجملة ليست في شيء من الحالين، بل سبيلها مع التي قبلها سبيل الاسم مع الاسم لا يكون منه شيء، فلا يكون إياه ولا مشاركاً له في معنى، بل هو شيء إن ذكر لم يذكر إلا بأمر ينفرد به، ويكون ذكر الذي قبله وترك الذكر سواء في حاله، لعدم التعلق بينه وبينه رأساً، وحق هذا ترك العطف ألبتة.

فترك العطف يكون إما للاتصال إلى الغاية أو الانفصال إلى الغاية، والعطف لما هو واسطة بين الأمرين، وكان له حال بين حالين، فاعرفه"[2].

بعد عبد القاهر جاء علماء البلاغة فرتبوا بحثه وأوضحوا مقاصده، فكان جهدهم أدق ضبطاً وأكثر تقييداً، وقد استفاد الخطيب القزويني من عبدالقاهر،

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز: ٢٢٢ــ٢٤٨، ودلالات التراكيب للدكتور أبو موسى: ٢٦٨ــ٢٧١. وانظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها لأحمد مطلوب: ٣/١١٧ــ١٢٥، ومعجم البلاغة العربية للدكتور بدوي طبانة: ٥٠١ــ٥٠٥.

(٢) دلائل الإعجاز: ٢٤٣.

ومن السكاكي[1]، فأصّل القواعد وحددها مع الشرح والتعليل[2]، جاء بعد ذلك شراح التلخيص الذين اعتنوا به، حتى انتهى إلى الصورة التي نراها في كتب البلاغة اليوم[3].

هذا وقد كان لعلماء المتشابه اللفظي مشاركة طيبة في هذا الموضوع من خلال توجيه الآيات المتشابهة في ألفاظها المختلفة من حيث الفصل والوصل، فبينوا دواعي الفصل والوصل في الآيات التي تناولوها في بحثهم، والآيات المتشابهة في هذا الموضوع تعد قليلة مقارنة بالفصلين السابقين، ولهذا سيكون حديثي في ضوء ترتيب الآيات في المصحف الشريف.

وقد حصرت ما جاء في كتاب الله تعالى من آيات متشابهة في موضوع الفصل والوصل، فوقفت عند أحد عشر موضعاً، وقد تحدث عنها علماء المتشابه اللفظي في مصنفاتهم، وسأقف عند كل موضع لأوضح أقوالهم، وأستطلع آراءهم، ونستنبط الأسرار والدقائق في الآيات المتشابهة.

وأول موضع يطالعنا في كتب المتشابه حديثهم عن قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾: ٤٩، حيث فصلت جملة ﴿يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾ عما قبلها، وفي سورة إبراهيم جاءت الآية بالوصل، يقول تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنجَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾: ٦، فما سر الاختلاف بين الآيتين؟

الخطيب الإسكافي يرى أن قوله: (يذبحون) في آية البقرة بدل من (يسومونكم) فالآية إخبار من الله تعالى بإنجاء بني إسرائيل، فلم يُرد تعداد المحن التي أصابت بني إسرائيل، فوقع الفصل، أما آية إبراهيم فقد تقدمها قوله:

---

(١) انظر: مفتاح العلوم: ٢٤٨ وما بعدها.

(٢) انظر: الإيضاح: ٣/٩٧ــ١٦٥.

(٣) انظر: مختصر السعد، ومواهب الفتاح، وعروس الأفراح: شروح التلخيص: ٣/٢ وما بعدها.

﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَآ..﴾ الآية: ٥، وقوله: ﴿وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾:٦، فلما تقدم ذلك ناسب العطف بالواو، فعطف يذبحون على سوم العذاب للدلالة على أنه نوع آخر فكأنه قال: يعذبونكم ويذبحون، وهذا فيه تعداد للمحن، وتذكيرهم بأنواع النعم الله التي أنعمها عليهم، فالآيات من كلام موسى عليه السلام، حيث أمر بتعديد ذلك فكان الوصل للآية أنسب.

يقول الخطيب: (القول في ذلك أنه جعل يذبحون بدلاً من قوله: ﴿يَسُومُونَكُمۡ سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ﴾، لم يحتج إلى الواو، وإذا جعل (يسومونكم سوء العذاب) عبارة عن ضروب من المكروه، هي غير ذبح الأبناء لم يكن الثاني إلا بالواو، وفي الموضعين يحتمل الوجهين، إلا أن الفائدة التي يجوز أن تكون خصصت لها الآية في سورة إبراهيم بالعطف بالواو وهي أنها وقعت هنا في خبر قد ضمن خبراً متعلقاً به، لأنه قال قبله: ﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَآ أَنۡ أَخۡرِجۡ قَوۡمَكَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ وَذَكِّرۡهُم بِأَيَّىٰمِ ٱللَّهِۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّكُلِّ صَبَّارٖ شَكُورٖ﴾:٥، ثم قال: ﴿وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾ فضمن إخباره عن إرسال موسى إخباره عن تنبيهه قومه على نعمة الله ودعائهم إلى شكرها، فكان قوله: ﴿وَيُذَبِّحُونَ﴾ في هذه السورة في قصة مضمنة قصة يتعلق بها هي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَآ﴾، والقصة المعطوفة على مثلها تقوي معنى العطف فيها فنجتاز فيما كان يجوز فيه العطف على سبيل الإيثار لا على سبيل الجواز، وليس كذلك موقع (يذبحون) في الآية التي في سورة البقرة، لأنه تعالى أخبر عن نفسه بإنجائه بني إسرائيل، وهناك أخبر عن موسى عليه السلام أنه قال لقومه كذا، بعد أن أخبر عنه أنه أرسله إليهم بآياته)[1].

---

(١) درة التنزيل: ٧.

وقد وافقه على ذلك واختصر توجيهه كل من الكرماني، وابن جماعة، والأنصاري رحمهم الله تعالى(١).

أما ابن الزبير فقد أخذ معنى كلام الإسكافي وعبّر بطريقة أخرى فذكر أن سورة إبراهيم مبنية على الإجمال والإيجاز فيما تضمنته من قصص الرسل وغير ذلك، ولم يقصد فيها البسط كما في غيرها، كما انضم إلى قصد الإيجاز تغليظ الوعيد. فقوله: ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾ يشير إلى جملة ما امتحنوا به من فرعون وآله من استخدامهم وإذلالهم بالأعمال الشاقة وغير ذلك، فلما وقعت الإشارة إلى هذه الجملة مما كانوا يمتحنونهم به جرّد منها وعيّن بالذكر أشدها وأعظمها امتحاناً ،فجيء به معطوفاً، لأنه مغاير لما تقدمه فقيل: ﴿وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ﴾، أما آية البقرة فتحمل على البدل وعلى الاستئناف وهو الأولى، وكأنه قد قيل: وما ذاك؟ فقيل: يذبحون أبناءكم(٢). وهذا هو معنى كلام الإسكافي، إلا أنه زاد أن آيـــة البقرة قد تحمل على الاستئناف وجعله أولى.

وقد وافق الزمخشري الإسكافي في التعليل إلا أنه جعل الذبح في آية البقرة تفسيراً للعذاب وبياناً له وهو قريب من توجيه الإسكافي(٣).

كما وافقهم أيضاً كل من الفخر الرازي، وأبي حيان، والزركشي، والسيوطي، والألوسي، وابن عاشور، رحمهم الله تعالى(٤).

فعلى هذا فإن سبب الوصل هو جعل الجملة الثانية مستقلة بنفسها، فلما عطفت على ما قبلها جعلت كأنها مغايرة لها، من أجل تكثير المصائب

---

(١) انظر: البرهان: ١٢٢، وكشف المعاني: ٩٥ـــ٩٦، وفتح الرحمن: ٢٧.

(٢) انظر: ملاك التأويل: ١/٢٠٠ـــ٢٠٢.

(٣) انظر: الكشاف: ٢/٣٦٨، وانظر: دلالات التراكيب للدكتور محمد أبو موسى: ٣٠٢.

(٤) انظر: التفسير الكبير: ١٩/٦٧، والبحر المحيط: ٥/٤٠٦، والبرهان في علوم القرآن: ١/١١٦، والإتقان: ٢/١١٥ومعترك الأقران: ١/٨٧ـــ٨٨ للسيوطي، وروح المعاني: ٧/١٨٠، والتحرير والتنوير: ١٣/١٩١ـــ١٩٢.

التي يمتن الله بتفريجها عن بني إسرائيل، ومن أجل التنويه بشأن هذه النعمة بالذات، حيث صارت من قبيل عطف الخاص على العام.

ومن مواضع الفصل والوصل في المتشابه قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ ۚ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾:٥٨، فقد جاءت هذه الآية بالوصل، بينما جاءت في الأعراف بالفصل: ﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيٓـَٰٔتِكُمْ ۚ سَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾:١٦١.

لم يوضح الإسكافي رحمه الله السر البلاغي من الاختلاف بين الآيتين، وإنما اقتصر حديثه على بيان الخلاف بين البصريين والكوفيين في مسألة مجيء المفعول جملة، بـدل المفعول المفرد، في ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟﴾، و﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ٱسْكُنُوا۟﴾، وناقش رأي أبي سعيد السيرافي في ذلك[١].

أما الكرماني فأوضح أن آية البقرة جاءت بالوصل؛ لأن الاتصال أشد وأقوى حيث أسند فيه القول إلى الله تعالى ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟..﴾، فالواو عطفت جملة (سنزيد) على جملة (قلنا ادخلوا)، أي: وقلنا سنزيد، أما آية الأعراف فجاءت مستأنفة. إذ بين الجملتين في آية البقرة علاقة حسنت الوصل، أما آية الأعراف فبين الجملتين اختلاف، فحذفت الواو حتى تحمل الجملة على الاستئناف.

يقول: "لأن اتصالها في هذه السورة ـــ البقرة ـــ أشد لاتفاق اللفظين، واختلفا في الأعراف فكان اللائق به ﴿سَنَزِيدُ﴾ فحذف الواو ليكون استئنافاً للكلام"[٢].

وقد وافقه الأنصاري الذي نقل كلامه، كما وافقه ابن عاشور[٣].

أما ابن الزبير فنظر للسياق المتقدم للآيتين وأوضح أن آية البقرة تقدمها

---

(١) انظر: درة التنـــزيل: ٩.

(٢) البرهان: ١٢٤.

(٣) انظر: فتح الرحمن: ٢٨، والتحرير والتنوير: ١/٥١٦.

آيات "من لدن قوله سبحانه: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ﴾: ٤٠، إنما هي آلاء ونعم، كما تقدم، عددت عليهم على التفصيل شيئاً بعد شيء، فناسب ذلك عطف قضية الزيادة بالواو ليجري على ما تقدم من تعداد الآلاء وضروب الإنعام بالعفو عن الزلات والامتنان بضروب الإحسان، ولهذا القصد من إحراز التعداد، ورد: ﴿وَسَنَزِيدُ﴾ هنا بالواو، ولم يكن ليحصل ذلك لو لم ترد الواو هنا، وأما آية الأعراف فلم يرد قبلها ما ورد في سورة البقرة"(١)، وقد وافقه ابن جماعة(٢).

وللفخر الرازي تعليل آخر يرى فيه أن آية الأعراف جاء فيها ذكر أمرين: "أحدهما: قول الحطة، وهو إشارة إلى التوبة، وثانيها: دخول الباب سجداً، وهو إشارة إلى العبادة، ثم ذكر الجزاءين، أحدهما: قوله تعالى: ﴿نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطِيٓـَٰٔتِكُمۡۚ﴾، وهو واقع في مقابلة قول الحطة، والآخر: قوله: ﴿سَنَزِيدُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾، وهو واقع في مقابلة دخول الباب سجداً، فترك الواو يفيد توزع كل واحد من الجزاءين على كل واحد من الشرطين. وأما في سورة البقرة فيفيد كون مجموع المغفرة والزيادة جزاء واحداً لمجموع الفعلين، أعني دخول الباب وقول الحطة"(٣).

ومن المواضع قوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُوهُۚ هَٰذَا صِرَٰطٞ مُّسۡتَقِيمٞ﴾: ٥١، حيث جاءت الآية بالفصل، بينما وردت آية سورة مريم بالوصل في قوله: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُوهُۚ هَٰذَا صِرَٰطٞ مُّسۡتَقِيمٞ﴾: ٣٦، وهذا الموضع مما انفرد بتوجيهه ابن الزبير عن بقية علماء المتشابه، وقد سبق لنا أن تناولنا هاتين الآيتين مع آية سورة الزخرف ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ رَبِّي وَرَبُّكُمۡ﴾: ٦٤، في فصل الذكر والحذف، حيث زيدت آية الزخرف بالضمير المنفصل دون

(١) ملاك التأويل: ١/٢٠٧ـ٢٠٨.
(٢) انظر: كشف المعاني: ٩٧.
(٣) التفسير الكبير: ١٥/٣٠.

الآيتين الأخريين، ويراجع ذلك في مكانه من البحث، حيث بسطنا أقوال علماء المتشابه في مسألة زيادة ضمير الفصل.

وقد ذكر ابن الزبير رحمه الله أن آية مريم لما تضمنت مقالة عيسى عليه السلام، وآية كلامه في المهد مخبراً عن حاله النبوية، وما منحه الله من الخصائص الجليلة منسوقاً بعضها على بعض، فذكر حفظ الله له، وتكريمه إياه في أحواله الثلاث حال الولادة والموت والبعث وبعده، وهذه أحوال تتنزه الربوبية عنها وتتعالى، ثم لما كان تمام إخبار عيسى عليه السلام وتكميل ما قصده به الإقرار لله سبحانه بالربوبية للكل في قوله تعالى ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ﴾، فلما كان الكلام متصلاً بما تقدم في معناه، وقد ورد فيه ما يظهر أن كلام عيسى عليه السلام تم وانقضى وذلك في قوله: ﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾:٣٣، ثم جاء بعد ذلك قضية أخرى من التعريف بحقيقة عيسى عليه السلام فقال: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ ٱلْحَقِّ ٱلَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ ﴿٣٤﴾ مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ سُبْحَٰنَهُۥٓ إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾:٣٥، فورد هذا مورد الجمل، التي كأنها مفصولة مما قبلها مع الحاجة إلى اتصال ما بعدها بما قبلها، فلا بد من حرف النسق، ليحصل منه أنه كلام غير منقطع بعضه من بعض، ولا مستأنف، بل هو معطوف على ما تقدمه من كلام عيسى عليه السلام[1].

وهذه نظرة جيدة قائمة على النظر في سياق القصة كاملة، من أولها إلى موضع الشاهد، وهذه النظرة من الأسس التي يبني عليها علماء المتشابه توجيهاتهم.

ثم قال رحمه الله بعد ذلك: (فالوجه العطف عليه مع الحاجة إلى ما توسط الكلامين، فهذا وجه ورود الواو هنا، و لم يعرض في آية آل عمران

---

(١) ملاك التأويل: ١/٣٠٦ـ٣٠٨ (باختصار).

فصل بين الآية وما قبلها يوهم انقطاعاً فيحتاج إلى الواو)[1]. وبهذا نفهم أن علة الفصل في آية آل عمران كمال الاتصال، وقد عبّر عن ذلك أبو حيان بأنها بدل من قوله تعالى: ﴿بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾، وذكر وجهاً آخر هو أن الآية تحمل على الاستئناف[2].

كما نفهم أيضاً أن علة الوصل في آية مريم دفع التوهم، وأن هذا الكلام منقطع عما قبله، أو أنه مستأنف، وإثبات كونه معطوفاً على ما تقدمه من كلام بصرف النظر عما دخل الكلام من الجمل التي توهم بالانقطاع، وهذا في الحقيقة ملحظ يستحق العناية والاهتمام.

وهــذه الملاحظة غفل عنها كثير من البلاغيين في موضوع الفصل والوصل، وقد أشار الإمام عبــدالقاهر إلى ذلك الملحظ بقوله: (فصل: هذا فن من القول خاص دقيق، اعلم أن مما يقل نظر الناس فيه من أمر العطف، أنه قد يؤتى بالجملة فلا تعطف على ما يليها، ولكن تعطف على جملة بينها وبين هذه التي تعطف جملة، أو جملتان... فأمر العطف إذن موضوع على أنك تعطف تارة جملة على جملة، وتعمد أخرى إلى جملتين، أو جمل فتعطف بعضاً على بعض ثم تعطف مجموع هذي على مجموع تلك)[3].

وقــد تحدث الدكتور أبو موسى عن هــذا الملحظ الدقيق، الذي بيّنه عبدالقاهر، والحق أن حديثه هو الذي دلني على قول عبدالقاهر، ومما قال: "وهكذا يكون بناء معنى على معنى، وترتيبه عليه فيه من الدقة والحذر ما يحتاج إلى إدراك تلك الشعيرات الخفية التي تربط أطراف الخاطرة برأسها، حتى تهيئها، لأن تنضم إليها خاطرة، أو فكرة ثانية فيها هذه النعومة وتلك الدقة"[4].

---

(١) المصدر السابق: ١/٣٠٨.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٢/٤٦٩.

(٣) دلائل الإعجاز: ٢٤٤ــ٢٤٥.

(٤) دلالات التراكيب: ٣٤١.

ومن المواضع ما ورد في سورة آل عمران في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُم مَّغۡفِرَةٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَجَنَّٰتٞ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ وَنِعۡمَ أَجۡرُ ٱلۡعَٰمِلِينَ﴾:١٣٦ بالوصل في (ونعم أجر العملين)، في حين جاءت الآية في سورة العنكبوت بالفصل: ﴿تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ نِعۡمَ أَجۡرُ ٱلۡعَٰمِلِينَ﴾:٥٨، وهذا اللون من الجمل يكثر في القرآن الكريم، وهي الجملة التي تقع في نهاية الفاصلة، وتكون كأنها مؤكدة للكلام السابق، فماذا قال علماء المتشابه؟.

أوضح الخطيب الإسكافي، ووافقه على كلامه بقية علماء المتشابه أن الآية الأولى لما وقع فيها ذكر الجزاء مفصّلاً معطوفاً ناسبه عطف الجملة الممدوح بها الجزاء، فجاءت الآية بالوصل، أما آية العنكبوت فجاءت بالفصل لأن الجزاء لم يفصّل، ولأن الاتصال بين الجملتين قوي فناسبه الفصل.

يقول الخطيب الإسكافي: إن (آية آل عمران مبنية على تداخل الأخبار، لأن أولها (أولئك) وهو مبتدأ، و(جزاؤهم) مبتدأ ثان، و(مغفرة) خبر المبتدأ الثاني، وهو مع خبره خبر المبتدأ الأول، والجزاء هو الأجر، فكأنه قال: أولئك أجرهم على أعمالهم محو ذنوبهم وإدامة نعيمهم.. فنسقت الأخبار بعضها على بعض للتنبيه على النعم التي هدفت لرجاء الراجين، والخبر إذا جاء في مثل هذا المكان، فحقه أن يعطف على ما قبله بالواو.. أما آية العنكبوت فإن ما قبلها مبني على أن يدرج الكلام فيه على جملة واحدة، وهي: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ ٱلۡجَنَّةِ غُرَفٗا﴾، فلما جعلت هذه الأشياء كلها في درج كلام واحد وهو جملة ابتداء وخبر، احتمل قوله: ﴿نِعۡمَ أَجۡرُ ٱلۡعَٰمِلِينَ﴾.. أن يجيء بغير الواو)[1].

وقد وافقه كل من الكرماني، وابن الزبير، وابن جماعة، والأنصاري،

---

(١) درة التنزيل: ١٩٧.

الذين اختصروا التوجيه بإيجاز مقتضب[1].

ومثل الموضع السابق ما ذكره الإمام الكرماني في توجيه قوله تعالى في سورة النساء: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾: ١٣، حيث جاءت الآية بالوصل في قوله: (وذلك الفوز العظيم)، بينما في سورة التوبة وردت الآية بالفصل يقول تعالى: ﴿أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾: ٨٩.

وهذا الموضع انفرد بتوجيهه الكرماني عن بقية علماء المتشابه، إلا الأنصاري الذي نقل توجيهه بنصه كما هي عادته. فالإمام الكرماني يرى أن للسياق المتقدم وكذلك المتأخر أثراً في الفصل والوصل، "فآية النساء اختلفت عن آية التوبة لوجهين: موافقة ما قبلها ، وهو جملة مبدوءة بالواو، وذلك قوله: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ﴾، الثاني: موافقة ما بعدها وهو قوله: ﴿وَلَهُۥ﴾ بعد قوله: ﴿خَٰلِدًا فِيهَا﴾: ١٤، أما آية التوبة فخلت من ذلك"[2].

وقد وافقه أبو يحيى الأنصاري[3]، والفيروزابادي[4]، ونقلا نص كلامه.

ومن مواضع الفصل والوصل في الآيات المتشابهة ما ورد في قصة نوح عليه السلام، ففي سورة الأعراف جاءت القصة بالفصل على الاستئناف يقول تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾: ٥٩، بينما في هود، والمؤمنون[5] جاءت الآية بالوصل ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ﴾.

أوضح الخطيب الإسكافي رحمه الله أن آية الأعراف لم يتقدمها ذكر رسول فتعطف الآية عليه، فالآية استئناف للكلام، أما في هود فقد تقدم

---

(١) انظر: البرهان: ١٥١، ٢٩٨، وملاك التأويل: ٣٢١/١، وكشف المعاني: ١٣٤، وفتح الرحمن: ٧٣.

(٢) البرهان: ١٥٤.

(٣) انظر: فتح الرحمن: ٨٠.

(٤) انظر: بصائر ذوي التمييز: ١٧٣/١ــ١٧٤.

(٥) سورة هود، آية: ٢٥، والمؤمنون: ٢٣.

ذكر الرسل مرات، أما في سورة المؤمنون فتقدم الآية ذكر نوح عليه السلام ضمناً، حيث ذكر الفلك، فهو أول من صنع الفلك فعطف ما في السورتين بالواو، وقد بنى توجيهه على نظر دقيق في السياق المتقدم للآيات، فمثلاً آية هود عاد لأول السورة، وربط بين القصص الواردة فيها، وهكذا بقية الآيات.

يقول: "الآيات التي تقدمت قولـــه: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ في هذه السورة إلى أن اتصلت به في وصف ما اختص الله به من أحداث خلقه، والبدائع من فعله، من حيث قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾: ٥٤، إلى أن ذكر الشمس والقمر والرياح والنبات والأمطار.. ولم يكن فيها ذكر بعثة نبي ومخالفة من كان له من عدو، فصار كالأجنبي من الأول فلم يعطف عليه واستؤنف ابتـــداء الكلام ليدل على أنه في حكم المنقطع من الأول، وليس كذلك الآيـــة في سورة هود، لأن أولها افتتح إلى قصة نوح بما هو احتجاج على الكفار بآيات الله التي أظهرها على أيدي أنبيائه وألسنتهم.. فعطف هذه الآيـــة على ما قبلها إذ كانت مثلها، ألا ترى أن أول السورة ﴿الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ① أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنَّنِي لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾: ٢، وبعـــد العشر منها ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ أَن يَقُولُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ كَنزٌ﴾: ١٢، إلى قوله: ﴿فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ﴾: ١٣، ثم وصف حال من آمن بالله ورسله وأخبت إلى ربه، وحال من افترى على ربه، وحصل على خسران نفسه.. فاقتضى حال تشابه القصتين عطف الثانية على الأولى.

وأما في سورة المؤمنون فإن قبل هذه الآية: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ﴾: ١٢، ثم قوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَائِقَ وَمَا كُنَّا عَنِ الْخَلْقِ غَافِلِينَ﴾: ١٧ ثم انقطعت الآي إلى قوله: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾: ٢٢، والفلك التي يحمل عليها مما اتخذه نوح عليه السلام، فدخل واو العطف في قصة نـــوح عليه السلام للفظتين المتقدمتين وهما (ولقد خلقنا) رؤوس الآيتين، وللمعنى المقتضى

من ذكر الفلك الذي نجى الله عليه من جعله أصل الخلق وبذر هذا النسل"[1].

وقد أخذ الكرماني بتوجيه الإسكافي، ووافقه أيضاً ابن الزبير، الذي ذكر عبارة الإسكافي، ووافقهم ابن جماعة، أما الأنصاري فنقل كلام الكرماني بنصه[2].

ومن المواضع ما ذكره ابن الزبير عن سبب الفصل في قوله تعالى في سورة يونس: ﴿كَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ فَسَقُوٓاْ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾:٣٣، وسبب الوصل في نظيرتها في غافر ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾:٦.

يرى رحمه الله أن آية غافر تقدمها قوله: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ..﴾ الآية:٤، ثم أعقب بذكر قوم نوح والأحزاب، وهمّ كل أمة برسولهم ليأخذوه، وأنهم جادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق فأخذهم الله وأهلكهم، ثم قال: ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾، فلما تقدم في هذه السورة ذكر من حقت عليه كلمة العذاب عطف عليه ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ﴾، أما آية يونس فلم يتقدم قبلها فيما اتصل بها مقال ممن ذكر ممن حقت عليه كلمة العذاب، فأتى قوله: ﴿كَذَٰلِكَ حَقَّتْ﴾ بصورة الاستئناف غير معطوف، إذ لم يتقدم ما يعطف عليه[3]، فهذه الآية وما شابهها كـ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْأَيَٰتِ﴾، و﴿وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾، تؤذن بنهاية المعنى، وختام الكلام، فكأنها تفيد القارئ في معرفة ذلك، وأن الكلام قد بلغ المراد، فلله ما أعظم هذه الحكمة القرآنية، وقد وافقه ابن جماعة[4].

ومن المواضع التي تحدث عنها علماء المتشابه فيما يتعلق بالفصل

---

(١) درة التنزيل: ٨١ـ٨٢.

(٢) انظر: البرهان: ١٨٧، وملاك التأويل: ١/٥١١ـ٥١٣، وكشف المعاني: ١٧٧ـ١٧٨، وفتح الرحمن: ١٤١ـ١٤٢.

(٣) انظر: ملاك التأويل: ١/٦١٦ـ٦١٧ (بتصرف).

(٤) انظر: كشف المعاني: ٢٠٣.

والوصل في الآيات المتشابهة، توجيههم لقولـــه تعـــالى في سورة النحل: ﴿وَتَرَى ٱلْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ﴾: ١٤، حيث جاءت الآية بالوصل، بينما وردت آية فاطر بالفصل يقول تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ لِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ﴾: ١٢، وقد سبق أن تحدثت عن هذا الموضع في فصل التقديم والتأخير، وبينت سر تقدم الجار والمجرور (فيه) في فاطر، وتأخره في النحل، وأوضحت أقوال علماء المتشابه في موطنه من البحث.

أما سر الوصل والفصل في الآيتين فيرى الخطيب الإسكافي أن المراد من آية النحل تعداد النعم، فلما قصد ذلك عطف بالواو ليناسب عطف بعضها على بعض، كما أن الفصل بين ﴿مَوَاخِرَ﴾ والفعل ﴿لِتَبْتَغُوا۟﴾ بالجار والمجرور ﴿فِيهِ﴾ مناسب لدخول الواو، حيث منع التعلق به فلذلك حسن العطف. أما آية فاطر فالفصل فيها يدل على أن مخر الفلك للبحر من أجل الابتغاء من فضل الله، فاتصلت الجملة بما قبلها،فالذي منع من الوصل كمال الاتصال بين الجملتين، فلما كان العطف يقتضي المغايرة كان تركه مناسباً لدلالة المعنى عليه، وبذلك نلحظ أن الخطيب الإسكافي، وفي أكثر من موضع يضع قاعدة، وهي أن ذكر التعدد ملازم للوصل بين الجمل.

يقول الخطيب الإسكافي: (وأما حذف الواو من قوله: ﴿لِتَبْتَغُوا۟﴾، فلأنه لم تبن الآية على فعل يقتضي استيعاب ما يتعلق به، كما كان في قوله ــــ في آية النحل ــــ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى سَخَّرَ ٱلْبَحْرَ﴾ لكذا وكذا، وذكر بعضه إثر بعض، ثم صارت (مواخر) يليها قوله: (لتبتغوا)، وصح تعلق الكلام بمعنى المواخر، لأن معناها التي تشق الماء وتسير بأهلها، والله سخرها على هذه الصفة لتبتغوا من فضله، فيما جعل الطريق إليه من المنافع التي لا تنال إلا بها، وقد ذكرنا نبذاً منها، فلما اتصلت مواخر بقوله: (لتبتغوا) ولم يحجز بينهما ظرف استغني عن الواو لذلك، ولأنه لم يتقدم فعل بنيت عليه الآية دال على تعلقه بنعم يجب أن ينسق بعضها على بعض، كما كان في قولـــه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى سَخَّرَ ٱلْبَحْرَ﴾ إذ

أول هذه الآية ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ فبان الفرق بين الموضعين فيما يختار له إثبات الواو وتركها)[1].

وقد وافقه الكرماني الذي اختصر توجيهه، وتابعه الأنصاري[2].

أما ابن الزبير فقد وافق الإسكافي أيضاً، وأكد على أن آية النحل سيقت لتعداد النعم، وآية فاطر سيقت لبيان القدرة والحكمة الإلهية، وتابعه ابن جماعة[3].

كما وافق ابن عاشور الخطيب الإسكافي في توجيه الآيتين[4].

ومثل الموضع السابق أيضاً ما ذكره الكرماني في توجيه الوصل في قوله تعالى في سورة المؤمنين: ﴿فَأَنْشَأْنَا لَكُمْ بِهِ جَنَّاتٍ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ لَكُمْ فِيهَا فَوَاكِهُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾:١٩، بينما جاءت الآية في سورة الزخرف بالفصل يقول تعالى: ﴿لَكُمْ فِيهَا فَاكِهَةٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾:٧٣، وهذا الموضع مما انفرد بتوجيهه الكرماني.

يقول رحمه الله: (قال في هذه السورة ـ المؤمنين ـ ﴿وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ بزيادة الواو، لأن تقدير الآية: منها تدخرون، ومنها تأكلون، ومنها تبيعون، وليست كذلك فاكهة الجنة فإنها للأكل فحسب، فكذلك قال ـ يقصد آية الزخرف ـ: ﴿مِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾، ووافق هذه السورة ـ يقصد سورة المؤمنين ـ ما بعدها أيضاً وهو قوله: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾: ٢١، فهذا للقرآن معجزة وبرهان)[5].

وتوجيهه هذا يرجع أيضاً لما سبق بيانه عن الآيات التي لها طابع واحد،

---

(١) درة التنزيل: ١٤٦.

(٢) انظر: البرهان: ٢٤٢، وانظر: فتح الرحمن: ٢١٨.

(٣) انظر: ملاك التأويل: ٢/٧٣٦، وانظر: كشف المعاني: ٢٢٦.

(٤) انظر: التحرير والتنوير: ٢٢/٢٨٠ـ٢٨١.

(٥) البرهان: ٢٧٥.

والتي تمثل نهاية المعنى، وختام الكلام، وتؤذن بوصول المعنى إلى القارئ، وقد وافقه أبو يحيى الأنصاري الذي نقل نص كلامه[1].

ونفهم من كلام الكرماني الموجز أن الآية الأولى في أمر الدنيا، يدل على ذلك ما تقدمها وهو قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّاهُ فِي الْأَرْضِ وَإِنَّا عَلَىٰ ذَهَابٍ بِهِ لَقَادِرُونَ ﴿١٨﴾ فَأَنشَأْنَا لَكُم بِهِ جَنَّاتٍ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ..﴾: ١٩، أما الآية الأخرى فهي في أمر الآخرة فقبل الآية ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٧٢﴾ لَكُمْ فِيهَا فَاكِهَةٌ كَثِيرَةٌ مِّنْهَا تَأْكُلُونَ﴾، أما الآية الأولى فجمل عطف بعضها على بعض فناسبها ذكر الواو، أما السبب الثاني الذي ذكره وهو ملاءمة السياق، والموافقة بين أجزاء الكلام، فالعطف متواتر بين الآية والتي بعدها، وهذا يعضد ويقوي السبب الأول، ولا تعارض بينهما.

ومن مواضع الفصل والوصل في المتشابه ما ورد في سورة الشعراء في قصة صالح وشعيب عليهما السلام، ففي قصة صالح جاءت الآية بالفصل، يقول تعالى: ﴿مَا أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا فَأْتِ بِآيَةٍ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾: ١٥٤، وفي قصة شعيب بالوصل يقول تعالى: ﴿وَمَا أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾: ١٨٦.

يذكر الخطيب الإسكافي أن الآية الأولى بدل من الجملة التي قبلها فناسبها الفصل، أما في قصة شعيب عليه السلام فإن تكذيب قومه له، ومخاطبته لهم كان أكثر من الحاصل من قوم صالح، فناسبه إكثارهم في الجواب وذلك بذكر العطف.

يقول: "الجواب أن يقال إن قوم صالح في حال هذا الخطاب لم يدفعوا أمره، كما دفع أمرَ شعيب قومُه، فيما حكى الله تعالى من قولهم لصالح عليه السلام ﴿إِنَّمَا أَنتَ مِنَ الْمُسَحَّرِينَ ﴿١٥٣﴾ مَا أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾، ثم لم يطلبوا منه ما ليس لهم طلبه، لأنهم قالوا: ﴿فَأْتِ بِآيَةٍ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾، ... فالموضع

---

(١) انظر: فتح الرحمن: ٢٨١.

الذي لا واو فيه هو بدل من الجملة التي قبله، ثم قال: ﴿فَأْتِ بِآيَةٍ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ ولهم أن يقولوا ذلك. وأما قوم شعيب فإنهم في خطابهم المحكي عنهم مشطون، ومبالغون في رده وتكذيبه، فقالوا ﴿إِنَّمَا أَنتَ مِنَ الْمُسَحَّرِينَ ۝١٨٥ وَمَا أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ على خبرين عطف أحدهما على الآخر، وقالوا بعده: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ على معنى وإنا لنظنك كاذباً، أي الغالب في أمرك عندنا أنك كاذب، فلم يجعلوا الخبرين خبراً واحداً، بل جعلوها أخباراً ثلاثة... فكان موضع الواو في قصتهم لذلك، ولم يكن لها موضع في الأول، لما بينّا من إبدالهم الجملة الثانية من الأولى، واقتصارهم على بعض ما انبسط فيه غيرهم)[1].

فما حصل من قوم شعيب تجاه نبيهم عليه السلام من رده وتكذيبه ومبالغتهم في ذلك، وإكثارهم في القول عليه ﴿إِنَّمَا أَنتَ مِنَ الْمُسَحَّرِينَ﴾، ﴿وَمَا أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾، ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾، فكل هذه الأمور اقتضت ذكر الواو، فزيادة المعنى تقتضي زيادة المبنى، وهذا مراد الإسكافي.

وقد وافقه الكرماني، وتابعه ابن جماعة، والأنصاري، رحمهم الله تعالى[2].

أما ابن الزبير فقد ذكر تعليل الإسكافي ولكن بأسلوب مختلف فأشار إلى أن قصة شعيب عليه السلام ورد فيها جمل كثيرة عطفت بالواو يقول تعالى: ﴿أَوْفُوا الْكَيْلَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُخْسِرِينَ ۝١٨١ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ۝١٨٢ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ۝١٨٣ وَاتَّقُوا الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالْجِبِلَّةَ الْأَوَّلِينَ﴾:١٨٤، فهذه خمس معطوفات من مأمور به ومنهي عنه طابقها العطف في جوابهم، أما قصة صالح عليه السلام فلم يقع فيها من المعطوفات أمراً أو نهياً سوى قوله: ﴿وَأَطِيعُونِ ۝١٥٠ وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ﴾:١٥١، فناسب ذلك ورود جوابهم في دعوى

---

(١) درة التنزيل: ١٨٥ــ١٨٦.

(٢) انظر: البرهان: ٢٨٥، وكشف المعاني: ٢٨٢، وفتح الرحمن: ٣٠٢.

المماثلة في البشرية بغير حرف النسق[1].

هـــذا وقد بيّن الزمخشري أثر دخول الـــواو بين الجملتين فتفصل بين معنييهما فتكون كل واحدة ذات معنى مستقل عن الأخرى ومتميزة عنها، فإذا تكررت الجملتان في مقام آخر وسقطت هذه الواو كان الكلام كلاماً واحداً يقرر بعضه بعضاً، ولكنه لم يبين السياق الذي اقتضى الواو، والسياق الذي اقتضى حذفها، كما فعل علماء المتشابه، يقول الزمخشري: (فإن قلت: هل اختلف المعنى بإدخال الواو هنا وتركها في قصة ثمود؟ قلت: إذا أدخلت الواو فقـــد قصد معنيان كلاهما منافٍ للرسالة عندهم التسحير والبشرية، وأن الرسول لا يجـــوز أن يكون مسحراً، ولا يجوز أن يكون بشراً، وإذا تركت الواو فلم يقصد إلا معنى واحـــد وهو كونه مسحراً، ثم قرر بكونه بشراً مثلهم)[2].

وقد وافقه الفخر الرازي[3]، والبيضاوي[4]، وأبو حيان[5]، والألوسي[6]، وابن عاشور[7].

كما وافقه أيضاً الشهاب الخفاجي، وزاد في توضيح المعنى مع الفصل أن ترك الواو في قصة ثمود ”لأنه استئناف لتعليل أو تأكيد“[8].

وأختم هذا الفصل بحديث علماء المتشابه عن آيتين في سورة ق، الأولى منهما جاءت بالوصل، والثانية بالفصل، يقـــول تعالى: ﴿وَقَالَ قَرِينُهُۥ هَٰذَا مَا لَدَيَّ

---

(١) انظر: ملاك التأويل: ٢/٨٩٥ـــ٨٩٦.

(٢) الكشاف: ٣/١٢٧، وانظر: البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري للدكتور أبو موسى: ٤٣١.

(٣) انظر: التفسير الكبير: ٢٤/١٤١.

(٤) انظر: أنوار التنـــزيل وأسرارالتأويل: ٢/١٦٥.

(٥) انظر: البحر المحيط: ٧/٣٨.

(٦) انظر: روح المعاني: ١٠/١١٧.

(٧) انظر: التحرير والتنوير: ١٩/١٨٦.

(٨) حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي: ٧/٢٦.

عَتِيدٌ﴾:٢٣، والآية الثانية قوله تعالى: ﴿قَالَ قَرِينُهُۥ رَبَّنَا مَآ أَطۡغَيۡتُهُۥ﴾:٢٧، وهذا الموضع قريب من الموضع السابق، فهو من قبيل عطف الجمل، أما الفصل فالحمل على الاستئناف.

الخطيب الإسكافي بيّن في بداية حديثه أن المراد بالقرين الأول أحد أمرين، إما المَلَك الشهيد عليه، وهو المشاهد لما يعمله الإنسان، فيكتبه عليه، وإما قرينه من الشياطين كان معه في الدنيا.

وذهب الإسكافي إلى أن بين الآيتين فرقاً من ناحية الخطاب، فالأولى "خطاب للإنسان من قرينه ومتصل بكلامه، أما الآية الثانية فإنها منفصلة، لأن القول هناك ليس للإنسان، ولا ما بعده خطاباً له، فلما لم يكن القائل ولا المقول انقطع استؤنف، ألا ترى أنه للقرين، وأنه يخاطب الله تعالى بقوله: ﴿رَبَّنَا مَآ أَطۡغَيۡتُهُۥ﴾، فلما لم يكن القائل المخاطب ولا المقول له المخاطب صار كأنه مستأنف، فالآيات التي أجريت هذا المجرى بعده وهي: ﴿قَالَ لَا تَخۡتَصِمُواْ لَدَيَّ﴾:٢٨، وكقوله: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلۡقَوۡلُ لَدَيَّ﴾:٢٩، فلما لم يكن في واحد منها واو عاطفة، كانت الأخرى كذلك"[١]. فالخطيب في تعليله ربط بين السياق المتقدم والمتأخر، فالآية الأولى التي ورد فيها الوصل عطفت على جمل كلها عمّا يلقاه الإنسان من أهوال، وشدائد يوم القيامة، أما الآية الثانية التي استؤنف فيها الكلام، جرى فيها الكلام على ما جرى فيما بعدها من آيات، فلم يكتف بدلالة العطف وعدمه بل بحث سياق الآيات.

وقد وافقه الكرماني واختصر توجيهه[٢]، أما الأنصاري فنقل كلام الكرماني[٣].

أما ابن الزبير فوافق الإسكافي أيضاً إلا أنه قام ببسط الكلام عن الآية

---

(١) درة التنزيل: ٢٥٥.

(٢) انظر: البرهان: ٣٣٧.

(٣) انظر: فتح الرحمن: ٣٩٦.

الأولى، يقول: (والجواب عن ذلك: أن الآية معطوفة على ما قبلها من آيات هي إخبار عما يلقاه الإنسان المتقدم ذكره من الأهوال والشدائد في المواقف الأخروية، وما بين يديها، أولها قوله: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾:١٩، ثم قال: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ ذَلِكَ يَوْمُ الْوَعِيدِ﴾: ٢٠، ثم قال: ﴿وَقَالَ قَرِينُهُ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾، فهذه إخبارات عن شدائد بعضها تلو بعض، فطابق ذلك ورود بعضها معطوفاً على بعض، وأما قوله: ﴿قَالَ قَرِينُهُ رَبَّنَا مَا أَطْغَيْتُهُ﴾، فهو إخبار مبتدأ مستأنف معرف بتَبَرُّؤ قرينه من جملة ما تأبطه واجترحه، ولا طريق لعطف ذلك على ما قبله، إنما هو استئناف إخبار، فورد كل من الآيتين على ما يجب ويناسب"[١].

كما وافق الزمخشري علماء المتشابه، يقول: "وأما الجملة الأولى فواجب عطفها للدلالة على الجمع بين معناها، ومعنى ما قبلها في الحصول، أعني: مجيء كل نفس مع الملكين وقول قرينه ما قال له"[٢].

وقد تابعه أبو حيان[٣]. أما ابن جماعة فقد انفرد بتعليل آخر، وإن كان لا يخرج عن التوجيه السابق إلا في المراد بالقرين، فيرى أن الآية الأولى قول القرين من الملائكة، والثانية قول القرين من الشياطين، فانقطع الكلام عن الأول فجاء مستقلاً بغير واو العطف[٤].

ورأي ابن جماعة في المراد بالقرين ذكره المفسرون، كابن كثير، والبيضاوي، والشوكاني، وابن عاشور[٥]، على اختلاف بينهم في المراد بالقرين في الآية الأولى[٦].

---

(١) ملاك التأويل: ٢/١٠٢٩ـ١٠٣٠.

(٢) الكشاف: ٤/٨.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٨/١٢٦.

(٤) انظر: كشف المعاني: ٣٤٣.

(٥) انظر: تفسير ابن كثير: ٤/٢٢٧، وأنوار التنزيل: ٢/٤٢٣، وفتح القدير: ٥/٧٦، والتحرير والتنوير: ٢٦/٣١٠.

(٦) اختلف المفسرون في المراد بالقرين على ثلاثة أقوال: الأول: أنه المَلَك الموكل بالإنسان، =

وعلى كل حال فإن توجيه ابن جماعة يضاف إلى التوجيه الأول، ولا يعد قولاً مستقلاً، فكلا القولين يجمعهما العطف في الآية الأولى، والاستئناف في الثانية.

وإلى هنا أصل إلى نهاية هذا الفصل الذي استعرضت فيه أحاديث وأقوال وتوجيهات علماء التشابه اللفظي للآيات المتشابهة في موضوع الفصل والوصل، مستنيراً بأقوال علماء التفسير في كل موضع تناولته بالدراسة والتحقيق.

وبهذا الفصل أصل إلى نهاية المطاف في هذا البحث، سائلاً المولى سبحانه أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعلني ممن خدم كتابه العزيز، بهذا الجهد اليسير، وأن يعفو بمنه وكرمه عما جاء فيه من تقصير، فما كان فيه من صواب فمنه سبحانه وله الحمد أولاً وآخراً، وما كان فيه من خطأ فمن نفسي ومن الشيطان، والله تعالى أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

= وهو قول قتادة، والحسن، والضحاك، وابن زيد. والثاني: أنه شيطان الكافر الذي كان يزين له الكفر في الدنيا، وهو قول لمجاهد، والثالث: أنه الصاحب من الإنس الذي كان قرينه في الدنيا، وهو لابن زيد أيضاً.

الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، والصلاة والسلام على رسول الله وبعد: فقد آن لهذه الرحلة مع هذه الرسالة العلمية أن تنتهي، وقد صحبت فيها آيات كتاب الله تعالى الذي لا تنتهي عجائبه ولا يمل من كثرة الترداد، والتي عشت فيها مع كتب علماء أجلاء بذلوا جهدهم وفكرهم في تأليف مصنفات عظيمة خدمة لكتاب الله تعالى، وكانت مصنفاهم حول المتشابه اللفظي في القرآن الكريم، الذي يعد أحد أسرار كتاب الله تعالى، الذي أعجز العرب الخلّص وحيّر عقولهم.

وقد بدأت بحديث موجز عبارة عن مدخل تحدثت فيه عن معنى المتشابه، وأبرز الكتب التي ألفت فيه، وعن دراسة المتأخرين لهذا الموضوع، وأبرز الكتب التي تقوم عليها هذه الرسالة، ثم ولجت إلى ساحة البحث، وكانت البداية مع الكتب الخمسة التي تناولتها بحثاً ودراسة، فوقفت مع كل كتاب ثلاث وقفات الأولى التعريف بالمؤلِّف، ثم التعريف بالكتاب، ثم بيان قضايا الكتاب ومصادره، وأبرز ملامحه، وبعد هـذا الحديث عن الكتب، خضت عباب بحر الآيات المتشابهة، فتناولت المتشابه اللفظي في الكلمة، وبدأت الحديث عن الاختلاف بين الآيات المتشابهـة في اختيار الصيغة، ثم عن الإفراد والجمع، ثم التذكير والتأنيث، ثم التعريف والتنكير، وختمت بالحديث عن الحروف، كما نظرت في الآيات المتشابهة من خلال التراكيب، وتحدثت طويلاً عن الآيات المتشابهة في الذكر والحذف، ثم تناولت الآيات المتشابهة المختلفة من حيث التقديم والتأخير، وختمت البحث بحديث عن الاختلاف

بين الآيات المتشابهة في موضوع الفصل والوصل.

هذه خلاصة رحلتي مع الآيات المتشابهة في كتب هؤلاء الأعلام، وقد عشت مع هذا البحث أياماً وليالي لا تنسى، وهبت لـــه أنفس أوقاتي، وتصفحت مئات الكتب من أجله، وزرت عشرات المكتبات مطلعاً أو مقتنياً.

وقد كان لهذه الرحلة الطويلة نتائج وثمرات علمية مهمة، وإليك طرفاً منها:

١ــ أن البلاغة القرآنية هي المجال الأرحب للدراسات والبحوث البلاغية الراقية، فهي ذروة سنامها وعمودها، وبحرها الذي لا ينفد.

٢ــ أن المنهج التطبيقي في البحث البلاغي الذي يعتمد التحليل والبحث عن الأسرار البلاغية الدقيقة أفضل المناهج، وأكثرها فائدة، وأقربها إلى نفس المتلقي، وهو المنهج الذي سار عليه سلف هذه الأمة، وعرف عند أئمة البلاغة وروادها.

٣ــ تعد كتب المتشابه اللفظي التي قامت عليها الدراسة مثالاً جيداً ومتميزاً، في استخدام المنهج التطبيقي في الدراسات البلاغية.

٤ ــ أظهر البحث أن الآيات المتشابهة من أعظم الدلائل على إعجاز القرآن الكريم، فاختلاف جملة أو كلمة، بل وحرف، يبرز أسراراً عظيمة، وحكماً عجيبة، لا يتصورها إلا من يتأمل ويتدبر هذا الإعجاز العظيم.

٥ ــ يعد كتاب درة التنـــزيل وغرة التأويل أقدم كتاب وصل إلينا في توجيه الآيات المتشابهة، وعليه اعتمد كل الذين صنفوا بعده، سواء أشاروا إليه كالكرماني، وابن الزبير، أو أغفلوا ذكره كابن جماعة والأنصاري وغيرهما.

٦ــ كما أن كتاب البرهان في متشابه القرآن للكرماني يعد أبرز الكتب في اختصار توجيه الآيات المتشابهة، أما كتاب ملاك التأويل فهو أحسن الكتب

من حيث السعة والتفصيل، وبسط المسائل، وقد استدركا ما فات على الإسكافي من آيات.

٧ – برز في البحث عناية علماء المتشابه اللفظي بالسياق، فكثيراً ما يربطون بين الآية وما جاورها من آيات، وهذا باب جيد ومذهب حسن في ملاحظة السياق الأسلوبي، فملاءمة العناصر بعضها لبعض أحد الأسس التي بنى عليها العلماء دراستهم للآيات المتشابهة، فأصبح لكل كلمة مع ما جاورها مقام، وهذا الباب يمكن أن ينقل لدراسة النصوص الأدبية.

٨ – ومن عنايتهم بالسياق نظرهم المتكرر في سياق السورة كاملة، ففي بعض المسائل يربطون بين سياق الآية وسياق السورة كاملة، وهذه نظرة كلية للنص فهو كالجسد الواحد، ونجد هذه النظرة في سورة محمد، أو الأنعام، أو الكهف، أو سبأ.

٩ – ظهر في البحث دراسة علماء المتشابه الجادة والمتميزة للنظم في القصة القرآنية، وهو ما غفل عنه علماء التفسير الذين لهم عناية بالبلاغة القرآنية، فأظهرت الدراسة خصائص القصة القرآنية وضروبها، وبلاغة المتشابهات فيها بطريقة استعراض القصص قصة قصة، وهو ما حصل في سورة الأعراف والشعراء والمؤمنون والحجر، وغيرها من السور.

١٠ – أبان البحث سمة أخرى للإعجاز القرآني وهي سمة الترتيب، وتمثّل ذلك في الترتيب داخل الجملة، ويتضح ذلك في موضوع التقديم والتأخير بين الجمل في الآيات المتشابهة، كما شمل ذلك ترتيب الآيات والمناسبة فيما بينها، وكذلك ترتيب السور وأن كل سورة لها مكانها الخاص الذي وضعت فيه.

١١ – أظهر البحث أن لعلماء المتشابه دراسة مستفيضة ومتأنية في موضوع الذكر والحذف في الآيات المتشابهة، أبرزت جوانب الإعجاز القرآني في هذا الموضوع، سواء في حذف الحروف وذكرها، أو الكلمات أو الجمل.

١٢ – برز في البحث دراسة لعلماء المتشابه للفواصل القرآنية وبلاغتها،

ولاسيما الآيات التي لها طابع واحد، وتمثل نهايات معان وختام كلام، وكأنها تؤذن بوصول المعنى المراد إلى القارئ أو السامع.

١٣ — أسفر البحث عن دراسة متأنية للكلمة في المتشابه اللفظي، مثل اختيار الصيغة، والتعريف والتنكير، والإفراد والجمع، والتذكير والتأنيث، كما أسفر عن دراسة للحروف ودلالتها في الآيات المتشابهة ولاسيما حروف العطف، والجر.

١٤ — كشف البحث مسألة التأثر والتأثير بين علماء المتشابه، كما أظهر قدرات علماء المتشابه العلمية واللغوية الواسعة، التي كان لها أعظم الأثر في بناء مصنفاتهم.

هذه أبرز النتائج الرئيسة التي ظهرت في البحث، وهناك نتائج فرعية كثيرة برزت في أثناء معالجة المسائل البلاغية المختلفة مما يضيق المقام بحصرها.

وبعد فإن هذا جهد المقل المعترف بالتقصير، لكن الذي أرجو أن أكون أسهمت في وضع لبنة من لبنات البلاغة القرآنية الأصيلة، وكشفت جانباً من جوانب الإعجاز في كتاب الله تعالى وفي الختام أسأل الله تعالى أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم.

والحمد لله رب العالمين
وصلى الله وسلم على نبينا محمد

الفهـــــارس

أولاً : فهرس الآيات القرآنية المتشابهة.
ثانياً : فهرس الأبيات الشعرية.
ثالثاً : ثبت المصادر والمراجع.
رابعاً: فهرس الموضوعات.

أولاً: فهرس الآيات القرآنية المتشابهة

ثانياً: فهرس الأبيات الشعرية

ثالثاً: ثبت المصادر والمراجع

١ — ابن القيم وحسه البلاغي في تفسير القرآن للدكتور: عبدالفتاح لاشين، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

٢ — أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي للدكتور محمد البنا، دار البيان العربي، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٣ — الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار التراث القاهرة.

٤ — الإحاطة في أخبار غرناطة، لسان الدين الخطيب، تحقيق: محمد عبدالله عنان، ط: الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٩٣هـ.

٥ — أدب الكاتب لابن قتيبة، ت:محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ

٦ — الأزهيّة في علم الحروف للهروي، تحقيق: عبدالغني الملوحي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٢هـ.

٧ — أساس البلاغة للزمخشري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط:٣، ١٩٨٥م.

٨ — أساليب بلاغية، الفصاحة، البلاغة، المعاني، للدكتور أحمد مطلوب، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.

٩ — أسرار التقديم والتأخير في لغة القرآن الكريم، للدكتور محمود شيخون، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

١٠ — الإعجاز البلاغي، دراسة تحليلية لتراث أهل العلم، للدكتور: محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، ط:١، ١٤٠٥هـ.

١١ — الإعجاز البياني في صيغ الألفاظ دراسة تحليلية للإفراد والجمع في القرآن الكريم، للدكتور محمد الأمين الخضري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط:١، ١٤١٣هـ.

١٢ — إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٠هـ.

١٣ — إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٤ــ أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب التنزيل لمحمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق: عبدالرحمن المطرودي، دار الكتب، الرياض، ط: ١، ١٤١٢هـ.
١٥ــ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام المصري، ت: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الجيل، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٣٩٩هـ.
١٦ــ الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني، شرح وتعليق: محمد عبدالمنعم خفاجي، الطبعة الثانية، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
١٧ــ البحث البلاغي عند السهيلي، دراسة وتقويماً، رسالة ماجستير، صالح الشثري، كلية اللغة العربية، الرياض، ١٤١٦هـ.
١٨ــ البحر المحيط لأبي حيان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: ٢، ١٤١١هـ.
١٩ــ بدائع الفوائد لابن القيم الجوزية، دار الكتاب العربي، بيروت.
٢٠ــ البداية والنهاية لابن كثير، تحقيق: أحمد ملحم، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢١ــ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع لمحمد بن على الشوكاني، الطبعة الأولى، ١٣٤٨هـ، مطبعة السعادة.
٢٢ــ البديع لابن المعتز، تحقيق: أغناطيوس، دار السيرة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ.
٢٣ــ البرهان الكاشف في إعجاز القرآن لابن الزملكاني، مطبعة المعاني، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩٤هـ.
٢٤ــ البرهان في ترتيب سور القرآن لابن الزبير، ت: محمد شعباني، المغرب، الرباط: ١٤١٠هـ.
٢٥ــ البرهان في علوم القرآن لبدر الدين الزركشي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة.
٢٦ــ البرهان في متشابه القرآن لمحمود بن حمزة الكرماني، تحقيق: أحمد عز الدين خلف الله، دار الوفاء، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
٢٧ــ البرهان في متشابه القرآن للكرماني، تحقيق الشيخ ناصر العمر، رسالة ماجستير، كلية أصول الدين جامعة الإمام، الرياض، ١٣٩٩هـ.
٢٨ــ بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزابادي، ت: محمد علي النجار، المكتبة العلمية ، بيروت.

٢٩ — بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة لعبدالمتعال الصعيدي، مكتبة إحياء الكتب الإسلامية، بيروت.
٣٠ — بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.
٣١ — البلاغة العربية وأثر الفلسفة فيها، لأمين الخولي، الجمعية الجغرافية الملكية، ١٣٤٩هـ.
٣٢ — البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، وأثرها في الدراسات البلاغية للدكتور محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
٣٣ — البلاغة القرآنية في ملاك التأويل لابن الزبير الغرناطي، للباحث: إبراهيم الزيد، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام، الرياض، ١٤١٣هـ.
٣٤ — البلاغة فنونها وأفنانها، علم المعاني، للدكتور فضل حسن عباس، دار الفرقان، الأردن، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.
٣٥ — بيان إعجاز القرآن لأبي سليمان الخطابي، (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، تحقيق: محمد خلف، ومحمد زغلول، دار المعارف، الطبعة الرابعة، ١٩٩٠م.
٣٦ — البيان والتبيين للجاحظ، ت: عبدالسلام هارون، الخانجي، القاهرة، ١٩٧٥م.
٣٧ — تاريخ النور السافر عن أخبار القرن العاشر، للعيدروسي، دار الكتب العلميه، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، بيروت.
٣٨ — تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ.
٣٩ — التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن لابن الزملكاني، تحقيق: أحمد مطلوب، وخديجة الحديثي، مطبعة المعاني، بغداد الطبعة الأولى، ١٣٨٣هـ.
٤٠ — التحبير في علم التفسير للسيوطي، ت: زهير نور، وزارة الأوقاف الإسلامية، الدوحة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
٤١ — التحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية، تونس، ١٩٨٤م.
٤٢ — تدميث التذكير والتأنيث في التأنيث والتذكير، لإبراهيم الجعبري، تحقيق: محمد عامر حسن، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ١٤١١هـ.
٤٣ — تذكرة الحفاظ للحافظ الذهبي، تصحيح: عبدالرحمن المعلمي، طبعة دار الكتب

العلمية، بيروت.
٤٤ — التذكير والتأنيث في اللغة لرمضان عبدالتواب، ومعه رسالة أبي الحامض في التذكير والتأنيث، القاهرة، ١٩٦٧م.
٤٥ — التسهيل لعلوم التنـــزيل، لابن جزي الكلبي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣هـ.
٤٦ — التعريف والإعلام فيما أبهم من الأسماء والأعلام في القرآن الكريم، للسهيلي، تحقيق: إبراهيم مهنا، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤٠٧هـ، بيروت.
٤٧ — تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم) لأبي السعود العمادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٤٨ — تفسير البيضاوي (أنوار التنـــزيل وأسرار التأويل)، للبيضاوي، مطبعة الحلبي، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٣٨٨هـ.
٤٩ — تفسير القرآن الجليل (مدارك التنـــزيل وحقائق التأويل)، لعبدالله النسفي، دار الكتاب العربي، بيروت.
٥٠ — تفسير القرآن العظيم لابن كثير، دار الحديث، القاهرة، ط:٢، ١٤١٠هـ.
٥١ — التفسير القرآني للقرآن لعبدالكريم الخطيب، دار الفكر العربي.
٥٢ — التفسير القيم لابن القيم الجوزية، جمع: محمد الندوي تحقيق: حامد الفقي، مكتبة السنة المحمدية، القاهرة.
٥٣ — التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) للفخر الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
٥٤ — تنبيه الحفاظ للآيات المتشابهات الألفاظ لمحمد المسند، دار الوطن، الرياض، ١٤١٧هـ.
٥٥ — تهذيب سيرة ابن هشام لعبدالسلام هارون، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الرابعة عشرة، ١٤٠٦هـ.
٥٦ — التوقيف في مهمات التعاريف لمحمد عبدالرؤوف المناوي، تحقيق: محمد الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط:١، ١٤١٠هـ.
٥٧ — الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت، ١٤٠٤هـ.

٥٨ـ الجنى الداني في حروف المعاني للحسن المرادي، ت: د. فخر قباوة، ومحمد فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
٥٩ـ حاشية ابن المنير على الكشاف (الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال) لناصر الدين أحمد بن المنير، مطبعة مصطفى الحلبي، ١٣٩٢هـ.
٦٠ـ حاشية الشهاب الخفاجي، (عناية القاضي، وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي)، دار إحياء التراث، بيروت.
٦١ـ حاشية محيي الدين شيخ زاده على تفسير البيضاوي، دار الكتب العلمية، بيروت.
٦٢ـ الحذف البلاغي في القرآن الكريم لمصطفى أبو شادي، مكتبة القرآن، القاهرة، ١٩٩٢م.
٦٣ـ الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين، للدكتور هادي هلالي، مكتبة النهضة الحديثة، بيروت، ط: ١، ١٤٠٦هـ.
٦٤ـ حروف المعاني للزجاجي، تحقيق: علي الحمد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، بيروت، ١٤٠٦هـ.
٦٥ـ حروف المعاني لعبدالحي جمال، مكتبة المعارف، ط:٢، الطائف، ١٤٠٦هـ.
٦٦ـ حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ.
٦٧ـ حقائق التأويل في متشابه التنـزيل للشريف الرضي، شرح محمد الرضا، طبعة دار المهاجر، بيروت.
٦٨ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبدالقادر البغدادي، تحقيق: د. محمد نبيل طريفي، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
٦٩ـ خصائص التراكيب للدكتور محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٩٨٠م.
٧٠ـ خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية للدكتور عبدالعظيم المطعني، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
٧١ـ دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ محمد عبدالخالق عضيمة، مطبعة الإحسان، مصر، القاهرة.
٧٢ـ دراسة في البلاغة والشعر للدكتور محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، الطبعة

الأولى، القاهرة، ١٤١١هـ.
٧٣ـ درة التنـــزيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز للخطيب الإسكافي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
٧٤ـ درة التنـــزيل وغرة التأويل للخطيب الإسكافي، عناية الشيخ عبدالمعطي السقا، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٢٦هـ.
٧٥ـ درة التنـــزيل وغرة التأويل للإسكافي، مطبعة الوراق، مصر، ١٣٢٧هـ.
٧٦ـ درة التنـــزيل وغرة التأويل للخطيب الإسكافي، دار الآفاق، بيروت، ١٩٧٣م.
٧٧ـ درة التنـــزيل وغرة التأويل للخطيب الإسكافي، دراسة وتحقيق وتعليق، رسالة دكتوراه، لمحمد مصطفى آيدين، كلية أصول الدين، جامعة أم القرى، ١٤١٤هـ.
٧٨ـ درة الحجال في أسماء الرجال (ذيل وفيات الأعيان) لابن القاضي، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، المكتبة العتيقة، تونس.
٧٩ـ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر، ت: محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٥هـ.
٨٠ـ الدر المصون في علم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق: علي معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
٨١ـ دلائل الإعجاز لعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٨٢ـ دليل المتشابهات اللفظية في القرآن الكريم للدكتور: محمد الصغير، دار طيبة، الطبعة الأولى، الرياض، ١٤١٨هـ.
٨٣ـ الديباج المذهب لابن فرحون، تحقيق: محمد أبو النور، دار التراث، القاهرة.
٨٤ـ الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة لأبي عبدالله المراكشي، ت: محمد بن شريفة، دار الثقافة، بيروت.
٨٥ـ ديوان البحتري، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٧٢م.
٨٦ـ الرحيق المختوم لصفي الدين المباركفوري، دار الحديث، القاهرة، ١٤١١هـ.
٨٧ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، ت: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
٨٨ـ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي، عناية: علي

عبدالباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
٨٩ــ الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لأبي القاسم السهيلي، تحقيق وتعليق وشرح: عبدالرحمن الوكيل، الطبعة الأولى، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
٩٠ــ سر صناعة الإعراب لابن جني، دار القلم، الطبعة الأولى، دمشق، ١٤٠٥هـ.
٩١ــ الشافية لابن الحاجب، تحقق: محمد نور الحسن، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ.
٩٢ــ شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، دار المسيرة، الطبعة الثانية، بيروت، ١٣٩٩هـ.
٩٣ــ شرح شافية ابن الحاجب للشريف الرضي، تحقيق: محمد نور، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ.
٩٤ــ شروح التلخيص مجموع فيه خمسة شروح على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني وهي: المختصر لسعد الدين التفتازاني، ومواهب الفتاح لابن يعقوب المغربي، وعروس الأفراح للسبكي، وحاشية الدسوقي، وكتاب الإيضاح لمؤلف التلخيص نفسه، وهو الخطيب القزويني، طبعة دار السرور، بيروت.
٩٥ــ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل الجوهري تحقيق: أحمد العطار، دار العلم للملايين، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.
٩٦ــ ضياء السالك إلى أوضح المسالك لمحمد عبدالعزيز النجار، مصر، ١٤٠١هـ.
٩٧ــ طبقات الشافعية لعبدالرحيم الأسنوي، ت: عبدالله الجبوري، دار العلوم، ١٤٠١هـ.
٩٨ــ طبقات المفسرين للداودي، دار الكتب العلمية، ط:١، بيروت، ١٤٠٣هـ.
٩٩ــ الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ليحيى العلوي، مكتبة المعارف، الرياض.
١٠٠ــ عروس الأفراح للسبكي، طبعة دار السرور، بيروت.
١٠١ــ عيار الشعر لابن طباطبا، ت: عبدالعزيز المانع، مكتبة الخانجي، القاهرة.
١٠٢ــ غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، عناية: ح.برجستر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.
١٠٣ــ غرر التبيان فيمن لم يسم في القرآن لبدر الدين بن جماعة، تحقيق: د.عبدالجواد خلف، دار قتيبة، الطبعة الأولى، دمشق.

١٠٤ـ فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن للأنصاري، تحقيق: محمد علي الصابوني، دار عالم الكتب، الطبعة الأولى، بيروت، ١٤٠٥هـ.
١٠٥ـ فتح القدير للإمام الشوكاني، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٣هـ.
١٠٦ـ الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري، تحقيق: حسام الدين المقدسي، دار زاهد القدسي، القاهرة.
١٠٧ـ القاضي بدر الدين بن جماعة حياته وآثاره، للدكتور عبدالجواد خلف، دار الوفاء، مصر، ١٩٨٨م.
١٠٨ـ القزويني وشروح التلخيص للدكتور أحمد مطلوب، مكتبة النهضة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ.
١٠٩ـ الكتاب لسيبويه، ت: عبدالسلام هارون، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٤٠٨هـ.
١١٠ـ كتاب الصناعتين الكتابة والشعر لأبي هلال العسكري، ت: علي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٠٦هـ.
١١١ـ الكشاف عن حقائق التنـزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله الزمخشري، مكتبة مصطفى الحلبي، مصر، الطبعة الأخيرة، ١٣٩٢هـ.
١١٢ـ كشف الظنون لحاجي خليفة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.
١١٣ـ كشف المعاني في المتشابه من المثاني لبدر الدين بن جماعة، تحقيق: الدكتور عبدالجواد خلف، دار الوفاء، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
١١٤ـ الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة لنجم الدين الغزي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م.
١١٥ـ لطف التدبير في سياسة الملوك للخطيب الإسكافي، ت: أحمد عبدالباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.
١١٦ـ مبادئ اللغة للإسكافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:١، ١٤٠٥هـ.
١١٧ـ متشابه القرآن للقاضي عبدالجبار، تحقيق: عدنان زرزور، طبعة دار التراث، القاهرة، ١٩٦٩م.
١١٨ـ متشابه القرآن لأبي الحسن علي الكسائي، ت:صبيح التميمي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

١١٩ – متشابه القرآن دراسة موضوعية د. عدنان زرزور، دار الفتح، دمشق، ط: ١، ١٣٨٩هـ.
١٢٠ – متشابه القرآن العظيم لأبي الحسين بن المنادى، ت: عبدالله الغنيمان، طبعة كلية القرآن والدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط: ١، ١٤٠٨هـ.
١٢١ – المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير، تحقيق: أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة.
١٢٢ – مجاز القرآن لأبي عبيدة، تحقيق: فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.
١٢٣ – مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع: عبدالرحمن بن قاسم وابنه محمد، طبعة الرئاسة العامة للحرمين الشريفين.
١٢٤ – مجموع فتاوى الشيخ محمد بن عثيمين، جمع وترتيب فهد السليمان، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١١هـ.
١٢٥ – المختصر على تلخيص المفتاح للتفتازاني، مكتبة محمد صبيح، القاهرة.
١٢٦ – مدارج السالكين لابن القيم، طبعة دار الحديث، القاهرة.
١٢٧ – مدخل إلى كتابي عبدالقاهر للدكتور محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
١٢٨ – مرآة الجنان وعبرة اليقظان لليمني، مطبعة دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، حيدر آباد.
١٢٩ – المطول لسعد الدين التفتازاني، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٣٣٠هـ.
١٣٠ – معاني الحروف للرماني، ت: عبدالفتاح سبكي، دار الشروق، جدة، الطبعة الالثة، ١٤٠٤هـ.
١٣١ – معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي، تحقيق: علي البجاوي، دار الفكر العربي، مصر، ١٣٩٢هـ.
١٣٢ – معجم الأدباء لياقوت الحموي، ت: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
١٣٣ – معجم البلاغة العربية لبدوي طبانة، طبعة دار المنار، جدة، ط:٣، ١٤٠٨هـ.

١٣٤ ـ معجم البلدان لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.
١٣٥ ـ معجم العين للخليل بن أحمد، تحقيق: د. مهدي المخزومي، و د. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٩٢م.
١٣٦ ـ معجم المؤلفين لعمر كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٧٦هـ.
١٣٧ ـ معجم المصطلحات البلاغية وتطورها للدكتور أحمد مطلوب، طبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٧هـ.
١٣٨ ـ معجم المطبوعات العربية والمعربة ليوسف سركيس، مكتبة الثقافة، القاهرة.
١٣٩ ـ معجم المفسرين لعادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية، ط:٢، ١٤٠٩هـ.
١٤٠ ـ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبدالباقي، طبعة دار الحديث، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١١هـ.
١٤١ ـ معجم مقاييس اللغة لابن فارس، ت: عبدالسلام هارون، دار الجيل.
١٤٢ ـ المغني في تصريف الأفعال للشيخ محمد عبدالخالق عضيمة، طبعة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ.
١٤٣ ـ مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق: محمد عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١١هـ.
١٤٤ ـ مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم لأحمد مصطفى (طاش كبرى زاده)، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٤٥ ـ مفتاح العلوم للسكاكي، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.
١٤٦ ـ المفردات في غريب القرآن للراغب الأصبهاني، ت: محمد أحمد خلف الله، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٠م.
١٤٧ ـ مقدمة ابن خلدون لعبدالرحمن بن محمد بن خلدون، ت: علي عبدالواحد وافي، دار نهضة مصر، الطبعة الثالثة.
١٤٨ ـ ملاك التأويل لابن الزبير الغرناطي، تحقيق: سعيد الفلاح، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
١٤٩ ـ ملاك التأويل لابن الزبير الغرناطي، تحقيق: محمود كامل أحمد، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٤٠٥هـ.

١٥٠ ــ من أسرار التعبير في القرآن (حروف القرآن) لعبدالفتاح لاشين، مكتبة عكاظ، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
١٥١ ــ من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم، للدكتور محمد الأمين الخضري، مكتبة وهبه، القاهرة، ط:١، ١٤٠٩هـ.
١٥٢ ــ من بلاغة المتشابه اللفظي في القرآن الكريم، للدكتور محمد الصامل، دار إشبيلية للنشر، الرياض، ١٤١٧هـ.
١٥٣ ــ المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي لابن تغرى بردى، ت: محمد أمين، وسعيد عاشور، الهيئة المصرية العامة، ١٩٨٤م.
١٥٤ ــ الموازنة بين الطائيين للآمدي، ت: السيد أحمد صقر، مصر، ١٩٧٣م.
١٥٥ ــ نتائج الفكر في النحو للسهيلي، ت: محمد البنا، دار الرياض، ١٤٠٤هـ.
١٥٦ ــ النجوم الزاهرة لابن تغرى بردى، طبعة دار الكتب العلمية، مصر.
١٥٧ ــ النحو الوافي لعباس حسن، دار المعارف، مصر، الطبعة الخامسة، ١٩٨٠م.
١٥٨ ــ نظرية الحروف العاملة، مبناها وطبيعة استعمالها القرآني بلاغياً لهادي هلالي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة الحديثة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
١٥٩ ــ نظم الدرر في تناسب الآيات والسور لبرهان الدين البقاعي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
١٦٠ ــ نقد الشعر لقدامة بن جعفر، تحقيق: محمد عبدالمنعم خفاجي، ط:١، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
١٦١ ــ النكت في إعجاز القرآن للرماني، (ثلاث رسائل في الإعجاز)، دار المعارف، الطبعة الرابعة، القاهرة.
١٦٢ ــ نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز للفخر الرازي، تحقيق: أحمد حجازي السقا، المكتب الثقافي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.
١٦٣ ــ هداية المرتاب وغاية الحفاظ والطلاب للسخاوي، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
١٦٤ ــ الوساطة بين المتنبي وخصومه للقاضي علي بن عبدالعزيز الجرجاني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي البجاوي، دار القلم، بيروت.

رابعاً: فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

إنّ وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد

في المملكة العربية السعودية

المشرفة على مجمع الملك فهد

لطباعة المصحف الشريف في المدينة المنورة

إذ يسرّها أن يصدر المجمع كتاب

المتشابه اللفظي في القرآن الكريم

وأسراره البلاغية

تسأل الله أن ينفع به عموم المسلمين ، وأن يجزي

خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

أحسن الجزاء على جهوده العظيمة في نشر كتاب الله الكريم

وسنة وسيرة رسوله الأمين صلى الله عليه وسلم

والله ولي التوفيق

بعون الله وتوفيقه

تمّ تنفيذ هذا الكتاب وطبعه في

مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف

بالمدينة المنورة

بإشراف

وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف

والدعوة والإرشاد

عام ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م





